



٠٠٥٤٦٥

لِلْمَلِكِ الْحَمِيدِ الشَّهِيدِ

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى بمكة المكرمة

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الدراسات العليا الشرعية

شعبة الفقه

كتاب السبق والرعي
من كتاب الحاوي الكبير
للإمام أبي الحسن علي بن محمد بن
حبيب الماوردي
المتوفى سنة ٤٥٠هـ

مرسالة مقدمة لتبيل درجة الماجستير في الفقه

دراسة وتحقيق
الطالبة : فاطمة بنت قاسم بن محمد الزاهد

إشراف فضيلة الدكتور
سعيد بن درويش الزهراني

عام ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .. وبعد ..

فهذه رسالة مقدمة لقسم الدراسات العليا الشرعية

بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية شعبة الفقه لنيل درجة الماجستير وعنوانها :

**دراسة وتحقيق كتاب السبق والرمي من كتاب الحاوي الكبير
للإمام أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي المتوفى سنة ٤٤٥هـ .**

وقد اشتملت على قسمين :

القسم الأول : قسم الدراسة ويتضمن ثلاثة فصول :

الفصل الأول : دراسة عن حياة الماوردي .

الفصل الثاني : دراسة تحليلية لكتاب الحاوي من خلال كتاب السبق والرمي .

الفصل الثالث : بيان نسخ المخطوط ، ومنهج التحقيق ، والمصطلحات المستخدمة في التحقيق .

القسم الثاني : قسم التحقيق .

ويتضمن ثلاثاً وستين مسألة ، تتناول في طياتها كتاب السبق والرمي من جميع نواحيهما فمثلاً تبين الأصل فيهما وشروط صحتهما وأنواع العوض في السبق ودخول المحلل وغير ذلك مما يتعلق بكتاب السبق والرمي ، كما تضمنت هذه المسائل ثمانية وثلاثين فصلاً وما هذه الفصول إلا فروع للمسائل ، وكل ذلك في تسع وخمسين لوحة ، يظهر من خلالها مدى أهمية كتاب الحاوي في الفقه الشافعي والله تعالى أعلم وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

المشرف

الباحثة

د/ عابد بن محمود السلياني

د/ سعيد بن درويش الزهراني

فاطمة بنت قاسم بن محمد الأهدل

Thesis Abstract

Praise be to Allah, Lord of the Worlds, prayer and peace be upon the Master of Messengers, Mohammed, his kinsfolk and companions all.

This thesis is presented to the Department of Postgraduate Studies, College of Shariah and Islamic Studies, Fiqh Section, in fulfillment of the requirements of the Master Degreee, under the title of:

A study and investigation of "Al-Sbq Wa Al-Wami" book, from the book of "Al-Hawi Al-Kabeer", by Imam Abi Al-Hassan Ali Ibn Mohammed Ibn Habeeb Al-Mawardi, who died in 450 H.

The study consists of two sections:

1. The First Section: the Study Section, which includes three chapters:

Chapter one: A study of Al-Mawardi's life.

Chapter two : An analytical study of "Al-Hawi" book through "Al-Sbq Wa Al-Rami" book.

Chapter three : Illustration of the copies of the manuscript, method of investigation and the terms used in that investigation.

2.. The Second Section: The Investigation Section:

It includes sixty three issues, which deal with "Al-Sabq Wa l-Rami" book, from all their aspects, like explaining their origin, terms of their validity, types of compensation in "Sabq" and undertaking of the "Mohallil" and other issues related to the book.

Moreover, those issues include thirty eight chapters, as branches of the said issues. All that in fifty nine sheets, through which is manifested the importance of "Al-Hawi" book in Al-Shafie Fiqh.

Researcher:

Fatimah Bin Qasim Ibn Mohammed Al-Ahdal

Supervisor

Dean, College of Sharia & Islamic Studies

Dr. Saeed Ibn Darweesh Al-Zahrani

Dr. Abdeen Ibn Mohammed Al-Sufyani

شكراً وتقديراً

إن أحسن ما يُوشَّحُ به صدر الكلام ، وأجمل ما يفصل به عقد النظام ، حمْدُ الله ذي الجلال والإكرام ، والإفضال والإتعام ، ، ثم الصلاة والسلام على خير الأنام ، المبتعث من عُصْرِ الكرام ، وعلى آله أعلام الإسلام ، وأصحابه مصابيح الظلام .

أما بعد . .

فأشكر الله تعالى أولاً وآخرأ الذي وفقني ؛ لإنجاز هذه الرسالة ، وهياً لي من الأسباب ما ذلل به الصعاب ، فله الحمد والمنة والفضل الكبير .

ثم أشكر والدي الكريمين ، اللذين أفنيا عمرهما لييسراً لي ولاخوتي طريق العلم . ولا يفوتني أن أشكر أستاذتي الدكتورة لطيفة قاري التي قامت بالإرشاد علي فجزاها الله خير الجزاء .

كما أشكر أساتذتي الكرام ، الذين نلت من توجيهاتهم القيمة ما فتح لي الطريق ، وأنا في السبيل في هذا البحث ، وعلى رأسهم أستاذي فضيلة الدكتور / سعيد بن درويش الزهراني حفظه الله ، الذي تكرم بالإشراف علي رسالتي هذه ، وكان بمثابة الوالد الذي لقيت من غزارة علمه ، ودقة ملاحظاته ، وإخلاصه في توجيهاته لي ما دفعني للإستمرار في العمل طيلة مراحل الرسالة ، - فجزاه الله عني خير الجزاء - .

كما أشكر فضيلة الأستاذ الدكتور / علي بن شرف الشرف
الذي تكرم بالإطلاع على هذه الرسالة ومناقشتها - فجزاه الله خير الجزاء - .

كما أشكر فضيلة الأستاذ الدكتور / محمد بن الهادي أبو الأجنان
الذي أيضاً تكرم بالإطلاع على هذه الرسالة ومناقشتها - فجزاه الله خير الجزاء - .

كما أتوجه بوافر الشكر والتقدير لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم
القرى في مكة المكرمة .

كما أشكر الأستاذ علي بن حسين الويسي الذي ساعدني في البحث عن بعض
المخطوطات والعثور عليها .

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل لكل مخلص ومخلص مد يد العون والمساعدة والدعاء
لي بتيسير سبل السير في هذه الرسالة .

جزى الله الجميع عني خير الجزاء ، وأثابهم أجراً حسناً ، ووفقهم لما يحبونه ويرضاه ، والله
حسي ونعم الوكيل ، نعم المولى ونعم النصير وصلى الله وسلم على خير خلقه سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه أجمعين .

الباحثة ..

المقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونتوب إليه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له .
ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله ،
أرسله رب العالمين بالهدى ودين الحق ، ليظهره على الدين كله ، وكفى بالله شهيداً .
ونصلي ونسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين ، سيدنا محمد المبعوث رحمة
للعالمين ، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه وأحيا سنته إلى يوم الدين .
وبعد ..

فإنه لابد لكل أمة مهما كانت درجتها في الحضارة والرقى ، من قوانين ونظم
تنظم حياتها ، وتتسق علاقات أفرادها وجماعاتها ، ليعيش الجميع في سلام إذا ساروا
على ضوء تلك النظم ، ومن فضل الله تبارك وتعالى على هذه الأمة أن أكرمها بهذا
الدين الإسلامي ، الشامل لجميع نواحي الحياة ، فما من صغيرة ولا كبيرة إلا أتى بها
وبيّن للناس طريقها ، وذلك لتسير الحياة منظمة مستقيمة بعيدة عن الفوضى
والإضطراب قال تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَمَرْضِيَّتِي
لَكُمْ إِسْلَامَ دِينًا ﴾ [سورة المائدة : آية ٣] .

فلقد أختار الله لنا هذه الشريعة الإسلامية الخالدة المطهرة لتكون خاتمة الشرائع
السماوية ، ورضيها للناس كافة ، لتكون دستور حياتهم ، وسبب صلاحهم ، ونهج
استقامتهم ، وطريق سعادتهم في الدنيا والآخرة .

ولقد قيض الله تبارك وتعالى لهذا الدين في كل عصر من العصور ، من يحفظه وينشره ، ويعلي شأنه .

فلو تصفحنا كتب التراث الإسلامي وخاصة كتب الفقه في جميع المذاهب ومن أهمها كتب الفقه الشافعي ، لوجدنا فيها بعض الأعلام البارزين ، الذين قل أن يخلو كتاب من ذكرهم ، من هؤلاء الإمام أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي رحمه الله تعالى .

ولما كان لازماً علي أن أختار موضوعاً معيناً لأحصل به على درجة الماجستير في الفقه الإسلامي ، أحببت أن أشارك في إبراز بعض ما تركز به مكاتب العالم الإسلامي من كنوز علمية إسلامية .

فوقع إختياري على الإمام الماوردي ليكون مجال بحثي من خلال تحقيق جزء من موسوعته الفقهية الفريدة ((الحاوي)) .

حيث سبقني إلى تحقيق أغلب أجزاء هذا الكتاب ، جمهرة من طلاب الدكتوراه في جامعة أم القرى ن فوجدتها فرصة لتحقيق جزء منه ولم شمله مع بقيته .

أما الجزء الذي وقع عليه إختياري من الكتاب فهو " كتاب السبق والرمي " .

هذا الكتاب الذي ضمته الماوردي ما يتعلق بذروة سنام الإسلام فهو عدة للجهاد ووسيلة إليه ، لنصرة الإسلام والمسلمين ، وتقويتهم لملاقاة العدو الذي غزانا من جميع النواحي ، فبيان أحكام السبق والرمي وما يتعلق بهما ، بيان لسمو هذه الشريعة الإسلامية ، وتنظيمها للعلاقات المختلفة التي تهتم بالمسلم من جميع نواحيه الدينية والصحية والرياضية ، وبذلك تظهر أهمية الموضوع والبحث فيه .

خطة البحث :

اشتملت خطة البحث على قسمين :-

القسم الأول : الدراسة :-

وتضم ثلاثة فصول :-

الفصل الأول : دراسة عن حياة الماوردي .

ويضم المباحث التالية :-

المبحث الأول : عصر الماوردي .

المبحث الثاني : اسمه ، وكنيته ، ولقبه ، ونسبته .

المبحث الثالث : مولده ، وحياته ، ووفاته .

المبحث الرابع : شيوخه ، وتلاميذه .

المبحث الخامس : مؤلفاته .

المبحث السادس : مكانته العلمية .

الفصل الثاني : دراسة تحليلية لكتاب الحاوي من خلال كتاب " السبق

والرمي " .

ويضم المباحث التالية :-

المبحث الأول : اسم الكتاب ، ونسبته إلى المؤلف ، ومصادره .

المبحث الثاني : أهمية الكتاب ، وأثره فيما أُلّف بعده .

المبحث الثالث : منهج الماوردي في الكتاب .

المبحث الرابع : المصطلحات المتداولة في فقه الشافعية والواردة

في الكتاب .

المبحث الخامس : بيان تفصيلي لمسائل كتاب " السبق والرمي "

وما تضمنته من فصول .

الفصل الثالث : بيان نسخ المخطوط ، ومنهج التحقيق ، والمصطلحات

المستخدمة في التحقيق .

ويضم المباحث التالية :-

المبحث الأول : بيان نسخ المخطوط .

المبحث الثاني : منهج التحقيق .

المبحث الثالث : المصطلحات المستخدمة في التحقيق .

القسم الثاني : التحقيق :-

ويتضمن تحقيق كتاب " السبق والرمي " من أوله حتى نهايته ، وقد بينت منهجي في التحقيق في ص ٥٤ .

كما بينت الرموز التي استخدمتها في التحقيق في المبحث الثالث وهي :
المصطلحات المستخدمة في التحقيق في ص ٥٧ .

وبعد : فأرجو أن أكون قد وفقت في الاختيار ، وفي جميع ما كتبت ، وأن أكون قد أخرجت الكتاب إلى النور كما كتبه مؤلفه .

اللهم إني أشهدك ، وأشهد حملة عرشك أني لم أرد بعملي هذا جاهاً ولا مركزاً ،
وإنما أردت به رضاك ، وجعلته خالصاً لوجهك الكريم فتقبله مني ، وثقل به ميزاني
ووالدي يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .

اللهم هذا الجهد وعليك التكلان ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك .

وصلّى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .. آمين .

الباحثة

فاطمة قاسم الأهدل

مكة المكرمة

١-٢-١٤٢٤هـ

الْقَلَمُ وَاللَّوْنُ
حَاوُيَ سَاوِي

الْبَرَاءَةُ
حَاوِي سَاوِي

القسم الأول :

الدراسة

ويضم ثلاثة فصول :

الفصل الأول : دراسة عن حياة المأوردي .

الفصل الثاني : دراسة تحليلية لكتاب الحاوي
من خلال كتاب السبق والرعي .

الفصل الثالث : بيان نسخ المخطوط ، ومنهج
التحقيق ، والمصطلحات
المستخدمة في التحقيق .

الفصل الأول :

دراسة عن حياة الماوردي .

ويضم المباحث التالية :-

المبحث الأول : عصر الماوردي .

المبحث الثاني : اسمه ، وكنيته ، ولقبه ، ونسبه .

المبحث الثالث : مولده ، ونشأته ، ووفاته .

المبحث الرابع : شيوخه ، وتلاميذه .

المبحث الخامس : مؤلفاته .

المبحث السادس : مكانته العلمية .

المبحث الأول :

عصر الماوردي

أولاً : الحالة السياسية :-

عاش الماوردي في أواخر القرن الرابع الهجري ومنتصف القرن الخامس الهجري ، أي أنه عاش في العصر العباسي الثالث الذي كانت بدايته في سنة ٣٣٤هـ ، وانتهاه في سنة ٤٤٧هـ .

ولقد تميز هذا العصر ، بانقسام الدولة الإسلامية إلى عدة دويلات ^(١) ، كما تميز بالاضطرابات السياسية وكثرة الفتن والثورات والتنازع على السلطة وضعف الخلفاء وضياع هيبتهم ، لذا نلمح في فكر الماوردي إبداعاً في السياسة والفقه فلقد حاول أن يؤكد الخلافة وضرورة وجودها ، وفي الوقت ذاته يوجه النصائح للملوك في محاولة فكرية لإيجاد جو الاستقرار ، وفي الوقت نفسه كان يحاول أن يجمع الأمة على خط واضح مستقيم هو خط الإسلام ^(٢) .

ثانياً : الحالة الاجتماعية :-

لقد تألف المجتمع في عهد الماوردي من عدة عناصر هي : العرب ، والفرس ، والأتراك ، والأكراد ، مع وجود أقليات غير إسلامية من اليهود والنصارى .

كما تكوّن التركيب الاجتماعي الطبقي ، من ثلاث طبقات ^(٣) :

(١) ينظر : محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية : ص ٣٧٨ .

(٢) ينظر : كتاب أدب الدنيا والدين : ص ١٧ .

(٣) ينظر : كتاب أدب الدنيا والدين : ص ١٨ ، عصر الدول ، لشوقي ضيف : ص ٢٥١-٢٥٢ .

١- الطبقة العليا :-

وعلى رأسها الخليفة والسلطان الحاكم ويتلوها حواشيها من الوزراء والقادة والأمراء والولاة والإقطاعيين وكبار التجار ، وكانت هذه الطبقة تعيش في ترف لكثرة الأموال التي تُصب في حجورها .

٢- الطبقة الوسطى :-

وتتكون من صغار الموظفين ، والتجار ، والصناع ، والقضاة ، والعلماء ، وكانت هذه الطبقة تعيش في يسار لما كانت تقوم به من نشاط اقتصادي يخدم الطبقة العليا .

٣- الطبقة الدنيا :-

وهي الطبقة العامة من الزراع والخدم ، والرقيق ، وأصحاب الحرف ، وكانت هذه الطبقة تعاني كثيراً من الضنك والضيق لكثرة الضرائب التي كانت تجبى منها ، وقلة ما كان يعود عليها من الكسب .

ونتيجة لهذا التفاوت في المستوى المعيشي ، فقد كثرت في بغداد حالات السرقة والسلب والنهب وغلت الأسعار (١) .

ولقد عايش الماوردي هذا المجتمع وتفاعل معه ، ولم يرضَ بالإعوجاج الذي حصل ، فكانت كتبه تعبر عن محاولاته لتصحيح هذه الأوضاع ، ودفعها إلى الإتجاه الصحيح .

ثالثاً : الحالة العلمية :-

لقد تميز عصر الماوردي بازدهار الحركة الفكرية ، ووجود نهضة علمية حقيقية شملت كافة أقطار العالم الإسلامي .

ومما ساعد على استمرار نشاط الحركة العلمية الأسباب الآتية (٢) :

١- وجود المؤسسات التعليمية المتمثلة في :

(١) ينظر : المنتظم ، لابن الجوزي : ٧/٧٥ ، البداية والنهاية ، لابن كثير : ٢٧٩/١١ .

(٢) ينظر : كتاب أدب الدنيا والدين : ص ٣١٩-٣٢٠ ، عصر الدول ، لشوقي ضيف : ص ٢٧٦-٢٧٨ .

• الكتاتيب .

• المساجد .

• منازل العلماء .

• المدارس .

• دور العلم .

٢- اهتمام الخلفاء والملوك بالعلم والعلماء وتشجيعهم على التأليف .

٣- وجود الصراع المذهبي بين الشيعة والسنة مما أدى إلى خدمة التعليم حيث ازدهرت المدارس وزاد عددها في سبيل تدعيم المذاهب .

٤- وجود المناظرات التي كانت تتم بين عالم وآخر وتتناول مختلف الموضوعات الدينية والأدبية .

٥- وجود الورق والوراقين .

أما حالة الفقه في هذا القرن فقد ازدهر أيما ازدهار، كما ازدهر الاجتهاد والتأليف ، حتى ظهر اجتهاد التنقيح.

المبحث الثاني :

اسمه ، وكُنْيته ، ولقبه ، ونسبته

اسمه :

هو علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري الشافعي (١) .

كُنْيته (٢) :

ذكرت أكثر المصادر التي ترجمت له أنه يُكنى بأبي الحسن (٣) .

(١) ينظر : تاريخ بغداد ، للبغدادي : ١٠٢/١٢ ، طبقات الشيرازي : ص ١٣٨ ، وفيات الأعيان ، لإبن خلكان : ٢٨٢/٣ ، العبر ، للذهبي : ٢٩٦/٢ ، ميزان الاعتدال ، للذهبي : ١٥٥/٣ ، سير أعلام النبلاء ، للذهبي : ٦٤/١٨ ، طبقات السبكي : ٣٠٣/٣ ، طبقات الأسنوي : ٣٨٧/٢ ، البداية والنهاية ، لإبن كثير : ٨٠/١٢ ، طبقات ابن قاضي شهاب : ٢٤٠/١ .

(٢) الكُنْيَة : الكاف والنون والحرف المعتل يدل على : تورية عن اسم بغيره .

ولذلك تسمى الكُنْيَة كُنْيَة ، كأنها تورية عن اسمه .

قال ابن منظور : الكُنْيَة على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يُكنى عن الشيء الذي يُستفحش ذكره .

والثاني : أن يُكنى للرجل باسم توقيراً وتعظيماً .

والثالث : أن تقوم الكُنْيَة مقام الاسم فيُعرف صاحبها بها كما يعرف بإسمه كأبي لهب اسمه عبد العزى ، عُرف بكُنْيته فسماه الله بها .

ينظر : معجم ابن فارس : مادة (كئو) ١٣٩/٥ ، لسان العرب ، لإبن منظور : مادة (كني) ١٧٤/١٢ .

(٣) ينظر : تاريخ بغداد ، للبغدادي : ١٠٢/١٢ ، طبقات الشيرازي : ص ١٣٨ ، وفيات الأعيان ، لإبن خلكان : ٢٨٢/٣ ، العبر ، للذهبي : ٢٩٦/٢ ، ميزان الاعتدال ، للذهبي : ١٥٥/٣ ، سير أعلام النبلاء ، للذهبي : ٦٤/١٨ ، طبقات السبكي : ٣٠٣/٣ ، طبقات الأسنوي : ٣٨٧/٢ ، البداية والنهاية ، لإبن كثير : ٨٠/١٢ ، طبقات ابن قاضي شهاب : ٢٤٠/١ .

اشتهر الماوردي بلقبين :

اللقب الأول : الماوردي ، وهو لقب العائلة ، ونجد هذا اللقب كثيراً في كتب

الفقه وغيرها ، فلقد اشتهر به حتى صار عند الإطلاق لا ينصرف إلا إليه .

اللقب الثاني : " أقضى القضاة " (٢) وهو أول من تلقب به في عهد القائم

بأمر الله العباسي (٣) عام ٤٢٩ هـ .

وهذا اللقب وإن كان لغوياً مقترناً بأفعل التفضيل ، لكنه في الإصطلاح أعتبر

أدنى منزلة من لقب " قاضي القضاة " كما وضح ذلك ياقوت الحموي (٤) حيث قال :

(.. وشرط الملقب بهذا اللقب أن يكون دون من تلقب بقاضي القضاة إلى أيامنا هذه على سبيل الإصطلاح ، وإلا فالأولى أن يكون " أقضى القضاة " أعلى منزلة ..) (٥) .

(١) اللقب : الذَّبَرُ ، اسم غير الذي سُمِّي به .

قال تعالى : ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا بِالْأَنْفَابِ ﴾ [سورة الحجرات : آية ١١] .

يقول : لا تدعوا الرجل إلا بأحب أسمائه إليه .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (لقب) ١٧٦/٩ ، معجم ابن فارس : مادة (لقب) ٢٦١/٥ ، لسان

العرب ، لابن منظور : مادة (لقب) ٣٠٧/١٢ .

(٢) ينظر : مرآة الجنان ، لليافعي : ٧٢/٣ ، وطبقات ابن هداية الله : ص ١٥١ حيث ذكرنا أنه يلقب " بقاضي القضاة " .

(٣) وأبو جعفر عبد الله بن الإمام القادر بالله بويج بالخلافة بعد أبيه ، وكان قد لقبه أبوه في حال حياته بالقائم ، لما تولى الخلافة سنة ٤٢٢ هـ أمر بالمعروف ونهى عن المنكر وأحسن إلى الرعية ، فكان ورعاً ديناً زاهداً قوي اليقين بالله تعالى ، عالماً ، توفي سنة ٤٦٧ هـ .

ينظر : المعبر ، للذهبي : ٣٢٢/٣ ، مرآة الجنان ، لليافعي : ٩٤/٣ ، لنجوم الزاهرة ، لابن تخرى بردى : ٩٧/٥ .

(٤) هو ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي ، أبو عبد الله ، مؤرخ ، ثقة من أئمة الجغرافيين ، أصله من الروم أسر صغيراً وإيتاعه عسكر بن إبراهيم الحموي ، واعتقه ، له عدة مصنفات منها : معجم البلدان ، ومعجم الأدباء ، ولد سنة ٥٧٤ هـ ، وتوفي سنة ٦٢٦ هـ .

ينظر : وفيات الأعيان ، لابن خلكان : ١٢٧/٦ ، المعبر ، للذهبي : ١٩٨/٣ ، سير أعلام النبلاء ، للذهبي : ٣١٢/٢٢ ، شذرات الذهب ، لابن العماد الحنبلي : ١٢١/٥ .

(٥) ينظر : معجم الأدباء : ٥٢/١٥-٥٣ .

نَسَبُهُ :

المَاورُدي : بفتح الميم والواو وسكون الراء في آخرها دال مهملة ، نسبة إلى " ماء الورد " إما عمله أو بيعه (١) .

ورد في الإكمال : (.. وأما الماوردي فجماعة منسوبون إلى بيع ماء الورد أو عمله ، منهم القاضي أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي ..) (٢) .

(١) ينظر : الإكمال ، لابن ماكولا : ٤٧٧/١ ، اللباب ، لابن الأثير : ١٥٦/٣ ، وفيات الأعيان : لابن خلكان : ٢٨٤/٣ .

(٢) ينظر : الإكمال ، لابن ماكولا : ٤٧٧/١ .

المبحث الثالث :

مولده، وحياته، ووفاته

مولده :

ولد أبو الحسن الماوردي بالبصرة ^(١) - وإليها ينسب - سنة (٣٦٤هـ) في عصر اشتهر بالعلم والأدب والنضوج الفكري .

حياته :

نشأ في البصرة حيث كانت يومئذ مهد العلم ومنتدى الأدب ، وإحدى العواصم الفكرية المشهورة ، والتي ضمت بين جنباتها علماء أجلاء في سائر العلوم . ولم يكن الماوردي من أسرة سليمة علم ، ولكن من أسرة تبيع ماء الورد ، فكان عصامياً ، واتجه إلى طلب العلم والمعرفة ، فتلقى علومه بها ، وأكسب على الدرس ، وجدّ في التحصيل ، وتتلّمذ على كبار علمائها ومشايخها ، فلقد سمع الحديث من الشيخ أبي علي الحسن بن علي بن محمد الجبلي ^(٢) ، وتتلّمذ في الفقه والأصول على يد عالمها الإمام أبو القاسم عبد الواحد الصيمري ^(٣) ، ثم انتقل إلى بغداد ^(٤) لاستكمال علومه ، حيث كانت عاصمة الملك والخلافة ومجتمع العلماء ، فأقام بها ، وتصدى للتدريس والتصنيف والتأليف ، حتى أصبح من كبار أئمة

(١) البصرة : تقع في شمال العراق وهي ميناء على شط العرب ولكنها أصبحت اليوم تبعد ٧٠ كم عن الخليج العربي بتأثير الطمي الذي جلبه الرافدان ونهر قارون ، وهي مدينة غنية بالنخيل والبترول .

ينظر : معجم ما استعجم ، لأبي عبيد البكري : ٢٥٤/١ ، معجم البلدان ، لياقوت الحموي : ٤٣٠/١ .

(٢) ستأتي ترجمته في : شيوخه في ص ١٣ .

(٣) ستأتي ترجمته في : شيوخه في ص ١٢ .

(٤) بغداد : أم الدنيا وسيدة البلاد وفيها أربع لغات : بغداد بدالين مهملتين ، وبغداد معجمة الأخيرة ، وبغدان بالنون ، ومغدان بالميم بدلاً من الباء ؛ تنكر وتؤنث . وهي عاصمة العراق ومركز تجاري هام ، تقع على نهر دجلة وهي مدينة تاريخية بناها المنصور .

قال الجرجاني : باغ بالفارسية : هو البستان الكثير الشجر .

وداذ : مُعطى فمعناه : مُعطى البساتين .

ينظر : معجم ما استعجم ، لأبي عبيد البكري : ٢٦١-٢٦٢ ، معجم البلدان ، لياقوت الحموي : ٤٥٦/١ .

العلمية والاجتماعية ، وخلقه الجميل ، وسيرته النقية فقد أختير لتولي منصب القضاء في بلدان كثيرة (١) .

ولقد استقر به المقام في بغداد حيث سكنها في درب الزعفراني (٢) ، فدرس بها ، وحدث فيها ، وألف فيها كتبه (٣) .

وفي سنة ٤٢٩هـ لقب : " بأقضى القضاة " (٤) .

والماوردي وإن عاصر الثقافة الإسلامية في أزهى عصورها ، إلا أنه عاش في عصر تميز بالإضطراب والانحطاط السياسي - كما بينت ذلك - ، نتيجة ضعف الخلافة العباسية وإستيلاء البويهيين (٥) على الحكم في بغداد ، فإضطربت موازين الحكم والجيش ، وانحلت الدولة الكبرى إلى دويلات وحوزات ملوك ، وعلى الرغم من ذلك كان الماوردي ذا حظوة ومنزلة رفيعة لدى الخليفة العباسي

(١) ينظر : لسان الميزان ، لابن حجر : ٢٦٠/٤ .

(٢) درب الزعفراني : حي من أحياء بغداد ، كان يسكنه التجار وأرباب الأموال وبعض الفقهاء كالماوردي .

ينظر : معجم البلدان ، لياقوت الحموي : ٤٤٨/٢ .

(٣) ينظر : تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي : ١٠٢/١٢ ، اللباب ، لابن الأثير : ١٥٦/٣ .

(٤) ينظر : معجم الأدباء ، لياقوت الحموي : ٥٢/١٥ .

(٥) نسبة إلى رجل فارسي يسمى بويه ، ويقال : أنه كان صياداً على بحر قزوين وكان أبناؤه علي والحسن وأحمد من حوله يحتطبون ، وقد التحق بويه وأبناؤه بخدمة مرداويج وكان علي أحد قواده ، فولاه الكرج واستولى على فارس ، وأرجان ، واتخذ شيراز مقراً له ، وفي سنة ٣٢٣هـ قتل مرداويج ، فاستولى علي وأخوه الحسن على أصفهان والري اللتين كانتا تابعتين له ، وتولى الحسن شؤونهما وشؤون بلاد الجبل ، واستولى أخوهما أحمد على كرمان وظل يتقدم تدريجياً نحو الغرب حتى استولى على الأهواز ، وتقدم حتى استولى على واسط ، وفي هذه الأثناء كانت المجاعة تهدد بغداد ، وكان الجند الأتراك ثائرين على الخليفة وقواده ، لعجزه عن دفع رواتبهم ، فوجد أحمد الأبواب جميعها مفتوحة إلى بغداد فدخلها في جمادى الأولى سنة ٣٣٤هـ ، ورحب به الخليفة المستكفي منقذاً ومخلصاً ومنحه إمرة الأمراء ولقبه معز الدولة ، ولقب أخاه علياً صاحب فارس وشيراز عماد الدولة والحسن صاحب بلاد الجبل ركن الدولة ، وضربت ألقابهم على السكة وذكرت أسماؤهم وألقابهم مع الخليفة في خطبة الجمعة .

ينظر : المنتظم ، لابن الجوزي : ٢٧٠-٢٧١ ، الكامل ، لابن الأثير : ٣٣١-٣٣٣ ، عصر الدول ، لشوقي ضيف : ص ٢٣٣ ، التاريخ الإسلامي ، لمحمود شاكر : ١٤٧/٦ ، التاريخ العباسي والفاطمي ، د. العبادي : ص ١٦١ .

وملوك بني بويه ، ونتيجة لهذا نجد أن للماوردي مؤلفات عديدة في السياسة ، بالإضافة إلى مؤلفاته في العلوم الأخرى (١) .

وَفَاتُهُ :

توفي - رحمه الله - ببغداد يوم الثلاثاء ثلاثين من شهر ربيع الأول سنة (٤٥٠هـ) ، بعد أن بلغ ٨٦ عاماً ، كانت حافلة بالجد والتصنيف والتأليف وخدمة الإسلام والمسلمين .

ودفن من الغد يوم الأربعاء مستهل شهر ربيع الآخر في مقبرة باب حرب ، وصلي عليه في جامع المدينة (٢) .

وحضر جنازته جمع غفير من العلماء والرؤساء (٣) .

(١) ينظر : تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي : ١٠٢/١٢ ، طبقات الشيرازي : ص ١٣٨ ، معجم الأدباء ، لياقوت الحموي : ٥٣-٥٢/١٥ ، وفيات الأعيان ، لابن خلكان : ٢٨٢/٣ ، العبر ، للذهبي : ٢٩٧/٢ ، سير أعلام النبلاء ، للذهبي : ٦٤/١٨ ، مرآة الجنان ، لليافعي : ٧٣/٣ ، طبقات السبكي : ٣٠٣/٣ ، طبقات ابن هداية الله : ص ١٥٢ .

(٢) ينظر : تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي : ١٠٣/١٢ ، طبقات الشيرازي : ص ١٣٨ ، وفيات الأعيان ، لابن خلكان : ٢٨٤/٣ ، سير أعلام النبلاء ، للذهبي : ٦٤/١٨ ، طبقات السبكي : ٣٠٤/٣ ، شذرات الذهب ، لابن العماد الحنبلي : ٢٨٥/٣ .

(٣) ينظر : طبقات الأسنوي : ٣٨٨/٢ .



المبحث الرابع :

شيوخه ، وتلاميذه

أولاً : شيوخه :-

لقد تتلمذ الإمام الماوردي على شيوخ أجلاء في الفقه والحديث ، سواء في البصرة أو في بغداد ، حتى ذاع صيته في الآفاق ، وأصبح إماماً من أئمة الشافعية ، ولم تنكر لنا المصادر أسماء كل شيوخه ، بل ذكرت لنا بعضاً منهم ، وسوف أذكر أولاً من وقفت عليه من شيوخه في الفقه والحديث ، ثم تلاميذه .

(أ) شيوخه في الفقه :-

- ١- الإمام أبو القاسم عبد الواحد بن الحسين بن محمد الصيمري (١) .
- ٢- الشيخ أبو محمد عبد الله بن محمد البخاري الخوارزمي ، المعروف بالبافى (٢) .
- ٣- الشيخ أبو حامد أحمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني (٣) .

(١) القاضي أبو القاسم الصيمري ، منسوب إلى صيمرة بلدة قديمة في طرف ولاية خورستان ، قال ابن الجوزي : منسوب إلى صيمر نهر من أنهار البصرة ، قال النووي : وهو الأظهر ، أحد أئمة المذهب الشافعي ، كان حافظاً له جيد العبارة ، حسن التصانيف ، تولى القضاء ، وانتقلت إليه زعامة المذهب بالبصرة ، ويعد من أصحاب الوجوه في المذهب ، تخرج عليه الماوردي وجماعة . من مصنفاته : الإيضاح في المذهب ، الكفاية ، توفي بعد سنة ٣٨٦هـ . ينظر : طبقات الشيرازي : ص ١٣٨ ، تهذيب الأسماء واللغات ، للنووي : ٢/٢٦٥ ، سير أعلام النبلاء ، للذهبي : ٦٥/١٨ ، طبقات السبكي : ٣/٣٣٩ ، طبقات ابن قاضي شعبة : ٣/٢٤ .

(٢) أبو محمد البافى ، منسوب إلى باف إحدى قرى خوارزم ، كان فقيهاً ، أديباً ، شاعراً ، كريماً ، وهو أحد أئمة الشافعية ، له معرفة بالنحو والأدب والفصاحة والشعر كان حسن المحاضرة ، بليغ العبارة ، وهو من أصحاب الوجوه ، سكن بغداد وتفقه على يد الإمام أبي علي بن أبي هريرة ، وأبي إسحاق المروزي ، وتوفي ببغداد سنة ٣٩٨هـ . ينظر : تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي : ١٠/٣٩ ، المنتظم ، لابن الجوزي : ٧/٢٤٠ ، طبقات السبكي : ٢/٢٣٤ ، البداية والنهاية ، لابن كثير : ١١/٣٤٠ ، طبقات ابن قاضي شعبة : ١/١٤٤ ، طبقات ابن هداية الله : ص ١٠٧ .

(٣) أبو حامد الإسفراييني ، إمام الشافعية في زمانه ، وإمام طريقة العراقيين ، اتفق أهل عصره من موافق ومخالف على جلالته وفضله ، وتقديمه في جودة الفقه وحسن النظر ونظافة العلم ، ولد في (إسفرين) - بلدة بخراسان بنوحي نيسابور على منتصف الطريق إلى جرجان - سنة ٣٤٤هـ ، تتلمذ عليه الماوردي في بغداد ، ألف كتباً كثيرة منها :-

(ب) شيوخه في الحديث :-

- ١- أبو القاسم جعفر بن محمد بن الفضل الدقاق البغدادي ، المعروف بإبن المارستاني (١) .
- ٢- أبو علي الحسن بن علي بن محمد الجبلي (٢) .
- ٣- محمد بن عدي بن زحر المنقري (٣) .
- ٤- أبو عبد الله محمد بن المعلى بن عبد الله الأسدي الأزدي (٤) .

(- (التعليقة الكبرى) في شرح مختصر المزني ، وله تعليقة أخرى في أصول الفقه ، وكتاب صغير في النوادر والغرائب اسمه (البستان) ، وله مختصر في الفقه سماه (الرونق) توفي سنة ٤٠٦هـ ببغداد .

ينظر : طبقات الشيرازي : ص ١٣١ ، تهذيب الأسماء واللغات ، للنووي : ٢٠٨/٢ ، سير أعلام النبلاء ، للذهبي : ٦٥/١٨ ، طبقات السبكي : ٢٤/٣ ، النجوم الزاهرة ، لابن تغري بردى : ٢٣٩/٤ .

(١) أبو القاسم ، المعروف بإبن المارستاني ، حدث عن أبي بكر بن مجاهد ، وروى عنه : الخلال وابن المذهب والماوردي ، كذبه الدارقطني والصوري ، قال أبو زرعة الجرجاني : ليس بمرضي في الحديث ولا في دينه ، ولد سنة ٣٠٨هـ ببغداد ، وتوفي سنة ٣٨٧هـ .

ينظر : تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي : ٢٣٣/٧ ، المنتظم ، لابن الجوزي : ١٩١/٧ ، سير أعلام النبلاء ، للذهبي : ٦٤/١٨ ، ميزان الاعتدال ، للذهبي : ٤١٦/١ ، لسان الميزان ، لابن حجر : ١٢٤/٢ .

(٢) أبو علي الجبلي ، بصري ، حدث عن أبي خليفة الفضل بن الحباب ، ومحمد بن محمد بن عزرة الجوهري ، وبكر بن أحمد بن مقبل ، وجماعة غيرهم ، وروى عنه الماوردي .

ينظر : تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي : ١٠٢/١٢ ، الإكمال ، لابن مأكولا : ٢٢٤/٣ ، اللباب ، لابن الأثير : ١٥٦/٣ .

(٣) محمد المنقري ، نسبة إلى منقر بن عبيد بن مقاس ، حدث عنه الماوردي .

ينظر : تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي : ١٠٢/١٢ ، اللباب ، لابن الأثير : ١٥٦/٣ ، طبقات السبكي : ٣٠٣/٣ .

(٤) أبو عبد الله الأسدي ، نحوي ، لغوي ، روى عن أبي العباس الفضل بن محمد بن سهل ، وأبي كثير الأعرابي ، وابن لنكك الشاعر ، حدث عنه الماوردي ، وله شرح ديوان تميم بن مقبل .

ينظر : تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي : ١٠٢/١٢ ، معجم الأندباء ، لياقوت الحموي : ٥٥/١٩ ، الوافي بالوفيات ، للصفيدي : ٤٣/٥ ، بخية الوعاة ، للسيوطي : ٢٤٧/١ .

ثانياً : تلاميذه :-

للإمام الماوردي مدرسة علمية ضخمة ، ضمت العديد من التلاميذ الذين قصروا حياتهم للعلم وتعلمه .

وسأذكر هنا بعض تلاميذه في الفقه ، ثم اتبعهم ببعض تلاميذه في الحديث .

(أ) بعض من أخذ عنه في الفقه :-

- ١- أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي (١) .
- ٢- أبو محمد عبد الغني بن بازل بن يحيى بن الحسن بن يحيى الألواحي (٢) .
- ٣- أبو الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون البغدادي المعروف بإبن الباقلائي (٣) .
- ٤- محمد بن عبيد الله بن أبي البقاء (٤) .

(١) أبو بكر الخطيب البغدادي ، كان والده خطيب درزيجان قرية من سواد العراق فحرص على ولده وأسمعه ، ثم طلب نفسه ورحل إلى الأقاليم ، تفقه بأبي الحسن المحاملي ، وأبي الطيب الطبري ، والماوردي ، كان من كبار الشافعية آخر الأعيان معرفة وحفظاً وإتقاناً وضبطاً للحديث وتقناً في عاله وأسانيده وعلماً بصحيحه وغريبه وفرده ومنكره ومطروحه ولم يكن ببغداد بعد الدارقطني مثله ، له مصنفات عديدة منها : تاريخ بغداد ، الجامع ، الكفاية ، السابق واللاحق ، ولد سنة ٣٩٢هـ ، وتوفي سنة ٤٦٣هـ .

ينظر : الوافي بالوفيات ، للصفدي : ١٩٠/٧ ، طبقات الأسنوي : ٢٠١/١ ، البداية والنهاية ، لإبن كثير : ١٠١/١٢ ، النجوم الزاهرة ، لإبن تغري بردي : ٨٧/٥ ، طبقات الحفاظ ، للسيوطي : ص ٤٣٤ ، طبقات ابن هداية الله : ص ١٦٤ .

(٢) أبو محمد الألواحي المصري ، شيخ فاضل متدين ، تفقه على أبي الحسن الماوردي وأبي إسحاق البرمكي ، وللقاضي أبي الطيب الطبري .. وآخرين توفي سنة ٤٨٦هـ . وقيل سنة ٤٨٣هـ .

ينظر : معجم البلدان ، لياقوت الحموي : ٨٧٣/٤ ، اللباب ، لإبن الأثير : ٨٢/١ ، طبقات السبكي : ٢٣٧/٣ .

(٣) ابن خيرون البغدادي ، كان يقال هو في زمانه كحجي بن معين في زمانه إشارة إلى كلامه في شيوخ العصر جرحاً وتعديلاً مع الإنصاف ، سمع البرقاني وابن شاذان ، وعنه أبو الفضل بن ناصر وعبد الوهاب الأنماطي ، وروى عنه الخطيب البغدادي وهو من شيوخه وآخر من حدث عنه ابن البسطي ، ولد سنة ٤٠٦هـ ، وتوفي سنة ٤٤٨هـ .

ينظر : المنتظم ، لإبن الجوزي : ٨٧/٩ ، ميزان الاعتدال ، للذهبي : ٩٢/١ ، العبر ، للذهبي : ٣٥٧/٢ ، تنكرة الحفاظ ، للذهبي : ١٢٠٧/٤ ، الوافي بالوفيات ، للصفدي : ٣٢٠/٦ ، البداية والنهاية ، لإبن كثير : ١٤٩/٢ .

(٤) أبو الفرج محمد بن أبي البقاء ، قاضي البصرة ، كان شيخاً مهيباً عالماً بالمذهب ، له يد بأسطة في اللغة والأدب ، وله تصانيف في اللغة ، درس الفقه ببغداد على أبي الحسن الماوردي ، وأبي الطيب الطبري ، وأبي إسحاق الشيرازي ، روى عن الماوردي كتبه كلها ، له مقدمة في النحو ، توفي بالبصرة سنة ٤٩٩هـ .

ينظر : المنتظم ، لإبن الجوزي : ١٤٧/٩ ، معجم الأدباء ، لياقوت الحموي : ٢٣٤/١٨ ، الوافي بالوفيات ، للصفدي : ٩/٤ ، البداية والنهاية ، لإبن كثير : ١٦٦/١٢ ، بغية الوعاة ، للسيوطي : ١٧٠/١ .

(ب) من أخذ عنه في الحديث :-

- ١- أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله المعروف بإبن كادش العكبري ^(١) .
- ٢- أحمد بن محمد الجرجاني ^(٢) .
- ٣- عبد الرحمن بن عبد الكريم بن هوازن القشيري ^(٣) .
- ٤- عبد الواحد بن عبد الكريم بن هوازن القشيري ^(٤) .

(١) أبو العز أحمد المعروف بإبن كادش ، آخر من روى عن الماوردي ، أثنى عليه غير واحد ، كان محمد بن ناصر يتهمه ويرميه بأنه اعترف بوضع الحديث ، قال عبد الوهاب الأنماطي كان مخطئاً ، أقر بوضع حديث وتاب وأناب ، ولد سنة ٤٣٧هـ ، ومات سنة ٥٢٦هـ .

ينظر : المنتظم ، لابن الجوزي : ١٣٦/٩ ، ميزان الاعتدال ، للذهبي : ١١٨/١ ، البداية والنهاية ، لابن كثير : ٢٠٤/١٢ ، لسان الميزان ، لابن حجر : ٢١٨/١ ، النجوم الزاهرة ، لابن تغري بردى : ٢٥٠/٥ .

(٢) أبو العباس الجرجاني ، كان قاضي البصرة وشيخ الشافعية بها ، من أعيان الأدباء في وقته ، سمع الحديث من أبي طالب بن غيلان ، وأبي الحسن القزويني ، والقاضيين أبي الطيب الطبري ، والماوردي توفي سنة ٤٨٢هـ .

ينظر : المنتظم ، لابن الجوزي : ٥٠/٩ ، الوافي بالوفيات ، للصفدي : ٣٣١/٧ ، طبقات السبكي : ٣١/٣ ، طبقات الأسنوي : ٣٤٠/١ ، طبقات ابن هداية الله : ١٧/١ .

(٣) أبو منصور ابن الأستاذ أبي القاسم القشيري ، كان فاضلاً ، ديناً ، ورعاً ، يستوعب الوقت بالخلوة والتلاوة ، سمع الكثير ، وكتب الكثير ، ورد بغداد مع والده ، وسمع بها من القاضي أبي الطيب والماوردي وغيرهما ، ولد سنة ٤٢٦هـ وتوفي سنة ٤٨٢هـ .

ينظر : طبقات السبكي : ٢٢٣/٣ ، طبقات الأسنوي : ٣١٦/٢ ، العقد الثمين ، للفاشي : ٣٧٩/٥ .

(٤) أبو سعيد ، الملقب بركن الإسلام ، شيخ خراسان علماً وزهداً ، كان قوي الحفظ نحوياً ، أديباً ، شاعراً ، حسن الخط ، كثير التلاوة ، ملازماً للعبادة لا يفتر عنها ، سمع الحديث من والده ، والقاضي أبي الطيب والماوردي ، ولد سنة ٤١٨هـ ، وتوفي سنة ٤٩٤هـ .

ينظر : العبر ، للذهبي : ٣٦٩/٢ ، طبقات السبكي : ٢٨٤/٣ ، طبقات الأسنوي : ٣١٧/٢ .

المبحث الخامس :

مؤلفاته

يُعد الماوردي من العلماء المسلمين الذين أسهموا في إثراء الفكر الإسلامي، ولم يكن - رحمه الله - فقيهاً فحسب بل هو مفسر ، ومحدث ، وأصولي ، ولغوي ، وسياسي بارع ، ويتضح ذلك من خلال مؤلفاته المتعددة التي تظهر فيها شخصيته كعالم أحاط بمعظم الفنون ، فأصبحت له مكانة علمية بارزة .

قال تاج الدين السبكي ^(١) : (.. له اليد الباسطة في المذهب والتفنن التام في سائر العلوم ..) ^(٢) .

وقال ياقوت الحموي ^(٣) : (.. له تصانيف حسان في كل فن ..) ^(٤) .

أولاً : مؤلفاته في العقيدة :-

كتاب أعلام النبوة ^(٥) .

يبحث الكتاب في أمارات النبوة وعلاماتها وأدلة ثبوتها ، كما حظي هذا الكتاب بثناء العلماء له فقال صاحب مفتاح السعادة عند حديثه في علم أمارات النبوة :

(١) هو تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي ، أبو نصر ، قاضي القضاة ، المؤرخ ، الباحث ، ولد في القاهرة ، وانتقل إلى دمشق مع والده فسكنها وتوفي بها ، كان طلق اللسان ، قوي الحجة ، انتهى إليه قضاء القضاة في الشام ، وعُزل ، جرى عليه من المحن والشدائد ما لم يجر على قاض مثله .
من تصانيفه : طبقات الشافعية الكبرى ، جمع الجوامع في أصول الفقه ، الطبقات الوسطى ، الطبقات الصغرى ، ولد سنة ٧٢٧هـ ، وتوفي بالطاعون سنة ٧٧١هـ .

ينظر : النجوم الزاهرة ، لابن تغري بردى : ١٠٨/١١ ، الدرر الكامنة ، لابن حجر : ٤٢٥/٢ ، البدر الطالع ، للشوكاني : ٤١٠/١ ، الأعلام ، للزركلي : ١٨٤/٤ .

(٢) ينظر : طبقاته : ٣٠٣/٣ .

(٣) سبقت ترجمته في ص .

(٤) ينظر : معجم الأدباء : ٥٤/١٥ .

(٥) الكتاب مطبوع ، وذكر الدكتور محي هلال السرحان أنه طبع ثلاث طبعات : أولها وأقدمها في المطبعة البهية سنة ١٣١٩هـ ، والثانية : في مطبعة التمدن بالقاهرة سنة ١٣٣٠هـ ، والثالثة : في المطبعة المحمودية بالقاهرة سنة ١٣٥٣هـ . ينظر : مقدمة أدب القاضي : ٥١/١ .

(.. وفي هذا العلم مصنفات كثيرة ، لكنه لا أنفع ولا أحسن من كتاب " أعلام النبوة " للشيخ الإمام أبي الحسن علي بن محمد الماوردي ..)^(١) .

ثانياً : مؤلفاته في القرآن وعلومه :-

(أ) كتاب النكت والعيون^(٢) :

وهو كتاب في التفسير ، ضمنه أقوال الصحابة والتابعين والمفسرين قبله .

(ب) كتاب أمثال القرآن^(٣) :

ذكر هذا الكتاب ونسبه إلى الماوردي السيوطي^(٤) في الإتيان^(٥) ، وطاش كبري زاده^(٦) في مفتاح السعادة^(٧) .

(١) ينظر : مفتاح السعادة ، لطاش كبرى زاده : ٢٩٨/١ .

(٢) الكتاب مطبوع ، حققه الشيخ خضر محمد خضر في أربعة مجلدات ، وقامت بنشره وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت سنة ١٤٠٢ هـ . كما قام بتحقيق ثلثة الأول ، الدكتور محمد بن عبد الرحمن الشايع ، نال به درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود ، كلية أصول الدين قسم القرآن وعلومه .

(٣) الكتاب ما زال مخطوطاً ، وقد ذكر الدكتور فؤاد عبد المنعم بأن له نسخة توجد في تركيا ، ينظر : مقدمة الأمثال والحكم : ص ٨ .

(٤) هو جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي ، إمام ، حافظ ، مؤرخ ، أديب ، له نحو ٦٠٠ مصنف منها الكتاب الكبير ، والرسالة الصغيرة ، نشأ في القاهرة يتيماً ، من مصنفاته : الإتيان في علوم القرآن ، الأشباه والنظائر ، الألفية في النحو ، بغية الوعاة ، ولد سنة ٨٤٩ هـ ، وتوفي سنة ٩١١ هـ . ينظر : شذرات الذهب ، لابن العماد الحنبلي : ٥١/٨ ، البدر الطالع ، للشوكاني : ٣٢٨/١ ، معجم المؤلفين ، لعمر كحالة : ١٢٨/٥ ، الأعلام ، للزركلي : ٣٠١/٣ .

(٥) ينظر : ١٣١/٢ .

(٦) هو أحمد بن مصطفى بن خليل أبو الخير ، المعروف بطاش كبري زاده ، مؤرخ ، تركي الأصل ، مستعرب نشأ في أنقرة ، وتأدب وتفقه وتنقل في البلاد التركية مدرساً للفقه والحديث وعلوم العربية ، ولّي القضاء بالقسطنطينية ، من مصنفاته : مفتاح السعادة ، الشفاء لأدواء الوباء ، الرسالة الجامعة لوصف العلوم النافعة ، ولد سنة ٩٠١ هـ ، وتوفي سنة ٩٦٨ هـ .

ينظر : شذرات الذهب ، لابن العماد الحنبلي : ٣٥٢/٨ ، البدر الطالع ، للشوكاني : ١٢١/١ ، معجم المؤلفين ، لعمر كحالة : ١٧٧/٢ ، الأعلام ، للزركلي : ٢٥٧/١ .

(٧) ينظر : ٣٧٣/٢ .

ثالثاً : مؤلفاته في الفقه وأصوله :-

(أ) مؤلفاته في الفقه :-

١- كتاب الحاوي (١) :

(١) ظل كتاب الحاوي إلى وقت غير بعيد أسيراً في خزائن الكتب إلى أن قام بعض طلبة العلم في جامعة الأزهر ، وجامعة أم القرى بفك أسره وتحقيق بعض الأجزاء منه .

وأول من قام بالتحقيق الدكتور محي هلال السرحان حقق كتاب أدب القاضي ، ونال به درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر وقد طُبِعَ الكتاب بمطبعة الإرشاد ببغداد ، كما تم تحقيق أجزاء من الكتاب ، من قبل طلبة العلم للحصول على درجات علمية وهذه الرسائل التي تمت في جامعة أم القرى :

١- كتاب الحدود : تحقيق الدكتور إبراهيم بن علي صندوقجي ، نال به درجة الدكتوراه سنة ١٤٠٢هـ .

٢- كتاب الضحايا : تحقيق الدكتور إبراهيم بن علي صندوقجي .

٣- كتاب السير : تحقيق الدكتور محمد بن رديد المسعودي ، نال به درجة الدكتوراه سنة ١٤٠٣هـ .

٤- كتاب الصيد والذباح : تحقيق الدكتور إبراهيم بن علي صندوقجي .

٥- كتاب الزكاة : تحقيق الدكتور ياسين ناصر محمود الخطيب ، نال به درجة الدكتوراه سنة ١٤٠٣هـ .

٦- كتاب الجنایات : تحقيق الدكتور يحيى الجردي ، نال به درجة الدكتوراه سنة ١٤٠٤هـ .

٧- كتاب النفقات والرضاع : تحقيق الدكتور عامر سعيد نوري ، نال به درجة الدكتوراه سنة ١٤٠٥هـ .

٨- كتاب النكاح من أوله إلى الصداق : تحقيق الدكتور عبد الرحمن شميلة الأهدل ، نال به درجة الدكتوراه سنة ١٤٠٧هـ .

٩- كتاب الديات : تحقيق الدكتور عبد الله حليم ساينج ، نال به درجة الدكتوراه سنة ١٤٠٧هـ .

١٠- كتاب الصلاة من أوله إلى صلاة الجمعة : تحقيق الدكتور السيد عقيل منور ، نال به درجة الدكتوراه سنة ١٤٠٧هـ .

١١- كتاب القسامة وتكملة كتاب الجنایات : تحقيق الأستاذ يحيى حسن زكري ، نال به درجة الماجستير سنة ١٤٠٧هـ .

١٢- كتاب الحج : تحقيق الدكتور غازي طه خصيفان ، نال به درجة الدكتوراه سنة ١٤٠٨هـ .

١٣- كتاب الشهادات : تحقيق الدكتور محمد ظاهر أسد الله الأفغاني ، نال به درجة الدكتوراه سنة ١٤٠٨هـ .

١٤- من أول كتاب الحاوي حتى نهاية غسل الجمعة والعیدین : تحقيق الدكتورة راوية بنت أحمد عبد الكريم الظهار ، نالت به درجة الدكتوراه سنة ١٤٠٩هـ .

١٥- كتاب العارية - والشفعة : الدكتور حسن علي كوركومي ، نال به درجة الدكتوراه سنة ١٤٠٩هـ .

١٦- كتاب البيوع : تحقيق الدكتور محمد مفضل مصلح الدين ، نال به درجة الدكتوراه سنة ١٤٠٩هـ .

١٧- كتاب العدد : تحقيق الدكتورة وفاء بنت معتوق حمزة فراش ، نالت به درجة الدكتوراه سنة ١٤١٠هـ .

١٨- كتاب الفرائض والوصايا : تحقيق الدكتور أحمد حاج محمد شيخ ، نال به درجة الدكتوراه سنة ١٤١٠هـ .

١٩- كتاب الطلاق والرجعة : تحقيق الدكتور عبد الجليل حسن العروسي ، نال به درجة الدكتوراه سنة ١٤١٥هـ .

وهو موسوعة علمية ضخمة ، في فروع الفقه الشافعي ، سيأتي الكلام على الكتاب في فصل لاحق (١) .

٢- كتاب الإقناع (٢) :

هذا الكتاب مختصر من الحاوي الكبير ، ويشتمل على الأحكام المجردة عن الأدلة ، وقد قدره مؤلفه بأربعين ورقة .

حيث قال : (.. بسطت الفقه في أربعة آلاف ورقة ، واختصرته في أربعين ..) يريد بالمبسوط كتاب الحاوي ، وبالمختصر كتاب الإقناع (٣) .

= ٢٠- كتاب الصلح والحوالة والضمان : تحقيق الأستاذ عبد الله عزم محمد العمري ، نال به درجة الماجستير سنة ١٤١٤هـ..

٢١- كتاب اللفظة : تحقيق الأستاذ فهد الروقي ، نال به درجة الماجستير سنة ١٤١٧هـ.

٢٢- كتاب التفتيس والحجر : تحقيق الأستاذ ظافر عبد الله الشهري ، نال به درجة الماجستير سنة ١٤١٧هـ.

٢٣- كتاب الظهار : تحقيق الأستاذة سلمى الهوساوي ، نالت به درجة الماجستير سنة ١٤٢١هـ.

كما خرج كتاب الحاوي بجميع أجزاءه مطبوعاً طبعتين :

الطبعة الأولى : بتحقيق : الدكتور محمود مطرجي ، طبعة عام ١٤١٤هـ وقد أطلعت على الجزء الخاص بكتاب (السبق والرمي) فلقد خرج الآيات القرآنية وبعض الأحاديث النبوية ، وأكمل النقص الوارد في المسألة ، وأثبت وجودها في المختصر لكنه لم يدرس درجة الأحاديث ، ولم يثبت المسائل الفقهية من المصادر المعتمدة ، ولم يترجم للأعلام والأماكن والقبائل ، ولم يوضح الكلمات اللغوية الغامضة .

الطبعة الثانية : بتحقيق : الشيخ علي محمد معوض ، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، طبعة عام ١٤١٩هـ لكن على هذا التحقيق ملاحظات :

لم تُخرج الأحاديث النبوية ، ولم تُبين درجتها ، ولم يُترجم للأعلام والأماكن والقبائل ، ولم تُثبت المسائل الفقهية من مصادر المعتمدة ، ولم تُوضح الكلمات اللغوية الغامضة ، كما فيه بعض السقط والتحريف . من أجل ذلك تقدمت بطلب تحقيق هذا الكتاب - أي باب السبق والرمي - لنيل درجة الماجستير به.

(١) ينظر : ص ٢٧ من هذا البحث .

(٢) الكتاب مطبوع حققه الشيخ خضر محمد خضر ، وقامت بنشره مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع بدولة الكويت سنة ١٤٠٢هـ .

(٣) ينظر : المنتظم ، لابن الجوزي : ١٩٩/٨ ، البداية والنهاية ، لابن كثير : ٨٠/١٢ ، معجم الأدباء ، لياقوت الحموي : ٥٣/١٥ .

٣- كتاب البيوع :

هذا الكتاب لم يذكره المؤرخون الذين ترجموا للماوردي ، وإنما ذكره هو في معرض كلامه عن نفسه في كتاب أدب الدنيا والدين حيث قال : (.. ومما أنذرك به من حالي أنني صنفت في البيوع كتاباً ..) (١) .

٤- كتاب الكافي في شرح مختصر المزني (٢) :

ذكره السبكي (٣) في ترجمته لشبيب بن عثمان بن صالح الرحبي (٤) ، حيث قال : (.. ورأيت لشبيب فوائد علقها من كتاب الكافي في شرح مختصر المزني لأبي الحسن الماوردي صاحب الحاوي ثم نقل عنه جملة من هذه الفوائد ..) (٥) .

(ب) مؤلفاته في أصول الفقه :-

ذكر كثير ممن ترجم للماوردي أن له تصانيف كثيرة في أصول الفقه وفروعه (٦) ، ولكنهم لم يذكروا اسماً لهذه التصانيف .

لكن المطلع على كتب الأصول (٧) يجد له أقوالاً في المسائل الأصولية منثورة في كثير منها .

(١) ينظر : ص ٨١-٨٢ .

(٢) يعد هذا الكتاب من الكتب المفقودة .

(٣) سبقت ترجمته في ص ١٦ .

(٤) هو شبيب بن عثمان بن صالح الرحبي أبو المعالي من أهل رجة الشام ، سمع بها أبا عبد الله الحسن بن محمد بن الحسن بن سعدون الموصلي وغيره ، ورحل إلى بغداد في طلب العلم فسمع أبا الخطاب نصر بن أحمد ، والحسين بن أحمد .

ينظر : طبقات السبكي : ١٧٤/٣ .

(٥) ينظر : طبقات السبكي : ١٧٤/٣-١٧٥ .

(٦) ينظر : تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي : ١٠٢/١٢ ، المنتظم ، لابن الجوزي : ١٩٩/٨ ، سير أعلام النبلاء ، للذهبي : ٦/١٨ ، البداية والنهاية ، لابن كثير : ٨٠/١٢ ، طبقات ابن قاضي شعبة : ٢٤١/١ .

(٧) ينظر : شرح الكوكب ، لابن النجار : ٥٤٧/٤ وص ٥٥٩ وص ٧١٤ ، وإرشاد الفحول ، للشوكاني : ٨٠/٢ .

رابعاً : مؤلفاته في السياسة :-

١- الأحكام السلطانية والولايات الدينية (١) :

يعتبر هذا الكتاب من أشهر كتب الماوردي ، حيث تكلم فيه عن الخلافة أو الإمامة والوزارة ، والإمارة ، والقضاء ، وولاية المظالم وأنواع الولايات ، ووضع الدواوين وترتيبها ونظامها واختصاصها .

٢- قوانين الوزارة وسياسة الملك (٢) :

قصد الماوردي بتأليف هذا الكتاب تقديم النصيح والإرشاد لمن يتولى منصب الوزارة ، فتناول فيه تعريف الوزارة وأنواعها وآدابها وأسسها ، ومهمة الوزير نحو سلطانه ، وبلاده ، ونفسه ، وماله ، وما عليه .

٣- كتاب تسهيل النظر وتعجيل الظفر (٣) :

يتعلق هذا الكتاب بسياسة الملك وقواعده وأنواع الحكومات ، عالج الماوردي في كتابه هذا موضوعين مهمين لهما خطرهما .

أولهما : في أصول الأخلاق من الناحية النظرية ، وبهذا يبدو لنا جانب غامض من جوانب شخصيته في كونه فيلسوفاً يحتل مكانة بين فلاسفة عصره .

(١) نظراً لأهمية الكتاب فقد طبع عدة طبعات وترجم إلى عدة لغات منها الفرنسية والهولندية والإنجليزية ، حيث عني بدراسته المستشرقون . ينظر : مقدمة أدب القاضي : ٥٢/١ .

وقد قدم الباحث محمد بدر الدين الغاليني سنة ١٩٧٤م إلى جامعة الأزهر بحثاً - لنيل درجة الدكتوراه - تحت عنوان : (الإمام الماوردي وأثره في الفقه الدستوري) تناول فيه الباحث كتاب (الأحكام السلطانية) دراسة وتحليلاً ، وعقد في الفصل الثالث مقارنة بين كتابي (الأحكام السلطانية) للماوردي ، و (الأحكام السلطانية) لأبي يعلى الفراء ، وأيهما الأسبق في التأليف . ينظر : الإمام الماوردي ، لمحمد الغاليني : ص ٢١٥-٢٣٥ .

(٢) طبع الكتاب بدون تحقيق في مصر سنة ١٣٤٨هـ باسم : الوزارة وأدب الوزير ، وطبع سنة ١٣٩٨هـ في مصر بتحقيق الدكتور محمد سليمان داود ، والدكتور فؤاد عبد المنعم قامت بنشره مؤسسة شباب الجامعة بالإسكندرية .

(٣) طبع الكتاب بتحقيق الأستاذ رضوان السيد ، قامت بنشره دار العلوم العربية للطباعة والنشر بلبنان والمركز الإسلامي للبحوث سنة ١٩٨٧م .

والثاني : في سياسة الملك وقواعده (١) .

٤- كتاب نصيحة الملوك (٢) :

وقد قسمه إلى عشرة أبواب على النحو التالي :

الباب الأول : الحث على قبول النصائح .

الباب الثاني : الإبانة عن جلال شأن الملك والملوك وما يجب عليهم من الأخلاق التي تناسب منازلهم .

الباب الثالث : الأسباب التي تؤدي إلى فساد الممالك والملك .

الباب الرابع : في المواعظ التي تعالج قسوة القلوب ، وتداوي أمراض النفس وآفات الشهوات .

الباب الخامس : سياسة النفس ورياضتها .

الباب السادس : سياسة الخاصة من الأهل والولد والقرابة والخدم والجند .

الباب السابع : سياسة العامة وتدبير أهل المملكة .

الباب الثامن : في الاقتصاد وتدبير المال .

الباب التاسع : في مواجهة الأعداء .

الباب العاشر : في أمور اختلف فيها العلماء من ناحية التحليل والتحريم كتولي العمل للحاكم الظالم ، وحكم لبس الحرير ، واستعمال أواني الذهب وآلات الطرب والملاهي .

(١) ينظر : مقدمة أدب القاضي : ٥٤/١ .

(٢) الكتاب مطبوع بتحقيق الشيخ خضر محمد خضر ، قامت بنشره دار الفلاح بدولة الكويت سنة ١٤٠٣هـ .

خامساً : مؤلفاته في النحو (١) :

قال ياقوت الحموي عند ذكر تصانيف الماوردي : (.. له تصانيف حسان في كل فن منها : كتاب في النحو رأيت في حجم الإيضاح (٢) أو أكبر ..) (٣) .

سادساً : مؤلفاته في الأخلاق :

كتاب أدب الدنيا والدين ، أو كتاب البغية العليا في أدب الدين والدنيا (٤) :
كتاب رائع يتجه الماوردي فيه إلى الكشف عن المبادئ الأخلاقية للفرد والجماعة ، ويستند فيه إلى نصوص من الكتاب والسنة والأمثال والحكم وأقوال الشعراء والأدباء .

سابعاً : مؤلفاته في الأدب :

كتاب الأمثال والحكم (٥) :

يشتمل الكتاب على عشرة فصول ، قال الماوردي : (.. جعلت ما تضمنه من السنة ثلاثمائة حديث ومن الحكمة ثلاثمائة فصل ، ومن الشعر ثلاثمائة بيت ، وقسمت ذلك عشرة فصول أودعت كل فصل منها ثلاثين حديثاً ، وثلاثين فصلاً ،

(١) يعد كتابه في النحو من الكتب المفقودة ، وقد أطلق عليه الدكتور محمد سليمان داود ، والدكتور فؤاد عبد المنعم اسم (العيون في اللغة) .

وعند مراجعة الكتب التي ترجمت للماوردي لم يذكر أحد غير ياقوت الحموي أن له كتاباً في النحو ولم يسمه .
ينظر : مقدمة قوانين الوزارة : ص ١٣ ، الإمام أبو الحسن : ص ٣٠ .

(٢) قال حاجي خليفة : (.. الإيضاح في النحو للشيخ أبي علي حسن بن أحمد الفارسي النحوي المتوفي سنة سبع وسبعين وثلاثمائة ، وهو كتاب متوسط ..) . ينظر : كشف الظنون : ٢١١/١ .

(٣) ينظر : معجم الأدباء : ٥٤/١٥ .

(٤) طبع الكتاب بمصر عدة طبعات ، ونظراً لقيمته العلمية فقد قامت وزارة المعارف المصرية بتقريره على طلاب المدارس الثانوية . ولقد اعتنى بتحقيقه الأستاذ مصطفى السقا ، ونشرته دار الكتب العلمية ببلنات الطبعة الرابعة سنة ١٣٩٨ هـ ، وحققه أيضاً الدكتور محمد صبح ، ونشرته دار مكتبة الحياة ببيروت سنة ١٩٨٦ م . ينظر : مقدمة أدب الدنيا والدين : تحقيق مصطفى السقا : ص ١٥ ، مقدمة أدب الدنيا والدين : تحقيق محمد صبح : ص ١٠ .

(٥) الكتاب مطبوع ، بتحقيق الدكتور فؤاد عبد المنعم ، ونشرته دار الحرمين بدولة قطر سنة ١٤٠٣ هـ .

وثلاثين بيتاً ، فيكون ما يتخلل الفصول من اختلاف أجناسها أبعث على درسها واقتباسها .. (١) .

ثامناً : مؤلفاته في علوم مختلفة :

كتاب المقترن :

ذكره ابن الجوزي (٢) ضمن كلامه عن مؤلفات الماوردي حيث قال :
(.. وله المقترن ، والنكت في التفسير ..) (٣) .

(١) ينظر : الأمثال والحكم : ص ٣٠ .

(٢) هو عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي أبو الفرج ، علامة عصره في التاريخ والحديث ، كثير التصانيف له نحو ٣٠٠ مصنف منها : المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ، الأذكىاء وأخبارهم ، المدهش ، تسليح فهم أهل الآثار في مختصر السير والأخبار ، ولد سنة ٥٠٨هـ ببغداد ، وتوفي سنة ٥٩٧هـ .

ينظر : وفيات الأعيان ، لابن خلكان : ٢٧٩/١ ، سير أعلام النبلاء ، للذهبي : ٣٦٥/٢١ ، النجوم الزاهرة ، لابن تغري بردى : ١٧٤/٦ ، البداية والنهاية ، لابن كثير : ٢٨/١٣ .

(٣) ينظر : المنتظم : ١٩٩/٨ .

المبحث السادس :

مكانته العلمية

أجمع الذين ترجموا للماوردي على أنه كان أحد العلماء الأجلاء ، والحفاظ
الأذكىاء ، فلقد تمتع بمنزلة علمية عالية ومكانة مرموقة بين سائر العلماء ، وأجمعوا
على إمامته في الفقه والأصول والتفسير وغيرها من العلوم ، وعلى أن مصنفاته
كلها مفيدة ، عظيمة القدر جليلة النفع . فذاع صيته ، وفاق أقرانه ولقب بأقضى
القضاة وهو أعلى لقب في زمانه .

قال ياقوت الحموي : (.. لقب به في سنة ٤٢٩ هـ ، وجرى من الفقهاء ،
كأبي الطيب الطبري والصيمري إنكار لهذه التسمية ، وقالوا : لا يجوز أن يسمى به
أحد ، هذا بعد أن كتبوا خطوطهم بجواز تلقب جلال الدولة بن بهاء الدولة بملك
الملوك الأعظم ، فلم يلتفت إليهم ، واستمر له هذا اللقب إلى أن مات ثم تلقب به
القضاة إلى أيامنا هذه ..) (١) .

وهناك جملة من أقوال العلماء تدل على مكانته :

وقال ابن الجوزي (٢) : (.. كان الماوردي من وجوه فقهاء الشافعية ، وله
تصانيف كثيرة في أصول الفقه وفروعه ، وكان ثقة صالحاً ..) (٣) .
قال السيوطي (٤) : (.. وكان حافظاً للمذهب ، عظيم القدر ، مقدماً عند السلطان ، له
المصنفات الكثيرة في كل فن : الفقه ، والتفسير ، والأصول ، والأدب ..) (٥) .

(١) ينظر : معجم الأدباء : ٥٢/١٥ - ٥٣ .

(٢) ابن الجوزي : سبقت ترجمته في ص ٢٤ .

(٣) ينظر : المنتظم : ١٩٩/٨ .

(٤) السيوطي : سبقت ترجمته في ص ١٧ .

(٥) ينظر : طبقات المفسرين ، للسيوطي : ص ٧١ .

وقال الداودي ^(١) : (.. أحد أئمة أصحاب الوجوه ..) ^(٢) .

وقال ابن خلكان ^(٣) : (.. كان من وجوه الفقهاء الشافعية ومن كبارهم ، وكان حافظاً للمذهب ، وله فيه كتاب الحاوي الذي لم يطالعه أحد إلا وشهد له بالتبحر والمعرفة التامة بالمذهب ..) ^(٤) .

وقال السبكي ^(٥) : (.. الإمام الجليل القدر ، الرفيع المقدار ، له اليد الباسطة في المذهب والتقنن التام في سائر العلوم ..) ^(٦) .

وهذه الأقوال قليل من كثير قيل فيه .

(١) هو محمد بن علي بن أحمد شمس الدين الداودي المالكي ، شيخ أهل الحديث في عصره من تلاميذ جلال الدين السيوطي ، له عدة مؤلفات منها : طبقات المفسرين ، وذيل طبقات الشافعية للسبكي ، وترجمة الحافظ السيوطي ، توفي سنة ٩٤٥هـ .

ينظر : شذرات الذهب ، لابن العماد الحنبلي : ٢٦٤/٨ ، الأعلام ، للزركلي : ٢٩١/٦ .

(٢) ينظر : طبقات المفسرين : ٤٢٧/١ .

(٣) هو قاضي القضاة شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلكان البرمكي الشافعي ، ولد بإربل ، وتفقّه بالموصل على كمال الدين بن يونس ، وبالشام على ابن شداد ، برع في الفضائل والآداب ، ولد سنة ٦٠٨هـ وتوفي سنة ٦٨١هـ .

ينظر : النجوم الزاهرة ، لابن تغري بردى : ٣٥٣/٧ ، شذرات الذهب ، لابن العماد الحنبلي : ٣٧١/٥ ، الأعلام ، للزركلي : ٢٢٠/١ .

(٤) ينظر : وفيات الأعيان : ٢٨٢/٣ .

(٥) السبكي : سبقت ترجمته في ص ١٦ .

(٦) ينظر : طبقاته : ٣٠٣/٣ .

الفصل الثاني :

دراسة تحليلية لكتاب الحاوي من خلال

كتاب : (السبق والرمي) .

ويضم المباحث التالية :

المبحث الأول : اسم الكتاب ، ونسبته إلى المؤلف ، ومصادره .

المبحث الثاني : أهمية الكتاب ، وأثره فيما ألف بعده .

المبحث الثالث : منهج الماوردي في الكتاب .

المبحث الرابع : المصطلحات المتداولة في فقه الشافعية والواردة
في الكتاب .

المبحث الخامس : بيان تفصيلي لمسائل كتاب (السبق والرمي)
وما تضمنته من فصول .

المبحث الأول :

اسم الكتاب ، ونسبته إلى المؤلف ، ومصادره

أولاً : اسم الكتاب ونسبته :-

يمكننا التعرف على اسم الكتاب من خلال المقدمة التي وضعها الماوردي في بدء الكتاب حيث قال : (.. وترجمته بالحاوي رجاء أن يكون حاوياً لما أوجبه من تقدير الحال من الإستيفاء والإستيعاب في أوضح تقسيم ، وأصح ترتيب وأسهل مأخذ ..) (١) . وأثبت العلماء المتقدمون (٢) وبعض المتأخرين ، اسم الكتاب كما سماه صاحبه " الحاوي " ، وأضاف إليه البعض (٣) لفظ الكبير فأسموه " الحاوي الكبير " (٤) .

أما نسبته للماوردي : فقد اشتهر الماوردي بهذا الكتاب حتى أن كثيراً من الفقهاء الذين ينقلون عنه يصرحون بقولهم : " قال في الحاوي " أو " قال صاحب الحاوي " وهذا في كثير من كتب الفقه كالمجموع (٥) والمطلب العالي (٦) وغيرهما ، فيقولون : قال : صاحب الحاوي يريدون به الماوردي ، وقد يصرحون بذلك فيقولون : قال : الماوردي .

(١) ينظر : الحاوي ، للماوردي : ٤ / ١ .

(٢) ينظر : الإكمال ، لابن ماكولا : ٤٧٧/١ ، المنتظم ، لابن الجوزي : ١٩٩/٨ ، معجم الأدباء ، لياقوت الحموي : ٥٤/١٥ ، تهذيب الأسماء واللغات ، للنووي : ٢١٠/٢ ، وفيات الأعيان ، لابن خلكان : ٢٨٢/٣ ، سير أعلام النبلاء ، للذهبي : ٦٥/١٨ ، النجوم الزاهرة ، لابن تغري بردى : ٦٤/٥ ، طبقات السبكي : ٣٠٣/٣ ، الأعلام ، للزركلي : ٣٢٧/٤ .

(٣) ينظر : مرآة الجنان ، للياقوت : ٧٢/٣ ، كشف الظنون ، لحاجي خليفة : ٦٢٨/١ ، هدية العارفين ، لإسماعيل الباباني : ٦٨٩/١ .

(٤) في نظري أن سبب تقييده (بالكبير) أن هناك حاوياً آخر للإمام القزويني ، ومما يرجح وجهة نظري أن كتاب الحاوي للإمام القزويني قد أطلقوا عليه اسم (الحاوي الصغير) ، فكان إطلاق لفظ (الكبير) على حاوي الماوردي للتفريق بينهما .

(٥) ينظر : المجموع شرح المذهب ، للإمام النووي : ٣٤-٣٥ .

(٦) ينظر : المطلب العالي شرح وسيط الغزالي ، لابن الرفعة : ٤/ل ب .

ثانياً : مصادر الكتاب :-

من المعروف أن كتاب الحاوي ما هو إلا شرح لمختصر المزني الذي اختصره الإمام المزني ^(١) - رحمه الله - من كلام الإمام الشافعي - رضي الله عنه - . وقد اعتمد الماوردي في شرحه بالدرجة الأولى على كتاب الله تعالى وسنة رسوله - عليه الصلاة والسلام - ، ثم بعد ذلك على أقوال إمام المذهب الشافعي متمثلة في كتب المزني وغيره من رواة كتبه في القديم والجديد .

كما استفاد أيضاً من أقوال فقهاء الشافعية السابقين له ، فنقل آراءهم والأوجه القائلة بها ، واستأنس بها في شرح المذهب ، ومن هؤلاء على سبيل المثال :

١- أبو العباس بن سريج ^(٢) . ^(٣) .

٢- أبو علي بن خيران ^(٤) . ^(٥) .

(١) هو أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني ، صاحب الإمام الشافعي ، من أهل مصر ، كان زاهداً ، عالماً ، مجتهداً ، قوي الحجة ، قال عنه الشافعي : (.. المزني ناصر مذهبي ..) من مصنفاته : الجامع الصغير ، الجامع الكبير ، توفي سنة ٢٦٤هـ .

ينظر : الفهرست ، لابن النديم : ص ٢٩٨ ، طبقات الشيرازي : ص ١٠٩ ، تهذيب الأسماء واللغات ، للنووي : ٢٨٥/٢ ، طبقات ابن قاضي شعبة : ٧/١ ، النجوم الزاهرة ، لابن تغري بردى : ٣٩/٣ ، طبقات ابن هداية الله : ص ٢٠ .

(٢) هو أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج البغدادي ، إمام أصحاب الشافعي في وقته ، ولقد نشر مذهب الشافعي وشرحه ولخصه ، وعمل المسائل في الفروع ، وعنه وعن أصحابه انتشر فقه الشافعي في الآفاق ، ولد ببغداد سنة ٢٤٩هـ ، وتولى القضاء بشيراز ، تفقه على أبي القاسم الأنماطي ، وتوفي ببغداد سنة ٣٠٦هـ . ينظر : طبقات العبادي : ٦٢/١ ، طبقات الشيرازي : ص ١١٨ ، المنتظم ، لابن الجوزي : ١٤٩/٦ ، تهذيب الأسماء واللغات ، للنووي : ٢٥١/٢ ، تذكرة الحفاظ ، للذهبي : ٨١١/٣ ، البداية والنهاية ، لابن كثير : ١٢٩/١١ ، طبقات ابن قاضي شعبة : ٨٩/١ .

(٣) ينظر : على سبيل المثال : ص ١٢٨ من قسم التحقيق .

(٤) هو الحسين بن صالح بن خيران البغدادي ، كان إماماً جليلاً ورعاً ، من فقهاء الشافعية ، وكان ينعت على ابن سريج ولايته للقضاء ، وطُلب هو للقضاء فامتنع ، توفي سنة ٣٢٠هـ وقيل : سنة ٣١٠هـ .

ينظر : تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي : ٥٣/٨ ، تهذيب الأسماء واللغات ، للنووي : ٢٦١/٢ ، طبقات السبكي : ٢١٣/٢ ، طبقات الأسنوي : ٤٦٣/١ ، النجوم الزاهرة ، لابن تغري بردى : ٢٣٥/٣ ، طبقات ابن هداية الله : ص ٥٥ .

(٥) ينظر : على سبيل المثال : ص ١٦٥ من قسم التحقيق .

٣- ابن أبي هريرة (١) . (٢) .

٤- أبو حامد الإسفراييني (٣) . (٤) ، وغيرهم . وقد صرح بذلك فقال في مقدمته
لكتاب الحاوي : (.. وقد اعتمدت بكتابي هذا شرحه على أعدل
شروحه ..) (٥) . (٦) وكتب الفقه في المذاهب الأخرى .

(١) هو أبو علي الحسن بن الحسين بن أبي هريرة ، أحد أئمة الشافعية ، من أصحاب الوجوه ، درس على أبي
العباس بن سريج ، ثم على أبي إسحاق المروزي ، توفي سنة ٣٤٥هـ ، وقيل : ٣٤٦هـ .
ينظر : طبقات العبادي : ص ٧٧ ، تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي : ٢٩٨/٧ ، طبقات الشيرازي : ص
١٢١ ، طبقات ابن قاضي شعبة : ٩٩/١ ، النجوم الزاهرة ، لابن تغري بردى : ٣١٦/٣ ، طبقات ابن
هداية الله : ص ٧٢ .

(٢) ينظر : على سبيل المثال : ص ٢٤٧ من قسم التحقيق .

(٣) سبقت ترجمته في ص ١٢-١٣ .

(٤) ينظر : على سبيل المثال : ص ٣٨٢ من قسم التحقيق .

(٥) ينظر : الحاوي ، للماوردي : ٤ / ١ .

(٦) ولقد حظي مختصر المزني بشروح كثيرة منها ما هو سابق لشرح الماوردي ، ومنها ما هو معاصر له ،
ومنها ما هو بعده .

أولاً : الشروح التي سبقت الماوردي :

١- شرح الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إسحاق المروزي المتوفى سنة ٣٤٠هـ . ينظر : وفيات
الأعيان ، لابن خلكان : ٢٧/١ ، طبقات ابن هداية الله : ص ٦٧ .

٢- شرح القاضي أبي علي بن أبي هريرة ، المتوفى سنة ٣٤٥هـ ، وعلق على شرحه الإمام أبو علي
الطبري المتوفى سنة ٣٥٠هـ . ينظر : طبقات السبكي : ٢٠٦/٢ .

٣- شرح الإمام أبي علي الحسن بن قاسم الطبري المتوفى سنة ٣٥٠هـ ، وأسماء الإفصاح شرح مختصر
المزني . ينظر : كشف الظنون ، لحاجي خليفة : ١٦٣٥/٢ ، هدية العارفين ، لإسماعيل الباباني : ٢٧٠/١ .

٤- شرح القاضي أبي حامد أحمد بن بشر المروزي المتوفى سنة ٣٦٢هـ . ينظر : وفيات الأعيان ، لابن
خلكان : ٦٩/١ ، طبقات السبكي : ١٣/٣ ، البداية والنهاية ، لابن كثير : ٢٠٩/١١ .

ثانياً : الشروح التي عاصرتة :-

١- شرح الإمام أبي الحسن محمد بن يحيى بن سراقه المتوفى سنة ٤١٠هـ . ينظر : هدية العارفين ،
لإسماعيل الباباني : ٦٠/٢ ، معجم المؤلفين ، لعمر كحالة : ١٠٢/١٢ .

٢- شرح الشيخ أبي عبد الله محمد بن عبد الله المسعودي المتوفى سنة ٤٢٠هـ . ينظر : الوافي بالوفيات ،
للصفدي : ٣٢١/٣ .

٣- شرح الإمام أبي علي الحسن بن شعيب السبكي المتوفى سنة ٤٣٠هـ ، جمع فيه بين طريقي
الخراسانيين والعراقيين ، وسماه إمام الحرمين بالمذهب الكبير . ينظر : طبقات السبكي : ١٥٠/٣ ،
طبقات ابن هداية الله : ص ١٤٢ = .

وقد اعتمد في شرحه للغة على أئمة اللغة، كالزجاج^(١)، وابن الأعرابي^(٣)،^(٤).
فهؤلاء بعض من صرح بالنقل عنهم ، وإلا فتحديد مصادره التي إعتد عليها في
الكتاب على وجه الدقة ، أمر عسير ؛ وذلك لأنه فقيه عالم ذو إطلاع واسع ، أحاط بكثير
من العلوم والفنون ، مما يجعل حصر مصادره على وجه الدقة أمراً ليس بالسهل ولا
بالهين .

- = ٤- شرح القاضي أبي الطيب الطبري المتوفى سنة ٤٥٠هـ . ينظر : تهذيب الأسماء واللغات ،
للنووي : ٢٤٧/٢ ، وفيات الأعيان ، لابن خلكان : ٥١٤/٢ ، البداية والنهاية ، لابن كثير : ٧٩/١٢ .
ثالثاً : الشروح التي بعده - أي الماوردي - :-
١- شرح الإمام أبي بكر محمد بن أحمد الشافعي المتوفى سنة ٥٠٧هـ ، وسماه الشافعي شرح مختصر
المزني . ينظر : طبقات السبكي : ٥٨/٤ .
٢- شرح الشيخ أبي الفضل عبد الجبار بن عبد الغني بن علي الأنصاري المتوفى سنة ٦٢٤هـ . ينظر :
هدية العارفين ، لإسماعيل الباباني : ٤٩٩/١ .
٣- شرح القاضي أبي المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل الروياني المتوفى سنة ٥٠٢هـ ، والذي أسماه "
بحر المذهب " . ينظر : تهذيب الأسماء واللغات ، للنووي : ٢٧٧/٢ .
٤- شرح الشيخ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن عدلان المتوفى سنة ٧٤٩هـ ، ولم يكمل شرح
الكتاب . ينظر : الوافي بالوفيات ، للصفدي : ١٦٩/٢ ، الدرر الكامنة ، لابن حجر : ٤٢٤/٣ .
٥- شرح أبي زكريا يحيى بن محمد بن محمد الحدادي المناوي المتوفى سنة ٨٧١هـ . ينظر : شذرات
الذهب ، لابن العماد الحنبلي : ٣١٢/٧ ، معجم المؤلفين ، لعمر كحالة : ٢٢٧/١٣ .
٦- شرح أبي يحيى زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري المتوفى سنة ٩٢٦هـ . ينظر : هدية العارفين ،
لإسماعيل الباباني : ٧٤/١ ، معجم المؤلفين ، لعمر كحالة : ١٨٢/٤ .
كما وضع بعض العلماء تعليقات على المختصر منها :
تعليق الشيخ أبي بكر محمد بن داود الصيدلاني المتوفى سنة ٤٢٧هـ ، علق على طريقة شيخه القفال .
ينظر : طبقات ابن هداية الله : ص ١٥٢ ، كشف الظنون ، لحاجي خليفة : ١٦٣٦/٢ .
وقام الشيخ أبو رجاء محمد بن أحمد بن الربيع الأسواني المتوفى سنة ٣٣٥هـ بوضع منظومة عليه .
ينظر : طبقات السبكي : ١٠٨/٢ .
كما قام الشيخ أبو محمد عبد الله بن يوسف الجويني المتوفى سنة ٤٣٨هـ بإختصاره وأسماه (المختصر في
مختصر المختصر) . ينظر : شذرات الذهب ، لابن العماد الحنبلي : ٢٦٢/٣ ، هدية العارفين ، لإسماعيل
الباباني : ٤٥١/١ .

- (١) الزجاج : ستأتي ترجمته في ص ٧٣ من قسم التحقيق .
(٢) ينظر : على سبيل المثال : ص ٧٣ من قسم التحقيق .
(٣) ابن الأعرابي : ستأتي ترجمته في ص ٢١٥ من قسم التحقيق .
(٤) ينظر : على سبيل المثال : ص ٢١٥ من قسم التحقيق .

المبحث الثاني :

أهمية الكتاب ، وأثره فيما ألف بعده

سبق وأن بينت أن الماوردي بلغ من العلم أن ترأس زعامة الشافعية في عهده ، وعُد كتابه " الحاوي " من أوسع الكتب في الفقه الشافعي ، وأكثرها تفصيلاً وإستيعاباً للمذهب ، فقد دوّن فيه الماوردي الفقه الشافعي ، فنقل فيه آراء كثير من العلماء ممن قبله كإبن سريج ^(١) وابن أبي هريرة ^(٢) ، وأبو حامد الإسفراييني ^(٣) .. وغيرهم ، ممن فقدت معظم كتبهم .

كما أنه نقل مذاهب الصحابة والتابعين وآراء المذاهب المندثرة كمذهب الأوزاعي ^(٤) وغيره .

وحتى نتبين أهمية الكتاب وأثره لابد أن نشير إلى بعض من نقل عنه ، واستفاد منه ، فعلى سبيل المثال لا الحصر :

١- ابن الرفعة ^(٥) في كتابه : كتاب المطلب العالي شرح وسيط الغزالي ، وكتاب كفاية النبيه في شرح التنبيه ، فإن أول ما يسترعي إنتباه القارئ لهذه الشروح كثرة ما يورد الشارح من النصوص التي احتواها الحاوي ، وغالباً

(١) ابن سريج : سبقت ترجمته في ص ٢٩ .

(٢) ابن أبي هريرة : سبقت ترجمته في ص ٣٠ .

(٣) أبو حامد الإسفراييني : سبقت ترجمته في ص ١٢ .

(٤) الأوزاعي : ستأتي ترجمته في ص ١٨١ من قسم التحقيق .

(٥) هو أحمد بن محمد بن علي أبو يحيى ، وقيل أبو العباس ، نجم الدين ابن الرفعة كان فريده دهره ، ووحيد عصره ، إماماً في الفقه والخلاف والأصول ، اشتهر بالفقه إلى أن صار يضرب به المثل ، له تصانيف مشهورة منها : كفاية النبيه شرح التنبيه ، المطلب العالي شرح وسيط الغزالي ، ولد سنة ٦٤٥هـ ، وتوفي سنة ٧١٠هـ .

ينظر : طبقات المبكي : ١٧٧/٥-١٧٨ ، البداية والنهاية ، لإبن كثير : ٦٠/١٤ ، طبقات ابن قاضي شهبة : ٢١١/٢-٢١٣ ، الدرر الكامنة ، لإبن حجر : ٢٨٤/١ ، النجوم الزاهرة ، لإبن تغري بردي : ٢١٣/٩ ، شذرات الذهب ، لإبن العماد الحنبلي : ٢٢/٦ .

ما يصرح ابن الرفعة بالنقل عن الماوردي ، ويستشهد بالأقوال والأوجه التي يذكرها ، والأدلة التي يستدل بها (١) .

٢- كتاب المجموع (٢) ، وكتاب روضة الطالبين (٣) ، فكثرة النقل عن الحاوي في هذين الكتابين تبين أهمية الكتاب ، إذ هما مرجعاً صحيحاً للفقهاء الشافعي ، والعمدة في تحقيق المذهب ، والمعتمد لدى المفتي وغيره .

٣- وكذلك ممن استفاد من الحاوي شراح (منهاج الطالبين) (٤) ، كمغني المحتاج (٥) ، ونهاية المحتاج (٦) .

٤- وأيضاً ممن استفاد من الحاوي المذهب (٧) ، فتح الوهاب (٨) ، وأسنى المطالب شرح روض الطالب (٩) .

وهذا غيض من فيض ، وإلا فآثر الحاوي في كتب الشافعية . واضح لا غبار عليه ، يلمسه كل مطالع متصفح لكتب المذهب حيث امتلأت بأقوال الماوردي ، وترجيحاته وتفريعاته .

(١) ينظر على سبيل المثال : المطالب العالي : ل/١ أ - ٤ ب ، كفاية النبيه : ل/١ ب - ٢ ب .

(٢) ينظر : المجموع ، للنووي : ٣٧-٣٤/١٦ .

(٣) ينظر : روضة الطالبين ، للنووي : ٥٣٦/٧ .

(٤) ينظر : منهاج الطالبين ، للنووي : ٣٤٩-٣٤٨/٣ .

(٥) ينظر : مغني المحتاج ، للشيخ محمد الخطيب الشربيني : ٤٢٠-٤١٨/٤ .

(٦) ينظر : نهاية المحتاج ، لشمس الدين محمد بن أبي العباس بن شهاب الدين الرملي : ١٦٥/٨ .

(٧) ينظر : المذهب ، لأبي إسحاق الشيرازي : ٤١٥/١ .

(٨) ينظر : فتح الوهاب ، لشيخ الإسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري : ١٩٥-١٩٤/١ .

(٩) ينظر : أسنى المطالب ، لشيخ الإسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري : ٢٢٩/٤ .

المبحث الثالث :

منهج الماوردي في الكتاب

يتلخص المنهج الذي سلكه الإمام الماوردي في الكتاب في النقاط الآتية :

١- قسم الكتاب إلى أبواب ، وحيث أن الحاوي شرح لمختصر المزني سلك الماوردي في تقسيم وترتيب الأبواب ترتيب مختصر المزني نفسه .

٢- قسم الأبواب إلى مسائل ، والمسائل إلى فصول ، وربما كان هذا التقسيم مشهوراً في عصر الماوردي ، حيث سار عليه أبو الطيب الطبري ^(١) في شرحه لمختصر المزني ^(٢) ، وابن الصباغ ^(٣) في كتابه " الشامل في فروع الشافعية " ^(٤) ، والعمراني ^(٥) في " البيان " ^(٦) غير أن العمراني قسم الأبواب إلى مسائل والمسائل إلى فروع .

(١) هو طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري ، تفقه على أبي علي الزجاجي ، قرأ على أبي سعيد الإسماعيلي ، وعلى القاضي أبي القاسم بن كج ، شرح المزني ، وصنف في الخلافة والمذهب والأصول والجدل كتباً كثيرة ، مات وهو ابن مائة وستين لم يخل عقله ، ولا تغير فهمه يفتي مع الفقهاء ، ويستترك عليهم الخطأ ، ولد سنة ٣٤٨هـ ، وتوفي سنة ٤٥٠هـ .

ينظر : طبقات الشيرازي : ص ١٣٥ ، تهذيب الأسماء واللغات ، للنووي : ٢/٢٤٧ ، طبقات ابن قاضي شهاب : ١/٢٢٦-٢٢٧ ، شذرات الذهب ، لإبن العماد الحنبلي : ٣/٢٨٤ .

(٢) ينظر : شرح أبي الطيب الطبري : ل/ ١١ - ١٥ ب .

(٣) هو عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن محمد أبو نصر ابن الصباغ البغدادي ، فقيه العراق ، ولد سنة ٤٠٠هـ ، أخذ عن القاضي أبي الطيب الطبري كان خيراً ديناً صالحاً ، توفي سنة ٤٧٧هـ ، من مصنفاته : الشامل ، والكامل في الخلاف بيننا وبين الحنفية ، والعمدة في أصول الفقه وغيرها .

ينظر : وفيات الأعيان ، لإبن خلكان : ٢/٣٨٥ ، طبقات السبكي : ٣/٢٣٠-٢٣١ ، البداية والنهاية ، لإبن كثير : ١٢/٢٢٦ ، طبقات ابن قاضي شهاب : ١/٢٥١-٢٥٢ ، النجوم الزاهرة ، لإبن تغري بردي : ٥/١١٩ .

(٤) ينظر : الشامل ، لإبن الصباغ : ل/ ١١ - ١٧ ب .

(٥) هو يحيى بن أبي الخير بن سالم بن أسعد بن يحيى أبو الخير العمراني اليماني ، صاحب البيان ، ولد سنة ٤٨٩هـ ، تفقه على جماعات منهم زيد اليفاعي كان شيخ الشافعية ببلاد اليمن ، وكان إماماً ، زاهداً ، ورعاً ، وعالماً عارفاً بالفقه وأصوله والكلام والنحو ، من مصنفاته : البيان ، وغرائب الوسيط ، ومختصر الإحياء ، توفي سنة ٥٥٨هـ .

ينظر : طبقات السبكي : ٤/٣٢٤-٣٢٥ ، طبقات ابن قاضي شهاب : ١/٣٢٧-٣٢٨ ، طبقات ابن هدية الله : ص ٧٩ ، شذرات الذهب ، لإبن العماد الحنبلي : ٤/١٨٥ .

(٦) ينظر : البيان ، للعمراني : ٧/٤١٧-٤٢٠ .

٣- يبدأ المسألة بنقل نص الشافعي من عبارة المزني ، فإن كانت العبارة طويلة يذكر جزءاً منها ثم يقول إلى آخر الفصل (٢) .

٤- بعد أن يذكر المسألة ، فإن كان رأيه موافقاً لما تضمنته المسألة التي نقلها عن الشافعي يعلق عليها بقوله : وهذا كما قال ، وهذا صحيح (٣) .

٥- يبدأ بشرح المسألة وتصويرها شرحاً وافياً مستوعباً للمذهب ، فإن كان في المسألة قولان أو طرق ذكرها ، ويذكر في بعض الأحيان القائلين بها ، وإن كان في المسألة عدة أوجه ذكرها وغالباً ما يذكر القائلين بها .

٦- بعد ذكر المسألة وتقرير حكمها يبدأ بذكر فصول مفرعة من أصل المسألة .

٧- ولقد اتبع طريقة قلماً يتبعها أصحاب الكتب الفقهية ، وهي أشبه غالباً بالطريقة الحديثة المستخدمة في الرسائل الجامعية في الفقه المقارن ، وهي : عند ذكره لبعض المسائل الفقهية يذكر أقوال الصحابة والتابعين والفقهاء ، ثم يصنفها إلى فريقين أو أكثر ويورد أدلة كل فريق ، ثم يناقشها ، ويذكر ما يعضد مذهبه (٤) .

٨- قد يرجح بين الأقوال أو الأوجه بقوله : وهو أصح ، أو والصحيح ، أو وهو الأشهر ، أو وهو الأظهر ، أو الصحيح عندي (٥) .

٩- يفرع في المسألة فروعاً جديدة فيقول : (ويتفرع على هذا) (٦) .

١٠- بالنسبة للأحاديث :

ينظر : طبقات السبكي : ٣٢٤-٣٢٥ ، طبقات ابن قاضي شعبة : ٣٢٧-٣٢٨ ، طبقات ابن هداية الله : ص ٧٩ ،

شذرات الذهب ، لابن العماد الحنبلي : ١٨٥/٤ .

(١) ينظر : البيان ، للعمراني : ٤١٧/٧ - ٤٢٠ .

(٢) ينظر : ص ٢٧٢ من قسم التحقيق .

(٣) ينظر : ص ١٧٥ ، ٢٤٣ من قسم التحقيق .

(٤) ينظر : ص ٩٧ ، ١٠٨ من قسم التحقيق .

(٥) ينظر : ص ٢٥٠ من قسم التحقيق .

(٦) ينظر : ص ١٥٨ من قسم التحقيق .

أ- يورد في أكثر الأحيان الأحاديث بأسانيدھا ، خاصة ما كان عن طريق الشافعي (١) .

ب- يذكر أحياناً الأحاديث بالمعنى ، وبدون سند غالباً (٢) .

ج- يستشهد أحياناً بأحاديث ضعيفة مع إمكانه الإستغناء عنها (٣) .

١١- يفسر الغريب (٤) ، كما كان يورد بعض المواقف ويستشهد لها ببعض الأبيات الشعرية ، فتارة ينسبها لفائلها ، وتارة لا ينسبها (٥) .

١٢- قد يعترض على بعض الوجوه والأقوال فيقول: هذا ضعيف ، وهذا تعليل فاسد (٦) .

(١) ينظر : ص ٦٨ من قسم التحقيق .

(٢) ينظر : ص ٩٣ ، ٢٩٢ من قسم التحقيق .

(٣) ينظر : ص ٩٣ من قسم التحقيق .

(٤) ينظر : ص ١١٩ من قسم التحقيق .

(٥) ينظر : ص ٣٤٥ ، ٣٢٧ من قسم التحقيق .

(٦) ينظر : ص ٣١٧ ، ٢٢١ من قسم التحقيق .

المبحث الرابع :

المصطلحات المتداولة في فقه الشافعية والواردة في الكتاب

هناك بعض المصطلحات التي كثيراً ما تتردد في كتب الشافعية بصفة عامة و " الحاوي " بصفة خاصة ومن هذه المصطلحات الآتي :

١- الأقوال : وهي كلام الإمام الشافعي (١) :

فلقد كان الإمام الشافعي - رضي الله عنه - تقياً ورعاً ، حرص على تتبع الحق والتصريح به أينما كان ، فكان شديد التمسك بالكتاب والسنة ، بعيداً عن التعصب لآرائه وأقواله ، نستنتج هذا من كلامه فيما نقله عنه النووي (٢) قال : (.. صح عن الشافعي - رحمه الله - أنه قال : " إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله - ﷺ - فقولوا بسنة رسول الله - ﷺ - ودعوا قولي " وروى عنه : " إذا صح الحديث خلاف قولي فأعملوا بالحديث واتركوا قولي " أو قال : " إذا صح الحديث فهو مذهبي " ..) (٣) .

وأقوال الإمام الشافعي منها ما هو " قديم " ، ومنها ما هو " جديد " ، وسأعرف كلاهما باختصار :

(١) ينظر : المجموع ، للنووي : ٦٥/١ ، مغني المحتاج ، للشريني : ١٢/١ ، نهاية المحتاج ، للرملي : ٤٨/١ .

(٢) هو محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الحزامي ، محرر المذهب ومنقحه ، ولد في نوا قرية في الشام ، نشأ بها وقرأ القرآن ، ثم قدم دمشق وقرأ التنبيه في أربعة أشهر ، وحفظ ربع المذهب في بقية السنة ، جَدَّ في طلب العلم حتى فاق على أقرانه وأهل زمانه ، له تصانيف كثيرة منها : تهذيب الأسماء واللغات ، ومنهاج الطالبين ، والمجموع ، ولد سنة ٦٣١هـ ، وتوفي سنة ٦٧٦هـ .

ينظر : النجوم الزاهرة ، لإبن تغري بردي : ٢٧٨/٧ ، طبقات السبكي : ١٦٥/٥ ، طبقات ابن هداية الله : ص ٢٢٥ ، شذرات الذهب ، لإبن العماد الحنبلي : ٣٥٤/٥ .

(٣) ينظر : المجموع : ٦٣/١ .

أولاً : القديم :-

هو ما قاله الإمام الشافعي بالعراق وقبل إنتقاله إلى مصر سنة ١٩٨هـ تصنيفاً أو إفتاء^(١) .

ومن كتبه القديمة : الحجة^(٢) .

ومن رواته : جماعة أشهرهم : الإمام أحمد بن حنبل ، والكرابيبي^(٣) وغيرهما .

ثانياً : الجديد :-

هو ما قاله بعد دخوله لمصر ، تصنيفاً أو إفتاء^(٤) .

ومن كتبه الجديدة : الأم ، الإملاء ، الرسالة وغيرها .

ومن رواته : المزني^(٥) ، ويونس بن عبد الأعلى^(٦) ، والربيع المرادي^(٧) وغيرهم .

(١) ينظر : مغني المحتاج ، للشربيني : ١٣/١ ، نهاية المحتاج ، للرملي : ٥٠/١ .

(٢) ينظر : المجموع ، للنووي : ٩/١ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ١٣/١ .

(٣) هو أبو علي الحسين بن علي الكرابيبي ، كان جامعاً بين الحديث والفقه ، سمي بالكرابيبي ؛ لأنه كان يبيع الكرابيس وهي الثياب الخام . له تصانيف كثيرة منها : أصول الفقه وفروعه ، والجرح والتعديل . توفي سنة ٢٤٥هـ ، وقيل : سنة ٢٤٨هـ . ينظر : تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي : ٦٤/٨ ، وفيات الأعيان ، لإبن خلكان : ٣٩٩/١ ، طبقات ابن هداية الله : ص ٢٦ ، شذرات الذهب ، لإبن العماد الحنبلي : ١١٧/٢ .

(٤) ينظر : مغني المحتاج ، للشربيني : ١٣/١ ، نهاية المحتاج ، للرملي : ٥٠/١ .

(٥) المزني : سبقت ترجمته في ص ٢٩ .

(٦) هو أبو موسى يونس بن عبد الأعلى الصدفي المصري ، أحد أصحاب الشافعي والمكثرين من الرواية عنه والملازمة له ، كان كثير الورع ، وكان علامة في علم الأخبار والصحيح والسقيم ، ولد سنة ١٧٠هـ ، ومات سنة ٢٦٤هـ .

ينظر : طبقات الشيرازي : ص ١١٠ ، تهذيب الأسماء واللغات ، للنووي : ١٦٨/٢ ، وفيات الأعيان ، لإبن خلكان : ٢٤٩/٧ ، طبقات ابن هداية الله : ص ٢٨ .

(٧) هو أبو محمد الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي ، صاحب الشافعي ، وراوي كتبه ، وأول من أسلى الحديث بجامع ابن طولون ، روى عنه ابن ماجه ، والنسائي ، وأبو داود وغيرهم ، ولد سنة ١٧٤هـ ، وتوفي بمصر سنة ٢٧٠هـ .

ينظر : طبقات الشيرازي : ص ١٠٩ ، تذكرة الحفاظ ، للذهبي : ٥٨٦/٢ ، سير أعلام النبلاء ، للذهبي : ٥٨٧/١٢ ، العبر ، للذهبي : ٣٩٠/١ .

إن " القديم " : يعتبر مذهباً للشافعي إذا عضده دليل ولا معارض له
في " الجديد " لأنه قال : " إذا صح الحديث فهو مذهبي " (١) .

وقد يكون القولان قديمين ، وقد يكونان جديدين ، أو قديماً وجديداً ، وقد
يقولهما في وقت واحد ، وقد يقولهما في وقتين ، وقد يرجح أحدهما وقد لا يرجح .
فإن كان القولان " قديم وجديد " فالجديد : هو الصحيح وعليه العمل ، وهو
المذهب ؛ لأن القديم مرجوع عنه (٢) .

وإن كان القولان " جديدين " فالعمل بآخرهما ، فإن لم يُعلم فمما رجحه الشافعي ،
فإن قالهما في وقت واحد ثم عمل بأحدهما ، كان إبطالاً للآخر عند المزني ، وعند
غيره لا يكون إبطالاً بل ترجيحاً .

وإن لم يُعلم : هل قالهما معاً أو مرتباً ، لزم البحث عن أرجحهما بشرط أن
يكون الباحث أهلاً للتخريج والترجيح ، فإن لم يكن أهلاً فينقله عن أصحاب الشافعي
الموصوفين بذلك ، فإن لم يحصل له ترجيح بطريق توقف فيه (٣) .

٢ - النص أو المنصوص :

هو نص كلام الشافعي - رحمه الله - ، وسمي بذلك ؛ لأنه مرفوع إلى الإمام أو
أنه مرفوع القدر لتتصيص الإمام عليه ، ويكون مقابله وجهاً ضعيفاً أو قولاً مخرجاً (٤) .

٣ - المذهب عند الشافعية :

هو الرأي الراجح عند وجود اختلاف الأصحاب في حكاية المذهب بذكرهم
الطرق (٥) .

(١) ينظر : مغني المحتاج ، للشربيني : ١٤/١ ، نهاية المحتاج ، للرملي : ٥٠/١-٥١ .

(٢) هناك بعض المسائل التي استثنائها فقهاء الشافعية وقالوا : يعمل فيها بالقديم .

ينظر إليها في : المجموع ، للنووي : ٦٦/١ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ١٣/١ .

(٣) ينظر : المجموع ، للنووي : ٦٨/١ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ١٣-١٤ ، نهاية المحتاج ، للرملي : ٥١/١ .

(٤) ينظر : مغني المحتاج ، للشربيني : ١٢/١ ، نهاية المحتاج ، للرملي : ٤٥/١-٤٩ .

(٥) ينظر : مقدمة البيان : ١٤٤/١ .

٤- التخرّيج :

هو أن يجيب الشافعي بحكمين مختلفين في صورتين متشابهتين ، ولم يظهر ما يصلح للفرق بينهما ، فينقل الأصحاب جوابه في كل صورة إلى الأخرى فيحصل في كل صورة منهما قولان منصوص ومخرّج ، المنصوص في هذه هو المخرّج في تلك ، والمنصوص في تلك هو المخرّج في هذه ، فيقال فيهما : قولان بالنقل والتخرّيج ، والغالب في مثل هذا عدم إطباق أصحاب الشافعي على التخرّيج ، بل منهم من يخرّج ، ومنهم من يبدي فرقاً بين الصورتين ، والأصح أن القول المخرّج لا يُنسب إلى الشافعي ؛ لأنه ربما لو روجع فيه ذكر فرقاً (١) .

٥- الأصحاب :

هم أصحاب الآراء في المذهب الذين يُخرّجون الأوجه على أصول الشافعي يستنبطونها من قواعده ، ولهم اجتهادات في مسائل عن غير أصوله ، منهم : أبو حامد الإسفراييني (٢) وغيره (٣) .

٦- الأوجه :

هي لأصحاب الشافعي المنتسبين إلى مذهبه يستنبطونها من الأصول العامة للمذهب ويخرّجونها على ضوء القواعد التي رسمها لهم الشافعي ولا يُنسب الوجه المخرّج إلى الإمام (٤) .

قال النووي : الأصح أن لا يُنسب إليه ؛ لأنه مؤدى إجتهد صاحب الوجه وقد أدى إلى تخرّجه وإظهاره بإجتهاده (٥) .

(١) ينظر : مغني المحتاج ، للشربيني : ١٢/١ ، نهاية المحتاج ، للرملي : ٥٠/١ .

(٢) أبو حامد الإسفراييني : سبقت ترجمته في ص ١٢-١٣ .

(٣) ينظر : مقدمة البيان : ١٤٤/١ .

(٤) ينظر : المجموع ، للنووي : ٦٥/١ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ١٢/١ .

(٥) ينظر : المجموع : ٦٦/١ .

٧- الطريق :

وهي اختلاف الأصحاب في حكاية المذهب ، فيقول بعضهم على سبيل المثال :
في المسألة قولان أو وجهان ، ويقول آخرون : لا يجوز قولاً واحداً أو وجهاً واحداً ، أو
يقول أحدهم : في المسألة تفصيل ، ويقول الآخر : فيها خلاف مطلق ^(١) .

٨- المشهور :

يعني الرأي الراجح من القولين أو الأقوال إذا كان الاختلاف ضعيفاً ، فالمعتمد
وقتنذ هو المشهور ، وفي مقابله : المرجوح الضعيف ، ويقال فيه : وفي قول ^(٢) .

٩- الأظهر :

هو الرأي الراجح من القولين أو الأقوال إذا كان الاختلاف قوياً ؛ لأن كلاً
منهما يعتمد على دليل قوي ، وترجح أحدهما على الآخر فالراجح الأظهر ،
ويقابله : الضعيف المرجوح ، ويشار إليه : وفي قول أيضاً ^(٣) .

١٠- الأصح :

يعني الحكم الفقهي الراجح في المذهب من بين آراء الأصحاب ، وذلك إذا
قوي الخلاف ، ولكل دليل ظاهر وقوي ^(٤) .

١١- الصحيح :

هو الوجه الراجح من آراء الأصحاب ، فالوجه المعتمد هو الصحيح ، والذي
يُشعر بفساد مقابله وضعفه ، ويُعبّرون عنه ، وفي وجه ^(٥) .

هذه أهم المصطلحات في الفقه الشافعي والتي ورد بعض منها في كتاب "
السبق والرمي " ، وهناك مصطلحات فقهية أخرى ، ومصطلحات أصولية ،
ومصطلحات في علوم الحديث ، شرحتها في موضعها .

(١) ينظر : المجموع ، للنووي : ٦٦/١ .

(٢) ينظر : مغني المحتاج ، للشربيني : ٤٥/١ ، مقدمة البيان : ١٤٣/١ .

(٣) ينظر : المصادر السابقة .

(٤) ينظر : المصادر السابقة .

(٥) ينظر : مغني المحتاج ، للشربيني : ٤٥/١ ، مقدمة البيان : ١٤٤/١ .

المبحث الخامس :

بيان تفصيلي لمسائل كتاب السبق والرمي

وما تضمنته من فصول

احتوى كتاب " السبق والرمي " على ثلاث وستين مسألة ^(١) ، وثمانية وثلاثين فصلاً ^(٢) وهي كالاتي :-

المسألة الأولى : الأصل في إباحة السبق والرمي ص ٦٨ .

وتضمنت فصلين وهما :

(أ) حكم السبق والرمي ص ٩٧ .

(ب) هل عقد السبق المعقود على عوض عقد لازم أم أنه جائز ؟

ص ١٠٩

المسألة الثانية : بيان المراد بالخف والحافر والنصل ص ١١٨ .

وتضمنت أربعة فصول وهي :

(أ) حكم قياس السبق بالأقدام على الحوافر ص ١٣٠ .

(ب) حكم السبق بالسيوف والرماح والأعمدة ص ١٣٩ .

(ت) شروط صحة العقد على العوض في السبق ص ١٤٢ .

(ث) شروط صحة عقد الرمي ص ١٤٧ .

المسألة الثالثة : أنواع العوض في السبق ص ١٤٩ .

وتضمنت فصلاً واحداً وهو :

(أ) أقسام البذل ص ١٥٢ .

(١) المسألة : هي قول الشافعي كما أورده المزني في مختصره .

(٢) الفصول : هي فروع للمسألة استتبطها الماوردي وعبر عنها (بالفصول) .

المسألة الرابعة : تعريف السبق الثاني ، وشروط المحلّ ص ١٦١ .
وتضمنت فصلاً واحداً وهو :

(أ) الحالة التي لا يأخذ فيها المحلّ ص ١٦٥ .

المسألة الخامسة : شروط صحة العقد مع دخول المحلّ ص ١٦٦ .
وتضمنت فصلاً واحداً وهو :

(أ) أحوال المتسابقين في مال السبق ص ١٧٠ .

المسألة السادسة : كيفية إجراء فرس المحلّ بين المتسابقين ص ١٧٥ .
وتضمنت فصلاً واحداً وهو :

(أ) أحوال المتسابقين والمحلّ ص ١٧٧ .

المسألة السابعة : أقل ما يكون فيه السبق ص ١٨٠ .

المسألة الثامنة : كثرة المتسابقون وهل يُكتفى بمحلّ واحدٍ أو أكثر ؟ ص ١٨٦
المسألة التاسعة : بيان السبق الثالث ص ١٨٨ .

المسألة العاشرة : تحديد الغاية في السباق ابتداءً وانتهاءً ص ١٩٠ .
وتضمنت فصلاً واحداً وهو :

(أ) الحكم إذا عثر أحد الفرسين ص ١٩٣ .

المسألة الحادية عشرة : المقارنة بين النضال والسباق ص ١٩٤ .

المسألة الثانية عشرة : شروط عقد الرمي ص ٢٠٠ .
وتضمنت تسعة فصول وهي :

(أ) بيان الشرط الثاني ص ٢٠٢ .

(ب) بيان الشرط الثالث ص ٢٠٣ .

(ت) بيان الشرط الرابع ص ٢٠٥ .

(ث) بيان الشرط الخامس ص ٢٠٧ .

(ج) بيان الشرط السادس ص ٢٠٩ .

(ح) بيان الشرط السابع ص ٢١٠ .

(خ) بيان الشرط الثامن ص ٢١٢ .

(د) بيان الشرط التاسع ص ٢١٣ .

(ذ) بيان الشرط العاشر ص ٢١٤ .

المسألة الثالثة عشرة : أنواع النضال في زمن الإمام الشافعي ص ٢١٦ .
وتضمنت فصلاً واحداً وهو :

(أ) أقسام التفاضل في الإصابة ص ٢١٨ .

المسألة الرابعة عشرة : مال النضال إذا ملكه الناضل هل عليه إطعام أصحابه أم لا ؟ ص ٢٢١

المسألة الخامسة عشرة : مال النضل وكيفية أخذه ص ٢٢٣ .

المسألة السادسة عشرة : تعيين مال السبق أو وصفه ص ٢٢٥ .

المسألة السابعة عشرة : تصرف الناضل بمال السبق ص ٢٣١ .

المسألة الثامنة عشرة : البادئ بالرمي ص ٢٣٣ .

وتضمنت فصلاً واحداً وهو :

(أ) بيان كيفية التقدم في الرمي ص ٢٣٥ .

المسألة التاسعة عشرة : بيان عادة الرماة في وضع الهدف وموقفهم منه ص ٢٣٧ .

المسألة العشرون : البدء بالرمي حسب الإتفاق ص ٢٣٩ .

المسألة الحادية والعشرون : كيفية إغراق السهم في الرمي ص ٢٤١ .

المسألة الثانية والعشرون : ما يُعرض للسهم أثناء الرمي ص ٢٤٣ .

- المسألة الثالثة والعشرون : تسمية الأسهم بحسب موقعها من الهدف ص ٢٤٦ .
- المسألة الرابعة والعشرون : بيان المبادرة في الرمي ص ٢٥١ .
- وتضمنت فصلاً واحداً وهو :
- (أ) بيان الحواب ص ٢٥٤ .
- المسألة الخامسة والعشرون : الإتفاق على نوع الرمي في المرمى ص ٢٦٢ .
- المسألة السادسة والعشرون : كيفية احتساب نوعية الرمي ص ٢٦٤ .
- وتضمنت فصلين وهما :
- (أ) تحديد نوعية الإصابة ص ٢٦٥ .
- (ب) بيان أن زيادة الصفة تقابل زيادة العدد ص ٢٦٦ .
- المسألة السابعة والعشرون : الحالات عند الإختلاف في نوع الرمي ص ٢٦٧ .
- المسألة الثامنة والعشرون : حالات الشن والهدف حين إصابة السهم ص ٢٧٠ .
- المسألة التاسعة والعشرون : متى يسمى السهم خاسقاً أو خارماً ؟ ص ٢٧٢ .
- المسألة الثلاثون : السهم المارق هل يحتسب به خاسقاً ؟ ص ٢٧٦ .
- المسألة الحادية والثلاثون : قدح السهم وهل تحتسب الإصابة به أو بالنصل ؟ ص ٢٧٩ .
- المسألة الثانية والثلاثون : مدى تأثير الريح على إصابة السهم ص ٢٨١ .
- وتضمنت فصلاً واحداً وهو :
- (أ) حالات السهم بعد زوال الشن ص ٢٨٦ .
- المسألة الثالثة والثلاثون : الحكم إن نفذ السهم في الحائل ، أو نقضه حتى عدل بنقضه إلى الهدف ص ٢٨٧ .
- المسألة الرابعة والثلاثون : أنواع القسي بإختلاف أصحابها ص ٢٨٩ .
- المسألة الخامسة والثلاثون : التساوي في النضل ص ٣٠٣ .

المسألة السادسة والثلاثون : الحكم إذا وقع التفاضل في عقد النضال ص ٣٠٥ .

المسألة السابعة والثلاثون : كيفية التفاضل في الخاسق ص ٣٠٦ .

المسألة الثامنة والثلاثون : بيان مكان الغرض ، وتحديد عدد الرمي ، وارتفاع الشن ، وموقع الإصابة ص ٣٠٧ .

المسألة التاسعة والثلاثون : الحكم إذا سقط تعيين ما يلزم تعيينه في عقد السبق والرمي ص ٣٠٩ .

المسألة الأربعون : الزيادة في القرع ، وبيان أقوال الرماة فيه ص ٣١١ .

المسألة الحادية والأربعون : ما الحكم إذا قال أحد المتناضلين للآخر : إن أصبت بهذا السهم فقد نضلتك ؟ ص ٣١٩ .

وتضمنت فصلاً واحداً وهو :

(أ) حكم دخول مناضل ثالث بين المتناضلين واشتراط مال معلوم له

ص ٣٢١ .

المسألة الثانية والأربعون : ما الحكم إذا قال له : ناضل نفسك ص ٣٢٢ .

المسألة الثالثة والأربعون : حالات السهم إذا انكسر بعد خروجه عن القوس ص ٣٢٤

المسألة الرابعة والأربعون : ما الحكم إذا كان في الشن سهم سابق ص ٣٢٦ .

المسألة الخامسة والأربعون : حكم جلوس أحد المتناضلين ص ٣٢٨ .

وتضمنت فصلاً واحداً وهو :

(أ) بيان الحال الثانية ص ٣٣١ .

المسألة السادسة والأربعون : حكم سبقه على أن يعيد عليه السهم ص ٣٣٤ .

المسألة السابعة والأربعون : حكم إذا عين القوس في عقد النضال ص ٣٣٥ .

المسألة الثامنة والأربعون : معنى الغرض في النضال والهدف وموقف الرامي ص ٣٣٦ .

وتضمنت فصلاً واحداً وهو :

(أ) هل المراد بالمسألة السابقة غرض الهدف أو غرض الموقف ؟

ص ٣٤٠ .

المسألة التاسعة والأربعون : بيان الماوردي لما ذكره الإمام الشافعي من أسماء الرشق وأحكامها ص ٣٤٣ .

وتضمنت فصلاً واحداً وهو :

(أ) بيان الأوجه الثلاثة في تأويل المسألة السابقة ص ٣٤٩ .

المسألة الخمسون : بيان حالات الرمي ص ٣٥٥ .

وتضمنت فصلاً واحداً وهو :

(أ) بيان الحال الثانية للرمي ص ٣٥٧ .

المسألة الحادية والخمسون : اعتلال الآلة ص ٣٦٠ .

المسألة الثانية والخمسون : تساوي الراميان في البدء بالرمي ص ٣٦٣ .

المسألة الثالثة والخمسون : الكلام في المؤتمر بين المتناضلين ص ٣٦٥ .

المسألة الرابعة والخمسون : المبدىء ومميزاته ص ٣٦٧ .

وتضمنت فصلين وهما :

(أ) موقف المبتدئ إذا كانوا ثلاثة ص ٣٦٩ .

(ب) حمل العقد على الشرط ص ٣٧٠ .

المسألة الخامسة والخمسون : حكم نضال الحزبين وشروط صحته ص ٣٧١ .

وتضمنت أربعة فصول وهي :

(أ) حال الحزبان في مال السبق ص ٣٧٥ .

(ب) حكم المال المخرج في كل حزب ص ٣٧٦ .

(ت) المعتبر في حكم نضالهما ، وما يُحتسب به من الصواب والخطأ

ص ٣٧٧.

(ث) حكم المال إذا استحقه الحزب الناضل ص ٣٧٩ .

المسألة السادسة والخمسون : الحكم إذا قال أحد المتسابقين أختار على أن أسبق
ص ٣٨٠ .

المسألة السابعة والخمسون : اقتراع الزعيمان لإخراج مال النضال ص ٣٨١ .

المسألة الثامنة والخمسون : حال الغريب إذا حضر أهل الغرض ص ٣٨٢ .

المسألة التاسعة والخمسون : ما الحكم إذا قال أحدهما لصاحبه : اطرح فضلك على
أن أعطيك به شيئاً ؟ ص ٣٨٥

المسألة الستون : حالات الحزبين إذا استقرت البداية بالرمي لأحدهما ص ٣٨٦ .
تضمنت فصلاً واحداً وهو :

(أ) ما الحكم إذا اشترطا في العقد أن يقدم كل زعيم من أصحابه
فلاناً ثم فلاناً ؟ ص ٣٨٨

المسألة الحادية والستون : ما حكم إذا استحق أحد المتناضلين البدء بالرمي ، فبدأ
صاحبه وتقدم عليه ص ٣٩٠ .

المسألة الثانية والستون : حكم الصلاة في المضربة والأصابع ص ٣٩١ .

المسألة الثالثة والستون : حكم الصلاة في القوس والقرن ص ٣٩٥ .

قارن من خلال جميع الكتاب مذهب مع الحنفية في (٥) مواضع ، ومع
المالكية في موضعين ، ومع الأوزاعي في موضع واحد ، أما في المذهب الشافعي
فقد كانت هناك مقارنات فيما بينهم وهي كالآتي :

١- ذكر ابن خيران في موضعين مقارنة مع المذهب .

٢- ذكر ابن سريج أيضاً في موضعين أحدهما مقارنة مع المزني .

٣- وكذلك ذكر أبو حامد الإسفراييني في موضعين .

٤- أبو علي بن أبي هريرة نُكِرَ في (٥) مواضع أحدها مقارنة مع أبي إسحاق المروزي .

٥- وأيضاً المزني نُكِرَ في (٥) مواضع أحدها مقارنة مع ابن سريج - كما أسلفت - .

٦- أبو إسحاق المروزي نُكِرَ في (٨) مواضع أحدها مقارنة مع ابن أبي هريرة - كما أسلفت - وموضع آخر مع أبي علي الطبري .

٧- نُكِرَ أبو علي الطبري في موضع واحد مقارنة مع أبي إسحاق المروزي - كما أسلفت - .

كما نُكِرَ لعطاء بن أبي رباح-رضي الله عنه- قولاً واحداً في جميع الكتاب ، وكذا ابن عمر-رضي الله عنهما- .

الفصل الثالث :

بيان نسخ المخطوط ، ومنهج التحقيق ،

والمصطلحات المستخدمة في التحقيق

ويضم المباحث التالية :

المبحث الأول : بيان نسخ المخطوط .

المبحث الثاني : منهج التحقيق .

المبحث الثالث : المصطلحات المستخدمة في

التحقيق .

المبحث الأول :

بيان نسخ المخطوط

لقد تميز كتاب الحاوي بكبر حجمه مما أدى إلى تعدد نسخه ، وتفرقها في أنحاء العالم ، ورغم ذلك لم أ حظ بعدد كبير من النسخ التي ضمت (كتاب السبق والرمي) ، علماً بأنني قد سافرت إلى دولة مصر الشقيقة ، للبحث والتنقيب عن نسخ لهذا الكتاب ، ولقد عانيت كثيراً في التصوير والبحث وكانت الحويلة نسختين لهذا الكتاب ، ومخطوطات أخرى مساعدة ، وكان عون الله تعالى وتوفيقه فوق كل شيء .

وبيان هاتين النسختين ورمزهما كالآتي :

النسخة الأولى :

وهي النسخة الوحيدة التي تحتوي على جميع أجزاء الحاوي ، وهي محفوظة في دار الكتب المصرية وتحمل الرقم (٨٢ فقه شافعي) . يقع كتاب (السبق والرمي) في الجزء العشرين ، أما وصفها كالآتي :

الجزء العشرون : عدد لوحاته ((٢٩٦)) لوحة ، وأسطره ((٢١ سطرأ)) وتتراوح كلمات كل سطر ما بين ((٩ - ١١ كلمة)) ومقاسه ((٢٥٠ ملم × ١٧٠ ملم)) .

يبدأ هذا الجزء بقوله : " مسألة : قال الشافعي : والعفر أحب إلى من السواد ، وهذا صحيح .. أول ما يضحى به من ألوان الغنم البيض .. " - من كتاب الضحايا - .

وينتهي بقوله : " فإن أخره لغير عذر وجب قضاؤه ، وإن أخره لعذر ، ففي وجوب قضاؤه قولان كالفوات " - من كتاب النذور - .

وتضمن الجزء العشرون الآتي :

آخر كتاب الضحايا حوالي ((٤٢ لوحة)) .

ثم كتاب الأطعمة حوالي ((٣٤ لوحة)) .

ثم كتاب السبق والرمي حوالي ((٥٩ لوحة)) .

ثم كتاب الأيمان حوالي ((١٥٢ لوحة)).

ثم بداية كتاب النذور حوالي ((٩ لوحات)).

أما بالنسبة لكتاب (السبق والرمي) فيقع في وسط هذا الجزء من آخر لوحة (٧٧ أ) إلى بداية لوحة (٣٥ ب) ، أي أن كتاب (السبق والرمي) يقع في (٥٩ لوحة) وفيه (٦٣) مسألة ، و (٣٨) فصلاً .

يبدأ كتاب (السبق والرمي) بقوله : " قال الشافعي : أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن نافع بن أبي نافع عن أبي هريرة أنه قال : أن رسول الله - ﷺ - قال : لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل .. " .

وينتهي بقوله : " والثالث : أن يكون مباحاً وهو ما خلا من هذين . والله أعلم بالصواب " .

والنسخة بأكملها ، نسخها شخص واحد ، بخط كوفي جيد منقط ، مشكول بعض كلماته ، ولم يشر الناسخ إلى اسمه أو إلى تاريخ نسخه ، وهذه النسخة جيدة بشكل عام ، وتميل النفس إلى الجزم بصحة نصوصها ، وذلك لقلة خطئها وسقطها دون سواها ، ولخلوها من الطمس والتحريف ، وهي منقطة ، وتمتاز بوضوح العنوان ، فقد كتبت المسائل والفصول بخط كبير عريض واضح .

وقد رمزت إلى هذه النسخة برمز " ك " .

النسخة الثانية :

وهي النسخة المحفوظة في دار الكتب القومية بالقاهرة ، تحت رقم (٤٥٠) فقه شافعي رقم الفيلم (٣٢٨٧١) .

وهي نسخة ناقصة ، يوجد منها الجزء الثاني والسابع والعاشر .

ويقع كتاب (السبق والرمي) في الجزء العاشر ، وعدد لوحات هذا الجزء ((١٨٥ لوحة)) .

أما كتاب (السبق والرمي) فعدد لوحاته ((٢٧ لوحة)) يقع بين ((اللوحة ١٤٨ أ - واللوحة ١٧٤ أ)) لكنه ناقص فلم يكتمل السبق والرمي فيه ، فيبدأ النقص من منتصف المسألة (٤٩) إلى نهاية الكتاب ، وأسطره ((٢٧ سطراً)) وتتراوح كلمات كل سطر ما بين ((١٤-١٦ كلمة)) .

ويبدأ كتاب (السبق والرمي) في هذه النسخة كما في النسخة (ك) ، وينتهي في لوحة ((١٧٤ أ)) عند قوله : ((.. فأما ما لا يجوز أن يصيبوا فيه لبعده ، فالنضال عليه باطل ، وهذان الحدان في الأقل ..)) .

وقد كتبت هذه النسخة بخط نسخ جيد منقط ، مشكول ، ولم يشمر الناسخ إلى اسمه ، وقد أشارت فهارس الدار إلى أن تاريخ النسخ هو القرن السابع .

يبدأ هذا الجزء بقوله : " مسألة : قال الشافعي - رحمه الله - : ونصب رسول الله - ﷺ - على الطائف منجنيقاً أو عرادة ، ونحن نعلم أن فيهن النساء والولدان .. " - من كتاب السير - .

وينتهي إلى وسط كتاب الأيمان ، باب : لغو اليمين : عند قوله : ((.. فدل على أن ما لم يعقده بعزمه لم يؤاخذ به ، ولما رواه الشافعي عن عائشة في صدر الباب ..)) من لوحة ((١٨٣ ب)) .

وعلى هذه النسخة بعض التمليكات ، وتمتاز بوضوح العنوان ، فقد كتبت الأبواب والمسائل والفصول بخط كبير واضح ، وظهر عليها آثار القدم ، وقد لحق بها رطوبة وترميم ، وبياض في بعض لوحاتها كما في لوحة ((١٧٤ ب)) حيث لم يكتمل عندها كتاب السبق والرمي .

وقد رمزت إلى هذه النسخة برمز " ن " .

المبحث الثاني :

منهج التحقيق

لقد اعتمدت في منهجي لتحقيق كتاب سبق والرمي من الحاوي الطريقة المعروفة لدى المحققين ، متبعة في ذلك الخطة التي وضعها قسم الدراسات العليا الشرعية ، لتحقيق " الحاوي " ، لتكون الطريقة موحدة مع من سبقني إلى تحقيق أجزاء هذا الكتاب .

فأتبعت في ذلك الخطوات التالية :

١- مقابلة نسخ المخطوطتين لإختيار النص الأصح ، مع الإعتماد على النسخة (ك) لإكمالها ، وإثبات الفروق في الهامش بين النسختين والكتابين المطبوعين .

٢- وضع عناوين جانبية للمسائل الواردة في الكتاب ، وترقيمها ترقيماً تسلسلياً ، مع ترقيم فصول كل مسألة على حدة بالحروف الهجائية .

٣- التعليق : ويتضمن النقاط التالية :

١- التركيز على توضيح الكلمات اللغوية الغريبة من مصادرها اللغوية .

٢- توضيح المسائل الغامضة من مصادرها المعتمدة .

٣- التعليق العلمي على المسائل الخلافية الواردة في الكتاب بقدر ما يوضح حقيقة الخلاف أو يكمل النقص وذلك من خلال المصادر المعتمدة .

٤- عزو الآيات الكريمة إلى أماكنها ، بذكر أرقامها واسم السور التي توجد فيها وإكمالها ووضعها بين قوسين .

٥- تخريج الأحاديث النبوية الشريفة ، بعزوها إلى مصادرها مع بيان درجتها ما أمكن .

٦- ترجمة الأعلام غير المشهورة ، علماً بأنني لم أترجم للخلفاء الأربعة والأئمة الأربعة .

٧- التعريف بالبلدان والأماكن والغزوات والقبائل والأمم الواردة في النص بقدر ما يوجد .

٨- عزو الأبيات الشعرية إلى قائلها إن وقفت عليه ، وذكر المصدر الذي فيه الشعر ما أمكن .

٩- تحقيق المسائل الفقهية ، وذلك بتحقيق نص مختصر المزني بالإشارة إلى موضعه في المختصر ، مع إكمال النص إذا اقتصر الماوردي على ذكر بعضه ، وتصحيح ما يعتريه من تحريف إذا وجد .

١٠- تعريف الإصطلاحات الفقهية والأصولية ، بالرجوع إلى المصادر الأصلية في كل علم .

١١- تخريج الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين من أمهات الكتب ما أمكن.

٤- التوثيق كالاتي :

١- توثيق النص ببيان نسبة الآراء إلى مصادرهما التي اعتمد عليها المؤلف ما أمكن .

٢- إذا قارن الماوردي المسألة مع المذاهب الأخرى فإنني أوثقها من كتب المذاهب المعتمدة .

٥- الترقيم كالاتي :

الالتزام بالرسم الإملائي ، وعلامات الترقيم ، وترك رسم المخطوط .

٦- التقويم كالاتي :

تقويم النص إن كان يحتاج إلى ذلك ، كأن يرد فيه شيء من التصحيف أو التحريف أو الخطأ وإن احتمل النص معنيين اختار المناسب والأوفق للنص .

٧- وضع فهرس تفصيلية لما تضمنه الكتاب كالاتي :

١- فهرس الآيات القرآنية ويتضمن قسمين :

- أولاً : الآيات القرآنية الواردة في المخطوط .
- ثانياً : الآيات القرآنية الواردة في التحقيق .
- ٢- فهرس الأحاديث النبوية .
- ٣- فهرس الآثار .
- ٤- فهرس الأعلام المترجم لهم .
- ٥- فهرس الكتب الواردة في المخطوط .
- ٦- فهرس الأبواب الشعرية الواردة في المخطوط .
- ٧- فهرس القبائل والأمم .
- ٨- فهرس البلدان والمواضع .
- ٩- فهرس المعاني اللغوية .
- ١٠- فهرس غريب الحديث .
- ١١- فهرس المصطلحات الفقهية .
- ١٢- فهرس المصطلحات الأصولية .
- ١٣- فهرس القواعد الفقهية .
- ١٤- فهرس القواعد الأصولية .
- ١٥- فهرس الحضارة : (ملابس ، آلات ، أدوات ، مرافق ، صنائع ، مهن ، أعضاء ، رياح ، أمراض ، أدوية ، معادن ، أغذية) .
- ١٦- فهرس المقادير الشرعية : (مكيال ، ميزان ، مسافة ، مساحة ، نقود) .
- ١٧- فهرس النبات .
- ١٨- فهرس الحيوان .
- ١٩- فهرس المصادر والمراجع ويتضمن قسمين :
- أولاً : المصادر والمراجع المخطوطة .
- ثانياً : المصادر والمراجع المطبوعة .
- ٢٠- فهرس الموضوعات .

المبحث الثالث :

المصطلحات المستخدمة في التحقيق

اقتضت طبيعة البحث أن ألجأ إلى بعض الإختصارات في مسميات الكتب أو بعض أسماء الأعلام .

فمثلاً : مختصر المزني : اعتمدت في توثيقي لنص الشافعي من مختصر المزني الذي أورده الماوردي ، على نسختين للمختصر ، مخطوطة ، ومطبوعة ، فرمزت لمختصر المزني بـ " المختصر " ، ورمزت لمختصر المزني المخطوط بـ " المختصر (خ) " ، ورمزت لمختصر المزني المطبوع بـ " المختصر (ط) " .
كما أنني رمزت للكتابين المطبوعين للهاوي والذي كان أحدهما بتحقيق : الدكتور محمود مطرجي بالرمز " ط (م) " ، والكتاب الثاني الذي كان بتحقيق : الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود بالرمز " ط (ع) " .
وعندما أقول : ينظر : الحاوي ، للماوردي فإنني أقصد الحاوي المطبوع بتحقيق د. محمود مطرجي .

كما رمزت لكلمة لوحة بالرمز " ل " ونكرت رقمها ، ورمزت لوجه اللوحة الأيمن بالرمز " أ " ، ولوجه اللوحة الأيسر بالرمز " ب " .
كما اقتصررت على ألقاب العلماء عند نسبة الكتاب إليه فمثلاً أقول ينظر : المجموع ، للنووي أو إرشاد الفحول ، للشوكاني وهكذا .
أو أنني أقول : لسان العرب ، لابن منظور ، أو أقول : البحر الزخار ، لأحمد المرتضى ، أسنى المطالب ، لزكريا الأنصاري وهكذا .
كذلك أسماء الكتب إذا كانت طويلة فإني أختصرها فمثلاً معجم مقاييس اللغة ، لابن فارس فأقول عند ذكره : " معجم ابن فارس " ، المطلب العالي شرح وسيط الغزالي ، لابن الرفعة كذلك أقول : " المطلب العالي ، لابن الرفعة " ، وهكذا .
كما أنني رمزت للجزء بالرمز " ج " ، والصفحة بالرمز " ص " .
كما أنني رجعت في سنن الترمذي إليه بمفرده ومع عارضة الأحوذى أما عند الإحالة إلى المصادر فإنني أبدأ بإسم الكتاب ثم المؤلف .

والعزب البائر فما كان نجسا في الحياة كشم الكلب والحشيرة
 وأرجس عرف العوام باستعماله وأجازة أبو حنيفة ومالك
 وسئل عنه أحمد بن حنبل فقال اللبث أحب التيمم فكلته
 كرهة وأجازة وغولوا في إباحة استعماله على أمرين
 أحدهما أن الكربة داخلة إليه والثاني أن عرف العلم جار
 باستعماله وهذا فاسد من وجهين أحدهما أنه لما حرم العلم
 نفع لم يحسب حيا كل من حرم شعوه حينئذ (١)
 والثاني أنه لما كان غلظت تحكيما وجب أن تكون غلظت
 محرمات فإن خالفوا في نجاسته اتفقوا على أنه فلا
 تغايلهم على الكربة إليه فالجدة لا ينجس فمحكوماً وقد
 يغوم اللبث فقلنا فسقطت الكربة إليه وتغوايلهم
 على الفرق في استعماله فهو عرف من مستتر سئل في حديثه
 فأنه أصح حرم استعماله كل من علم بحرمه عاكفاً على
 استعماله وأجاز يبيع المحروز به فإن كان الشعر عند الاستعمال
 بابتداء من بابها فالحكف المحروز به طاهر والصلاة
 فيه جائزة وإن لم يكن في المحروز أداة كل من قامته الشعر
 فالحكف المحروز نجساً فإن غسل سبعا بتراب لم يضر طهره
 ولم يفسد دواخل المحروز ولم يجر الصلاة فيه والله أعلم

كتاب السبق والرمي

قال الشافعي أحمد بن أبي فديك مختار في حديث عن

صورة اللوحة الأولى لكتاب السبق والرمي من النسخة (ك) الوجه الأيمن (أ).

نافع بن رافع عن ابن هرويه انه قال ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال لا تسبقوا في حجة او حرفة او فضل .
 ١٢٠ صلى الله عليه وسلم في ابا حنة السبق . والرمي قول الله تعالى
 واعدوا لهم ما استلحقهم من قوته وضربا له الجبل فانه يفتون
 به عدو الله وعدوكم . ثم روى عنه عن عاصم قال سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر قال الله عز وجل
 لهم ما استلحقهم من قوته . الا وان القوة الرمية فلا شان
 وروى عبد الله بن عمرو عن العاصم قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ما ارسلوا الجبل فان كسروها كسروا
 عزوا اجوامكم كسر موضع الدليل من هذه الآية انه لما
 اقر باعداد الرمي والجبل للعدو في حربه وذلك لا يكون
 الا بالتعليم والتقية بالسبق والا صلاية فدل على ابا حنة
 كما دعا اليها . وقال تعالى فيما حكاه عزراؤه يوسف
 قالوا يا انا انا انا قد هبنا تسبق وتر كنا يوسف عند
 منا عفا فاعلم الذئب وفي قوله تسبق بل وبان احدهما
 تنفضل من السابق في الرمي قتاله الرجاء . والتسابق
 انه ارادوا بالسبق في بعض على الاقدام وهو مع الدليل
 من هذا هو انهم احبوا ان لا يسبقوا في حجة او حرفة او فضل
 على ابا حنة في شرحه وما تقدم به شرح لم يتعنه في
 كل معمول به . وقال تعالى وما رعبت ادرمت ولكن الله
 رقب . وفي هذا الرمي بل وبان احدهما ما روى عن جماعة

(أ) الصلاة بحسب ما لغة من فسر و في منع المضرة من
 تركها (ب) الصلاة (ج) قال النافع
 أن الصلاة على منكب بالفتور والقز إلا أن يخرج عليه
 الصلاة (د) كثره وخرجه (هـ) الصلاة في الصلاة
 (و) القول لله فقل وإذا كنت فيهم فامتنع للصلاة
 (ز) الصلاة منهم معك وليا فزوا الصلحهم ووزم سلمته
 (ح) فقال قلت يا رسول الله أهلي وعلي الفتور
 (ط) فقال الفتور على المصل كما ورد (ي) فاباح البئر
 (ك) عليه وعلى الصلاة بالفتور وهي عز الفتور وهو
 (ل) النجم السام فان كانت بعكها من حبه وان
 (م) الحشوة من فتور في منسبه عن الصلاة
 (ن) إذا جردا أنه من يخرج إذا كان ريت السام كما
 (س) على يخذ من ريت الشر وهو غير ما كحل
 (ع) الرية كالم الم بشوكة إليه من (و) الشارح
 (ف) أذا كان كلام الله ليحسب في روجه ويحده
 (ق) السام فيفعله عز الحشوة في الصلاة (ك)
 (ج) في شدة إليه بين فصار كحل في صلاة بلا له
 (د) أن يكون محرما وهو إذا كان كمالا والثاني
 (هـ) وهو إذا كان كلاما يفتح عز الحشوة
 (و) أن يكون مباحا وهو مباح في هذا

صورة اللوحة الأخيرة لكتاب السبق والرمي من النسخة (ك) الوجه الأيمن (أ).

والله أعلم بالصواب . آخر كتاب التبت والبرقي

كتاب الأيمان

أفلا يبين فمن القسم سمين بمينا لهم كانوا إذا اختلفوا
 ضرب كل واحد منهم بمينة على ميس صاحبه . والأصل
 في الأيمان قول الله تعالى ولا تجعلوا الله عرضة لآيمانكم ان تبرؤا
 وتنفقوا وتصلحوا بين الناس والله سميع عليم .
 أمّا العروة في كلام العرب فيها وجهان أحدهما
 أنها القوة من التوبة والناز أن يكثرة كذا البش خراج
 عروة له . وعنه قول الشاعر
 فلا تجعل عروة للوأم - وأما العروة في
 الأيمان ففيها ثلاثة أوجه الأول أن يكلف بها في كل حق وباطل
 فيبذل الأمانة ويجعله عروة . والثاني أن يجعل بمينة على تعقل
 بها في رده . وفيها وجهان أحدهما أن يكلف لا يفعل الخير فيسمع
 عنه لا جل بمينة . والثاني أن يكلف ليفعل الخير فيفعله لبره
 في بمينة . والثالثة في توبه . وفي قوله ان تبرؤا بالابتلاء
 أحدها ان تبرؤا في آيمانكم والثاني ان تبرؤا الركامكم وفي
 قوله وتنفقوا تبرؤا بالانكسار ان تنفقوا ما تعلمون والشارح
 ان تنفقوا الخبث والله سميع عليم . والثاني ان تنفقوا
 وقيل ان تنفقوا الخبث والله سميع عليم . والثاني ان تنفقوا الخبث والله سميع عليم .

صورة اللوحة الأخيرة الوجه الأيسر (ب) من النسخة (ك) .

روى تاويلان احدها معناه وما ظفرت اذ ربيت ولكن الله الحفركم والثاني ان اراك
 ثار سلة من الريح المسببة لهما جميعا حتى احاطت به في عالم الله تعالى
 كاعون عليه سدا باله والدليل عليه من السنة في الحديث الذي رواه
 الشافعي في حقه الباب ثار رواه الشافعي عن عبد الوهاب عن حميد عن اس
 قال كانت ناقة لرسول الله صلى الله عليه وسلم كرم العضباء فكانت لا تسوق
 اعوان على تعود له فسقيها فاستند ذلك على المسلمين في قول رسول الله صلى
 العضباء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين علم ان لا يرفع الناحية
 الا رضعه الله وروى الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى
 عليه وسلم ساق من الخيل التي قد اضرمت من الحفيا وكان ايدها به الود
 وحيا من الخيل التي لم تضر من الله الى مسجد من زريق وان عبد الله بن مسعود
 فمن سابق بها وقيل ان من الحفيا الى نبع الوداع حمسة احتال ومن فيه الود
 الى مسجد من زريق صلى الله عليه وسلم عن شيبان عن حميد عن عروة عن ابن مسعود
 رضى الله عنه قال ساق رسول الله صلى الله عليه وسلم ناقة فبقيت على حلب
 اللهم شافعي فتسقى فقال يا ابا عبد الله هذه بلاك وروى الشافعي عن سعد
 عن شيبان بن عرقدة عن ابيه عن عروة التارفي قال سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الخيل معقود بواصلها الخيل في يوم القيامة ان دروي او سئل عن
 ان يرضى قال صلى الله عليه وسلم يرضى فقال ان يرضى اسهل
 فان انا كان راضا او راضا عن الاخرة فاستاك الحقوم فبهم وكانوا
 من كات سعة حلب فقال النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لسعد بن زيد فاض
 يوم اعد ادم حوال الى واني اثني عشر مرة ودماله هناك الاضرب احد دعونه
 وسد رميته وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اسدروا الصدوق من
 الملائكة محضهم وان من الهدى من روضة من راض الجنة وروى عن الخطاب بن
 عنه انه قال جماعة من قرش معدنوا واحشوشوا واحشوشوا وارموا
 وليس بمواحب الى من ارموا وما استعد هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى
 قوله معدنوا تاويلان احدها القسوا الى معدن معدنان والثاني هم المعدن
 وعدنان وروى في قوله معدنوا احدها معدنوا في قوله معدنوا احدها
 القسوا حشر الياقوت واليولة واحشوشوا في قوله احشوشوا احدها حشر

صورة اللوحة الأولى الوجه الأيسر (ب) من النسخة (ن).

الحمد لله الذي
حماة مع حماة

الحمد لله الذي
حماة مع حماة

(١) السَّبْقُ : السِّين والباء والقاف أصل واحد صحيح يدل على التقديم ، أي القدمة في الجري وفي كل شيء ، يقال : سَبَقَ تَسْبِقُ سَبْقاً .

فالسَّبْقُ بسكون الباء : مصدر سَبَقْتُ أَسْبِقُ سَبْقاً فهو : فعل سبق من المسابقة .
وبفتحها : الجعل الذي يقع السَّباق عليه أي : العوض المخرج في المسابقة .

والسَّبْقُ في قولك : سَبَقْتُ فلاناً إلى الشيء : إذا بدرته إليه ، ولا يكون السَّباق إلا في الرمي وفي الخيل ، والجمع : أسباق .

ينظر : العين ، للفراهيدي : مادة (السبق) ٨٥/٥ ، الزاهر ، للأزهري : ص ٢٦٣ ، معجم ابن فارس :
مادة (سبق) ١٢٩/٣ ، حلية الفقهاء ، لابن فارس : ص ٢٠٤ ، تحرير التنبيه ، للنوري : ص ٢٤٧ ، لسان
العرب ، لابن منظور : مادة (سبق) ١٦٠/٦ - ١٦١ .

(٢) الرمي : الراء والميم والحرف المعتل أصل واحد وهو : نبذ الشيء ، من رمى الشيء من يديه يرميه رمياً : ألقاه .
تقول : رميت الشيء أرميه . ورميت بمعنى أرميت .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (رمى) ٢٧٦/١٥ ، معجم ابن فارس : مادة (رمى) ٤٣٥/٢ - ٤٣٦ .

(٣) تُرجم لهذا الكتاب بـ " كتاب السبق والنضال " في الأم ، للشافعي : ٢٢٩/٣ ، وترجم له بالترجمة التي
أثبتها عدد من العلماء في كتبهم ومنها كالأتي : المختصر ، للمزني (خ) : ل/١٦ ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٨ ،
والمخطوطة (ك) : ل/١٧٧ ، والمخطوطة (ن) : ل/١٤٨ ، وشرح أبي الطيب الطبري : ل/١١ ، والإقناع ،
للماوردي : ص ١٨٦ ، المهذب ، للشيرازي : ٤١٢/١ ، الشامل ، لابن الصباغ : ل/١١ ، التهذيب ، للبيهقي : ٧٤/٨ ،
البيان ، للعمراتي : ٤١٧/٧ ، روضة الطالبين ، للنوري : ٥٣٢/٧ ، المجموع ، للنووي : ٢٣/١٦ ، الغاية
القصوى ، للبيضاوي : ٩٨٩/٢ ، كفاية الأخيار ، لأبي بكر الحصني : ص ٥٣٦ ، بجيرمي علي الخطيب : ٢٩٢/٤ ،
حاشية الشرقاوي : ٤٢٣/٢ ، وترجم له بكتاب " المسابقة والمناضلة " في : التنبيه ، للشيرازي : ص ١٢٧ ، منهاج
الطالبين ، للنووي : ٣٤٨/٣ ، فتح الوهاب ، لتركيا الأنصاري : ١٩٤/١ ، حاشية عميرة : ٢٦٤/٣ ، مغني
المحتاج ، للشربيني : ٣١١/٤ ، غاية البيان ، للرملي : ص ٤٣٦ ، فتاوى الرملي : ٢٦٢/٤ ، نهاية
المحتاج ، للرملي : ١٦٤/٨ ، حاشية قليوبي : ٢٦٤/٣ ، حاشية الجبرمي : ٣١٠/٤ .

ولذا علي أن أوضح معنى النضال ، والمسابقة والمناضلة .

فالنضال : مأخوذ من النضل وهو : أصل يدل على رمي ومراماة ، ونضل فلاناً : راماه بالنضال فغلبه في
ذلك . فالنضل هو الغلبة .

قال الأزهري : (.. النضال في الرمي والرهان في الخيل) .

ينظر : الزاهر ، للأزهري : ص ٢٦٣ ، معجم ابن فارس : مادة (نضل) ٤٣٦/٥ ، لسان العرب ، لابن منظور :
مادة (نضل) ١٨١/١٤ .

أما للمسابقة : فمأخوذة من السَّبْق بسكون الموحدة وهي : التتقم .

وبفتحها : اسم للمال الذي يجعل بين المتسابقين .

والمناضلة : مأخوذة من النضل وهو الغلبة يقال : نضله غلبه وناضله غالبه وزناً ومعنى وهي : المراماة بمعنى
المغالبة .

ولا يخرج المعنى الإصطلاحي عن المعنى اللغوي . =

= ينظر : فتح الوهاب ، لذكريا الأنصاري : ١٩٤/٨ ، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ، للشريبي : ٢٩٢/٤ ، مغني المحتاج ، للشريبي : ٣١١/٤ ، نهاية المحتاج ، للرملي : ١٦٤/٨ ، حاشية قليوبي : ٢٦٤/٣-٢٦٥ ، بيجيرمي علي الخطيب : ٢٩٢/٤ ، حاشية البجيرمي : ٣١٠/٤ .

وبعد هذا الكتاب من مبتكرات الإمام الشافعي - رضي الله عنه - فلم يسبقه أحد من المصنفين في تصنيفه . ولقد علق العلامة الشيخ شهاب الدين القليوبي في حاشيته (٢٦٤/٣) على ترتيب كتاب السبق والرمي في الحاوي وموقعه منه وهو تعليق في موضعه فقال : (.. كان الأنسب ذكره قبل الجهاد ، لأنه كالوسيلة لنفعه فيه ، إلا أن يقال : أخره للإشارة إلى عدم توقف الجهاد عليه ، وإلشتماله على ما ينفع فيه ، ولعدم توقف طلبه على المجاهد ، وذكره عقب الأطعمة لوجود الاكتساب فيه بالعوض ، وقدمه على الأيمان لعدم الاحتياج إليها فيه ..) .

والأدلة على مشروعية السبق والرمي هي :

الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والمعقول .

أولاً : الكتاب الكريم : فقول الله تعالى : ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [سورة الأنفال : آية ٦٠] .

ووجه الدلالة من الآية : إن رسول الله - ﷺ - فسر (القوة) التي أمر الله المسلمين بإعدادها لأعداء الله وأعدائهم بأنها الرمي ، وذلك فيما رواه عقبة بن عامر قال : سمعت رسول الله - ﷺ - وهو على المنبر يقول : ((وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ، ألا إن القوة الرمي ، ألا إن القوة الرمي ، ألا إن القوة الرمي)) [سيأتي تخريجه في ص ٧٠] فالسباق في الرمي ونحوه هو من إعداد القوة المأمور به في الآية الكريمة .

ثانياً : السنة النبوية وفيها أحاديث كثيرة منها :

عن ابن عمر - رضي الله عنهما - ((أن النبي - ﷺ - سابق بين الخيل المضمرة من الحفياء إلى ثنية الوداع ، وبين التي لم تضمر من ثنية الوداع إلى مسجد بني زريق)) [سيأتي تخريجه في ص ٨٦-٨٧] وقول عائشة - رضي الله عنها - : ((سابقني رسول الله - ﷺ - فسبقته ، فلما حملت اللحم سابقني ، فسبقني ، فقال لي : يا عائشة هذه بتلك)) [سيأتي تخريجه في ص ٨٩] .

ووجه الدلالة من الحديثين : دل الأول على مشروعية السباق بين الإبل والخيل ، ودل الحديث الثاني على مشروعية السباق في العدو على الأقدام ، إذ شارك رسول الله - ﷺ - في هذه السباقات ، ونظمها ، وهذا يدل على مشروعية السباق عامة .

ثالثاً : الإجماع : أجمع العلماء على جواز السباق جملة ، وقد حكى ابن قدامة وغيره هذا الإجماع ، وقال الشريبي الخطيب : أن المسابقة على الخيل والإبل والرمية بالسهم سنة بالإجماع للرجال المسلمين غير ذوي الأعذار ، إذا كانت بقصد التأهب للجهاد . وقال ابن هبيرة : (.. واتفقوا على أن : السبق والرمي مشروعان ، ويجوزان على العوض) .

ينظر : الإقصاص ، لابن هبيرة : ٣١٨/٢ ، المغني ، لابن قدامة : ١٢٧/١١ ، البحر الزخار ، لأحمد المرتضي : ١٠١/٥ ، مغني المحتاج ، للشريبي : ٤١٨/٤ .

رابعاً : المعقول :

= ١- أن السباق مستثنى من ثلاث قواعد هي : القمار ، وتعذيب الحيوان لغير مأكله ،

وحصول العوض والمعوض لشخص واحد ، وقد استثنى من هذه القواعد لمصلحة الجهاد . ينظر :

شرح الخرشي : ١٥٤/٣ .

(١) / [مسألة] : [الأصل في إباحة السبق والرمي] .

قال الشافعي ^(١) - [رحمه الله تعالى] ^(٢) - : أخبرنا ابن أبي فديك ^(٣) عن ابن أبي ذئب ^(٤) عن / نافع بن أبي نافع ^(٥) عن أبي هريرة ^(٦) : أن رسول الله - ﷺ { ١٧٧/٥ }

٢- إن استثناء المسابقة على كل ذي خوف أو حافر أو نصل ، أو المسابقة في العدو على الأقدام من اللعب المحرم ، يحتمل أن يكون لمعنى لا يوجد في غيرها ، وهو الرياضة والاستعداد لأسباب الجهاد في الجملة ، فكانت لعباً صورة ، ورياضة ، وتعلم أسباب الجهاد ، فيكون جائزاً إذا استجمع شرائط الجواز ، ولئن كان لعباً ، لكن اللعب إذا تعلقت به عاقبة حميدة ، لا يكون حراماً . ينظر : بدائع الصنائع ، للكاساني : ٣٤٩/٨ .

(١) ينظر : الأم : ٢٢٩/٣ .

(٢) [رحمه الله تعالى] : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٤٨ أ ، والمختصر (خ) : ل/اب ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٨ ، وط (ع) : ١٨٠/١٥ ، وط (م) : ٢١١/١٩ " قال الشافعي - رحمه الله - : " وزاد ط (م) قبل ذلك : " مسألة : قال المزني : " ولم يرد في المخطوطة (ك) : ل/٧٧ أ قوله (رحمه الله) .

(٣) هو أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك ، واسمه : دينار الديلي ، مولا هم المدني ، الإمام الثقة ، المتحدث ، حدث عن : الضحاك بن عثمان ، وابن أبي ذئب وغيرهما ، وقد احتج به الجماعة ، ووثقه غير واحد ، قال البخاري : توفي سنة ٢٠٠هـ ، وقال ابن سعد : توفي سنة ١٩٩هـ .

ينظر : طبقات ابن سعد : ٥٠٣/٥ ، التاريخ الكبير ، للبخاري : ٣٧/١ ، تهذيب الكمال ، للمزي : ١١٧/١٦ ، تذكرة الحفاظ ، للذهبي : ٣٤٥/١ ، العبر ، للذهبي : ٣٣٣/١ ، سير أعلام النبلاء ، للذهبي : ٣١٤/٨ ، ميزان الاعتدال ، للذهبي : ٤٨٣/٣ ، الكاشف ، للذهبي : ٢٠/٣ .

(٤) هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث ، من بني عمرو بن عامر بن لؤي ، تابعي جليل من رواة الحديث من أهل المدينة ، كان عالماً ثقة ، فقيهاً ورعاً ، عابداً فاضلاً ، ولد سنة ٨٠هـ ، وتوفي بالكوفة سنة ١٥٨هـ . وقيل : ١٥٩هـ .

ينظر : التاريخ الكبير ، للبخاري : ١٥٢/١ ، طبقات الشيرازي : ص ٥٢ ، الكاشف ، للذهبي : ٦١/٢ ، تهذيب التهذيب ، لإبن حجر : ٣٠٣/٩ ، تقريب التهذيب ، لإبن حجر : ١٨٤/٢ .

(٥) هو نافع بن أبي نافع اليزاز ، مولى أبي أحمد بن حجر ، كنيته أبو عبد الرحمن . وقيل : أبو عبد الله ، روى عن أبي هريرة . وروى عنه : ابن أبي ذئب ، وأبو العلاء خالد بن طهمان الخفاف ، وثقه ابن معين ، وقال ابن حجر : الذي وثقه ابن معين هو الذي روى عن أبي هريرة وروى عنه ابن أبي ذئب وحديثه ((لا سبق ..)) في السنن وأحمد وصحيح ابن حبان ، وقد وصفوه باليزاز ، ولم يذكر البخاري وأبو حاتم راوياً له إلا ابن أبي ذئب .

ينظر : تهذيب الأسماء واللغات ، للنووي : ١٢٣/٢ رقم الترجمة (١٨٦) ، تهذيب التهذيب ، لإبن حجر : ٤١٠/١-٤١١ ، تقريب التهذيب ، لإبن حجر : ص ٩٩٦ .

(٦) هو عبد الرحمن بن صخر الدوسي ، الملقب بأبي هريرة ، وقيل : اسمه عبد الله ، صحابي جليل من المكثرين حفظاً للحديث ورواية له ، قدم المدينة ورسول الله - ﷺ - في خيبر ، أسلم سنة ٧هـ ، ولزم صحبة النبي - ﷺ - ، وتوفي بالمدينة سنة ٥٧هـ ، وقيل : ٥٩هـ .

ينظر : طبقات ابن سعد : ٥٢/٤ ، حلية الأولياء ، للأصبهاني : ٣٧٦/١ ، أسد الغابة ، لإبن الأثير : ٣٥٧/٣ ، تذكرة الحفاظ ، للذهبي : ٣٢/١ ، الكاشف ، للذهبي : ٣٤١/٣ ، البداية والنهاية ، لإبن كثير : ١٠٣/٨ .

- قال : ((لَا سَبَقَ إِلَّا / فِي نَصْلِ أَوْ حَافِرٍ أَوْ خَفٍّ)) (١) .

الأصل في إباحة السبق (٢) والرمي (٣) قول الله تعالى : ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا

اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ مِرْيَاطٍ خَيْلٍ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ (٤) . { ٧٧/٥ ب }

(١) نص الحديث أثبتته كما في الأم : ٢٢٩/٣ ، أما في المخطوطة (ك) ٧٧/٥ ب ، والمخطوطة (ن) : ١٤٨/٥ ب : ذكر : ((لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل)) أما في المختصر (خ) : ١/٥ ب ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٨ ، وط (ع) : ١٨٠/١٥ ، وط (م) : ٢١١/١٩ ذكر : ((لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر)) والراجح ما أثبتته كما في كتب الحديث .

الحديث صحيح . وله عن أبي هريرة طرق :

الأولى : إسنادها كما في الأصل وهو في : مسند الشافعي : من كتاب السبق والرمي : ص ٣٤٩ ، السنن الكبرى ، للبيهقي : كتاب : السبق والرمي ، باب : لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل : (١٦/١٠) .

الثانية : من طريق ابن أبي نئب عن نافع بن أبي نافع عن أبي هريرة به . وهو في : مسند أحمد : (٤٧٤/٢) ، سنن أبي داود ، كتاب : الجهاد ، باب : في السبق ، حديث رقم (٢٥٧٤) : (٢٩/٣) ، سنن الترمذي : كتاب : الجهاد : (٢٢) باب : ما جاء في الرهان والسبق ، حديث رقم (١٧٠٠) : (١٧٨/٤) ، وقال : حديث حسن ، سنن النسائي : كتاب : الخيل ، باب السبق : (٢٢٦-٢٢٧) ، مشكاة المصابيح ، للتبريزي : حديث رقم (٣٨٧٤) : (١١٣٨/٢) ، وصححه ابن حبان : (١٦٣٨) ، وقال الألباني : إسناداه صحيح ورجاله كلهم ثقات : إرواء الغليل : (٣٣٣/٥) .

الثالثة : عن محمد بن عمرو عن أبي الحكم مولى بني ليث عن أبي هريرة به دون ذكر " نصل " وهو في : مسند أحمد : (٢٥٦-٢٥٧) ، سنن ابن ماجه : كتاب الجهاد : (٤٤) باب : السبق والرهان ، حديث رقم (٢٨٧٨) (٩٦٠/٢) .

الرابعة عن سليمان بن يسار عن أبي عبد الله مولى الجندعيين عنه به دون ذكر " نصل " وهو في : سنن النسائي كتاب : الخيل : باب السبق : (٢٢٦-٢٢٧) ، قال الألباني : إسناد النسائي صحيح ورجاله كلهم ثقات ، غير أبي عبد الله هذا ، وقد وثقه العجلي وابن حبان ثم الحافظ وقال الذهلي : هو نافع بن أبي نافع ، يعني الذي روى الطريقة الأولى ، فعلى هذا هذه الطريقة والأولى واحدة والله أعلم . ينظر : إرواء الغليل : ٣٣٤/٥ .

وللحديث شاهد : عن ابن عباس - رضي الله عنهما - من طريق :

عبد الله بن هارون الفروي ثنا قدامة عن مخزومة بن بكير عن أبيه عن عطاء عن ابن عباس به ، وهو في : المعجم الكبير ، للطبراني : (٣٨٢/١٠) رقم (١٠٧٦٤) ، المجمع ، للهيتمي : كتاب الجهاد : باب : المسابقة والرهان وما يجوز فيه ، (٢٦٣/٥) ، تلخيص الحبير : (١٦١/٣) قال فيه : صححه ابن القطان وابن دقيق العبد حديث رقم (٢٠٢٠) .

(٢) السبق : سبق بيان معناه في ص ٦٦ .

(٣) الرمي : سبق بيان معناه في ص ٦٦ .

(٤) [سورة الأنفال : آية ٦٠] قال الله تعالى : ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ مِرْيَاطٍ خَيْلٍ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُفْقَهُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَوْفَ إِلَيْكُمْ وَأَسَدٌ لَا تُظْلَمُونَ﴾ .

فروى عقبة بن عامر ^(١) قال : سمعت رسول الله - ﷺ - ((يَقُولُ عَلَى الْمَنْبَرِ ^(٢) : قَالَ اللَّهُ ^(٣) : «وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ» ^(٤)) أَلَا وَإِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمِيُّ ثَلَاثًا)) ^(٥).

{ ٧٧/ب }

(١) هو عقبة بن عامر الجهني ، الإمام المقرئ أبو عبس ، ويقال : أبو حماد ، صاحب النبي - ﷺ - كان عالماً مقرئاً فصيحاً فقيهاً فرضياً شاعراً ، كبير الشأن ، وهو كان البريد إلى عمر بفتح دمشق ، قال ابن سعد : شهد صفين مع معاوية ، قبره بالمقطم مات سنة ٥٨ هـ ، وكان من أحسن الناس صوتاً بالقرآن الكريم ، ولي إمرة مصر ، وروى له الستة .

ينظر : طبقات ابن سعد : ٣٤٣-٣٤٤/٤ ، أسد الغابة ، لابن الإثير : ٤١٧/٣ ، سير أعلام النبلاء ، للذهبي : ٤٦٧-٤٦٨/٢ ، الإصابة ، لابن حجر : ٢٥٠-٢٥١/٤ ، شذرات الذهب ، لابن العماد الحنبلي : ٦٤/١ .

(٢) المنبر : من نبرت الشيء : إذا رفعته فهو : المكان المرتفع في قبلة المسجد المُعَدَّ ليخطب عليه الإمام . ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (نبر) ٢١٤/١٥ ، تحرير التنبيه ، للنووي : ص ٩٦ ، أنيس الفقهاء ، للقونوي : ص ١١٧ .

(٣) في المخطوطة (ن) : ل/١١٤٨ ، وط (ع) : ١٨٠/١٥ ، وط (م) : ٢١١/١٩ ذكر " قال الله تعالى " .

(٤) فسرت (القوة) بخمسة أقوال :

أحدها : أنها الرمي . للحديث الوارد في الأصل وهو حديث عقبة بن عامر .

والثاني : أن القوة ذكور الخيل ، ورباط الخيل إنائها . هذا قول عكرمة .

والثالث : القوة السلاح ، قاله الكلبي .

والرابع : القوة التصافي واتفاق الكلمة .

والخامس : القوة الثقة بالله تعالى والرغبة إليه .

ينظر : النكت والعيون ، للماوردي : ٣٢٩-٣٣٠/٢ ، المحرر الوجيز ، لابن عطية : ٥٤٥-٥٤٦/٢ ، زاد

المسير ، لابن الجوزي : ٣٧٤-٣٧٥/٣ ، تفسير القرطبي : ٣٥-٣٦/٨ .

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي : كتاب الإمارة باب : فضل الرمي والحث عليه وذم من علمه ثم نسيه ، (٦٤/١٣) ،

سنن أبي داود : كتاب الجهاد باب : في الرمي حديث رقم (٢٥١٤) (١٣/٣) ، سنن ابن ماجه : كتاب

الجهاد : (١٩) باب : الرمي في سبيل الله حديث رقم (٢٨١٣) (٩٤٠/٢) ، مسند أحمد : (١٥٦-١٥٧/٤) ،

سنن البيهقي : كتاب السبق والرمي : باب : التحريض على الرمي (١٣/١٠) ، جميعهم من طريق ابن

وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن أبي علي ثمامة بن شفي أنه سمع عقبة بن عامر . وذكر الحديث . وله

طريق آخر :

أخبرنا عبد الله بن يزيد المقرئ ، ثنا سعيد بن أبي أيوب ، حدثني يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير مرثد

ابن عبد الله عن عقبة به ، وهذا في سنن الدارمي : ٢٠٤/٢ إلا أنه لم يذكر المنبر ، ولم يذكر الجملة إلا

مرة واحدة ، ولم يرفعه إلى النبي - ﷺ - .

قال الألباني : إن هذا الإسناد صحيح على شرط الشيخين . ينظر : إرواء الغليل : ٣٢٥/٥ .

وروى عبد الله بن عمرو بن العاص ^(١) قال : قال رسول الله - ﷺ - :
 ((ارْتَبَطُوا الْخَيْلَ فَإِنْ ظَهَرَهَا لَكُمْ عِزٌّ وَأَجْوَافَهَا لَكُمْ كَنْزٌ)) ^(٢) .

فموضع الدليل من هذه الآية : أنه لما أمر بإعداد الرمي والخيال للعدو في حربه ، وذلك لا يكون إلا بالتعليم والثقة بالسبق والإصابة ، فدل على إباحة ما دعا إليهما ^(٣) .

{ ٧٧/ب }

= وله متابعة من طريق : وكيع عن أسامة بن زيد عن صالح بن كيسان عن رجل لم يسمه عن عقبة به مثل رواية ثمامة ، وهذا في سنن الترمذي : كتاب تفسير القرآن (٩) باب : ومن سورة الأنفال : ٢٥٢/٥ - ٢٥٣ وفيه زيادة : ((أَلَا إِنَّ اللَّهَ سَيَقْتَحُ لَكُمْ الْأَرْضَ ، وَسَتَكْفُونَ الْمُؤَنَّةَ فَلَا يَعْجِزُنَّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَكُونُوا بِأَسْنُمِهِ)) .

قال أبو عيسى : وقد روى بعضهم هذا الحديث عن أسامة بن زيد عن صالح بن كيسان ، رواه أبو أسامة وغير واحد عن عقبة بن عامر ، وحديث وكيع أصح ، وصالح بن كيسان لم يدرك عقبة بن عامر ، وقد أدرك ابن عمر .

قال الألباني : الأرجح رواية سعيد بن أبي أيوب ؛ لأن سعيداً ثقة ثبت كما في التقريب : ص ٣٧٤ رقمه (٢٢٨٧) لا سيما وقد حفظ ما لم يحفظ أسامة ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، لا سيما وهو أحفظ من أسامة بكثير . ينظر : إرواء الغليل : ٣٢٦/٥ .

(١) هو عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل القرشي السهمي ، أبو محمد الصحابي ابن الصحابي ، أسلم قبل أبيه ، وكان اسمه العاص فلما أسلم سماه النبي - ﷺ - عبد الله ، الزاهد ، أحد العبادة الأربعة ، كان غزير العلم مجتهداً في العبادة ، وكان كثير الحديث عن رسول الله - ﷺ - ولقد رخص له بالكتابة ، وقال عنه - ﷺ - : ((نعم أهل البيت عبد الله ، وأبو عبد الله ، ولم عبد الله)) توفي سنة ٦٣ هـ ، وقيل : سنة ٦٥ هـ على الراجح . ينظر : التاريخ الكبير ، للبخاري : ٥/٥ ، الإستيعاب ، لابن عبد البر : ٩٥٦ ، أسد الغابة ، لابن الأثير : ٣٤٩/٣ ، تهذيب الأسماء واللغات ، للنووي : ٢٨١/١ ، سير أعلام النبلاء ، للذهبي : ٧٩/٣ ، تذكرة الحفاظ ، للذهبي : ٣٩/١ ، الإصابة ، لابن حجر : ٣٥١/٢ .

(٢) ذكر هذا الحديث في : النكت والعيون ، للماوردي : ٣٢٩/٢ - ٣٣٠ ، وبعد بحثي في كتب السنة لم اهتد إليه بنصه ولكن في : سنن أبي داود : كتاب الجهاد : (٥٠) باب إكرام الخيل وارتباطها والمسح على أكفاله حديث رقم (٢٥٥٣) ٥٣/٣ ، سنن البيهقي : كتاب قسم الفء والغنيمة ، باب ما ينهى عنه من تقليد الخيل الأوتار ، (٣٣٠/٦) ، مشكاة المصابيح ، للتبريزي : حديث رقم (٣٨٨١) ١١٣٩/٢ ، سنن النسائي ، كتاب الخيل : ٢١٨/٦ ، جزء من الحديث أوله ، من طريق : هشام بن سعيد أخبرنا محمد بن المهاجر حدثني عقيل بن شبيب عن أبي وهب الجشمي وكانت له صحبة قال : قال رسول الله - ﷺ - ((ارتبطوا الخيل ، وأمسحوا بنواصيها وأعجازها وأكفاله وقلدوها ولا تقلدوها الأوتار)) .

(٣) ولا يخفى على المسلم المجاهد البصير بأمر دينه أن العدو قد طور أسلحته ، فينبغي أن لا يغفل المسلم عن ذلك بل عليه أن يعد العدة ، ويواجه بالمثل ولا حرج عليه في ذلك الإعداد مادياً أو معنوياً فكلاهما مطلوب . قال الألويسي : (.. وأنت تعلم أن الرمي بالنبال اليوم لا يصيب هدف القصد من العدو ؛ لأنهم استعملوا الرمي بالبندق ، والمدافع ولا يكاد ينفع معهما نبل وإذا لم يقابلوا بالمثل عم الداء العضال واشتد الويال =

وقال تعالى فيما حكاه عن إخوة يوسف (١) : ﴿ قَالُوا يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا
يُوسُفَ عِنْدَ مَاعِنَا فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ ﴾ (٢) .

وفي قوله ﴿ نَسْتَبِقُ ﴾ تأويلان (٣) :

أحدهما : ننتضل من السباق في الرمي (٤) قاله الزجاج (٥) . { ٧٧/ب }

= والنكال ، وملك البسيطة أهل الكفر والضلال ، فالذي أراه والعلم عند الله تعالى تعين تلك المقابلة على
أئمة المسلمين وحماة الدين ..) . ينظر : روح المعاني : ٢٥/١٠ ، وفي كلامه إشارة إلى إعداد العدة بما
يلئم الوقت والعصر .

(١) إخوة يوسف : هم أولاد يعقوب عليه السلام اثني عشر رجلاً فمن ليا :

روبيل ، وشمعون ، ولاوي ، ويهوذا ، وايساخر ، وزايلون .

ومن راحيل : يوسف وبنيامين ، ومن أمة راحيل : دان ونفتالي .

ومن أمة ليا : حاد وأشير عليهم السلام .

ينظر : المعارف ، لابن قتيبة : ٤٠/١ ، البداية والنهاية ، لابن كثير : ١٩٧/١ .

ويوسف عليه السلام هو : يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم - صلوات الله عليهم وسلامه - قال عنه

رسول الله - ﷺ - : ((الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف ، بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم)) وقال

أيضاً : ((يوسف نبي الله ابن نبي الله ابن نبي الله ابن خليل الله)) .

ولقد أعطي شطر الحسن ، وأنزلت قصته في القرآن الكريم ، وقيل : أنه عاش ١٢٠ سنة ، وأن قبره في

بلدة الخليل غربي المسجد الإبراهيمي .

ينظر : المعارف ، لابن قتيبة : ٤١/١ ، البداية والنهاية ، لابن كثير : ١٩٧/١ - ٢٢٠ .

(٢) [سورة يوسف : آية ١٧] قال الله تعالى : ﴿ قَالُوا يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِنْدَ مَاعِنَا فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ وَمَا أَنْتَ
بِؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾ .

(٣) ينظر : النكت والعيون ، للماوردي : ١٤/٣ حيث قال في تفسير هذه الآية : (.. قوله عز وجل : ﴿ قَالُوا

يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ ﴾ هو نفتل من السباق وفيه أربعة أوجه : ..)

وذكر الوجهين الواردين في الأصل وأضاف (.. والثالث : أنهم عنوا إستباقهم في العمل الذي تشاغلوا به

من الرعي والاحتطاب .

والرابع : أي نتصيد ، وأنهم يستبقون على إقتناص الصيد ..) .

(٤) ينظر : جامع البيان ، لابن جرير الطبري : ١٦٢/١٢ ، معاني القرآن ، للزجاج : ٩٥/٣ ، معاني القرآن ،

للنحاس : ٤٠٣/٣ ، النكت والعيون ، للماوردي : ١٤/٣ ، تفسير البغوي : ٤١٤/٢ ، المحرر الوجيز ،

لابن عطية : ٢٢٦/٣ ، زاد المسير ، لابن الجوزي : ١٩١/٤ - ١٩٢ ، تفسير القرطبي : ١٤٥/٩ ، روح

المعاني ، للألويسي : ١٩٩/١١ .

(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٩٥/٣ . =

والثاني : [أنهم] ^(١) . أرادوا السبق بالسعي على الأقدام ^(٢) .

وموضع الدليل من هذا هو : أنهم أخبروا بذلك نبياً لم ينكره عليهم فدل على إباحته في شرعه ، وما تقدم به شرع لم يتعقبه نسخ كان معمولاً به ^(٣) .

= والزجاج هو : إبراهيم بن السري بن سهل ، أبو إسحاق الزجاج ، ولد ببغداد سنة ١٤٢ هـ ، عالم بالنحو واللغة ، كان في فتوته يخرط الزجاج ، ثم ما إلى النحو فعلمه المبرد ، توفي ببغداد سنة ٣١١ هـ ، من مصنفاته : معاني القرآن وإعرابه ، الإشتقاق ، خلق الإنسان ، الأمالي في الأدب واللغة ، وفعلت وأفعلت وهذا في تعريف الألفاظ .

ينظر : الفهرست ، لابن النديم : ص ٩٠ ، تاريخ بغداد ، للبغدادي : ٨٩/٦ - ٩٣ ، معجم الأدباء ، للحموي : ١٣٠/١ ، إنباء الرواة ، للقفطي : ١٦٣/١ ، وفيات الأعيان ، لابن خلكان : ٤٩/١ - ٥٠ ، بغية الوعاة ، للسيوطي : ٤١١/١ .

(١) "أنهم" أثبتتها كما في المخطوطة (ن) : ل/١٤٨ أ ، وكما في النكت والعيون ، للماوردي : ١٤/٣ ، وط (م) : ٢١١/١٩ ، أما في المخطوطة (ك) : ل/٧٧ ب ، وط (ع) : ١٨٠/١٥ وردت "أنه" والصواب ما أثبتته كما يقتضي السياق ذلك .

(٢) ينظر : النكت والعيون ، للماوردي : ١٤/٣ ، تفسير البغوي : ٤١٤/٢ ، المحرر الوجيز ، لابن عطية : ٢٢٦/٣ ، زاد المسير ، لابن الجوزي : ١٩١/٤ - ١٩٢ ، تفسير القرطبي : ١٤٥/٩ ، روح المعاني ، للكلوسي : ١٩٩/١١ .

(٣) ما ذكره الماوردي هنا مفرع على ما يذكر في كتب (أصول الفقه) من الخلاف على حجية شرع من قبلنا هل هو حجة ؟

وقد اختلف علماء الأصول في هذا على مذاهب :

- ١- قول الحنفية فيما حكاه الرازي أنه : ليس بشرع لنا وبه قال المعتزلة والأشعرية .
- ٢- قول الشافعية قالوا : مثل الحنفية ولهم مذهب آخر : أنه شرع لنا ، ما لم يثبت نسخه فلم يفسد ذلك مذهبين .

٣- قول الحنابلة قالوا : إنه شرع لنا ، ما لم يثبت نسخه .

وخلاصة القول في هذا الموضوع : أن شرائع الأنبياء السابقين : ليست دليلاً مستقلاً بل هي راجعة إلى الكتاب والسنة ، لا يعمل بها إلا إذا قصها الله تعالى أو قصها رسوله - ﷺ - من غير إنكار ولم يرد في شرعنا ما يدل على نسخها أو رفعها عنا ، فإذا كانت مما قصه الله تعالى فإنها تكون راجعة إلى الكتاب ، وإذا كانت مما قصه الرسول - ﷺ - فإنها تكون راجعة إلى السنة ، فتكون شرعاً لنا ، ويلزمنا العمل بها ، فمن قال عن هذا النوع أنه دليل لم يجعله دليلاً مغايراً للكتاب والسنة ، بل بإعتبار دخوله فيهما .

ينظر : المعتمد ، لأبي الحسين البصري : ٨٩٩/٢ ، العدة ، لأبي يعلى : ٧٥٣/٣ - ٧٦٧ ، البرهان ، للجويني : ٥٠٧/١ - ٥٠٨ ، قواطع الأدلة ، للسمعاني : ٢٠٩/٢ - ٢٢٥ ، أصول السرخسي : ٩٩/٢ ، المنحول ، للغزالي : ص ٢٣١ - ٢٣٢ ، المستصفى ، للغزالي : ٢٤٦/١ - ٢٥١ ، التمهيد ، لأبي الخطاب : ٤١١/٢ - ٤٢٥ ، روضة الناظر ، لابن قدامة : ص ٤٠٠ - ٤٠٣ ، الإحكام ، للأمامي : ١٤٠/٤ ، كشف =

وقال تعالى : ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ (١) .

{ ٧٧/ب }

وفي هذا الرمي تأويلان (٢) :

= الأسرار ، للنسفي : ١٧٠/٢-١٧٢ ، شرح الكوكب المنير ، لابن النجار : ٤١٢-٤١٦ ، فواتح
الرحموت ، لمحمد الأنصاري : ١٨٤-١٨٥ ، وإرشاد الفحول ، للشوكاني : ٢٥٣-٢٥٩ .

(١) [سورة الأنفال : آية ١٧] قال تعالى : ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى وَلِيْلِيَ
الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءٌ حَسْبًا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ .

سبب نزول الآية : قال الواحدي : (.. وأكثر أهل التفسير على أن الآية نزلت في رمي النبي - ﷺ -
القبضة من حصباء الوادي يوم " بدر " حين قال للمشركين : " شاهت الوجوه " ورماهم بتلك القبضة ، فلم
تبق عين مشرك إلا دخلها منه شيء) .

وقيل أن سبب نزول الآية : قال حكيم بن حزام : (لما كان يوم بدر سمعنا صوتاً وقع من السماء إلى
الأرض كأنه صوت حصاة وقعت في طست ، ورمى رسول الله - ﷺ - تلك الحصاة فانهزمنا فذلك قوله
تعالى : ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ .

وقيل أن سبب نزول الآية : (عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب عن أبيه قال : أقبل أبي بن خلف يوم أخذ إلى
النبي - ﷺ - يريد فاعترض له رجال من المؤمنين ، فأمرهم رسول الله - ﷺ - فخلوا سبيله ، فاستقبله مصعب
بن عمير ، ورأى رسول الله - ﷺ - ترقوة أبي من فرجة بين سابعة البيضة والدرع ، فطعنه بحريته ، فسقط أبي
عن فرسه ولم يخرج من طعنته دم ، وكسر ضلعاً من أضلاعه ، فأتاه أصحابه وهو يخور خوار النور ، فقالوا له :
ما أعجزك إنما هو خدش . فقال : والذي نفسي بيده ، لو كان هذا الذي بي بأهل ذي المجاز لماتوا أجمعين . فمات
أبي إلى النار ، فسحقاً لأصحاب السعير ، قبل أن يقدم مكة . فنزلت الآية ..) .

ينظر : أسباب نزول القرآن ، للواحدي : ص ٢٣٦-٢٣٧ .

والراجع أن الآية نزلت " يوم بدر " كما ذكر أهل التفسير وهذا سياًتي في ص ٧٥ و ص ٧٦ .

(٢) في النكت والعيون ، للماوردي : ٣٠٤-٣٠٥ (.. قال : قال تعالى : ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾

فيه أربعة أقاويل : أحدها : ما حكاه ابن عباس وعروة والسدي : أن النبي - ﷺ - قبض يوم بدر قبضة
من تراب رماه بها وقال : ((شاهت الوجوه)) أي قبحت ومنه قول الحطيئة :

أرى لي وجهاً شوه الله خلقه * فقبح من وجه وقبح حامله

فألقي الله تعالى القبضة في أبصارهم حتى شغلتهم بأنفسهم ، وأظفر الله المسلمين بهم ، فهو معنى قوله
تعالى : ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ .

والثاني : معناه : وما ظفرت إذ رميت ولكن الله أظفرك ، قاله أبو عبيدة .

والثالث : وما رميت قلوبهم بالرعب إذ رميت وجوههم بالتراب ولكن الله ملأ قلوبهم رعباً .

والقول الرابع : أنه أراد رمي أصحابه بالسهام فأصاب رمية .. أ هـ .

أحدهما : ما رواه ابن عباس ^(١) / أَنَّ النَّبِيَّ - ﷺ - قَبَضَ يَوْمَ أُحُدٍ ^(٢) {١٧٨/٥}

(١) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ، الهاشمي القرشي ، ابن عم رسول الله - ﷺ - حبر هذه الأمة وترجمان القرآن ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين ، وحَنَكه رسول الله - ﷺ - بريقه ، شهد مع علي - رضي الله عنه - الجمل وصفين ، كف بصره في آخر عمره ، سكن الطائف وتوفي بها سنة ٦٨ هـ ، وقيل : ٧٠ هـ . ينظر : التاريخ الكبير ، للبخاري : ٣/٥ ، تهذيب الأسماء واللغات ، للنووي : ٢٧٤/١ ، سير أعلام النبلاء ، للذهبي : ٣٣١/٣ ، تذكرة الحفاظ ، للذهبي : ٤٠/١ ، البداية والنهاية ، لابن كثير : ٢٩٥/٨ .

(٢) أُحُد : بضم أوله وثانيه معاً : اسم الجبل الذي كانت عنده غزوة أُحُد ، بينه وبين المدينة قرابة ميل في شماليتها ، قال رسول الله - ﷺ - : ((أُحُدُ جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ)) الحديث في : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري : كتاب الزكاة ، (٥٤) باب : خرص التمر حديث رقم (١٤٨٢) ٤٣٨/٣ . ويوم أُحُد : المقصود به غزوة أُحُد وقعت في شوال سنة ثلاث بإتفاق الجمهور ، بعد بدر . ينظر : الأغاني ، للأصفهاني : ١٧٦/١٥ ، معجم ما استعجم ، لأبي عبيد : ١١٧/١-١١٨ ، معجم البلدان ، لياقوت الحموي : ١٠٩/١ .

ولقد اختلف العلماء في متى كان هذا الرمي على أربعة أقوال :

١- القول الأول : أن هذا الرمي إنما كان في حصب رسول الله - ﷺ - (يوم حُنين) رواه ابن وهب عن مالك . قال مالك : ولم يبق في ذلك اليوم أحد إلا وقد أصابه ذلك . وكذلك روى عنه ابن القاسم أيضاً .

ينظر : أحكام القرآن ، لابن العربي : ٨٤٤/٢-٨٤٥ ، تفسير القرطبي : ٣٨٤/٧ .

٢- القول الثاني : أن هذا كان (يوم أُحُد) حين رمى أبي بن خلف بالحربة في عنقه ، فوقع عن فرسه ، ومات عدو الله من ضربة رسول الله - ﷺ - أثناء عودته إلى مكة بعد أن قاس الآلام والعذاب . قال القرطبي : عن هذا القول بأنه : ضعيف ؛ لأن الآية نزلت عقيب بدر . ينظر : أحكام القرآن ، لابن العربي : ٨٤٤/٢-٨٤٥ ، زاد المسير ، لابن الجوزي : ٣٣٣/٣ ، تفسير القرطبي : ٣٨٥/٧ ، البحر المحيط ، لأبي حيان : ٤٧٧/٤ ، تفسير ابن كثير : ٤٦٧/٢ .

٣- القول الثالث : أن المراد السهم الذي رمى به رسول الله - ﷺ - في (حصن خيبر) فسار في الهواء حتى أصاب ابن أبي الحقيق وهو على فراشه . قال القرطبي : عن هذا القول : أنه فاسد ، وخيبر وفتحها أبعد من أُحُد بكثير ، والصحيح في صورة قتل ابن أبي الحقيق غير هذا . ينظر : زاد المسير ، لابن الجوزي : ٣٣٣/٣ ، تفسير القرطبي : ٣٨٥/٧ ، البحر المحيط ، لأبي حيان : ٤٧٧/٤ .

٤- القول الرابع : أنها كانت (يوم بدر) ؛ قاله ابن إسحاق . وقال القرطبي : وهو أصح ؛ لأن السورة بدرية وذلك أن جبريل - عليه السلام - قال للنبي - ﷺ - : ((خذ قبضة من تراب)) فأخذ قبضة من التراب فرمى بها وجوههم فما من المشركين من أحد إلا وأصاب عينيه ومنخره وفمه تراب من تلك القبضة ، قاله ابن عباس . ينظر : جامع البيان ، لابن جرير الطبري : ٢٠٤/٩-٢٠٥ ، أحكام القرآن ، لابن العربي : ٨٤٤/٢-٨٤٥ ، المحرر الوجيز ، لابن عطية : ٥١١/٢ ، زاد المسير ، لابن الجوزي : ٣٣٣/٣ ، تفسير القرطبي : ٣٨٥/٧ ، تفسير ابن القيم : ص ٢٨٧-٢٨٨ ، البحر المحيط ، لأبي حيان : ٤٧٧/٤ ، تفسير ابن كثير : ٤٦٦/٢ .

وفي نص الماوردي (يوم أُحُد) ولعله تحريف أو تبديل فالصواب (يوم بدر) .

قَبْضَةٌ^(١) مِنْ تَرَابٍ رَمَاهُمْ بِهَا ، وَقَالَ : ((شَاهَتِ الْوُجُوهُ))^(٢) أَي : قَبَحَتْ^(٣) ،
فَأَلْقَى اللَّهُ تَعَالَى الْقَبْضَةَ فِي أَبْصَارِهِمْ^(٤) حَتَّى شَغَلَتْهُمْ بِأَنْفُسِهِمْ وَأَظْفَرَ الْمُسْلِمِينَ
بِهِمْ^(٥) .

والثاني : أنه أراد في أصحابه بالسهم ، فأضاف رميهم إليه ؛ لأنهم رموا عنه^(٦) .

وفي قوله : ﴿وَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ تأويلان^(٧) :

{ ١٧٨/ج }

أحدهما : معناه : وما ظفرتهم إذ رميت ولكن الله أظفركم^(٨) .

(١) القبضة : بالفتح : ما أخذت بجمع كفك ، والقَبْضُ : التناول للشيء بيدك ملامسة ، وقبض على الشيء وبه
يقبض قبضاً : انحنى عليه بجميع كفه .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (قبض) ٣٤٩/٨ ، تهذيب الصحاح ، للزنجاني : مادة (قبض) ٤٣٨/١ -
٤٣٩ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (قبض) ١٣/١١ .

(٢) مسند أحمد : ٣٠٣/١ ، مستدرک الحاكم : ١٥٧/٣ ، دلائل النبوة ، للأصبهاني : ٨١/٣ .
وسند الحديث كما في المستدرک : أخبرني أبو النضر محمد بن محمد بن يوسف الفقيه ثنا عثمان بن سعيد
الدارمي ثنا وضاح بن يحيى النهشلي ثنا أبو بكر بن عياش عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن
جبير عن ابن عباس به .

وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي ولم يستدرک عليه .

(٣) شاهت الوجوه يقال : شاه يشوه شَوْهاً إذا قبح .

ينظر : الفائق في غريب الحديث ، للزمخشري : ٦٧٩/١ .

(٤) " في أبصارهم " : ساقطة من المخطوطة (ن) : ١٤٨/أ ، والصواب إثباتها كما في (ك) : ١٧٨/ج ، وط
(ع) : ١٨٠/١٥ ، وط (م) : ٢١٢/١٩ .

(٥) ينظر : النكت والعيون ، للماوردي : ٣٠٤/٢ - ٣٠٥ .

(٦) ينظر : النكت والعيون ، للماوردي : ٣٠٤/٢ - ٣٠٥ .

(٧) ينظر : النكت والعيون ، للماوردي : ٣٠٤/٢ - ٣٠٥ حيث قال : (.. قوله تعالى : ﴿وَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ :

يعني بما أرسله من الريح المعينة لسهامهم حتى سددت وأصابته . والمراد بالرمي : الإصابة لأن معنى
الرمي محمول على الإصابة ، فإن لم يصب قيل رمى فأخطأ . وإذا قيل مطلقاً : قد رمى ، لم يعقل منه إلا الإصابة .
ألا ترى إلى قول امرئ القيس : فرماها في فرائصها . فاستغنى بذكر الرمي عن وصفه بالإصابة .

وقال ذو الرمة في الرأي :

رمى فأخطأ والأقدار غالبية * فأنصاع والويل هجيراه والحرب .)

(٨) ينظر : النكت والعيون ، للماوردي : ٣٠٤/٢ - ٣٠٥ .

والثاني : أنه أراد ما أرسله من الريح المعينة لسهامهم حتى أصابت ^(١) ،
فلما أعانهم الله على الرمي كان كل عون عليه مندوباً إليه .

{ ١٧٨/ج }

والدليل عليه من السنة ^(٢)

(١) ينظر : النكت والعيون ، للماوردي : ٣٠٤/٢ - ٣٠٥ .

(٢) السنة في اللغة : السيرة أو الطريقة حسنة كانت أو قبيحة .

وجمعها : سنن ، وسنة رسول الله - ﷺ - : سيرته .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (سن) ٢٩٨/١٢ ، معجم ابن فارس : مادة (سن) ٦١/٣ ، لسان
العرب ، لابن منظور : مادة (سنن) ٣٩٩/٦ ، التعريفات ، للجرجاني : ص ١٦١ .
السنة في الشرع : قول النبي - ﷺ - وفعله وتقريره ، وتطلق بالمعنى العام على الواجب وغيره في عرف
أهل اللغة والحديث ، وأما في عرف أهل اللغة فإنما يطلقونها على ما ليس بواجب ، وتطلق على ما يقابل
البدعة ، كقولهم : فلان من أهل السنة .

والسنة في الاصطلاح هي : ما يرجح جانب وجوده على جانب عدمه ترجيحاً ليس معه المنع من النقيض .
وقيل هي : في العبادات النافلة ، وفي الأدلة ما صدر عن النبي - ﷺ - من غير القرآن من قول أو فعل أو تقرير .
أما الأقوال فالمراد بها : الأحاديث التي قالها الرسول - ﷺ - في المناسبات المختلفة ، مما يتعلق بتشريع
الأحكام كقوله - ﷺ - : ((إنما الأعمال بالنية ، وإنما لإمرئ ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله ، فهجرته
إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها ، فهجرته إلى ما هاجر إليه)) [هذا
الحديث في : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري : كتاب الأيمان والنذور ، (٢٣) باب : النية في
الأيمان حديث رقم (٦٦٨٩) ٧٠٠/١١] .

وأما الأعمال فالمراد بها : ما صدر عن الرسول - ﷺ - من الأعمال المتعلقة بالتشريع وبيان الأحكام
كالوضوء ، وأداء الصلاة ، والحج .

وأما التقريرات فهي : أن يسكت النبي - ﷺ - عن إنكار قول أو فعل صدر من بعض أصحابه وعلم به ،
أو يوجد منه - ﷺ - ما يدل على رضاه بذلك القول أو الفعل ، واستحسانه له ، فهذا السكوت سواء كان مجرداً ،
أو مع وجود ما يدل على الرضا والاستحسان يكون تقريراً من النبي - ﷺ - لذلك القول أو الفعل ، وأنه
مشروع وجائز ، لأنه - ﷺ - لا يسكت عن منكر أو باطل .

ومثال التقرير بمجرد السكوت وعدم الإنكار : ما روى أن النبي - ﷺ - مر بامرأة تبكي عند قبر فقال :
أتقي الله وأصبري . قالت : إني عليك عني ، فإنك لم تصب بمصيبي ولم تعرفه فقيل لها : إنه النبي - ﷺ -
فأنت النبي - ﷺ - فلم تجد عنده بوابين ، فقالت : لم أعرفك . فقال : ((إنما الصبر عند الصدمة الأولى))
[هذا الحديث في : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ، كتاب الجنائز ، (٣١) باب : زيارة القبور
حديث رقم (١٢٨٣) ١٩٠/٣ - ١٩١] .

ومثال التقرير الذي يدل على الرضا والاستحسان بالقول أو الفعل ما روي أنه لما أخى رسول الله - ﷺ -
بين سلمان الفارسي وأبي الدرداء ، زار سلمان أبا الدرداء ، فرأى أم الدرداء متبذلة فقال لها : ما شأنك ؟
قالت : أخوك أبو الدرداء ليس له حاجة في الدنيا . فجاء أبو الدرداء فصنع له طعاماً فقال له : كل ، قال :-

= فإني صائم، قال : ما أنا بأكل حتى تأكل . قال : فأكل . فلما كان الليل ذهب أبو الدرداء يقوم ، قال : نم فنام . ثم ذهب يقوم، فقال : نم فلما كان من آخر الليل قال سلمان : قم الآن ، فصلياً . فقال له سلمان : إن لربك عليك حقاً ، ولنفسك عليك حقاً ، ولأهلك عليك حقاً ، فأعط كل ذي حق حقه . فأثنى النبي - ﷺ - فذكر ذلك له ، فقال له النبي - ﷺ - : ((صدق سلمان)) فهذا القول من الرسول - ﷺ - - تقرير للقول الذي قاله سلمان ، وأنه حق لا يخالف شرع الله تعالى [هذا الحديث في : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري : كتاب الصوم ، (٥١) باب : من أقسم على أخيه ليفطر في التطوع ، ولم ير عليه قضاء إذا كان أوفى له . حديث رقم (١٩٦٨) ٢٦٢/٤] .

حجية السنة : اتفقت كلمة العلماء والمجتهدين الذين يعتد برأيهم على أن السنة أصل من أصول التشريع ، ودليل من الأدلة الشرعية ، يجب العمل بما جاء فيها ، والرجوع إليها في استنباط الأحكام ، متى ثبتت وصحت عن رسول الله - ﷺ - .

والدليل على حجية السنة الكتاب والإجماع والمعقول :

أما الكتاب : فقد جاءت فيه آيات كثيرة تدل دلالة قاطعة على حجية السنة واعتبارها مصدر من مصادر الأحكام، ووجوب الرجوع إليها في الاستنباط .

قال تعالى : ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُخَذُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ عَلَى مَسْئَلَةِ الْبَلَاغِ الْمُبِينِ ﴾ [سورة المائدة : آية ٩٢] ففي هذه الآية يأمر الله تعالى بطاعة الرسول ، بقرن طاعته بطاعته ويحذر من المخالفة .

وقال تعالى : ﴿ وَمَا أَتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ [سورة الحشر : آية ٧] ففي هذه الآية يأمرنا الله تعالى بأخذ ما يأتينا به الرسول ، والابتعاد عما نهانا عنه .

وقال تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [سورة النساء : آية ٦٥] ففي هذه الآية ينفي الله تعالى الإيمان عن من لم يحكم رسول الله - ﷺ - فيما يختلف فيه مع غيره ، ولم يرض بحكمه ولم يطمئن قلبه إلى قضائه ويقسم بذاته العلية على ذلك .

والإجماع : فقد اتفق الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - على وجوب الأخذ بالأحكام التي جاءت في السنة النبوية ولزوم الرجوع إليها عند الاستنباط إلى جانب القرآن الكريم ، والأخبار والوقائع التي تدل على ذلك كثيرة ، فمنها أن المجتهدين من الصحابة كانوا إذا أرادوا الوقوف على حكم بحثوا عنه في كتاب الله تعالى ، فإذا وجدوه فيه أخذوا منه ، وإن لم يجدوه في كتاب الله ، بحثوا عنه في سنة رسول الله - ﷺ - وسألوا الناس ، هل فيهم من يحفظ في هذا الأمر حديثاً أو قضاء عن رسول الله - ﷺ - فإن وجدوه فيها أمضوه من ذلك ما روي أن عمر نشد الناس من سمع النبي - ﷺ - - قضى في السقط ؟ فقال المغيرة : أنا سمعته قضى فيه بغرة عبد أو أمة ، قال : انت من يشهد معك على هذا فقال محمد بن مسلمة : أنا أشهد على النبي - ﷺ - - (بمثل هذا) [هذا الحديث في : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري : كتاب الديات ، (٢٥) باب : جنين المرأة ، حديث رقم (٦٩٠٧) وحديث رقم (٦٩٠٨) ٣٠٥/١٢] .

وأما المعقول : فلأن الإيمان برسالة محمد - ﷺ - واجب ، ومن ضرورة الإيمان برسالته لزوم طاعته ، والإنقياد لحكمه ، وامتنال ما يأمر به أو ينهى عنه ، وبغير ذلك لا يكون للإيمان بالرسالة معنى ، وهذا لا يتحقق إلا بالعمل بسنة النبي - ﷺ - وما صدر عنه من أقوال وأفعال وتقريرات . =

= وأيضاً فإن القرآن الكريم وردت فيه نصوص كثيرة مجملة غير مبينة ، وقد أوحى الله تعالى إلى نبيه بالسنة التي بينت هذه النصوص المجملة ، فإذا لم نأخذ بهذه السنة المبينة لهذه النصوص ، بقيت هذه النصوص معطلة ، وفات على الناس معرفة جزء من شريعة الله تعالى ، فكان من الضروري الأخذ بها ولزوم العمل بما جاء فيها ، وإذا لزم العمل بالسنة المبينة لكتاب الله لزم العمل كذلك بالسنة المنشئة لحكم سككت عنه الكتاب ؛ لأن كلا منهما وحي من الله تعالى إلى رسوله المعصوم الذي أمرنا الله بإتباعه ، وأوجب علينا طاعته فيما يأمر به أو ينهى عنه من غير فرق بين سنة مبينة وسنة غير مبينة .
ومن هذه الأدلة يتبين في جلاء أن السنة النبوية حجة ومصدر من مصادر التشريع المتفق عليها .
أنواع السنة باعتبار روايتها وطريق وصولها إلينا نوعان :

١- السنة المتواترة .

٢- سنة الأحاد .

إذا تتبعنا الأحكام التي جاءت في السنة وقارناها بالأحكام التي جاءت في كتاب الله تعالى وجدناها على أربع حالات :
١- الحالة الأولى : أن تكون موافقة لما جاء في الكتاب ، ومطابقة لما دل عليه من الأحكام ، وفي هذه الحالة تعتبر السنة مؤكدة للكتاب ومقررة له فيكون للحكم دليلان : أحدهما : مثبت للحكم ، وهو النص الوارد في كتاب الله تعالى ، والثاني : مؤكد ومقرر له ، وهو النص الوارد في سنة رسول الله - ﷺ - والأمثلة على ذلك كثيرة، منها قول الرسول - ﷺ - : ((صلوا كما رأيتموني أصلي)) [هذا الحديث في : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري : كتاب الأدب ، (٢٧) باب : رحمة الناس والبهائم ، حديث رقم (٦٠٠٨) / ١٠ / ٥٣٧] فإنه يوافق قول الله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ [سورة البقرة : آية ٤٣] فإن هذا الحديث يؤكد ما جاء في القرآن الكريم من النصوص الدالة على وجوب هذه العبادات .

٢- الحالة الثانية : أن تكون شارحة للكتاب ومبينة لما جاء فيه من النصوص المحتاجة إلى البيان :
النوع الأول : سنة مفسرة لنصوص الكتاب المجملة أو موضحة لما فيه من الألفاظ المشككة والمثال على ذلك الأحاديث التي جاءت لبيان الأصول التي تجب فيها الزكاة ، والأموال التي لا تجب فيها ومقدار الزكاة ، والنصاب الذي يكون سبباً لوجوب الزكاة ، فإنها مبينة للمراد من الزكاة في قول الله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ [سورة البقرة : آية ٤٣] فلقد ورد عن أنس - رضي الله عنه - أن أبا بكر - رضي الله عنه - كتب له فريضة الصدقة التي أمر الله رسوله - ﷺ - ((من بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حقة فإنها تقبل منه الحقة ويجعل معها شاتين إن استيسرنا له أو عشرين درهماً . ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده الحقة وعنده الجذعة فإنها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين . ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده إلا بنت لبون فإنها تقبل منه بنت لبون ويعطي شاتين أو عشرين درهماً . ومن بلغت صدقته بنت لبون وعنده حقة فإنها تقبل منه الحقة ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين . ومن بلغت صدقته بنت لبون وليست عنده وعنده بنت مخاض فإنها تقبل منه بنت مخاض ويعطي معها عشرين درهماً أو شاتين)) [هذا الحديث في : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري : كتاب الزكاة - (٣٧) باب : من بلغت عنده صدقة بنت مخاض وليست عنده ، حديث (١٤٥٣) / ٣ / ٤٠٣] وغيره من الأحاديث الدالة على ذلك .

النوع الثاني : سنة مخصصة لعام الكتاب الكريم ، ومن هذا ((أن رسول الله - ﷺ - نهى أن تتكح المرأة على عمتها أو العمة على ابنة أخيها أو المرأة على خالتها ، أو الخالة على بنت أختها ولا تتكح الصغرى =

=على الكبرى ، ولا الكبرى على الصغرى)) [هذا الحديث في : سنن أبي داود : كتاب النكاح ، باب : ما يكره أن يجمع بينهما من النساء حديث رقم (٢٠٦٥) ٢/٢٢٤ ، جامع الترمذي مع شرحه عارضة الأحوذى : كتاب النكاح ، (٣٠) باب : ما جاء لا تتكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ، حديث رقم (١١٢٩) ٣/٥٤-٥٥ . فإنه يخصص العموم في قول الله تعالى : ﴿ وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ﴾ [سورة النساء : آية ٢٤] فإنه يدل على حل الزواج بمن عدا المحرمات المذكورة ، والجمع بين المرأة وعمتها ، أو خالتها لم يذكر في المحرمات ، فيكون حلالاً ؛ ولكن الحديث خصص هذا العموم ، وأخرج منه الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها وبين أنه حرام ، وبعد هذا البيان يكون الحكم وهو حل الزواج بغير من دلت السنة على تحريمه ثابتاً بالآية التي بينت السنة المراد منها .

النوع الثالث : سنة مقيدة لمطلق الكتاب ، وذلك ما في قوله جل شأنه ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [سورة المائدة : آية ٣٨] فإن الأيدي ذكرت في الآية مطلقة ، لم تقيد بأنها اليمين أو الشمال ، كما أن القطع فيها لم يقيد بموضع خاص من الأيدي ، فجاءت السنة وقيدت اليد باليمينى ، وقيد القطع بأنه من الرسغ [ينظر : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري : كتاب الحدود ، (١٣) : باب قول الله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ ١٢/١١٥-١٢٠] .

٣- الحالة الثالثة : أن تكون السنة ناسخة لحكم ثبت بالكتاب ، ومثال ذلك قول الرسول - ﷺ - : ((إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث)) [هذا الحديث في : سنن أبي داود : كتاب الوصايا : باب : ما جاء في الوصية للوارث ، حديث رقم (٢٨٧٠) ٣/١١٤ ، جامع الترمذي مع شرحه عارضة الأحوذى : كتاب الوصايا ، (٥) باب : ما جاء لا وصية لوارث حديث رقم (٢١٢٨) ٤/٤٣٣ ، سنن النسائي : كتاب الوصايا ، باب : إبطال الوصية للوارث ، ٦/٢٤٧] فإن هذا الحديث نسخ الوصية للوارث الواردة في قول الله عز وجل : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُسْلِمِينَ ﴾ [سورة البقرة : آية ١٨٠] .

٤- الحالة الرابعة : أن تأتي السنة بحكم سكت عنه القرآن ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، ومنها الحديث الذي دل على ثبوت ميراث الجدة عن ابن بريدة ، عن أبيه ((أن النبي - ﷺ - جعل للجدة السدس إذا لم يكن دونها أم)) [هذا الحديث في : سنن أبي داود : كتاب الفرائض ، باب في الجدة ، حديث رقم (٢٨٩٥) ٣/١٢٢] كما روي أن الجدة جاءت إلى أبي بكر الصديق ، تسأله ميراثها . فقال لها أبو بكر : مالك في كتاب الله شيء . وما علمت لك في سنة رسول الله - ﷺ - شيئاً . فأرجعي حتى أسأل الناس . فسأل الناس فقال المغيرة بن شعبه : حضرت رسول الله - ﷺ - أعطاهما السدس ، فقال أبو بكر : هل معك غيرك ؟ فقام محمد بن مسلمة فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبه فأنفذه لها أبو بكر ، ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - تسأله ميراثها ، فقال : مالك في كتاب الله تعالى شيء ، وما كان القضاء الذي قضيت به إلا لغيرك ، وما أنا بزانة في الفرائض ، ولكن هو ذلك السدس ، فإن اجتمعتما فيه فهو بينكما ، وأينكما خلت به فهو لها [هذا الحديث في : سنن أبي داود : كتاب الفرائض : باب في الجدة ، حديث رقم (٢٨٩٤) ٣/١٢٢-١٢١ ، سنن ابن ماجه : كتاب الفرائض ، (٤) باب : ميراث الجدة ، حديث رقم (٢٧٢٤) ٢/٩٠٩-٩١٠ ، جامع الترمذي مع شرحه عارضة الأحوذى ، كتاب الفرائض ، (١٠) باب : ما جاء في ميراث الجدة ، حديث رقم (٢١٠٧) ٤/٤١٥-٤١٦] .

- =إن السنة النبوية من الأدلة التي اتفق جمهور العلماء على حجيتها .
- ينظر : قواطع الأدلة ، للسمعاني : ١٨٢/٢ - ١٨٩ ، أصول المرخسي : ١١٣/١ ، المستصفي ، للغزالي : ١٢٩/١ ، الأحكام ، للأمدى : ١٦٩/١ - ١٨٨ ، نهاية السؤل ، للإسنوي : ٦٤١/٢ - ٦٥٨ ، شرح الكوكب ، لابن النجار : ١٥٩/٢ - ١٩٧ ، إرشاد الفحول ، للشوكاني : ١٥٥/١ - ١٧٤ .
- (١) الحديث في اللغة : الجديد من الأشياء .
والحديث : ما يُحدثُ به المُحدثُ حديثاً .
ويجمع على أحاديث .
- ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (حدث) ٤/٤٠٥ ، معجم ابن فارس : مادة (حدث) ٢/٣٦ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (حدث) ٣/٧٦ .
- الحديث في الاصطلاح : ما أُضيف إلى النبي - ﷺ - من قول أو فعل أو تقرير أو صفة .
والحديث ينقسم إلى صحيح وحسن وضعيف .
- أما الحديث الصحيح فهو : الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معطلاً وفي هذه الأوصاف احتراز عن المرسل والمقطع والمعضل والشاذ وما فيه علة قاذحة وما في روايته نوع جرح .
- فهذا هو الحديث الذي يحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث . مثاله : حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال : ((سمعت رسول الله - ﷺ - قرأ في المغرب بالطور)) [هذا الحديث في : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري : كتاب الأذان ، (٩٩) باب : الجهر في المغرب ، حديث رقم (٧٦٥) ٢/٣١٥] .
- فهذا الحديث صحيح ؛ لأن :
- ١- سنده متصل : إذ أن كل راو من رواته سمعه من شيخه ، وأما عنعنة مالك وابن شهاب وابن جبير فمحمولة على الإتصال ؛ لأنهم غير مُتَكَلِّفِينَ .
 - ٢- ولأن رواته عدول ضابطون : وهذه أوصافهم عند علماء الجرح والتعديل . (أ) عبد الله بن يوسف : ثقة متقن . (ب) مالك بن أنس : إمام حافظ . (ج) ابن شهاب الزهري : فقيه حافظ متقن على جلالته وإتقانه . (د) محمد بن جبير : ثقة . (هـ) جبير بن مطعم : صحابي .
 - ٣- ولأنه غير شاذ : إذ لم يعارضه ما هو أقوى منه .
 - ٤- ولأنه ليس فيه علة من العلل .
- حكمه : وجوب العمل به بإجماع أهل الحديث ، ومن يُعْتَدُّ به من الأصوليين والفقهاء ، فهو حجة من حجج الشرع ، لا يسع المسلم ترك العمل به .
- أول من صنّف في الصحيح : البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي ، وتلاه أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري وكتابهما أصبح الكتب بعد كتاب الله العزيز .
- مراتب الصحيح :
- ١- ما اتفق عليه البخاري ومسلم .

= ٢- ثم ما أنفرد به البخاري .

٣- ثم ما أنفرد به مسلم .

٤- ثم ما كان على شرطهما ولم يخرجاه .

٥- ثم ما كان على شرط البخاري ولم يخرجه .

٦- ثم ما كان على شرط مسلم ولم يخرجه .

٧- ثم ما صح عند غيرهما من الأئمة كابن خزيمة وابن حبان مما لم يكن على شرطهما . والحديث الحسن هو : ما عرف مخرجه واشتهر رجاله ، وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء .

وعرفه ابن حجر بأنه : الحديث الذي اتصل سنده بنقل العدل الذي خف ضبطه عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة .

حكمه : هو كالصحيح في الاحتجاج به ، وإن كان دونه في القوة ، لذلك احتج به جميع الفقهاء ، وعملوا به ، وعلى الاحتجاج به معظم المحدثين والأصوليين .

مثاله : حدثنا قتيبة حدثنا جعفر بن سليمان الضبعي عن أبي عمران الجوني عن أبي بكر بن أبي موسى الأشعري قال : سمعت أبي بخصرة العنوة يقول : ((قال رسول الله - ﷺ - : ((إِنْ أَبْوَابَ الْجَنَّةِ تَحْتَ ظِلِّ السَّيْفِ)) ، فقال رجلٌ مِنَ الْقَوْمِ رَأَى الْهَيْئَةَ : أنت سمعت هذا من رسول الله - ﷺ - يذكره ؟ قال : نَعَمْ ، قال فرجع إلى أصحابه قال : أقرأ عليكم السلام ، وكسر جفن سيفه فَضْرِبَ به حَتَّى قِيلَ (([هذا الحديث في : جامع الترمذي مع شرحه عارضة الأحوذى : كتاب فضائل الجهاد : (٢٣) باب : ما ذكر أن أبواب الجنة تحت ظلل السيوف ، حديث رقم (١٦٦٥) ١٣٨/٤] .

فكان هذا الحديث حسناً ؛ لأن رجال إسناده الأربعة ثقاة إلا جعفر بن سليمان الضبعي فإنه حسن الحديث ؛ لذلك نزل الحديث عن مرتبة الصحيح إلى الحسن .

مراتب الحسن :

١- أعلى مراتبه : بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وابن إسحاق عن التيمي ، وأمثال ذلك مما قيل إنه صحيح ، وهو من أدنى مراتب الصحيح .

٢- ثم بعد ذلك ما اختلف في تحسينه وتضعيفه : كحديث الحارث بن عبد الله ، وعاصم بن ضمرة ، وحجاج بن أرطاة ونحوهم .

الكتب التي هي موضع وجود الحسن :

١- جامع الترمذي : المشهور بسنن الترمذي ، فهو أصل في معرفة الحسن ، والترمذي هو الذي شهره في هذا الكتاب وأكثر من ذكره .

٢- سنن أبي داود .

٣- سنن الدارقطني .

والحديث الضعيف هو : كل حديث لم يجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن .

تفاوته : يتفاوت ضعفه بحسب شدة ضعف رواته وخفته كما يتفاوت الصحيح ، فمنه : الضعيف ، ومنه الضعيف جداً ، والواهي ، والمنكر ، وأشد أنواعه الموضوع .

الذي رواه الشافعي في صدر الباب (١) .

-مثاله : ما روى من طريق حكيم الأثرم عن أبي تيممة الهجيمي عن أبي هريرة عن النبي - ﷺ - قال : ((مَنْ أَتَى حَائِضًا أَوْ امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا أَوْ كَاهِنًا فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ - ﷺ -)) [هذا الحديث في : جامع الترمذي مع شرحه عارضة الأحوذني : كتاب الطهارة ، (١٠٢) باب : ما جاء في كراهية إتيان الحائض ، حديث رقم (١٣٥) ١ / ١٨٨] .

ثم قال الترمذي : لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث حكيم الأثرم عن أبي تيممة الهجيمي عن أبي هريرة ، ثم قال : وضعف محمد (أي البخاري) ، هذا الحديث من قبل إسناده . ولقد ضعف العلماء هذا الحديث ؛ لأن في إسناده حكيم الأثرم قال عنه الحافظ ابن حجر : في تقريب التهذيب : ص ٢٦٧ : (فيه لين) .

حكم روايته : يجوز عند أهل الحديث وغيرهم رواية الأحاديث الضعيفة ، والتساهل في أسانيدنا من غير بيان ضعفها - بخلاف الأحاديث الموضوعة فإنه لا يجوز روايتها إلا مع بيان وضعها - بشرطين : أ- أن لا تتعلق بالعقائد ، كصفات الله تعالى .

ب- أن لا تكون في بيان الأحكام الشرعية مما يتعلق بالحلال والحرام . يعني يجوز روايتها في مثل المواعظ والترغيب والترهيب والقصص وما أشبه ذلك . وينبغي التنبيه إذا رواها من غير إسناد فلا يقل فيها : قال رسول الله - ﷺ - كذا وإنما تقول : روي عن رسول الله - ﷺ - كذا ، أو بلغنا كذا ، لئلا تجزم بنسبة ذلك الحديث لرسول الله - ﷺ - وأنت تعرف ضعفه .

حكم العمل به : اختلف العلماء في العمل بالحديث الضعيف ، والذي عليه جمهور العلماء أنه يستحب العمل به في فضائل الأعمال لكن بشروط ثلاثة ، أوضحها الحافظ ابن حجر وهي :

- ١- أن يكون الضعف غير شديد .
 - ٢- أن يندرج الحديث تحت أصل معمول به .
 - ٣- أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته ، بل يعتقد الإحتياط .
- أشهر المصنفات في الضعيف :
- ١- كتاب الضعفاء لابن حبان .
 - ٢- كتاب ميزان الإعتدال للذهبي .

ينظر : مقدمة ابن الصلاح ، للشهرزوري : ص ١٥-٣٩ ، التقييد والإيضاح ، للعراقي : ص ٢٤-٢٩ و ص ٤٥-٤٨ و ص ٦٢-٦٣ ، نزهة النظر ، لابن حجر : ص ٥١ و ص ٦٢ ، تقريب التهذيب ، لابن حجر : ص ١٩٩ ، فتح المغيب ، للسخاوي : ١ / ٢٦٨ ، تدريب الراوي ، للسيوطي : ١ / ٢٩٨-٢٩٩ .

(١) يقصد الحديث الذي ذكره في أول كتاب (السبق والنضال) وهو قول الشافعي : أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن نافع بن أبي نافع عن أبي هريرة أن رسول الله - ﷺ - قال : ((لا سبق إلا في نصل أو حافر أو خف)) في (ك) : ل/ ٧٧ ب .

ما رواه الشافعي عن عبد الوهاب ^(١) عن حميد ^(٢) عن أنس ^(٣) قال : كَانَتْ نَاقَةُ ^(٤) لِرَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - تُسَمَّى الْعَضْبَاءُ ^(٥) فَكَانَتْ لَا تُسَبِّحُ فَجَاءَ

{١٧٨/٥}

(١) هو أبو محمد عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت بن عبد الله ابن صاحب النبي - ﷺ - الحكم بن أبي العاص الثقفي البصري ولد سنة ١٠٨هـ ، وهو إمام حافظ .

حدث عن : أيوب ، وحميد ، ويونس بن عبيد وغيرهم .

وحدث عنه : أحمد ، وإسحاق ، ويحيى وغيرهم ، قال ابن معين : ثقة اختلط بآخره .

قال القسوي : قال علي : ليس في الدنيا كتاب عن يحيى أصح من كتاب عبد الوهاب ، وكل كتاب عن يحيى فهو عليه كل . قال العقيلي : تغير في آخر عمره . قال الذهبي : لكن ما ضره تغيره ، فإنه لم يُحدِّث زمن التغير بشيء توفي سنة ١٩٤هـ .

ينظر : طبقات ابن سعد : ٢١٢/٧-٢١٣ ، تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي : ١٩/١١ ، تهذيب الكمال ، للمزي : ١٤٦/١٢ ، تذكرة الحفاظ ، للذهبي : ٣٢١/١ ، العبر ، للذهبي : ٣١٤/١ ، الكاشف ، للذهبي : ١٩٤/٢ .

(٢) هو حميد بن أبي حميد الطويل ، أبو عبدة البصري ، اختلف في اسم أبيه على نحو عشرة أقوال ، ثقة مدلس ، قال أبو حاتم : أكبر أصحاب الحسن حميد وقتادة ، من الخامسة ، روى حديثه الجماعة ، مات سنة ١٤١هـ ، وقيل : ١٤٢هـ وهو قائم يصلي .

ينظر : التاريخ الكبير ، للبخاري : ٣٤٨/٢ ، تذكرة الحفاظ ، للذهبي : ١٥٢/١-١٥٣ ، ميزان الاعتدال ، للذهبي : ٦١٠/١ ، الكاشف ، للذهبي : ١٩٢/١ ، سير أعلام النبلاء ، للذهبي : ٣٧٥/٦ ، شذرات الذهب ، لإبن العماد الحنبلي : ٢١١/١-٢١٢ .

(٣) هو أنس بن مالك بن النضر أبو حمزة الأنصاري الخزرجي ، خادم رسول الله - ﷺ - الإمام ، المقرئ ، المحدث ، روى عن النبي - ﷺ - وأبي بكر وعمر وعثمان وآخرين . وحدث عنه : الحسن وابن سيرين والشعبي وغيرهم كثير .

كان آخر أصحاب رسول الله - ﷺ - موتاً .

مات سنة ٩٣هـ ، وقيل : ٩٢هـ .

ينظر : التاريخ الكبير ، للبخاري : ٢٧/٢ ، الجرح والتعديل ، للرازي : ٢٨٦/٢ ، الجمع بين رجال الصحيحين ، لإبن القيسراني : ٣٥/١ ، تهذيب الأسماء واللغات ، للنووي : ١٢٧/١ ، تذكرة الحفاظ ، للذهبي : ٤٤/١ ، مرآة الجنان ، للياقني : ٢١١/١ ، تهذيب التهذيب ، لإبن حجر : ٣٧٦/١-٣٧٩ .

(٤) السناقة : الأنثى من الإبل ، وقيل : إنما تسمى بذلك إذا أجذعت ، قال الأزهري : جمعها : نوق ونياق ، والعدد أُنُق وأيانق على قلب أنوق .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (ناق) : ٣٢٢/٩ ، لسان العرب ، لإبن منظور : مادة (نوق) : ٣٣٣/١٤ .

(٥) العضباء : اسم ناقة النبي - ﷺ - ، اسم لها ، علم ، وليس من العضب الذي هو الشق في الأذن ، إنما هو اسم لها سميت به .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (عضب) : ٤٨٤/١ ، الصحاح ، للجوهري : مادة (عضب) :

١٨٣/١-١٨٤ ، جامع الأصول ، لإبن الأثير : ٤٠/٥ حديث رقم (٣٠٣٨) ، تهذيب الصحاح ، للزنجاني :

مادة (عضب) : ٧٧/١ ، لسان العرب ، لإبن منظور : مادة (عضب) : ٢٥٢/٩ .

أعرابي^(١) على قعود^(٢) له فسبقها فإشتد ذلك على المسلمين وقالوا : يا رسول الله ، سُبِقَتِ الْعَضْبَاءُ - فقال رسول الله - ﷺ - : ((حَقُّ عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يَرْفَعَ النَّاسُ شَيْئاً إِلَّا وَضَعَهُ اللَّهُ)) (٣) .

{١٧٨/ج}

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (عضب) : ٤٨٤/١ ، الصحاح ، للجوهري : مادة (عضب) : ١٨٣/١-١٨٤ ، جامع الأصول ، لابن الأثير : ٤٠/٥ حديث رقم (٣٠٣٨) ، تهذيب الصحاح ، للزنجاني : مادة (عضب) : ٧٧/١ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (عضب) : ٢٥٢/٩ .
(١) أعرابي : هو البدوي ، قال سيبويه : إنما قيل في النسب إلى الأعراب أعرابي ؛ لأنه لا واحد له على هذا المعنى . وقال الأزهري : ورجل أعرابي بالالف ، إذا كان بدوياً ، صاحب نجعة وأنقواء وارتياح للكلاء ، وتتبع لمسايط الغيث ، وسواء كان من العرب أو من مواليهم . ويجمع الأعرابي على الأعراب والأعاريب .
ينظر : الصحاح للجوهري : مادة (عرب) : ١٧٨/١ ، أساس البلاغة ، للزمخشري : مادة : (عرب) : ١٠٦/٢ ، تهذيب الصحاح ، للزنجاني : مادة (عرب) : ٧٥/١ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (عرب) : ١١٣/٩ .

وقال الحافظ ابن حجر : (.. ولم أقف على اسم هذا الأعرابي بعد التتبع الشديد ..) .
ينظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري : ٩٢/٦ في شرح حديث رقم (٢٨٧٢) كتاب الجهاد والسير : باب (٥٩) ناقة النبي - ﷺ - .
(٢) قعود : بفتح القاف : وهو ما استحق الركوب من الإبل ، والقعود من الإبل : هو البكر حتى يُركب ، وأدناه أن تكون له سنتان ثم هو قعود إلى أن يُثْبِتَ فيدخل في السنة السادسة ثم هو جمل ، والقعود من الذكور والقلووس من الأنثى .
ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (قعد) : ٢٠٤/١ ، الصحاح ، للجوهري : مادة (قعد) : ٥٢٥/٢ ، جامع الأصول ، لابن الأثير : ٤١/٥ حديث رقم (٣٠٣٨) ، تهذيب الصحاح ، للزنجاني : مادة (قعد) : ٢٣٥/١ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة : (قعد) : ٢٣٨/١١ .
(٣) الحديث صحيح :

وهو في صحيح البخاري مع فتح الباري : كتاب الجهاد والسير : (٥٩) باب ناقة النبي - ﷺ - .
حديث رقم (٢٨٧٢) : ٩١/٦ ، وفي كتاب الرقاق : (٣٨) باب التواضع حديث رقم (٦٥٠١) : ٤١٤/١١ ، وسنده : حدثنا مالك بن إسماعيل حدثنا زهير حدثنا حميد عن أنس به ، سنن أبي داود : كتاب الأدب : (٩) باب في كراهية الرفعة في الأمور حديث رقم (٤٨٠٣) : ١٥١/٥-١٥٢ ، وسنده : عن ثابت عن أنس به ، السنن الكبرى ، للبيهقي : كتاب السبق والرمي : ١٦/١٠-١٧ ، وسنده : عن حميد الطويل عن أنس به ، سنن النسائي : كتاب الخيل : باب السبق : ٢٢٧/٦ ، وسنده : عن حميد عن أنس به ، تلخيص الحبير ، لابن حجر : ١٦٠/٣ .

وروى الشافعي عن مالك عن نافع^(١) عن ابن عمر^(٢) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ -
سَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي قَدْ أُضْمِرَتْ^(٣) مِنَ الْحَفِيَاءِ^(٤) وَكَانَ أَمْدُهَا^(٥) ثَنِيَّةَ الْوَدَاعِ^(٦)

(١) هو الإمام المفتي الثبت ، عالم المدينة ، أبو عبد الله القرشي ، ثم العدوي العمري ، مولى ابن عمرو راويته ، من أئمة التابعين ، أجمعوا على توثيقه ، روى عن ابن عمر ، وعائشة ، وأبي هريرة وغيرهم ، قال البخاري : أصح الأسانيد : مالك عن نافع عن ابن عمر ، وسُميت بسلسلة الذهب ، قال مالك : إذا قال نافع شيئاً فإختم عليه ، قال ابن سعد : كان ثقة ، كثير الحديث ، وقال العجلي : مدني ثقة . توفي سنة ١١٧هـ ، وقيل : سنة ١١٩هـ .

ينظر : طبقات ابن سعد : ٣٤٣/٥ ، المعارف ، لابن قتيبة : ص ٤٦٠ ، مشاهير علماء الأمصار ، للبستي : ص ٨٠ ، وفيات الأعيان ، لابن خلكان : ٣٦٨/٥ ، تهذيب الكمال ، للمزي : ٣٢/١٩ ، تذكرة الحفاظ ، للذهبي : ٩٩/١ ، الكاشف ، للذهبي : ١٧٤/٣ ، سير أعلام النبلاء ، للذهبي : ٥٦٣/٥ ، تهذيب التهذيب ، لابن حجر : ٤١٢/١٠ ، شذرات الذهب ، لابن العماد الحنبلي : ١٥٤/١ .

(٢) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي ، أسلم مع أبيه وهو صغير لم يبلغ الحلم ، وكانت هجرته قبل هجرة أبيه ، لم يشهد بدرأ لصغره ، قال مالك : مكث ابن عمر بعد النبي - ﷺ - ستين سنة يفقي الناس ، توفي بمكة المكرمة سنة ٧٣هـ ، وكان موته بعد مقتل عبد الله بن الزبير بثلاثة أشهر . ينظر : حلية الأولياء ، للأصبهاني : ٢٩٢/١ ، الإستهباب ، لابن عبد البر : ٣٣٣/٢ ، صفة الصفوة ، لابن الجوزي : ٥٦٣/١ ، تهذيب الأسماء واللغات ، للنووي : ٢٧٨/١ ، وفيات الأعيان ، لابن خلكان : ٢٨/٣ ، الإصابة ، لابن حجر : ٣٣٨/٢ .

(٣) الإضممار بضم أوله وسكون الضاد المعجمة المراد به : أن تعلق الخيل حتى تسمن وتقوى ثم يقلل علفها بقدر القوت وتدخل بيتاً وتغشى بالجلال حتى تحمى فتعرق ، فإذا جف عرقها خف لحمها وقويت على الجري . ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (ضم) : ٣٦١/٢-٣٧ ، الصحاح ، للجوهري : مادة (ضم) : ٧٢٢/٢ ، تهذيب الصحاح ، للزنجاني : مادة (ضم) : ٢٩٩/١ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (ضم) : ٨٥-٨٤/٨ .

(٤) الحَفِيَاءُ : فتح المهملة وسكون الفاء بعدها تحناتية ومد : موضع بالمدينة على أميال ، وبعضهم يقدم الياء على الفاء أي (الحيفاء) ، فالحفيا موضع قرب المدينة أجرى منه رسول الله - ﷺ - ، الخيل في السباق . ينظر : معجم ما استعجم ، لأبي عبيد : ٤٥٨/٢ ، معجم البلدان ، لياقوت الحموي : ٢٧٦/٢ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (حفا) : ٢٥٢/٣ .

(٥) الأمدُ : الغاية كالمَدَى ؛ يقال : ما أمدك ؟ أي منتهى عمرك وفي التنزيل العزيز : ﴿ نَطَالُ عَلَيْهِمُ الْأَمْدُ ﴾ [سورة الحديد : آية ١٦] ؛ قال شمرٌ : الأمدُ منتهى الأجل .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (أمد) : ٢٢١/١٤-٢٢٢ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (أمد) : ٢٠٣/١ .

(٦) الثنية في اللغة : الطريق في الجبل ، وثنية الوداع : بفتح الواو اسم من التوديع عند الرحيل . وهي : ثنية مشرفة على المدينة يطؤها من يريد مكة ، واختلف في تسميتها بذلك . فقيل : لأنها موضع وداع المسافرين من المدينة إلى مكة . وقيل : لأن النبي - ﷺ - ودّع بها بعض من خلفه بالمدينة في آخر خرجاته ، وقيل : =

وَسَابِقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي لَمْ تُضْمَرْ مِنْ^(١) الثَّانِيَةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ^(٢) وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ
 بْنُ عَمْرِو فَيَمَنْ سَابِقَ بِهَا^(٣) وَقِيلَ : إِنَّ مِنَ الْحَفِيَاءِ إِلَى ثَنِيَةِ الْوُدَاعِ خَمْسَةَ أَمْيَالٍ^(٤)
 وَمِنْ ثَنِيَةِ الْوُدَاعِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ ثَلَاثَةَ^(٥) أَمْيَالٍ^(٦) .

{١٧٨/ج}

عفي بعض سراياه المبعوثة عنه . والوداع : اسم قديم جاهلي سمي لتوديع المسافرين . ويظهر لي أن
 الصواب في تسميتها بـ (ثنية الوداع) لأنها : كانت موضع وداع المسافرين من المدينة إلى مكة .
 ينظر : معجم ما استعجم ، لأبي عبيد : ١٣٧٢/٤ ، معجم البلدان ، لياقوت الحموي : ٨٦/٢ ، تهذيب
 الصحاح ، للزنجاني : مادة (ثنا) : ٩٣٨/٣ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (ثني) : ١٤٢/٢ .
 (١) من : ورد في ط (ع) : ١٨١/١٥ ، وط (م) : ٢١٢/١٩ (منه) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ١٧٨/أ ، و (ن) :
 ١٤٨/ب .

(٢) مسجد بني زريق : (وبني زريق) : بتقديم الزاي المضمومة على الراء آخره قاف مصغراً : هي قبيلة من
 الأنصار من بطن الخزرج من الأزد قحطانية ، ينسب إليهم سكة بني زريق بالمدينة ، وأضيف المسجد إليهم
 لصلاتهم فيه ، فالإضافة إضافة تمييز لا ملك . ومسجد بني زريق : من المساجد التي كانت موجودة في
 زمن النبي - ﷺ - ويقال : أنه قد توضع فيه ، وتعجب من اعتدال قبيلته ، وهو أحد المساجد التي كانت يقرأ
 فيها القرآن ، لكنه اشتهر بأن كان غاية أمد السباق بالنسبة للخيل غير المضمرّة .

ينظر : معجم ما استعجم ، لأبي عبيد : ٦١١/٢ ، الأنساب ، للسماعني : ١٥٠/٣ ، معجم البلدان ، لياقوت
 الحموي : ١٤٠/٣ ، تهذيب الأسماء واللغات ، للنووي : ٢٩٠/٢ ، فتح الباري ، لابن حجر : ٦٧٨/١ ،
 بلوغ الأماني ، لأحمد البنا : ١٢٥/١٤ ، فضائل المدينة المنورة ، لخليل خاطر : ٤٨/٣ ، معجم قبائل
 العرب ، لكحالة : ٤٧١/٢ .

(٣) ورد في المخطوطة (ن) : ١٤٨/ب (سابق بهما) ، وورد في ط (ع) : ١٨١/١٥ ، وط (م) :
 ٢١٢/١٩ (سابق لها) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ١٧٨/أ .

(٤) المِيلُ : يطلق في اللغة على معانٍ منها : منتهى مد البصر ، أو مسافة من الأرض متراخية بلا حد ، وهو
 يساوي = (١,٦٨ كم) وقيل = (١٨٤٨ متراً) .

ينظر : تهذيب اللغة ، للزنجاني : مادة (ميل) : ٦٩٥/٢ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (مال) : ٥٤/٤ ،
 الدر النقي ، لابن المبرد : ٢٦٢/١ ، معجم لغة الفقهاء : ص ٤٥١ ، المقادير الشرعية : ص ٣٠٠ .

(٥) ثلاثة أميال : ورد في المخطوطة (ن) : ١٤٨/ب (ميل) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ١٧٨/أ ،
 وط (ع) : ١٨١/١٥ ، وط (م) : ٢١٢/١٩ .

(٦) الحديث صحيح . وهو في :

مسند الشافعي : من كتاب السبق والرمي : ص ٣٤٩ ، صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري : كتاب
 الصلاة : (٤١) باب هل يقال مسجد بني فلان ؟ حديث رقم (٤٢٠) : ٦٧٨/١ ، صحيح مسلم : كتاب
 الإمارة : باب المسابقة بين الخيل وتضميرها : ١٤/١٣-١٥ ، موطأ مالك : كتاب الجهاد : (٥٦) باب
 العمل في المسابقة بالخيل حديث رقم (٩٠٢) : ٣٤٩/١ ، سنن الدارمي : باب في السبق : ٢١٢/٢ ، سنن
 أبي داود : كتاب الجهاد : باب في السبق حديث رقم (٢٥٧٥) : ٢٩/٣ ، سنن النسائي : كتاب الخيل : باب =

/ وروى الشافعي عن سفيان ^(١) عن هشام بن عروة ^(٢) عن أبيه ^(٣) {٧٨/ج ب}

=إضمام الخيل للسبق : ٢٢٥-٢٢٦/٦ ، السنن الكبرى ، للبيهقي : كتاب السابق والرمي : ١٧-١٦/١٠ ، جميعهم أخرجه بسند : عن مالك بن نافع عن ابن عمر به . وهو السند الوارد في الأصل .

ولقد أخرجه بطرق أخرى عن ابن عمر ففي : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري : كتاب الجهاد : (٥٦) باب السابق بين الخيل ، حديث رقم (٢٨٦٨) : ٨٨/٦ ، وسنده عن : عبيد الله عن نافع عن ابن عمر به ؛ وباب (٥٧) إضمام الخيل للسبق ، حديث رقم (٢٨٦٩) : ٨٨/٦ ، وسنده عن : الليث عن نافع عن ابن عمر به ؛ وباب (٥٨) غاية السباق للخيل المضمرة ، حديث رقم (٢٨٧٠) : ٨٩/٦ ، وسنده عن : موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر به ، سنن ابن ماجه : باب السابق والرهان ، حديث رقم (٢٨٧٧) : ٩٦٠/٢ ، وسنده عن : عبيد الله عن نافع عن ابن عمر به ، سنن الترمذي : كتاب الجهاد : باب ما جاء في الرهان والسبق ، حديث رقم (١٦٩٩) : ١٧٨-١٧٧/٤ ، وسنده عن : سفيان عن عبد الله عن نافع عن ابن عمر به .

وفي رواية أخرى لمسلم : ((قال عبد الله : فجئت سابقاً ، فطُفَّ بي الفرس المسجد .)) . وفي رواية أخرى للبيهقي عن موسى بن عقبة قال : " بين الحيفاء والثنية ستة أميال أو سبعة ، وبين الثنية والمسجد ميل أو نحوه " . وذكره البخاري في رواية من قول سفيان بن عيينة ، وأدرجه الترمذي من طريق الثوري في الحديث وقال : " حديث صحيح حسن غريب من حديث الثوري " .

(١) هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون مولى محمد بن مزاحم ، الإمام الكبير الحافظ ، أبو محمد الهلالي الكوفي ثم المكي ، ولد بالكوفة في سنة ١٠٧هـ ، وطلب الحديث وهو غلام ، حمل عن الكبار علماً جماً ، وانتهى إليه علو الإسناد من كبار أصحابه المكثرين عنه : الحميدي ، الشافعي ، أحمد ، وهو أحد الثقات الأعلام أجمعت الأمة على الاحتجاج به ، وكان بدلس لكن المعهود منه أنه لا بدلس إلا عن ثقة وكان قوي الحفظ ، وتوفي سنة ١٩٨هـ . ينظر : تهذيب الكمال ، للمزي : ٣٦٨/٧ رقم (٢٣٩٥) ، ميزان الاعتدال ، للذهبي : ١٧٠/٢ رقم الترجمة (٣٣٢٧) ، سير أعلام النبلاء ، للذهبي : ٦٥٣-٦٦٦/٧ ، الكاشف ، للذهبي : ٣٠١/١ ، تذكرة الحفاظ ، للذهبي : ٢٦٢/١ ، العبر ، للذهبي : ٢٠٨/١ ، المغني في الضعفاء ، للذهبي : ٢٦٨/١ .

(٢) هو هشام بن عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد ، الإمام الثقة ، أبو المنذر القرشي ، الأسدي ولد سنة ٦١هـ وهو من الطبقة الرابعة من التابعين ، قال ابن سعد : كان ثقة ثباتاً ، كثير الحديث ، حجة . قال الذهبي : (حجة إمام ، لكن في الكبر تناقض حفظه ولم يختلط أبداً ، ولا عبرة بما قاله ابن القطان : من أنه وسهيل بن أبي صالح اختلطا وتغيرا ، نعم الرجل تغير قليلاً ولم يبق حفظه كهو في حال الشيبية ، فنسي بعض محفوظه أو وهم ، فكان ماذا ! أهو معصوم من النسيان ! ولما قدم العراق حدث بجملة من العلم في غضون ذلك يسير أحاديث لم يجودها ، ومثل هذا يقع لمالك ونسبة ، فهشام شيخ الإسلام) توفي سنة ١٤٥هـ وقيل : ١٤٦هـ .

ينظر : طبقات ابن سعد : ٢٣٣/٧ ، تاريخ البخاري : ٩٣/٤ ، وفيات الأعيان ، لإبن خلكان : ٥٨٠/٦ ، تذكرة الحفاظ ، للذهبي : ١٤٤-١٤٥/١ ، العبر ، للذهبي : ٢٠٦/١ ، ميزان الاعتدال ، للذهبي : ٣٠١/٤ ، سير أعلام النبلاء ، للذهبي : ٢٧٧/٦ ، تهذيب التهذيب ، لإبن حجر : ٤٨/١١ .

(٣) هو أبو عبد الله عروة بن الزبير ، تابعي جليل ، وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة المنورة ، انتقل إلى البصرة ثم إلى مصر فتزوج وأقام بها ٧ سنين ، روى عن أبيه الزبير بن العوام ، وأخيه عبد الله وغيرهما ، وروى عنه : الزهري وسليمان بن يسار وآخرون ، اختلف في وفاته فقيل : سنة ٩٢هـ ، وقيل : ٩٣هـ ، وقيل : ٩٤هـ . =

عن عائشة (١) - رضي الله عنها - قالت : ((سَابَقَنِي رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - فَسَبَقْتُهُ فَلَمَّا حَمَلْتُ اللَّحْمَ سَابَقَنِي ، فَسَبَقَنِي فَقَالَ أَبِي : يَا عَائِشَةُ هَذِهِ بَيْتُكَ)) (٢) .

وروى الشافعي عن سفيان (٣) عن شبيب بن غرقدة (٤) { ٧٨/ج ب }

سينظر : حلية الأولياء ، للأصبهاني : ١٧٦/٢ ، صفة الصفوة ، لابن الجوزي : ٨٥/٢ ، تهذيب الأسماء واللغات ، للنووي : ٣٣١/١ ، سير أعلام النبلاء ، للذهبي : ٣٥٦/٥ ، تذكرة الحفاظ ، للذهبي : ٦٢/١ ، البداية والنهاية ، لابن كثير : ١٠١/٩ ، تهذيب التهذيب ، لابن حجر : ١٨٠/٧ .

(١) هي أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق - رضي الله عنها - تكنى بأُم عبد الله ، زوج الرسول - ﷺ - ، كانت من أفضله النساء وأعلمهن بالدين والأدب ، قال أبو موسى الأشعري : ما أشكل علينا أصحاب رسول الله - ﷺ - حديثاً قط فسألنا عائشة إلا وجدنا عندها منه علماً ، حدث عنها جماعة من الصحابة والتابعين منهم : ابن المسيب ، وعروة بن الزبير ، ونافع مولى ابن عمر وغيرهم ، توفيت سنة ٥٧هـ ، وقيل : ٥٨هـ ، ودفنت بالبقيع .

ينظر : الإستيعاب ، لابن عبد البر : ٣٤٥/٤ ، طبقات الشيرازي : ص ٢٩ ، تذكرة الحفاظ ، للذهبي : ٢٧/١ ، الإصابة ، لابن حجر : ٣٤٨/٤ ، شذرات الذهب ، لابن العماد الحنبلي : ٦١/١ .

(٢) الحديث صحيح : وهو من حديث عائشة - رضي الله عنها - وله عنها طرق :

الأول : عن سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به ، وهذا السند الوارد في الأصل . وهو في : مسند أحمد : (٣٩/٦) ، سنن ابن ماجه : كتاب النكاح : (٥٠) باب حسن معاشره النساء ، حديث رقم (١٩٧٩) ٦٣٦/١ .

قال الألباني : (وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين) : إرواء الغليل : ٣٢٧/٥ .

الثانية : عن أبي إسحاق الفزاري عن هشام بن عروة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة به ، وهو في : سنن أبي داود : كتاب الجهاد : باب في السبق على الرجل : حديث رقم (٢٥٧٨) (٢٩/٣ - ٣٠) ، السنن الكبرى ، للبيهقي : كتاب السبق والرمي : باب ما جاء في المسابقة بالعدو (١٧/١٠ - ١٨) .

قال الألباني : (وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين ، وأبو إسحاق الفزاري اسمه : إبراهيم بن محمد بن الحارث وهو ثقة حافظ ..) إرواء الغليل : ٣٢٨/٥ .

وهناك متابعة له فقد تابعه حماد بن سلمة عن هشام بن عروة به مختصراً ، وهو في : مسند أحمد : (٢٦١/٦) وهذا على شرط مسلم .

الثالثة : عن علي بن زيد عن القاسم بن محمد عنها مختصراً ، أخرجه : مسند أحمد : (١٨٢/٦) قال الألباني : (علي بن زيد - وهو ابن جدعان - فيه ضعف ، ولا بأس به في المتابعات) إرواء الغليل : ٣٢٨/٥ .

(٣) هو سفيان بن عيينة : سبقت ترجمته في ص ٨٨ .

(٤) هو شبيب بن غرقدة السلمي ، ويقال : البارقي الكوفي ، روى عن : عروة البارقي ، وسليمان بن عمرو بن الأحوص ، وعبد الله بن شهاب الخولاني وغيرهم . وعنه : شعبة ، وزائدة بن الربيع ، وابن عيينة ، وشريك وغيرهم .

قال أحمد وابن معين والنسائي : ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، قال ابن حجر : (وقال العجلي : كوفي تابعي ثقة في عداد الشيوخ ، وقال يعقوب بن سفيان : ثقة ..) ونقل ابن خلفون عن ابن نمير توثيقه ، ووثقه ابن حجر . =

عن أبيه ^(١) عن عروة البارقي ^(٢) قال : سمعت رسول الله - ﷺ - [يقول] : ^(٣)
 ((الخيلُ معقودٌ بنواصيها الخيرُ إلى يومِ القيامةِ)) ^(٤) .

{ ٧٨/ل ب }

= ينظر : التاريخ الكبير ، للبخاري : ٢٣٢/٢ ، الجرح والتعديل ، للرازي : ٣٥٧/٤ ، النقائ ، للبستي : ٣٥٩/٤ ، تهذيب التهذيب ، لابن حجر : ٣٠٩/٤ ، تقريب التهذيب ، لابن حجر : ص ٤٣١ رقمه (٢٧٥٨) .

(١) هو غرقدة والد شبيب ، قال ابن حجر : (.. ذكر في الصحابة ولا يصح هكذا قال ابن منده ، وذكره ابن قانع في الصحابة أيضاً في أول حرف الغين المعجمة وهذا غلط فاحش ..) .
 ينظر : الإصابة ، لابن حجر : ١٩٤/٣ - ١٩٥ .

(٢) هو عروة بن الجعد البارقي ويقال : ابن أبي الجعد ، وصوب الثاني ابن المديني ، صحابي جليل وهو الذي أرسله النبي - ﷺ - - ليشتري الشاة بدينار فاشترى به شاتين ، والحديث مشهور في البخاري وغيره ، وكان فيمن حضر فتوح الشام ونزلها ثم سيره عثمان إلى الكوفة ، ولقد كان على قضاء الكوفة قبل شريح . قال ابن سعد : كان عروة مرابطاً ببراز الروز ، وكان له فيها فرس أخذه بعشرين ألف درهم ، وقال شبيب : رأيت في دار عروة بن الجعد سبعين فرساً مربوطة للجهاد في سبيل الله عز وجل .

ينظر : طبقات ابن سعد : ٣٤/٦ ، أخبار القضاة ، لوكيع : ٢٩٩/١ ، تهذيب الأسماء واللغات ، للنووي : ٣٣١/١ رقمه (٤٠٤) ، الإصابة ، لابن حجر : ٤٧٦/٢ ، تهذيب التهذيب ، لابن حجر : ١٦١/٧ رقمه (٤٣٩) .

(٣) هذه زيادة أثبتها لإقتضاء السياق ذلك فهي ساقطة من المخطوطة (ك) : ل/٧٨ ب ، و (ن) : ل/١٤٨ ب ، وذكر هذه الزيادة : ط (ع) : ١٨١/١٥ وط (م) : ٢١٣/١٩ .

(٤) الصواب في سند الحديث : عن سفيان بن عيينة عن شبيب بن غرقدة عن عروة البارقي به ، وليس هناك ذكر لغرقدة والد شبيب أئمة ، وهذا بعد البحث في إسناد كتب السنة كما سيأتي .

فالحديث صحيح : وهو من حديث عروة البارقي - رضي الله عنه - وله عنه طرق :

الأولى : عن سفيان بن عيينة عن شبيب بن غرقدة عن عروة البارقي به ، وهو في : سنن سعيد بن منصور : كتاب الجهاد : باب الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة ، حديث رقم (٢٤٣٠) ١٦٤/٢ ، مسند أحمد : ٣٧٥/٤ ، السنن الكبرى ، للبيهقي : كتاب قسم الفئ والغنيمة . باب الإسهام للفرس دون غيره من الدواب : ٣٢٩/٦ ، وكتاب السبق والرمي : باب إرتباط الخيل عدة في سبيل الله عز وجل : ١٥/١٠ .

الثانية : عن الشعبي عن عروة البارقي به ، وهو في : مسند أحمد : ٣٧٥/٤ ، صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري : كتاب الجهاد والسير : (٤٣) باب الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة ، حديث رقم (٢٨٥٠) : ٦٧/٦ - ٧١ ، صحيح مسلم بشرح النووي : كتاب الإمارة : باب فضيلة الخيل وإن الخير معقود بنواصيها : ١٧/١٣ ، سنن الترمذي : كتاب الجهاد : (١٩) باب ما جاء في فضل الخيل حديث رقم (١٦٩٤) ١٧٥/٤ وقال : هذا حديث حسن صحيح ، السنن الكبرى للبيهقي : كتاب قسم الفئ والغنيمة : باب الإسهام للفرس دون غيره من الدواب : ٣٢٩/٦ .

الثالثة : عن عامر عن عروة البارقي به ، وهو في : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري : كتاب الجهاد والسير : (٤٣) باب الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة حديث رقم (٢٨٥٢) ٦٧/٦ - ٧١ ، سنن ابن ماجه : كتاب التجارات : (٦٩) باب إتخاذ الماشية حديث رقم (٢٣٠٥) ٧٧٣/٢ ، سنن النسائي : كتاب الخيل : باب قتل ناصية الفرس : ٢٢٢/٦ = .

وروى أبو سلمة ^(١) عن أبي هريرة قال : خرج رسول الله - ﷺ - فوجد قومه ^(٢) يرمون ^(٣) فقال : ((ارموا بني إسماعيل فإن أباكم كان رامياً . ارموا وأنا مع ابن الأدرع ^(٤))) . فأمسك القوم قسيهم ، وقالوا : من كنت معه غلب . فقال النبي - ﷺ - : ((ارموا وأنا معكم كلكم)) ^(٥) .

{ ٧٨/ل ب }

=الرابعة : عن أبي الأحوص عن شبيب بن غرقدة عن عروة البارقي به ، وهو في : سنن سعيد بن منصور : كتاب الجهاد : باب الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة حديث رقم (٢٤٢٦) ١٦٤/٢ . وزاد البيهقي من رواية الشعبي عن عروة البارقي في نص الحديث : ((الأجر والمغرم)) . وللحديث شاهد عن ابن عمر وله به طريقان :

الأولى : عن مالك عن نافع عن ابن عمر به ، وهو في : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري : كتاب الجهاد والسير : (٤٣) باب الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة ، حديث رقم (٢٨٤٩) ٧١-٦٧/٦ . والطريق الثاني : عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر به ، وهو في : مسند أحمد : ١٣/٢ ، وقال : (فقه هذا الحديث أن الجهاد مع كل إمام إلى يوم القيامة) .

(١) أبو سلمة هو : أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري المدني ، من كبار أئمة التابعين وفقهائهم بالمدينة ، كان يناظر ابن عباس ويراجعه ، قال عنه أبو زرعة : ثقة إمام ، توفي سنة ٩٤هـ ، وقيل : سنة ١٠٤هـ ، وهو ابن ٧٢ سنة .

ينظر : طبقات ابن سعد : ١٥٥/٥ ، أخبار القضاة ، لو كيع : ١١٦/١ ، طبقات الشيرازي : ص ٤٤ ، تذكرة الحفاظ ، للذهبي : ٦٣/١ ، سير أعلام النبلاء ، للذهبي : ٢٨٧/٤ ، الكاشف ، للذهبي : ٣٠٢/٢ ، تهذيب التهذيب ، لابن حجر : ١١٦/١٢ ، شذرات الذهب ، لابن العماد الحنبلي : ١٠٥/١ .

(٢) " فوجد قومه " : ساقطة من المخطوطة (ن) : ل/١٤٨ ب ، وط (ع) : ١٨١/١٥ ، وط (م) : ٢١٣/١٩ والصواب إثباتها كما في (ك) : ل/٧٨ ب .

(٣) يرمون : ورد في ط (ع) : ١٨١/١٥ ، وط (م) : ٢١٣/١٩ (وهم يرمون) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/٧٨ ب ، و (ن) : ل/١٤٨ ب .

(٤) ابن الأدرع هو : محجن بن الأدرع الأسلمي ، روى عن النبي - ﷺ - وروى عنه : حنظلة بن علي الأسلمي ، ورجاء بن أبي رجاء الباهلي ، سكن البصرة وهو الذي اختط مسجدها ، وهو الذي قال عنه النبي - ﷺ - : ((وأنا مع ابن الأدرع)) مات في آخر خلافة معاوية .

ينظر : الجرح والتعديل ، للرازي : ٣٧٥/٨ ، تهذيب التهذيب ، لابن حجر : ٥٤/١٠ ، تقريب التهذيب ، لابن حجر : ص ٩٢٣ .

(٥) ((ارموا وأنا معكم كلكم)) : ساقطة من المخطوطة (ن) : ل/١٤٨ ب والصواب إثباتها كما في (ك) : ل/٧٨ ب ، وط (ع) : ١٨١/١٥ ، وط (م) : ٢١٣/١٩ .

هذا الحديث من طريق : الحسن بن حكيم المروزي ثنا أبو الموجه ثنا الحسين بن حريث ثنا الفضل بن موسى عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة به وهو في :

مستدرک الحكم : كتاب الجهاد : ٩٤/٢ ، مجمع الزوائد ، للهيثمي : كتاب الجهاد : باب : ما جاء في القسي والرماح والسيوف : ٢٦٨/٥ ، تلخيص الحبير ، لابن حجر : ١٦٥/٣ رقم (٢٠٢٩) = .

وروى عن (١) النبي - ﷺ - أنه قال لسعد بن أبي وقاص (٢) يَوْمَ أَخَذَ :
 ((اِرْمِ فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي)) . (٣) أَتْنَتِي عَشْرَةَ مَرَّةً ، وَدَعَا لَهُ فَقَالَ :

{ب ٧٨/ل}

=وقال الحاكم : صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي ولم يستترك عليه .
 وللحديث شاهدان صحيحان ، الشاهد الأول : عن سلمة بن الأكوع وطريقه :
 عن مسدد حدثنا يحيى عن يزيد بن أبي عبيد حدثنا سلمة بن الأكوع به وهو في :
 صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري : كتاب المناقب : (٤) باب : نسبة اليمين إلى إسماعيل ، حديث
 رقم (٣٥٠٧) ٦/٦٦٦ ، مسند أحمد : ٤/٥٠ ، السنن الكبرى ، للبيهقي : كتاب الصبق والرمي : ١٠/١٧ ،
 ولهذا متابعة : عن عبد الله بن مسلمة حدثنا حاتم بن إسماعيل عن يزيد ابن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع
 به وهو في : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري : كتاب الجهاد والسير : (٧٨) باب : التحريض على
 الرمي وقول الله عز وجل : (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة) حديث رقم (٢٨٩٩) ٦/١١٣ ، وفي
 كتاب أحاديث الأنبياء : (١٢) باب : قول الله تعالى : (وأذكر في الكتاب إسماعيل إنه كان صادق الوعد)
 حديث رقم (٣٣٧٣) ٦/٥١٠ .

أما الشاهد الثاني : عن ابن عباس وطريقه :
 عن عبد الرزاق أنبأنا سفيان الثوري عن الأعمش عن زياد بن الحصين عن أبي العالية عن ابن عباس به ،
 وهو في : سنن ابن ماجه : كتاب الجهاد : (١٩) باب : الرمي في سبيل الله ، حديث رقم (٢٨٤٢)
 ٢/١٣٩ ، مستدرک الحاكم : كتاب الجهاد : ٢/٩٤ . فالحديث صحيح .
 (١) ((وروى عن)) : ساقطة من المخطوطة (ن) : ل/١٤٨ ب والصواب إثباتها كما في (ك) : ل/٧٨ ب ،
 وط (ع) : ١٥/١٨١ ، وط (م) : ١٩/٢١٣ .
 (٢) هو سعد بن مالك بن أهيب بن عبد مناف ، أبو إسحاق القرشي الزهري المكي ، وهو أحد العشرة وأحد
 السابقين الأولين ، وأحد من شهد بدرًا والحديبية ، وأحد الستة من أهل الشورى ، روى جملة من الأحاديث ،
 ولقد كان رسول الله - ﷺ - يقول إذا أقبل سعد بن مالك : ((هذا خالي ، فليرني كل امرؤ خاله)) . وكان
 فتح العراق على يده ، وهو مقدم الجيوش يوم وقعة القادسية توفي سنة ٥٥هـ .
 ينظر : حلية الأولياء ، للأصبهاني : ١/٩٢-٩٥ ، تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي : ١/١٤٤-١٤٦ ،
 تهذيب الأسماء واللغات ، للنووي : ١/٢١٣-٢١٤ ، سير أعلام النبلاء ، للذهبي : ١/٩٢-١٢٤ ،
 الإصابة ، لابن حجر : ٢/٣٣-٣٤ .

(٣) الحديث صحيح . وهو في :
 صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري : كتاب الجهاد والسير : (٨٠) باب : المجن ومن يترس بترس
 صاحبه ، حديث رقم (٢٩٠٥) ٦/١١٦ ، وكتاب المغازي : (١٨) باب : (إذ همت طائفتان منكم أن تفشلا
 والله وليهما وعلى الله فليتوكل المؤمنون) ، حديث رقم (٤٠٥٩) ٧/٤٥٥ ، وكتاب الأديب : (١٠٣) باب :
 قول الرجل : فداك أبي وأمي فيه الزبير عن النبي - ﷺ - ، حديث رقم (٦١٨٤) ١٠/٦٩٥ ، صحيح
 مسلم : كتاب فضائل الصحابة - رضي الله تعالى عنهم - : باب : في فضل سعد بن أبي وقاص - رضي
 الله عنه - ، ١٥/١٨٤ . وكلاهما من طريق : سعد بن إبراهيم حدثني عبد الله بن شداد عن علي به .
 وله طريق آخر عن علي : عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن علي به ، وهو في =

((اللَّهُمَّ أَجِبْ دَعْوَتَهُ وَسَدِّدْ رَمِيَّتَهُ)) (١) .

وروى عن النبي - ﷺ - أنه قال : ((احْضَرُوا الْهَدَفَ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ

تَحْضُرُهُ ، وَإِنَّ بَيْنَ الْهَدَفَيْنِ لَرَوْضَةً مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ)) (٢) .

{ ٧٨/ج }

صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري : كتاب المغازي : (١٨) باب : (إذ همت طائفتان منكم أن تفشلا والله وليهما وعلى الله فليتوكل المؤمنون) حديث رقم (٤٠٥٧) ٤٥٥/٧ . سنن الترمذي : كتاب الأدب : (٦١) باب : ما جاء في فداك أبي وأمي ، حديث رقم (٢٨٢٩) ١٢٠/٥ وقال : هذا حديث حسن صحيح .

وله شاهد عن سعد بن أبي وقاص : من طريق : مروان بن معاوية عن هاشم بن هاشم الزهري عن سعيد بن المسيب عن سعد بن أبي وقاص به ، وهو في :

دلائل النبوة ، للأصبهاني : باب : تحريض النبي - ﷺ - أصحابه على القتال يوم أحد ، ٢٣٩/٣ .

(١) الحديث صحيح : وهو في :

سنن الترمذي : كتاب المناقب : (٢٧) باب : مناقب سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - ، حديث رقم (٣٧٥١) ٦٠٧/٥ ، مستترك الحاكم : كتاب معرفة الصحابة : دعاء النبي - ﷺ - اللهم استجب لسعد ٤٩٩/٣ ، حلية الأولياء ، للأصبهاني : ٩٣/١ ، جميعهم من طريق :

إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن سعد بن أبي وقاص به .

وله طريق آخر عن سعد بن أبي وقاص :

عثنان بن عبد الله بن عبد الرحمن عن عائشة بنت سعد عن سعد بن أبي وقاص به ، أخرجه : مسند البزار : حديث رقم (١٢١٣) ٤٩/٤ - ٥٠ ، مستترك الحاكم : كتاب المغازي : ذكر رمية سعد يوم أحد ودعاء النبي - ﷺ - له ، ٢٦/٣ . وقال الذهبي : صحيح .

(٢) هذا الحديث كما هو في المتن لم أجده في غير الحاوي ، للماوردي : ٢١٣/١٩ ، والمجموع ، للنووي : ٧٩/١٦ .

أما قوله : ((وأن بين الهدفين لروضة من رياض الجنة)) قال ابن حجر في التلخيص الحبير ، (١٦٤/٣) (١٦٥-) : .. حديث ما بين الهدفين روضة من رياض الجنة ، لم أجده هكذا إلا عند صاحب مسند الفردوس من جهة ابن أبي الدنيا بإسناده عن مكحول عن أبي هريرة رفعه : تعلموا الرمي ، فإن ما بين الهدفين روضة من رياض الجنة ، وإسناده ضعيف مع إنقطاعه ..) . كما قال الألباني في إرواء الغليل (٣٤٢/٥) عن هذا الجزء من الحديث : (.. ضعيف ، أورده الرافعي في شرحه) .

وورد حديث يفيد معنى الحديث الذي في المتن نُسب إلى النبي - ﷺ - وهو ((لا تحضر الملائكة شيئاً من الملاهي سوى النضال والرهان)) أي الرمي والمسابقة .

ورد في مصنف ابن أبي شيبة : ٢١/٩ من قول مجاهد ، وفي مجمع الزوائد ، للهيتمي : ٢٦٨/٥ ، قال : فيه عمرو بن عبد الغفار وهو متروك .

وروى عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه قال لجماعة من قريش^(١): ((تَمَعَّدُوا ^(٢) ، وإخْشَوْشِنُوا ، واحتَفُوا ، وارْكَبُوا ، وارْمُوا ، وَلَأَن تَرْمُوا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ تَرْكَبُوا)) ^(٣) . وربما أسند هذا عن النبي - ﷺ - .

{ ٧٨/ل ب }

(١) قريش : قبيلة معروفة ، وقريش تصغير القرش وهو الجمع من ههنا وههنا ، وقيل : سميت قريش لتقرشها إلى مكة من حواليتها حين غلب عليها قصي بن كلاب . وقيل : سميت قريش لأنهم كانوا أصحاب تجارة ولم يكونوا أصحاب زرع .

ينظر : الإكمال ، لابن ماكولا : ١١٤/٧ ، معجم البلدان ، لياقوت الحموي : ٣٣٦/٤ .

(٢) ((تمعدوا)) : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٤٨ اب (تمعدنوا) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/٧٨ ب ، وط (ع) : ١٨٢/١٥ ، وط (م) : ٢١٣/١٩ .

(٣) الأثر عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - صحيح وله عدة طرق :

حدثنا شعبة عن قتادة قال : سمعت أبا عثمان النهدي يقول : أتانا كتاب عمر بن الخطاب ونحن مع عتبة ابن فرقد بأذربيجان : (أما بعد فاتزروا وارثدوا وانتعلوا ، وألقوا الخفاف والسراريات ، وعليكم بلباس أبيكم إسماعيل ، وإياكم والتنعم وزى العجم ، وعليكم بالشمس فإنها حمام العرب ، وتمعدنوا ، وإخشوشنوا ، وإخلولقوا ، واقطعوا الركب وانزوا نزواً ، وارموا الأغراض ، فإن رسول الله - ﷺ - نهى عن الحرير إلا هكذا وأشار بأصبعيه اللتين تليان الإبهام قال : فيما علمنا أنه يعني الأعلام) .

وهو في : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري : كتاب اللباس : (٢٥) باب : لبس الحرير للرجال وقدر ما يحوز فيه ، حديث رقم (٥٨٢٨) ٣٤٩/١٠ ، مسند علي بن الجعد : حديث رقم (١٠٠١) ٣٠٣/١-٣٠٤ . وله متابعة (١) من طريق :

أحمد بن عبد الله بن يونس حدثنا زهير حدثنا عاصم الأحول عن أبي عثمان النهدي قال : كتب إلينا عمر .. [وذكر كتاب عمر السابق كاملاً] وهو في :

صحيح مسلم بشرح النووي : كتاب اللباس والزينة : حديث رقم (٥٣٧٨) ٢٧١/١٤-٢٧٢ . وله متابعة (٢) من طريق :

عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي موسى .. [وذكر كتاب عمر السابق كاملاً] . وهو في : مصنف عبد الرزاق : باب التنعم والسمن حديث رقم (١٩٩٩٤) ٨٥/١١-٨٦ . وله متابعة (٣) من طريق :

أدم بن أبي إياس ثنا شعبة عن عاصم الأحول عن أبي عثمان النهدي .. [وذكر كتاب عمر] وهو في : السنن الكبرى ، للبيهقي : كتاب السبق والرمي : باب : التحريض على الرمي ١٠/١٤ . ولقد روي بنص آخر :

(عن عمر أنه كان ينهى عن الحرير والديباج إلا ما كان كذا ثم أشار بأصبعه ثم الثانية ثم الثالثة ثم الرابعة فقال : كان رسول الله - ﷺ - ينهانا عنه) وله عدة طرق عن عمر :

يحيى بن سعيد ثنا التميمي عن أبي عثمان النهدي قال كنا مع عتبة بن فرقد فكتب إليه عمر ، وهو في : مسند أحمد : من مسند عمر بن الخطاب ٤٤/١ = .

وفي قوله : ((تمعدنوا)) ^(١) تأويلان :

أحدهما : انتسبوا إلى معدٍ وعدنان .

= ولله متابعة أخرى : عن يزيد ثنا معاذ ثنا أبي عن قتادة عن أبي عثمان النهدي عن عمر به ، وهو في : شرح معاني الآثار ، للطحاوي : باب لبس الحرير ٢٤٤/٤ .

ولله متابعة أخرى : عن أبي بكر بن أبي شيبة حدثنا حفص بن غياث عن عاصم عن أبي عثمان عن عمر به ، وهو في سنن ابن ماجه : كتاب اللباس : (١٧) باب الرخصة في العلم في الثوب ، حديث رقم (٣٦٣٨) ٢٩٧/٢ . ولله متابعة أخرى : عن موسى بن إسماعيل حدثنا حماد حدثنا عاصم الأحول عن أبي عثمان عن عمر به ، وهو في : سنن أبي داود : كتاب اللباس : (١٠) باب ما جاء في لبس الحرير ، حديث رقم (٤٠٤٢) ٣٢١/٤ .

ولله متابعة أخرى : إسحاق بن إبراهيم عن جرير عن سليمان التيمي عن أبي عثمان عن عمر به ، وهو في : سنن النسائي : كتاب الزينة : باب الرخصة في لبس الحرير ، حديث رقم (٥٣١٥) ٢٠٢/٨ . وورد جزء من هذا الأثر في حديث للرسول - ﷺ - وهذا الجزء هو ((.. ارموا وأركبوا وإن ترموا أحب إلي من أن تركبوا ..)) من طريق :

عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ثنا أبو سلام الأسود عن خالد بن زيد قال : كنت رجلاً رامياً أرامي عقبة ابن عامر فمر بي ذات يوم فقال : يا خالد أخرج بنا نرمي فأبطأت عليه فقال : يا خالد تعال أحدثك ما حدثني رسول الله - ﷺ - أو أقول لك كما قال رسول الله - ﷺ - قال رسول الله - ﷺ - : ((أن الله عز وجل يدخل بالمسهم الواحد ثلاثة نفر الجنة صانعه الذي احتسب في صنعته الخير ومنبله والرامي ارموا وأركبوا وأن ترموا أحب إلي من أن تركبوا وليس من اللهو إلا ثلاثة تأديب الرجل فرسه وملاعبته زوجته ورميه بنبله عن قومه ومن علم الرمي ثم تركه فهي نعمة كفرها)) .

وهو في : سنن سعيد بن منصور : باب ما جاء في الرمي وفضله ، حديث رقم (٢٤٥٠) ١٧٢/٢ ، السنن الكبرى للبيهقي : كتاب السبق والرمي : باب التحريض على الرمي ، ١٣/١٠ .

ولله شاهد من طريق : أحمد بن منيع حدثنا يزيد بن هارون حدثنا محمد بن إسحاق عن عبد الله بن عبد الرحمن ابن أبي حسين أن رسول الله - ﷺ - قال وذكر الحديث .

وهو في : سنن الترمذي : كتاب فضائل الجهاد عن رسول الله - ﷺ - : (١١) باب ما جاء في فضل الرمي في سبيل الله ، حديث رقم (١٦٣٧) ١٤٩/٤ وقال : هذا حديث حسن صحيح .

(١) ((تمعدنوا)) : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٤٨ ب ((تمعدنوا)) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/٧٨ ب ، وط (ع) : ١٨٢/١٥ ، وط (م) : ٢١٣/١٩ ، ((وتمعدنوا)) فيه قولان :

يقال : هو من الغلط ومنه : قيل للغلام إذا شب وغلظ : قد تمعدن .

ويقال : أي تشبهوا بعيش معدٍ وكانوا أهل قشف وغلظ في المعاش .

والمعنى : الزموا المعدية ، وهي عادة معد بن عدنان في أخلاقه ، وزيه ، وفروسيته ، وأفعاله .

ينظر : غريب الحديث ، لأبي عبيد : ٣٢٦-٣٢٧ ، غريب الحديث ، لابن قتيبة : ٦٠٧-٦٠٨ ، الفروسية ، لابن قيم الجوزية : ص ١٢٣ .

والثاني تكلموا بلسان معد وعدنان .

{ ٧٨/ل ب }

وفي قوله : ((واخشوشنوا)) ^(١) تأويلان :

أحدهما : / كونوا في أموركم خشناً أجلاداً .

والثاني : البسوا خشن ^(٢) الثياب .

وفي قوله : ((واحتفوا)) ^(٣) تأويلان :

أحدهما : امشوا حفاة .

{ ٧٩/ل }

والثاني : حفوا شواربكم .

(١) ((اخشوشنوا)) : هو من الخشونة في اللباس والمطعم وكل شيء غليظ خشن فهو أخشب وخشب فيقال : أخشوشنوا أو اخشوشبوا أي : تيبسوا ، وأصله من الخشب : ييبس الخشب ، وهو من الغلظ وابتذال النفس في العمل .

والمعنى : تعاطوا ما يوجب الخشونة ، ويصلب الجسم ، ويصبره على الحر ، والبرد ، والتعب ، والمشاق ؛ فإن الرجل قد يحتاج إلى نفسه ، فيجد عنده خشونة وقوة وصبراً ما لا يجدها صاحب التنعيم والترفيه بل يكون العطش إليه أقرب .

ينظر : غريب الحديث ، لأبي عبيد : ٣٢٦-٣٢٧ ، غريب الحديث ، لابن قتيبة : ٦٠٧/١-٦٠٨ ، غريب الحديث ، للحري : ٥٤٥-٥٤٦ ، الفروسية ، لابن قيم الجوزية : ص ١٢٣ .
ومقصود عمر - رضي الله عنه - حثهم على الخشونة في سائر أمورهم والصلابة فيها والمحافظة على طريقة العرب في كل ذلك ، والله أعلم .

(٢) ((خشن)) : هكذا ورد في المخطوطة (ن) : ل/٤٨ ب وهو الصواب وورد في (ك) : ل/٧٩ أ ، وط (ع) : ١٨٢/١٥ ، وط (م) : ٢١٤/١٩ ((أخشن)) .

(٣) ((احتفوا)) : أي الإحتفاء في المشي .

والمعنى : امشوا حفاة ليغلظ الجسد ، وتعتاد الأرجل على الحر والبرد فتتصلب وتقوى على دفع أذاهما .
ينظر : غريب الحديث ، لأبي عبيد : ٣٢٦-٣٢٧ ، الفروسية ، لابن قيم الجوزية : ص ١٢١ .

(أ) فصل : [حكم السبق والرمي] .

فإذا ثبت جواز السبق والرمي ^(١) ، فهو مندوب ^(٢) إليه إن قصد به أهبة الجهاد ^(٣) ، ومباح ^(٤) إن قصد به غيره ؛ لأنه قد يكون عدة للجهاد ^(٥) .

{ ١٧٩/٥ }

(١) لقد ثبت جوازهما : بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول وسبق بيان ذلك في ص ٦٧ .
(٢) المندوب في اللغة : هو المدعو إليه ، مأخوذ من الندب وهو الدعاء إلى أمر مهم ، قال الجوهري : يقال : ندبه لأمر فانتدب له ، أي دعاه له فأجاب .

ينظر : الصحاح : مادة (ندب) ٢٢٣/١ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (ندب) ٨٨/١٤ .
والمندوب في الشرع : تعددت تعاريفه والمعنى واحد وهو : الفعل المقتضى شرعاً من غير لوم على تركه ، أو هو : الذي يكون فعله راجحاً على تركه في نظر الشرع ويكون تركه جائزاً .
وله أسماء عدة : فيسمى سنة ، ومستحباً ، وتطوعاً ، وطاعة ، ونفلاً ، وقربة . وجميعها ألفاظ تشير إلى معناه ولا تخرج عن مرماه .

ينظر : البرهان ، للجويني : ٣١٣/١ ، ميزان الأصول ، للسمرقندي : ص ٢٦-٢٧ ، المحصول ، للرازي : ١٢٨/١ ، روضة الناظر ، لابن قدامة : ص ٣٩ ، الإحكام ، للأمدى : ١١٩/١ ، نهاية السؤل ، للإسنوي : ٥٠/١ ، المسودة في أصول الفقه : ص ٥٧٦ ، الإبهاج ، للسبكي : ٣٣/١ ، التعريفات ، للرجاني : ص ٢٩٩ ، شرح الكوكب ، لابن النجار : ٤٠٢/١-٤٠٣ .

(٣) أهبة الجهاد : الأهبة : العدة ، وتأهب : إستعد وأخذ لذلك الأمر أهبتة أي عُدته ، وأهبة الجهاد : عُدته .
ينظر : لسان العرب ، لابن منظور : مادة (أهب) ١٢٣/١ ، المصباح المنير ، للفيومي : مادة (أهب) ص ٢٨ .

(٤) المباح في اللغة : مشتق من الإباحة ، وهي : الإعلان والإظهار ؛ ومنه يقال : باح سره إذا أظهره .
ينظر : لسان العرب ، لابن منظور : مادة (بوح) : ٥٣٤/١ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (بوح) : ٢٩٦/١ ، معجم لغة الفقهاء : ص ٣٩٨ .
والمباح في الشرع : أيضاً تعددت تعاريفه والمعنى واحد ، وهو : ما خيّر الشارع فيه بين الفعل والترك من غير إقتضاء ولا زجر . أو هو : ما دل الدليل السمعي على خطاب الشارع بالتخيير فيه بين الفعل والترك من غير بدل .

ينظر : البرهان ، للجويني : ٣١٣/١ ، المستصفى ، للغزالي : ٦٦/١ ، المحصول ، للرازي : ١٢٨/١ ، روضة الناظر ، لابن قدامة : ص ٤٠ ، الإحكام ، للأمدى : ١٢٣/١ ، نهاية السؤل ، للإسنوي : ٥١/١ ، المسودة في أصول الفقه : ص ٥٧٧ ، الإبهاج ، للسبكي : ٣٣/١ ، التعريفات ، للرجاني : ص ٢٥١ ، شرح الكوكب ، لابن النجار : ٤٢٢/١ .

(٥) حكم المسابقة والمناضلة : جائزتان بل سنتان للرجال المسلمين ، إذا قصد بهما التأهب للجهاد .
والإباحة : إذا قصد بهما غيره .

والوجوب : إن تعيننا طريقاً لقتال الكفار .

والكراهة : إذا كانت سبباً في قتال قريب كافر لم يسب الله ورسوله . =

= والحرمة : إن قصد بهما محرم كقطع الطريق .

ينظر : التهذيب ، للبغوي : ٧٤/٨ ، المجموع ، للنووي : ٣٤٨/١٦ و ٣٤٨/١٦ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٣٢/٧ ، منهاج الطالبين ، للنووي : ٣٤٨/٣ ، أسنى المطالب ، لزكريا الأنصاري : ٢٢٨/٤ ، فتح الوهاب ، لزكريا الأنصاري : ١٩٤/١ ، حاشية عميرة : ٢٦٤/٣ ، مغني المحتاج ، للشريبي : ٤١٨/٤ ، نهاية المحتاج ، للرمل : ١٦٥-١٦٤/٨ ، حاشية الرمل : ٢٢٨/٤ ، حاشية قليوبي : ٢٦٤/٣ ، بجيرمي علي الخطيب : ٢٩٢/٤ ، نيل الأوطار ، للشوكاني : ٢٣٩/٨ ، الياقوت النفيس ، لأحمد الشاطري : ص ٢٠٩ .
وقد قال الشوكاني : (.. المسابقة ليست من العبث بل من الرياضة المحمودة الموصلة إلى تحصيل المقاصد في الغزو والانتفاع بها عند الحاجة ، وهي دائرة بين الاستحباب والإباحة بحسب الباعث على ذلك ..)
ينظر : نيل الأوطار : ٢٣٩/٨ .

وقد ورد في المذهب الحنفي ما يفيد المعنى السابق في حكم المسابقة والمناضلة فورد لديهم : (جواز المسابقة بالفرس والإبل والأرجل والرمي ، وأن المسابقة من أسباب الجهاد فهي مندوبة أما إذا قصد بها التلهي أو الفخر أو لترى شجاعته فالظاهر الكراهة ..) .

ينظر : شرح السير الكبير ، للسرخسي : ١١٣/١ ، بدائع الصنائع ، للكاساني : ٣٤٥/٨ ، الإختيار ، لعبد الله الموصلي : ٢١٠/٤ ، تبیین الحقائق ، للزيلعي : ٢٢٧/٦ ، مجمع الأنهر ، لمحمد بن سليمان : ٥٤٩/٢ ، حاشية رد المحتار ، لإبن عابدين : ٤٠٢/٦ .

وورد في المذهب المالكي : (أن المسابقة جائزة بجعل في الخيل والإبل وبينهما والسهم ، لمصلحة الجهاد) .
ينظر : الكافي ، لإبن عبد البر : ٤٢٢/١ ، الذخيرة ، للقرافي : ٤٦٤/٣ ، قوانين الأحكام الشرعية ، لمحمد الغرناطي : ص ١٦٥ ، التاج والإكليل ، للمواق : ٣٩٠/٣ ، مواهب الجليل ، للحطاب : ٣٩٠/٣ ، الشرح الكبير ، للدردير : ٢٠٨-٢٠٩/٢ ، الشرح الصغير ، للدردير : ٣٤٦/١ ، حاشية الدسوقي : ٢٠٩/٢ ، بلغة السالك ، للصاوي : ٣٤٦/١ .

وورد في المذهب الحنبلي : (.. المسابقة على ضربين : مسابقة بغير عوض ومسابقة بعوض .
فأما المسابقة بغير عوض : فتجوز مطلقاً من غير تقييد بشيء معين ، كالمسابقة على الأقدام والسفن والطيور والبغال والحمير والفيلة والمزاريق وتجوز المصارعة ورفع الحجر ليعرف الأشد .
وأما المسابقة بعوض : فلا تجوز إلا بين الخيل والإبل والرمي ..) .

ينظر : العدة ، لعبد الرحمن المقدسي : ص ٢٦٣ ، المغني ، لعبد الله بن قدامة : ١٢٧/١١ ، الشرح الكبير ، لأبي الفرج المقدسي : ١٢٧/١١ ، تحفة اللبيب ، لإبن دقيق العيد : ص ٤٥٦-٤٥٧ ، شرح الزركشي : ٥٦/٧ ، الإنصاف ، لعلي المرداوي : ٨٣/٦ ، التوضيح ، للشويكي : ٧٥٠/٢ ، الإقناع ، لموسى المقدسي : ٥٤١/٢ ، زاد المستتفع ، لموسى المقدسي : ص ٨٦ .

(١) العَوَض في اللغة : بكسر ففتح من عاضَ جمعه أعواض ؛ الخلف والبدل .

والاسم العَوَض ، والمستعمل : التعويض .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (عاض) ٦٨-٦٩ ، معجم ابن فارس : مادة (عوض) ١٨٨/٤ ، لسان العرب ، لإبن منظور : مادة (عوض) ٤٧٤/٩ = .

في المسابقة والمناضلة ^(١) منهم ^(٢) ومن السلطان على ما سنصفه ^(٣) .

وحكي عن أبي حنيفة : أنه منع من أخذ العوض عليه بكل حال ^(٤) ، فمن

{ ١٧٩/ج }

متأخري أصحابه من أنكره من مذهبه ، وجعله موافقاً ^(٥) .

= وفي الشرع : ما يعطى في مقابلة العمل ، أو هو : الشيء الذي يدفع على جهة المئامنة يعقد وهو عام في النقود وغيرها ، أما الثمن فهو خاص بالنقود .

ينظر : أنيس الفقهاء ، للقنوي : ص ١٠٢ ، معجم لغة الفقهاء : ص ٣٢٤ .

(١) سبق التعريف بهما في ص ٦٦ .

(٢) ((منهم)) : الضمير عائد على المتسابقين والمتناضلين .

(٣) وذلك أن مال المسابقة قد يخرجها المتسابقان أو أحدهما أو غيرهما إذن هي ثلاثة أحوال :

الحالة الأولى : أن يخرجها غيرهما فيجوز للإمام أن يخرج المال من خاص نفسه ومن بيت المال ؛ لما فيه من التحريض على تعلم الفروسية وإعداد أسباب القتال .

الحالة الثانية : أن يخرجها أحدهما ويشترط أنه إن سبق أحرزها ولا شيء له على الآخر ، وإن سبق الآخر أخذه فيجوز ، ولو تسابق أكثر من اثنين وأخرجها اثنان فصاعداً ، وشرطوا أن من سبق من المخرجين لم يحرز إلا ما أخرجه ومن سبق من غيرهم أخذ ما أخرجه المخرجون جاز أيضاً .

الحالة الثالثة : أن يخرجها المتسابقان فيقول كل واحد : إن سبقتك فلي عليك كذا ، وإن سبقتني فلك عليّ كذا ، فهذا لا يجوز ؛ لأنه صورة قمار إلا أن يدخل بينهما محلاً وهو ثالث يشاركهما في المسابقة على أنه إن سبق أحداً ما شرطاه ، وإن سبق فلا شيء عليه ، فيجوز ؛ لأنه يخرج عن صورة المقامرة .

ينظر : المهذب ، للشيرازي : ٢٤/١٦ ، التنبيه ، للشيرازي : ص ١٢٧ ، التهذيب ، للبخاري : ٧٩-٧٥/٨ ، البيان ، للحراني : ٤٢٥-٤٢٦/٧ ، المجموع ، للنووي : ٣٥-٣٠/١٦ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٣٦-٥٣٧/٧ ، منهاج الطالبين ، للنووي : ٣٤٨/٣ و ٣٥١ ، كفاية الأخيار ، للحصني : ص ٥٣٧ ، البحر الزخار ، لأحمد المرتضى : ١٠١/٥ ، أسنى المطالب ، لتركيا الأنصاري : ٢٣٠/٤ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ٤٢٢-٤٢٣ ، نهاية المحتاج ، للرملي : ١٦٧-١٦٨ ، نيل الأوطار ، للشوكاني : ٢٣٨/٨ .

(٤) ورد قول أبي حنيفة في عدة كتب . ينظر : التهذيب ، للبخاري : ٧٥/٨ ، المجموع ، للنووي : ٣٥/١٦ ، البحر الزخار ، لأحمد المرتضى : ١٠١/٥ ، نيل الأوطار ، للشوكاني : ٢٣٩/٨ وذلك لأنني لم أجد له قولاً في كتب المذهب الحنفي .

(٥) ينظر : شرح السير الكبير ، للسرخسي : ٨٥/١ ، المنتقى في الفتاوى ، لأبي الحسن السعدي : ٨٦٤/٢ ، بدائع الصنائع ، للكاساني : ٣٤٥-٣٤٦/٨ ، الإختيار ، لعبد الله الموصلي : ٢١١-٢١٠/٤ ، تبيين الحقائق ، للزيلعي : ٢٢٧/٦ ، مجمع الأنهر ، لمحمد بن سليمان : ٥٤٩/٢ ، حاشية رد المحتار ، لإبن عابدين : ٤٠٢/٦ ، الفتاوى الهندية : ٣٢٤/٥ .

وقال مالك : إن أخرجه السلطان من بيت المال جاز ، وإن أخرجه المتسابقون المتناضلون لم يجز ^(١) ، استدلالاً بأمرين :

أحدهما : أنه أخذ عوض على لعب ^(٢) ، فأشبهه أخذه على اللهو ^(٣) والصراع ^(٤) .

{ ١٧٩/ج }

والثاني : أنه أخذ مال على غير بدل ، فأشبهه القمار ^(٥) .

(١) ينظر : الكافي ، لابن عبد البر : ٤٢٢/١ ، الذخيرة ، للقرافي : ٤٦٤/٣-٤٦٥ ، قوانين الأحكام الشرعية ، لمحمد الغرناطي : ص ١٦٥ ، التاج والإكليل ، للمواق : ٣٩٠/٣ ، مواهب الجليل ، للحطاب : ٣٩٠/٣-٣٩١ ، الشرح الصغير ، للدردير : ٣٤٦/١ ، الشرح الكبير ، للدردير : ٢٠٩/٢-٢١٠ ، حاشية الدسوقي : ٢٠٩/٢ ، بلغة السالك ، للصاوي : ٣٤٦/١ ، حاشية العدوي على رسالة ابن أبي زيد : ٤٦٢/٢ ، الخرشي على مختصر خليل : ١٥٤/٣-١٥٥ ، سراج السالك ، لعثمان الجعفي : ٢٧٩/١ ، الفتح الرباني ، لمحمد أحمد الشنقيطي : ١٠٤/١ .

(٢) اللعب : بفتح فكسر مصدر لعب ؛ واللعب ضد الجد ، كقوله تعالى : ﴿ فَذَرَهُمْ يَحْضُوا وَيَلْهُوا ﴾ [سورة الزخرف : آية ٨٣] .

واللعب : هو فعل الصبيان يعقب التعب من غير فائدة ، أو هو فعل ما يتسلى به .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (لعب) ٤١٠/٢ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (لعب) ٢٨٧/١٢ ، التعريفات ، للجراني : ص ١٦٨ ، الكليات ، للكفوي : مادة (لعب) ١٧٤/٤ .

(٣) اللُّهُو : بفتح فسكون مصدر لها ، الترويح عن النفس بما لا تقتضيه الحكمة ، كاللعب بالنرد ونحوه ، قال الليث : اللُّهُو : ما شغلك من هَوًى وطَرَبٍ يقال : لها يلهو : يتسلى ويشغل نفسه بما فيه لنتها وسرورها أو من اللعب يقال : لهوت بالشيء ألهو به لهواً وتلهيت به إذا لعبت به وتشاغلنت وغفلت به عن غيره .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (لها ولهى) ٤٢٧/٦ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (لها) ٣٤٧/١٢ ، التعريفات ، للجراني : ص ١٧٠ ، الكليات ، للكفوي : مادة (لهو) ١٣٨/٤ و ١٧٤ .

(٤) الصراع : الصاد والراء والعين أصل واحد يدل على : سقوط شيء إلى الأرض عن مراس اثنين ، ثم يحمل على ذلك ويشق منه ، فالصراع هو : الطَّرْح بالأرض للإنسان ، تقول : صرعه صرعاً ، والمصارعة والصراع : معالجتهم أيهما يصرع صاحبه .

فالمصارعة : اجتهد الشخص أن يلقي من يصارعه أرضاً .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (صرع) ٢٥/٢ ، معجم ابن فارس : مادة (صرع) ٣٤٢/٣ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (صرع) ٣٢٦/٧ .

(٥) القمار : بكسر القاف مصدر قامراً ، قامر الرجل مقامرة وقماراً : راهنه وهو التقامر والقمار والمقامرة ، وتقامروا : لعبوا القمار .

والقمار : كل لعب يشترط فيه غالباً أن يأخذ الغالب شيئاً من المغلوب . =

ودليلنا^(١) : قول النبي - ﷺ - ((لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خُفٍّ أَوْ حَافِرٍ أَوْ نَصْلٍ))^(٢) . فلما استثناء^(٣) في الإباحة ، دل على اختصاصه بالعوض ، ولولا العوض لما احتاج إلى الاستثناء ، لجواز جميع الاستباق بغير عوض^(٤) .

{ ١٧٩/٥ }

= ينظر : لسان العرب ، لابن منظور : مادة (قمر) ٣٠٠/١١ ، التعريفات ، للجراني : ص ١٥٧ ، الكلبيات ، للكوفي : ٤/٤ .

(١) دليلنا : أي دليل المذهب الشافعي ، قال ابن هبيرة : (.. اتفقوا على أن : السبق بالنصل والخف والحافر جائز ..) . ينظر : الإفصاح : ٣١٨/٢ .

(٢) سبق تخريج الحديث في ص ٦٩ .

(٣) الاستثناء : وهو إخراج بعض الجملة بلفظ إلا وأخواتها ، مأخوذ من تثبت أي عطفت .

وأصل الاستثناء : أن تستثني شيئاً من جملة إشمئت عليه في أول ما لفظ به ، وهو قولهم : " ما خرج الناس إلا زيدا " فقد كان زيد في جملة الناس ثم أخرج منهم ولذلك سمي استثناء لأنه ثنى ذكره مرة في الجملة ومرة في التفصيل .

ولذلك قال بعض النحويين : المستثنى خرج مما دخل فيه ، وهذا مأخوذ من الثنا . والثنا : الأمر يثنى مرتين ، قال رسول الله - ﷺ - : ((لَا ثَنًا فِي الصَّدَقَةِ)) يعني لا تؤخذ في السنة مرتين ، وأدوات الاستثناء : إلا ، غير ، سوى ، ما عدا ، ما خلا ، حاشا ، ليس ، لا يكون .

والاستثناء لا يكون إلا على وجهين :

أحدهما : أن يكون الكلام محمولاً على ما كان عليه قبل دخول الاستثناء . وذلك قولك : ما جاءني إلا زيد . وتكون الأسماء محمولة على أفعالها وإنما احتجت إلى النفي والاستثناء لأنك إذا قلت : جاءني زيد ، فقد يجوز أن يكون معه غيره فإذا قلت : ما جاءني إلا زيد ، نفيت المجيء كله إلا مجيئه .

والوجه الآخر : أن يكون الفعل أو غيره من العوامل مشغولاً ، ثم تأتي بالمستثنى بعد فإذا كان كذلك فالنصب واقع على كل مستثنى ، وذلك قولك : جاءني القوم إلا زيدا .

وقد قال بعض أهل العلم " إلا " تكون استثناء لقليل من كثير نحو : قام الناس إلا زيدا .

ينظر : المقتضب ، لابن يزيد المبرد : ٣٨٩-٣٩١/٤ ، الصاحبي ، لابن فارس : ص ١٨٤-١٨٥ ، شرح الكافية ، لابن عبد الله الجياني : ٧٠٠/٢ ، تحرير التبيين ، للذوي : ص ٢٩٣ ، شرح ابن عقيل : ٥٤٣/١-٥٤٨ ، المرجع في اللغة العربية ، لعلي رضا : ١١٣/٢ .

(٤) ينظر : المهذب ، للشيرازي : ٤١٣/١ ، المجموع ، للنووي : ٣٥/١٦ ، منهاج الطالبين ، للنووي :

٣/٣٤٨-٣٤٩ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٣٢/٧ ، فتح الوهاب ، لذكرى الأنصاري : ١٩٤/١ ، أسنى المطالب ، لذكرى الأنصاري : ٢٢٩/٤ ، حاشية عميرة : ٢٦٥/٣ ، مغني المحتاج ، للشريني : ٤١٩/٤-٤٢٠ ، نهاية المحتاج ، للرملي : ١٦٥-١٦٦/٨ ، حاشية قليوبي : ٢٦٥/٣ ، بجيرمي علي الخطيب : ٢٩٣/٤ ، حاشية السبجيري على المنهج : ٣١٠/٤ ، حاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب : ٤٢٤/٢ ، حاشية الباجوري على شرح ابن قاسم : ٥١٤/٢ .

وروى ^(١) : أنه سئل عثمان بن عفان - رضي الله عنه - : ((أكنتم تراهنون على عهد رسول الله - ﷺ - ؟ قال : نعم ، رهن رسول الله - ﷺ - على فرس له ، فجاءت سابقة ، [فبهش] ^(٢) لذلك وأعجبه)) ^(٣) .

(١) قال الشيخ المطيعي : (.. يؤخذ على المصنف - يعنى الماوردي - أمور :

(أحدها) : أنه ساق الحديث بقوله روى بصيغة التمریض .

(ثانيها) : أنه قال : سئل عثمان ورواية أحمد السؤال كان موجهاً إلى أنس .

(ثالثها) : رواية بعض ألفاظ الخبر بالمعنى كقوله : فهش لذلك بحذف الباء ، وقد تكون هذه الأخيرة من أخطاء النساخ أو الطباعين ..) .

ينظر : المجموع : ٣٥/١٦ - ٣٦ .

(٢) [فبهش] : وردت في المخطوطة (ك) : ل/٧٩ أ ، والمخطوطة (ن) : ل/١٤٩ أ ، وط (م) : ٢١٥/١٩

(فهش) ، ووردت في ط (ع) ١٨٣/١٥ (فهش) أو كلا المعنيين صحيح.

و (بهش) : الباء والهاء والشين : تدل على شبه الفرح ، وفي قولهم : بهش إليه : إذا رآه فسر به وضحك إليه ومعنى فبهش لذلك : فرح به .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (بهش) ٨٩/٦ ، معجم ابن فارس : مادة (بهش) ٣٠٩/١ - ٣١٠ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (بهش) ٥٢٠/١ .

(٣) الحديث عن أنس بن مالك له طريق وهو :

سعيد بن زيد حدثني الزبير بن الخريت عن أبي أيوب عن أنس به ، وهو في : مصنف ابن أبي شيبة ، كتاب الجهاد : (١٦٤) باب السباق والرهان ٧١٤/٧ - ٧١٥ ، مسند أحمد : ١٦٠/٣ و ٢٥٦ ، سنن الدارمي : باب في رهان الخيل : ٢١٢/٢ - ٢١٣ ، سنن الدارقطني : كتاب السبق بين الخيل ، ٣٠١/٤ ، السنن الكبرى ، للبيهقي : كتاب السبق والرمي : باب : ما جاء في الرهان على الخيل وما يجوز منه وما لا يجوز ، ٢١/١٠ ، المجمع ، للهيتمي : كتاب الجهاد : باب المسابقة والرهان وما يجوز فيه ، ٢٦٣/٥ - ٢٦٤ وقال : رجال أحمد ثقات ، قال الألباني في إرواء الغليل : ٣٣٨/٥ : (.. وهذا إسناد حسن ، رجاله كلهم ثقات ، وفي سعيد ابن زيد - وهو أخو حماد بن زيد - كلام لا ينزل به حديثه عن رتبة الحسن إن شاء الله تعالى .

أما نص الحديث كما ورد في الكتب السابقة مطولاً وليس كما أورده الماوردي فهو الآتي :

بالسند السابق عن أبي ليبيد قال : " أجريت الخيل في زمن الحجاج ، والحكم بن أيوب على البصرة ، فأتينا الرهان فلما جاءت الخيل قال : قلنا : لو ملنا إلى أنس بن مالك فسلأناه أكانوا يراهنون على عهد رسول الله - ﷺ - قال : فأتيناه وهو في قصره في الزاوية فسلأناه فقلنا له : يا أبا حمزة أكنتم تراهنون على عهد رسول الله - ﷺ - ؟ أكان رسول الله - ﷺ - يراهن ؟ قال : نعم لقد راهن والله على فرس يقال له : (سبة) فسبق الناس فأبهش لذلك وأعجبه " .

وللحديث شاهد عن ابن عمر من طريق :

سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد أو سعيد بن زيد عن واصل مولى أبي عيينة حدثني موسى ابن عبيد قال : " أصبحت في الحجر بعد ما صلينا الخداة فلما أسفرنا إذا فينا عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - فجعل يستقرننا رجلا رجلا يقول أين صليت يا فلان (قال يقول ههنا) حتى أتى علي فقال : أين صليت =

ومعلوم أن الرهن ^(١) لا يكون إلا على عوض ؛ ولأن في بذل العوض عليه تحريضاً على الجهاد وبعثاً على

{١٧٩/ج}

سيابن عبيد فقلت : ههنا قال : بخ بخ ما نعلم صلاة أفضل عند الله من صلاة الصبح جماعة يوم الجمعة فسألوه فقالوا : يا أبا عبد الرحمن أكنتم تراهنون على عهد رسول الله - ﷺ - قال : نعم لقد راهن على فرس يقال لها سبحة فجاءت سابقة .

وهذا الحديث بهذا السند في :

السنن الكبرى ، للبيهقي : كتاب السبق والرمي : باب ما جاء في الرهان على الخيل وما يجوز منه وما لا يجوز ٢١/١٠ ، وأورده ابن حجر في تلخيص الحبير : ١٦١/٣ حديث رقم (٢٠٢٢) ، قال الألباني في إرواء الغليل : ٣٣٧/٥ - ٣٣٨ : (.. الحديث صحيح بلا شك ، فرجاله كلهم ثقات من رجال مسلم غير موسى بن عبيد هذا ..) .

(١) الرهن لغة : الرء والهاء والنون : أصل يدل على ثبات شيء يمسك بحق أو غيره ؛ جمعه : رهان ورهْن مصدر رَهَن ؛ تقول : رهنت الشيء رهناً ولا يقال : ارهنت .

والشيء الراهن : الثابت الدائم وهو : ما وُضع عند الإنسان مما ينوب مناب ما أخذ منه .

والرهان أيضاً : مراهنه الرجل على سباق الخيل وغير ذلك .

إن الرهن لغة : الثبوت ، وقيل : الحبس قال تعالى : ﴿ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهينٌ ﴾ [سورة الطور : آية ٢١] .

يسنظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (رهن) ٢٧٣/٦ ، الزاهر ، للأزهري : ص ١٤٩ ، معجم ابن

فارس : مادة (رهن) ٤٥٢/٢ ، تحرير التنبية : ص ٢١٦ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (رهن)

٣٤٨/٥ ، التعريفات ، للجرجاني : ص ١٥٠ .

الرهن في الشرع : تعددت تعاريفه والمعنى واحد منها :

١- هو جعل عين مال وثيقة بدين يُستوفى منها عند تعذر استيفائه ممن عليه . أو

٢- هو توثيق دين بعين أي : حبس شيء مالي ضماناً لحق على الغير .

والأصل فيه : قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَكَمْ يَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ ﴾ [سورة البقرة : آية ٢٨٣] .

وخبر الصحيحين : عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : ((تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - وَدِرْعُهُ مَرَهُونَةٌ عِنْدَ يَهُودِيٍّ بِثَلَاثِينَ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ)) واللفظ للبخاري وهو في :

صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري : كتاب الجهاد والسير ، (٨٩) باب : ما قيل في درع النبي - ﷺ -

والقميص في الحرب وقال النبي - ﷺ - : أما خالد فقد احتبس أذراعه في سبيل الله ، حديث رقم (٢٩١٦)

١٢٣/٦ ، صحيح مسلم بشرح النووي : كتاب المساقاة والمزارعة ، باب : الرهن وجوازه في الحضر

كالسفر ٣٩/١١ - ٤٠ .

والإجماع : لا خلاف بين الفقهاء في جوازه قال ابن المنذر في الإجماع : ص ٥٧ : (.. وأجمعوا على أن

الرهن في السفر والحضر جائز ، وانفرد مجاهد وداود فقالا : لا يجوز في الحضر ..) .

ولصحته ولزومه ستة شروط :

١- إيجاب وقبول بما يدل عليهما .

٢- كون الراهن جائز التصرف بلا نزاع .

الاستعداد^(١) ، وامتنالاً لأمر الله / تعالى في قوله : ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ مِرْيَاطٍ الْخَيْلِ﴾^(٢) .

{٧٩/ب}

وما أفضى إلى هذه المصالح^(٣) ، فأقل حاله : إذا لم يكن

= ٣- معرفة قدر الرهن .

٤- معرفة جنسه .

٥- معرفة صفته ؛ لأنه عقد على مال فاشترط العلم به .

٦- ملك المرهون أو الإذن في رهنه .

ينظر : الحاوي ، للماوردي : ٩٢/٧ ، التنبيه ، للشيرازي : ص ١٠٠ ، المهذب ، للشيرازي : ٣٠٥/١ ، التهذيب ، للبخاري : ٥-٣/٤ ، البيان ، للعمري : ١٩-٧/٦ ، فتح العزيز ، للرافعي : ٢/١٠ ، المجموع ، للنووي : ١٧٧/١٣ ، منهاج الطالبين ، للنووي : ٨٩-٨٥/٢ ، كفاية الأخيار ، للحصني : ١٦٣/١ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ١٦٥-١٥٩/٢ ، نيل الأوطار ، للشوكاني : ٣٥٢/٥ .

(١) قال الإمام الماوردي : (.. وأما أخذ الرهن في عوض السبق والنضال ؛ فإن كان بعد لزومه بوجود السبق ، وحصول النضال ، جاز أخذ الرهن فيه كالدين .

وإن كان قبل وجود السبق والنضال ، فهو منهي على اختلاف قولي الشافعي في عقد السبق والنضال : هل يجري مجرى الإجارة أو مجرى الجعالة ؟

فإن قيل : أنه يجري مجرى الإجارة جاز أخذ الرهن فيه .

وإن قيل : أنه يجري مجرى الجعالة فعلى وجهين :

أحدهما : يجوز أخذ الرهن فيه ؛ لأنه قد يفضي إلى اللزوم ، فجاز أخذ الرهن فيه وإن لم يكن لازماً في الحال ، كالثمن في مدة الخيار ليس بلزوم ، وأخذ الرهن فيه جائز ؛ لأنه قد يفضي إلى اللزوم .

والوجه الثاني : وهو منصوص الشافعي : أن أخذ الرهن فيه لا يجوز ؛ لأنه وإن كان يفضي إلى اللزوم بحصول العمل ، فما في مقابلة هذا العمل من العمل لا يفضي إلى اللزوم ؛ لأن المبدول له العمل بالخيار أبداً إن شاء عمل وإن شاء لم يعمل ؛ وليس كذلك الثمن في مدة الخيار ؛ لأن العوض والمعوض قد يفضيان إلى اللزوم فافترقا ، والله أعلم ..) ووافقه في ذلك العديد من العلماء .

ينظر : الحاوي : ٩٦/٧ ، المهذب ، للشيرازي : ٣٠٥/١ ، البيان ، للعمري : ١١/٦ و ٤٢٠/٧-٤٢١ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٢٩٨/٣ ، المجموع ، للنووي : ١٧٩/١٣-١٨٠ و ٢٤/١٦ .

(٢) [سورة الأنفال : آية ٦٠] قال الله تعالى : ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ مِرْيَاطٍ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَغْلُمُونَ﴾ .

(٣) المصالح : بفتح الميم وكسر اللام وأحدها المصلحة ، وهي من الصلاح ضد الفساد = المنافع .

ويقال : " في الأمر مصلحة " : أي خير ، وترد كلمة " المصلحة " على السنة الفقهاء بمعنى : اللذة وأسبابها ، والفرح وأسبابه ضد المفسدة التي تعني الأكم وأسبابه ، والغم وأسبابه . =

واجباً^(١) ، أن يكون مباحاً .

فأما الجواب عن استدلالهم بأنه لعب ، فمن وجهين :

أحدهما : أن ما فيه من وجوه المصالح يخرجها عن حكم اللعب^(٢) .

والثاني : أن النبي - ﷺ - قد استثناه ، فقال : ((كُلُّ اللَّعِبِ حَرَامٌ إِلَّا لَعِبَ الرَّجُلِ بِفَرَسِهِ وَلَعِبَهُ بِقَوْسِهِ وَلَعِبَهُ مَعَ زَوْجَتِهِ))^(٣) .

{ ٧٩/ب }

= ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (صلح) ٢٤٣/٤ ، معجم ابن فارس : مادة (صلح) ٣٠٣/٣ ،

لسان العرب ، لابن منظور : مادة (صلح) ٣٨٤/٧ .

(١) الواجب في اللغة : الساقط والثابت ، يقال : وجب الشيء يجب وجوباً : إذا ثبت ولزم ، ووجب البيع يجب وجوباً ووجبة : لزم وثبت .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (وجب) ٢٢٢/١١ ، معجم ابن فارس : مادة (وجب) ٨٩/٦ ،

لسان العرب ، لابن منظور : مادة (وجب) ٢١٥/١٥ .

الواجب في الشرع : تعددت تعاريفه والمعنى واحد منها :

أنه : الفعل المقتضى من الشارع الذي يلام تاركه شرعاً . أو هو الذي ينم شرعاً تاركه قصداً مطلقاً ويرادفه .
الفرض .

ولا فرق في المذهب المالكي والشافعي والحنبلي بين الفرض والواجب . بل هما من الألفاظ المترادفة كالحتم واللازم ، وفرق بينهما أبو حنيفة ، فالفرض عنده أكد من الواجب ، واصطلاح أصحاب أبي حنيفة على تخصيص اسم الفرض بما يقطع بوجوبه ، وتخصيص اسم الواجب بما لا يدرك إلا ظناً .

ينظر : الإحكام ، للآمدي : ٩٧/١ - ٩٨ ، التوضيح ، لعبيد الله بن مسعود : ٧٥/٣ ، الحدود للباجي : ص ٥٣ -

٥٥ ، مختصر ابن الحاجب : ٢٢٥/١ - ٢٣٢ ، البرهان ، للجويني : ٣١٠/١ ، المستصفى ، للغزالي : ٦٦/١ ،

المحصول ، للرازي : ١١٣/١ و ١١٧ ، الإبهاج ، للسبكي : ٣٢/١ - ٣٣ ، نهاية السؤل ، للإسنوي :

٤٥/١ ، شرح الكوكب المنير ، لابن النجار : ٣٤٥/١ - ٣٥٢ .

(٢) اللعب : سبق بيان معناه في ص ١٠٠ .

(٣) الحديث في : السنن الأربعة ، وسنن سعيد بن منصور ، ومسند الإمام أحمد ، وسنن الدارمي ، والمعجم

الكبير للطبراني ، ومستدرک الحاكم ، والسنن الكبرى للبيهقي .

رواه عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن أبي سلام عن خالد بن زيد عن عقبة بن عامر به ، وهو في : سنن

سعيد بن منصور : باب ما جاء في الرمي وفضله حديث رقم (٢٤٥٠) ورقم (٢٤٥٤) ١٧٢/٢ ، مسند

أحمد ١٤٦/٤ ، سنن أبي داود : كتاب الجهاد : (٢٤) باب في الرمي حديث رقم (٢٥١٣) ٢٨/٣ ،

مستدرک الحاكم : كتاب الجهاد ٩٥/٢ ، سنن البيهقي : كتاب السبق والرمي ١٣/١٠ - ١٤ ، سنن النسائي :

كتاب الخيل : باب : تأديب الرجل فرسه ٢٢٢/٦ - ٢٢٣ .

وأما الجواب عن استدلالهم ^(١) بأنه قمار ^(٢) فمن وجهين :

أحدهما : أن السبق خارج من القمار ؛ لأن القمار ما لم يخل صاحبه من أخذٍ أو إعطاء ، وقد يخلو المسابق من أخذٍ وإعطاء ؛ لأن بينهما محلاً ^(٣) .

{ ٧٩/٥ ب }

= وله طريق أخرى : عن هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلام عن عبد الله بن زيد الأزرق عن عقبة بن عامر به وهو في :

سنن الدارمي : كتاب الجهاد : باب في فضل الرمي والأمر به ٢٠٤/٢-٢٠٥ ، مسند أحمد : ١٤٤/٤ ، سنن ابن ماجه : أبواب الجهاد : (١٩) باب الرمي في سبيل الله حديث رقم (٢٨٣٨) ١٣٨/٢ ، سنن الترمذي : كتاب فضائل الجهاد عن رسول الله - ﷺ : (١١) باب ما جاء في فضل الرمي في سبيل الله حديث رقم (١٦٣٧) ١٤٩/٤ ، المعجم الكبير ، للطبراني : حديث رقم (٩٤١) ٣٤١/١٧ ، السنن الكبرى ، للبيهقي كتاب السبق والرمي : باب التحريض على الرمي ١٣/١٠-١٤ .

وله متابعة : عن معمر بن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن عبد الله بن زيد الأزرق عن عقبة بن عامر به ، وهو في : مصنف عبد الرزاق : باب الفريضة والنضال حديث رقم (٢١٠١٠) ٤٦١/١١ . قال الترمذي : حديث حسن .

وقال الحاكم : صحيح الإسناد ووافقه الذهبي ، وكأنهم لم ينفوا على هذا الاضطراب الذي نبه عليه الحافظ العراقي - رحمه الله - في تخریج أحاديث علوم الدين : (١٣٣٢/٣-١٣٣٣) : حيث بين أن سند هذا الحديث فيه اضطراب ، وله عله أخرى وهي : جهالة خالد بن زيد وعبد الله ابن الأزرق وهو (ابن زيد بن الأزرق) فسواء كانت الرواية عن هذا أو ذاك فهي معولة للجهالة ونكر الحاكم (٩٥/٢) : للحديث شاهد من حديث أبي هريرة وقال : أنه صحيح على شرط مسلم ، فتعقبه الذهبي : لأن فيه سويد بن عبد العزيز وهو متروك .

(١) استدلالهم : عائد على المالكية .

(٢) القمار : سبق بيان معناه في ص ١٠٠ .

(٣) المَحْلُ : بضم الميم وكسر اللام الأولى مع التشديد : اسم فاعل من حَلَّ الشيء : جعله حلالاً ، يقال : أحللت له الشيء : جعلته له حلالاً .

والمَحْلُ : هو الفرس الثالث في الرهان إن سَبَقَ أخذ وإن سُبِقَ فما عليه شيء .

ينظر : تحرير التنبية ، للنووي : ص ٢٤٧ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (حل) ٢٩٨/٣ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (حل) ٤٩٣/٣ .

والثاني : أن تحريم القمار بالشرع ^(١) ، وإباحة السبق بالشرع ^(٢) .

فلو جاز إلحاق السبق بالقمار في التحريم ^(٣) ، لجاز لآخر أن يلحق القمار { ٧٩/ب }

(1) أدلة تحريم القمار بالشرع .

أولاً : القمار من أنواع الميسر ، إذ للميسر نوعان :

(أ) ميسر القمار . و (ب) ميسر اللهو . وحكمهما : حرام .

الأدلة : قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَسْرَارُ لَا مَرْجِيءَ لِمَنْ عَمِلَ الشَّيْطَانَ فَاجْزِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تَتْلَحُونُ ﴾ [سورة المائدة : آية ٩٠] .

وحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - ﷺ - قال : ((مَنْ حَلَفَ فَقَالَ فِي حَلْفِهِ بِالثَلَاثِ وَالْعَزَى فَلْيَقُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ تَعَالَ أَقَامِرَكَ فَلْيَتَصَدَّقْ)) .

واللفظ للبخاري وهو في : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري : كتاب التفسير : (٢) باب : (أفرأيتُم الثلاث والعزى) ، حديث رقم (٤٨٦٠) ٧٨٧/٨ ، وكتاب الأدب : (٧٤) باب : من لم ير إكفار من قال ذلك متولاً أو جاهلاً ، حديث رقم (٦١٠٧) ٦٣٢/١٠ ، وكتاب الاستئذان : (٥٢) باب : كل لهو باطل إذا شغله عن طاعة الله ، حديث رقم (٦٣٠١) ١٠٧/١١ ، وكتاب الأيمان والنذور : (٥) باب : لا يُحلف بالثلاث والعزى ، ولا بالطواغيت ، حديث رقم (٦٦٥٠) ٦٥٧/١١ ، صحيح مسلم بشرح النووي : كتاب الأيمان ، باب : النهي عن الحلف بغير الله تعالى ، ١٠٧-١٠٦/١١ .

والمقامر لا يخلو من حالتين :

١- أن يكسب فيزداد جشعاً وطمعاً فيسترسل في المقامرة .

٢- أن يخسر فيلزم القمار علة ليسترد ما فقده .

وأرى أن كلاهما عائق عن العمل ، ومدمور لحالة المجتمع ، فمن هنا يتبين أن في الميسر مفسدتين : مفسدة في المال ، ومفسدة في العمل .

ينظر : تفسير القرطبي : ٥٢/٣ و ٢٩١/٦ ، تفسير ابن كثير : ١٤٦/٢-١٤٧ ، مجموع الفتاوى ، لأحمد ابن تيمية ٢٢٦/٣٢-٢٣٧ ، نيل الأوطار ، للشوكاني : ٢٥٧/٨ .

(2) سُبقت الإشارة إلى أدلة جواز السبق بالشرع في ص ٦٧ .

(3) في التحريم : أي في حرمة القمار ، والحرام في اللغة : هو الممنوع ، والحرمة والحرمان والتحريم : هو

المنع قال تعالى في [سورة القصص : آية ١٢] : ﴿ وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الرِّمَاضَ مِنْ قَبْلُ... ﴾ حرماً عليه : أي منعنا ،

فالحرام نقيض الحلال ، وجمعه : حُرْمٌ ، ويقال : حرمت الرجل العطية : إذا منعته .

ينظر : لسان العرب ، لابن منظور : مادة (حرم) ١٣٦/٣ ، التعريفات ، للجرجاني : ص ١٢٠ ، القاموس

المحيط ، للفيروز أبادي : مادة (الحرم) ٣٣/٤-٣٤ .

بالسبِقَ في التحليل (١) ، فلما كان هذا في إباحة القمار فاسداً (٢) ، أوجب أن يكون في تحريم السبق فاسداً ، ولزم الوقوف على ما ورد به الشرع فيهما .

{ ٧٩/ب }

= ينظر : البرهان ، للجويني : ٣١٣/١ ، المستصفى ، للغزالي : ٢٨/١ ، المحصول ، للرازي : ١١٣/١ ، الإحكام ، للآمدي : ١١٣/١ ، الإبهاج ، للسبكي : ٣٣/١ ، نهاية السؤل ، للإسنوي : ٥١/١ ، التعريفات ، للرجاني : ص ١٢٠ ، شرح الكوكب ، لابن النجار : ٣٨٦-٣٨٧ .

(١) في التحليل : أي في إباحة السبق .

والتحليل من الحلال ، والحلال في اللغة : من الحل وهو الفتح والإطلاق . والحلال ضد الحرام ، وشيء طلق أي حلال .

ينظر : لسان العرب ؛ لابن منظور : مادة (حل) ٢٩٧/٣ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (حل) ٤٩٣/٣ .

والحلال في الشرع : كل شيء لا يعاقب عليه باستعماله وما أطلق الشرع فعله ، أو هو ما لا يعقب عليه أو ما انتفى عن حكم التحريم وإباحة فيها تخيير ، فكل مباح حلالاً ولا عكس .

ينظر : ميزان الأصول ، للسمرقندي : ص ٤١ ، التعريفات ، للرجاني : ص ١٢٤ ، شرح الكوكب ، لابن النجار : ٤٢٦/١ .

(٢) الفاسد : لا فرق بين الفاسد والباطل عند الجمهور ، وهو الفعل الذي لا يترتب عليه الأثر المقصود منه ، أي هو ما لا يكون مشروعاً بأصله ، فكل باطل فاسد .

وفرق الحنفية دون غيرهم بين الباطل والفاسد فقالوا : الباطل : ما لا يكون مشروعاً بأصله لا بوصفه . والفاسد : ما كان مشروعاً بأصله دون وصفه .

ينظر : المستصفى ، للغزالي : ٢٨/١ ، ميزان الأصول ، للسمرقندي : ص ٣٩ ، الإحكام ، للآمدي : ١٣١/١ ، نهاية السؤل ، للإسنوي : ٦٠/١ ، التعريفات ، للرجاني : ص ٢١١ ، شرح الكوكب ، لابن النجار : ٤٧٣/١ ، معجم لغة الفقهاء : ص ١٠٣ .

(ب) فصل : هل عقد السبق المعقود على عوض

عقد لازم أم أنه جائز ؟ .

فإذا صح جواز السبق بعوض وغير عوض ، فهو بغير عوض من العقود^(١) {ب/٧٩}

(١) العقود : جمع عقد وهو في اللغة : نقيض الحل ، يقال : عقدت الحبل فهو معقود ، والعقد : العهد ، وتعاهدوا : تعاهدوا .

فالعقد لغة : الربط والشد والإحكام والعهد والتوثيق والضمان ، والجمع بين أطراف الشيء .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (عقد) ١/١٩٦ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (عقد) ٩/٣٠٩ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (عقد) ١/٤٣٧ .

العقد في الشرع : اتفاق بين طرفين يلتزم فيه كل منهما بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه ، ولا بد فيه من إيجاب وقبول . وقد قال الإمام الماوردي أن العقود على أربعة أقسام :

(.. أحدها : ما كان غير لازم من جهة المتعاقدين في الحال ولا يُفرض إلى اللزوم في ثاني حال ، فهو خمسة عقود : الوكالة ، والشركة ، والمضاربة ، والعارية ، والوديعة .

والثاني : ما كان غير لازم من جهة المتعاقدين في الحال ، ولكن قد يُفرض إلى اللزوم في ثاني حال ، فهو خمسة عقود : الجعالة ، والعتق بعوض ، واستهلاك الأموال بالضمان ، والقرض ، والهبة .

والثالث : ما كان لازماً من جهة أحد المتعاقدين في الحال دون العاقد الآخر بكل حال ، فهو ثلاثة عقود : الرهن والضمان والكتابة .

والرابع : ما كان لازماً من جهة المتعاقدين في الحال ، فهو على أربعة أقسام :

أحدها : ما لا يثبت فيه الخيار لواحد من المتعاقدين بحال لا في المجلس ، ولا بالشرط ، وذلك ثلاثة عقود : النكاح ، والخلع ، والرجعة .

والثاني : ما لا يدخله خيار الشرط ، واختلف أصحابنا في دخول خيار المجلس فيه على وجهين ، وذلك ثلاثة عقود : الإجارة ، والمساقاة ، والحوالة .

والثالث : ما لا يدخله خيار الشرط ويدخله خيار المجلس قولاً واحداً وهو ما كان القبض قبل الافتراق شرطاً في صحته ، وذلك عقدان : الصرف والسلم ، فإن شرط فيها خيار الثلاث بطلا .

والرابع : ما يدخله خيار المجلس بغير شرط ، وخيار الثلاث بالشرط ، وهو سائر عقود البياعات ..) انتهى كلامه ولقد أعجبني تقسيمه للعقود بهذا الشكل الشامل والمفصل ، بعكس من قسمها إلى قسمين :

جائزة ، ولزامة دون تفصيل كتفصيل الماوردي - رحمه الله - .

ينظر : الحاوي : ٢٨/٣٠-٣١ ، التعريفات ، للجرجاني : ص ١٩٦ ، معجم لغة الفقهاء : ص ٣١٧ .

الجائزة ^(١) ، دون اللازمة ^(٢) .

وإن كان معقوداً على عوض ، ففي لزومه قولان :

أحدهما : أنه من العقود اللازمة كالإجارة ^(٣) ليس لواحد منهما
فسخه بعد تمامه إلا عن تراض منهما بفسخه ، ولا يدخله خيار

{ ٧٩/ل ب }

(١) العقود الجائزة : هي التي يجوز لكل من المتعاقدين فسخها ، ولا يثبت فيها خيار المكان ، ولا خيار
الشرط ؛ سواء كان جائزاً من الطرفين ؛ كالشركة ، والوكالة ، والقراض ، والجعالة لأنهما أبدأ بالخيار ، أو
كان جائزاً من أحد الطرفين ؛ كالرهن والضمان والكتابة ، فإنها لازمة من جهة الراهن والضامن والمولى ،
جائزة من جهة المرتهن ، والمضمون له ، والمكاتب ، لأن أحدهما أبدأ بالخيار .

ينظر : التهذيب ، للبغوي : ٢٩٢/٣-٢٩٥ ، المجموع ، للنووي : ١٧٨-١٧٥/٩ ، أسنى المطالب ، لزكريا
الأنصاري : ٤٧/٢ ، شرح منتهى الإرادات ، للبهوتي : ٣٠٥-٣٠٠/٢ .

(٢) العقود اللازمة هي : ما كان لازماً من جهة المتعاقدين في الحال ، وهي قسمان : عقد على العين ، وعقد
على المنفعة .

أما العقد على العين قسمان :

قسم يُشترط فيه قبض البدلين في المجلس مثل : عقد الصرف ، وبيع الطعام بالطعام ، أو قبض أحد البدلين .
وقسم لا يشترط فيه القبض في المجلس كسائر بيوع الأعيان يثبت فيها خيار المكان والشرط جميعاً ، وكذلك
التولية والتشريك وصلاح المعاوضة .

أما العقد على المنفعة قسمان :

١- منفعة لا تُستباح بالإباحة مثل : عقد النكاح لا يثبت فيه واحد من الخيارين ، لأنه عقد وصلة لا عقد
معاوضة . والخلع ، الصلح عن القود .

٢- ثانياً : منفعة تُستباح بالإباحة وهو الإجارة ، وفي ثبوت الخيار فيها ثلاثة أوجه : أصحها : لا يثبت فيها
واحد من الخيارين ، لأن عقد الإجارة عقد غرر ؛ لأنه عقد على معدوم ، جَوَزَ وفقاً للناس ، والخيار
غرر ؛ لأنه يمنع مقصود العقد فلم يجز ضم غرر إلى غرر .

ينظر : الحاوي ، للماوردي : ٣٠-٢٨/٥ ، التهذيب ، للبغوي : ٢٩٢/٣-٢٩٥ ، المجموع ، للنووي :
١٧٨-١٧٥/٩ .

(٣) الإجارة في اللغة : اسم للأجرة على وزن فعالة من أجر يأجر وهي : ما أعطيت من أجر في عمل ، وهي
مصدر سماعي لفعل أجر ، ثم اشتهرت في العقد .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (أجر) ١٧٩/١١ ، تحرير التنبيه ، للنووي : ص ٢٤١ ، لسان
العرب ، لابن منظور : مادة (أجر) ٧٧/١-٧٨ ، التعريفات ، للجرجاني : ص ٢٣ ، القاموس المحيط ،
للفيروز أبادي : مادة (الأجر) ٤/٢ .

الإجارة في الشرع : تعددت تعاريفها عند الفقهاء ، وسوف أذكر التعريف الذي أرى أن جمهور الفقهاء قد
اتفقوا عليه وهو : إن الإجارة عقد على منفعة معلومة ، بعوض معلوم .

= ولقد ثبتت مشروعيتهما بالكتاب والسنة والإجماع ، أما الكتاب : فلقوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَكْحَلَكَ بِإِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حَجَّجَ ﴾ [سورة القصص : آية ٢٧] .

والسنة : حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - ﷺ - قال : ((قَالَ اللَّهُ : ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : رَجُلٌ أُعْطِيَ بِي ثَمَّ غَدَرٌ ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِهِ أَجْرَهُ)) وهو في :

[صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري : كتاب البيوع : (١٠٦) باب : إثم من باع حُرًّا ، حديث رقم (٢٢٢٧) ٥٢٥/٤ ، وكتاب الإجارة : (١٠) باب : إثم من منع أجر الأجير ، حديث رقم (٢٢٧٠) ٥٦٤/٤] .
أما الإجماع : فقد نقل غير واحد من العلماء ، أن العلماء في كل عصر ، وكل مصر أجمعوا على جواز الإجارة وأنها من العقود الجائزة الشرعية .
وأركان الإجارة أربعة :

- ١- عاقدان يشترط فيهما إطلاق التصرف والاختيار .
- ٢- وصيغة من إيجاب وقبول .
- ٣- وأجرة .
- ٤- ومنفعة .

ينظر : البحر الرائق ، لابن نجيم : ٣٢٤/٧ ، تبين الحقائق ، للزيلعي : ١٠٥/٥ ، ، حاشية الدسوقي : ٤٨/٤ ، بلغة السالك ، للساوي : ٢٦٣/٢ ، كفاية الأخيار ، للحصني : ٥٨٣/١ ، أسنى المطالب ، لركريا الأنصاري : ٤٠٣/٢ ، حاشية عميرة : ٦٧/٣ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ٣٣١-٣٣٢/٢ ، نهاية المحتاج ، للرملي : ٢٥٨/٥ ، حاشية قليوبي : ٦٧/٣ ، حاشية الشرقاوي : ٨٣/٢ . الإفصاح ، لابن هبيرة : ٣٩/٢ ، الكافي ، لابن قدامة : ٣١٠/٢ ، شرح منتهى الإرادات ، للبهوتي : ٣٥٠/٢ ، كشف القناع ، للبهوتي : ٥٤٦/٣ .

(١) خيار الثلاث : أولاً : الخيار ضربان :

- ١- ضرب يتعلق بالصفات .
 - ٢- وضرب يتعلق بالزمان .
- فالضرب الذي يتعلق بالزمان ينقسم إلى قسمين :
- أ- قسم وجب بالشرط : وهو خيار الثلاث .
 - ب- وقسم وجب بالشرع : وهو خيار المجلس .

وخيار الثلاث : هو اشتراط أحد المتعاقدين الخيار ثلاثة أيام فما دونها إذا كان معلوماً .

وهو جائز ، لأن الأمة مجمعة على جواز شرط الخيار ثلاثة أيام لما روي عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - : ((أَنَّ رَجُلًا ذَكَرَ لِلنَّبِيِّ - ﷺ - أَنَّهُ يُخَدِّعُ فِي الْبَيْعِ ، فَقَالَ : إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ لَا خِلَابَةَ)) واللفظ للبخاري وهو في :

[صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري : كتاب البيوع : (٤٨) باب : مَا يُكْرَهُ مِنَ الْخِدَاعِ فِي الْبَيْعِ ، حديث رقم (٢١١٧) ٤٢٣/٤ ، وكتاب الإستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس : (١٩) باب : مَا يُنْهَى عَنْ=

=إضاعة المال ، حديث رقم (٢٤٠٧) ٨٦/٥ ، وكتاب الخصومات : (٣) باب : من باع على الضعيف ونحوه ، حديث رقم (٢٤١٤) ٩٢/٥ ، وكتاب الحيل : (٧) باب : ما ينهى من الخداع في البيوع ، حديث رقم (٦٩٦٤) ٤١٦/١٢ ، صحيح مسلم بشرح النووي ، كتاب البيوع : باب : من يخدع في البيع ، ١٧٦/١٠ . ويجوز شرط خيار ثلاثة أيام في البيوع التي لا ربا فيها ، أما البيوع التي فيها ربا فلا يجوز فيها شرط الخيار ؛ لأنه لا يجوز أن يتفرقا قبل تمام البيع ، ولهذا لا يجوز أن يتفرقا إلا عن قبض العوضين . ينظر : الحاوي ، للماوردي : ٣٦/٥ ، البيان ، للعمرائي : ٣٠/٥-٣١ ، منهاج الطالبين ، للنووي : ٣٢/٢ ، المجموع ، للنووي : ١٨٨/٩-١٩٥ ، كفاية الأخيار ، للحصني : ٤٧٨/١ ، أسنى المطالب ، لزكريا الأنصاري : ٥٠/٢ ، حاشية عميرة : ١٩٣/٢ ، حاشية قليوبي : ١٩٣/٢ .

(١) خيار المجلس : الخيار هو : طلب خير الأمرين من إمضاء العقد أو فسخه وهو نوعان :

١- خيار تشبه .

٢- خيار نقيصة .

فخيار التشبه : ما يتعاطاه المتعاقدان بإختيارهما وشهوتهما من غير توقف على فوات أمر في المبيع وسببه : المجلس أو الشرط .

وخيار المجلس : يثبت في كل عقد معاوضة محضة وهي : التي تفسد بفساد عوضها واقعة على العين لا المنفعة كالبيع والتولية والتشريك والسلم والصرف وصلاح المعاوضة ، لما روى الشيخان أنه - ﷺ - قال : ((البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، أو يقول أحدهما لصاحبه اخترا)) . واللفظ للبخاري وهو في :

[صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري : كتاب البيوع : (٤٣) باب : إذا لم يؤقت الخيار هل يجوز البيع ؟ ، حديث رقم (٢١٠٩) ٤١١/٤-٤١٢ ، صحيح مسلم بشرح النووي : كتاب البيوع : باب : ثبوت خيار المجلس للمتبايعين ، ١٧٣/١٠] .

وينقطع خيار المجلس بالتخاير من العاقدین بأن يختارا لزومه ، ويبطل بالتفرق ببدنهما ويعتبر في التفرق العرف ، ولو مات في المجلس أو جنّ فالأصح انتقاله إلى الوارث والولي ، ولو تنازعا في التفرق أو الفسخ قبله صدق النافي ؛ لأن الأصل دوام الاجتماع وعدم الفسخ .

ولقد ذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين والأئمة إلى ثبوت خيار المجلس ودليلهم : الأحاديث الصحيحة الصريحة؛ وذهب الإمامان أبو حنيفة ومالك إلى عدم ثبوته ، واعتزوا عن العمل بالأحاديث بأعذار ضعيفة منها :

١- أن الأحاديث على خلاف عمل أهل المدينة وعملهم حجة ، وأجيب عليهم : بأن كثيراً من أهل المدينة يرون الخيار ومن الصحابة : علي وابن عباس وأبو هريرة وأبو برزة . ومن التابعين : سعيد بن المسيب .

٢- أولوا التفرق بأنه تفرق بالأقوال ، وهو الفراغ من العقد وحمل المتبايعين على المتساومين ؛ لأنهما على صدر البيع ، وأجيب عليهم : بأن هذا في غير محله ؛ وذلك أن علماء اللغة اتفقوا على أن المفهوم من التفرق هو التفرق بالأبدان .

وعلى كل فالخلاف في المسألة قديم ، والمناقشة بين الطرفين وأدلتها مثبتة في كتب الفقه ، ولكن ما تقدم ملخص لها مع بيان الراجح فيها . =

فيه وجهان ^(١) كالإجارة .

فإن شرعاً ^(٢) في السبق والرمي سقط خيار المجلس فيه ، لأن الشروع في / العمل
رضى بالإمضاء .

{ ٧٩/ج ب }

{ ١٨٠/ج }

والقول الثاني : أنه من العقود الجائزة دون اللازمة ، كالجعالة ^(٣) ،

= ينظر : الحجة ، لمحمد الشيباني : ٦٨٣/٢ ، الحاوي ، للماوردي : ٣٠/٥ - ٣٦ ، المهذب ، للشيرازي : ٢٥٧/١ - ٢٥٨ ، التهذيب ، للبغوي : ٢٩٦/٣ - ٣٠٨ ، بدائع الصنائع ، للكاساني : ٢٢٨/٥ ، منهاج الطالبين ، للنووي : ٣١ - ٣٠/٢ ، المجموع ، للنووي : ١٧٤/٩ - ١٨٧ ، شرح فتح القدير ، لابن الهمام : ٢٥٧/٦ - ٢٥٩ ، الذخيرة ، لقرافي : ٢٠/٥ - ٢٣ ، تبیین الحقائق ، للزيلعي : ٣/٤ ، شرح العناية على الهداية ، لمحمد البابرتي : ٢٥٧/٦ - ٢٥٩ ، كفاية الأخيار ، للحصني : ٤٧٥/١ ، أسنى المطالب ، لتركيا الأنصاري : ٤٦/٢ - ٤٧ ، مواهب الجليل ، لحطاب : ٤٠٩/٤ - ٤١٠ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ٥٨/٢ - ٦٢ ، نهاية المحتاج ، للرملي : ٢/٤ - ٣ ، حاشية الدسوقي : ٩١/٣ .

(١) الوجهان : أحدهما : لا يثبت فيه خيار المجلس .

والثاني : يثبت فيه خيار المجلس .

ينظر : الحاوي ، للماوردي : ٢٨/٥ - ٣٠ ، البيان ، للعمراني : ٢٧/٥ ، المجموع ، للنووي : ١٧٨/٩ .

(٢) (شرعاً) : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٤٩ ب ورد ((شرعنا)) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/٧٩ ب ، وط (ع) : ١٨٣/١٥ ، وط (م) : ٢١٥/١٩ .

(٣) الجعالة في اللغة : بكسر الجيم اسم لما يجعل للإنسان على فعل شيء وكذا جعل والجعل والجعيلة .

والجعل : بضم الجيم ما يُجعل على العمل وهي أعم من الأجرة جمعه أجمال .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (جعل) ٣٧٤/١ ، تحرير التنبية ، للنووي : ص ٢٣٠ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (جعل) ٣٠١/٢ ، التعريفات ، للجرجاني : ص ١٠٤ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (جعل) ٤٧٦/٣ ، أنيس الفقهاء ، للقونوي : ص ١٦٩ .

والجعالة في الشرع : هي التزام عوض معلوم على عمل معين أو مجهول عسر علمه بقطع النظر عن فاعله ، كقوله : من ردّ عليّ حصاني فله كذا .

أركانها أربعة : ١- الصيغة الدالة على الإنن في العمل .

٢- المتعاقدان ، فأما ملتزم الجعل فشرطه : أن يكون مطلق التصرف .

٣- العمل ، فما لا تجوز الإجارة عليه من الأعمال لكونه مجهولاً ، تجوز الجعالة

عليه للحاجة وما جازت الإجارة عليه ، جازت الجعالة أيضاً على الصحيح .

٤- الجعل المشروط ، وشرطه : أن يكون معلوماً كالأجرة .

والجعالة من العقود الجائزة دون اللازمة لقوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ جَاءَ بِمَحِلٍّ جَمِيلٍ ﴾ [سورة يوسف : آية ٧٢] .

فلقد ذكر الله تعالى الجعالة في شرع من قبلنا ولم ينكرها ، فدل على جوازها ؛ ولأن بالناس حاجة إلى الجعالة ، والأصل فيها : خبر اللديغ الذي رفاقه الصحابي بالفاتحة على قطيع من الغنم وهو عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال : ((انطلق نفر من أصحاب النبي - ﷺ - في سفرة سافروها ، حتى نزلوا -

وبه قال أبو حنيفة ^(١) ويكون كل واحد من المتسابقين قبل الشروع في السبق ، وبعد الشروع فيه ما لم يستقر السبق وينبرم بالخيار ، فإن شرط فيه اللزوم بطل ^(٢) . ^(٣) .

«على حيٍّ من أحياء العرب فاستضافوهم فأبوا أن يضيّقوهم ، فلُدغَ سيد ذلك الحيّ ، فسعوا له بكل شيء ، لا ينفعه شيء . فقال بعضهم : لو أُتيتم هؤلاء الرهط الذين نزلوا لعلّه أن يكون عند بعضهم شيء . فأتوهم فقالوا : يا أيها الرهط إن سيدنا لدغ ، وسعينا له بكل شيء لا ينفعه ، فهل عند أحد منكم شيء ؟ فقال بعضهم : نعم والله إني لأرقي ، ولكن والله لقد استضفناكم فلم تضيّفونا ، فما أنا براق لكم حتى تجعلوا لنا جُعلاً فصالحوهم على قطيع من الغنم . فانطلق يتقل عليه ويقرأ : (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) فكانما نُشِطَ من عقال ، فانطلق يمشي وما به قلبه . قال : فأوفوهم جُعْلهم الذي صالحوهم عليه . فقال بعضهم : أقسموا . فقال الذي رقى : لا تفعلوا حتى تأتي النبي ﷺ - فنذكر له الذي كان فننظر ما يأمرنا . فقدموا على رسول الله ﷺ - فذكروا له ، فقال: وما يُدريك أنها رقية ؟ ثم قال : قد أصبتم ، أقسموا واضربوا لي معكم سهماً ، فضحك النبي ﷺ -)) واللفظ للبخاري وهو في :

[صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري : كتاب الإجارة : (١٦) باب : ما يُعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب ، حديث رقم (٢٢٧٦) ٥٧٠-٥٧١/٤ ، وكتاب فضائل القرآن : (٩) باب : فضل فاتحة الكتاب حديث رقم (٥٠٠٧) ٦٥-٦٦/٩ ، وكتاب الطب : (٣٣) باب : الرقي بفاتحة الكتاب ، حديث رقم (٥٧٣٦) ١٠/٢٤٣ ، وصحيح مسلم بشرح النووي : كتاب السلام : باب : جواز أخذ الأجرة على الرقية بالقرآن والأذكار ١٨٨-١٨٧/١٤] .

والجعالة تفارق الإجارة من ثلاثة أوجه :

أحدها : جواز عقدها على عمل مجهول كقوله : من جاء بعبدٍ الأبق فله دينار ، وإن كان العبد مجهول المكان ، وفساد مثل ذلك في الإجارة .

والثاني : إن الجعالة غير لازمة ، والإجارة لازمة .

والثالث : أنها تصح من غير معين كقوله : من جاءني بعبدٍ الأبق فله دينار وإن لم يعين الجاني به ، فأبي الناس جاء به فله دينار ، والإجارة لا تصح إلا مع من يتعين العقد عليه . ولقد فارتقت الجعالة الإجارة من هذه الوجوه الثلاثة : لأنها موضوعة على التعاون والإرفاق فكانت شروطها أخف وحكمها أضعف .

والقول بجواز الجعالة وكونها مباحة هو قول الشافعية والراجح عند المالكية .

وقال الحنفية : إن الجعالة عقد لا تجوز إلا في جُعَل العبد الأبق ، وذلك لما فيها من تعليق التملك على الخطر .

ينظر : الحاوي ، للماوردي : ٣١/٨ ، المبسوط ، للسرخسي : ١٧/١١ ، التهذيب ، للبخاري : ٥٨٣/٤ ، البيان ، للعمرائي : ٤٠٧/٧ و ٤١٢ ، بدائع الصنائع ، للكاساني : ٣٤٠/٨ ، منهاج الطالبين ، للنووي : ٣١٧/٢ - ٣٢٠ ، المجموع ، للنووي : ١١٥-١١٣/١٥ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٣٤١-٣٣٥/٤ ، الغاية القصوى ، للبيضاوي : ٦٣١/٢ - ٦٣٣ ، أسنى المطالب ، لذكريا الأنصاري : ٤٤٢/٢ ، مواهب الجليل ، للحطاب : ٤٥٢/٥ - ٤٥٥ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ٥٦١-٥٥٤/٢ ، غاية البيان ، للرملي : ص ٣١٣-٣١٤ ، الخرشي على خليل : ٧٠-٧٦/٧ .

(١) ينظر : المجموع ، للنووي : ٣٦/١٦ وذلك لأنني لم أجد قول أبو حنيفة في كتب المذهب الحنفي .

(٢) بطل : سبقت الإشارة إلى معنى الباطل عند الحديث عن الفساد في ص ١٠٨ .

(٣) ينظر : المجموع ، للنووي : ٣٦/١٦ .

فإن قيل بلزومه على القول الأول ^(١) ، فدليله شيئان :

أحدهما : أنه عقد ومن شرط صحته ^(٢) أن يكون معلوم العوض والمعوّض ، فوجب أن يكون لازماً كالإجارة طرداً ^(٣) والجعالة عكساً ^(٤) .

{ ١٨٠/٥ }

(١) القول الأول : المراد أنه من العقود اللازمة كالإجارة .

(٢) الصحة في اللغة : خلاف السقم وهو المرض ، وهي : حالة أو ملكة ، بها تصدر الأفعال عن موضعها سليمة . ويقال : صح القول إذا طابق الواقع وصح العقد : إذا ترتب عليه أثره . ينظر : لسان العرب ، لابن منظور : مادة (صحح) ٢٨٧/٧ ، التعريفات ، للجرجاني : ص ١٧٣ ، أنيس الفقهاء ، للقونوي : ص ٢٠٩ .

الصحة في الاصطلاح : تطلق على العبادات تارة وعلى عقود المعاملات تارة . وهي في عقود المعاملات : أن يكون العقد غير مخالف للشرع بفقد ركن أو شرط أو بوجود مانع ، فمعنى صحة العقد ترتب ثمرته المطلوبة منه عليه .

إذن الصحة في المعاملات : كون الفعل بحيث يترتب عليه الأثر المطلوب منه شرعاً . ينظر : المستنصفي ، للغزالي : ٩٤-٩٥ ، ميزان الأصول ، لعلاء السمرقندي : ص ٣٧ ، الأحكام ، للآمدي : ١٣١/١ ، نهاية السؤل ، للإسنوي : ٥٩/١-٦١ ، التعريفات ، للجرجاني : ص ١٧٣ ، شرح الكوكب ، لابن النجار : ٤٦٧/١ .

(٣) طرداً : الطرد في اللغة : المصدر وهو الإبعاد ، والطرد بالتحريك الاسم ، وأطرد الشيء : تبع بعضه بعضاً وجرى .

ينظر : لسان العرب ، لابن منظور : مادة (طرد) ١٣٨/٨ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (الطرد) ٤٣٠/١ .

الطرد في الاصطلاح : هو وجود الحكم لوجود العلة أو هو وجود الوصف عند وجود الحكم . فهو ترتب وجود الشيء على وجود غيره أو عموم الحكم لجميع الجزئيات .

ينظر : المستنصفي ، للغزالي : ٣٠٧-٣٠٨ ، شفاء الغليل ، للغزالي : ص ٢٦٦-٢٦٧ ، الأحكام ، للآمدي : ٩١-٩٢ ، شرح العضد ، لعضد الدين الإيجي : ٢٤٥-٢٤٦ ، نهاية السؤل ، للإسنوي : ٨٧١/٢ ، التعريفات للجرجاني : ص ١٨٣ ، شرح الكوكب ، لابن النجار : ١٩١-١٩٢ .

(٤) عكساً : العكس في اللغة : عكس الشيء يعكسه فانعكس : ردّ آخره على أوله .

ينظر : لسان العرب ، لابن منظور : مادة (عكس) ٣٣٩/٩ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (العكس) ٣٦٣/٢ .

العكس في الاصطلاح : زوال الوصف عند زوال الحكم ، كإنتفاء حرمة الخمر بزوال إسكارها أو راثحتها أو أحد أوصافها الأخرى يقال له : العكس وعليه فهو ضد الإطاراد .

فالعكس : ترتب عدم الشيء على عدم غيره ، أي عدم الحكم لعدم العلة . =

والثاني : أن ما أفضى إلى إبطال ^(١) المقصود ^(٢) بالعقد ، كان ممنوعاً منه في العقد ، وبقاء خياره فيه مفضٍ إلى إبطال ^(٣) المقصود به ؛ لأنه إذا توجه السبق على أحدهما فسخ لم يتوصل إلى سبق ، ولم يستحق فيه عوض ، والعقد موضوع لاستقراره وإستحقاقه ، فنافاه الخيار وضاهاه ^(٤) اللزوم ^(٥) .

فإن قيل : بجوازه على القول الثاني ^(٦) ، فدليله شيئان :

أحدهما : أن ما صح من عقود المعاوضات ^(٧) إذا قابل غير موثوق بالقدره عليه عند استحقاقه كان من العقود الجائزة دون اللازمة كالجعالة ^(٨) طرداً ؛ لأنه لا يثق

{ ١٨٠/٥ }

= ينظر : المستصفي ، للغزالي : ٣٠٧/٢-٣٠٨ ، شفاء الغليل ، للغزالي : ص ٢٦٦-٢٦٧ ، الإحكام ، للأمدى : ٩١/٣-٩٢ ، شرح العضد ، لعضد الدين الإيجي : ٢٤٥-٢٤٦ ، نهاية السؤل ، للإسنوي : ٨٧١/٢ ، التعريفات ، للرجاني : ص ١٩٨ ، شرح الكوكب ، لإبن النجار : ١٩١/٤-١٩٢ .

(١) "إبطال" : ساقطة من (ن) : ل/١٤٩ ب والصواب إثباتها كما في (ك) : ل/٨٠ أ ، وط (ع) : ١٨٤/١٥ ، وط (م) : ٢١٦/١٩ .

(٢) "المقصود" : ورد في (ن) : ل/١٤٩ ب ، وط (ع) : ١٨٤/١٥ ، وط (م) : ٢١٦/١٩ "المعقود" والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/٨٠ أ .

(٣) "إبطال" : ورد في ط (ع) : ١٨٤/١٥ ، وط (م) : ٢١٦/١٩ "إبطاله" والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/٨٠ أ ، و (ن) : ل/١٤٩ ب .

(٤) ضاهاه: الضاد والهاء والياء أصل صحيح : يدل على مشابهة شيء لشيء . يقال : ضاهاه يضاهيه إذا شاكله. إذن : المضاهاة هي : مشاكلة الشيء بالشيء .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (ضهى) ٣٦٠/٦ ، معجم ابن فارس : مادة (ضهى) ٣٧٤/٣ ، لسان العرب ، لإبن منظور : مادة (ضها) ٩٧/٨ .

(٥) ينظر : المجموع ، للنووي : ٣٧/١٦ .

(٦) القول الثاني : المراد أنه من العقود الجائزة دون اللازمة كالجعالة .

(٧) عقود المعاوضات أو عقد المعاوضة : هو عقد يعطي كل طرف فيه نفس المقدار من المنفعة التي يعطيها الطرف الآخر .

إذن عقد المعاوضة : هو العقد الذي يتم فيه المبادلة بين عوضين .

ينظر : معجم لغة الفقهاء : ص ٤٣٨ .

(٨) الجعالة : سبق التعريف بها في ص ١١٣ .

بالغلبة في السبق والرمي ، كما لا يثق بوجود الضالة ^(١) في الجعالة ، وعكسه
الإجارة ^(٢) متى لم يثق بصحة العمل منه لم يصح العقد ^(٣) .

والثاني : أن ما كان إطلاق العوض فيه مؤجّباً لتعجيل استحقاقه ، كان جائزاً
كالجعالة ، وإطلاق العوض في السبق والرمي لا يوجب التعجيل ، فوجب أن يكون
جائزاً ولا يكون لازماً ، والله أعلم ^(٤) .

{١٨٠/٥}

(١) الضالة : من ضل الشيء : خفى وغاب ، والضالة لا تقع إلا على الحيوان فهي الحيوان الضائع . أو هي
الدابة تضل الطريق إلى مربطها .

وعرفها ابن عرفة فقال : هي نَعَم وجد بغير حرز محترم ، وذلك ليفرق بينها وبين اللقطة .
ينظر : الزاهر ، للأزهري : ص ١٧٤ ، تحرير التنبيه ، للنووي : ص ٢٥٨ ، تهذيب الأسماء واللغات ،
للنووي : ١٨٣/٣ ، شرح حدود ابن عرفة ، للرصاع : ٥٦٤/١ .

(٢) الإجارة : سبق التعريف بها في ص ١١٠ .

(٣) المجموع ، للنووي : ٣٧/١٦ .

(٤) ينظر : المجموع ، للنووي : ٣٧/١٦ .

(٢) / مسألة : [بيان المراد بالخف والحافر والنصل] .

/ قال الشافعي : [رحمه الله] ^(١) : ((والخف ^(٢) الإبل ^(٣) والحافر ^(٤) الخيل ^(٥) والنصل ^(٦)))

{ ب ٨٠/ن }

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ل/٤٩ اب ، وط (ع) : ١٨٤/١٥ ، وط (م) : ٢١٦/١٩ ، ولم يرد في المخطوطة (ك) : ل/٨٠ ب .

(٢) الخف : بضم الخاء وجمعه أخفاف وخفاف هو للجمال ونحوه بمنزلة الحافر للفرس . وذوات الخف : ما خلق الله له من الحيوان جلدًا غليظًا في أسفل قدمه يساعده على المشي كالإبل ونحوها . ينظر : العين ، للفراهيدي : مادة (الخف) ١٤٣/٤ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (خف) ١٥٦/٤ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (الخف) ١٨٢/٣ .

(٣) الإبل : قال الخليل : الإبل معروفة ، ولا واحد لها من لفظها وهي مؤنثة ؛ لأن أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير آدميين لزم تأنيثها ، وتصغيرها : أَيْبَلَة كخنيمة ونحو ذلك ، والجمع : آبال ؛ والنسبة إيلي بفتح الباء استقلاً لتوالي الكسرات . ويقال : أبل الرجل : إذا كثرت إبله . ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (وبل) ٣٨٩/١٥ ، معجم ابن فارس : مادة (أبل) ٣٩٩/١ - ٤٠ ، تحرير التنبيه ، للنووي : ص ١١٦ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (أبل) ٤٧/١ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (الإبل) ٤٤٥/٣ .

(٤) الحافر : جمعه حوافر ، والحافر من الحيوان : ما يقابل القدم في الإنسان فهو ظفر يغطي آخر سلامى الأصابع من الحيوان ، والحافر من الدواب يكون للخيل والبغال والحمير ، وذوات الحوافر خير من ذوات الطوائف . ينظر : العين ، للفراهيدي : مادة (حفر) ٢١٢/٣ ، تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (حفر) ١٧/٥ - ١٨ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (حفر) ٢٣٧/٣ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (حفر) ٦٤/٢ .

(٥) الخيل : قال الجمهور : الخيل اسم جنس لا واحد له من لفظه كالقوم والرهط والنساء ، وواحده من غير لفظه فرس يطلق على الذكر والأنثى . والخيل مؤنثة جمعها خيول ، قال الواحدي : سُمِّيَتْ خَيْلاً لاختيالتها في مشيها بطول أذنانها .

والخيل أربع :

أحدها : أن يكون أبواه عربيين فيقال له : العتيق .

الثاني : عكسه وهو الذي أبواه غير عربيين ويُسمى : البرذون .

الثالث : الذي أمه غير عربية فيُسمى : الهجين .

الرابع : الذي أبوه غير عربي فيُسمى : المقرف .

ينظر : معجم ابن فارس : مادة (خيل) ٢٣٥/٢ ، تحرير التنبيه ، للنووي : ص ١٨٧ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (خيل) ٢٦٧/٤ - ٢٦٨ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (الخيل) ٥١١/٣ .

(٦) النصل : حديدة السهم والرمح والسكين ، قال ابن شميل : النصل السهم العريض الطويل يكون قريباً من فِتر . وقال : السهم نفس النصل فلو التقطت نصلاً لقلت : ما هذا السهم معك ؟ ولو التقطت قِذْحاً لم أقل ما هذا السهم معك . =

[كل نصل من] ^(١) سهم ^(٢) أو نُشَابَةٍ ^(٣) ((^(٤) . ^(٥)

وهذا من قول الشافعي تفسير لقول النبي - ﷺ - : ((لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خُفٍّ أَوْ حَافِرٍ أَوْ نَصْلٍ)) ^(٦) فبين أن المراد بالخف ^(٧) الإبل ^(٨) ؛ لأنها ذوات أخفاف تعد للطراد .

وأن المراد بالحافر ^(٩) الخيل ^(١٠) ؛ لأنها ذوات حوافر للكر والفر ^(١١) . { ٨٠/ل }

= وجمعه : نصول ونصال .

إن النصل : نصل السيف والسهم ، وسمي به لبروزة وصفائه وجلائه .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (نصل) ١٨٨/١٢ - ١٨٩ ، معجم ابن فارس : مادة (نصل) ٤٣٢/٥ - ٤٣٣ ، تهذيب الصحاح ، للزنجاني : مادة (نصل) ٦٩٨/٢ ، لسان العرب ، لإبن منظور : مادة (نصل) ١٦٧/١٤ - ١٦٨ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (نصل) ٦٢٥/٣ .

(١) [كل نصل من] : لم ترد في المخطوطة (ك) : ل/٨٠ ب ، والمخطوطة (ن) : ل/١٤٩ ب ، والصواب إثباتها كما في المختصر (خ) : ل/١٠ ب ، والمختصر (ط) : ص/٣٧٨ ، وط (ع) : ١٨٤/١٥ ، وط (م) : ٢١٦/١٩ .

(٢) السهم : عود من الخشب يسوى ويركب في طرفه نصل يرمى به عن القوس .

وقيل : هو نفس النصل ، قال ابن شميل : السهم نفس للنصل .

وجمعه : سُهْم وسهام .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (سهم) ١٣٩/٦ ، معجم ابن فارس : مادة (سهم) ١١١/٣ ، لسان العرب ، لإبن منظور : مادة (سهم) ٤١٣/٦ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (سهم) ٩١/٤ .

(٣) النُشَابَةُ : جمعه النُشَابُ وهو : السهم الذي يرمى به عن القسي الفارسية .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (نشب) ٣٨٠/١١ ، الزاهر ، للأزهري : ص/٢٦٦ ، تحرير التبيين ، للنووي : ص/٢٤٧ ، لسان العرب ، لإبن منظور : مادة (نشب) ١٣٧/١٤ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (نشب) ١٧٦/١ .

(٤) ينظر : المختصر (خ) : ل/١٠ ب ، والمختصر (ط) : ص/٣٧٨ .

(٥) قوله : " الخف الإبل ، والحافر الخيل " قد يُظن أن المعنى هنا غير مستقيم ، ولكن المعنى مستقيم وفي غاية البيان فلقد أراد بالخف الإبل وحدها ، وبالحافر : الخيل وحدها ، وهو تسمية الشيء باسم جزئه ، أو على حذف مضاف ، أي ذي خف ، وذي حافر . ينظر : شرح الزركشي : ٥٨/٧ .

(٦) سبق تخريج الحديث في ص/٦٩ .

(٧) الخف : سبق بيان معناه في ص/١١٨ .

(٨) الإبل : سبق بيانه في ص/١١٨ .

(٩) الحافر : سبق بيان معناه في ص/١١٨ .

(١٠) الخيل : سبق بيانه في ص/١١٨ .

(١١) ينظر : المجموع ، للنووي : ٤٧/١٦ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٣٢/٧ ، الغاية القصوى ،

للبياضوي : ٩٨٩/٢ ، أسنى المطالب ، لتركيا الأنصاري : ٢٢٩/٤ .

وقال في موضع أن الحافر : الخيل والبغال ^(١) والحمير ^(٢) ؛ لأنها تتركب إلى الجهاد كالإبل ويلقى عليها العدو كالخيل ^(٣) .

{ ٨٠/ب } . قد شهد رسول الله - ﷺ - حرب هوازن ^(٤) على بغلته الشهباء ^(٥) .

(١) البغال : الباء والغين واللام يدل على : قوة في الجسم من ذلك البغل ، قال قوم : سُمِّيَ بذلك لقوة خلقه . وقد قالوا : سمي بغلاً من التبغيل ، وهو ضرب من السير والذي نذهب إليه أن التبغيل مشتق من سير البغل . ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (بغل) ١٣٩/٨ ، معجم ابن فارس : مادة (بغل) ٢٧١/١ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (البغل) ٤٥٨/٣ .

(٢) الحمير : جنس من الدواب فالحمار معروف ، قال الليث : الحمار الغير الأهلي والوحشي . جمعه : الحمير والحمرات . والأنثى : حمارة ، والمفرد المذكر : حمار . ينظر : العين ، للفراهيدي : مادة (الحمار) ٢٢٧/٣ ، تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (حمر) ٥٤/٥ ، معجم ابن فارس : مادة (حمر) ١٠٢/٢ .

(٣) ينظر : شرح أبي الطيب الطبري : ل/١٦ ، المجموع ، للنووي : ٤٧/١٦ ، الغاية القصوى ، للبيضاوي : ٩٨٩/٢ ، المطالب العالی ، لابن الرفعة : ل/٤ أ ، فتح الوهاب ، لتركيا الأنصاري : ١٩٤/١ .

(٤) حرب هوازن : أولاً : هوازن هي : قبيلة كبيرة من العرب فيها عدة بطون ينسبون إلى هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان بن إلياس بن مضر .

ينظر : المعارف ، لابن قتيبة : ص ٨٥-٨٦ ، فتح الباري ، لابن حجر : ٣٥/٨ . وحرب هوازن : هي غزوة حنين التي حدثت في شوال سنة ٨ هـ وسميت بحرب هوازن : لأنهم اللذين أتوا لقتال النبي - ﷺ - وسميت غزوة حنين : لوقوع المعركة في هذا المكان ، وحنين : وادٍ إلى جنب ذي المجاز ، بينه وبين مكة بضعة عشر ميلاً من جهة عرفات .

وسبب هذه الغزوة : أن الله لما فتح على رسوله مكة أطاعت له قبائل العرب كلها وأسلموا ، إلا هوازن وتقيف فإنهم كانوا عتاة ، فاجتمعوا في أربعة آلاف مقاتل ، وخرجوا بأموالهم وأولادهم ونسائهم لئلا يفروا ، ونزلوا بأوطاس - وهو وادٍ في دار هوازن بالقرب من حنين لكنه غير وادي حنين - فخرج إليهم رسول الله - ﷺ - في اثني عشر ألفاً من المسلمين ، عشرة آلاف ممن كانوا خرجوا معه لفتح مكة ، وألفان من أهل مكة ، وأكثرهم حديثو عهد بالإسلام ، وعباً رسول الله - ﷺ - جيشه وعقد الألوية والرايات وفرقها على الناس ، وفي الصباح استقبلوا وادي حنين ، وشرعوا ينحدرون فيه ، وهم لا يدرون بوجود كمائن العدو في مضائق هذا الوادي ، فبينما هم ينحطون إذ تمطر عليهم النبال ، وإذا كتائب العدو قد شددت عليهم شدة رجل واحد ، وانكشفت الخيل ، خيل بني سليم مولية ، وتبعهم أهل مكة راجعين ، لا يلوي أحد على أحد ، ولكن ثبت رسول الله - ﷺ - ومعه عدد قليل حتى انتصروا على هوازن وتقيف ، ثم قدم وفد من هوازن وهم أربعة عشر رجلاً على رأسهم زهير بن صرد يطالبون بسببهم من النساء والإبناء فأعادوهم إليهم .

ينظر : سيرة ابن هشام : ق ٤٣٧/٢-٤٥٩ ، طبقات ابن سعد : ١٤٩/٢-١٥٧ ، زاد المعاد ، لابن قيم الجوزية : ٤٦٥/٣-٤٧٦ ، فتح الباري ، لابن حجر : ٣٢/٨-٥٤ .

(٥) الشهباء : الشين والهاء والباء : أصل واحد يدل على بياض في شيء من سواد ، فلا تكون الشهباء خالصة بياضاً . ومن ذلك الشهباء في الفرس : وهو بياض يخالطه سواد =

فصار في الحافر قولان (١) .

فأما النصل (٢) فالمراد به : السهم (٣) المرمي به عن قوس (٤) ، وإن كان النصل إسمًا لحديدة السهم فالمراد به جميع السهم (٥) .

فهذه الثلاثة (٦) هي التي نص عليها رسول الله - ﷺ - في جواز السبق بها (٧) .

فاختلف قول الشافعي فيها (٨) فقال يحتمل معنيين :

أحدهما : أنها رخصة (٩)

{ ٨٠/ب }

-
- = ينظر : العين ، للفراهيدي : مادة (شهب) ٤٠٣/٣ ، تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (شهب) ٨٦/٦ - ٨٨ ، معجم ابن فارس : مادة (شهب) ٢٢٠/٣ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (شهب) ٢٢١/٧ .
- (١) القول الأول : أن المراد بالحافر الخيل وحدها .
- والقول الثاني : أن المراد بالحافر الخيل والبغال والحمير .
- ينظر : المجموع ، للنووي : ٤٧/١٦ ، الغاية القصوى ، للبيضاوي : ٩٨٩/٢ ، المطلب العالي ، لابن الرفعة : ٤/أ ، فتح الوهاب ، لذكريا الأنصاري : ١٩٤/١ .
- (٢) النصل : سبق بيان معناه في ص ١١٨ .
- (٣) السهم : سبق بيان معناه في ص ١١٩ .
- (٤) القوس : من أدوات الحرب والصيد ترمى بها السهام على العدو أو على الفريسة .
- فالقوس : الذراع وسميت بذلك ؛ لأنه يقدر بها المذروح وبها سميت القوس التي يرمى عنها .
- فهناك القوس العربي : وهو قوس النبل ، وأما القوس الفارسي : هو قوس الشباب .
- وجمع القوس : قسي وأقواس وقياس ، وتصغر : قويساً .
- ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (قاس) ٢٢٣/٩ ، معجم ابن فارس : مادة (قوس) ٤٠/٥ ، تحرير التتبيه ، للنووي : ص ٩٦ .
- (٥) يشير هنا إلى معنى النصل والذي سبق وأن أوضحته في التحقيق في ص ١١٨ .
- (٦) فهذه الثلاثة : المراد بها (الخف والحافر والنصل) .
- (٧) يشير هنا إلى نص الحديث ((لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل)) وقد سبق تخريجه في ص ٦٩ .
- (٨) (فيها) : الضمير عائد على الخف والحافر والنصل .
- (٩) الرخصة لغة : من رخص فالراء والخاء والصاد أصل يدل على : لين وخلاف شدة . من ذلك الرخص : خلاف الغلاء ، يقال : رخص له في الأمر : إذا أذن له فيه .
- فالرخصة في اللغة : تعني السهولة واليسر فيقال : رخص الشارع في كذا ترخيصاً : إذا يسره وسهله .
- فالرخصة في الأمر : خلاف التشديد =

مستثناة من جملة محظورة ^(١) ؛ لأنه أخرج باستثنائه ما خالف حكم أصله .

فعلى هذا لا يجوز أن يقاس على هذه الثلاثة غيرها ، ويكون السبق مقصوراً ^(٢) على التي تضمنها الخبر ^(٣) وهي الخف والخف الإبل وحدها والحافر وفيه قولان :

{ ٨٠/ب }

أحدهما : الخيل وحدها .

= ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (رخص) ١٣٤/٧ ، معجم ابن فارس : مادة (رخص) ٥٠٠/٢ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (رخص) ١٧٨/٥ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (الرخص) ٤٦٧/٢ .
الرخصة في الاصطلاح : ما شرع من الأحكام لعذر مع قيام السبب المحرم .
فمثلاً : سقوط صوم رمضان عن المسافرين يسمى رخصة ، وكذا تناول الميتة عند الإضطرار رخصة .
وقد قال عليه أفضل الصلاة والسلام : ((إن الله يُحبُّ أن تؤتى رخصه كما يكره أن تؤتى معصيته)) [مسند أحمد : ١٠٨/٢] .

أو تعرف الرخصة بأنها : الحكم الثابت على خلاف الدليل لعذر .
وتنقسم الرخصة إلى ثلاثة أقسام :

- ١- واجبة : كأكل الميتة .
 - ٢- مندوبة : كالتقصير للمسافر بعد بلوغه ثلاثة أيام فصاعداً .
 - ٣- مباحة : كالفطر في رمضان للمسافر .
- ينظر : المستصفى ، للغزالي : ٩٨/١ ، الأحكام ، للأمدى : ١٣١/١-١٣٢ ، نهاية السؤل ، للإنسوي : ٧٦-٧٣/١ ، شرح الكوكب ، لابن النجار : ٤٧٧/١-٤٨٢ .
- (١) المحظور لغة : الحاء والظاء والراء أصل يدل على : المنع ومنه قولهم : حظرت عليهم كذا أي منعتهم منه فأنا حاطر الشيء محظور .

فالحظر : كل شيء حيز بين شيئين . والمحظور : الممنوع .
ينظر : العين ، للفراهيدي : مادة (حظر) ١٩٦/٣ ، تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (حظر) ٤٥٤/٤ ، معجم ابن فارس : مادة (حظر) ٨٠/٢ ، تحرير التتبيه ، للنووي : ص ٩٢ .
والمحظور في الاصطلاح : هو ما زجر الشارع عنه ولام على الإقدام عليه . أو هو : ما ينتهض فعله سبباً للذم شرعاً بوجه ما من حيث هو فعل له ، فهو الذي يُذم فاعله شرعاً .
ينظر : البرهان ، للجويني : ٣١٣/١ ، المحصول ، للرازي : ١٢٧/١ ، الأحكام ، للأمدى : ١١٣/١ .

(٢) المقصور : مأخوذ من القصر وهو : الحبس .
يقال : قصرته إذا حبسته وهو مقصور أي محبوس .
ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (قصر) ٣٥٨/٨ ، معجم ابن فارس : مادة (قصر) ٩٦/٥-٩٧ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (قصر) ١٨٤/١١ .
(٣) الخبر هو : الحديث النبوي : ((لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل)) .

والثاني : الخيل والبغال والحمير .

والنصل وهو : السهام ، ويكون السبق بما عداها محظوراً^(١) .

{٨٠/ب} والقول الثاني : في المعنيين : أن النص^(٢) على الثلاثة أصل ، / فهذا ورد
الشرع ببيانه وليس بمستثنى ، وأن خرج مخرج الاستثناء^(٣) ؛ لأن المراد به
التوكيد^(٤) دون الاستثناء .
{٨١/ج}

(١) ينظر : الوجيز ، للغزالي : ٢١٨/٢ ، المجموع ، للنووي : ٤٨/١٦ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٣٢/٧ ،
الغاية القصوى ، للبيضاوي : ٩٨٩/٢ ، المطالب العالي ، لابن الرفعة : ج/٤ب - ٥ ، البحر الزخار ،
لأحمد المرتضى : ١٠٣/٥ ، أسنى المطالب ، لزكريا الأنصاري : ٢٢٩/٤ ، فتح الوهاب ، لزكريا
الأنصاري : ١٩٤/١ .

(٢) أن النص : ورد في ط (ع) : ١٨٥/١٥ ، وط (م) : ٢١٧/١٩ ((أن النصل)) وهو تصحيف والصواب ما
أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ج/٨٠ب ، و (ن) : ج/١٥٠أ ، ولأن السياق يقتضي ذلك .
(٣) الاستثناء : سبق تعريفه في ص ١٠١ .

(٤) التوكيد : يعد التوكيد من التوابع وهي : التي تتبع ما قبلها في إعرابه وهي خمسة أنواع :
النعت والتوكيد ، وعطف البيان ، وعطف النسق ، والبدل .
وأما التوكيد فهو ضربان :

- ١- التوكيد اللفظي : وهو إعادة اللفظ الأول بعينه سواء كان اسماً ، أو فعلاً .
- ٢- التوكيد المعنوي : وهو بألفاظ محصورة منها : النفس ، والعين ، وكل ، وكلا ، وكلتا ، وأجمع ،
وجمعاء ، وجميعهما .

ويجب في المؤكد أن يكون معرفة ، أما النكرة فهناك ثلاثة أقوال في تأكيدها وهي :
القول الأول : وهو لجمهور البصريين أنه لا يجوز توكيد النكرة مطلقاً ، أفاد توكيدها أو لم يفد .
القول الثاني : وهو لبعض الكوفيين أنه يجوز توكيد النكرة مطلقاً .
القول الثالث : وهو قول جمهور الكوفيين أنه يجوز توكيد النكرة إن أفاد توكيدها ، ويمتنع إن لم يفد . وهذا القول
أرجح الأقوال الثلاثة ، لأنه الموافق للمروي عن العرب ، فقد وردت عنهم جملة صالحة من الشواهد التي تؤيده .
ينظر : شرح قطر الندى ، لعبد الله الأنصاري : ص ٢٨٩-٢٩٤ ، شرح شذور الذهب ، لعبد الله الأنصاري :
ص ٤٢٨-٤٣١ ، شرح ابن عقيل : ٢/١٩١-٢٠٠ .

فعلى هذا ، يقاس على كل واحدٍ من الثلاثة ما كان في معناها ، كما قيس

{١٨١/٥}

على الستة ^(١) في الربا ^(٢) ما وافق معناها ، وعليه يكون التفريع .

(١) الستة : المراد بها الأصناف الستة الواردة في السنة النبوية من حديث عبادة بن الصامت أن النبي - ﷺ - قال: ((لا تبيعوا الذهب بالذهب ، ولا الورق بالورق ، ولا البُرَّ بالبُرِّ ، ولا الشعير بالشعير ، ولا التمر بالتمر ، ولا الملح بالملح ، إلا سواءً بسواء ، عيناً بعين ، يداً بيد ، ولكن بيعوا الذهب بالورق ، والبر بالشعير ، والتمر بالملح ، كيف شئتم إذا كان يداً بيد)) .

[وهذا الحديث في : صحيح مسلم بشرح النووي : كتاب : المساقاة ، باب : الربا ١٢/١١ - ١٣ ، سنن أبي داود : كتاب : البيوع والإجازات ، باب : في الصرف ، حديث رقم (٣٣٤٩) وحديث رقم (٣٣٥٠) ٦٤٣/٣ - ٦٤٧ ، سنن الترمذي مع شرحه عارضة الأحوذى : كتاب : البيوع ، (٢٣) باب : ما جاء أن الحنطة بالحنطة مثلاً بمثل ، وكراهية التفاضل فيه ، حديث رقم (١٢٤٤) ٢٠٠/٣ - ٢٠٣] .

(٢) الربا في اللغة : الزيادة والنماء والعلو .

تقول : ربا الشيء يربو : إذا زاد ونما .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (ربا) ٢٧٢/١٥ - ٢٧٣ ، معجم ابن فارس : مادة (ربي أ) ٤٨٣/٢ - ٤٨٤ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (ريب) ٩٤/٥ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (ربا) ٣٦٤/٤ . والربا في الشرع : هو عقد على عوضٍ مخصوص ، غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد أو مع تأخير في البديلين أو أحدهما .

والأصل في تحريمه :

قول الله تعالى : ﴿ وَأَحْلَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ [سورة البقرة : آية ٢٧٥] .

وخبر مسلم : ((لعن رسول الله - ﷺ - أكل الربا وموكله وكتابه وشاهديه)) وهذا الحديث في : [مصنف ابن أبي شيبة : كتاب : البيوع والأفضية ، باب : أكل الربا وما جاء فيه ، ٢٣٤/٥ ، وصحيح مسلم بشرح النووي : كتاب : المساقاة ، باب : الربا ٢٦/١١ ، سنن الترمذي : كتاب البيوع ، (٢) باب : ما جاء في أكل الربا حديث رقم (١٢٠٦)] .

وقد قسم الفقهاء الربا إلى قسمين ، وزاد الشافعية قسماً ثالثاً :

- ١- رِبَا الْفَضْلِ : وهو البيع مع زيادة أحد العوضين عن الآخر ، كبيع دينار بدينارين نقداً ونسيئة .
- ٢- رِبَا النَّسِيئة : وهو البيع لأجل ، أو هو : الزيادة المشروطة التي يأخذها الدائن من المدين نظير التأجيل .
- ٣- رِبَا الْيَدِ : وهو البيع مع تأخير قبضهما أو قبض أحدهما .

والحكمة من تحريم الربا :

- ١- لما فيه من ظلم الفقراء .
- ٢- أكل أموال الناس بالباطل .
- ٣- حرص الأغنياء على طرق الجشع والطمع .
- ٤- ولما فيه من هدر مصالح الأمة مما يؤدي إلى تمزق وحدة واجتماع المسلمين .

= ينظر : الحاوي ، للماوردي : ٨٢/٦ ، التنبيه ، للشيرازي : ص ٩٠-٩١ ، التهذيب ، للبغوي : ٣/٣٣٢-٣٣٨ ، البيان ، للعمري : ١٦٥-١٦٠/٥ ، المجموع ، للنووي : ١٧/١٠-٣٠ ، منهاج الطالبين ، للنووي : ١٤/٢-١٦ ، كفاية الأخيار ، للحصني : ٤٦٨/١-٤٧٠ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ٢/٢٩-٣١ .

(١) القياس في اللغة : مأخوذ من قاس يقيس قياساً وقياساً .

وقيل : مأخوذ من قاس يقوس قوساً .

والقياس في اللغة يطلق على معنيين .

أحدهما : التقدير ، أي معرفة قدر الشيء ، يقال : قاس الأرض بالقصبة ، أي عرف قدرها .

وقد يطلق على مقارنة أحد الشئيين بالآخر ، فيقال : قايست بين العمودين ، أي قارنت بينهما لمعرفة مقدار كل منهما بالنسبة إلى الآخر .

والمعنى الثاني : المساواة بين الشئيين ، سواء أكانت حمية مثل : قست هذا الكتاب بهذا الكتاب ، أو معنوية مثل : فلان لا يقاس بفلان ، أي لا يساويه في الفضل والشرف .

ينظر : معجم ابن فارس : مادة (قوس) ٤٠/٥ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (قوس) ٣٤٦/١١ ، القاموس المحيط ، للفيروز أبادي : مادة (قاسه) ٣٨١/٢ .

القياس في الاصطلاح : هو حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بأمر جامع بينهما من حكم أو صفة .

وهناك من عرّف عنه بأنه : مساواة فرع لأصل في علة الحكم أو زيادته عليه في المعنى المعتبر في الحكم . وهناك تعريف شامل هو : إلحاق واقعة لا نص على حكمها بواقعة ورد نص بحكمها ، في الحكم الذي ورد به النص لاشتراك الواقعتين في علة هذا الحكم .

فهذا (الإلحاق) هو المسمى عند علماء الأصول (بالقياس) وهو : الكشف والإظهار للحكم .

و (الواقعة المنصوص أو المجمع على حكمها) تسمى عندهم (بالأصل أو المقيس عليه) وهو : الذي ثبت حكمه بنص من قرآن أو سنة .

و (الواقعة التي لم يرد لها حكم) تسمى (بالفرع أو المقيس) الذي يراد إثبات حكم الأصل له ، بناء على العلة المشتركة بينهما .

و (المعنى الذي من أجله شرع الحكم في المنصوص أو المجمع عليه) يسمى (بالعلة) وهي : التي جعلت الحكم ينتقل من الأصل إلى الفرع .

و (الحكم الثابت للمنصوص أو المجمع عليه) يسمى (حكم الأصل) الثابت بالقرآن أو السنة .

و (الحكم الثابت بالقياس لغير المنصوص أو المجمع عليه) يسمى (حكم الفرع) .

ومن الأمثلة التي توضح هذا التعريف :

١- ورد في القرآن تحريم الخمر ، وورد فيه أيضاً بيان العلة التي من أجلها حرم الله الخمر ، وذلك في قول الله عز وجل : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَسْرَارُ أَمْْرٌ جَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ [سورة المائدة : الآيتان ٩٠-٩١] .

= فهذا النص الكريم يدل على تحريم الخمر ، مع بيان المعنى الذي يدعو إليه هذا التحريم ، وهو ما يترتب على شربها من المفساد الدينية والدنيوية ، وأي مفسدة أعظم من إيقاع العداوة والبغضاء بين الناس ، والصد عن ذكر الله تعالى وعن الصلاة وغير ذلك من المفساد التي من أجلها حرم الله تعالى الخمر .
وعند التأمل وجد أن الإسكار وما يترتب عليه من مفساد متحقق في شرب النبيذ وسائر الأشياء المسكرة والمخدرة والمفترية ، فتلحق كلها بالخمر ، لوجود العلة نفسها .

٢- حرم الرسول - ﷺ - بيع الإنسان على بيع أخيه ، أو الخطبة للمرأة على خطبة أخيه . فقال - عليه أفضل الصلاة والسلام - : ((لا يبيع الرجل على بيع أخيه ، ولا يخطب على خطبة أخيه ، ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفأ إنائها)) هذا الحديث في : [صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري : كتاب البيوع ، (٥٨) باب : لا يبيع على بيع أخيه ، ولا يسوم على سوم أخيه ، حتى يأذن له أو يترك ، حديث رقم (٢١٤٠) ٤/٤٤٤ ، صحيح مسلم بشرح النووي : كتاب البيوع ، باب : تحريم بيع الرجل على بيع أخيه وسومه على سومه ، ١٠/١٥٨-١٥٩] .

والعلة في ذلك : إيذاء المشتري الأول أو الخاطب وإثارة حقده ، وهذا المعنى متحقق في استئجار الأخ على استئجار أخيه ، فيحرم قياساً على حرمة البيع والخطبة ، لوجود نفس العلة في الفرع .
أركان القياس :

يتضح لنا من خلال تعريف القياس وأمثلته أن أركان القياس أربعة هي :

- ١- الأصل المقيس عليه .
 - ٢- الفرع - المقيس .
 - ٣- العلة وهي : الوصف الجامع المشترك بين الأصل والفرع .
 - ٤- حكم الأصل الذي ثبت بالنص ، ويراد إثباته للفرع بواسطة القياس .
- حجية القياس :

اختلف العلماء في حجية القياس وانقسموا إلى مذهبين :

- ١- المذهب الأول : اتفق جمهور الفقهاء على أن القياس أصل من أصول التشريع ، ودليل على الأحكام الشرعية العملية .
 - ٢- المذهب الثاني : ذهب الظاهرية وإبراهيم النظام وبعض الشيعة إلى أنه ليس بحجة .
- ولكل من الفريقين أدلة على ما ذهب إليه ، وسأذكر لكل فريق دليل واحد .
- ١- المذهب الأول : استدلل الجمهور على حجية القياس بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول .

وسأذكر هنا دليلهم من الكتاب : فلقد استدلوا منه بآيات كثيرة نكتفي منها بآية واحدة وهي أظهرها دلالة على المطلوب وأكثرها ذكراً في كتب الأصول ، وهي قول الله - تبارك وتعالى - : ﴿ هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَنَّاعُهُمْ فَتَوَلَّاهُمْ مِنَ اللَّهِ فَاغْلِبَهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يُحْسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ * وَلَوْ لَا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ لَعَذَّبَهُمُ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابُ النَّارِ * ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَمَنْ يُشَاقِ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ [سورة الحشر : الآيات من ٢-٤] .

= ومحل الاستدلال : قوله تعالى : ﴿ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ ﴾ فإن الله جل شأنه قص علينا ما حلُّ ببني النضير من عقاب في الدنيا ، جزاء كفرهم ونقضهم العهد وكيدهم لرسول الله - ﷺ - والمؤمنين ، ثم أعقب هذا بقوله ﴿ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ ﴾ أي تأملوا يا أصحاب العقول السليمة فيما أصاب هؤلاء القوم من العقاب في الدنيا والآخرة ، وفي السبب الذي من أجله استحقوا ذلك العقاب ، واحذروا أن تفعلوا مثل فعلهم ، حتى لا يصيبكم ما أصابهم ، لأنكم أناس مثلهم ، وما جرى على الشيء يجري على نظيره .

وفي هذا دليل على أن المسببات مرتبطة بأسبابها ، توجد أينما وجدت . والقياس الشرعي لا يخرج عن ذلك ، فهو ترتيب المسبب الذي هو الحكم على سببه الذي هو العلة ، أينما وجد ذلك السبب ، والحكم على النظرير بما حكم به على نظيره .

٢- أما المذهب الثاني : استدلال النظام ومن قال بقوله - وهم بعض الشيعة والظاهرية - على إنكار القياس وعدم حجيته بأدلة كثيرة من المنقول والمقول . وأظهر هذه الأدلة ما سأذكره :

١- ما جاء في القرآن الكريم من النهي عن إتباع الظن ، وأنه لا يغني عن الحق شيئاً . كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ [سورة الإسراء : آية ٣٦] . وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ سِعْمَانَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ﴾ [سورة النجم : آية ٢٨] .

قالوا : القياس ظن من الظنون ، لأنه يقوم على ظن المجتهد بأن العلة التي شرع لأجلها الحكم في المنصوص عليه هي كذا ، ثم ظن أن الفرع يساوي الأصل في تلك العلة ، فيكون منهياً عن إتباعه والعمل به والمنهي عنه لا يكون حجة في إثبات الأحكام الشرعية .

ويرد على هذا : بأن الظن الذي نهى الله عن إتباعه إنما هو : الظن في الأحكام المتعلقة بالاعتقاد وأصول الدين ؛ لأن هذه الأحكام لا بد فيها من القطع واليقين ، كما يدل على ذلك سياق الآيات التي تنهى عن الظن . أما الأحكام العملية فالظن فيها ليس منهياً عنه باتفاق الفقهاء ، بدليل أننا مأمورون بالعمل فيها بأخبار الآحاد ، وبظاهر القرآن والسنة ، وبقبول شهادة الرجلين والرجل والمرأتين ونحو ذلك ، وهي لا تقيد إلا الظن . يتضح لنا مما سبق أن ما ذهب إليه الجمهور من أن القياس حجة ، وأصل من أصول التشريع الإسلامي هو المذهب الحق الذي لا تشوبه شائبة ، وهو الذي جرى عليه عمل الصحابة وأنعقد عليه الإجماع في العصور المتقدمة قبل أن يوجد إبراهيم النظام وشيعته .

ينظر : أدب القاضي ، للماوردي : ٥٥٧/١ ، شرح اللمع ، للشيرازي : ٧٦٠/٢ ، البرهان ، للجويني : ٧٤٩/٢ - ٧٥٠ ، قواطع الأدلة ، للسمعاني : ٤/٤ - ١٦ ، المستصفى ، للغزالي : ٢٢٨/٢ - ٢٢٩ و ٢٣٤ - ٢٣٦ و ٢٥٦ - ٢٥٩ ، إرشاد الفحول ، للشوكاني : ١٢٥/٢ - ١٣٦ .

(١) الفيلة : الفاء والياء واللام : أصل يدل على استرخاء وضعف . والفيلة : الفيل وهو حيوان معروف كبير الحجم ، والجمع أفيال وفيلة وفيل . قال ابن السكيت : ولا تقل أفيلة ، والأنثى فيلة ، وصاحبها فيال . ينظر : معجم ابن فارس : مادة (فيل) ٤/٤٦٧ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (فيل) ١٠/٣٧٠ ، القاموس المحيط ، للفيروز أبادي : مادة (الفيل) ٣/٥٩٤ .

في ملاقاته العدو أنكأ^(١) من الإبل^(٢). وهل يقاس عليها السبق بالسفن^(٣) والطيارات^(٤) والشدات^(٥) أم لا ؟ على وجهين :

أحدهما : وهو قول ابن سريج^(٦) : " يجوز السبق عليها ، لأنها معدة لجهاد العدو في البحر وحمل ثقله ، كالإبل في البر^(٧) .

{ ١٨١/ج }

(١) وهي في ملاقاته العدو أنكأ من الإبل : أي أن الفيلة تهزم وتغلب العدو أكثر من الإبل . وهي من نكيت في العدو أنكى نكاية .

ينظر : العين ، للفراهيدي : مادة (نكى) ٤١٢/٥ ، تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (نكأ) ٣٨٢/١٠ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (نكأ) ٢٧٥/١٤ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (النكأة) ٣٩/١ .
(٢) فالمسابقة بالعوض على البغل والحمار والفيل فيه قولان :

أصحهما : يجوز ؛ لأن الفيل يدخل في قوله ((أو خف)) ، والبغل والحمار في قوله ((أو حافر)) ، ولأنه يستعان بهذه الدواب في الحروب .
والثاني : لا يجوز ؛ لأنها لا تصلح للكر والفر ، فكانت كالبقر .

ينظر : التتبيه ، للشيرازي : ص ١٢٧ ، المهذب ، للشيرازي : ٤١٣/١ ، التهذيب ، للبغوي : ٧٦/٨ ، البيان ، للعمرائي : ٤٢١/٧ ، المجموع ، للنووي : ٤٨/١٦ ، منهاج الطالبين ، للنووي : ٣٤٩/٣ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٣٣/٧ ، فتح الوهاب ، لزكريا الأنصاري : ١٩٤/١ ، أسنى المطالب ، لزكريا الأنصاري : ٢٢٩/٤ ، حاشية عميرة : ٢٦٥/٣ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ٤٢٠/٤ ، نهاية المحتاج ، للرملي : ١٦٦/٨ ، حاشية قليوبي : ٢٦٥/٣ ، حاشية الشرقاوي : ٤٢٤/٢ .

(٣) السفن : جمع سفينة وتجمع على سَفَائِنٍ وسَفِينٍ ، قال ابن الأعرابي : قيل لها سفينة لأنها تسفن الرمل إذا قل الماء .
فالسفينة : الفُلْكَ لأنها تسفن وجه الماء أي نقشه ، وقيل : سميت السفينة سفينة لأنها تسفن على وجه الأرض أي تلزق بها .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (سفن) ٥/١٣ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (سفن) ٢٨٦/٦ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (سفنه) ٢٢٨/٤ .

(٤) " الطيارات " : ساقطة في ط (م) : ٢١٧/١٩ والصواب إثباتها كما في (ك) : ٨١/أ ، و (ن) : ١٥٠/ل ، وط (ع) : ١٨٥/١٥ .

(٥) الشدات : ورد في المهذب ، للشيرازي : ٤١٤/١ ، والمجموع ، للنووي : ٤٨/١٦ (الشدوات) .
والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ٨١/ل ، والمخطوطة (ن) : ١٥٠/ل ، وط (ع) : ١٨٥/١٥ ، وط (م) : ٢١٧/١٩ .

(٦) ابن سريج : سبقت ترجمته في ص ٢٩ .

(٧) ينظر : التهذيب ، للبغوي : ٧٧/٨ ، المجموع ، للنووي : ٤٨/١٦ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٣٣/٧ ، حاشية الشرقاوي : ٤٢٥/٢ .

والوجه الثاني : لا يجوز السبق عليها ، لأن سبقها بقوة ملاحها ^(١) دون
المقاتل فيها .

فأما السبق بالزوارق الكبار والمراكب الثقال التي لم تجر العادة في لقاء العدو
بمثله ، فغير جائز على الوجهين معاً ^(٢) .

{١٨١/٥}

(١) المَلَّاحُ : صاحب السفينة ومتعهد النهر ليصلح فوهته ، وصنعتة : المِلَاحَةُ والمِلَاحِيَّةُ ، فالمَلَّاحُ : النوتي .
قال ابن الأعرابي : المَلَّاحُ الريح التي تجري بها السفينة وبه سمي المَلَّاحُ مَلَّاحاً . وقال غيره : سُمِّيَ
السَّفَانُ مَلَّاحاً لمعالجته الماء الملح بإجراء السفن فيه .
ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (ملح) ٩٩/٥ ، معجم ابن فارس : مادة (ملح) ٣٤٨/٥ ، لسان
العرب ، لابن منظور : مادة (ملح) ١٦٩/١٣ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (الملح) ٣٤٣/١ .
(٢) ينظر : المهذب ، للشيرازي : ٤١٤/١ ، التهذيب ، للبغوي : ٧٧/٨ ، البيان ، للعمرائي : ٤٢٢/٧ ،
المجموع ، للنووي : ٤٨/١٦ ، أسنى المطالب ، لذكرى الأنصاري : ٢٢٩/٤ ، مغني المحتاج ،
للشربيني : ٤٢٠/٤ ، نهاية المحتاج ، للرملي : ١٦٦/٨ .

(أ) فصل : [حكم قياس السبق بالأقدام على الحوافر] .

فأما الحافر بالخيـل والبغال والحمير نصاً في أحد القولين ، لا نقلاً من اسم الحافر عليها ، وقياساً في القول الثاني ؛ لأنها ذوات حوافر كالخيـل وفي معناها ^(١) .

واختلف أصحابنا ^(٢) هل يقاس عليها السبق بالأقدام ^(٣) أم لا ؟

على وجهين :

أحدهما : وهو قول أبي حنيفة ^(٤) ، تجوز المسابقة بالأقدام ؛ لأن رسول الله - ﷺ - استبَق هو وعائشة ^(٥) - رضي الله عنها - على أقدامهما ^(٦) ؛ ولأن السعي من قتال الرجال ^(٧) كالخيـل في قتال الفرسان ^(٨) .

{ ١٨١/ج }

(١) ينظر : المجموع ، للنووي : ٤٨/١٦ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٣٢/٧ ، الغاية القصوى ، للبيضاوي : ٩٨٩/٢ ، البحر الزخار ، لأحمد المرتضى : ١٠٣/٥ ، أسنى المطالب ، لذكريا الأنصاري : ٢٢٩/٤ ، فتح الوهاب ، لذكريا الأنصاري : ١٩٤/١ .

(٢) أصحابنا : أي أصحاب المذهب الشافعي .

(٣) الأقدام : جمع قدم وهي : مؤنثة وقد تذكر وهي : ما يمس الأرض من الرجل من الكعب إلى ما دونه حتى الأصابع . قال الليث : القدم من لدن الرُئُغ : ما يطأ عليه الإنسان .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (قدم) ٤٥/٩ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (قدم) ٦٧/١١ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (القَدَم) ١٢٩/٤ .

(٤) ينظر : مختصر الطحاوي : ص ٣٠٤ ، النتف في الفتاوى ، للسغدي : ٨٦٤/٢ ، شرح السير الكبير ، للسرخسي : ٨٥-٨٤/١ ، بدائع الصنائع ، للكاساني : ٣٤٥-٣٤٦/٨ ، الإختيار ، لعبد الله الموصلي الحنفي : ٢١٠/٤ ، تبين الحقائق ، للزيلعي : ٢٢٧/٦ ، مجمع الأنهر ، لإمام أئفندي : ٥٤٩/٢ ، حاشية ابن عابدين : ٤٠٢/٦ ، الفتاوى الهندية ، للسلطان أبي المظفر : ٣٢٤/٥ .

(٥) عائشة - رضي الله عنها - : سبقت ترجمتها في ص ٨٩ .

(٦) يشير هنا إلى حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت : ((سابقني رسول الله - ﷺ - فسبقته ، فلما حملت اللحم سابقني فسبقني ، فقال لي : يا عائشة هذه بتلك)) .

وقد سبق تخريجه في ص ٨٩ .

(٧) " الرجال " وردت في (ن) : ل/ ١٥٠ أ وهو الصواب ، وورد في (ك) : ل/ ٨١ أ ، وط (ع) : ١٨٥/١٥ ، وط (م) : ٢١٨/١٩ ((الرجال)) .

(٨) ينظر : التنبية ، للشيرازي : ص ١٢٧ ، المهذب ، للشيرازي : ٤١٤/١ ، التهذيب ، للبغوي : ٧٧/٨ ، البيان ، للعمرائي : ٤٢١/٧ ، المجموع ، للنووي : ٤٨/١٦ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٣٣/٧ ، أسنى المطالب ، لذكريا الأنصاري : ٢٢٩/٤ .

والوجه الثاني : وهو الظاهر / من مذهب الشافعي : أن المسابقة بالأقدام لا تجوز ^(١) ، لأنه سبق على فعلها من غير آلة ، فأشبهه الطفرة ^(٢) والوثبة ^(٣) ؛ ولأن السبق على ما يستفاد بالتعليم ليكون باعثاً على معاطاته ، والسعي ^(٤) لا يستفاد بالتعليم ^(٥) .

فعلى هذا إن قيل : إن المسابقة بالأقدام لا تجوز ، فالمسابقة بالسباحة ^(٦) أولى أن لا تجوز ^(٧) .

وإن قيل : بجوازها على الأقدام ، ففي جوازها بالسباحة وجهان : { ٨١/ب }

(١) قال الشيخ المطيعي : [.. وقيد المصنف (يقصد الماوردي) : عدم الجواز على المذهب ، والمنصوص أنه ما كان بعوض ..] .

ينظر : المجموع ، للنووي : ٤٩/١٦ .

(٢) الطفرة : الطفر هو وثوب في ارتفاع كما يطفر الإنسان حائطاً أي : يثب إلى ما وراءه وهي مرادفة لكلمة الوثب . ينظر : العين ، للفراهيدي : مادة (طفر) ٤١٧/٧ ، تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (طفر) ٣٣٠/١٣ ، معجم ابن فارس : مادة (طفر) ٤١٥/٣ .

(٣) الوثبة : الوثب هو الطفر وثب يثب وثباً ، فالوثب : القفز .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (وثب) ١٥٨/١٥ ، تهذيب الصحاح ، للزنجاني : مادة (وثب) ٩٧/١ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (وثب) ٢١٠/١٥ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (الوثب) ١٨١/١ . (٤) " والسعي " : في (ن) : ل/١٥٠ أ " والنص " وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/٨١ ب ، وط (ع) : ١٨٥/١٥ ، وط (م) : ٢١٨/١٩ .

(٥) ينظر : المذهب ، للشيرازي : ٤١٤/١ ، التهذيب ، للبغوي : ٧٧/٨ ، البيان ، للعمراني : ٤٢٢/٧ ، المجموع ، للنووي : ٤٩/١٦ ، فتح الوهاب ، لتركيا الأنصاري : ١٩٤/١ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ٤٢٠/٤ ، حاشية قليوبي : ٢٦٥/٣ .

(٦) السباحة : السَّيْحُ والسَّباحة : العَوْمُ . سَبَحَ بالنهر وفيه يسبح سَبْحاً وسَبَاحَةً ، فالسباحة هي : الغطس في الماء . ينظر : العين ، لفراهيدي : مادة (السبح) ١٥٢/٣ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (سبح) ١٤٣/٦ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (سبح) ٣١٠/١ .

(٧) ينظر : المذهب ، للشيرازي : ٤١٤/١ ، التهذيب ، للبغوي : ٧٦/٨ ، المجموع ، للنووي : ٤٩/١٦ ، منهاج الطالبين ، للنووي : ٣٤٩/٣ ، فتح الوهاب ، لتركيا الأنصاري : ١٩٤/١ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ٤٢٠/٤ ، نهاية المحتاج ، للرملي : ١٦٥/٨ ، حاشية قليوبي : ٢٦٥/٣ ، حاشية الشرقاوي : ٤٢٤/٢ .

أحدهما : تجوز كالأقدام ، لأن أحدهما ^(١) على الأرض ، والآخر في الماء .
والوجه الثاني : أنها لا تجوز بالسباحة ، وإن جازت بالأقدام ؛ لأن الماء مؤثر في
السباحة والأرض غير مؤثرة في السعي ^(٢) .

{ ٨١/ل ب }

ومنها اختلاف أصحابنا ^(٣) في السبق بالصراع ^(٤) على وجهين :

(١) أحدهما : ذكرت في ط (ع) : ١٨٥/١٥ ، وط (م) : ٢١٨/١٩ " أحدهما " والصواب ما أثبتته كما في
المخطوطة (ك) : ٨١/ل ب و (ن) : ١٥٠/ل .

(٢) علّق - الشيخ المطيعي - على قول الماوردي فقال : [.. وهذا كلام من لا يعرف قواعد السباحة وكونها
علماً ومهارة ولها قواعد لا تتأتى إلا بالتعليم والتمرس مع لياقة البدن وقوته حتى تكون المهارة والتفوق والسبق .
وقد تطورت أسباب الإعداد للجهاد فكان منها الضفادع البشرية الذين يغوصون في أعماق البحار ليدمروا
السفن البحرية وقلاع الثغور ، وهي أنكى على الأعداء من ركوب الخيل والحمير ، ولولا مهارة عساكر
الإسلام وجند القرآن في علوم البحار . وأولها إتقان السباحة ما تسنى للصحابه أن ينتصروا على الروم في
معركة " ذات الصواري " في الإسكندرية ، ولا طرقوا بأيديهم القوية أبواب القسطنطينية على عهد معاوية
وكانت قيادة الأسطول البحري لولده يزيد ..] .

ينظر : المجموع : ٤٩/١٦ .

وتعليق الشيخ المطيعي : تعليق في موضعه حيث أن السباحة علم لا ينسى ، فهو علم قائم بذاته ، لا سيما
وقد أصبح المسلمون الآن وقبل الآن يهتمون به ويشجعون أولادهم عليه وأصبحت المسابقات تقام في هذا
المجال ولقد قال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : ((علموا أولادكم السباحة والرمية وركوب الخيل)) [هذا
الحديث في : كنز العمال ، لعلاء الدين البرهان فوري : رقم (٤٥٣٤٣) ٤٤٣/١٦] .

(٣) أصحابنا : أي أصحاب المذهب الشافعي .

(٤) الصراع : سبق بيان معناه في ص ١٠٠ . ولكن عليّ أن أشير هنا إلى أن بعض الفقهاء أجمعوا على
مشروعية المصارعة ، بإعتبارها من أنواع الرياضة المفيدة للبدن ، المقوية للجسم على الجهاد في سبيل الله تعالى .
لكن هذه الرياضة تحتاج إلى :

١- ستر العورة وعدم كشفها : فيكون لباس المتصارعين ساتراً للعورة المحددة شرعاً ، وهي من السرة
إلى الركبة ، فإذا اختل هذا الشرط كما هو ظاهر في هذا الزمان ، تعد من الأمور المحرمة المنكرة .

٢- عدم خروج المصارعة عن مقاصد الشرع .

٣- أن لا يترتب على المصارعة ضرراً وإيذاء . يقول العلامة الدردير في (الشرح الصغير) (٣٢٦/٢)
عقب تعداده مشروعية مجموعة من المسابقات ما نصه : (.. ونحو ذلك مما يترتب به على قتال العدو ، إن
صح القصد بأن وافق الشرع ، فإن لم يصح القصد بأن كان لمجرد النهر واللعب ، كما يفعله أهل
الفسوق لم تجز ، ولا سيما إن حصل بلعهم الإيذاء بضرب ، وغيره ..) .

٤- أن لا تكون هذه الرياضة إلا للرجال ، فبذلك تعد مصارعة النساء محرمة وخارجة عن مقاصد الشرع ،
وتحرم المشاهدة إليها أيضاً .

٥- الفرق الواضح بين المصارعة عند السلف وبين المصارعة في زماننا . =

أحدهما : وهو مذهب أبي حنيفة أنه جائز ^(١) ، لما روي عن النبي - ﷺ - أنه خرج إلى الأبطح ^(٢) فرأى [ركانة بن عبد يزيد] ^(٣) يرعى أعزاً له ، فقال [ركانة] ^(٤) يا محمد هل لك في أن تصارعني ؟ فقال له النبي - ﷺ - : ((ما

= قال الشيخ المطيعي في (تكملة المجموع) (٤٩/١٦) عن هذا الأمر : (.. فقد كانت المصارعة تقوم عند السلف على قوة البدن وعلى إحسان القبض على الخصم وإلقائه أرضاً ، وهي في زماننا هذا تقوم على ضرب منها الحرة ، والرومانية ، واليابانية ، والجودو ، والكراتيه ، ولكل منها أسلوبه في صرع الخصم ، وهي تهدف جميعاً إلى إحسان القبض على الخصم وإجباره على أن يتخذ وضعاً يبدنه يعجز معه عن المقاومة ..) .

٦- عدم نقل المصارعة من عالم البشر إلى عالم الحيوانات والطيور المختلفة ؛ لأن ذلك مخالف لمقصد الشرع وللنصوص التي أكدت على الرفق بالحيوانات ، ولما فيها من تعذيب للحيوان . فمن تلك المصارعات المخالفة للشرع :

المصارعة بين الثيران : وهي شهيرة ولا سيما في أسبانيا فتقوم على تدريب الثور عدة سنوات ثم يُدخل في حلبة واسعة ، قبل المصارع بوقت طويل ويُرهق بالجري والضرب بالرماح التي يحملها الناس فيتخضب بالدماء ، وحين يوشك أن يقع من الإعياء يدخل المصارع ويتحين الفرصة ويضرب الثور بألة حادة مديبة ، فيقتضى عليه .

ولا شك في أن ذلك محرم في الشريعة الإسلامية ، ومخالف للطريقة الإسلامية في ذبح الحيوان حيث قال عليه الصلاة والسلام : ((إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح وليحد أحدكم شفرته فليرح ذبيحته)) [هذا الحديث في : صحيح مسلم بشرح النووي : كتاب الصيد والذبائح ، باب : الأمر بإحسان الذبح والقتل وتحديد الشفرة ١٣/١٠٦-١٠٧] .

وفي (مجموع الفتاوى) (٢٥٣/٣٢) تنصيص على حرمة المناقرة بين الديوك ، والنطاح بين الكباش ؛ ولأن المغالبة بمثل هذه توقع العداوة والبغضاء ، وتصدهم عن ذكر الله تعالى وعن الصلاة .

(١) ينظر : المجموع ، للنووي : ٥٠/١٦ ، البحر الزخار ، لأحمد المرتضى : ١٠٣/٥ ، حاشية ابن عابدين : ٤٠٤/٦ .

(٢) الأبطح : مسيل واسع فيه ثقاقُ الحصى ، جمع : الأباطحُ .

وقيل الأبطح : بطن الميثاء والتلعة والوادي ، أي البطحاء وهو التراب السهل في بطونها مما قد جرّته السيول .

ينظر : معجم ابن فارس : مادة (بطح) ٢٦٠/١ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (بطح) ٤٢٨/١ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (بطحه) ٢٩٥/١ .

(٣) في (ك) : ل/٨١ ب ، و (ن) : ل/١٥٠ ب ، وط (ع) : ١٨٦/١٥ ، وط (م) : ٢١٨/١٩ " يزيد بن ركانة " والصواب ما أثبتته : بأنه " ركانة بن عبد يزيد " نظراً لما رجعت إليه من المصادر فينظر : سنن أبي داود : ٣٤٠/٤ ، سنن الترمذي : ٢١٧/٤ ، تحريم النرد والشطرنج ، للأجري : ص ٢٤٢ ، المستدرک ، للهاكم : ٤٥٢/٣ ، السنن الكبرى ، للبيهقي : ١٨/١٠ ، تهذيب الأسماء واللغات ، للنووي : ١٩١/١-١٩٢ ، تلخيص الحبير ، لابن حجر : ١٦٢/٣-١٦٣ ، الإصابة ، لابن حجر : ٦٥٥/٣ .

(٤) هو ركانة بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف الحجازي المكي ثم المدني ، أسلم يوم فتح مكة ، وهو الذي صارع النبي - ﷺ - وذلك قبل إسلامه ، وقيل كان ذلك سبب إسلامه ، له أحاديث ، نزل المدينة ومات بها في أول خلافة معاوية سنة ٤٢ هـ .

تسبق لي ؟ ^(١))) فقال : شاة ، فصارعه فَصَرَعه النبي - ﷺ - فقال [ركانة] : هل لك في العود ؟ فقال النبي - ﷺ - : ((ما تسبق لي ؟)) فقال : شاة فصارعه فَصَرَعه النبي - ﷺ - فقال [ركانة] : هل لك في العود ؟ فقال النبي - ﷺ - : ((ما تسبق لي ؟)) فقال : شاة فصارعه فصرعه النبي - ﷺ - ^(٢) فقال [ركانة] : يا محمد أعرض علي الإسلام فما أحد وضع جنبي على الأرض غيرك ، فعرض عليه الإسلام فأسلم ، ورد عليه غنمه)) ^(٣) .

{ ٨١/ل ب }

= ينظر : الجرح والتعديل ، للرازي : رقم الترجمة (٢٣٤٢) ٥١٩/٣ ، النقعات ، لابن حبان : ١٣٠/٣ ، تهذيب الأسماء واللغات ، للنووي : رقم الترجمة (١٧١) ١٩١/١-١٩٢ ، تهذيب التهذيب ، لابن حجر : ٢٤٨/٣ .
(١) " ما تسبق لي " : ذكر في ط (ع) : ١٨٦/١٥ ، وط (م) : ٢١٨/١٩ " ما تسبق لي " والصواب ما أثبته كما في المخطوطة (ك) : ٨١/ل ب ، والمخطوطة (ن) : ١٥٠/ل ب .
(٢) " فقال ركانة : هل لك في العود ؟ فقال النبي - ﷺ - : ما تسبق لي ؟ فقال : شاة فصارعه فصرعه النبي - ﷺ - " هذه العبارة ذكرت في المخطوطة (ك) : ٨١/ل ب ، والمخطوطة (ن) : ١٥٠/ل ب ثلاث مرات ، ولكن في ط (ع) : ١٨٦/١٥ ، وط (م) : ٢١٨/١٩ لم تذكر في المرة الثالثة والصواب ما أثبته .
(٣) هذا الحديث في :

سنن أبي داود : كتاب : اللباس ، باب : في العمائم ، حديث رقم (٤٠٧٨) ٣٤٠/٤ ، سنن الترمذي : كتاب : اللباس ، باب : العمائم على القلائس ، حديث رقم (١٧٨٤) ٢١٧/٤ ، كتاب تحريم النرد والشطرنج والملاهي ، للأجري : ص ٢٤٢ ، مستدرک الحاكم ، كتاب : معرفة الصحابة ، باب : ذكر مناقب ركانة بن عبد يزيد - رضي الله عنه - ، ٤٥٢/٣ .

جميعهم من رواية أبي الحسن العسقلاني عن أبي جعفر بن محمد بن ركانة عن أبيه .
قال الترمذي : (.. هذا حديث حسن غريب وإسناده ليس بالقائم ، ولا نعرف أبا الحسن العسقلاني ولا ابن ركانة ..) .
وقال ابن حبان في كتابه النقعات ١٣٠/٣ : (.. في إسناده خبره في المصارعة نظر ..) .
أما في دلائل النبوة ، للبيهقي : ٢٥٠/٦-٢٥٤ فلقد أورد الحديث من رواية يونس بن بكير عن ابن إسحاق قال : حدثني والدي إسحاق بن يسار وذكر الحديث .

كما رواه في السنن الكبرى : كتاب السبق والرمي ، باب : ما جاء في المصارعة ١٨/١٠ وقال : (.. رواه أبو داود في المراسيل عن موسى بن إسماعيل عن حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير ، وهو مرسل جيد وقد روى بإسناد آخر موصولاً إلا أنه ضعيف والله أعلم ..) .
ولقد ورد الحديث في تلخيص الحبير ، لابن حجر : ١٦٢/٣-١٦٣ .

لكن هنا سؤال لا بد منه : هل يستفاد من هذا الحديث جواز أخذ العوض في المصارعة ؟
الظاهر : أنه لا يجوز ذلك .

أما الحديث فيمكن توجيهه بوجهين =

فدل على جواز السبق على الصراع (١) .

/ والوجه الثاني : وهو ظاهر مذهب الشافعي : أنه لا يجوز السبق على الصراع (٢) ، لما ذكرنا من المعنيين في السبق بالأقدام (٣) .

فعلى هذا أن قيل : إن السبق على الصراع لا يجوز ، فالسبق على المشابكة (٤) بالأيدي لا يجوز .

= الوجه الأول : أن النبي - ﷺ - لم يأخذ العوض في المصارعة وإنما أراد أن يبين غلبته وعجزه من وجهين : من جهة صرعه ، ومن جهة أخذ ماله فلما غلبه وظهر عليه ردّ عليه ماله بدليل : قوله - ﷺ - : ((ما كنا لنجمع عليك أن نصرعك ونغرّمك خذ غنمك)) .

الوجه الثاني : لو سلمنا أنه أخذ المال ، لم يكن فيه أيضاً حجة ؛ لأن ركّانة إذ ذاك كان كافراً فهو في حكم الحربي ويجوز أخذ ماله ، ومن ثم لما أسلم تفضل عليه - ﷺ - ورد إليه غنمه . والله أعلم .
ينظر : التهذيب ، للبغوي : ٧٧/٨ ، البيان ، للعمرائي : ٤٢٣/٧ ، كف الرعاع ، للهيثمي : ٢٢٠/١ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ٤٢١/٤ .

(١) ينظر : التنبية ، للشيرازي : ص ١٢٧ ، المهذب ، للشيرازي : ٤١٤/١ ، التهذيب ، للبغوي : ٧٧/٨ ، البيان ، للعمرائي : ٤٢٢/٧ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٣٣/٧ ، المجموع ، للنووي : ٥٠/١٦ ، البحر الزخار ، لأحمد المرتضى : ١٠٣/٥ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ٤٢٠/٤-٤٢١ .

(٢) [.. لا يجوز السبق على الصراع وهو المنصوص لحديث أبي هريرة : ((لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل))] ولأنه ليس من آلات القتال ، وحديث ركّانة محمول على أنه فعل ذلك ليسلم ولأنه لما أسلم رد عليه ما أخذ منه ..] .

ينظر : التنبية ، للشيرازي : ص ١٢٧ ، المهذب ، للشيرازي : ٤١٤/١ ، التهذيب ، للبغوي : ٧٧/٨ ، البيان ، للعمرائي : ٤٢٣/٧ ، المجموع ، للنووي : ٥٠/١٦ ، البحر الزخار ، لأحمد المرتضى : ١٠٣/٥ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ٤٢٠/٤-٤٢١ .

(٣) يقصد هنا المعنيين المذكورين في السبق بالأقدام وهما :

١- أنه سبق على فعل الأقدام من غير آلة ، فأشبهه الطفرة والوثبة .

٢- ولأن السبق على ما يستفاد بالتعليم ليكون باعاً على معاطاته ، والسعي لا يستفاد بالتعليم .

ينظر : إلى المخطوطة (ك) : ل/٨١ ب ، و (ن) : ل/١٥٠ أ .

(٤) "المشابكة" : في المخطوطة (ن) : ل/١٥٠ ب "المسابقة" وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في (ك)

: ل/٨٢ أ ، وط (ع) : ١٨٦/١٥ ، وط (م) : ٢١٩/١٩ .

والمشابكة : قال الليث : الشبك مصدر قولك : شبكت أصابعي بعضها ببعض فاشتبكت وشبكتها ، فتشبكت على الكثير .

ينظر : العين ، للفراهيدي : مادة (شبك) ٢٩٨/٥-٢٩٩ ، تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (شبك)

٢٩/١٠ ، معجم ابن فارس : مادة (شبك) ٢٤٢/٣ .

وإن قيل : بجوازه في الصراع ، ففي جوازه بالمشابكة وجهان كالسباحة ^(١).

ومنها اختلاف أصحابنا ^(٢) في السبق بالحمام ^(٣) على وجهين :

أحدهما : يجوز ، لأنها بالهداية تؤدي أخبار المجاهدين بسرعة ^(٤) .

والوجه الثاني : لا يجوز ، لأنها لا تؤثر في جهاد العدو ^(٥) ، وقد روي عن النبي - ﷺ - أنه رأى رجلاً يسعى بحمامه ، فقال : ((شيطان [يتبع] ^(٦) شيطانة)) ^(٧) .

(١) الوجهان :

أحدهما : تجوز .

والوجه الثاني : أنها لا تجوز .

ينظر : روضة الطالبين ، للنووي : ٥٣٣/٧ ، المجموع ، للنووي : ٥٠/١٦ ، مغني المحتاج ، للشرييني : ٤٢١/٤ ، نهاية المحتاج ، للرملي : ١٦٦/٨ .

(٢) أصحابنا : أي أصحاب المذهب الشافعي .

(٣) الحَمَامُ : قال الشافعي : الحمام : كل ما عَبَّ وهدر وإن تفرَّق به أسماء فهو : الحمام واليمام والدَّباسِي والقماري والفواخت .

قال الكسائي : الحمام : هو البرِّي الذي لا يألف البيوت ، وهذه التي تكون في البيوت هي اليمام .

قال الأزهري : الحمام البرِّي والأهلي يَحُبُّ إذا شرب ، وهو أن يجرع الماء جرْعاً ، وسائر الطيور تنقر الماء نقرأً ، وتشرب قطرة قطرة .

ينظر : الزاهر ، للأزهري : ص ١٢٧ ، تحرير التنبيه ، للنووي : ص ١٦٦ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (حم) ٣/٣٤٤ .

(٤) قال الشيخ المطيعي هنا : [.. هو نوع من الحمام الذكي الصبور الذي يعبر البحار ويقطع الفياقي والقفار حتى يصل إلى غايته بسرعة فائقة يحمل الأخبار والكتب ، وكان لأمرء الإسلام وقواد الجيوش أبراج لتلقى هذه الحمام فيفضون كتبها بأنفسهم ، فمن جيش يطلب النجدة إلى قائد يعلن هزيمة عدوه ، فكان لهذا الحمام أثره وفعله ، وهو سلاح من أسلحة الجيوش كالبرق وسلاح الإشارة ..] .

ينظر : المجموع ، للنووي : ٥٠/١٦ .

(٥) ينظر : التهذيب ، للبخاري : ٧٧/٨ ، البيان ، للعمرائي : ٤٢٢/٧ ، المجموع ، للنووي : ٥٠/١٦ ، مغني المحتاج ، للشرييني : ٤٢٠-٤٢١/٤ ، نهاية المحتاج ، للرملي : ١٦٦/٨ .

(٦) في المخطوطة (ك) : ل/٨٢ أ ، والمخطوطة (ن) : ل/١٥٠ ب ، وفي ط (ع) : ١٨٦/١٥ ، وط (م) : ٢١٩/١٩ ذكر : ((شيطان مع شيطانة)) والصواب ما أثبتته كما في كتب الحديث .

(٧) هذا الحديث : ورد في مصنف عبد الرزاق : باب : الكلاب والحمام (٣/١١) مرسلأ عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ، وورد مرفوعاً في : مسند أحمد : ٣٤٥/٢ ، وسنن أبي داود : كتاب الأدب ، (٦٥) باب : =

في اللعب بالحمام ، حديث رقم (٤٩٤٠) ٢٣١/٥ ، وسنن ابن ماجه : كتاب الأدب ، (٤٤) باب : اللعب بالحمام ، حديث رقم (٣٧٦٥) ١٢٣٨/٢ ، وكتاب تحريم النرد والشطرنج ، للأجري : باب : النهي عن اللعب بالحمام ص ١٨٦ ، والسنن الكبرى ، للبيهقي : كتاب : السبق والرمي ، باب : ما جاء في اللعب بالحمام ١٩/١٠ جميعهم من طريق :

حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة - رضي الله عنه - به .
وللحديث شاهد ورد في : سنن ابن ماجه : كتاب : الأدب ، (٤٤) باب : اللعب بالحمام حديث رقم (٣٧٦٤) ١٢٣٨/٢ من طريق :

شريك عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة - رضي الله عنها - به .
ورجال الحديث : ثقات ما عدا محمد بن عمرو فهو صدوق له أوهام ، وهو من رجال الجماعة .
ولا بد أن أشير هنا إلى حكم اللعب بالحمام :
أقول - وبالله التوفيق - : اتفق العلماء على كراهة اللعب بالحمام ؛ لأن تسمية فاعله شيطانياً يدل على ذلك ؛ ولأن فيه سفاهة وقلة مروءة .

ففي المغني ، لابن قدامة : (١٧٢/٩) ذكر : أن اللاعب بالحمام يُطَيَّرُها فهو بذلك لا شهادة له ؛ وذلك لأنه سفه ودناءة وقلة مروءة ويتضمن أذى الجيران بطيره ، وإشرافه على دورهم ، ورميه إياها بالحجارة .
وفي الدر المختار ، للحصكفي : (٣٥٤/٢) من كتب الحنفية : جَزَمَ برد شهادته وكذلك في مواهب الجليل ، للحطاب : (١٥٣/٦) من كتب المالكية .

وفي كف الرعاع ، للهيتمي : (٢١٣/١) ذكر عن الراعي : أن اتخاذ الحمام للبيض والفرخ أو الأئس أو حمل الكتب جائز بلا كراهة ، أما اللعب به بالتنطير والمسابقة فالصحيح أنه مكروه كالشطرنج ، فإن انضم إليه قمار أو ما في معناه رُدَّتْ شهادته .

إذن الخلاصة : أن اللعب بالحمام مكروه ، ولا يبعد أن يكون حراماً ؛ لأن تسمية فاعله شيطانياً يدل على تحريمه ؛ ولأنه شعار أهل السفه والفجور . والله أعلم .
أما عن علة تسمية الحمامة شيطانة :

ففي نيل الأوطار ، للشوكاني : (١٠٦/٨) قال : (.. إما لأنها سبب إتيان الرجل لها ، أو لأنها تفعل فعل الشيطان حيث يتولع الإنسان بمتابعتها واللعب بها لحسن صورتها وجودة نغمتها ..) .

(١) ذكر في ط (م) : ٢١٩/١٩ " السبق بالكلاب " وهو الصواب وورد في (ك) : ١٨٢/أ و (ن) : ١٥٠/ب وط (ع) : ١٨٦/١٥ ((السبق بالكلام)) .

(٢) النطح : قال أبو عبيد : نطح يَنْطَحُ وَيَنْطَحُ .

قال الليث : النطح للكبش ونحوها ، ويقال : انتطحت الكبش وتناطحت بمعنى واحد .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (نطح) ٣٨٩/٤ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (نطح) ١٨٤/١٤ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (نطحه) ٣٤٨/١ .

(٣) الكباش : مفردة الكبش ، قال ابن سيده : الكبش فحل الضأن في أي سن كان .

قال الليث : إذا أتى الحمل فقد صار كبشاً حتى ولو لم تخرج رباعيته ، وبعضهم يقول : حتى تخرج رباعيته . =

ونقار (١) الديكة (٢) ، فهو أسفه (٣) (٤) والسبق فيه باطل (٥) لا يختلف ، والله أعلم بالصواب .

{ ١٨٢/٥ }

= ينظر : العين ، للفراهيدي : مادة (الكبش) ٢٩٨/٥ ، تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (كبش) ٢٨/١٠ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (كبش) ١٨/١٢ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (الكبش) ٤٣٨/٢ . (١) " ونقار " : في (ن) : ل/١٥٠ ب " ونقار " والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/٨٢ ، وط (ع) : ١٨٦/١٥ ، وط (م) : ٢١٩/١٩ .

والنقار : مفردة (النقر) وهو : أن يضع لسانه فوق ثناياه مما يلي الحنك ثم ينقر . ومنقار الطير والخف : طرفه .

ينظر : العين ، للفراهيدي : مادة (نقر) ١٤٤/٥ ، تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (نقر) ٩٧/٩ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (نقر) ٢٥٨/١٤ .

(٢) الديك : ذكر الدجاج معروف ، الجمع القليل : أدياك ، والجمع الكثير : ديوك وديكة . وأرض مداكة ومديكة : كثرة الديكة .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (ديك) ٣٣٢/١٠ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (ديك) ٤٥٨/٤ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (الديك) ٤١٢/٣ .

(٣) السفه : هو ضعف العقل وسوء التصرف ، وأصله : الخفة والحركة والطيش . فالفسه : نقيض الرشيد . وأسفه : يعني أسوء في التصرف .

ينظر : تحرير التلبيه ، للنووي : ص ٢٢٣ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (سفه) ٢٨٨/٦ ، التعريفات ، للجرجاني : ص ١٥٨ .

(٤) ولقد روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : ((نهى رسول الله - ﷺ - عن التحريش بين البهائم)) [هذا الحديث في : سنن أبي داود : كتاب الجهاد ، باب : في التحريش بين البهائم حديث رقم (٢٥٦٢) ٢٦/٣ ، وسنن الترمذي مع شرحه عارضة الأحوذى : كتاب الجهاد ، (٣٠) باب : ما جاء في كراهية التحريش بين البهائم حديث رقم (١٧١٤) ١٦٧/٤ - ١٦٨] .

فلقد نهى رسول الله - ﷺ - عن الإغراء بين البهائم ، سواء كان هذا الإغراء في سباق أو غيره ، فشمّل بعمومه الكباش ، والثيران والكلاب وغيرها من البهائم ، والنهي يفيد التحريم عند الإطلاق ؛ لأنه حقيقة ، ولا صارف له عنه إلى غيره ، فدل الحديث على حرمة السباق الذي يتم فيه التحريش بين هذه الدواب . ولقد قال الشوكاني في نيل الأوطار : (٢٥٠/٨) : (.. وجه النهي في الحديث : أنه إيلاء للحيوانات وإتباع لها بدون فائدة ، بل مجرد عبث ..) .

كما أن السباق على هذه الحيوانات على هذا النحو سفه ، وهو من فعل قوم لوط ، الذين أهلكهم الله بذنوبهم . ينظر : مغني المحتاج ، للشريني : ٤٢٠/٤ .

كما أن السباق بين هذه الدواب على هذا النحو تعذيباً لها ، وتعريضاً لها للهلاك فيما لا يفيد ، وهي أنفس محترمة ، ينبغي صونها عما يهلكها ، أو يعرضها للتلف ولقد نهينا عن تعذيبها لقوله عليه الصلاة والسلام : ((عُدْبَتِ امْرَأَةٌ فِي هَرَّةٍ لَمْ تَطْعَمْهَا وَلَمْ تُسْقَها وَلَمْ تَتْرَكْها تَأْكُلْ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ)) [هذا الحديث في : صحيح مسلم بشرح النووي : كتاب قتل الحيات وغيرها ، باب : تحريم قتل الهرة ٢٤٠/١٤] .

(٥) باطل : سبق بيان معناه في ص ١٠٨ .

(ب) فصل : [حكم السبق بالسيوف والرماح والأعمدة] .

وأما النصل ^(١) وهو السهام فقياسه كل سلاح فارق يد صاحبه من الحراب ^(٢) ، ومقاليع الأحجار ^(٣) ، وقس البندق ^(٤) .
واختلف أصحابنا ^(٥) فيما لا يفارق يد صاحبه من السيوف ^(٦) والرماح ^(٧) والأعمدة ^(٨) هل يجوز السبق بها أم لا ؟

على وجهين :

{ ١٨٢/٥ }

أحدهما : يجوز ، كالمفارق ليده ، لأن جهاد العدو بها .

-
- (١) النصل : سبق بيان معناه في ص ١١٨ .
(٢) الحراب : مفردة (الحرب) وهي : الآلة دون الرمح . قال ابن الأعرابي : ولا تعد الحرب في الرماح .
ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (حرب) ٢٣/٥ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (حرب) ١٠٠/٣ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (الحرب) ٧٠/١ .
(٣) مقاليع الأحجار : المقلاع : آلة ترمى بها الحجارة وهي : مؤلفة من قطعة من جلد أو قماش عريض يتصل كل طرف من طرفيها بحبل ، ويمسك الرامي بطرفي الحبلين .
ينظر : معجم ابن فارس : مادة (قلع) ٢٢/٥ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (قلع) ٢٨٥/١١ .
(٤) البندق : الذي يرمى به ، والواحدة بندق والجمع البنادق .
ينظر : العين ، للفراهيدي : مادة (بندق) ٢٦١/٥ ، تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (البندق) ٤١٢/٩ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (بندق) ٥٠٢/١ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (البندق) ٢٩١/٣ .
(٥) أصحابنا : أي أصحاب المذهب الشافعي .
(٦) السيوف : مفردة (سيف) وهو نوع من الأسلحة معروف ويجمع : أسيايف سيوف أسيف . يقال : استأف القوم وتسافوا : تضاربوا بالسيوف .
ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (سئف) ٩٦/١٣ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (سيف) ٤٥٧/٦ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (السيف) ٢١٠/٣ .
(٧) الرماح : مفردة (رمح) وهو : قناة في رأسها سنان يطعن به ، والجمع : رماح وأرماح ومُتخذة الرماح وحرفته الرماحة .
ينظر : العين ، للفراهيدي : مادة (رمح) ٢٢٦/٣ ، تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (رمح) ٥٢/٥ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (رمح) ٣٠٩/٥ .
(٨) الأعمدة : مفردة (العمود) ولقد وردت هذه الكلمة في عدد من الكتب غير الحاوي بهذه الصيغة .
ينظر : المذهب ، للشيرازي : ٤١٤/١ ، البيان ، للعمرائي : ٤٢٤/٧ ، المجموع ، للنووي : ٥٢/١٦ .

والوجه الثاني : لا يجوز ، لأنه يكون بذلك محارباً ^(١) لا مسابقاً ^(٢) .

فأما السبق بالمداحي ^(٣) ، وكرة ^(٤) الصولجان ^(٥) فلا ؛ لأن الجهاد لا يكون

{١٨٢/٥}

بهما ^(٦) .

(١) المحارب : لفظ مشتق من الحاربة ، وحربه يحربه : إذا أخذ ماله .

والحارب : الغاصب الناهب ، اسم فاعل من حارب ، وهو فاعل من الحرب .

فقال : فلان حرب فلان أي محارب .

فالمحارب : قاطع طريق لقتل نفس أو أخذ مال محترم على وجه يتعدر معه الغوث .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (حرب) ٢٥/٥ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (حرب)

١٠٠/٣-١٠١ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (الحرب) ٧٠/١ .

(٢) ينظر : التتبيه ، للشيرازي : ص ١٢٧ ، المذهب ، للشيرازي : ٤١٤/١ ، التهذيب ، للبغوي : ٧٦/٨ ،

البيان ، للعمرائي : ٤٢٤/٧ ، المجموع ، للنووي : ٥٢/١٦ ، أسنى المطالب ، لذكرى الأنصاري : ٢٢٩/٤ ، مغني

المحتاج ، للشربيني : ٤١٩-٤٢٠ ، نهاية المحتاج ، للرملي : ١٦٥/٨ ، حاشية قليوبي : ٢٦٥/٣ .

(٣) المداحي : مفرداها (المِداخَةُ) وهي : خشبة يُنْخَى بها الصبي فتمر على وجه الأرض لا تأتي على شيء

إلى اجتحتته . قال : شمر : المِداخَةُ لعبة يلعب بها أهل مكة وسمعت الأسدي يصفها ويقول : هي المداحي

والمسادي وهي : أحجار أمثال القرصة وقد حفروا حفرة بقدر ذلك الحجر فيتحون قليلاً ، ثم يذخون بتلك

الأحجار إلى تلك الحفرة ، فإن وقع فيها الحجر غلب صاحبها ، وإن لم يقع غلب وتسمى حالياً بلعبة الغولف .

ينظر : العين ، للفراهيدي : مادة (نحو ، حي) ٢٨٠/٣ ، تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (دحا) ١٩١/٥-١٩٢ ،

لسان العرب ، لابن منظور : مادة (دحا) ٣٠٤/٤ .

(٤) كرة : قال ابن السكيت : كروت بالكرة إذا ضربت بها ، والكرة التي يلعب بها أصلها : كُرَو فحذفت الواو ،

والهاء عوض . وتجمع على كُرَيْن وكُرَات .

والكرة : هي جسم محيط به سطح في داخله نقطة وهي التي تضرب بالصولجان .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (كرا) ٣٤١/١٠-٣٤٢ ، تهذيب الصحاح ، للزنجاني : مادة (كرا)

١٠٥٧/٣ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ٤٢٠/٤ .

(٥) الصولجان : فارسي معرب ، لأن الصاد والجيم لا يجتمعان في كلمة واحدة من كلام العرب ، وهي : عصا

معكوفة الطرف ، يضرب بها الفارس الكرة ، وقد يحملها الملك فترمز لسلطانه ، تجمع على صوالج وصوالجة .

ينظر : العين ، للفراهيدي : مادة (صلج) ٤٦/٦ ، معجم ابن فارس : مادة (صلج) ٣٠٣/٣ ، نظم

المستعذب ، لابن بطال : ٤١٤/١ ، تهذيب الصحاح ، للزنجاني : مادة (صلج) ١٥٤/١ ، لسان العرب ،

لابن منظور : مادة (صلج) ٣٨٤/٧ .

(٦) ينظر : المذهب ، للشيرازي : ٤١٤/١ ، التهذيب ، للبغوي : ٧٦/٨ ، البيان ، للعمرائي : ٤٢٤-٤٢٥ ،

المجموع ، للنووي : ٥١/١٦-٥٢ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٣٣/٧ ، منهاج الطالبين ، للنووي :

٣٤٩/٣ ، أسنى المطالب ، لذكرى الأنصاري : ٢٢٩/٤ ، فتح الوهاب ، لذكرى الأنصاري : ١٩٤/١ ،

مغني المحتاج ، للشربيني : ٤٢٠/٤ ، نهاية المحتاج ، للرملي : ١٦٥/٨ ، حاشية قليوبي : ٢٦٥/٣ ،

حاشية الشرقاوي : ٤٢٤/٢ .

فأما الدحو ^(١) بالحجر الثقيل أو رفعه من الأرض ، لإختبار القوة والإرتياض

{ ١٨٢/ج }

بها ، فالسبق عليه كالسبق على الصراع فيكون على وجهين ^(٢) والله أعلم .

(١) الدحو : البسط . دحا الأرض يدحوها دحواً : بسطها ووسعها .

قال ابن الأعرابي : يقال : هو يَدْحُو الحجر بيده أي يرمي به ويدفعه ، قال : والداحي الذي يدحو الحجر بيده .
فالدحو بالحجارة : أي المراماة بها والمسابقة .

ينظر : العين ، للفراهيدي : مادة (دحو ، دحي) ٢٨٠/٣ ، تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (دحا) ١٩١/٥ ،
لسان العرب ، لابن منظور : مادة (دحا) ٣٠٣/٤ - ٣٠٤ .

(٢) فالسبق على الدحو بالحجر الثقيل كالسبق على الصراع فيكون على وجهين :
الوجه الأول : أنه جائز .

والوجه الثاني : وهو ظاهر مذهب الشافعي : أنه لا يجوز .

ينظر : المذهب ، للشيرازي : ٤١٤/١ ، التهذيب ، للبغوي : ٧٦/٨ ، البيان ، للعمرائي : ٤٢٥/٧ ،
المجموع ، للسنوي : ٥٢-٥١/١٦ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٣٣/٧ ، أسنى المطالب ، لتركيا
الأنصاري : ٢٢٩/٤ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ٤٢٠/٤ ، نهاية المحتاج ، للرملي : ١٦٥/٨ ، حاشية
قليوبي : ٢٦٥/٣ ، حاشية الشرقاوي : ٤٢٤/٢ .

(ت) فصل : [شروط صحة العقد على العوض في السبق] .

/ فإذا تقرر ما يجوز السبق به على الأعواض المبذولة ، فالصحة العقد عليه خمسة شروط (١) :

أحدها : التكافؤ (٢) فيما يستبقان عليه وفيما يتكافآن به وجهان :

{ ٨٢/ج ب }

(١) الشروط : مفردتها (الشرط) وهو في اللغة : العلامة ، كذا قيل واعترض عليه بما في الصحاح وغيره من كتب اللغة ؛ بأن الذي بمعنى العلامة هو الشرط بالتحريك ، وجمعه أشراط ، ومنه : أشراط الساعة أي علاماتها .

وأما الشرط بالسكون : فجمعه شروط وهو المراد في النص ، فهذا جمع الكثرة فيه ويقال في جمع القلة منه : اشراط كفلوس وأفلس .

ينظر : الصحاح ، للجوهري : مادة (شرط) ١١٣٦/٣ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (شرط) ٨٢/٧ ، المصباح المنير ، للفيومي : مادة (شرط) ٢٠٩/١ ، التعريفات ، للجرجاني : ص ١٦٦ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (الشرط) ٥٥٩/٢ .

أما الشرط في الاصطلاح : فتعددت تعاريفه ومنها ؛

أنه عبارة عما لا يوجد المشروط مع عدمه لكن لا يلزم أن يوجد عند وجوده . أو هو :

تعليق شيء بشيء ، بحيث إذا وُجد الأول وُجد الثاني . أو هو :

ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته .

وأحسن ما قيل في حده : أنه ما يتوقف عليه الوجود ، ولا دخل له في التأثير والإفضاء .

والشرط ينقسم إلى أربعة أقسام :

الشرط العقلي : كالحياة للعلم ، فإن العقل هو الذي يحكم بأن العلم لا يوجد إلا بحياة ، فقد توقف وجوده على وجودها عقلاً .

والشرط الشرعي : كالطهارة للصلاة ، فإن الشرع هو الحاكم بأن الصلاة لا توجد إلا بطهارة ، فقد توقف وجود الصلاة على وجود الطهارة شرعاً .

والشرط اللغوي : كالتعليقات ، نحو إن قمت قمت ، ونحو أنت طالق إن دخلت الدار ، فإن أهل اللغة وضعوا هذا التركيب ليدل على أن ما دخلت عليه أداة الشرط هو الشرط ، والمعلق عليه هو الجزاء .

والشرط العادي : كالتسليم لصعود السطح ، فإن العادة قاضية بأن لا يوجد الصعود إلا بوجود السلم .

ينظر : المستصفى ، للغزالي : ١٨٠/٢-١٨١ ، المحصول ، للرازي : ١/٣ ص ٨٩ ، نهاية السؤل ،

للإسنوي : ٥١٠/١-٥١٣ ، التعريفات ، للجرجاني : ص ١٦٦ ، شرح الكوكب المنير ، لابن النجار : ٤٥١/١-

٤٥٦ ، إرشاد الفحول ، للشوكاني : ٥٤٦/١-٥٤٧ .

(٢) التكافؤ : التساوي في الشئين والتماثل .

فالكفاء : المثل ، وكل شيء ساوئ شيئاً حتى يكو مثله فهو مكافئ له . =

أحدهما : وهو الظاهر من مذهب الشافعي ، وما عليه جمهور أصحابه : أن التكافؤ بالتجانس ، فيسابق بين فرسين أو بغلين ، أو حمارين أو بعيرين ^(١) ، ليعلم بعد التجانس فضل السابق ، ولا يجوز أن يسابق بين فرس وبغل ، ولا بين حمار وبعير ؛ لأن تفاضل الأجناس معلوم ، وأنه لا يجري البغل في شوط ^(٢) الفرس ^(٣).

كما قال الشاعر ^(٤) :

{ ٨٢/ب }

إن المذْرَع ^(٥) لا تغني خَوْلته ** كالبغل يعجز عن شوط المحاضير ^(٦).

-
- = ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (كفى) ٣٨٦/١٠ ، معجم ابن فارس : مادة (كفاء) ١٨٩/٥ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (كفا) ١١٢/١٢ .
- (١) بعير : الباء والعين والراء أصلان : أحدهما : الجمال . يقال : بعير وأبعر وأباعر وبعران . فالبعير : الجمل البازل وقيل : الجذع ؛ ويقع على الذكر والأنثى وسمي بعير : لأنه يبيع .
- ينظر : معجم ابن فارس : مادة (بع) ٢٦٩/١ ، تحرير التنبيه ، للنووي : ص ١١٧-١١٨ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (بع) ٤٤٤/١ .
- (٢) الشوط : الشين والواو والطاء أصل يدل على : مضى في غير تثبت . فالشرط : الجري مرة إلى غاية . والجمع : أشواط .
- ينظر : معجم ابن فارس : مادة (شوط) ٢٢٨/٣ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (شوط) ٢٣٧/٧ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (شوط) ٥٦٢/٢ .
- (٣) ينظر : التنبيه ، للشيرازي : ص ١٢٧ ، المذهب ، للشيرازي : ٤١٤/١ ، التهذيب ، للبخاري : ٨٥-٨٤/٨ ، البيان ، للعمري : ٤٣٢-٤٣١/٧ ، المجموع ، للنووي : ٥٣-٥١/١٦ ، مغني المحتاج ، للشريني : ٤٢٢/٤ .
- (٤) نسب هذا البيت : لعهرم بن قيس العدوي ، ونسبه له الإمام النووي وابن منظور .
- ينظر : تهذيب الأسماء واللغات ، للنووي : ٣٠٥/٢ رقم (٦٠٦) ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (نزع) ٣٥/٥ .
- (٥) المذْرَع : هو الذي أمه عربية وأبوه غير عربي أي هو : الذي أمه أشرف من أبيه . وسمي مذرْعاً : تشبيهاً بالبغل ، لأن في ذراعيه رقمتين كرقمتي ذراع الحمار نزع بهما إلى الحمار في الشبه ، وأم البغل أكرم من أبيه .
- ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (نزع) ٣١٥/٢ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (نزع) ٣٥/٥ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (النراع) ٣١/٣ .
- (٦) المحاضير : هي الخيل السريعة العدو . مفردا : محضار وهو فرس شديد الحُضْر وهو العدو .
- ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (حضر) ٢٠٠/٤ ، تهذيب الصحاح ، للزنجاني : مادة (حضر) ٢٧٢/١ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (حضر) ٢١٨/٣ .

لكن يجوز السبق بين عتاق الخيل ^(١) ، وهجانها ^(٢) ، لأن جميعها جنس .

والعتيق في أول شوطيه أحدٌ ، وفي آخره ألين .

والهجين في أول شوطيه ألين ، وفي آخره أحدٌ ، فربما صارا عند الغاية

متكافئين ^(٣) .

والوجه الثاني : وهو قول أبي إسحاق المروزي ^(٤) : إن التكافؤ في الاستباق

غير معتبر بالتجانس ، وإنما هو معتبر بأن يكون كل واحد من المستبقين يجوز أن

يكون سابقاً ويجوز أن يكون مسبقاً . فإن جوز ذلك بين فرس وبغل ، أو بين بعير

وحمار ، جاز السبق بينهما ، وإن علم يقيناً أن أحدهما يسبق الآخر قبل الاختبار ،

لم يجز السبق بينهما ولو علم ذلك بين فرسين عتيق وهجين ، أو بين بعيرين عربي

وبختي ^(٥) ، لم يجز السبق بينهما .

{ ٨٢/ب }

(١) العتيق من الخيل : هو فرس عتيق أي جواد رائع كريم ، أبواه عربيان ، والجمع : عِتَاقٌ وَعَتِيقٌ .

ينظر : معجم ابن فارس : مادة (عتق) ٢١٩/٤ ، نظم المستعذب ، لابن بطلال : ٤١٤/١ ، لسان العرب ،

لابن منظور : مادة (عتق) ٣٦/٩-٣٧ .

(٢) الهجين من الخيل : الذي ولدته برثونة من حصان عربي أي أبوه عربي ، وأمه عجمية .

والجمع : هُجْنٌ وَهَجَانٌ .

ينظر : العين ، للفراهيدي : مادة (هجن) ٣٩٢/٣ ، تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (نزع) ٣١٥/٢ ،

لسان العرب ، لابن منظور : مادة (هجن) ٤٢/١٥ .

(٣) ينظر : المذهب ، للشيرازي : ٤١٤/١ ، البيان ، للعراني : ٤٣١/٧-٤٣٢ ، المجموع ، للنووي :

٥١/١٦-٥٣ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ٤٢٢/٤ .

(٤) هو إبراهيم بن أحمد أبو إسحاق المروزي ، شيخ الشافعية ، وفقه بغداد ، صاحب ابن سريج ، وأكبر

تلامذته ، شرح مذهب الشافعي ولخصه ، انتقل ببغداد دهرًا ثم تحول إلى مصر وتوفي بها سنة ٣٤٠هـ .

ينظر : طبقات العبادي : ص ٦٨ ، تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي : ١١/٦ ، طبقات الفقهاء ، للشيرازي :

١٢/١ ، سير أعلام النبلاء ، للذهبي : ٤٢٩/١٥ ، العبر ، للذهبي : ٥٩/٢ ، طبقات الشافعية ، لابن

قاضي شعبة : ٧١/١ ، طبقات الشافعية ، لابن هداية الله : ص ١٦٦ .

(٥) البختي : جمعه بُخْتٌ وَبُخَاتٌ وَبَخَاتِي وهي : الإبل الخُراسانية ، تنتج من أبل عربية وفالج ، وهي بطيئة

الجري ، يقال للأثني : بُخْتِيَة .

فالبخاتي : هي جمال طوال الأعناق خُراسانية . =

وكذلك لو اتفق الفرسان في الجنس ، واختلفا في القوة والضعف ، فيمنع من الاستباق بينهما ، وهما من جنس واحد ، ونجوزه بينهما وهما من جنسين / مختلفين { ٨٢/ج ب } اعتباراً بالجواهر دون التجانس (١) .

والشرط الثاني : الاستباق عليها مركوبة لتنتهي إلى غايتها (٢) بتدبير ركبها ، فإن شرط إرسالها لتجري مسابقة بأنفسها ، لم يجز وبطل العقد عليها ؛ لأنها تتنافر بالإرسال ولا تقف على غاية السبق ، وإنما يصح ذلك في الاستباق بالطيور (٣) إذا قيل : بجواز الاستباق عليها لما فيها من الهداية إلى قصد الغاية ، وأنها لا تتنافر في طيرانها .

والشرط الثالث : أن تكون الغاية معلومة ، لأنها مستحقة في عقد معاوضة (٤) فإن وقع العقد على إجراء الفرسين حتى يسبق أحدهما الآخر ، لم يجز لأمرين :

{ ٨٣/ج }

أحدهما : جهالة الغاية .

-
- = ينظر : معجم ابن فارس : مادة (بخت) ٢٠٨/١ ، تحرير التتبيه ، للنووي : ص ١٢١ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (بخت) ٣٢٨/١ .
- (١) ينظر : المهذب ، للشيرازي : ٤١٤/١ ، التهذيب ، للبغوي : ٨٤/٨ - ٨٥ ، البيان ، للعراني : ٤٣١/٧ - ٤٣٢ ، المجموع ، للنووي : ٥١/١٦ - ٥٣ .
- (٢) الغاية : هي مدى الشيء ، أو أقصى الشيء .
- والجمع : غايٌ وغايات .
- فالغاية إذن : مدى كل شيء وقصاه فغاية كل شيء : منتهاه .
- وغاية السبق : هي قصبة تنصب في الموضع الذي تكون المسابقة إليه ليأخذها السابق .
- ينظر : لسان العرب ، لابن منظور : مادة (غيا) ١٦٣/١٠ ، التعريفات ، للجرجاني : ص ٢٠٧ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (الغاية) ٤٢٢/٤ ، الكليات ، للكفوي : فصل الغين ٣٠٧/٣ .
- (٣) الطيور : جمع مفردة (طائر) قال الليث : الطير معروف ، وهو اسم جمع مؤنث .
- قال ابن فارس : الطاء والياء والراء أصل واحد يدل على خفة الشيء في الهواء ثم يستعار ذلك في غيره وفي كل سرعة . من ذلك الطير : جمع طائر سمي بذلك لما قلناه يقال : طار بطير طيراناً .
- ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (طار ، يطير) ١١/١٤ ، معجم ابن فارس : مادة (طير) ٤٣٥/٣ - ٤٣٦ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (طير) ٢٣٨/٨ .
- (٤) عقد معاوضة : سبق بيان معناه في ص ١١٦ .

والثاني : لأنه يفضي ذلك لإجرائهما حتى يعطبا (١) .

والشرط الرابع : أن تكون الغاية التي يمتد شوطهما (٢) إليها يحتملها الفرسان ولا ينقطعان فيها . فإن طالعت عن انتهاء الفرسين إليها ؛ إلا عن انقطاع وعطب ، بطل العقد لتحريم ما أفضى إلى ذلك .

والشرط الخامس : أن يكون العوض فيه معلوماً ، كالأجور (٣) والأثمان (٤) .

فإن أخرج غير المتسابقين جاز أن يتساويا فيه ويتفاضلا ؛ لأن البازل للسبق مخير بين القليل والكثير ، فجاز أن يكون مخيراً بين التساوي في التفضيل . ويجوز أن يتمثل جنس العوضين ، وإن لم يختلف (٥) .

{ ١٨٣/ج }

(١) العطب : قال الليث : العَطَبُ : هلاك الشيء وعطب البعير إذا انكسر .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (عطب) ١٨٤/٢ ، معجم ابن فارس : مادة (عطب) ٣٥٤/٤ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (عطب) ٢٦٥/٩ .

(٢) شوطهما : ذكر فسي ط (ع) : ١٨٨/١٥ ، وفي ط (م) : ٢٢٠/١٩ " شرطهما " وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ١٨٣/أ ، و (ن) : ١٥١/أ .

(٣) الأجور : الأجر هو : الجزاء على العمل ، والجمع : أجور والإجارة : من أجر يأجر وهو : ما أعطيت من أجر في عمل .

فالأجر : الثواب .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (أجر) ١٧٩/١١ ، معجم ابن فارس : مادة (أجر) ٦٣-٦٢/١ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (أجر) ٧٧/١ .

(٤) الأثمان : الثمن هو : اسم لما يأخذه البائع في مقابلة المبيع عيناً كان ، أو سلعة ، وكل ما يحصل عوضاً عن شيء فهو ثمنه .

قال ابن فارس : الثاء والميم والنون أصلان : أحدهما : عوض ما يباع .

وقال الليث : ثمن كل شيء : قيمته .

والجمع : أثمان وأثمن ، والأثمان أيضاً : الدنانير والدراهم .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (ثمن) ١٠٦/١٥ ، معجم ابن فارس : مادة (ثمن) ٣٨٦/١ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (ثمن) ١٣٤/٢ ، للكليات ، للكفوي : فصل الثاء ١٣١-١٣٢ .

(٥) ينظر : المذهب ، للشيرازي : ٤١٤-٤١٥ ، البيان ، للحراني : ٤٢٧/٧ و ٤٣١-٤٣٣ ، المجموع ،

للسنوي : ٣٨/١٦ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٣٤/٧ ، فتح الوهاب ، لزكريا الأنصاري : ١٩٤/١ ،

أسنى المطالب ، لزكريا الأنصاري : ٢٢٩-٢٣٠ ، مغني المحتاج ، للشريني : ٤٢١-٤٢٢ ، نهاية

المحتاج ، للرملي : ١٦٧/٨ .

(ث) فصل : [شروط صحة عقد الرمي] .

فأما الرمي ، فيعتبر في صحة عقده خمسة شروط ^(١) أيضاً :

أحدهما : أن يكون [الراميان متجانسين] ^(٢) ، فيتناضلان بالنشاب ^(٣) ، أو بالحرا ب ^(٤) ، فإن كان أحدهما ينضل بالنشاب والآخر بالحرا ب ، / لم يجز لتتافيهما .

{ ٨٣/ج }

لكن يجوز أحدهما مناضلاً بالنشاب ، والآخر بالنبل ^(٥) ؛ لأن كليهما سهم يخرج عن قوس ^(٦) .

والشرط الثاني : أن يكون بين المتناضلين مقاربة في الرمي والإصابة يحتمل أن يكون ناضلاً ومنضولاً ، ليعلم بالنضال ^(٧) أحدهما ^(٨) ، فإن تفاوت ما بينهما ، فإن كان أحدهما أكثر سهامه صائبة ، والآخر أكثر سهامه خاطئة ، ففيه وجهان : أحدهما : وهو مقتضى قول أبي إسحاق المروزي ^(٩) : لا يجوز ؛ ويكون العقد بينهما باطلاً ؛ لأن حذقه معلوم بغير نضال ، فصار كالمستحق للمال بغير نضال .

{ ٨٣/ب }

-
- (١) شروط : سبق بيان معناه في ص ١٤٢ .
- (٢) [الراميان متجانسين] : وردت في (ك) : ٨٣/أ ، و (ن) : ١٥١/ب ، وط (ع) : ١٨٨/١٥ ، " الرامي مجانسة " والصواب ما أثبتته لاقتضاء السياق ذلك ، كما أنه ورد في ط (م) : ٢٢١/١٩ .
- (٣) النشاب : سبق بيان معناه في ص ١١٩ .
- (٤) الحرا ب : سبق بيان معناه في ص ١٣٩ .
- (٥) النبل : اسم للسهم العربية ، وهي مؤنثة لا واحد له من لفظه ، فلا يقال نبلة وإنما يقال : سهم ونشابة . وصاحبها : نابل وحرفته : للنبل وهو أيضاً : نَبَل .
- ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (نبل) ٣٥٨/١٥ ، معجم ابن فارس : مادة (نبل) ٣٨٣/٥ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (نبل) ٢٧/١٤ .
- (٦) القوس : سبق بيان معناه في ص ١٢١ .
- (٧) للنضال : سبق بيان معناه في ص ٦٦ .
- (٨) الحذق : الحذقُ والحذاقة : المهارة في كل عمل ، تقول : حذَقَ وحذَقَ في عمله فهو حائق ماهر . ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (حذق) ٣٥/٤ ، معجم ابن فارس : مادة (حذق) ٣٨/٢ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (حذق) ٩٤/٣ .
- (٩) سبقت ترجمته في ص ١٤٤ .

والوجه الثاني : يجوز ويكون العقد بينهما صحيحاً ؛ لأن المال إذا استحق بعث على معاطاة الحذق ^(١) .

والشرط الثالث : أن لا يتناضلا على جراح النفوس بالسهم والسلاح ، وليكون قصدهما إصابة غير ذات الأرواح ، لتحريم عقرها ^(٢) ، فإن شرط فيه جراحة النفوس بطل لحظره .

والشرط الرابع : أن يكون العوض معلوماً من أعيان موجودة ، أو مال في الذمة موصوفاً ^(٣) .

والشرط الخامس : أن يحفظ من دخول الجهالة ^(٤) في النضال ، على ما سنذكره في موضعه .

{ ٨٣/ل ب }

(١) ينظر : المهذب ، للشيرازي : ٤١٧/١ ، التهذيب ، للبغوي : ٨٥/٨ ، أسنى المطالب ، لزكريا الأنصاري : ٢٣٣/٤ .

(٢) " عقرها " : وردت في (ن) : ل/١٥١ ب " غيرها " والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/٨٣ ب ، وط (ع) : ١٨٨/١٥ ، وط (م) : ٢٢١/١٩ .

والعقر : الجرح يقال : عقر الفرس والبعير بالسيف عقراً : قطع قوائمه . وأصل العقر : ضرب قوائم البعير أو الشاة بالسيف وهو قائم ، والعقر لا يكون إلا في القوائم ، ثم جعل النحر عقراً ؛ لأن ناجر الإبل يعقرها ثم ينحرها .

ينظر : لسان العرب ، لابن منظور : مادة (عقر) ٣١٣/٩ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (العقر) ١٧١/٢ ، أنيس الفقهاء ، للقونوي : ص ١٥١ .

(٣) لابد أن يكون العوض معلوماً إما معيناً أو موصوفاً ، وجاز أن يكون حالاً ومؤجلاً ، فلو كان مجهولاً بأن قال : أعطيك ما شئت أو شئت فلا يصح ، لأن الأعواض في العقود لا تصح إلا معلومة .

ينظر : التنبيه ، للشيرازي : ص ١٢٧ ، البيان ، للعراني : ٤٢٧/٧ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٣٩/٧ ، المجموع ، للنووي : ٧٢/١٦ ، أسنى المطالب ، لزكريا الأنصاري : ٢٢٩/٤-٢٣٠ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ٤٢٢/٤ .

(٤) الجهالة : من الجهل وهو : نقيض العلم ، ويقال : جهله فلان جهلاً و جهالةً : ضد علمه . والجهالة : أن تفعل فعلاً بغير علم .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (جهل) ٥٦/٦ ، معجم ابن فارس : مادة (جهل) ٤٨٩/١ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (جهل) ٤٠٢/٢ .

(٣) / مسألة : [أنواع العوض في السبق] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - (١) : ((والأسباق ثلاثة : سبق يعطيه الوالي (٢) أو غير الوالي (٣) من ماله وذلك أن يستبق بين الخيل إلى غاية فيجعل للسابق شيئاً معلوماً ، وإن شاء جعل للمصلي والثالث والرابع ، فهذا حلال لمن جعل له ليست فيه علة (٤))) (٥) .

{ ٨٣/ل ب }

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٥١ ب ، وط (م) : ٢٢١/١٩ ، ولم يرد في المخطوطة (ك) : ل/٨٣ ب ، وط (ع) : ١٨٩/١٥ .

(٢) الوالي : هو الإمام أو السلطان يخرج من ماله الخاص أو من بيت المال .

ينظر : التهذيب ، للبغوي : ٧٩-٧٧/٨ ، البيان ، للبرقي : ٤٢٧-٤٢٥/٧ ، المجموع ، للنووي : ٣١/١٦ .

(٣) غير الوالي : أي رجل آخر من الرعية يخرج من ماله الخاص ، فهو بذل مال في طاعة ، ويثاب على ذلك إذا نوى . ينظر : المصادر السابقة .

(٤) العلة : في اللغة : عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل ، أخذاً من العلة التي هي المرض ، أو الحدث يشغل صاحبه عن شغله الأول ، فكأنها صارت شغلاً ثانياً منعه عن شغله الأول .
وقيل إنها مأخوذة من العلة بعد النهل ، وهو معاودة الشرب مرة بعد مرة ؛ لأن المجتهد في استخراجها يعاود النظر مرة بعد مرة .

ينظر : الحدود ، للباجي : ص ٧٢ ، تهذيب الصحاح ، للزنجاني : مادة (عل) ٦٧٧/٢ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (عل) ٣٦٧/٩ ، الكليات ، للكفوي : ٢٢٠-٢٢١/٣ .

والعلة في الاصطلاح : عند الفقهاء : عبارة عما يتأثر المحل بوجوده ، ولذلك سمي المرض : علة .

أما عند الأصوليين : اختلفوا فيها على أقوال منها :

١- أنها المعرفة للحكم ، بأن جعلت علماً على الحكم ، إن وجد المعنى وجد الحكم .

٢- الوصف الظاهر المنضبط الذي يشتمل على المعنى المناسب للحكم .

٣- أنها التي يعلم الله صلاح المتعبدين بالحكم لأجلها .

أما شروطها : فقد أوصلها الشوكاني إلى أربعة وعشرين شرطاً في كتابه " إرشاد الفحول " بعضها انفقت كلمة الأصوليين على اشتراطه ، وبعضها اختلفت كلمتهم فيه وأهم هذه الشروط هي أربعة :

١- أن تكون وصفاً ظاهراً جلياً .

٢- أن تكون العلة وصفاً منضبطاً .

٣- أن تكون العلة وصفاً مناسباً للحكم .

٤- ألا تكون العلة وصفاً قاصراً على الأصل .

ينظر : شفاء الغليل ، للغزالي : ص ٢٠ ، المستصفى ، للغزالي : ٣٣٥-٣٣٦/٢ ، المحصول ، للرازي : ج ٢/٢٩٩-١٨٠ ، نهاية السؤل ، للإسنوي : ٩٠٥-٩١٠ ، إرشاد الفحول ، للشوكاني : ١٥٧-١٦١ .

(٥) ينظر المسألة في : المختصر (خ) : ل/١ ب - ٢ أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٨ .

أما السبق ^(١) : فيذكر تارة بتسكين الباء ، وتارة بفتحها ، وهو بتسكين الباء : {١٨٣/٥} فعل سبق / من المسابقة ^(٢) .

وهو بفتح الباء : العوض المخرج في المسابقة .

قال الشافعي : ((والأسباق ثلاثة)) يريد به : العوض في الأسباق ثلاثة :

أحدها : أن يخرج غير المتسابقين .

والثاني : أن يخرج المتسابقان .

والثالث : أن يخرج أحدهما ^(٣) .

فأما السبق الأول الذي يراه الشافعي وهو : الذي يخرج غير المتسابقين ، فيجوز سواء أخرج الإمام من بيت المال أو أخرج غير الإمام من ماله ^(٤) .

وقال مالك : إن أخرج الإمام جاز ^(٥) وإن أخرج غيره لم يجز ، لأنه من

أسباب الجهاد المختصة بالأئمة .

وهذا فاسد ^(٦) من وجهين :

أحدهما : أن ما فيه معونة على الجهاد ، جاز أن يفعله غير الأئمة ، كارتباط الخيل ^(٧) ، {١٨٤/٥}

(١) السبق : سبق بيان معناه في ص ٦٦ .

(٢) المسابقة : سبق بيان معناه في ص ٦٦ .

(٣) ينظر : المهذب ، للشيرازي : ٤١٥-٤١٦ ، التتبيه ، للشيرازي : ص ١٢٧ ، التهذيب ، للبغوي : ٧٩-٧٧/٨ ، البيان ، للعمرائي : ٤٢٥-٤٢٦ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٣٦/٧ ، المجموع ، للنووي : ٣١-٣٠/١٦ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ٤٢٢/٤ .

(٤) لأن في ذلك حثاً على تعلم الفروسية والرمي وإعداد أسباب القتال ليتقوا به على الجهاد ، ويقع فيه الصلاح للمسلمين . ينظر : المهذب ، للشيرازي : ٤١٥/١ ، التهذيب ، للبغوي : ٧٧/٨ ، البيان ، للعمرائي : ٤٢٥/٧ ، المجموع ، للنووي : ٥٦-٥٤/١٦ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٣٦/٧ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ٤٢٢/٤ ، نهاية المحتاج ، للرملی : ١٦٧/٨-١٦٨ .

(٥) ينظر : الكافي ، لإبن عبد البر : ٤٢٢/١ ، الجواهر الثمينة ، لإبن شاس : ٥٠٩/١ ، الذخيرة ، للقرافي : ٤٦٥/٣ ، قوانين الأحكام ، لمحمد الغرناطي : ص ١٦٠ ، التاج والإكليل ، للمواق : ٣٩١/٣ ، مواهب الجليل ، للحطاب : ٣٩١/٣ ، حاشية النسوقي : ٢٠٩/٢ ، بلغة السالك ، للصاوي : ٣٤٦/١ ، الخرشي على مختصر خليل : ١٥٥/٣ .

(٦) فاسد : سبق بيان معناه في ص ١٠٨ .

(٧) ارتباط الخيل : الارتباط مأخوذ من الرباط وهو : مرابطة العدو وملازمة الثغر ، وأصله : أن يربط كل واحد من الفريقين خيله ، ثم صار لزوم الثغر رباطاً ربما سميت الخيل أنفسها رباطاً . =

وإعداد السلاح (١) .

والثاني : أن ما جاز أن يخرج به الإمام من بيت مال المسلمين ، جاز أن يتطوع به (٢) كل واحد من المسلمين لبناء المساجد والقناطر (٣) . (٤)

{ ١٨٤/٥ }

= ينظر : لسان العرب ، لابن منظور : مادة (ربط) ١١٢/٥-١١٣ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (ربطه) ٥٤٩/٢ .

فارتباط الخيل : هو مرابطتها بإزاء العدو وربطها واقتناؤها للغزو ، وهو عام في الذكور والإناث من الخيل في قول الجمهور . والمستحب منها الإناث قاله عكرمة وهو صحيح ، فإن الأنثى بطنها كنز وظهرها عز . ولقد كان لعروة البارقي سبعون فرساً معدة للجهاد .

ولقد قال تعالى : ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾ [سورة الأنفال : آية ٦٠] .

ينظر : أحكام القرآن ، لابن العربي : ٨٧٣/٢ ، المحرر الوجيز ، لابن عطية : ٥٤٦/٢ ، زاد المسير ، لابن الجوزي : ٣٧٥/٣ ، تفسير القرطبي : ٣٦/٨ .

(١) ينظر : التهذيب ، للبغوي : ٧٧/٨ ، البيان ، للعمراني : ٤٢٥/٧ ، المجموع ، للنووي : ٥٤/١٦-٥٦ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ٤٢٢/٤ ، نهاية المحتاج ، للرملي : ١٦٧/٨-١٦٨ .

(٢) جاز أن يتطوع به : الضمير عائد على المال المخرج في السبق .

(٣) القناطر : جمع القنطرة وهي : الجسر وما ارتفع من البنيان . وقال الأزهري : هو أزج يبنى بالأجر أو بالحجارة على الماء يُعْبَرُ عليه . والأزج : بيت يبنى طولاً ، ويقال له بالفارسية : أوستان .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (قنطر) ٤٠٥/٩ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (قنطر) ٣٢٠/١١ ، ومادة (أزج) ١٣٠/١ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (القنطرة) ٢٠٨/٢ .

(٤) ينظر : البيان ، للعمراني : ٤٢٦/٧ ، المجموع للنووي : ٥٤/١٦-٥٦ .

(أ) فصل : [أقسام البذل] .

فإذا صح جوازه ^(١) من كل باذل ، لم يخل [البذل] ^(٢) من ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يختص به ^(٣) السابق وحده ^(٤) دون غيره كقوله : إذا كان المتسابقون عشرة ، فقد جعلت للسابق منكم عشرة . وهذا جائز ، فأيهما جاء سابقاً لجماعتهم استحق العشرة كلها ، ولا شيء لمن بعده وإن كانوا متفاضلين ^(٥) في السبق .

فلو سبق اثنان من الجماعة فجاء معاً ، وتأخر الباقيون اشترك الاثنان في العشرة لتساويهما في السبق ، فاستويا في الأخذ .

{ ١٨٤/ل } ولو سبق خمسة اشتركوا في الأخذ كذلك ، ولو سبق تسعة وتأخر واحد ، اشتركوا في العشرة / دون المتأخر منهم ولو جاءوا مجيئاً واحداً [لم] ^(٦) يتأخر عنهم واحد منهم ، فلا شيء لهم ، لأنه ليس فيهم سابق ولا مسبوق ^(٧) .

(١) فإذا صح جوازه : الضمير عائد على المال المخرج في السبق .

(٢) البذل : ذكرت في : ط (ع) : ١٨٩/١٥ ، وط (م) : ٢٢٢/١٩ " التبذل " والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ٨٤/ل أو (ن) : ١٥٢/ل .

والبذل هو : ضد المنع ، بَنَلَه يَبْنِلُهُ وَيَبْنِلُهُ بَدَلًا : أعطاه وجاد به ، وكل من طابت نفسه بإعطاء شيء فهو باذل له .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (بذل) ٤٣٤/١٤ ، معجم ابن فارس : مادة (بذل) ٢١٦/١ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (بذل) ٣٥٢/١ .

(٣) أن يختص به : الضمير عائد على البذل .

(٤) السابق وحده : الضمير عائد على السابق الأول .

(٥) متفاضلين : المتفاضل من فضل : والفاء والضاد واللام أصل واحد يدل على زيادة في شيء . من ذلك الفضل : الزيادة والخير . فالمتفاضل : التمازي في الفضل .

والفضال : اسم للمتفاضل وهو ما فضل من شيء ، والمتفاضل بين القوم : أن يكون بعضهم أفضل من بعض .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (فضل) ٣٩/١٢ - ٤١ ، معجم ابن فارس : مادة (فضل) ٥٠٨/٤ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (فضل) ٢٨٠/١٠ .

(٦) لم يتأخر : " لم " ذكرت في : ط (ع) : ١٨٩/١٥ ، وط (م) : ٢٢٢/١٩ " لما " والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ٨٤/ل ب ، و (ن) : ١٥٢/ل أ .

(٧) ينظر : المهذب ، للشيرازي : ٤١٥/١ ، التهذيب ، للبخاري : ٧٨/٨ ، البيان ، للعمري : ٤٢٨-٤٢٩ ، المجموع ، للسووي : ٥٦/١٦ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٣٤-٥٣٥ ، أسنى المطالب ، لزكريا الأنصاري : ٢٣٠/٤ ، فتح الوهاب ، لزكريا الأنصاري : ١٩٥/١ .

والقسم الثاني : أن يبذله ^(١) لجماعة منهم ، ولا يبذله لجميعهم . كأنه بذل للأول عوضاً ، وللثاني عوضاً .

ولكل واحد منهم في اللغة اسم إذا تقدم على غيره خاص .

يقال للسابق الأول : المجلّي ^(٢) ، والثاني : المصلي ^(٣) ، والثالث : التالي ^(٤) ،

{ ٨٤/ب }

والرابع : البارِع ^(٥) ، والخامس : المرتاح ^(٦) ، والسادس : الحظي ^(٧) ،

(١) أن يبذله : الضمير عائد على المال المخرج في السبق .

(٢) المجلي : وهو الأول قال ابن بطلال : قال المطرزي : يحتل أن يكون من جلا الهموم إذا فرجها وكشفها .

فالمجلي من جلا : والجيم واللام والحرف المعتل : أصل واحد يدل على إنكشاف الشيء وبروزه .

فيقال : جلوت عني همي جلواً إذا أذهبته ، وانجلي الغم إذا انكشف .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (جلا) ١٨٤/١١ ، معجم ابن فارس : مادة (جلو) ٤٦٨/١ ، نظم

المستعذب ، لإبن بطلال : ٤١٥/١ ، لسان العرب ، لإبن منظور : مادة (جلا) ٣٤٥/٢ .

(٣) المصلي : وهو الثاني قال أبو عبيد : وأصل هذا في الخيل فالسابق الأول والمصلي الثاني ، قيل له : مُصِلٌ

لأنه يكون عند صلا الأول ، وصَلَّاه : جانباً ذنبه عن يمينه وشماله ، ثم يتلوه الثالث .

وقال ابن بطلال : قيل له : مُصِلٌ : لأن جفَلته على صلي السابق وهي منخره ، والصلوان عظماء عن

يمين الذنب وشماله .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (صلى) ٢٣٨/١٢-٢٣٩ ، نظم المستعذب ، لإبن بطلال : ٤١٥/١ ، لسان

العرب ، لإبن منظور : مادة (صلا) ٣٩٨/٧ .

(٤) التالي : وهو الثالث : والتالي التابع ، تلاه إذ تبعه .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (تلا) ٣١٦/١٤-٣١٧ ، معجم ابن فارس : مادة (تلو) ٣٥١/١ ،

نظم المستعذب ، لإبن بطلال : ٤١٥/١-٤١٦ ، لسان العرب ، لإبن منظور : مادة (تلا) ٤٨/٢ .

(٥) البارِع : وهو الرابع : البارِع الفائق يقال : برع الرجل ببراعة فهو بارِع . قال أبو عبيد : البارِع الذي

فاق أصحابه في العلم فهو بارِع .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (برع) ٣٦٨/٢ ، معجم ابن فارس : مادة (برع) ٢٢١/١ ، نظم

المستعذب ، لإبن بطلال : ٤١٦/١ ، لسان العرب ، لإبن منظور : مادة (برع) ٣٨٠/١ .

(٦) المرتاح : وهو الخامس : فالمرتاح مفتعل من راح الفرس يراح راحة إذا تحصن أي صار فحلاً وارتاح أيضاً إذا نشط

وجف .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (راح) ٢١٩/٥ و ٢٢١ ، نظم المستعذب ، لإبن بطلال : ٤١٦/١ .

(٧) الحظي : الذي له قدر ومنزلة عند صاحبه يقال : قد حظي عند الأمير واحتظي به واحتظيته أي فضلته على غيره .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (حظي) ٢٠٣/٥ ، معجم ابن فارس : مادة (حظوى) ٨٠/٢ ،

نظم المستعذب ، لإبن بطلال : ٤١٦/١ .

والسابع : العاطف ^(١) ، والثامن : المؤمل ^(٢) ، والتاسع : اللطيم ^(٣) ، والعاشر :
السُّكَيْت ^(٤) ، وليس لما بعد العاشر اسم إلا الذي يجيء آخر الخيل كلها يقال له :
الفسكل ^(٥) .

{ ٨٤/ب }

فإذا بذل ^(٦) لبعض دون بعض ، فعلى ضربين :

- (١) العاطف : أُخِذَ إما من عطف إذا كر فیدل على انشاء وعياج يقال : عطفت الشيء إذا أملتة ، أو أُخِذَ من عطف إذا شفق كأن صاحبه شفق عليه .
ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (عطف) ١٨٢/٢ ، معجم ابن فارس : مادة (عطف) ٣٥١/٤ ، نظم المستعذب ، لابن بطلال : ٤١٦/١ .
- (٢) المؤمل : قال ابن بطلال : لا يوصف به الفرس في اللغة ، ولعله أمل لأن يسبق أي : رجي أن يسبق . وعدد الأزهري الأسماء العشرة وذكر الثامن المؤمل .
ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (صلي) ٢٣٩/١٢ ، نظم المستعذب ، لابن بطلال : ٤١٦/١ .
- (٣) اللطيم : اللطيم من الخيل : الذي يأخذ البياض خديّه ، ويقال : هو أن يكون البياض في أحد شقي وجهه ، كأنه نظم بذلك البياض لطماً .
ويقال : اللطيم : هو التاسع من سوابق الخيل ، كأنه لطم عن السبق .
وقال ابن بطلال : اللطيم : الذي يلطمه النساء لتأخره وأعيائه .
ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (لطم) ٣٥٦/١٣ ، معجم ابن فارس : مادة (لطم) ٢٥٠/٥ ، نظم المستعذب ، لابن بطلال : ٤١٦/١ .
- (٤) السُّكَيْت : بالتخفيف والتشديد : الذي يجيء آخر الخيل .
وقال الليث : السكيت - بالتخفيف - : العاشر الذي يجيء في آخر الخيل إذا أجزيت بقي مسكناً .
وقال ابن فارس : يمكن أن يكون سُمِّيَ سَكَيْتاً لأن صاحبه يسكت عن الافتخار .
قال ابن بطلال : قال الجوهري : السُّكَيْت بالتشديد هو القاشور واشتقاقه من قشر أي شتم لمجيئه أخيراً والقاشور الشوم والقاشورة السنة الجدية لقلة حظه من السبق .
ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (سكت) ٤٧/١٠ ، معجم ابن فارس : مادة (سكت) ٨٩/٣ ، نظم المستعذب ، لابن بطلال : ٤١٦/١ .
- (٥) الفسكل : قال أبو عبيد عن الأصمعي : الفِسْكَلُ : الذي يجيء في الحلبة آخر الخيل .
وقال شمر : الفسكلُ والمُفْسَكَلُ هو المؤخر البطيء .
ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (فسكل) ٤٢٦/١٠ ، نظم المستعذب ، لابن بطلال : ٤١٦/١ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (فسكل) ٢٦٣/١٠ .
- (٦) بذل : سبق بيان معناه في ص ١٥٢ .

أحدهما : أن يفاضل بين السابق والمسبوق ، فيجعل للأول : الذي هو المجلي (١)
 عشرة ، ويجعل للثاني : الذي هو المصلي (٢) تسعة ، والثالث : الذي هو التالي (٣)
 خمسة ، والرابع : الذي هو البارع (٤) أربعة ، والخامس : الذي هو المرتاح (٥)
 ثلاثة ، ولا يجعل لمن بعدهم شيئاً ، فإن هذا جائز . لأنه قد منع المسبوقين
 وفاضل (٦) بين السابقين ، فحصل التحريض في طلب التفاضل ، وخشية المنع (٧) .

ويتفرع على هذا : أن يجعل للسابق عشرة ، والمصلي خمسة ، ولا يجعل
 لمن بعدهم شيئاً ، فيكون السابق خمسة والمصلي واحداً ، فيقسم الخمسة السابقين
 بالعشرة لكل واحد درهمان (٨) ، وينفرد الواحد المصلي بالخمسة ، وإن صار /
 بها (٩) أفضل من السابقين ، لأنه (١٠) أخذ الزيادة لتفرده بدرجته ، ولم يأخذها
 لتفضيل أصل درجته . وقد كان يجوز أن يشاركه غيره في درجته ، فيقل سهمه عن
 سهم من بعده .

{ ٨٤/ب }

{ ٨٥/ل }

-
- (١) المجلي : سبق بيان معناه في ص ١٥٣ .
 (٢) المصلي : سبق بيان معناه في ص ١٥٣ .
 (٣) التالي : سبق بيان معناه في ص ١٥٣ .
 (٤) البارع : سبق بيان معناه في ص ١٥٣ .
 (٥) المرتاح : سبق بيان معناه في ص ١٥٣ .
 (٦) فاضل : ذكرت في ط (ع) : ١١٠/١٥ ، وط (م) : ٢٢٣/١٩ " ناضل " والصواب ما أثبتته كما في
 المخطوطة (ك) : ٨٤/ب ، و (ن) : ١٥٢/ل أو لأن السياق يقتضيه .
 (٧) ينظر : المذهب ، للشيرازي : ٤١٥/١ ، المجموع ، للنووي : ٥٧/١٦ .
 (٨) درهمان : مثني للدرهم : والدرهم والدرهم : لغتان ، فارسي مُعَرَّبٌ ملحق ببناء كلامهم ، وجمع الدرهم :
 دراهم ، ويقال : رجل مدرهم : أي كثير الدراهم .
 والدرهم : وحدة وزن مقدارها = ٢،٩٧ جراماً .
 ينظر : العين ، للفراهيدي : مادة (درهم) ١٢٥/٤ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (درهم) ٣٤١/٤ ،
 معجم لغة الفقهاء : ص ٤٤٩ ، المقادير الشرعية : ص ٦١ .
 (٩) بها : ذكرت في ط (ع) : ١٩٠/١٥ ، وط (م) : ٢٢٣/١٩ " بهما " والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة
 (ك) : ٨٥/أ ، و (ن) : ١٥٢/ل أو لأن السياق يقتضيه .
 وبها : الضمير عائد على الخمسة .
 (١٠) لأنه أخذ الزيادة لتفرده بدرجته : الضمير عائد على المصلي .

ثم على هذا القياس : إذا جعل للتالي شيئاً ثالثاً ، فحصل في كل درجة انفراد أو اشتراك ، وجب أن يختص المنفرد بسبق درجته ، ويشترك المشتركون بسبق درجتهم (١) .

والضرب الثاني : أن يسوي فيهم بين سابق ومسبوق ؛ كأنه جعل للسابق عشرة ، وللمصلي عشرة وفاضل بين بقية الخمسة وهذا غير جائز ؛ لأن مقتضى التحريض أن يفاضل بين السابق والمسبوق ، فإذا تساوا فيه (٢) بطل مقصوده (٣) فلم يجز ، وكان السبق في حق المصلي الذي سوى بينه وبين سابقه باطلاً ، ولم يبطل في حق الأول (٤) .

وفي بطلانه (٥) في حق من عداه (٦) وجهان ، بناء على اختلاف الوجهين في الذي بطل السبق في حقه : هل يستحق على البازل أجره مثله أم لا ؟ على وجهين : أحدهما : وهو قول أبي إسحاق المروزي (٧) : أنه لا أجر له (٨) على البازل ؛ لأن منعه عائد عليه لا على البازل .

فعلى هذا ، يكون السبق في حق من بعده باطلاً ؛ لأنه يجوز أن يفضلوا به على من سبقهم (٩) .

{ ١٨٥/٥ }

(١) ينظر : المجموع ، للنووي : ٥٧/١٦ .

(٢) فيه : الضمير عائد على التفاضل .

(٣) مقصوده : الضمير عائد على السبق .

(٤) الأول : يسمى السابق الأول : المجلي كما ذكر فيما مضى .

(٥) وفي بطلانه : الضمير عائد على السبق .

(٦) من عداه : الضمير عائد على المصلي .

(٧) أبو إسحاق المروزي : سبقت ترجمته في ص ١٤٤ .

(٨) له : الضمير عائد على الذي بطل السبق في حقه .

(٩) ينظر : المجموع ، للنووي : ٥٨/١٦ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٣٥/٧ .

والوجه الثاني : وهو قول أبي علي الطبري ^(١) : أن له ^(٢) على البازل أجره مثله ^(٣) .

{١٨٥/ج} لأن من استحق المسمى في العقد ^(٤) الصحيح ^(٥) استحق أجره المثل في العقد الفاسد ، اعتباراً بكل واحد / من عقدي الإجارة ^(٦) والجمالة ^(٧) .

فعلى هذا ، يكون السبق في حق من بعده صحيحاً ، ولكل واحد منهم ما سمي له . وإن كان أكثر من أجره مثل من بطل السبق في حقه ، لأنه لا يجوز أن يفضلوا عليه إذا كان مستحقاً بالعقد ، وهذا مستحق بغيره ^(٨) .

{٨٥/ب}

(١) هو الحسن بن القاسم ، أبو علي الطبري ، الإمام شيخ الشافعية علّق التعليقة عن أبي علي بن أبي هريرة ، وصنف " المحرر في النظر " وهو أول كتاب صنف في الخلاف المجرد وصنف الإفصاح في المذهب ، وألف في الجدل ، وشرح المختصر ، درّس ببغداد بعد شيخه أبي علي ، ومات كهلاً في سنة ٣٥٠ هـ .
ينظر : تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي : ٨٧/٨ ، طبقات الشيرازي : ص ١١٥ ، تهذيب الأسماء واللغات ، للنووي : ٢٦١/٢ ، وفيات الأعيان ، لإبن خلكان : ٧٦/٢ ، سير أعلام النبلاء ، للذهبي : ٢٢٥/١٢ ، العبر ، للذهبي : ٢٨٦/٢ ، العقد المذهب ، لإبن الملقن : ص ٤٦ ، طبقات ابن قاضي شهاب : ١٠٠/١ - ١٠١ .

(٢) له : الضمير عائد على الذي بطل السبق في حقه .

(٣) ينظر : المجموع ، للنووي : ٥٨/١٦ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٣٥/٧ .

(٤) العقد : سبق بيان معناه في ص ١٠٩ .

(٥) الصحيح : في اللغة : البراءة من المرض والعيب . أو ما سلم من النقص .

ينظر : معجم ابن فارس : مادة (صح) ٢٨١/٣ ، لسان العرب ، لإبن منظور : مادة (صحح) ٢٨٧/٧ - ٢٨٨ .

أما الصحيح عند الفقهاء في العبادات والمعاملات : ما اجتمعت أركانه وشرائطه حتى يكون معتبراً في حق الحكم .

ينظر : التعريفات ، للرجاني : ص ١٧٣ .

(٦) الإجارة : سبق بيان معناها في ص ١١٠ .

(٧) الجمالة : سبق بيان معناها في ص ١١٣ .

(٨) ينظر : روضة الطالبين ، للنووي : ٥٣٥/٧ ، المطلب العالي ، لإبن الرفعة : ل ١٨ أ .

ويتفرع على هذا : إذا جعل للأول عشرة ، ولم يجعل للثاني ^(١) شيئاً ، وجعل للثالث ^(٢) خمسة ، وللرابع ^(٣) ثلاثة ، ولم يجعل لمن بعدهم شيئاً ، فالثاني : خارج من السبق لخروجه من البذل ^(٤) وفي قيام من بعده مقامه وجهان :

أحدهما : يقوم الثالث مقام الثاني ، ويقوم الرابع مقام الثالث ؛ لأنه يصير وجوده ^(٥) بالخروج من السبق كعدمه ، فعلى هذا يصح السبق فيهما ، بالمسمى لهما بعد الأول ^(٦) .
والوجه الثاني : إنهم يترتبون على التسمية ، ولا يكون خروج الثاني منهم بالحكم مخرجاً له ^(٧) من البذل .

فعلى هذا ، يكون السبق فيهما ^(٨) باطلاً ، لتفضيلهما ^(٩) على السابق لهما ، وهل يكون لهما أجره مثلهما ^(١٠) أم لا ؟ على ما ذكرنا من الوجهين ^(١١) . ^(١٢)

{ ٨٥/ب }

(١) للثاني : المسمى بالمصلي .

(٢) للثالث : المسمى بالتالي .

(٣) للرابع : المسمى بالبارع .

(٤) البذل : الباء والdal واللام أصل واحد : وهو قيام الشيء مقام الشيء الذاهب . يقال : هذا بدل الشيء وبديله .
ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (بدل) ١٤/١٣١-١٣٢ ، معجم ابن فارس : مادة (بدل) ١/٢١٠ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (بدل) ١/٣٤٣-٣٤٤ .

(٥) لأنه يصير وجوده : الضمير عائد على الثاني .

(٦) ينظر : المهذب ، للشيرازي : ١/٤١٥ ، التهذيب ، للبخاري : ٨/٧٨ ، المجموع ، للنووي : ١٦/٥٨ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٧/٥٣٥ ، المطلب العالي ، لابن الرفعة : ١٨/أ ، أسنى المطالب ، لتركيا الأنصاري : ٤/٢٣٠ .

(٧) مخرجاً له : الضمير عائد على الثاني .

(٨) فيهما : ذكرت في ط (م) : ١٩/٢٢٤ ، وط (ع) : ١٥/١٩١ " فيها " والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ٨٥/ب ، و (ن) : ١٥٢/ب ، ولاقتضاء السياق ذلك .

(٩) لتفضيلهما : ذكرت في ط (م) : ١٩/٢٢٤ ، وط (ع) : ١٥/١٩١ " لتفضيلها " والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ٨٥/ب ، و (ن) : ١٥٢/ب ، ولاقتضاء السياق ذلك .

(١٠) مثلهما : ذكرت في ط (م) : ١٩/٢٢٤ ، وط (ع) : ١٥/١٩١ " مثلها " والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ٨٥/ب ، و (ن) : ١٥٢/ب ، ولاقتضاء السياق ذلك .

(١١) وهل يكون لهما أجره مثلهما أم لا ؟ على ما ذكرنا من الوجهين .

أحدهما : وهو قول أبي إسحاق المروزي : أنه لا أجره لهما على البازل .

والوجه الثاني : وهو قول أبي علي الطبري : أن لهما على البازل أجره مثلهما .

ينظر : المخطوطة (ك) : ٨٥/أ ، وط (م) : ١٩/٢٢٣ ، وط (ع) : ١٥/١٩٠ ، والمجموع ، للنووي : ١٦/٥٨ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٧/٥٣٥ .

(١٢) ينظر : المهذب ، للشيرازي : ١/٤١٥ ، التهذيب ، للبخاري : ٨/٧٨ ، المجموع ، للنووي : ١٦/٥٨ ، المطلب العالي ، لابن الرفعة : ١٨/أ .

والقسم الثالث : أن يبذل العوض لجماعتهم ، ولا يخلي آخرهم من عوض ، فيُنظر : فإن سوى فيهم بين سابق ومسبوق كان السبق باطلاً ^(١) ، وكان الحكم فيه على ما قدّمناه ^(٢) .

وإن لم يساو بين السابق والمسبوق ، وفضل كل سابق على كل مسبوق حتى يجعل متأخرهم ^(٣) أقلهم سهماً ، ففي السبق وجهان :

أحدهما : أنه جائز اعتباراً بالتفاضل في السبق . فعلى هذا ، / يأخذ كل واحد منهم ما سمي له .

والوجه الثاني : إن السبق باطل ؛ لأنهم قد تكافؤا ^(٤) في الأخذ ، وإن تفاضلوا فيه ^(٥) .

فعلى هذا ، هل يكون باطلاً في حق الآخر وحده ؟ فيه وجهان :

أحدهما : أنه باطل في حقه وحده ^(٦) ، لأن بالتسمية له فسد السبق .

والوجه الثاني : أنه يكون باطلاً في حقوق جماعتهم ، لأن أول العقد مرتبط بآخره . { ١٨٦/ج }

(١) لأنه لا فائدة فيه ؛ ولأن كل واحد منهما يعلم أنه يستحق سواء كان سابقاً أو مسبوقاً فلا يجتهد .

ينظر : التهذيب ، للبغوي : ٧٨/٨ ، البيان ، للعمري : ٤٢٩/٧ ، المجموع ، للنووي : ٥٩/١٦ .

(٢) على ما قدّمناه : يريد ما ذكر في الضرب الثاني وهو : أن يسوي فيهم بين سابق ومسبوق ؛ كأنه جعل للسابق عشرة ، وللمصلي عشرة ، وفاضل بين بقية الخمسة وهذا غير جائز ؛ لأن مقتضى التحريض أن يفاضل بين السابق والمسبوق ، فإذا تساوى فيه بطل مقصوده فلم يجز ، وكان السبق في حق المصلي الذي سوى بينه وبين سابقه باطلاً ، ولم يبطل في حق الأول ، وفي بطلانه في حق من عداه وجهان ، بناء على اختلاف الوجهين في الذي بطل السبق في حقه : هل يستحق على البازل أجره مثله أم لا ؟ على وجهين .

ينظر : المجموع ، للنووي : ٥٨/١٦ .

(٣) متأخرهم : في ط (ع) : ١٩١/١٥ ، وط (م) : ٢٢٤/١٩ "متأخرهم" والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ٨٥/ب ، و (ن) : ١٥٢/ب .

(٤) تكافؤا : سبق بيان معنى التكافؤ في ص .

(٥) وفي البيان ، للعمري : (٤٣٠/٧) قال : [وإن فاضل بينهما ، بأن قال : من سبق منكما فله عشرة ، ومن صلى فله خمسة . ففيه قولان :]

أحدهما : لا يصح ؛ لأن كل واحد منهما يعلم أنه يستحق عوضاً ، سواء كان سابقاً أو مسبوقاً ، فلا يجتهد في الركض .

والثاني : يصح . قال ابن الصباغ : وهو الأصح ؛ لأن كل واحد منهما يجتهد في الركض ليأخذ الأكثر ..] .

(٦) في حقه وحده : الضمير عائد على الآخر .

وهل يستحق كل واحد منهم أجرة مثله أم لا ؟ على الوجهين المذكورين ^(١) ، {١٨٦/٥} ،
فهذا حكم السبق الأول .

(١) الوجهين المذكورين هما :

أحدهما : قول أبي إسحاق المروزي : أنه لا أجرة لكل واحد على البازل .
والوجه الثاني : وهو قول أبي علي الطبري : أن لكل واحد على البازل أجرة مثله .
ينظر : ط (م) : ٢٢٣/١٩ ، وط (ع) : ١٩٠/١٥ ، المجموع ، للنووي : ٥٨/١٦ .

(٤) مسألة : [تعريف السبق الثاني ، وشروط المحلل] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - ^(١) : ((والثاني : يجمع بين شيئين ^(٢) وذلك مثل الرجلين يريدان أن يستبقا بفرسيهما ^(٣) . فلا يريد كل واحد منهما أن يسبق صاحبه ، ويخرجان سبقين فلا يجوز إلا بمحلل وهو أن يجعل بينهما فرساً ، ولا يجوز حتى يكون فرساً كفواً لفرسيهما ^(٤) لا يأمنان أن يسبقهما)) ^(٥) .

وهذا هو السبق الثاني من الأسباق الثلاثة وهو : أن يستبق الرجلان ، ويخرج كل واحد منهما سبقاً من ماله يأخذه السابق منهما ، وهذا لا يصح ، حتى يوكل بينهما محلاً لا يخرج شيئاً ، يأخذ إن سبق ولا يُعطى إن سبق ، لنص ومعنى ^(٦) .

{ ١٨٦/ج }

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٥٣ أ ، وط (م) : ٢٢٤/١٩ ولم يرد في المخطوطة (ك) : ل/٨٦ أ ، وط (ع) : ١٩١/١٥ .

(٢) شيئين : ذكر في مختصر المزني (خ) : ل/٢ أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٨ ، وط (ع) : ١٩١/١٥ ، وط (م) : ٢٢٤/١٩ (وجهين) ، والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/٨٦ أ ، و (ن) : ل/١٥٣ أ ، وأيضاً لأن السياق يقتضيه .

(٣) إلى هنا ذكرت المسألة في ط (م) : ٢٢٤/١٩ وأكمل الباقي في الهامش ، أما في ط (ع) : ١٩١/١٥ فنذكر المسألة كاملة كما في المخطوطة (ك) : ل/٨٦ أ ، و (ن) : ل/١٥٣ أ .

(٤) لفرسيهما : ذكر في مختصر المزني (خ) : ل/٢ أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٨ ، وط (ع) : ١٩١/١٥ ، (للفرسين) ، والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/٨٦ أ ، و (ن) : ل/١٥٣ أ ولأن السياق يقتضيه أيضاً .

(٥) ينظر : المسألة في المختصر (خ) : ل/٢ أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٨ .

(٦) ينظر : الإقناع ، للماوردي : ص ١٨٦ ، المذهب ، للشيرازي : ٤١٥/١ ، التهذيب ، للبخاري : ٧٩/٨ ، البيان ، للحراني : ٤٣٠/٧ ، المجموع ، للنووي : ٦٢/١٦ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٣٦/٧ ، المطلب العالي ، لابن الرفعة : ل/١٩ أ ، أسنى المطالب ، لذكريا الأنصاري : ٢٣٠/٤ ، مغني المحتاج ، للشرعبي : ٤٢٢/٤ ، نهاية المحتاج ، للرملي : ١٦٨/٨ .

أما النص : فما رواه سفيان ^(١) ، عن الزهري ^(٢) ، عن سعيد بن المسيب ^(٣) ، عن أبي هريرة ^(٤) قال : قال رسول الله - ﷺ - : ((من أدخل فرساً بين فرسين وهو لا يؤمن أن يسبق فلا بأس به . ومن أدخل فرساً بين فرسين وهو يؤمن أن / يسبق فإن ذلك هو القمار ^(٥))) ^(٦) .

{ ١٨٦/ل }

{ ٨٦/ب }

(١) هو سفيان بن حسين بن الحسن ، الحافظ الصدوق ، أبو محمد الواسطي ، حدث عن : الحسن ومحمد بن سيرين والزهري . وروى عنه : شعبة ، وهشيم ، وعبد بن العوام .

قال ابن حجر عنه : ثقة في غير الزهري . وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، ولا يحتج به . وقال الذهبي : صدوق مشهور . وقال عثمان بن أبي شيبة : ثقة ، لكنه مضطرب في الحديث قليلاً . توفي سنة نيف وخمسين ومائة ، ووقع له نحو ثلاثمائة حديث .

ينظر : الجرح والتعديل ، للرازي : ٢٢٧/٤ ، ميزان الاعتدال ، للذهبي : ١٦٥/٢ ، الكاشف ، للذهبي : ٣٠٠/١ ، المغني في الضعفاء ، للذهبي : ٢٦٨/١ ، سير أعلام النبلاء ، للذهبي : ٢٢٩/٧ - ٢٣٠ ، تقريب التهذيب ، لابن حجر : ص ٣٩٣ رقمه (٢٤٥٠) .

(٢) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري ، أحد أكابر الحفاظ الفقهاء التابعين من أهل المدينة ، وأحد الأعلام المحدثين وأحسنهم سياقاً لمتون الأخبار ، وهو أول من دون الحديث ، ولد سنة ٥٠ هـ ، وتوفي عام ١٢٤ هـ ، قال عنه عمر بن عبد العزيز : عليكم بأبن شهاب هذا فإنكم لا تلقون أحداً أعلم بالسنة الماضية منه .

وقال عنه الذهبي : محمد بن مسلم الزهري الحافظ الحجة ، كان يدلس في النار . ينظر : الجرح والتعديل ، للرازي : ٧١/٨ ، طبقات الشيرازي : ص ٤٧ ، تهذيب الأسماء واللغات ، للسوي : ٩٠/١ ، وفيات الأعيان ، لابن خلكان : ٧٧/٤ ، تذكرة الحفاظ ، للذهبي : ١٠٨/١ - ١١٣ ، سير أعلام النبلاء ، للذهبي : ٣٢٦/٥ ، البداية والنهاية ، لابن كثير : ٣٤٠/٩ ، تهذيب التهذيب ، لابن حجر : ٤٤٥/٩ . (٣) هو سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن مخزوم القرشي ، من سادات التابعين ، وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة ، ولد لسنتين مضتا من خلافة عمر ، أخذ العلم عن زيد بن ثابت وابن عمر وابن عباس وسعد بن أبي وقاص ، كان واسع العلم ، متين الديانة ، قوَّالاً بالحق ، فقيه النفس ، توفي سنة ٩٤ هـ . ينظر : طبقات ابن سعد : ١٩١/٥ ، طبقات الشيرازي : ص ٣٩ ، صفة الصفوة ، لابن الجوزي : ٧٩/٢ ، وفيات الأعيان ، لابن خلكان : ٣٧٥/٢ ، تذكرة الحفاظ ، للذهبي : ٥٤/١ - ٥٦ ، تهذيب التهذيب ، لابن حجر : ٨٤/٤ .

(٤) أبو هريرة : سبق ترجمته في ص ٦٨ .

(٥) القمار : سبق بيان معناه في ص ١٠٠ .

(٦) الحديث في : مسند أحمد : ٥٠٥/٢ ، سنن ابن ماجه : كتاب الجهاد ، (٤٤) باب : السبق والرهان ، حديث رقم (٢٨٧٦) ٩٦٠/٢ ، سنن أبي داود : كتاب الجهاد ، باب : في المحلل ، حديث رقم (٢٥٧٩) ٢٦٦/٣ - ٦٧ ، سنن الدار قطني : كتاب السبق بين الخيل رقم (٢١) ٣٠٥/٤ ، مستدرک الحاكم : كتاب الجهاد ١١٤/٢ ، السنن الكبرى ، للبيهقي : كتاب السبق والرمي ، باب : الرجلين يستبقان بفرسيهما ويخرج كل واحد منهما سبقاً ويدخلان بينهما محلاً ٢٠/١٠ جميعهم من طريق :

سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به . =

وأما المعنى : فهو أن إباحة السبق معتبرة بما خرج عن معنى القمار ، هو الذي لا يخلو الداخل فيه ^(١) من أن يكون غانماً ^(٢) إن أخذ ، أو غارماً ^(٣) إن أُعطي ؛ فإذا لم يدخل بينهما محلل كانت هذه حالهما ^(٤) فكان قماراً .

{ ٨٦/ب }

= ذكر العلامة ابن قيم الجوزية في كتابه (الفروسية) : ص ٢٢٩-٢٣٨ بعد كلام طويل في الحكم على الحديث وأطال النفس في ذلك مؤيداً أن هذا الحديث : الصواب فيه أنه من قول سعيد بن المسيب ، وليس له أصل صحيح مرفوع عن النبي - ﷺ - .

وقال ابن حجر في (التلخيص الحبير) : ١٦٣/٣ (.. وسفيان هذا ضعيف في الزهري . وقال أبو حاتم : أحسن أحواله أن يكون موقوفاً على سعيد بن المسيب . وقال ابن أبي خيثمة : سألت ابن معين عنه ؟ فقال : هذا باطل ، وضرب على أبي هريرة ، وقد غلط الشافعي سفيان بن حسين في روايته عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة حديث : (الرجل جار)) وهو بهذا الإسناد أيضاً ..) .

وقال الألباني في إرواء الغليل (٣٤٠/٥) : (.. الحديث ضعيف ..) .

ولقد تابع سفيان بن حسين : سعيد بن بشير عن الزهري به .

وهو في : سنن أبي داود : كتاب الجهاد ، باب : في المحلل حديث رقم (٢٥٨٠) ٦٧/٣ ، ومستدرک الحاكم : كتاب الجهاد ١١٤/٢ .

قال الألباني في إرواء الغليل (٣٤٢/٥) : (.. ويتلخص من ذلك أن الحديث علته : تفرد سفيان بن حسين وسعيد بن بشير برفعه . والأول : ثقة في غير الزهري باتفاقهم وهذا من روايته عنه فهو ضعيف كما جزم به الحافظ ابن حجر في التلخيص . والآخر : ضعيف مطلقاً ومع ضعف هذين . فقد خالفهما الثقات الأئمة ، فرووه عن الزهري عن سعيد بن المسيب قوله فهذا هو الصواب . والله أعلم ..) .

وقال أبو داود : (.. رواه معمر وشعيب وعقيل عن الزهري عن رجال من أهل العلم وهذا أصح عندهنا ..) .

(١) فيه : الضمير عائد على السبق .

(٢) الغانم : من الغنم : وهو الفوز بالشيء من غير مشقة .

فالغني والنون والميم : أصل صحيح واحد يدل على إفادة شيء لم يملك من قبل .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (غنم) ١٤٩/٨ ، معجم ابن فارس : مادة (غنم) ٣٩٧/٤ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (غنم) ١٣٣/١٠ .

(٣) الغارم : قال الليث : الغرم : أداء شيء يلزم مثل كفالة يغرماً .

فالغني والراء والميم : أصل صحيح يدل على ملازمة وملازمة ومن ذلك : الغريم سمي غريماً للزومه وإلحاحه . والغارم : الذي يلتزم ما ضمنه وتكفل به .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (غرم) ١٣١/٨ ، معجم ابن فارس : مادة (غرم) ٤١٩/٤ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (غرم) ٥٩/١٠ .

(٤) حالهما : ذكرت في ط (ع) : ١٩٢/١٥ ، وط (م) : ٢٢٥/١٩ " حالهما " والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ٨٦/ب ، و (ن) : ١٥٣/ل ولأن السياق يقتضي ذلك .

وإذا دخل بينهما محلل غير مخرج ، يأخذ إن سبق ولا يعطى إن سبق ،
خرج عن معنى القمار ، فحل . وهذا الداخل يسمى محلاً ، لأن العقد صح به ^(١)
فصار حلالاً ^(٢) . ويسميه أهل السبق : ميسراً ^(٣) ، ويصح العقد به بأربعة شروط :
أحدها : أن يكون فرسه كفواً لفرسيهما ، أو أكفاً منهما ، لا يأمنان أن يسبقهما ، فإن
كان فرسه أدون من فرسيهما ، وهما يأمنان أن يسبقهما ، لم يصح للنص ^(٤) ؛ ولأن
دخوله مع العلم بأنه ^(٥) لا يسبق غير مؤثر من أخذ السبق .

والشرط الثاني : أن يكون المحلل غير مخرج لشيء وإن قل ، فإن أخرج شيئاً خرج
عن حكم المحلل ، وصار في حكم المستبق .

والشرط الثالث : أن يأخذ إن سبق ، فإن شرط أن لا يأخذ لم يصح .

والشرط الرابع : أن يكون فرسه معيناً عند العقد ، لدخوله فيه ^(٦) كما يلزم تعيين
فرسي المستبقين ، وإن كان غير معين بطل ^(٧) .

{ ٨٦/ل }

(١) صح به : الضمير عائد على المحلل .

(٢) حلالاً : سبق بيان معناه في ص ١٠٨ .

(٣) الميسر : اللعب بالقداح ، مأخوذ من اليسر : وهو وجوب الشيء لصاحبه ؛ يقال : يسر لي كذا إذا وجب
فهو ييسر يسراً وميسراً .

والياسر : اللاعب بالقداح واليسر : المجتمعون على الميسر والجمع أيسار .

فالميسر : القمار .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (يسر) ٥٩/١٣ ، معجم ابن فارس : مادة (يسر) ١٥٦/٦ ،
تفسير القرطبي : ٥٢/٣-٥٣ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (يسر) ٤٤٨/١٥ ، البحر المحيط ،
لأبي حيان : ١٦٣/٢-١٦٤ .

(٤) لم يصح للنص : والنص المراد هو حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله - ﷺ - : ((من أدخل فرساً
بين فرسين وهو لا يؤمن أن يسبق ، فلا بأس به . ومن أدخل فرساً بين فرسين وهو يؤمن أن يسبق فإن
ذلك هو القمار)) وسبق تخريجه في ص ١٦٢ .

(٥) ولأن دخوله مع العلم بأنه : الضمير عائد على المحلل .

(٦) فيه : الضمير عائد على عقد السبق .

(٧) ينظر : شرح أبي الطيب الطبري : ل/٣ أ ، المهذب ، للشيرازي : ٤١٥/١ ، البيان ، للعمرائي : ٤٣٢/٧ ،
المجموع ، للنووي : ٦٢/١٦ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٣٩/٧ ، نهاية المحتاج ، للرملي : ١٦٧/٨ .

(أ) فصل : [الحالة التي لا يأخذ فيها المحلل] .

فإذا صح العقد بالمحلّ على استكمال شروطه ^(١) ، فمذهب الشافعي وما عليه جمهور أصحابه ^(٢) : أن المحلّ دخل ليحلل العقد ويحلل الأخذ ، فيأخذ إن سبق ، ويؤخذ به إن سبق ^(٣) .

{ ٨٦/ج }

/ وقال أبو علي بن خيران ^(٤) من أصحابه : أن المحلّ دخل لتحليل العقد ، فيأخذ ولا يؤخذ به ^(٥) .

وهذا خطأ ؛ لأن التحريض المقصود بإستفراه ^(٦) الخيل ، ومعاطاة الفروسية ، غير موجود إذا لم يؤخذ بالسبق شيء فيصير مانعاً من السبق ، وإذا أخذ به صار باعناً عليه ، وهذا يتضح في التفريع الذي نذكره من بعد .

{ ٨٧/ج }

(١) شروطه : الضمير عائد على المحلّ .

(٢) جمهور أصحابه : أي أصحاب الشافعي .

(٣) المحلّ دخل لتحليل العقد والمال جميعاً ، هذا هو المذهب ، وقال ابن خيران : هو لتحليل العقد ، ولا يستحق المال غيره ؛ فخرّج على هذا سبع حالات ، سترد فيما بعد .

ينظر : المهذب ، للشيرازي : ٤١٦/١ ، التهذيب ، للبخاري : ٧٩/٨ ، البيان ، للعمرائي : ٤٣٠/٧-٤٣١ ، المجموع ، للنووي : ٦٢/١٦ ، المطلب العالي ، لابن الرفعة : ل/٢٠ - ٢٣ ب .

(٤) أبو علي بن خيران : سبقت ترجمته في ص ٢٩ .

(٥) ولا يؤخذ به : الضمير عائد على المحلّ .

أما قول ابن خيران فينظر : المهذب ، للشيرازي : ٤١٦/١ ، التهذيب ، للبخاري : ٧٩/٨ ، البيان ، للعمرائي : ٤٣٠/٧-٤٣١ ، المجموع ، للنووي : ٦٢/١٦ .

(٦) بإستفراه : من قره الشيء يقره قرأه وقرأه وهو فاره وقرأه : النشاط والحدق .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (قره) ٢٧٩/٦ ، معجم ابن فارس : مادة (قره) ٤٩٦/٤ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (قره) ٢٥٣/١٠-٢٥٤ .

(٥) مسألة : [شروط صحة العقد مع دخول المحلل] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - ^(١) : ((ويخرج كل واحد منهما ما تراضيا عليه يتواضعانه على يدي رجل يثقان به أو يضمنانه ^(٢))) .

{ ١٨٧/٥ }

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ١٥٣/٥ ، وط (م) : ٢٢٦/١٩ ، ولم يرد في المخطوطة (ك) : ١٨٧/٥ ، وط (ع) : ٩٣/١٥ .

(٢) الضمان في اللغة : الضاد والميم والنون أصل صحيح : وهو جعل الشيء في شيء يحويه .
من ذلك قولهم : ضمنت الشيء : إذا جعلته في وعائه ، والكفالة تسمى : ضماناً من هذا ؛ لأنه كأنه إذا ضمنه فقد استوعب ذمته .

فالضمان : مصدر ضَمَنْتُهُ أَضْمَنْتُهُ ضَمَاناً : إذا كَفَلْتُهُ ، وأنا ضامنٌ وضَمِينٌ .
إن الضمان لغة : الالتزام والكفالة والحفظ والرعاية . والضمين : الكفيل ، ومعنى يضمنانه : يكفله .
ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (ضمن) ٤٩/١٢ ، معجم ابن فارس : مادة (ضمن) ٣٧٢/٣ ،
تحرير التنبيه ، للنووي : ص ٢٢٧-٢٢٨ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (ضمن) ٨٩/٨-٩٠ .
الضمان في الشرع : تعددت تعاريفه على حسب المذاهب وساقطت على المذهب الشافعي عند تعريفه ،
فالضمان شرعاً : هو التزام حق ثابت في ذمة الغير ، أو إحضاره من هو عليه ، أو إحضار عين مضمونة ،
ويطلق على العقد الذي يحصل به ذلك .

ويسمى الملتزم لذلك : ضامناً ، وضميناً ، وحميلاً ، وزعيماً ، وكافلاً ، وكفياً ، وصبيراً ، وقبلاً ومعنى
جميعها واحد ، قال الماوردي : (.. غير أن العرف جار بأن : الضمين مستعمل في الأموال ، والحميل في
الديات ، والكفيل في النفوس ، والزعيم في الأمور العظام ، والصبير في الجميع ، وإن كان الضمان يصح
بكل واحد منهما ويلزم ..) .

والأصل في جواز الضمان : الكتاب ، والسنة ، والإجماع .
فأما الكتاب :

١- فقوله تعالى : ﴿ تَقْدُ صَوَاعُ الْمَلِكِ وَلَمْ يَأْتِ بِحِمْلٍ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ ﴾ [سورة يوسف : الآية ٧٢] .

قال الإمام الماوردي : (.. فإن قيل : الاستدلال بهذه الآية لا يصح من وجوه ثلاثة :
أحدها : أنها حكاية حال محرقة ، ونقل قصة غير صحيحة ؛ لأن الصواع لم يفقد ، والقوم لم يسرقوا . وإذا
كان موضوعها كذباً ، كان الاستدلال بها فاسداً . فالجواب عنه من وجهين :
أحدهما : أن هذا من قول المنادي ، ولم يكن يعلم بما فعل يوسف ، فلما فقد الصواع ظن أنهم قد سرقوه ،
فنادى بهذا وهو يعتقد أنه حق وصديق .

والثاني : أن يوسف فعل ذلك عقوبة لإخوته ، فخرج من باب الكذب إلى حد العقوبة والتأديب ثم رغب
الناس فيما بذله لهم ؛ بما قد استقرّ عندهم لزومه وجوبه ؛ ليكون ادعى إلى طلبتهم وتحقيق القول عليهم
زيادة في عقوبتهم .

والوجه الثاني : أن الآية تناولت ضمان مال مجهول ؛ لأن حمل البعير مجهول ، وضمان المجهول باطل
الجواب عنه من وجهين : =

ولصحة العقد بينهما مع دخول المحلل أربعة شروط :

أحدها : أن يكون العوض ^(٢) وهو السبق الذي بذلاه معلوماً : إما معيناً ، أو موصوفاً ، فإن كان مجهولاً لم يصح ؛ لأن الأعاوض في العقود لا تصح إلا معلومة ^(٣) .

{ ١٨٧/٥ }

= أحدهما : أن حمل البعير كان عندهم عبارة عن قدر معلوم كالوسق ، كان موضوعاً لحمل الناقة ، ثم صار مستعملاً في قدر معلوم .

والثاني : بأن الآية دالة على أمرين :

أحدهما : جواز الضمان .

والثاني : صحته في القدر المجهول ، فلما خرج بالدليل ضمان المجهول ، كان الباقي على ما اقتضاه التنزيل .

والوجه الثالث : أنه ضمان مال الجعالة ، وضمنان مال الجعالة باطل .

والجواب عنه : أن أصحابنا قد اختلفوا في جواز ضمان مال الجعالة على وجهين : أحدهما : يجوز ضمانه .

والثاني : أنه لا يصح . فعلى هذا ، لا يمتنع قيام الدليل على فساد ضمان مال الجعالة من التعلق بباقي الآية ..) .

٢- الآية الثانية : قوله تعالى : ﴿ سَلِمَ أَهْلُ ذَلِكَ نَزْعِهِمْ ﴾ [سورة القلم : الآية ٤٠] .

وإن كان على طريق التحدي ، فهو دليل على جواز الضمان والزعيم الضمين .

وأما السنة : عن أبي أمامة قال : ((سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ ، عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ :)) (الْعَارِيَةُ

مُؤَدَّاةٌ ، وَالزَّعِيمُ غَارِمٌ ، وَالذَّيْنُ مَقْضِيٌّ)) هذا الحديث في سنن أبي داود : كتاب البيوع ، باب : في

تضمنين العارية ، حديث رقم (٣٥٦٥) ٢٩٦/٣-٢٩٧ ، سنن ابن ماجه : كتاب الصدقات ، (٩) باب :

الكفالة ، حديث رقم (٢٤٠٥) ٨٠٤/٢ ، سنن الترمذي بشرح عارضة الأحوذى : كتاب البيوع ، (٣٩)

باب : ما جاء في أنَّ العارية مُؤَدَّاةٌ ، حديث رقم (١٢٦٩) ٢٣٦/٣ .

وأما الإجماع : قال يحيى بن هبيرة : (.. اتفقوا على : جواز الضمان ، وأنه لا ينتقل الحق عن المضمون

عنه الحي بنفس الضمان ، وإنما ينتقل بأداء الضامن ..) .

والضمان يتم بأربعة أشياء : بضامن ، ومضمون له ، ومضمون عنه ، ومضمون فيه .

والمغلب فيه الضامن ؛ لأن الضمان لازم من جهة الضامن دون المضمون عنه ، فلا بد أن يكون عارفاً

بالحق الذي ضمنه في جنسه وصفته وقدره .

ينظر : الحاوي ، للماوردي : ١٠٥/٨-١٠٩ ، التهذيب ، للبخاري : ١٧٠/٤-١٧١ ، البيان ، للعمرائي : ٣٠٣/٦-

٣٠٥ ، الإفصاح ، لابن هبيرة : ٣٨٥/١ ، المجموع ، للنووي : ٩-٣-١٤ ، حاشية عميرة : ٣٢٣/٢-

٣٢٤ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ١٩٨/٣-١٩٩ ، حاشية قليوبي : ٣٢٣/٢-٣٢٤ .

(١) ينظر : المسألة في المختصر (خ) : ل/٢ أ ، والمختصر (ك) : ص ٣٧٨ .

(٢) العوض : سبق بيان معناه في ص ٩٨ .

(٣) ينظر : البيان ، للعمرائي : ٤٢٧/٧ ، المجموع ، للنووي : ٧٢/١٦ ، روضة الطالبين ، للنووي :

٥٣٩/٧ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ٤٢٢/٤ .

والشرط الثاني : أن يتساويا في جنسه ونوعه وقدره ^(١) ، فإن اختلفا فيه ^(٢) أو تفاضلا ، لم يصح لأنهما ^(٣) لما تساويا في العقد وجب أن يتساويا في بذله ^(٤) .

والشرط الثالث : أن يكون فرس كل واحد منهما معيناً ، فإن أبهم ^(٥) ولم يعين بطل.

والشرط الرابع : أن يكون مدى ^(٦) سبقهما معلوماً ، والعلم به ^(٧) أن يكون من أحد وجهين :

إما بتعيين الإبتداء ، والإنتهاء فيصير ^(٨) معلوماً بالتعيين دون المسافة

كالإجارة المعينة ^(٩) ، وإما لمسافة يتفقان عليها مزرعة بذراع ^(١٠)

{ ١٨٧/٥ }

(١) جنسه ونوعه وقدره : الضمير عائد على العوض .

(٢) اختلفا فيه : الضمير عائد على العوض .

(٣) لأنهما : الضمير عائد على المتسابقين .

(٤) في بذله : الضمير عائد على العوض .

(٥) أبهم : الإبهام : الشيء الذي لا يُعرف الطريق إليه ، واستبهم عليهم الأمر : لم يدروا كيف يأتون له . واستبهم عليه الأمر : استغلق .

ومعنى فإن أبهم : أي خفي ولم يستبين .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (بهم) ٣٣٥-٣٣٦ ، معجم ابن فارس : مادة (بهم) ٣١١/١ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (بهم) ٥٢٤/١ .

(٦) المدى : هو من مدى الغاية ، ومدى الأجل منتهاه .

فالميم والدادل والحرف المعتل : أصل صحيح يدل على امتداد في شيء وامداد .

فالمدى : هو المسافة وأطلق على الغاية لامتداد المسافة إليها .

إذن المدى هنا : الغاية .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (مدى) ٢٢٠/١٤ ، معجم ابن فارس : مادة (مدى) ٣٠٧/٥ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (المدى) ٤٤٦/٤ .

(٧) والعلم به : الضمير عائد على المدى .

ينظر : التهذيب ، للبغوي : ٨١/٨ ، البيان ، للعمري : ٤٣٢-٤٣٣ ، المجموع ، للنووي : ٧٢-٧٣ .

(٨) فيصير : لم تذكر في ط (م) : ٢٢٦/١٩ ، وط (ع) : ١٩٣/١٥ والصواب إثباتها كما في المخطوطة (ك) : ١٨٧/٥ ، و(ن) : ١٥٣/ب .

(٩) الإجارة المعينة : كأن يقول : أجرني هذا الجمل لأركبه شهراً ، أو أجرني عبدك هذا ليخيط لي هذا الثوب .

ينظر : البيان ، للعمري : ٢٩٦/٧ و ٣٠٩ ، المجموع ، للنووي : ٧/١٥ ، منهاج الطالبين ، للنووي : ٢٥٦/٢ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ٤٤٣/٣ .

(١٠) الذراع : مسافة ما بين طرفي المرفق إلى نهاية طرف الإصبع الوسطى من اليد .

والذراع أيضاً هو : الساعد ، وهو ما يزرع به أي ما يقدر به الذراع .

فإن اتفقا على موضع من / الأرض ، ذرعا تلك المسافة حتى يُعرف ابتداءها وانتهاءها .

فإن أغفلا نكر الأرض وإن كانت التي عقدا فيها (٣) السَّبَق يمكن إجراء الخيل فيها ، فهي أخصُّ المواضع بالسبق ، وإن لم يمكن إجراء الخيل فيها لحزونها (٤) وأحجارها ، فأقرب المواضع إليها من الأرض السهلة .

{ ٨٧/ب }

= قال الشريبي : الذراع لم يبينه الأصحاب والظاهر : أن المراد به ذراع اليد المعتر في مسافة الإمام والمأموم ، وفي القلتين .

والذراع كوحدة قياس للطول تعادل = ٤٦،٢ سم .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (ذرع) ٣١٤/٢ ، معجم ابن فارس : مادة (ذرع) ٣٥٠/٢ ، الإيضاح والتبيان ، لابن الرفعة : ص ٧٧ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (ذرع) ٣٤/٥ ، مغني المحتاج ، للشريبي : ٤٢٥/٤ ، حاشية الرملي الكبير : ٢٣٣/٤ .

(١) الإجارة المضمونة : هي التي يضمن فيها المستأجر ما استأجره إذا تعدى ، فلو تعدى المستأجر بأن ضرب الدابة أو كبجها فوق العادة أو أركبها أثقل منه أو اسكن حذاداً أو قصاراً وهما أشدَّ ضرراً مما استأجر له ضمن العين أي دخلت في ضمانه لتعديه فهذا تعدي في رقبة العين المستأجرة .

أما لو أجر الأرض لزرع حنطة فزرع الذرة فإنه لا يكون ضامناً للأرض على الأصح ، لأنه تعدى في المنفعة لا الرقبة ويلزمه أجره المثل للذرة .

أما إذا تلفت العين المستأجرة في يد المستأجر من غير فعله لم يلزمه الضمان ، لأنه عين قبضها ليستوفي منها ما ملكه ، فلم يضمنها بالقبض .

ينظر : البيان ، للعمرائي : ٣٧٧/٧ ، منهاج الطالبين ، للنووي : ٢٦٣/٢ ، المجموع ، للنووي : ٩٤/١٥ ، مغني المحتاج ، للشريبي : ٤٧٩/٣ - ٤٨٠ .

(٢) ينظر : التهذيب ، للبهقي : ٨١/٨ ، البيان ، للعمرائي : ٤٣٣/٧ ، المجموع ، للنووي : ٧٣/١٦ ، مغني المحتاج ، للشريبي : ٤٢١/٤ .

(٣) فيها : الضمير عائد على الأرض .

(٤) حزونة الأرض : الحزنُ : الغليظ من الأرض .

فالحاء والزاء والنون أصل واحد وهو : خشونة الشيء وشدة فيه .

فالحزن هو : ما غلظ من الأرض .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (حزن) ٣٦٥/٤ ، معجم ابن فارس : مادة (حزن) ٥٤/٢ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (حزن) ١٥٩/٣ .

(أ) فصل : [أحوال المتسابقين في مال السبق] .

فإذا صح العقد بينهما ^(١) على شروطه ^(٢) المعتبرة فيها ، وفي المحلل الداخل بينهما ، لم يخل حالهما في مال ^(٣) السبق من ثلاثة أحوال :

أحدها : أن يتفقا على تركه ^(٤) في أيديهما ، ويتفق كل واحد منهما بصاحبه ، فيحملان على ذلك ، ولا يلزم إخراج مال السبق من يد أحدهما إلا بعد أن يصير مسبوقاً ، فيؤخذ منه ^(٥) بإستحقاقه ^(٦) .

والحالة الثانية : أن يتفقا على أمين ^(٧) قد تراضا به ^(٨) فيؤخذ مال السبق منهما ، ويوضع على يده ، ويعزل مال كل واحد منهما على حدا ، ولا يخلطه ، فإن سبق أحدهما سلم إليه ^(٩) ماله ومال المسبوق .

فإن سبق المحلل ، سلم إليه ^(١٠) مال السبقين ، ولم يكن للأمين أجره على السابق ، ولا على المسبوق ، إلا عن شرط .

{ ٨٧/ل ب }

(١) بينهما : الضمير عائد على المتسابقين .

(٢) شروطه : الضمير عائد على شروط صحة عقد السبق .

(٣) مال : ذكرت في ط (ع) : ١٩٣/١٥ ، وط (م) : ٢٢٦/١٩ " حال " والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل، ٨٧ ب ، و (ن) : ل، ١٥٣ ب .

(٤) على تركه : الضمير عائد على مال السبق .

(٥) فيؤخذ منه : الضمير عائد على المسبوق .

(٦) بإستحقاقه : الضمير عائد على السابق .

(٧) الأمين : هو القوي لأنه يوثق بقوته . من أمن وهو أصل يدل على الأمانة التي هي ضد الخيانة .

والعرب تقول : رجل أمان إذا كان أميناً ؛ وقال أبو حاتم : الأمين المؤتمن .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (أمن) ٥١٠/١٥ ، معجم ابن فارس : مادة (أمن) ١٣٣/١ -

١٣٤ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (أمن) ٢٢٦/١ .

(٨) تراضيا به : الضمير عائد على الأمين .

(٩) سلم إليه : الضمير عائد على السابق .

(١٠) سلم إليه : الضمير عائد على المحلل .

فإن كانت له ^(١) أجره في عرف ^(٢) المتسابقين ،

(١) له : الضمير عائد على الأمين .

(٢) العرف لغة : ضد النكر ، وهو كل ما تعرفه النفس من الخير وتبساً به وتطمئن إليه .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (عرف) ٣٤٤/٢ ، معجم ابن فارس : مادة (عرف) ٢٨١/٤ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (عرف) ١٥٥/٩ .

والعرف اصطلاحاً : عند الأصوليين والفقهاء : هو ما استقرت النفوس عليه بشهادة للعقول وثقلته الطوائع بالقبول .
أو هو ما اعتاده جمهور الناس وألفوه ، من فعل شاع بينهم ، أو لفظ تعارفوا في إطلاقه على معنى خاص بحيث لا يتبادر إلى الذهن عند سماعه غيره .

ويتنوع العرف باعتبار موضوعه إلى : عرف قولي وعرف عملي .

ويتنوع أيضاً باعتبار عمومته وعدم عمومته إلى : عرف عام وعرف خاص .

أما عن حجية العرف : اتفق العلماء على أمرين :

الأمر الأول : أن العرف إذا كان مخالفاً لأدلة الشرع وأحكامه الثابتة التي علم من سر تشريعها أنها لا تختلف باختلاف الأزمان والبيئات فإنه لا يلتفت إليه ، ولا يُعتد به ، بل يجب إلغاؤه لأنه عرف فاسد وذلك مثل : التعارف على التعامل بالربا والقمار .

والأمر الثاني : أن العرف إذا كان لا يخالف نصاً من نصوص الشريعة القطعية ولا قاعدة من قواعدها الأساسية فلا يحل حراماً ، ولا يحرم حلالاً ، ولا يبطل واجباً فإنه يكون عرفاً صحيحاً يُعتد به في بناء الأحكام واستنباطها مثل : تعارف بعض الأمور التجارية والخطط السياسية التي تتطلبها حاجة الأمة وتستدعيها مصلحتها .

أما عن أدلة حجية العرف :

١- استدلوا بقول الله تعالى : ﴿ خُذُوا مَوَاسِرَ السُّرُفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْبَاطِلِ ﴾ [سورة الأعراف : آية ١٩٩] .

٢- إن الإسلام جاء إلى جزيرة العرب وكان لهم أعراف فاسدة وأعراف صالحة فأقر الصالح بعد أن نظمهم لهم : كالتبعية والرهن .. وألغى الفاسد والضار : كالربا والميسر والتبني .

٣- إن الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى - قد غير أحكامه التي استنبطها للوقائع المختلفة في العراق وفقاً لعادات أهل العراق بأحكام أخرى عندما جاء إلى مصر وفقاً لعادات أهل مصر وهذا يعد مراعاة لأحوال الناس ومصلحتهم .

ولقد اشترط العلماء لإعتبار العرف في التشريع وبناء الأحكام عليه شروط وهي :

١- ألا يكون العرف مبطلاً لدليل من أدلة الشرع القطعية أو قاعدة من قواعده الأساسية .

٢- ألا يعارض العرف تصريح بخلافه .

٣- أن يكون العرف المراد تحكيمة في التصرفات موجوداً عند إنشائها .

٤- أن يكون العرف مطرداً في جميع معاملات الذين جروا عليه أو غالباً عليها .

ينظر : كشف الأسرار للنسفي: ٥٩٣/٢ ، التعريفات ، للرجاني : ص ١٩٣ ، المحرر الوجيز، لابن عطية: ٣٤٦/٧ ، الفواكه العديدة، لابن المنقور: ١٣٥/١ ، أصول الفقه ، لمحمد مصطفى شلبي : ٣٢٥-٣٤٨ ، أصول الفقه ، لمحمد أبو زهرة : ص ٢٧٣-٢٧٧ .

ففي (١) حملته (٢) على عرفهم فيه مع عدم الشرط وجهان من (٣) اختلافهم فيمن استعمل خياطاً (٤) أو قصاراً (٥) ، فعملاً بغير شرط : هل يستحق أجره (٦) مثله أم لا ؟ على وجهين :

{ ٨٧/ل } أحد الوجهين : أن الأمين (٧) يستحق أجره مثله إذا حُكِم للصانع (٨) بالأجرة ، وتكون على المستبقيين ، لا يختص / بها السابق منهما ، لأنها أجره على حفظ المالين .

{ ٨٨/ل } والوجه الثاني : أنه (٩) لا أجره له وإن جرى بها العرف (١٠) ، إذا لم يحكم للصانع بالأجرة .

(١) ففي : ذكرت في ط (ع) : ١٩٣/١٥ ، وط (م) : ٢٢٧/١٩ " فيمن " والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ٨٧/ل ب ، و (ن) : ١٥٣/ل ب .

(٢) حملته : الضمير عائد على الأمين .

(٣) " من " : ذكرت في المخطوطة (ن) : ١٥٣/ل ب " عن " والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ٨٧/ل ب ، وط (ع) : ١٩٣/١٥ ، وط (م) : ٢٢٧/١٩ .

(٤) الخياط : مأخوذ من خاط الثوب يَخِيْطُهُ خَيْطاً وخِياطَةٌ فهو مَخِيْطٌ ومَخْيُوطٌ . والخياطُ والمَخِيْطُ : ما خيط به وهما أيضاً الإبرة .

والخِياطَةُ : صِنَاعَةُ الخَاطِطِ . والخِياطُ : من يَخِيْطُ الثوب خِياطَةً وحرفته الخِياطة .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (خاط) ٥٠١/٧ ، معجم ابن فارس : مادة (خيط) ٢٣٤/٢ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (خيط) ٢٦١/٤ .

(٥) القَصَّارُ : من يقصر الثوب قصراً ، وحرفته : القِصَّارَةُ . وقال ابن منظور : القَصَّارُ والمَقْصَرُ : هو المَحْوَرُ للثياب لأنه يَدَقُّهَا بالقِصْرَةِ التي هي القطعة من الخشب ، وحرفته القِصَّارَةُ والمِقْصَرَةُ .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (قصر) ٣٥٨/٨ - ٣٦٠ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (قصر) ١٨٩/١١ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (القصر) ٢٠٢/٢ .

(٦) أجره : في ط (ع) : ١٩٣/١٥ ، وط (م) : ٢٢٧/١٩ لم تذكر هذه الكلمة والصواب إثباتها كما في المخطوطة (ك) : ٨٧/ل ب ، و (ن) : ١٥٣/ل ب .

(٧) الأمين : سبق بيان معناه في ص ١٧٠ .

(٨) الصانع : قال الليث : الصَّنَاع : الذين يعملون بأيديهم والحرفة : الصِّنَاعَة ، والواحد منهم : صانع .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (صنع) ٣٨/٢ ، معجم ابن فارس : مادة (صنع) ٣١٣/٣ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (صنع) ٦٨/٣ .

(٩) أنه : الضمير عائد على الأمين .

(١٠) العرف : سبق بيان معناه في ص ١٧١ .

والحالة الثالثة : أن يختلفا ، فاختلافهما ^(١) على ضربين :

أحدهما : أن يختلفا في اختيار الأمين مع اتفاقهما على إخراجه من أيديهما . فيختار الحاكم لهما أميناً يقطع به تنازعهما ، وهل يكون إجباره مقصوراً على من تنازعا فيه أو يكون على العموم ^(٢) في الناس كلهم ؟ ^(٣) .

{ ١٨٨/٥ }

على وجهين :

(١) اختلافهما : الضمير عائد على المتصابقين .

(٢) العموم : مفردة العام وهو في اللغة : اسم فاعل من عم بمعنى : شمل مأخوذ من العموم وهو الشمول . يقال : مطر عام أي : شامل لجميع الأمكنة ، ويقال : عمهم الأمر أي : شملهم وأحاط بهم . ينظر : معجم ابن فارس : مادة (عم) ١٧/٤ - ١٨ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (عم) ٤٠٦/٩ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (العم) ١١٨/٤ . والعام في الاصطلاح : هو عبارة عن اللفظ الواحد الدال من جهة واحدة على شيئين فصاعداً مثل : الرجال ، المسلمين .

أو هو : اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بحسب وضع واحد . ولقد اختلف العلماء في معنى العموم : هل له في اللغة صيغة موضوعة له خاصة به تدل عليه أم لا ؟ فذهب الشافعي وكثير من الفقهاء إلى أن له صيغة وهي : إما أن تكون عامة فيمن يعقل جمعاً وأفراداً مثل (أي) في الجزاء والإستفهام .

وأسماء الجموع المعرفة إذا لم يكن عهد ، سواء كان جمع سلامة أو جمع تكسير كالمسلمين والمنكرة كرجال ، والأسماء المؤكدة لها مثل (كل ، جميع) واسم الجنس إذا دخله الألف واللام من غير عهد (كالرجل) . والمنكرة المنفية كقولك (لا رجل في الدار) ، والإضافة كقولك (ضربت عبيدي) ، وإما عامة فيمن يعقل دون غيره (كمن) في الجزاء والإستفهام ، وإما عامة فيما لا يعقل ؛ إما مطلقاً من غير اختصاص بجنس مثل (ما) في الجزاء كقوله : على اليد ما أخذت حتى ترد ، والإستفهام كقول : ماذا صنعت ؟ وإما أن تكون مختصة ببعض أجناس ما لا يعقل مثل : متى في الزمان جزاء واستفهاماً ، وأين وحيث في المكان ، وأنى كنت وأينما كنت أكرمك .

واتفق العلماء على أن العموم من عوارض الألفاظ حقيقة ، واختلفوا في عروضة حقيقة للمعاني : فنفاه الجمهور وأثبتته الأقلون .

ينظر : المستصفى ، للغزالي : ٣٢-٣٧ ، المحصول ، للرازي : ج ١/٢ ص ٥١٣ ، الإحكام ، للأمامي : ١٩٥-٢٠٠ ، نهاية السؤل ، للأسنوي : ٤٣٣/١ - ٤٥٠ ، التعريفات ، للجرجاني : ص ١٨٨ - ١٨٩ ، إرشاد الفحول ، للشوكاني : ٤١٥/١ - ٤٢٨ .

(٣) ينظر : المجموع ، للنووي : ٧٣/١٦ .

أحدهما : أن يكون مقصوراً على اختيار أحد الأمينين اللذين وقع التنازع فيهما ^(١) لإنصراف المتسابقين عن اختيار غيرهما .

والوجه الثاني : أن يكون عاماً ^(٢) في اختيار من رآه من جميع الأمناء ، لأن تنازعهما قد رفع حكم اختيارهما ^(٣) .

والضرب الثاني : أن يختلفا في إخراجهما من أيديهما .

فيقول أحدهما : يكون مال كل واحد منّا في يده .

ويقول الآخر : بل يكون موضوعاً على يد أمينين .

وعلى هذا الاختلاف يعتبر مال السبق ، فإن كان في الذمة ^(٤) فالقول فيه :

قول من دعا إلى إقراره معه ^(٥) ؛ لأن العقد على الذمة ، ولا يؤخذ إلا بإستحقاق .

وإن ^(٦) كان معيناً ، فالقول فيه : قول من دعا إلى وضعه على يد أمين

لتعيين الحق فيه ^(٧) ، وأنه لا يوصل إليه ^(٨) من غيره ^(٩) .

{ ١٨٨/ل }

(١) فيهما : الضمير عائد على الأمينين .

(٢) عاماً : سبق بيان معناه في ص ١٧٣ .

(٣) لأن تنازعهما قد رفع حكم اختيارهما : الضمير عائد على المتسابقين .

(٤) الذمة : الذال والميم في المضاعف أصل واحد يدل على : خلاف الحمد .

فأما العهد فإنه يسمى ذمماً ؛ لأن الإنسان يُذَمُّ على إضاعته منه .

وأهل الذمة : أهل العقد . قال أبو عبيد : للذمة الأمان . فالذمة : العهد والكفالة .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (ذم) ٤١٧/١٤ ، معجم ابن فارس : مادة (ذم) ٣٤٥/٢ - ٣٤٦ ،

القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (ذمة) ٦٥/٤ .

(٥) معه : الضمير عائد على القاتل بالإقرار .

(٦) وإن : وردت في (ن) : ل/١٥٤ أ " فإن " والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/٨٨ أ ، وط (ع) :

١٩٤/١٥ ، وط (م) : ٢٢٧/١٩ .

(٧) الحق فيه : الضمير عائد على المال .

(٨) وأنه لا يوصل إليه : للضمير عائد على الحق .

(٩) من غيره : الضمير عائد على الأمين .

(٦) مسألة : [كيفية إجراء فرس المحلل بين المتسابقين] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - (١) : ((ويجري بينهما المحلل فإن سبقهما كان السبقان له ، وإن سبق أحدهما المحلل أحرز السابق ماله وأخذ سبق صاحبه ، وإن أتيا مستويين / لم يسبق أحدهما صاحبه (٢) لم يأخذ أحدهما من صاحبه شيئاً (٣))) (٤) .

وهذا صحيح : يجب أن يجري المحلل فرسه بين فرسي المتسابقين ، لأمرين :
أحدهما : أنه لما دخل بينهما للتحليل ، دخل بينهما في الجري .
والثاني : لأنهما بإخراج السبق متنافران ، فدخل بينهما ليقطع تنافرهما .

فإن لم يتوسطهما ، وعدل إلى يمين أو يسار جاز ، إذا تراضيا به (٥) المتسابقان .
فإن لم يتراضيا إلا بأن يجري فرسه بينهما ، منع من العدول (٦) عن توسطهما إلى يمين أو يسار ؛ لأنه تبع لهما (٧) فكان أمرهما عليه أمضى .

فإن رضي أحدهما بعدوله عن التوسط ولم يرض به (٨) الآخر ،

{ ٨٨/ل ب }

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٥٤ أ ، وط (م) : ٢٢٨/١٩ ولم يرد في المخطوطة (ك) : ل/٨٨ أ ، وط (ع) : ١٩٤/١٥ .

(٢) (لم يسبق أحدهما صاحبه) : لم ترد في ط (ع) : ١٩٤/١٥ ، وط (م) : ٢٢٨/١٩ ، وأثبتها كما في المختصر (خ) : ل/٢ أ ، والمخطوطة (ك) : ل/٨٨ ب ، والمخطوطة (ن) : ل/١٥٤ أ .

(٣) (لم يأخذ أحدهما من صاحبه شيئاً) : لم ترد في المختصر (خ) : ل/٢ أ وأثبتها كما في المختصر (ط) : ص ٣٧٨ ، والمخطوطة (ك) : ل/٨٨ ب ، و (ن) : ل/١٥٤ أ ، وط (ع) : ١٩٤/١٥ ، وط (م) : ٢٢٨/١٩ .

(٤) ينظر المسألة في : المختصر (خ) : ل/٢ أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٨ .

(٥) تراضيا به : الضمير عائد على المحلل .

(٦) العدول : من عدل عن الشيء يعدل عدلاً وعدولاً : أي رجع وحاد ، وعن الطريق جار .

فالعدول : يدل على الإعوجاج والرجوع .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (عدل) ٢/٢١٣ ، معجم ابن فارس : مادة (عدل) ٤/٢٤٦ -

٢٤٧ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (عدل) ٩/٨٦ .

(٧) تبع لهما : وردت في ط (م) : ٢٢٨/١٩ " لهم " والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/٨٨ ب ،

و (ن) : ل/١٥٤ أ ، وط (ع) : ١٩٤/١٥ ، ولأن السياق يقتضيه .

(٨) ولم يرض به : الضمير عائد على العدول .

فالقول قول من دعا إلى التوسط دون الإنحراف ^(١) ، لأنه أعدل بينهما وأمنع من تنافرهما .

فإن رضيا بانحرافه ^(٢) عن التوسط بينهما ، ودعا أحدهما على أن يكون متيامناً ^(٣) ، ودعا الآخر إلى أن يكون متياسراً ^(٤) ، لم يعمل على قول واحد منهما ، وجعل وسطاً بينهما ، لأنه العدل ^(٥) المقصود والعرف المعهود ، وهذا حكم موضع المحلل .

فأما المستبقان ، فإن اتفقا على المتيامن منهما والمتياسر حملاً على اتفاقهما . وإن اختلفا فيه ، يُقرع ^(٦) بينهما ، وأوقف كل واحد منهما في موضع قرعته من يمين أو شمال ^(٧) .

{ ٨٨/ل } ب

-
- (١) الانحراف هو : الميل عن الشيء . من حَرَفَ عن الشيء حَرْفًا وَانْحَرَفَ وَتَحَرَّفَ : عدل . قال الأزهري : إذا مال الإنسان عن شيء يقال تَحَرَّفَ وَانْحَرَفَ .
ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (حرف) ١٤/٥ ، معجم ابن فارس : مادة (حرف) ٤٢/٢ ، لسان العرب ، لإبن منظور : مادة (حرف) ١٢٨/٣ .
- (٢) بانحرافه : الضمير عائد على المحلل .
- (٣) متيامن : إذا أخذ ذات اليمين .
ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (يمن) ٥٢٦/١٥ ، معجم ابن فارس : مادة (يمن) ١٥٨/٦ ، لسان العرب ، لإبن منظور : مادة (يمين) ٤٥٩/١٥ .
- (٤) متياسر : إذا أخذ ذات اليسار ، فاليسار خلاف اليمين .
ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (يسر) ٥٨/١٣ ، معجم ابن فارس : مادة (يسر) ١٥٥/٦ - ١٥٦ ، لسان العرب ، لإبن منظور : مادة (يسر) ٤٤٧/١٥ .
- (٥) العدل : ما قام في النفوس أنه مستقيم ، وهو ضد الجور .
فالعدل : هو الحكم بالحق .
- ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (عدل) ٢٠٩/٢ ، معجم ابن فارس : مادة (عدل) ٢٤٦/٤ - ٢٤٧ ، لسان العرب ، لإبن منظور : مادة (عدل) ٨٣/٩ .
- (٦) القرعة : السُّهْمَةُ . يقال : أقرعت بين الشركاء في شيء بقتسمونه فاقترعوا عليه ونقارعوا فقرعهم فلان وهي القرعة .
- فالإقراع والمقارعة : هي المساهمة وسميت بذلك لأنها شيء كأنه يضرب . وقارعت فلاناً فقرعته ، أي أصابتني القرعة دونه .
- ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (قرع) ٢٢٩/١ و ٢٣١ ، معجم ابن فارس : مادة (قرع) ٧٢/٥ ، لسان العرب ، لإبن منظور : مادة (قرع) ١٢١/١١ .
- (٧) ينظر : المهذب ، للشيرازي : ٤١٦/١ ، التهذيب ، للبخوي : ٨١/٨ ، البيان ، للعمراني : ٤٣٣/٧ ، المجموع ، للنووي : ٦٣/١٦ .

(أ) فصل : [أحوال المتسابقين والمحلل] .

{ ٨٨/ل ب }

وإذا استعرت ^(١) بينهما مع المحلل في الجري ، فيختار أن يكون في الموضع الذي ينتهي إليه السَّبْقُ ، وهو غاية المدى / قصب ^(٢) قد ^(٣) غرزت في الأرض تسميها العرب : قصب السَّبْقِ ، ليحوزها السابق منهم . فيقلعها حتى يعلم بسبقه ^(٤) الداني ^(٥) والقاصي ^(٦) ، فيسقط به ^(٧) الاختلاف .

وربما كرَّ بها راجعاً يستقبل بها المسبوقين إذا كان مُفضَّلاً في السبق ، متباهياً في الفروسية .

وإذا كان كذلك ، فللمتسابقين ، والمحلل سبعة أحوال :

إحداها : أن ينتهوا إلى الغاية ^(٨) على سواء لا يتقدمهم أحدهم . فليس فيهم سابق ولا مسبوق ، فيحوز ^(٩) كل واحد من المتسابقين سبق نفسه ، لا يعطي ولا يأخذ ولا شيء للمحلل لأنه لم يسبق .

{ ٨٩/ل }

(١) استعرت : أي اشتدت ووردت في المخطوطة (ن) : ل/١٥٤ أ ، وط (ع) : ١٥/١٩٥ ، وفي ط (م) : ٢٢٨/١٩ " استقرت " والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/٨٨ ب .

(٢) قَصَبُ : كل نبات ذي أنابيب ، وأحدثها قصبه ؛ وكل نبات كان ساقه أنابيب وكُعباً ، فهو قَصَبٌ . ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (قصب) ٣٨١/٨ ، معجم ابن فارس : مادة (قصب) ٩٤/٥ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (قصب) ١٧٦/١١ .

(٣) قد : لم ترد في المخطوطة (ن) : ل/١٥٤ أ ، وأثبتها كما في المخطوطة (ك) : ل/٨٩ أ ، وط (ع) : ١٥/١٩٥ ، وط (م) : ٢٢٨/١٩ .

(٤) بسبقه : الضمير عائد على السابق .

(٥) الداني : أي القريب .

(٦) القاصي : أي البعيد .

(٧) فيسقط به : الضمير عائد على سبق السابق .

(٨) الغاية : وهي غاية المدى وهي قصب قد غرزت في الأرض تسميها العرب : قصب السَّبْقِ .

(٩) فيحوز : وردت في ط (ع) : ١٥/١٩٥ ، وط (م) : ٢٢٨-٢٢٩/١٩ " فيحوز " والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/٨٩ أ ، و (ن) : ل/١٥٤ ب ولأن السياق يقتضي ذلك .

والحالة الثانية : أن يسبق المخرجان ، فيصلاً معاً على سواء ، ويتأخر المحلل عنهما ، فيحوز ^(١) كل واحد من المخرجين سبق نفسه ، لإستوائهما في السبق ، ولا شيء للمحلل ؛ لأنه مسبوق .

والحالة الثالثة : أن يسبق المحلل ويأتي المخرجان بعده ^(٢) على سواء ، أو تفاضل ^(٣) ، فيستحق المحلل سبقي المخرجين لسبقه لهما .

وهذه الأحوال الثلاث لا يختلف فيها المذهب .

والحالة الرابعة : أن يسبق أحد المخرجين ، ثم يأتي بعده ^(٤) المحلل والمخرج الآخر على سواء فيحوز السابق سبق نفسه ، فأما سبق المسبوق فمذهب الشافعي : أنه ^(٥) يكون للسابق المخرج ، لأن دخول المحلل على مذهبه ^(٦) لتحليل الأخذ به ^(٧) .

فيأخذ إن كان سابقاً ، ويؤخذ به إن كان مسبوقاً ، وقد حصل السبق لغيره ^(٨) ، فوجب أن يكون أحق / بأخذه ^(٩) ، فيكون جميعه ^(١٠) للمخرج السابق .

{ ١٨٩/ج }

{ ٨٩/ب }

(١) فيحوز : وردت في ط (ع) : ١٩٥/١٥ ، وط (م) : ٢٢٨/١٩-٢٢٩ " فيحوز " والصواب ما أثبتته كما في

المخطوطة (ك) : ٨٩/أ ، و (ن) : ١٥٤/ب ولأن السياق يقتضي ذلك .

(٢) ويأتي المخرجان بعده : الضمير عائد على المحلل .

(٣) تفاضل : سبق بيان معناه في ص ١٥٢ .

(٤) يأتي بعده : الضمير عائد على السابق .

(٥) أنه : الضمير عائد على سبق المسبوق .

(٦) مذهبه : الضمير عائد على الشافعي .

(٧) به : الضمير عائد على المحلل .

(٨) السبق لغيره : الضمير عائد على غير المحلل .

(٩) بأخذه : الضمير عائد على سبق المسبوق .

(١٠) جميعه : الضمير عائد على مال السبق .

وعلى مذهب أبي علي بن خيران ^(١) : أن دخول المحلل ليأخذ ولا يؤخذ به ،
يكون سبق المتأخر من المخرجين مقراً عليه ، لا يستحقه السابق من المخرجين ؛
لأنه يعطي ولا يأخذ ، ولا يستحقه المحلل لأنه لم يسبق .

والحالة الخامسة : أن يسبق المحلل وأحد المخرجين على سواء ، فيحوز السابق من
المخرجين سبق نفسه ، ويكون مال المخرج المسبوق على مذهب الشافعي : بين
المخرج السابق والمحلل ، وعلى مذهب ابن خيران : يكون جميعه للمحلل ، دون
المخرج السابق .

والحالة السادسة : أن يسبق أحد المخرجين ثم المحلل بعده ، ثم المخرج الآخر بعد
المحلل ، فعلى مذهب الشافعي : يكون مال المسبوق للمخرج الأول لسبقه ، وعلى
مذهب ابن خيران ، للمحلل دون السابق .

والحالة السابعة : [أن] ^(٢) يسبق أحد المخرجين ، ثم يتلوه المخرج الثاني ، ويتأخر
عنهما ^(٣) المحلل ، فعلى مذهب الشافعي : يستحق السابق مال المسبوق ، وعلى
مذهب ابن خيران : لا يستحقه ^(٤) السابق ، لأنه ^(٥) لا يأخذ ، ولا يستحقه المحلل ،
لأنه لم يسبق ، ويكون مقراً على المسبوق ، ثم على قياس هذا في اعتبار المذهبين ^(٦) .

{ ٨٩/ج ب }

(١) ابن خيران : سبقت ترجمته في ص ٢٩ .

(٢) [أن] : ساقطة من (ك) : ٨٩/ج ب ، و (ن) : ١٥٤/ج ب ، وط (ع) : ١٩٦/١٥ وأثبتها كما في بداية كل
حالة ولورودها في ط (م) : ٢٢٩/١٩ .

(٣) عنهما : وردت في ط (ع) : ١٩٦/١٥ ، وط (م) : ٢٢٩/١٩ عنها " والصواب ما أثبتته كما في (ك) :
٨٩/ج ب ، و (ن) : ١٥٤/ج ب ، ولأن السياق يقتضي ذلك .

(٤) لا يستحقه : الضمير عائد على مال المسبوق .

(٥) لأنه : الضمير عائد على السابق .

(٦) ينظر لهذه المسألة في : شرح أبي الطيب الطبري : ل/٣ - ٣ ب ، التهذيب ، للبغوي : ٨/٧٩-٨٠ ،
البيان ، للعمرائي : ٧/٤٣٠-٤٣١ ، كفاية البنية ، لابن الرفعة : ل/٦ - ٦ ب ، مغني المحتاج ،
للشربيني : ٤/٤٢٢-٤٢٣ .

(٧) مسألة : [أقل ما يكون فيه السبق] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - (١) : ((والسبق أن يسبق أحدهما صاحبه . وأقل السبق أن يسبق بالهادي (٢) أو بعضه أو الكتد (٣) أو بعضه)) (٤) .

{ ٨٩/ل ب }

والسبق ضربان :

أحدهما : أن يكون مقيداً / بأقدام (٥) مشروطة ، كاشتراطهما السبق بعشرة أقدام ، ولا يتم السبق إلا بها (٦) ، ولو سبق أحدهما بتسعة أقدام ، لم يكن سابقاً في إستحقاق البذل ، وإن كان سابقاً في العمل .

والضرب الثاني : أن يكون مطلقاً بغير شرط ، فيكون سابقاً بكل قليل وكثير .

{ ١٩٠/ل }

قال الشافعي : (([أقل] (٧) السبق أن يسبق بالهادي أو بعضه أو الكتد أو

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٥٤ ب ، وط (م) : ٢٣٠/١٩ ، ولم يرد في المخطوطة (ك) : ل/٨٩ ب ، وط (ع) : ١٩٦/١٥ .

(٢) الهادي : العنق لأنها تتقدم على البدن ولأنها تهدي الجسد . قال الأصمعي : الهادية من كل شيء أوله وما تقدم منه ، ولهذا قيل : أقبلت هودي الخيل إذا بدت أعناقها .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (هدى) ٣٨٣/٦ ، معجم ابن فارس : مادة (هدى) ٤٢/٦ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (هدي) ٦١/١٥ .

(٣) الكَتْدُ والكَتْدُ : مُجتمع الكتفين من الإنسان والفرس ، وقيل : هو أعلى الكتف ، وقيل : هو الكاهل ، وقيل : هو ما بين الكاهل إلى الظهر .

وقيل : الكَتْدُ : من أصل العنق إلى أسفل الكتفين ، وهو يجمع الكائبة والنَّجَجَ والكاهل ، كل هذا كتد . ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (كتد) ١٠٦/١٠ ، معجم ابن فارس : مادة (كتد) ١٥٦/٥ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (كتد) ٢٦/١٢ .

(٤) ينظر : المسألة في المختصر (خ) : ل/٢ أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٨ .

(٥) أقدام : سبق بيان معناها في ص ١٣٠ .

(٦) بها : الضمير عائد على عشرة أقدام .

(٧) [أقل] : وردت في المخطوطة (ك) : ل/٩٠ أ ، و (ن) : ل/١٥٥ أ ، وط (ع) : ١٩٦/١٥ ، وط (م) : ٢٣٠/١٩ (أول) والصواب ما أثبتته كما في المختصر (خ) : ل/٢ أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٨ .

بعضه ^(١) ((^(٢) .

فأما الهادي ^(٣) فهو : العنق .

وأما الكتد ^(٤) يقال : بفتح الناء وكسرهما ، والفتح أشهر ، وفيه تأويلان :

أحدهما : أنه ^(٥) الكتف .

والثاني : أنه ما بين أصل العنق والظهر ، وهو مجتمع الكتفين في موضع السنام من الإبل ، فجعل الشافعي أقل السبق : السبق ^(٦) بالهادي والكتد .

وقال الأوزاعي ^(٧) : أقل السبق بالرأس .

{١٩٠/ل}

(١) قال الشيخ أبي الطيب الطبري في شرحه (ل/٤ أ) : .. أعترض على الشافعي - رحمه الله - في قوله : ((بالهادي أو بعضه وبالكتد أو بعضه)) فقالوا : هذا لا يصح لأن الكاهل لا يسبق إلا وتكون الكتد معه ولا ينفصل أحدهما عن الآخر ، فأما إذا كان أحدهما متصلاً بالآخر فلا ، إنما أراد الشافعي - رحمه الله - لهذا أن السبق قد يقع ابتداءً بالهادي أو بعضه وقد يقع بالكتد أو بعضه لأن الفرس إذا عدا فتارة يرفع رأسه وعنقه وتارة يخفضه فيكون السبق . وتارة يقع بالعنق وتارة يقع ببعضه وتارة يقع بالكتد وهو إذا حط العنق فإنه يعرض الكتد ويتقدم وهذا كلام صحيح ..) وينظر أيضاً : البيان ، للعمراني : ٤٣٦/٧ ، المطلوب العالي ، لابن الرفعة : ل/٣١-٣٢ ب .

(٢) ينظر : المسألة في المختصر (خ) : ل/٢ أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٨ .

(٣) الهادي : سبق بيان معناه في ص ١٨٠ .

(٤) الكتد : سبق بيان معناه في ص ١٨٠ .

(٥) أنه : الضمير عائد على الكتد .

(٦) (السبق) : لم تذكر في ط (ع) : ١٩٦/١٥ ، وط (م) : ٢٣٠/١٩ والصواب إثباتها كما في المخطوطة (ك) : ل/١٩٠ أ ، و (ن) : ل/١٥٥ ، ولأن السياق يقتضي ذلك .

(٧) هو أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي الدمشقي ، إمام أهل الشام وفقههم ، كان ثقة مأموناً صدوقاً كثير الحديث والعلم والفقه ، حدث عن : عطاء والزهري وخلق كثير .

وحدث عنه : شعبة وابن المبارك وغيرهما ، ولد سنة : ٨٨ هـ وقيل : ٩٣ هـ ، ونشأ في البقاع وسكن بيروت وتوفي بها عام ١٥٧ هـ ، وقيل : ١٥١ هـ .

ينظر : تذكرة الحفاظ ، للذهبي : ١٧٨/١ ، ميزان الاعتدال ، للذهبي : ٥٨٠/٢ ، العبر ، للذهبي : ١٧٤/١ ، تهذيب التهذيب ، لابن حجر : ٢٣٨/٦ ، طبقات الحفاظ ، للسيوطي : ص ٨٥ .

وقال المزني^(١) : أقل السبق بالأذن ، استدلالاً بما روي عن النبي - ﷺ - أنه قال : ((بُعِثْتُ وَالسَّاعَةُ كَفَرَسِي رِهَانٍ ^(٢) كَادَ أَحَدُهُمَا أَنْ يَسْبِقَ الْآخَرَ بِأَذْنِهِ)) ^(٣) .
والمقصود بهذا الخبر ^(٤) ضرب المثل ^(٥) على وجه المبالغة ^(٦) وليس
بحد لسبق الرهان ، كما قال رسول الله - ﷺ - : ((مَنْ بَنَى لِلَّهِ بَيْتًا

{١٩٠/٥}

(١) المزني : سبقت ترجمته في ص ٢٩ .

(٢) الرهان : سبق بيان معناه في ص ١٠٣ .

(٣) ورد طرف من هذا الحديث بلفظ ((بعثت أنا والساعة كهاتين)) في : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري : كتاب الرقاق ، (٣٩) باب : قول النبي - ﷺ - : ((بعثت أنا والساعة كهاتين)) حديث رقم (٦٥٠٣) ورقم (٦٥٠٤) ورقم (٦٥٠٥) (٦٥٢/١١) ، وصحيح مسلم بشرح النووي : كتاب الفتن ، باب : قرب الساعة ٨٩/١٨ ، سنن ابن ماجه : كتاب الفتن ، (٢٥) باب : أشراط الساعة حديث رقم (٤٠٤٠) ١٣٤١/٢ ، سنن الترمذي بشرح عارضة الأحوذى : كتاب الفتن (٣٩) باب : ما جاء في قول النبي - ﷺ - : ((بعثت أنا والساعة كهاتين يعني السبابة والوسطى)) حديث رقم (٢٢٢٠) ٦١/٥ ، تفسير القرطبي : ٢٤٠/١٦ .

وفي مسند أحمد : (٣٤٨/٥) من حديث بريدة بلفظ : ((بعثت أنا والساعة ، إن كادت لتسبقني)) .

وفي تفسير القرطبي : (٢٤٠/١٦) قال : ويروي : ((بعثت والساعة كفرسي رهان)) .

قال ابن حجر في الفتح : (٤٢٥/١١) [.. قال عياض وغيره : أشار بهذا الحديث على اختلاف ألفاظه إلى قلة المدة بينه وبين الساعة ، والتفاوت إما في المجاورة وإما في قدر ما بينهما .
وقال القرطبي : حاصل الحديث تقريب أمر الساعة وسرعة مجيئها .

وقال البيضاوي : معناه : أن نسبة تقدم البعثة النبوية على قيام الساعة كنسبة فضل إحدى الإصبعين على الأخرى .
وسياق الحديث يفيد قرب الساعة ، وأن أشراطها متتابعة ، كما قال تعالى : ﴿فَتَذْكُرُوا أَشْرَاطَهَا﴾ [سورة محمد : آية ١٨] وأول أشراطها بعثة سيدنا محمد - ﷺ - ، والحكمة في تقدم الأشرار : إيقاظ الغافلين ، وحثهم على التوبة والاستعداد ..] .

أما شطر الحديث الأخير : فلم أجده بعد البحث والاستقصاء فيما توفر لي من المصادر .

ولقد ورد نص الحديث بأكمله كما في المتن في كتاب : البيان ، للمعمراني : ٤٣٦/٧ ، المجموع ، للنووي : ٦٦/١٦ ، البحر الزخار ، لأحمد المرتضى : ١٠٦/٥ ، كنز العمال ، لعلاء الدين البرهان فوري : كتاب القيامة من قسم الأفعال ، قرب القيامة حديث رقم (٣٩٥٧١) ٥٤٧/١٤ .

(٤) المراد بالخبر قوله عليه الصلاة والسلام : ((بعثت والساعة كفرسي رهان كاد أحدهما أن يسبق الآخر بأذنه)) .

(٥) المثل في اللغة : الميم والثاء واللام أصل صحيح يدل على : مناظرة الشيء للشيء . وهذا مثل هذا أي نظيره والمثل : المثل أيضاً ، والمثل المضروب مأخوذ من هذا ؛ لأنه يذكر مورى به عن مثله في المعنى .
فالمثل : الشيء الذي يضرب لشيء مثلاً فيجعل مثله .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (مثل) ٩٥/١٥ ، معجم ابن فارس : مادة (مثل) ٢٩٦/٥ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (مثل) ٢٢-٢١/١٣ .

(٦) للمبالغة في اللغة : الباء واللام والغين أصل واحد وهو : الوصول إلى الشيء .

فالمبالغة : أن تبلغ في الأمر جهدك من بلغ الشيء يبلغ بُلُوغاً وبَلَغاً : وصل وانتهى . =

وَلَوْ كَفَحَصَ (١) قَطَاةٌ (٢) بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ (((٣) .

= ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (بلغ) ١٣٩/٨ ، معجم ابن فارس : مادة (بلغ) ٣٠١/١ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (بلغ) ٤٨٧/١ .

والمبالغة في الاصطلاح : أن يكون للشيء صفة ثابتة ؛ فتزيد في التعريف بمقدار شدته أو ضعفه ، فيدعى له من الزيادة في تلك الصفة ما يستبعد عند السماع أو يحيل عقله ثبوته .

ومن أحسنها قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لَبِيٍّ يَسْخَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ﴾ [سورة النور : آية ٤٠] . وهي ظلمة البحر ، وظلمة الموج فوقه ، وظلمة السحاب فوق الموج .

وقد يخرج الكلام مخرج الإخبار عن الأعظم الأكبر للمبالغة وهو مجاز ، كقوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [سورة الفجر : آية ٢٢] . فجعل مجيء جلائل آياته ، مجيئاً له سبحانه ، على المبالغة .

وقد تجيء المبالغة مدمجة ، كقوله تعالى : ﴿ سَاءَ مَا يَكُونُ مِنْ أَسْرِ الْقَوْلِ وَمَنْ جَهْرِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخَفٌّ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ ﴾ [سورة الرعد : آية ١٠] فإن المبالغة في هذه الآية مدمجة في المقابلة ، وهي بالنسبة إلى المخاطب ، لا إلى المخاطب ؛ معناه : أن علم ذلك متعذر عندكم ، وإلا فهو بالنسبة إليه سبحانه ليس بمبالغة .

ويتبين لنا أن قصد المبالغة يستلزم في الحال الإيجاز ، إما بالحذف ، وإما بجعل الشيء نفس الشيء ، أو بتكرار لفظ يتم بتكرره التهويل والتعظيم ، ويقوم مقام أوصاف ، كقوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ * الْحَاقَّةُ ﴾ [سورة الحاقة : آية ١-٢] .

أما من حيث اختلاف الأقوال في تقدير المبالغة في الكلام :

فلقد اختلف في المبالغة على أقوال : أحدها : إنكار أن تكون من محاسن الكلام لإشتغالها على الإستحالة . والثاني : أنها الغاية في الحسن ، وأعذب الكلام ما بولغ فيه . والثالث : وهو الأصح ، أنها من محاسن الكلام ، ولا ينحصر الحسن فيها - فإن فضيلة الصدق لا تنكر - ولو كانت معيبة لم ترد في كلام الله تعالى ، ولها طريقتان :

أحدهما : أن يستعمل اللفظ في غير معناه لغة ، كما في الكناية والتشبيه والاستعارة وغيرها ، من أنواع المجاز .

والثاني : أن يُشْفَع ما يفهم المعنى بالمعنى على وجه يقتضي زيادة ؛ فتترادف الصفات بقصد التهويل .

ينظر : البرهان للزركشي : ٥١/٣-٥٦ ، التلخيص ، لمحمد القزويني : ص ٣٧٠-٣٧١ ، بغية الإيضاح ، لعبدالمعالي الصعيدي : ٤٧/٤ .

(١) مَفْحَصٌ : من فَحَصَ : وهو شدة الطلب خلال كل شيء .

يقال : فَحَصَ عن الأمر فَحْصاً : بحث ، ومنه أَفْحَوصُ القطا : وهو موضعها في الأرض ؛ لأنها تفحصه .

وجمعه : مَفَحَصٌ . ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (فحَص) ٢٥٩/٤ ، معجم ابن فارس : مادة (فحَص) (فحَص) ٤٧٧/٤ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (فحَص) ١٩٣/١٠ .

(٢) للقطا : ضرب من الحمام وسمي بالقطا لِثَقَلِ مشيه ، واحده : قَطَاة ، والجمع : قَطَوَات وقَطِيَّات .

قال ابن فارس : القاف والطاء والحرف المعتل أصل صحيح يدل على : مقاربة في المشي . يقال : القَطُو : مقاربة الخطو وبه سميت القَطَاة .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (قَط) ٢٦٥/٨ ، معجم ابن فارس : مادة (قَطُو) ١٠٤/٥-١٠٥ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (قَطَا) ٢٣٣/١١ .

إن مَفْحَصَ القَطَاة : هو قدر ما تحفره لبيضها وترقد عليه كأنها تفحص عنه التراب أي تكشفه .

(٣) روى هذا الحديث عدد كبير من الصحابة وهم : أبو بكر وعمر وعلي وابن عباس وعبد الله ابن عمرو وأنس وعائشة ولم حبيبة وأبي ذر وعمر بن عيسى ووائل بن الأسقع وأبي هريرة وجابر بن عبد الله .

لكن رواية ابن عباس وأبي ذر وجابر بن عبد الله - رضي الله عنهم - كانت نصاً كما ورد في متن الرسالة .

فطريق ابن عباس : عن شعبة عن جابر عن عمار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به .

وإن كان بيت لا يبنى كمفحص القطاة ، وإنما لم يعتبر بالأذن كما قال المزني
ولا بالرأس كما قال الأوزاعي .

{١٩٠/٥} لأن من الخيل ما يزجي^(١) أذنه ورأسه فيطول ، ومنها ما يرفعه فتقصر ،
فلم / يدل واحد منهما على التقديم ، وإذا سقط اعتبارهما^(٢) ، ثبت اعتبار الهادي
والكتد .

ولو اعتبر السبق بأيديهما ، فأيهما تقدمت يداه وهو السابق كان عندي^(٣)
أصح ، لأن السعي بهما والجري عليهما ، لكن الشافعي اعتبره^(٤) بالهادي والكتد .
فأما السبق بالكتد فمتحقق ، سواء اتفق الفرسان في الطول والقصر أو تفاضلا .
وأما السبق بالهادي ، وهو الحنق فلا يخلو حال الفرسين : أن يتساويا فيه ، أو
يتفاضلا .

{٩٠/ب}

= وهو في مسند أحمد : ٢٤١/١ لكن فيه : جابر الجعفي وهو ضعيف .
وطريق أبي زر : عن أبو بكر بن عياش عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبي زر به .
وهو في : السنن الكبرى ، للبيهقي : كتاب الصلاة ، باب : في فضل بناء المساجد ٤٣٧/٢ - ٤٣٨ ،
الترغيب والترهيب ، للمنزري : حديث رقم (٤١٠) ٢٦٣/١ - ٢٦٤ ، الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ،
لعلاء الدين الفارسي : حديث رقم (١٦٠٨) ٦٩/٣ ، مجمع الزوائد ، للهيتمي : باب بناء المساجد ٧/٢ - ٨
وقال الهيتمي عن رواية أبي زر : إسناده صحيح ورجاله ثقات .
وطريق جابر بن عبد الله : عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين النوفلي عن عطاء بن أبي رباح عن
جابر بن عبد الله به .

وهو في : سنن ابن ماجه : كتاب المساجد والجماعات (١) باب : من بنى لله مسجداً حديث رقم (٧٣٨) ٢٤٤/١
وإسناده صحيح ورجاله ثقات .

- (١) يزجي : من زَجَى الشيء وأزجاه : ساقه ودفعه وأرسله . من ذلك : الريح تُزجي السحاب أي تسوقه سوقاً رقيقاً .
والمعنى المراد في النص : أن من الخيل من ترسل أذنها ورأسها وتدفعها للأمام .
ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (زجا) ١١/١٥٥ ، معجم ابن فارس : مادة (زجي) ٣/٤٨ ،
لسان العرب ، لابن منظور : مادة (زجا) ٦/٢٤ .
(٢) اعتبارهما : الضمير عائد على اعتبار الأذن والرأس .
(٣) كان عندي : المراد عند الماوردي .
(٤) اعتبره : الضمير عائد على السبق .

فإن تساويا في طوله أو قصره ^(١) ، فأيهما سبق بالعنق كان سابقاً ، وإن تفاضلا في طوله أو قصره ، فإن سبق بالعنق أقصرهما عنقاً كان سابقاً ، وإن سبق بالعنق أطولهما عنقاً لم يكن سابقاً ، إلا أن ينضاف السبق بكتده ؛ لأن سبقه بعنقه ، إنما كان لطوله لا لزيادة جريه .

فإن قيل : فإذا كان السبق بالكنتد صحيحاً مع إختلاف الخِلقة ، فلم اعتبر بالعنق التي يختلف حكمها بإختلاف الخِلقة ؟

قيل : لأن السبق بالكنتد يتحققه القريب دون البعيد ، والسبق بالعنق يشاهده ويتحققه القريب والبعيد .

وربما دعت الضرورة إليه ليشاهدوه شهود السبق ، فشهدوا به للسابق شهوداً يستوقفون عند الغاية ليشهدوا للسابق على المسبوق .

فلو سبق أحدهما عند الغاية بهاديه أو كتده ، ثم جريا بعد الغاية فتقدم المسبوق بعدها على السابق بهاديه أو كتده كان السبق / لمن سبق عند الغاية دون من سبق بعدها ؛ لأن ما يجاوز الغاية غير داخل في العقد فلم يعتبر .

وهكذا لو سبق أحدهما قبل الغاية ، ثم سبقه ^(٢) الآخر عند الغاية ، كان السبق لمن سبق عند الغاية دون من سبق قبلها ؛ لاستقرار العقد على السبق إليها ^(٣) . ^(٤)

(١) في طوله أو قصره : الضمير عائد على العنق .

(٢) سبقه : وردت في ط (ع) : ١٩٧/١٥ ، وط (م) : ٢٣١/١٩ (سبق) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ٩١/أ ، و (ن) : ١٥٥/ب ، ولأن السياق يقضي ذلك .

(٣) إليها : الضمير عائد على الغاية .

(٤) ينظر لهذه المسألة في : شرح أبي الطيب الطبري : ٤/أ ، الإقناع ، للماوردي : ص ١٨٦ ، المذهب ، للشيرازي : ٤١٧/١ ، التهذيب ، للبغوي : ٨١/٨ ، البيان ، للعراني : ٤٣٥/٧-٤٣٧ ، المجموع ، للنووي : ٦٥/١٦-٦٧ ، روضة اللطالبيين ، للنووي : ٥٤٠/٧-٥٤١ ، المطلب العالي ، لإبن الرفعة : ٢٩/أ - ٢٩/ب ، كفاية النسيه ، لإبن الرفعة : ٨/ب ، مغني المحتاج ، للشربيني : ٤٢٣/٤-٤٢٤ ، نهاية المحتاج ، للرملي : ١٦٩/٨ .

(٨) مسألة : [كثرة المتسابقين وهل يكتفى بمحل واحد

أو أكثر ؟] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - (١) : ((وسواء لو كانوا مائة وأدخلوا بينهم مُحللاً فذلك)) (٢) .

وهذا صحيح ؛ لأن كثرة المتسابقين لا يوجب كثرة المحللين ؛ لأن دخول المحلّ ليكون فيهم من يأخذ ولا يعطي ، حتى يصير خارجاً من ذكر القمار . وهذا موجود في دخول الواحد بين مائة متسابق ، وإن كان الأولى أن يكثر المحللون إذا كثرت المتسابقون ، ليكون من القمار أبعد ، وإن خرج من حكم القمار بالواحد (٣) .

وعلى هذا ، لو دخل بين الاثنين محلان فأكثر ، كان جائزاً (٤) . وإن عقد السبق بالمحل على شرط فاسد (٥) .

{ ١٩١/ج }

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ج/١٥٥ ب ، وط (م) : ٢٣١/١٩ ، ولم يرد في المخطوطة (ك) : ج/٩١ أ ، وط (ع) : ١٩٧/١٥ .

(٢) ينظر : المسألة في المختصر (خ) : ج/٢ أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٨ .

(٣) ينظر : المهذب ، للشيرازي : ٤١٥/١ ، الوجيز ، للغزالي : ٢١٨-٢١٩/٢ ، التهذيب ، للبغوي : ٨٠/٨ ، المجموع ، للنووي : ٥٩/١٦ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٣٦-٥٣٧/٧ ، أسنى المطالب ، لزكريا الأنصاري : ٢٣٠/٤ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ٤٢٢/٤ ، حاشية قليوبي : ٢٦٦/٣ .

(٤) الجائز في اللغة : العابر . من جاز المكان يجوز جَوْزاً وجَوَازاً : سار فيه . وأجازته بالألف : أنفذه ، وجاز العقد وغيره : نفَّذَ ومضى على الصحة .

قال ابن شميل : الجائز الذي يمر على القوم وهو عطشان سقي أو لم يسق فهو جائز .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (جَز) ١١/١٤٨ ، معجم ابن فارس : مادة (جوز) ١/٤٩٤ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (جوز) ٢/٤١٦ ، المصباح المنير ، للفيومي : مادة (جاز) ١/١١٤ .

الجائز في الاصطلاح : يطلق على ما لا يمتنع شرعاً فيعم غير الحرام . وعرفه أبو المظفر السمعاني بأنه ما لا ثواب في فعله ، ولا عقاب في تركه . وهو بذلك قد جعله في معنى المباح وحده وهذا يعني أنه يرى أنها مترادفتان . وقد صرح بذلك الإمام الغزالي في المستصفى . وعند بعض العلماء : أن الجواز أعم من الإباحة ، فالمباح خاص بما نكر . والجواز يشمل كل فعل وافق حكم الشرع فيدخل فيه الوجوب والندب .

ينظر : قواطع الأدلة ، للسمعاني : ١/٢١ ، المستصفى ، للغزالي : ١/٧٤ ، الإحكام ، للأمدى : ١/١٢٦ ، شرح الكوكب ، لابن النجار : ١/٤٢٨-٤٢٩ .

(٥) كأن يشرط للثاني أكثر من الأول أو كانا اثنين فقط وشرط للثاني مثل الأول فسد ، وإذا شرط للثاني دون الأول يجوز في الأصح ؛ لأنه يسعى ويجتهد ليفوز بالأكثر . =

أوجب^(١) سقوط المسمى فيه^(٢) ، ثم سبق أحدهما ، نُظر فيه^(٣) : فإن كان هو المحلل ، استحق أجره مثله على المتسابقين تكون بينهما نصفين يستوي في إلزامها من تقدم منهما^(٤) ومن تأخر ، ويستحقها^(٥) وجهاً واحداً ؛ لأنه^(٦) معهما كالأجير . وإن سبق أحد المخرجين فلا شيء للمحلل ، وهل يستحق السابق على المتأخر أجره مثله أم لا ؟ على ما قدمنا من الوجهين^(٧) .

{١٩١/ل}

-
- = ينظر : فتح الوهاب ، لذكري الأنصاري : ١٩٥/١ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ٤٢٣/٤ ، نهاية المحتاج ، للرملي : ١٦٨/٨ .
- (١) أوجب : وردت في المخطوطة (ن) : ل/١٥٥ ب ، وط (ع) : ١٩٧/١٥ ، وط (م) : ٢٣١/١٩ (وجب) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/٩١ .
- (٢) فيه : الضمير عائد على العقد .
- (٣) نُظر فيه : الضمير عائد على السابق .
- (٤) منهما : وردت في المخطوطة (ن) : ل/١٥٥ ب (منها) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/٩١ أ ، وط (ع) : ١٩٧/١٥ ، وط (م) : ٢٣٢/١٩ ، ولأن السياق يقضي ذلك فالضمير عائد على المتسابقين .
- (٥) يستحقها : الضمير عائد على أجره المثل .
- (٦) لأنه : الضمير عائد على المحلل .
- (٧) أحد الوجهين : يستحق أجره مثله .
- والوجه الثاني : أنه لا أجر له وإن جرى بها العرف . ينظر : الحاوي ، للماوردي : ٢٢٧/١٩ .

(٩) مسألة : [بيان السبق الثالث] .

[قال الشافعي - رحمه الله -] ^(١) : ((والثالث : أن يسبق أحدهما صاحبه / أخذ السبق ، وإن سبق صاحبه أحرز سبقه)) ^(٢) .

وهذا هو السبق الثالث من الأسباق الثلاثة وهو : أن يستبق ^(٣) الرجلان على أن يخرج أحدهما مال السبق دون الآخر . فإن سبق مخرج المال ، أحرز مال نفسه ، ولا شيء على المسبوق . فإن سبق غير المخرج ، أخذ مال ^(٤) المخرج ، وهذا سبق جائز ^(٥) ؛ لأنه يصير غير ^(٦) المخرج منهما ^(٧) محلاً ، فصار به ^(٨) خارجاً من حكم القمار .

وهكذا لو كانوا ثلاثة ، وأخرج مال السبق منهم اثنان أو عشرة ، فأخرج مال السبق منهم تسعة صح ، وكان غير ^(٩) المخرج كالمحلل .

-
- (١) [قال الشافعي - رحمه الله -] : هذه العبارة غير موجودة في المخطوطة (ك) : ل/٩١ أ ، و (ن) : ل/١٥٥ ب لكن العبارة موجودة في ط (م) : ٢٣٢/١٩ ، أما (- رحمه الله -) غير موجودة في ط (ع) : ١٩٨/١٥ .
- (٢) ينظر : المسألة في المختصر (خ) : ل/٢ أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٨ .
- (٣) يستبق : وردت في المخطوطة (ن) : ل/١٥٥ ب (يسبق) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/٩١ ب ، وط (ع) : ١٩٨/١٥ ، وط (م) : ٢٣٢/١٩ .
- (٤) مال : وردت في المخطوطة (ن) : ل/١٥٥ ب (غير) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/٩١ ب ، وط (ع) : ١٩٨/١٥ ، وط (م) : ٢٣٢/١٩ ، ولأن السياق يقتضي ذلك .
- (٥) الجائز : سبق بيانه في ص ١٨٦ .
- (٦) غير : وردت في المخطوطة (ن) : ل/١٥٥ ب (عند) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/٩١ ب ، وط (ع) : ١٩٨/١٥ ، وط (م) : ٢٣٢/١٩ ، ولأن السياق يقتضي ذلك .
- (٧) (منهما) : وردت في المخطوطة (ن) : ل/١٥٥ ب (منها) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/٩١ ب ، وط (ع) : ١٩٨/١٥ ، وط (م) : ٢٣٢/١٩ ، ولأن السياق يقتضي ذلك .
- (٨) به : الضمير عائد على المحلل .
- (٩) غير : هذه الكلمة لم ترد في المخطوطة (ن) : ل/١٥٥ ب والصواب إثباتها كما في المخطوطة (ك) : ل/٩١ ب ، وط (ع) : ١٩٨/١٥ ، وط (م) : ٢٣٢/١٩ .

فإن تسابق الرجلان يخرج أحدهما المال دون الآخر على شرط فسد به العقد بينهما^(١) ، ثم سبق أحدهما نظر : فإن كان السابق مخرج المال ، فلا شيء له على المسبوق ، لدخوله^(٢) في العقد على غير بدل . وإن سبق غير المخرج ففي^(٣) استحقاقه^(٤) أجرة مثله على المسبوق المخرج وجهان مضيا^(٥) . (٦)

{ ٩١/ل ب }

- (١) كأن يقول : إن سبقتني ، فلك هذا الدينار بشرط أن تطعمه أصحابك فسد العقد ؛ لأنه تملك بشرط يمنع كمال التصرف فصار كما لو باعه شيئاً بشرط أن لا يبيعه .
- أو أن يقول : إن سبقتني ، فلك هذا الدينار ولا أسألك بعدها أولاً أسألك إلى شهر بطل العقد ؛ كما لو باعه شيئاً بشرط أن لا يبيعه ولأنه شرط ترك قرية مرغوب فيها ففسد وأفسد العقد .
- ينظر : روضة الطالبين ، للنووي : ٥٣٩/٧ ، أسنى المطالب ، لزكريا الأنصاري : ٢٣١/٤ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ٤٢٣/٤ .
- (٢) لدخوله : الضمير عائد على المسبوق .
- (٣) ففي : غير موجودة في ط (م) : ٢٣٢/١٩ ، ووردت في ط (ع) : ١٩٨/١٥ (نفس) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ٩١/ل ب ، و (ن) : ١٥٥/ل ب .
- (٤) إستحقاقه : وردت في ط (م) : ٢٣٢/١٩ (إستحق) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ٩١/ل ب ، ود (ن) : ١٥٥/ل ب ، وط (ع) : ١٩٨/١٥ ، ولأن السياق يقتضي ذلك .
- (٥) وجهان مضيا : وردت في ط (م) : ٢٣٢/١٩ (وفيه وجهان مضيا) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ٩١/ل ب ، و (ن) : ١٥٥/ل ب ، وط (ع) : ١٩٨/١٥ .
- (٦) ينظر لهذه المسألة في : التنبيه ، للشيرازي : ص ١٢٧ ، المهذب ، للشيرازي : ٤١٦/١ ، المجموع ، للنووي : ٣١/١٦ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٣٦/٧ ، كفاية الأخيار ، للحصني : ص ٥٣٧ ، البحر الزخار ، لأحمد المرتضى : ١٠٥/٥ ، أسنى المطالب ، لزكريا الأنصاري : ٢٣٠/٤ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ٤٢٢/٤ ، نهاية المحتاج ، للرملي : ١٦٨/٨ .

(١٠) مسألة : [تحديد الغاية في السباق ابتداءً وانتهاءً] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - ^(١) : ((ولا يجوز السبق إلا أن تكون الغاية التي يخرجان منها وينتهيان إليها واحدة)) ^(٢) .

وهذا صحيح ؛ لأن من شرط صحة السبق في مسافة السابق ثلاثة شروط :

أحدها : أن تكون مسافة السبق معلومة الإنتهاء ، فيشترطان الجري من ابتداء معلوم إلى غاية معلومة ؛ لأنه من عقود المعاوضات المحروسة ^(٣) بالابتداء من الجهالة ^(٤) .

{ ٩١/ل } فإن استبقا على غير شاية ، على أن أيهما سبق صاحبه ، كان سابقاً في قريب المدى ^(٥) وبعبده / لم يجز لعلتين :

أحدهما : أن من الخيل من يشتد جريه في الإبتداء ، ويضعف في الإنتهاء ، وهو عتاقها ^(٦) ومنها ما يضعف في الإبتداء ، ويشتد في الإنتهاء ، وهو هجانها ^(٧) . ولا يتحقق السابق منهما مع جهالة المدى .

{ ٩٢/ل } والثاني : أنه يفضي ذلك منهما إلى إجراء الخيل حتى تنقطع ، وتهلك طلباً للسبق فمُنِع منه .

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٥٥ ب ، وط (م) : ٢٣٢/١٩ ، ولم يرد في المخطوطة (ك) : ل/٩١ ب ، وط (ع) : ١٩٨/١٥ .

(٢) ينظر : المسألة في المختصر (خ) : ل/٢ أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٨ .

(٣) المحروسة : هكذا وردت في المخطوطة (ك) : ل/٩١ ب ، والمخطوطة (ن) : ل/١٥٦ أ ، وط (ع) : ١٩٨/١٥ وهو الصواب لأنها بمعنى المحفوظة فهي من عقود المعاوضات المحفوظة بالابتداء ، وورد في ط (م) : ٢٣٢/١٩ " المفروضة " وهو تصحيف والصواب ما أثبتته .

(٤) الجهالة : سبق بيان معناها في ص ١٤٨ .

(٥) المدى : سبق بيان معناه في ص ١٦٨ .

(٦) عتاقها : سبق بيان معناه في ص ١٤٤ .

(٧) هجانها : سبق بيان معناه في ص ١٤٤ .

فأما الرمي إذا عقد بين المتراميين على أن أيهما أبعد سهماً^(١) فهو ناضل^(٢) ،
ففي صحته وجهان :

أحدهما : أنه لا يصح ، كالسبق بالخيـل حتى يعقد على عدد الإصابة ، دون بُعد
المدى .

والوجه الثاني : يصح أن يعقد على بُعد المدى ، كما يصح أن يعقد على عدد
الإصابة ؛ لأن كل واحد من بُعد المدى ومن الإصابة مؤثر في العقد ، فصح العقد
عليهما^(٣) ، ولا يؤثر في العقد إفراه^(٤) الخيل بالسبق إلى غاية ، فافترقا .

والشرط الثاني : أن تكون المسافة المشروطة مسماة يمكن أن ينتهي شوط^(٥) الفرس
إليها غير منقطع في العرف .

فإن زادت حتى لا ينتهي شوطه إليها^(٦) إلا منقطعاً ، لم يجز لتحريم ذلك
في^(٧) حقوقهما ، وأن الإنتهاء إليها ممتنع ، فإن كانت مسافة السبق تنتهي إليها
هجان الخيل الشديدة دون عتاقها الضعيفة ، جاز الإستباق إليها بالهجان دون العتاق .

وكذلك لو كانت مسافة ينتهي إليها شوط الإبل دون الخيل ، جاز الإستباق

إليها بالإبل دون الخيل .

{ ١٩٢/ل }

(١) السهم : سبق بيان معناه في ص ١١٩ .

(٢) النضال : سبق بيان معناه في ص ٦٦ .

(٣) عليهما : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٥٦ أ (عليها) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) :
ل/٩٢ ، وط (ع) : ١٩٩/١٥ ، وط (م) : ٢٣٣/١٩ ولأن السياق يقتضي ذلك .

(٤) إفراه : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٥٦ أ ، وط (ع) : ١٩٩/١٥ ، وط (م) : ٢٣٣/١٩ (الإفراه)
والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/٩٢ أ ولأن السياق يقتضي ذلك .

(٥) شوط : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٥٦ أ (شرط) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في (ك) :
ل/٩٢ ، وط (ع) : ١٩٩/١٥ ، وط (م) : ٢٣٣/١٩ ولأن السياق يقتضي ذلك .

(٦) إليها : الضمير عائد على المسافة .

(٧) في : ورد في ط (ع) : ١٩٩/١٥ ، وط (م) : ٢٣٣/١٩ (من) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/٩٢ ،
و (ن) : ١٥٦ أ .

والشرط الثالث : أن يتساويا في إبتداء الجري / وإنتهائه ، ليكونا في الغاية متساويين ، ولا يفضل أحدهما بشيء في الإبتداء والإنتهاء (١) .

وإن فضل أحدهما على صاحبه بشيء وإن قل ، فسد السبق ؛ لأن المقصود

بالسبق العلم بأفره الفرسين ولا يعلم ذلك مع التفضيل . والله أعلم (٢). (٣)

{ ٩٢/ل ب }

(١) الإنتهاء : هذه الكلمة ساقطة من (ن) : ل/١٥٦ أ والصواب إثباتها كما في (ك) : ل/٩٢ ب ، وط (ع) :

١٩٩/١٥ ، وط (م) : ٢٣٣/١٩ ولأن السياق يقضي ذلك .

(٢) والله أعلم : ساقطة من ط (م) : ٢٣٣/١٩ والصواب إثباتها كما في (ك) : ل/٩٢ ب ، و (ن) : ل/١٥٦ أ ، وط (ع) : ١٩٩/١٥ .

(٣) ينظر لهذه المسألة في : شرح أبي الطيب الطبري : ل/٤ أ ، التهذيب ، للبغوي : ٨/٨١ ، البيان ، للعمرائي

: ٤٣٢/٧-٤٣٣ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٧/٥٣٩ ، منهاج الطالبين ، للنووي : ٣/٣٥٠ ، المجموع ،

للنووي : ١٦/٥٤-٥٥ ، كفاية الأخيار ، للحصني : ص ٥٣٧ ، البحر الزخار ، لأحمد المرتضى : ٥/١٠٥ ،

أسنى المطالب ، لذكريا الأنصاري : ٤/٢٣١ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ٤/٤٢١-٤٢٢ ، نهاية

المحتاج ، للرملي : ٨/١٦٦-١٦٧ .

(أ) فصل : [الحكم إذا عثر أحد الفرسين] .

وإذا عثر ^(١) أحد الفرسين أو ساخت ^(٢) قوائمه في الأرض ، فسبق الآخر ، لم يحتسب له بالسبق ؛ لأن العثرة أخرته .

ولو كان العاثر هو السابق ، احتسب سبقه ؛ لأنه إذا سبق مع العثرة كان بعدها أسبق .

ولو وقف أحد الفرسين بعد الجري حتى وصل الآخر إلى غايته ، كان مسبوقاً إن وقف لغير مرض ، ولا يكون مسبوقاً إن وقف لمرض .

فأما إن وقف قبل الجري ، لم يكن مسبوقاً سواء وقف لمرض أو غير مرض ؛ لأنه بعد الجري مشارك ^(٣) والله أعلم ^(٤) .

{ ٩٢/ب }

(١) العثر : من عَثَرَ يَعْثُرُ عَثْرًا وَعِثَارًا أو تَعَثَّرَ : كبا . والعثرة : الزلة .

يقال : عثر الفرس عَثْرًا : إذا كبا وسقط لوجهه .

ينظر : معجم ابن فارس : مادة (عثر) ٢٢٨/٤ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (عثر) ٤٥/٩ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (عثر) ١٥٩/٢ .

(٢) ساخت قوائمه : أي نزلت فيها من رخوتها .

والسَخَاخ بالفتح : الأرض الحرة اللينة .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (ساخ) ٤٨٨/٧ ، نظم المستعذب ، لابن بطال : ٤١٧/١ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (سخخ) ٢٠٢/٦ .

(٣) بعد الجري مشارك : وردت هذه الجملة في المخطوطة (ك) : ٩٢/ب ، و (ن) : ١٥٦/ل أمكررة مرتين والصواب ذكرها مرة واحدة كما في ط (ع) : ١٩٩/١٥ ، وط (م) : ٢٣٤/١٩ .

(٤) ينظر لهذا الفصل في : المذهب ، للشيرازي : ٤١٧/١ ، التهذيب ، للبغوي : ٨٢/٨ ، البيان ، للعمرائي :

٤٣٧/٧ ، المجموع ، للنووي : ٦٧/١٦-٦٨ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٤١/٧ ، أسنى المطالب ،

لتركيا الأنصاري : ٢٣٢/٤ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ٤٢٤/٤ ، نهاية المحتاج ، للرملي : ١٦٩/٨ .

(١١) مسألة : [المقارنة بين النضال والسباق] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - (١) : ((والنضال فيما بين الرماة كذلك في السبق والعلل (٢) ، يجوز في كل واحد منهما ما يجوز في الآخر ثم يتفرعان ، فإذا اختلفت عليهما اختلفا)) (٣) .

{ ٩٢/ل ب }

أما السباق فاسم يشتمل على المسابقة بالخيال حقيقة (٤) ، وعلى المسابقة

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٥٦ أ ، وط (م) : ٢٣٤/١٩ ولم يرد في المخطوطة (ك) : ل/٩٢ ب ، وط (ع) : ١٩٩/١٥ .

(٢) العلل : سبق بيان معنى العلة في ص ١٤٩ .

(٣) ينظر للمسألة في المختصر (خ) : ل/٢ أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٨ .

(٤) الحقيقة في اللغة : فعيلة من الحق والحق في اللغة هو : الثابت ؛ لأنه يذكر في مقابلة الباطل ، فإذا كان الباطل هو المعلوم وجب أن يكون الحق هو الثابت .

قال السليث الحقيقة : ما يصير إليه حق الأمر ووجوبه . نقول : أبلغت حقيقة هذا الأمر تعني شأنيه . فالحقيقة في اللغة : ما أُقِرَّ في الاستعمال على أصل وضعه .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (حق) ٣/٣٧٦ ، معجم ابن فارس : مادة (حق) ٢/١٥-١٧ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (حقق) ٣/٢٥٨ .

الحقيقة في الاصطلاح : هي اللفظ المستعمل فيما وضع له وقد تكون شرعية أو عرفية أو لغوية .

١- فالحقيقة الشرعية : هي اللفظ المستعمل في معناه الشرعي أي في المعنى الذي أراده المشرع كالصلاة والحج للعبادات المخصوصة المعروفة .

٢- والحقيقة اللغوية : هي اللفظ المستعمل في معناه اللغوي الموضوع له كالشمس والقمر والنجوم فهذه الألفاظ موضوعة لغة لهذه الأجرام المضيئة المعروفة .

٣- والحقيقة العرفية : هي اللفظ المستعمل في معناه العرفي أي في المعنى الذي جرى العرف في استعمال اللفظ فيه ، سواء كان هذا العرف عرفاً عاماً أو خاصاً بأرباب حرفة معينة أو علم خاص ، كلفظ السيارة فقد جرى العرف العام على إطلاقها على واسطة النقل المعروفة ، وكالدابة على ذات الأرجل الأربعة . حكم الحقيقة بأنواعها : ثبوت المعنى الذي وضع له اللفظ في اصطلاح المتخاطبين وعدم انتفاؤه عنه ، وتعلق الحكم به وعلى هذا إذا أوصى شخص لولد زيد بألف دينار أثبتت الوصية له دون غيره ؛ لأنه لا يمكن أن يقال لولد زيد أنه ليس بولده .

ومن حكم الحقيقة أيضاً رجحانها على المجاز ، ولهذا يثبت لها الحكم دون المجاز كلما أمكن حمل اللفظ على الحقيقة ؛ لأنه متى أمكن العمل بالحقيقة سقط المجاز لأنه خلف عنها والخلف لا يعارض الأصل . وقد نصير الحقيقة مجازاً وبالعكس : فالحقيقة إذا قل استعمالها صارت مجازاً عرفياً ؛ والمجاز إذا كثّر استعماله صار حقيقة عرفية . =

= وللحقيقة والمجاز شروطاً تعتبر فيها :

- ١- أن الحقيقة والمجاز لا يدخلان في أسماء الألقاب ، ويدخلان في أسماء الإشتقاق .
 - ٢- أنه لا يخلو منهما كلام وضعه أهل اللغة لشيء ، فإن خلت اللغة من وضع لفظ لشيء خرج عن الحقيقة والمجاز .
 - ٣- أنه لا يجوز أن يكون اللفظ مجازاً في شيء ولا يكون له حقيقة . ويجوز أن يكون حقيقة في شيء ولا يكون مجازاً عن غيره .
 - ٤- أن الحقيقة مطردة ، والمجاز غير مطرد .
 - ٥- أن الحقيقة تتعدى ، والمجاز لا يتعدى ؛ لأنه إذا سُمي الرجل أسود لسواده جاز أن يُسمى به كل أسود من غير الرجال ، وإذا سُمي الرجل الشديد أسداً لم يجز أن يُسمى كل شديد من غير الرجال أسداً .
- ينظر : المعتمد ، لأبي الحسين البصري : ١٧-١١/١ ، قواطع الأدلة ، للسمعاني : ٩٦-٨٤/٢ ، أصول السرخسي : ١٧٠-١٧٦/١ ، المستصفي ، للغزالي : ٣٤١-٣٤٥/١ ، المحصول ، للرازي : ١/١ ، ص ٣٩٥ - ٤١٤ و ص ٤٧٩ ، الإحكام ، للأمدى : ٥٣-٢٦/١ ، إرشاد الفحول ، للشوكاني : ١١٥-١١٠/١ .
- (١) المجاز في اللغة : هو مفعول ، من الجواز الذي هو التعدي ، كما يقال : جرت موضع كذا أي جاوزته وتعديته ، أو من الجواز الذي هو قسيم الوجوب والإمتناع ، وهو راجع إلى الأول ؛ لأن الذي لا يكون واجباً ولا ممتنعاً ، يكون متردداً بين الوجود والعدم ، فكأنه ينتقل من هذا إلى هذا .
- ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (جنز) ١٤٩/١١ ، معجم ابن فارس : مادة (جوز) ٤٩٤/١ ، لسان العرب ، لإبن منظور : مادة (جوز) ٤١٦/٢ ، إرشاد الفحول ، للشوكاني : ١١٠/١ .
- المجاز في الاصطلاح : هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بينهما وقرينة تمنع إرادة المعنى الحقيقي للفظ ، كاستعمال لفظ أسد للرجل الشجاع ، والعلاقة هي المعنى الجامع بين المعنى الأصلي للفظ ، والمعنى المستعمل فيه اللفظ وهي الشجاعة .
- ويقصد بالقرينة : العلاقة الصالحة للدلالة على عدم إرادة المعنى الحقيقي للفظ من قبل المتكلم وإنما إرادة المعنى المجازي .

ويشتمل المجاز على أشياء لا توجد في الحقيقة تقصدها العرب في كلامها منها :

- ١- المبالغة : فإننا إذا وصفنا البليد بأنه حمار يكون أبلغ في البيان عن بلادته من قولنا (بليد) .
 - ٢- ومنها : الحذف والإختصار .
 - ٣- ومنها : التوسّع في الكلام .
 - ٤- ومنها : الفصاحة .
- حكم المجاز :

- ١- ثبوت المعنى المجازي للفظ وتعلق الحكم به كما في قوله تعالى : ﴿ أَوْجَاءَ أَحَدٌ مِّنْكَ مِنَ الْغَافِقِ ﴾ [سورة النساء : آية ٤٣ ، المائدة : آية ٦] .
- يراد بالغائط هنا : الحدث الأصغر ، ولا يراد معناه الحقيقي وهو : المحل المنخفض ، ويتعلق الحكم به وهو : التيمم عند إرادة الصلاة إذا لم يتيسر الماء . =

ولكل واحد منهما اسم خاص ، فتختص الخيل بالرهان ، ويختص الرمي بالنضال .

{ ٩٢/ب }

فأما قولهم : سبق فلان بتشديد الباء ، فمن أسماء الأضداد ^(١) يسمى به من أخرج مال السبق ، ويسمى / به من أحرز مال السبق ، وقد مضى حكم السباق بالخيل .

{ ٩٣/ج }

= ٢- لا يصار إلى المجاز إذا أمكن المعنى الحقيقي ، أي أن الكلام يحمل على الحقيقة كلما أمكن هذا الحمل ؛ لأن الحقيقة أصل والمجاز خلف عنه وفرع ، ولا يصار إلى الخلف أو الفرع إذا أمكن الأصل ولكن إذا تعذر حمل الكلام على الحقيقة فإنه يصار إلى المجاز ؛ لأن إعمال الكلام خير من إهماله . ويعرف الفصل بين الحقيقة والمجاز بوجوه :

- ١- منها : أن يرد نص أو يقوم دليل أن اللفظ مجاز .
- ٢- ومنها : أن يعلم استعمال العرب اللفظ في شيء وعدم استعمالها في غيره . فإذا أطلق اللفظ حُمِلَ على ما استعملوه فيه ويكون حقيقة .
- ٣- ومنها : أن تكون اللفظة تطرد في موضع ، ولا تطرد في غيره فنعلم أنها فيما أطردت فيه حقيقة وفيما لم تطرد فيه مجاز .
- ٤- ومنها : غلبة الظن ؛ وهو أن يرد لفظ فيغلب على ظن السامع أنه حقيقة ، أو يرد لفظ فيغلب على الظن أنه مجاز . وهذا لأن الفصل بينهما نوع حكم ، والأحكام تثبت بغالب الظن .
- ٥- ومنها : أن يستعمل الشيء في الشيء لمقابلته فيعلم أنه مجاز استعمل لأجل المقابلة . وهذا مثل قوله تعالى : ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾ [سورة الشورى : آية ٤٠] .

فهذه وجوه فاصلة بين الحقيقة والمجاز . وعند الإشكال والإشبهة يُحمل على الحقيقة إلا أن يقوم الدليل على المجاز . ينظر : المعتمد ، لأبي الحسين البصري : ١١/١-١٧ ، قواطع الأدلة ، للسمعاني : ٧٧/٢-٩٩ ، أصول السرخسي : ١٧٠/١-١٧٦ ، المستصفى ، للغزالي : ٣٤١/١-٣٤٥ ، المحصول ، للرازي : ج ١/ق ١ ، ص ٣٩٥ إلى ٤١٤ ، الإحكام ، للأمدى : ٢٦/١-٥٣ ، إرشاد الفحول ، للشوكاني : ١١٠/١-١٢٥ .

(١) الأضداد في اللغة : من الضد ؛ وهو كل شيء ضادٌ شيئاً ليغلبه ، والسواد ضدُّ البياض ، والموت ضدُّ الحياة ، والليل ضدُّ النهار إذا جاء هذا ذهب ذلك . ويجمع على الأضداد . والضدان لا يجتمعان لكن يرتفعان كالسواد والبياض ، والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان كالحركة والسكون ، والعدم والوجود .

فالضدان : صفتان وجوديتان يتعاقبان في موضع واحد ، يستحيل اجتماعهما . ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (ضد) ٤٥٥/١١ ، معجم ابن فارس : مادة (ضد) ٣٦٠/٣ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (ضد) ٣٤/٨ ، التعريفات ، للجرجاني : ص ١٧٩ . أما الأضداد في الاصطلاح : الكلمات التي تؤدي إلى معنيين متضادين بلفظ واحد وأكثر كلام العرب يأتي على ضربين =

فأما السباق بالنضال ، فهما في الإباحة سواء ، والخلاف فيهما واحد ، وقد تقدم الدليل عليهما ، وقد ذكر الشافعي هاهنا كلاماً أشتمل على أربعة فصول :
أحدها : قوله : ((والنضال فيما بين الرماة كذلك في السبق والعلل)) ^(١) يريد بهذا الفصل أمرين :

أحدهما : جواز النضال بالرمي ، كجواز السباق بالخيـل .

والثاني : اشتراكهما في التعليل لإرهاب العدو بهما ، لقول الله تعالى : ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ ^(٢) .

والفصل الثاني : قوله : ((يجوز في كل واحد منهما ما يجوز في الآخر)) ^(٣) يريد بهذا : أن الأسباق في النضال ثلاثة ، كما كانت الأسباق في الخيل ثلاثة :

أحدها : أن يخرج الوالي مال السبق ، فيجوز كجوازه في الخيل .

والثاني : أن يخرج ^(٤) المتناضلان ، فلا يجوز حتى يدخل بينهما محلٌّ يكون رميه ^(٥) كرميهما ، أو أرمى منهما . كما لا يجوز في الخيل إلا محلٌّ ، يكون فرسه كفواً لفرسيهما ، أو أكفاً .

والثالث : أن يخرج أحد المتناضلين ، فيجوز كما يجوز في الخيل إذا أخرج أحد المتسابقين .

{١٩٣/ل}

والفصل الثالث : : قوله : ((ثم يتفرعان)) يريد به أمرين :

= أحدهما : أن يقع اللفظان المختلفان على المعنيين المختلفين ، كقولك : الرجل والمرأة ، والحمل والناقاة وهذا هو الكثير الذي لا يحاط به .

والضرب الثاني : أن يقع اللفظان المختلفان على المعنى الواحد ، كقولك البر والحنطة ، والعيـر والحصار . ينظر : الأضداد ، لمحمد الأنباري : ص ٢-٢٢ .

(١) ينظر المختصر (خ) : ل/٢ أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٨ .

(٢) سورة الأنفال : آية ٦٠ .

(٣) ينظر المختصر (خ) : ل/٢ أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٨ .

(٤) يخرجـه : الضمير عائد على مال السبق .

(٥) رميه : الضمير عائد على المحلّ .

{١٩٣/ج} أحدهما : أن الأصل في سباق الخيل الفرس ، والراكب تتبع . والأصل في النضال الرامي والآلة تتبع ؛ لأن المقصود / في سباق الخيل : فراهة ^(١) الفرس ، ولو أراد أن يبدله ^(٢) بغيره لم يجز ، ويجوز أن يبدل الراكب بغيره .

والمقصود في النضال : حذق ^(٣) الرامي . ولو أراد أن يستبدل بغيره لم يجز ، ويجوز أن يبدل آلة بغيرها .

والثاني : أن في النضال من تفريع الرمي بالمبادرة ^(٤) والمحاطة ^(٥) ما لا يتفرع في سباق الخيل .

{٩٣/ب}

(١) الفراهة : سبق بيان معناها في ص ١٦٥ .

(٢) يبدله : الضمير عائد على الفرس .

(٣) حذق : سبق بيان معناه في ص ١٤٧ .

(٤) المبادرة : من بادرة مُبادَرةً وبداراً وبَدَرَ غَيْرُهُ إِلَيْهِ : عاجله .

وبَدَرَهُ الأمر وإِلَيْهِ : عَجَلَ إِلَيْهِ وَاسْبَقَ .

ينظر : معجم ابن فارس : مادة (بدر) ٢٠٨/١-٢٠٩ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (بدر) ٣٤٠/١ ، القاموس المحيط ، للفيروز أبادي : مادة (بادره) ١٤/٢ .

والمبادرة هي : أن يتتضلا في رشق معلوم بينهما ويقولان : أَيْنَا أَصَابَ الْهَدَفَ بِعَشْرَةٍ فَقَدْ سَبَقَ صَاحِبُهُ ، وذلك في قرع معلوم بينهما قد استبقا عليه .

ينظر : الزاهر ، للأزهري : ص ٢٦٦ ، البيان ، للعمراتي : ٤٤٥/٧ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٤٧/٧ ، المجموع ، للنووي : ٨٧/١٦-٩٠ ، السبحر الزخار ، لأحمد المرتضى : ١٠٨/٥ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ٤٢٤/٤ .

(٥) المحاطة : الحاء والطاء أصل واحد وهو : إنزال الشيء من علوّ يقال : حططت الشيء أحطه خطّاً .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (حط) ٤١٥/٣ ، معجم ابن فارس : مادة (حط) ١٣/٢ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (حطط) ٢٢٤/٣ .

والمحاطة : أن يشترط الراميان المتناضلان عشرين خاسقاً في أرشاق معلومة ، فكلما رمياً رَشَقاً حُسِبَ خَاسِقٌ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، فَلَا يُهِمَا كَانَ الْفَضْلُ حُسْبٍ ، وَحُطَّ خَاسِقٌ مِنْ قَصْرٍ عَنْهُ ، وَإِنْ اسْتَوِيَ طُرْحُ جَمِيعٍ مَا أَصَابَا وَاسْتَأْنَفَا رَشَقاً آخَرَ عَلَى أَنْ يُحِطَّ صَائِبُ الْمَقْصَرِ عَنِ الَّذِي لَهُ الْفَضْلُ ، فَلَا يَزَالَانِ كَذَلِكَ يَرْمِيَانِ رَشَقاً بَعْدَ رَشَقٍ حَتَّى يَحْصَلَ لِصَاحِبِ الْفَضْلِ عَشْرُونَ خَاسِقاً .

ينظر : للمصادر السابقة في المبادرة .

والفصل الرابع : قوله : ((فإذا اختلفت عليهما اختلافا))^(١) يريد به : أنه لما كان المقصود في سباق الخيل الفرس دون الراكب ، لزم تعيين الفرس^(٢) ولم يلزم تعيين الراكب .

ومتى مات الفرس بطل السبق ، ولا يبطل بموت الراكب إن لم يكن هو العاقد ، وفي بطلانه^(٣) بموت العاقد قولان :

أحدهما : لا يبطل بموته^(٤) إذا قيل : أنه كالإجارة .

والثاني : يبطل بموته إذا قيل : أنه كالجعالة .

ولما كان المقصود في النضال الرامي دون الآلة ، لزم تعيين الرامي^(٥) ، ولم يلزم تعيين الآلة ، وبطل النضال إذا مات الرامي ، ولم يبطل إذا انكسر القوس ، فقد اختلف حكمهما كما اختلفت عليهما^(٦) . (٧)

{ ٩٣/ل ب }

(١) ينظر : المختصر (خ) : ٢/ل ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٨ .

(٢) لأن الفرض معرفة جودتهما ، وهي تقتضي التعيين ويكفي وصفهما في الذمة ؛ لأن الوصف يقوم مقام التعيين كما في السلم ، ويتعيّن بالتعيين فلا يجوز إيدألهما ولا أحدهما لإختلاف الفرض ، فإن وقع هلاك انفسخ العقد ، وإن وقع العقد على موصوف في الذمة لم يتعين ، فلا ينفسخ العقد بموت الفرس الموصوف كالأجير غير المعين .

ينظر : التهذيب ، للبغوي : ٨٢/٨ ، البيان ، للعمرائي : ٤٣٢/٧ ، منهاج الطالبين ، للنووي : ٣٥٠/٣ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٣٩/٧ ، البحر الزخار ، لأحمد المرتضى : ١٠٦/٥ ، أسنى المطالب ، لذكريا الأنصاري : ٢٣١/٤ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ٤٢١/٤ .

(٣) بطلانه : الضمير عائد على سبق .

(٤) بموته : الضمير عائد على العاقد .

(٥) يلزم تعيين الرامي ولا يجوز إيراد على الذمة ولا إيدأله ، لأن المقصود معرفة حذقه وذلك لا يحصل بغير تعيين ، وإذا مات أو شلت يده ينفسخ العقد .

ينظر : التنبيه ، للشيرازي : ص ١٢٨ ، المذهب ، للشيرازي : ٤١٧/١ ، الوجيز ، للغزالي : ٢٢١/٢ ، التهذيب ، للبغوي : ٨٢/٨ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٤٩/٧ ، كفاية البنية ، لابن الرفعة : ١٠/ل .

(٦) اختلف حكمهما كما اختلفت عليهما : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٥٧ أ ((اختلف حكمهما كما اختلفت عليهما)) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/٩٣ ب ، وط (ع) : ٢٠١/١٥ ، وط (م) : ٢٣٥/١٩ ولأن السياق يقتضي ذلك .

(٧) ينظر لهذه المسألة في : شرح أبي الطيب الطبري : ل/٤ ب - ٥ ب ، الإقناع ، للماوردي : ص ١٨٧ - ١٨٨ ، التنبيه ، للشيرازي : ص ١٢٨ ، الوجيز ، للغزالي : ٢٢٢/٢ - ٢٢٣ ، التهذيب ، للبغوي : ٨٢/٨ ، البيان ، للعمرائي : ٤٤٥/٧ ، منهاج الطالبين ، للنووي : ٣٥٢/٣ ، المجموع ، للنووي : ٨٧/١٦ - ٩٠ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٤٣/٧ - ٥٤٧ ، البحر الزخار ، لأحمد المرتضى : ١٠٨/٥ ، فتح الوهاب ، لذكريا الأنصار : ١٩٦/١ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ٤٢٤/٤ .

(١٢) مسألة : [شروط عقد الرمي] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - ^(١) : ((فإذا سبق أحدهما صاحبه [وجعلا بينهما] ^(٢) قرعاً معلوماً فجائز أن يشترطاً محاطة ^(٣) أو مبادرة ^(٤))) ^(٥) .

علم أن عقد الرمي ^(٦) معتبر بعشرة شروط :

أحدها : أن يكون الراميين متعينين ^(٧) ؛ لأن العقد عليهما والمقصود به حذقهما .
فإن لم يتعينا بطل العقد ، سواءً وصفاً أو لم يوصفاً كما لو أطلق في / السبق
الفرسان فإن لم يتعينا كان باطلاً .

ولا يلزم تعيين الآلة . ولكل واحد منهما أن يرمي عن أي قوس شاء ، وبأي
سهم أحب . فإن عينت الآلة لم يتعين وبطلت في التعيين .

فإن قيل : ويرمي ^(٨) عن هذين القوسين لم يؤثر في العقد ، جاز لهما الرمي
عنهما وبغيرهما .

وإن ^(٩) قيل : على أن لا يرمي إلا عن هذين القوسين ،

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٥٧ أ ، وط (م) : ٢٣٥/١٩ ولم يرد في المخطوطة (ك) :
ل/٩٣ ب ، وط (ع) : ٢٠١/١٥ .

(٢) [وجعلا بينهما] : وردت في المختصر (ط) : ص ٣٧٨ ، وط (م) : ٢٣٥/١٩ ولم ترد في المختصر (خ) :
ل/٢ أ ، والمخطوطة (ك) : ل/٩٣ ب ، و (ن) : ل/١٥٧ أ ، وط (ع) : ٢٠١/١٥ والصواب إثباتها لأن
السياق يقتضي ذلك .

(٣) المحاطة : سبق بيان معناها في ص ١٩٨ .

(٤) المبادرة : سبق بيان معناها في ص ١٩٨ .

(٥) ينظر المسألة في : المختصر (خ) : ل/٢ أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٨ .

(٦) الرمي : ورد في ط (ع) : ٢٠١/١٥ ، وط (م) : ٢٣٥/١٩ (الرامي) والصواب ما أثبتته كما في (ك) :
ل/٩٣ ب ، و (ن) : ل/١٥٧ أ .

(٧) متعينين : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٥٧ أ (معينين) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/٩٣ ب ،
وط (ع) : ٢٠١/١٥ ، وط (م) : ٢٣٥/١٩ .

(٨) (ويرمي) : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٥٧ أ ، وط (ع) : ٢٠١/١٥ ، وط (م) : ٢٣٦/١٩ (فيرمي)
والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/٩٤ أ .

(٩) (وإن) : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٥٧ أ (فإن) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/٩٤ أ ، وط
(ع) : ٢٠١/١٥ ، وط (م) : ٢٣٦/١٩ .

كان [العقد] ^(١) فاسداً ؛ لأنه على الوجه الأول صفة ^(٢) وعلى الوجه الثاني شرط . { ١٩٤/ل }

-
- (١) [العقد] : وردت في المخطوطة (ن) : ل/١٥٧ أ ، وط (م) : ٢٣٦/١٩ ، وط (ع) : ٢٠١/١٥ ولم ترد في المخطوطة (ك) : ل/٩٤ ولقد أثبتنا لأن السياق يقتضيها .
- (٢) الصفة : ما دلَّ على معنى وذاتٍ ، وهذا يشمل :
- اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأفعَل التفضيل ، والصفة المشبهة .
- والصفة كالاستثناء في عودة التخصيص عند عدم القرينة إلى الجملة الأخيرة أو إلى الجميع .
- فالصفة إما أن تكون مذكورة عقيب شيء واحد كقولك : أكرم الرجال العلماء .
- ولا شك في عودها إليها أو عقيب شيئين ، فإما أن يكون أحدهما متعلقاً بالآخر ، كقولك : أكرم العرب والعجم المؤمنين فالصفة هنا تكون عائدة إليهما ، وإما أن لا يكون كذلك ، كقولك : أكرم العلماء ، وجالس الفقهاء الزهاد فالصفة هنا عائدة إلى الجملة الأخيرة .
- والوصف عند أهل اللغة معناه : التخصيص .
- ينظر : المحصول ، للرازي : ج ١/ق ٣/ ١٠٥-١٠٦ ، الإحكام ، للآمدي : ٣١٢/٢ ، شرح ابن عقيل : ١٣٢/٢ ، نهاية السؤل ، للإسنوي : ٥١٤-٥١٥ ، شرح الكوكب ، لابن النجار : ٣٤٨/٣ ، إرشاد الفحول ، للشوكاني : ٥٤٨/١ .

(أ) فصل : بيان الشرط الثاني .

والشرط الثاني : أن يكون ^(١) عدد الرمي معلوماً ؛ لأنه العمل المعقود عليه ، ليكون غاية رميهما فيه منتهية إليه ، ويسمى الرشق ^(٢) يقال بفتح الراء وبكسرهما .

فالرشق بفتح الراء : هو الرمي ، والرشق بكسر الراء : عدد الرمي .

وعُرف الرماة في الرمي : أن يكون من عشرين إلى ثلاثين ، فإن عقد له

على أقل منها أو أكثر جاز .

{ ١٩٤/ل }

(١) يكون : ساقطة من المخطوطة (ن) : ل/١٥٧ أ والصواب إثباتها كما في المخطوطة (ك) : ل/١٩٤ ، وط

(ع) : ٢٠١/١٥ ، وط (م) : ٢٣٦/١٩ .

(٢) الرشق : الراء والشرين والقاف أصل واحد وهو : رمي الشيء بسهم وما أشبهه في خفة .

والرشق : الوجه من السهام ما بين العشرين إلى الثلاثين ، يرمي بها رجل واحد والرجلان يتسابقان .

والرشق : هو الرمي نفسه يقال : رشقت رشقاً : أي رميت رمياً .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (رشق) ٣١٥/٨ ، الزاهر ، للأزهري : ص ٢٦٤ ، معجم ابن

فارس : مادة (رشق) ٣٩٦/٢ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (رشق) ٢٢١/٥ .

(ب) فصل : [بيان الشرط الثالث] .

والشرط الثالث : أن يكون عدد الإصابة من الرشق ^(١) معلوماً ، يُعرف به الناضل من المنضول . وأكثر ما يجوز أن يشترط فيه الإصابة ما نقص من عدد الرشق المشروط بشيء وإن قلَّ ، ليكون متلافياً للخطأ الذي يتعذر أن يسلم منه المتناضلان .

{ ١٩٤/ج } فقد قيل : أن أحذق الرماة في العرف من أصاب من العشرة ثمانية ، فإن شُرط إصابة الكل من الكل بطل ، لتعذره ^(٢) في الأغلب .

وإن شُرطاً إصابة ثمانية من العشرة جاز . فإن شرطاً / إصابة تسعة من العشرة ففيه وجهان :

أحدهما : يجوز لبقاء سهم الخطأ .

والوجه الثاني : لا يجوز ؛ لأن إصابتها نادرة .

فأما أقل ما يشترط في الإصابة فهو : ما يحصل فيه القاصد وهو : ما زاد على الواحد ، وقد نص الشافعي في كتاب " الأم " على مسألة فقال : ((فلو تناضلا على أن الرشق عشرة والإصابة من تسعة لم يجز)) ^(٣) واختلف أصحابنا في تأويلها على وجهين :

أحدهما : تأويلها أن يشترطاً إصابة تسعة من عشرة ، فيبطل على ما ذكرناه من أحد الوجهين ^(٤) .

{ ١٩٤/ب }

(١) الرشق : سبق بيان معناه في ص ٢٠٢ .

(٢) لتعذره : الضمير عائد على إصابة الكل .

(٣) لقد بحثت عن هذا النص للإمام الشافعي في الأم ولم أجده ولكن في المجموع ، للنووي : (٧٧/١٦) وجدت ما نصه : (.. وقد نص الشافعي - رضي الله عنه - على بطلان اشتراط إصابة تسعة من عشرة) . وهذا المعنى هو مضمون النص الذي أبحث عنه .

(٤) يبطل على ما ذكرناه من أحد الوجهين : المراد الوجه الثاني وهو : لا يجوز لأن إصابتها نادرة .

والثاني : تأويلها أن يشترط أن يكون الرشق عشرة ، والإصابة محتسبة من تسعة دون العاشر ، فيبطل وجهاً واحداً لإستحقاق الإصابة من جميع الرشق به ، فإن أغفلا عدد الإصابة وعقداه على أن يكون الناضل منهما ^(١) أكثرهما إصابة ، ففيه وجهان :

أحدهما : من التعليين في اشتراط فعله في سباق الخيل ^(٢) إذا عقداه إلى غير غاية ليكون السابق من تقدم في أي غاية كانت . وهو باطل في الخيل لعلتين :

إحداهما : أن من الخيل ما يقوى جريه في ابتدائه ، ويضعف في انتهائه ، ومنها ما هو بضده . فعلى هذا يكون النضال على كثرة الإصابة باطلاً ؛ لأن من الرماة من تكثر إصابته في الإبتداء ، وتقل في الإنتهاء ، ومنهم من هو بضده .

{ل/٩٤ ب}

والتعليل الثاني : أن إجراء الخيل إلى غير غاية ، مفضٍ إلى انقطاعها فعلى

{ل/١٩٥}

هذا ، يجوز النضال / على كثرة الإصابة ؛ لأنه غير مفضٍ إلى انقطاع الرماة .

(١) منهما : وردت في المخطوطة (ن) : ل/١٥٧ ب (منها) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/٩٤ ب ، وط (ع) : ٢٠٢/١٥ ، وط (م) : ٢٣٦/١٩ ولأن السياق يقتضيه .
(٢) الجملة (من التعليين) و (في سباق الخيل) : ساقطة من ط (م) : ٢٣٧/١٩ والصواب إثباتها كما في المخطوطة (ك) : ل/٩٤ ب ، والمخطوطة (ن) : ل/١٥٧ ب ، وط (ع) : ٢٠٢/١٥ .

(ت) فصل : [بيان الشرط الرابع] .

والشرط الرابع : أن تكون مسافة ما بين موقف الرامي والهدف ^(١) معلومة ؛ لأن الإصابة تكثر مع قرب المسافة ، وتقل مع بعدها ، فلزم العلم ^(٢) بها .
وأبعدها في العرف ثلاثمائة ذراع ^(٣) وأقلها ما يحتمل أن يصاب وأن لا يصاب .

فإن أغفلا مسافة الرمي ، فلهما ثلاثة أحوال :

إحداها : أن لا يكون للرماة هدف منصوب ، ولا لهم عرف معهود ، فيكون العقد باطلاً للجهل بما تضمنه .

والحال الثانية : أن يكون للرماة الحاضرين هدف منصوب ، وللرماة فيه موقف معروف ، فيصح العقد ، ويكون متوجهاً إلى الهدف الحاضر من الموقف المشاهد ، والرماة يسمون موقف الرامي : الوجه ^(٤) .

والحال الثالثة : أن لا يكون لهم هدف منصوب ، ولكن لهم فيه عرف معهود ففيه وجهان :

أصحهما : يصح العقد مع الإطلاق ، ويحملان فيه على العرف المعهود ، كما يحمل إطلاق الأثمان على غالب النقد المعهود .

{ ١٩٥/ل }

(١) الهدف : ما رُفِعَ وبُنِيَ من الأرض للنضال . أو هو : كل مرتفع من بناء أو كثيب رمل أو جبل .
وسمي هدفاً : لنتوءه من الأرض وارتفاعه .

ينظر : الزاهر ، للأزهري : ص ٢٦٥ ، حلية الفقهاء ، لابن فارس : ص ٢٠٤ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (هدف) ٥٢/١٥ - ٥٣ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (الهدف) ٢٧٨/٣ .

(٢) العلم : وردت في ط (ع) : ٢٠٢/١٥ ، وط (م) : ٢٣٧/١٩ (العمل) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ١٩٥/ل ، و (ن) : ١٥٧/ل ب .

(٣) ثلاثمائة ذراع = ١٣٨٦٠ سم .

(٤) الوجه : الواو والجيم والهاء : أصل واحد يدل على مقابلةٍ لشيء . والوجه : مستقبلٌ لكل شيء والوجه والجهة بمعنى والهاء عوض من الواو . فالرماة يسمون موقف الرامي بالوجه لأنه يستقبل الهدف ويتجه بوجهه إليه .

ينظر : معجم ابن فارس : مادة (وجه) ٨٨/٦ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (وجه) ٢٢٥/١٥ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (الوجه) ٣١٢/٤ .

والوجه الثاني : أن العقد باطل ؛ لأن حذق ^(١) الرماة يختلف ، فاختلف
لأجله ^(٢) حكم الهدف ، فلم يصح حتى يوصف .

{١٩٥/ل}

(١) حذق : ورد في ط (ع) : ٢٠٢/١٥ ، وط (م) : ٢٣٧/١٩ (حذق) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما
في (ك) : ١٩٥/ل ، و (ن) : ١٥٧/ل ب .
(٢) لأجله : الضمير عائد على حذق الرماة .

(ث) فصل : [بيان الشرط الخامس] .

والشرط الخامس : أن يكون الغرض ^(١) من الهدف معلوماً ، لأنه المقصود

{ ١٩٥/ل }

بالإصابة .

أما الهدف ^(٢) فهو : / تراب يجمع أو حائط يُبنى .

وأما الغرض ^(٣) فهو : جلد أو شيء بال ينصب في الهدف ، ويختص

بالإصابة .

وربما جعل في الغرض دائرة ^(٤) كالهِلال ^(٥) تختص بالإصابة من جملة

الغرض ، وهي الغاية في المقصود من حذق الرماة . وإذا ^(٦) كان كذلك ، فالعلم بالغرض يكون من ثلاثة أوجه :

أحدها : موضعه من الهدف في ارتفاعه وانخفاضه ؛ لأن الإصابة في المنخفض أكثر منها في المرتفع .

{ ٩٥/ل ب }

(١) الغرض : المعنى المراد هنا : المراد .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (غرض) ٧/٨ ، حلية الفقهاء ، لابن فارس : ص ٢٠٤ .

(٢) الهدف : سبق بيان معناه في ص ٢٠٥ .

(٣) الغرض : ما نُصب في الهواء من جلد أو غزال أو حلقة ، أو هو : الهدف الذي يرمى فيه .

ينظر : الزاهر ، للأزهري : ص ٢٦٥ ، حلية الفقهاء ، لابن فارس : ص ٢٠٤ ، تحرير التنبيه ، للنووي :

ص ٢٤٩ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (هدف) ٥٣/١٥ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي :

مادة (الغرض) ٥١٦/٢ .

(٤) الدائرة : هي قطعة على شكل نصف دائرة ، أو هي : نقش مستدير كالقمر قبل إستكمالهِ قد يجعل بدل

الرقعة في وسط الغرض أو الخاتم .

ينظر : المجموع ، للنووي : ٨١/١٦ ، أسنى المطالب ، لذكريا الأنصاري : ٢٣٤/٤ ، مغني المحتاج ،

للشربيني : ٤٢٥/٤ .

(٥) الهلال : غرة القمر حين يُهله الناس في غرة الشهر ، وقيل : يسمى هلالاً لليلتين من الشهر ثم لا يُسمى به

إلى أن يعود في الشهر الثاني .

ينظر : معجم ابن فارس : مادة (هل) ١١/٦ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (هل) ١٢١/١٥ ،

القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (الهلال) ٦٤١/٣ .

(٦) إذا : وردت في المخطوطة (ن) : ل ١٥٧ ب (فإذا) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) :

ل ٩٥ ب ، وط (ع) : ٢٠٣/١٥ ، وط (م) : ٢٣٨/١٩ .

والثاني : قدر الغرض في ضيقه وسعته ، لأن الإصابة في الواسع أكثر منها في الضيق ، وأوسع الأغراض في عرف الرماة ذراع ، وأقله أربعة أصابع .

{ ٩٥/ل ب }

والثالث : قدر الدارة من الغرض إن شُرطت الإصابة فيها (١) .

(١) فيها : وردت في ط (ع) : ٢٠٣/١٥ ، وط (م) : ٢٣٨/١٩ (بها) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ٩٥/ل ب ، و (ن) : ١٥٨/أ .

(جـ) فصل : [بيان الشرط السادس] .

والشرط السادس : أن يكون محل الإصابة معلوماً : هل هو في الهدف ، أو في الغرض أو في الدارة ^(١) ؟ لأن الإصابة في الهدف ^(٢) أوسع ، وفي الغرض أوسط ، وفي الدارة أضيق .

وان ^(٣) أغفل ذلك ، كان جميع الغرض محلاً للإصابة ؛ لأن ما دونه تخصيص ، وما زاد عليه فهو بالغرض مخصوص .

فإن كانت الإصابة مشروطة في الهدف ، سقط اعتبار الغرض ، ولزم وصف الهدف في طوله وعرضه ^(٤) .

وإن شرطت الإصابة في الغرض ، سقط اعتبار الهدف ، ولزم وصف الغرض .

{ل/٩٥ ب}

وإن شرطت الإصابة في الدارة ، سقط اعتبار الغرض ، ولزم وصف الدارة .

(١) الدارة : سبق بيان معناها في ص ٢٠٧ .

(٢) العسبارة (أوفي الغرض أو في الدارة ؟ لأن الإصابة في الهدف) : ساقطة من المخطوطة (ن) : ل/١٥٨ أ والصواب إثباتها كما في المخطوطة (ك) : ل/٩٥ ب ، وط (ع) : ٢٠٣/١٥ ، وط (م) : ٢٣٨/١٩ .

(٣) (وان) : وردت فسي المخطوطة (ن) : ل/١٥٨ أ (فإن) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/٩٥ ب ، وط (ع) : ٢٠٣/١٥ ، وط (م) : ٢٣٨/١٩ .

(٤) طوله وعرضه : الضمير عائد على الهدف .

(ح) فصل : [بيان الشرط السابع] .

/ والشرط السابع : أن تكون الإصابة موصوفة : بقرع ^(١) ، أو خرق ^(٢) ، أو خسق ^(٣) .

فالقارع : ما أصاب الغرض ، ولم يؤثر فيه .

والخازق : ما ثقب الغرض ، ولم يثبت فيه .

والخاسق : ما ثبت في ^(٤) الغرض بعد أن ثقب .

ولا يحتسب بالقارع في الخرق والخسق ، ويحتسب بالخازق ^(٥) في القرع ،

ولا يحتسب به في الخسق .

{ ١٩٦/٥ }

(١) القرع : القرع والسبق والندب : الخطر الذي يسبق عليه ، فمن سبق أخذه .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (قرع) ٢٣٠/١ ، الزاهر ، للأزهري : ص ٢٦٣ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (قرع) ١٢٢/١١ .

(٢) الخرق : الثقب فالحاء والزاء والقاف أصل وهو : يدل على نفاذ الشيء المرمى به أو اتزازه فالحارق من السهام المقرطس ، وهو الذي يرتز في قرطاسه .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (خرق) ٢٠/٧ ، الزاهر ، للأزهري : ص ٢٦٣ ، معجم ابن فارس : مادة (خرق) ١٧٧/٢ .

(٣) الخسق : الحاء والسين والقاف ليس أصلاً ؛ لأن السين فيه مبدلة من الزاء ، وإنما يُغَيَّر اللفظ ليغير بعض المعنى . فالحازق من السهام : الذي يرتز إذا أصاب الهدف .

والخاسق : الذي يتعلق ولا يرتز فهو المقرطس الذي إذا أصاب القرطاس أو الشئ خرقه : أي ثقبه .
ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (خسق) ١٩/٧ ، الزاهر ، للأزهري : ص ٢٦٣ ، معجم ابن فارس : مادة (خسق) ١٨١/٢ .

(٤) في : وردت في ط (ع) : ٢٠٣/١٥ ، وط (م) : ٢٣٨/١٩ (من) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ١٩٦/٥ ، و (ن) : ١٥٨/أ .

(٥) الخازق : وردت في ط (ع) : ٢٠٣/١٥ ، وط (م) : ٢٣٨/١٩ (بالخاسق) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ١٩٦/٥ ، و (ن) : ١٥٨/أ .

ويحتسب بالخاسق ^(١) في القرع والخزق . وينطلق على جميع هذه الإصابات اسم الخواصل ^(٢) وهو جمع خصال ، فإن أغفل هذا الشرط كانت الإصابة محمولة على القرع ؛ لأن ما عداه زيادة .

{ ١٩٦/٥ }

-
- (١) بالخاسق : وردت في ط (ع) : ٢٠٣/١٥ ، وط (م) : ٢٣٨/١٩ (بالخازق) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ١٩٦/٥ ، و (ن) : ١٥٨/أ .
- (٢) الخواصل : جمع خصال قال أبو عبيد : الخصلة : الإصابة في الرمي يقال منه : خصلت القوم خصالاً وخصالاً: إذا نصلتهم ومبقتهم .
- قال ابن شميل : إذا أصاب القرطاس فقد خصله .
- وقال الليث : الخصل في النضال : إذا وقع السهم بلزق القرطاس .
- إنن الخصلة : الإصابة في الرمي .
- ينظر : الزاهر ، للأزهري : ص ٢٦٤ ، تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (خصل) ١٤١/٧ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (خصل) ١١٣/٤ .

(خ) فصل : [بيان الشرط الثامن] .

والشرط الثامن : أن يكون حكم الإصابة معلوماً ، هل هو مبادرة ، أو محاطة ؟
لأن حكم كل واحد منهما مخالف لحكم الآخر .

والمبادرة : أن يبادر أحدهما إلى استكمال إصابته من ^(١) أقل العددين على ما
سنصفه .

والمحاطة : أن يحط أقل الإصابتين من أكثرهما ، ويكون الباقي بعدها هو
العدد المشروط على ما سنشرحه .

فإن أغفلا ذلك ولم ^(٢) يشترطاه ^(٣) ، فسد العقد إن لم يكن للرماة عرف
معهود بأحدهما ، وفي فساده ^(٤) إن كان لهم عرف معهود وجهان على ما تقدم ^(٥) .
{ ١٩٦/ل }

(١) من : وردت في ط (ع) : ٢٠٤/١٥ ، وط (م) : ٢٣٩/١٩ (في) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة
(ك) : ١٩٦/ل ، و (ن) : ١٥٨/ل .

(٢) ولم : وردت في ط (ع) : ٢٠٤/١٥ ، وط (م) : ٢٣٩/١٩ (وما) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة
(ك) : ١٩٦/ل ، و (ن) : ١٥٨/ل .

(٣) يشترطاه : الضمير عائد على حكم الإصابة .

(٤) فساده : الضمير عائد على العقد .

(٥) الوجهان هما :

١- أنه يصح العقد مع الإغفال ، ويحملان فيه على العرف المعهود .

٢- أن العقد باطل ؛ لأن حذق الرماة يختلف باختلاف لأجله حكم الإصابة ، فلم يصح حتى يكون معلوماً هل
هو مبادرة أو محاطة .

ينظر : المجموع ، للنووي : ٧٩/١٦ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٤٧/٧ .

(د) فصل : [بيان الشرط التاسع] .

والشرط التاسع : أن يكون المال المخرج في النضال معلوماً ، لأنه عوض ^(١) في عقد . ويسمى هذا المال المخرج : السَّبْقُ ؛ بفتح الباء .

ويسمى : الخَطَرُ ^(٢) ، ويسمى : النَّدْبُ ^(٣) ، ويسمى : الوَجَبُ ^(٤) ، وكل / {١٩٦/ج} ذلك من أسمائه .

فإن أغفل ذكر الغرض كان باطلاً ، ولا شيء للناضل ^(٥) إذا نضل . وإن جهل الغرض كان العقد باطلاً ، وفي استحقاقه لأجرة مثله إذا نضل وجهان . {٩٦/ب}

(١) عوض : سبق بيان معناه في ص ٩٨ .

(٢) الخطر : قال ابن الأعرابي : السَّبْقُ والخطَرُ والنَّدْبُ والقرَعُ والوَجَبُ كله : الذي يوضع في النضال والرهان ، فمن سَبَقَ أخذه .

وقال الليث : الخطر : السَّبْقُ الذي يترامى عليه نقول : وضعوا لهم خطراً ثوباً أو نحو ذلك ، والسابق إذا تناول القصة علم أنه قد أحرز الخطر .
ويجمع على : أخطار .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (خطر) ٢٢٣/٧-٢٢٤ ، الزاهر ، للأزهري : ص ٢٦٣ ، لسان العرب ، لإبن منظور : مادة (خطر) ١٣٧/٤ .

(٣) النَّدْبُ : كما قال ابن الأعرابي في الخطر : بأن الخطَرُ والنَّدْبُ والقرَعُ والوَجَبُ والسَّبْقُ كله : الذي يوضع في النضال والرهان ، فمن سَبَقَ أخذه .
والجمع : ندوب وأنداب . فالندب الخطر أيضاً .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (ندب) ١٤٣/١٤ ، الزاهر ، للأزهري : ص ٢٦٣ ، معجم ابن فارس : مادة (ندب) ٤١٣/٥ ، لسان العرب ، لإبن منظور : مادة (ندب) ٨٨/١٤ .

(٤) الوَجَبُ : هو الذي يوضع في النضال والرهان فمن سبق أخذه .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (وجب) ٢٢٢/١١ ، الزاهر ، للأزهري : ص ٢٦٣ ، لسان العرب ، لإبن منظور : مادة (وجب) ٢١٦/١٥ .

(٥) للناضل : وردت في المخطوطة (ن) : ل/١٥٨ أ (للفاضل) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/٩٦ ب ، وط (ع) : ٢٠٤/١٥ ، وط (م) : ٢٣٩/١٩ .

(ن) فصل : [بيان الشرط العاشر] .

والشرط العاشر : أن يذكر المبتدئ منهما ^(١) بالرمي ، وكيفية الرمي : هل يتراعيان سهماً سهماً أو خمساً وخمساً ، ليزول التنازع ، ويعمل كل واحد منهما على شرطه ؟

فإن أغفل ذكر المبتدئ منهما بالرمي ، ففي العقد قولان :

أحدهما : باطل .

والثاني : جائز .

وفي المبتدئ وجهان :

أحدهما : مخرج المال .

والثاني : من قرع .

وإن أغفل عدد ما يرميه كل واحد منهما في بدئه ، فالعقد صحيح ، ويحملان ^(٢) على عُرْف الرماة إن لم يختلف . فإن اختلف عرفهم ، رميا سهماً وسهماً ^(٣) ، فهذه عشرة شروط يعتبر بها عقد المناضلة ^(٤) .

{ ل/٩٦ ب }

(١) منهما : وردت في المخطوطة (ن) : ل/١٥٨ أ (منها) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) :

ل/٩٦ ب ، وط (ع) : ٢٠٤/١٥ ، وط (م) : ٢٣٩/١٩ ، ولأن السياق يقتضيه .

(٢) يحملان : وردت في ط (ع) : ٢٠٤/١٥ ، وط (م) : ٢٣٩/١٩ (يحملانه) والصواب ما أثبتته كما في

(ك) : ل/٩٦ ب ، و (ن) : ل/١٥٨ ب .

(٣) سهماً : في ط (ع) : ٢٠٤/١٥ ، وط (م) : ٢٣٩/١٩ وردت سهماً مرة واحدة والصواب ذكرها مرتين كما

في (ك) : ل/٩٦ ب ، و (ن) : ل/١٥٨ ب .

(٤) ينظر لهذه المسألة وما يتعلق بشروط عقد الرمي في :

شرح أبي الطيب الطبري : ل/٤ ب ، المذهب ، للشيرازي : ٤١٧/١-٤١٨ ، الشامل ، لإبن الصباغ :

ل/٤ ب - ٥ ، الوجيز ، للغزالي : ٢٢٠/٢-٢٢١ ، التهذيب ، للبخاري : ٨/٨٢ ، البيان ، للعمرائي :

٧/٤٤١-٤٤٤ ، المجموع ، للنووي : ٧١/١٦-٨٢ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٧/٥٤٤-٥٥٠ ، الغاية

القصوى ، للبيضاوي : ٢/٩٩١ ، المطلب العالي ، لإبن الرفعة : ل/٥٠ أ - ٥٣ ب ، أسنى المطالب ،

لذكرى الأنصاري : ٤/٢٣٣-٢٣٤ ، مغني المحتاج ، للشريني : ٤/٤٢٤-٤٢٦ ، نهاية المحتاج ،

للرملي : ٨/١٧٠-١٧١ .

فأما قول الشافعي في هذه المسألة : ((وكذلك لو سبق أحدهما قرعاً معلوماً)) (١) .

فقد اختلف أصحابنا في مراده (٢) بالقرع على ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه أراد به (٣) المال ، ويكون من أسمائه (٤) كالوجب (٥) والنَّدْب (٦) والخطر (٧) ذكره أبو حامد الإسفراييني (٨) وحكاه عن ابن الأعرابي (٩) . (١٠)
والثاني : وهو مشهور في قول أصحابنا : أنه أراد صفة الإصابة أنها قرع لا خرق ولا خسق .

والوجه الثالث : أنه أراد بالقرع الرشق في عدد الرمي ، وله على كل واحد من هذه الوجوه الثلاثة حكم بيناه (١١) - وبالله التوفيق - .

{ ٩٦/ب }

(١) ينظر : المسألة في الأم : ٢٣١/٣ ، المختصر (خ) : ٢/ل ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٨ .

(٢) مراده : الضمير عائد على مراد الشافعي .

(٣) به : الضمير عائد على القرع .

(٤) أسمائه : الضمير عائد على القرع .

(٥) الوجب : سبق بيان معناه في ص ٢١٣ .

(٦) النَّدْب : سبق بيان معناه في ص ٢١٣ .

(٧) الخطر : سبق بيان معناه في ص ٢١٣ .

(٨) أبو حامد الإسفراييني : سبقت ترجمته في ص ١٢-١٣ .

(٩) هو أبو عبد الله محمد بن زياد بن الأعرابي الهاشمي ، إمام اللغة ولد بالكوفة سنة ١٥٠هـ ، قال ثعلب : لزممت ابن الأعرابي تسع عشرة سنة ، وكان يحضر مجلسه زهاء مائة إنسان ، وما رأيت بيده كتاباً قط ، انتهى إليه علم اللغة والحفظ مات سنة ٢٣١هـ .

ينظر : تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي : ٢٨٢/٥ ، وفيات الأعيان ، لإبن خلكان : ٤٩٢/١ ، سير أعلام النبلاء ، للذهبي : ٦٨٧/١٠ ، شذرات الذهب ، لإبن العماد الحنبلي : ٧٠/٢ .

(١٠) ينظر لقول ابن الأعرابي في : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (ندب) ١٤٣/١٤ ، الزاهر ، للأزهري : ص ٢٦٣ ، لسان العرب ، لإبن منظور : مادة (ندب) ٨٨/١٤ .

(١١) ينظر : ص ٢١٣ من هذه الرسالة .

(١٣) مسألة : [أنواع النضال في زمن الإمام الشافعي] .

/ قال الشافعي - [رحمه الله] - ^(١) : ((فإذا اشترطا محاطة ، وكلما أصاب أحدهما وأصاب الآخر مثله ، أسقط العددين ، ولا شيء لواحد منهما ، ويستأنفان . وإن أصاب أقل من صاحبه حط مثله ، حتى يخلص له فضل العدد الذي شرط له فينضله به)) ^(٢) .

قد ذكرنا أن النضال على ضربين : محاطة ، ومبادرة .

فبدأ الشافعي بذكر المحاطة ؛ لأنها كانت غالب الرمي في زمانه ^(٣) وقيل : أنه كان رامياً يصيب من العشرة ثمانية في الغالب ، وهي عادة حذاق الرماة .

فإذا عقدا سبق النضال على إصابة خمسة من عشرين محاطة ورمية ، وجب أن تحط أقل الإصابتين من ^(٤) أكثرهما ، ويُنظر في الباقي بعد الحط : فإن كان خمسة ، فهو القدر المشروط ، فيصير صاحبه به ناضلاً . وإن كان الباقي أقل من خمسة ، لم ينضل ، وإن كان أكثر إصابة لنقصانه من العدد المشروط .

فإن كان كذلك ، لم يخل حالهما بعد الرمي من أحد أمرين :

إما أن يتساويا في الإصابة أو يتفاضلا : فإن تساويا في الإصابة ، فأصاب كل واحد منهما ^(٥) عشراً عشراً ، أو خمساً خمساً ، قال الشافعي : ((فلا شيء لواحد منهما ويستأنفان)) ^(٦) .

{ ١٩٧/ل }

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٥٨ ب ، وط (م) : ٢٤٠/١٩ ولم يرد في (ك) : ل/٩٧ أ ، وط (ع) : ٢٠٥/١٥ .

(٢) ينظر : للمسألة في : المختصر (خ) : ل/٢ أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٨ .

(٣) زمانه : الضمير عائد على الشافعي .

(٤) من : وردت في ط (ع) : ٢٠٥/١٥ ، وط (م) : ٢٤٠/١٩ (في) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/٩٧ أ ، و (ن) : ل/١٥٨ ب .

(٥) منهما : وردت في ط (ع) : ٢٠٥/١٥ ، وط (م) : ٢٤٠/١٩ (منهم) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/٩٧ أ ، و (ن) : ل/١٥٨ ب .

(٦) ينظر للمسألة في : الأم : ٢٣١/٣ ، المختصر (خ) : ل/٢ أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٨ .

فاختلف أصحابنا في مراده ^(١) بقوله : ((ويستأنفان)) على وجهين حكاهما ابن أبي هريرة ^(٢) : ^(٣)

{١٩٧/٥} أحدهما : يستأنفان الرمي بالعقد الأول ؛ لأن عقد المحاطة ما أوجب حظ الأقل من الأكثر ، وليس مع التساوي حظ ، فخرج من عقد المحاطة . / فلذلك استأنفا الرمي ، ليصير ما يستأنفانه من ^(٤) عقود المحاطة .

والوجه الثاني : أنه أراد بها : يستأنفان عقداً مستجداً إن أحببنا ؛ لأن العقد الواحد لا يلزم فيه إعادة الرمي مع التكافؤ ، كما لا يلزم في الخيل إعادة الجري مع التكافؤ .

والذي أراه ^(٥) وهو عندي الأصح : أن يُنظر ، فإن تساويا في الإصابة قبل الرشق استأنفا الرمي بالعقد الأول ، وإن تساويا فيه بعد استكمال الرشق استأنفاه بعقد مستجد إن أحببنا ؛ لأنهما قبل استكمال الرشق في بقايا أحكام العقد ^(٦) ، وبعد استكمالهما قد نقضت جميع أحكامهما .

{٩٧/ب}

(١) مراده : الضمير عائد على الشافعي .

(٢) ابن أبي هريرة : سبقت ترجمته في ص ٣٠ .

(٣) ينظر لقول ابن أبي هريرة في : المجموع ، للنووي : ٩١/١٦ والمطلب العالي ، لإبن الرفعة : ٥٥/ب - ٥٦ .

(٤) من : وردت في ط (ع) : ٢٠٥/١٥ ، وط (م) : ٢٤١/١٩ (في) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ٩٧/ب ، و (ن) : ١٥٨/ب .

(٥) أراه : الضمير عائد على الماوردي .

(٦) العقد : وردت في ط (م) : ٢٤١/١٩ (العقد) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ٩٧/ب ، و (ن) : ١٥٩/أ ، وط (ع) : ٢٠٥/١٥ .

(أ) فصل : [أقسام التفاضل في الإصابة] .

فإن تفاضلا في الإصابة ، لم يخل تفاضلها فيها ^(١) من ثلاثة أقسام :

أحدهما : أن يفضل ، ولا ينضل بما فضل وهو : أن يشترطا إصابة خمسة من عشرين محاطة ، فيصيب أحدهما عشرة أسهم ، ويصيب الآخر ستة أسهم ، فتحط الستة من العشرة ، يكون الباقي منها أربعة ، فلا ينضل ؛ لأن شرط الإصابة خمسة . وهكذا لو أصاب أحدهما خمسة عشر ، وأصاب الآخر أحد عشر ، لم ينضل الفاضل ؛ لأن الباقي له بعد الحط أربعة ، ثم على هذه العبرة إذا كان الباقي أقل من خمسة .

والقسم ^(٢) الثاني : أن ينضل بما فضل بعد استيفاء الرشق وهو : أن يصيب أحدهما خمسة عشر من عشرين ، ويصيب الآخر عشرة من عشرين ، فينضل الفاضل ؛ لأنك ^(٣) إذا أسقطت من إصابته عشرة / كان الباقي بعدها خمسة ، وهو عدد النضل .

{ ٩٧/ج }

وهكذا لو أصاب أحدهما عشرة ، وأصاب الآخر خمسة ، كان الفاضل ناضلا ؛ لأنك ^(٤) إذا أسقطت الخمسة من إصابته ، كان الباقي بعدها خمسة وهو عدد النضل .

وهكذا لو كان الباقي بعد الحط أكثر من خمسة ، ثم على هذه العبرة .

والقسم الثالث : أن ينضل بما فضل قبل استيفاء الرشق وهو : أن يصيب أحدهما عشرة من خمسة عشر ، ويصيب الآخر خمسة من خمسة عشر ، ويكون الباقي من الأكثر خمسة هي عدد النضل ، فهل يستقر النضال بهذا قبل استيفاء الرشق أم لا ؟ على وجهين :

{ ٩٨/ج }

أحدهما : يستقر النضل ويسقط باقي الرشق ؛ لأن مقصوده معرفة الأحق ، وقد عُرِف .

(١) فيها : الضمير عائد على الإصابة .

(٢) القسم : وردت في المخطوطة (ن) : ١٥٩/ج أ (القاسم) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في (ك) :

٩٧/ج ب ، وط (ع) : ٢٠٦/١٥ ، وط (م) : ٢٤١/١٩ .

(٣) (لأنك) : وردت في ط (ع) : ٢٠٦/١٥ ، وط (م) : ٢٤١/١٩ " لأنه " والصواب ما أثبتته كما في (ك) :

٩٧/ج ب ، و (ن) : ١٥٩/أ .

(٤) (لأنك) : وردت في ط (ع) : ٢٠٦/١٥ ، وط (م) : ٢٤١/١٩ " لأنه " والصواب ما أثبتته كما في (ك) :

٩٨/أ ، و (ن) : ١٥٩/أ .

والوجه الثاني : وهو الأظهر : أنه لا يستقر النضل بهذه المبادرة إلى العدد حتى يرميا ^(١) بقية الرشق ؛ لأن العقد قد تضمنها ، وقد يجوز أن يصيب المفضول جميعها أو أكثرها ، ويخطئ الفاضل جميعها أو أكثرها .

وعلى هذا يكون التفريع : فإذا رميا بقية الرشق وهو الخمسة الباقية ، فإن أصاب المفضول جميعها أو أخطأ الفاضل جميعها ، فقد استويا ولم ينضل واحد منهما ^(٢) ؛ لأن إصابة كل واحد منهما عشرة . وإن أصاب الفاضل وأخطأ المفضول جميعها ، استقر فضل الفاضل ؛ لأنه أصاب خمسة عشرة من عشرين ، وأصاب المفضول خمسة من عشرين فكان الباقي بعد الحط عشرة هي أكثر من شرطه .

{ ١٩٨/ل }

فلو أصاب الفاضل من الخمسة / الباقية سهماً ، وأصاب المفضول سهمين ، لم ينضل ^(٣) الفاضل ؛ لأن عدد إصابته أحد عشر سهماً ، وعدد إصابة المفضول سبعة إذا حطت من تلك الإصابة كان الباقي أربعة ، والشرط أن تكون خمسة ، فلذلك لم ينضل وإن فضل .

فلو أصاب الناضل ^(٤) سهمين ، والمنضول ^(٥) سهمين ، صار الفاضل ناضلاً ؛ لأنه أصاب اثني عشر ، وأصاب المنضول سبعة ، يبقى للفاضل بعد الحط خمسة .

{ ٩٨/ل ب }

(١) (يرميا) : وردت في المخطوطة : (ن) : ل/١٥٩ أ (رميا) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/٩٨ ، وط (ع) : ٢٠٦/١٥ ، وط (م) : ٢٤٢/١٩ .

(٢) (منها) : الضمير عائد على الفاضل والمفضول .

(٣) (ينضل) : وردت في ط (ع) : ٢٠٦/١٥ ، وط (م) : ٢٤٢/١٩ (يفضل) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/٩٨ ب ، و (ن) : ل/١٥٩ ب .

(٤) (الناضل) : وردت في ط (ع) : ٢٠٦/١٥ ، وط (م) : ٢٤٢/١٩ (الفاضل) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/٩٨ ب ، و (ن) : ل/١٥٩ ب .

(٥) (المنضول) : وردت في ط (ع) : ٢٠٦/١٥ ، وط (م) : ٢٤٢/١٩ (المفضول) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/٩٨ ب ، و (ن) : ل/١٥٩ ب .

ولو أصاب أحدهما سبعة من عشرة ، وأصاب الآخر سهمين من عشرة ، فإذا رميا بقية السهام : فإن أصاب المفضول جميعها ، وأخطأ الفاضل جميعها ، صار الأول ناضلاً ، والثاني منضولاً ؛ لأن الأول له ^(١) سبعة ، والثاني له ^(٢) اثنا عشر يبقى له بعد الحط خمسة .

ولو أصاب الأول جميعها ، وأصاب الثاني جميعها : كان الأول ناضلاً ؛ لأن إصابته سبعة عشر ، وإصابة الثاني اثنا عشر . فإن أخطأ الأول في سهم من بقية الرشق ، لم يفضل ولم ينضل .

ولو أصاب اثني عشر من خمسة عشر ، وأصاب الآخر سهمين من خمسة عشر ، استقر النضل ، وسقط بقية الرشق وجهاً واحداً ؛ لأن المفضول ^(٣) لو أصاب جميع الخمسة الباقية من ^(٤) الرشق حتى استكمل بما تقدم سبقه كان منضولاً ؛ لأن الباقي للفاضل بعد حطها خمسة ، فلم يستفد بقية الرمي أن يدفع عن نفسه النضل فسقط ثم على هذه العبرة ^(٥) .

{ ن/٩٨ ب }

(١) له : الضمير عائد على المفضول وهو الناضل هنا .

(٢) له : الضمير عائد على الفاضل وهو المنضول هنا .

(٣) (المفضول) : وردت في المخطوطة (ن) : ل/١٥٩ ب (المنضول) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/٩٨ ب ، وط (ع) : ٢٠٧/١٥ ، وط (م) : ٢٤٢/١٩ .

(٤) من : وردت في ط (ع) : ٢٠٧/١٥ ، وط (م) : ٢٤٢/١٩ (في) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/٩٨ ب ، و (ن) : ل/١٥٩ ب .

(٥) ينظر لهذه المسألة في : المهذب ، للشيرازي : ٤١٩/١-٤٢٠ ، الشامل ، لابن الصباغ : ل/٥ ب - ١٦ ، التهذيب ، للبخوي : ٨٧-٨٦/٨ ، البيان ، للعمراني : ٤٤٩/٧-٤٥١ ، المجموع ، للنووي : ٨٧/١٦-٩٣ ، المطلب العالي ، لابن الرفعة : ل/٥٣ ب - ٥٦ ب ، مغني المحتاج ، للشربيني : ٤٢٤/٤-٤٢٥ .

(١٤) مسألة : [مال النضال إذا ملكه الناضل

هل عليه إطعام أصحابه أم لا ؟] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - ^(١) : ((ويستحق سبقه يكون ملكاً له { ٩٨/ل ب } يقضي به عليه ^(٢) / كالدين ^(٣) نَزْمُهُ وإن شاء أطعم أصحابه وإن شاء تمّوله ^(٤))) ^(٥) .

وهذا صحيح . إذ انضل الرامي ملك مال النضال ، وكذلك في السابق ، وصار كسائر أمواله : فإن كان عيناً ، استحق أخذها .
وإن كان ديناً ، استوجب قبضه ، ولم يلزمه أن يطعمه أصحابه من أهل النضال والسباق .

وحكى الشافعي عن بعض الفقهاء الرماة : أن عليه أن يطعمه أصحابه ، ولا يجوز أن يتملكه . وهذا فاسد ؛ لأنه لا يخلو : إما أن يكون كمال الإجارة أو مال { ٩٩/ل }

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٥٩ ب ، وط (م) : ٢٤٢/١٩ ، ولم يرد في المخطوطة (ك) : ل/٩٨ ب ، وط (ع) : ٢٠٧/١٥ .

(٢) ذكرت المسألة إلى هنا في ط (م) : ٢٤٢/١٩ والصواب ذكرها كاملة كما في المخطوطة (ك) : ل/٩٨ ب ، و (ن) : ل/١٥٩ ب ، وط (ع) : ٢٠٧/١٥ .

(٣) الدين : كل شيء غير حاضر دين والجمع : أدين وديون .

يقال : دأبنت فلاناً إذا عاملته ديناً إما أخذاً وإما إعطاء .

قال أبو عبيد : دنت الرجل أقرضته فهو مدّين ومدّيون .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (دان) ١٨٢/١٤ - ١٨٣ ، معجم ابن فارس : مادة (دين) ٣٢٠/٢ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (دين) ٤٥٩/٤ .

(٤) تمّوله : قال الليث : المال معروف ما ملكته من جميع الأشياء . وجمعه : أموال ، ورَجُلٌ مَالَةٌ : ذو مال ؛ والفعل : تَمَوَّلَ .

ويقال : تَمَوَّلَ فلان مَالاً ، إذا اتخذ قَنِيَةً من المال ومعنى تَمَوَّلَ أي : جعله مَالاً له .

قال ابن الفارس : الميم والواو واللام كلمة واحدة هي تَمَوَّلَ الرجل : إتخذ مَالاً .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (مال) ٣٩٥/١٥ و ٣٩٧ ، معجم ابن فارس : مادة (مول) ٢٨٥/٥ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (مول) ٢٢٣/١٣ - ٢٢٤ .

(٥) ينظر للمسألة في : المختصر (خ) : ل/٢ أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٨ .

الجعالة ؛ لأن عقده متردد بين هذين العقدين ، والعوض في كل واحد منهما مستحق
يتملكه مُستحقّه ولا يلزمه مشاركة غيره ، فيبطل ما قاله المخالف فيه .

فعلى هذا إن مطل (١) به (٢) المنضول ، قضى به (٣) الحاكم عليه ، وحبسه
فيه ، وباع عليه ملكه . وإن مات أو أفلس ، ضرب به مع غرمائه ويقدم به على
ورثته (٤) .

{ ١٩٩/ل }

-
- (١) المَطْلُ : الميم والطاء واللام أصل صحيح يدل على : مذ الشيء وإطالته .
قال السليث : المَطْلُ : مدافعتك الدّين ، وكل ممدود ممطول والمَطْلُ في الحق والدّين مأخوذ منه ، وهو
تطويل العِدّة التي يضربها الغريم للطالب ، يقال : مطله وماطله بحقه .
فالمطل إذن : التسوية والمدافعة بالعدة والدين .
ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (مطل) ٣٦١/١٣ ، معجم ابن فارس : مادة (مطل) ٣٣١/٥ ،
لسان العرب ، لابن منظور : مادة (مطل) ١٣٤/١٣ .
- (٢) (به) : الضمير عائد على العوض .
- (٣) قضى به : وردت في المخطوطة (ن) : ل/١٥٩ ب (فضربه) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في
المخطوطة (ك) : ل/٩٩ أ ، وط (ع) : ٢٠٧/١٥ ، وط (م) : ٢٤٣/١٩ .
- (٤) ينظر لهذه المسألة في : شرح أبي الطيب الطبري : ل/٦ ب - ٧ أ ، الشامل ، لابن الصباغ :
ل/٧ أ - ٧ ب ، البيان ، للعمراني : ٤٤٩/٧ ، المجموع ، للنووي : ٨٥/١٦ - ٨٧ ، روضة الطالبين ،
للنووي : ٥٣٩/٧ ، أسنى المطالب ، لذكريا الأنصاري : ٢٣١/٤ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ٤٢٣/٤ ،
نهاية المحتاج ، للرملي : ١٦٧/٨ .

(١٥) مسألة : [مال النضل وكيفية أخذه] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - (١) : ((وإن أخذ به رهناً (٢) أو ضميناً (٣) فجائز)) (٤) .

اعلم أن مال النضال لا يخلو : إما أن يكون معيناً ، أو في الذمة .
فإن كان معيناً ، لم يجز أخذ الرهن فيه (٥) ، ولا الضمين ؛ لأن الأعيان لا تستوفى من رهن ولا ضامن ، فلم يصح فيها رهن ولا ضمان .
وإن كان في الذمة فإن استقر المال بالفلج (٦) ، جاز أخذ الرهن فيه ، والضمين لاستقراره في الذمة كسائر الديون .
وإن لم يستقر بالفلج ، كان أخذ الرهن فيه والضمين معتبراً بحكم العقد في اللزوم والجواز (٧) .

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٥٩ ب ، وط (م) : ٢٤٣/١٩ ولم يرد في المخطوطة (ك) : ل/٩٩ أ وط (ع) : ٢٠٧/١٥ .

(٢) الرهن : سبق بيانه في ص ١٠٣ .

(٣) الضمان : سبق بيانه في ص ١٦٦ .

(٤) ينظر للمسألة في : المختصر (خ) : ل/٢ أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٨ .

(٥) فيه : وردت في ط (ع) : ٢٠٧/١٥ ، وط (م) : ٢٤٣/١٩ (منه) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/٩٩ أ ، و (ن) : ل/١٦٠ أ .

(٦) الفلج : الفاء واللام والجيم أصلان صديحان ، يدل أحدهما : على فوزٍ وغلبة .

والآخر : على فرجة بين الشئيين المتساويين وهو المراد .

قال الأصمعي : أصل الفلج النصفُ من كل شيء . وقال شمر : فلجت المال بينهم أي قسمته .

ومعنى استقر المال بالفلج : أي بقسمته على النصف بينهما .

والفلج : هو مكيال ضخم معروف . وقيل : هو القفيز .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (فلج) ٨٦/١١ - ٨٧ ، معجم ابن فارس : مادة (فلج) ٤٤٨/٤ ،

لسان العرب ، لإبن منظور : مادة (فلج) ٣١٤/١٠ .

(٧) ينظر لهذه المسألة في : الإقناع ، للحاوي : ص ١٨٨ ، شرح أبي الطيب الطبري : ل/٦ أ ، الشامل ، لإبن الصباغ : ل/٦ ب .

فإن قيل : بلزومه كالإجارة ، جاز أخذ الرهن منه ^(١) والضمين كالأجرة .

وإن ^(٢) قيل : بجوازه كالجعالة ، ففي جواز أخذ الرهن والضمين / فيه ثلاثة أوجه: { ١٩٩/ن }

أحدها ^(٣) : لا يجوز أخذهما منه ؛ لأن العوض فيه غير لازم .

والوجه الثاني : يجوز أن يؤخذ ^(٤) فيه ؛ لأنه مفضٍ إلى اللزوم .

والوجه الثالث : أنه يجوز أن يؤخذ فيه الضمين ، ولا يجوز أن يؤخذ فيه الرهن ؛

لأن حكم الضمان أوسع من حكم الرهن ، كما يجوز ضمان الدرك ^(٥) ولا يجوز أخذ الرهن فيه . { ٩٩/ب }

(١) منه : وردت في المخطوطة (ن) : ل/١٦٠ أ ، وط (ع) : ٢٠٧/١٥ ، وط (م) : ٢٤٣/١٩ (فيه) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/٩٩ أ .

(٢) وإن : وردت في المخطوطة (ن) : ل/١٦٠ أ (فإن) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/٩٩ أ ، وط (ع) : ٢٠٧/١٥ ، وط (م) : ٢٤٣/١٩ .

(٣) أحدها : وردت في ط (ع) : ٢٠٧/١٥ ، وط (م) : ٢٤٣/١٩ هكذا وهو الصواب وورد في (ك) : ل/٩٩ ب ، و (ن) : ل/١٦٠ أ (أحدها) .

(٤) يؤخذ : وردت في ط (ع) : ٢٠٧/١٥ ، وط (م) : ٢٤٣/١٩ (يؤخذ) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/٩٩ ب ، و (ن) : ل/١٦٠ أ .

(٥) الدرك : الدال والراء والكاف أصل واحد وهو : لحوق الشيء بالشيء ووصوله إليه . يقال : أدركت الشيء أدركه إدراكاً .

فالدرك : اللحق من التبعة ومنه ضمان الدرك في عهدة البيع فيقال : ما لحقك من درك فعلي خلاصه . ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (درك) ١١٠-١١١ ، معجم ابن فارس : مادة (درك) ٢٦٩/٢ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (درك) ٣٣٤/٤ .

أما ضمان الدرك : فالدليل على جوازه : أن ما دعت الضرورة إليه صح أن يرد الشرع به ، والضرورة تدعو إلى ضمان الدرك لما للناس من حاجة ماسة إلى التوثق في أموالهم ، وقد لا يوثق بزمة البائع لهوانها فاحتجج إلى التوثيق عليه بغيره . والوثائق ثلاث : الشهادة ، والرهن ، والضمان . فضمان درك البيع جائز وهو : الرجوع بالثمن عند استحقاقه وضمان الدرك والعهدة سواء في الحكم ، وإن اختلفا لفظاً .

إذن ضمان الدرك : أن يضمن للمشتري الثمن إن خرج المبيع مستحقاً أو إن أخذ بشفعة سابقة على البيع ببيع آخر أو معيباً وردّه المشتري أو ناقصاً إما لرداعته أو لنقص الصنعة التي وزن بها . فالمذهب صحة ضمان الدرك : وهو التبعة أي المطالبة والمواخذه وإن لم يكن له حق ثابت ؛ لأن الحاجة قد تدعو إلى معاملة الغريب ويخاف أن يخرج ما يبيعه مستحقاً ولا يظهر به فاحتجج إلى التوثق به . ويسمى أيضاً ضمان العهدة للترام الضامن ما في عهدة البائع رده . =

(١٦) مسألة : [تعيين مال السبق أو وصفه] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - ^(١) : ((ولا يجوز السبق إلا معلوماً ، كما لا

يجوز في البيوع ^(٢)))

{ل/٩٩ ب}

= والعهدة في الحقيقة : عبارة عن الصك المكتوب فيه الثمن ، ولكن الفقهاء يستعملونه في الثمن ؛ لأنه مكتوب في العهدة مجازاً ، تسمية للحال باسم المحل .

فصحة ضمان الدرك لا تكون إلا بعد قبض الثمن ؛ لأنه إنما يضمن ما دخل في يد البائع ولا يدخل الثمن في ضمانه إلا بقبضه .

ينظر : الحاوي ، لماوردي : ٣٥٠/٨ - ٣٥٢ ، التهذيب ، للبخاري : ١٧٥/٤ - ١٧٧ ، البيان ، للعمري : ٣٣٨/٦ - ٣٣٩ ، المجموع ، للنووي : ٣٦/١٤ - ٣٨ ، منهاج الطالبين ، للنووي : ١٤٦/٢ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ٢٦٠/٢ - ٢٦١ .

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٦٠ أ ، وط (م) : ٢٤٣/١٩ ، ولم يرد في (ك) : ل/٩٩ ب ، وط (ع) : ٢٠٨/١٥ .

(٢) البيوع جمع بيع وهو في اللغة : بيع الشيء ، وربما سمي الشراء بيعاً والمعنى واحد .

قال الأزهرى : العرب تقول بعث بمعنى : بعث ما كنت ملكته ، وبعث بمعنى : اشتريت ، قال : وكذلك شريت بالمعنيين ، قال : وكل واحد بيع وبائع ؛ لأن الثمن والمثمن كل منهما مبيع .

فالبيع ضد الشراء ، والبيع : الشراء أيضاً وهو من الأضداد . إذن البيع لغة : إعطاء شيء وأخذ شيء .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (باع) ٢٣٧/٣ - ٢٣٩ ، معجم ابن فارس : مادة (بيع) ٣٢٧/١ ، تحرير التنبيه ، للنووي : ص ١٩٦ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (بيع) ٥٥٦/١ .

البيع شرعاً : هو عقد معاوضة مالية يفيد ملك عين أو منفعة على التأبيد فدخل بيع حق الممر ونحوه وخرجت الإجارة بقيد التأبيد فإنها ليست بيعاً ، ولهذا لا تتعد بلفظه ؛ كما خرج القرض بقيد المعاوضة فإنه لا يسمى معاوضة عرفاً ، وخرج عقد النكاح والخلع والصلح عن الدم بقيد الملك ، فإن الزوج لا يملك منفعة البضع وإنما يملك أن ينتفع به ، والزوجة والجاني لا يملكان شيئاً ، وإنما يستفيدان رفع سلطنة الزوج ، ومستحق القصاص ، كما أن النكاح خرج بقيد المعاوضة أيضاً فإنه لا يسمى معاوضة عرفاً . والبيع جائز . والأصل في جوازه الكتاب والسنة والإجماع .

أما الكتاب : فقوله تعالى : ﴿ وَأَحْلَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ [سورة البقرة : آية ٢٧٥] .

وأما السنة : سنن النبي - ﷺ - أي الكسب أطيب ؟ فقال : ((عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور)) [الحديث في مستدرک الحاكم : كتاب البيوع ١٠/٢] .

وأما الإجماع : فأجمعت الأمة على جوازه قال ابن هبيرة في كتابه الإفصاح : (٣١٧/١) .. واتفقوا على جواز البيع وتحريم الربا ..) .

وأركانه ثلاثة كما في المجموع :

١- عاقد وهو بائع ومشتري .

٢- ومعقود عليه وهو ثمن ومثمن . =

وهذا صحيح . يريد بالسبق المال المخرج في العقد ، فلا يصح معه العقد حتى يكون معلوماً من وجهين :

إما بالتعيين كاستباقهما على عين شاهد ، وإما بالصفة كاستباقهما على مال في الزمة ؛ لأنه من عقود المعاوضات كالبيع والإجارة ، فإن تسابقاً على ما يتفقان عليه أو على ما يحكم به زيد ، كان باطلاً للجهالة به عند العقد .

ولو تسابقاً وتناضلاً على مثل ما يسابق أو يناضل به زيد وعمرو ، فإن كان ذلك بعد علمهما بقدره صح ، وإن كان قبل علمهما بقدره بطل .

{ ٩٩/ب }

= ٣- وصيغة وهي إيجاب وقبول فيقول البائع : بعثك بكذا أو ملكتك بكذا .

ويقول المشتري : اشتريت أو ابتعت .

وإذا انعقد البيع لم يتطرق إليه الفسخ إلا بأحد سبعة أسباب وهي : خيار المجلس ، وخيار الشرط ، وخيار العيب ، وخيار الحلف بأن كان شرطه كاتب فخرج غير كاتب ، والإقالة ، والتحالف ، وتلف المبيع . وللمبيع ثمناً أو مثمناً شروط خمسة وهي :

١- طهارة عينه فلا يصح بيع الكلب والخمر في الأصح .

٢- النفع أي الإستفاد به شرعاً فلا يصح بيع ما لا نفع فيه كالحشرات ، ولا بيع كل سبع أو طير لا ينفع ولا بيع آلة اللهو .

٣- إمكان تسليمه .

٤- الملك التام .

٥- العلم به للمتعاقدين لا من كل وجه بل عيناً في المعين وقدر أو صفة فيما في الزمة .

ينظر : الحاوي ، للماوردي : ٦-٣/٦ ، التهذيب ، للبغوي : ٢٨٢/٣ ، البيان ، للعمراني : ١٢-٧/٥ ،

منهاج الطالبين ، للنووي : ١١-٥/٢ ، المجموع ، للنووي : ١٤٥/٩-١٤٩ ، حاشية عميرة : ١٥٢/٢-

١٥٨ ، مغني المحتاج ، للشريني : ٢٢-٥/٢ ، حاشية قليوبي : ١٥٢/٢-١٥٨ .

(١) ينظر المسألة في : المختصر (خ) : ٢/أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٨ .

ولو كان لأحدهما في ذمة الآخر قفيز^(١) من حنطة^(٢) فتفاضلا عليه ، فإن كان القفيز مستحقاً من سلم^(٣) ، لم يصح ؛ لأن المعاوضة على السلم قبل قبضه لا تصح .

{ ج / ٩٩ ب }

- (١) القفيز : مكيال معروف وهو ثمانية مكاكيك ، والمكوك : صاع ونصف وهو خمس كيلجات .
فالقفيز : وحدة كيل قديمة تختلف باختلاف البلدان ، والقفيز الشرعي = (١٢ صاعاً) ، أما بالجرام عند الجمهور = (٢٦٠٦٤ جراماً) ، وبالليتر = (٣٢،٩٧٦) .
- ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (قفز) ٤٣٧/٨ ، تحرير التنبيه ، للنووي : ص ١٩٨ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (قفز) ٢٥٥/١١ ، معجم لغة الفقهاء : ص ٣٦٨ ، ٤٥٠ ، المقادير الشرعية : ص ٢٣٠ .
- (٢) الحنطة : البر وجمعها حنط . قال ابن فارس : الحنطة حب أو شبيه به فالحنطة معروفة منه الحنطة الحمراء .
ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (حنط) ٣٩٠/٤ ، معجم ابن فارس : مادة (حنط) ١١٠/٢ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (حنط) ٣٦٠/٣ .
- (٣) السلم في اللغة : السلف . يقال : أسلم في الشيء وسلم وأسلف بمعنى واحد .
ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (سلم) ٤٤٨/١٢ ، معجم ابن فارس : مادة (سلم) ٩٠/٣ ، تحرير التنبيه ، للنووي : ص ٢٠٩ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (سلم) ٣٤٦/٦ .
السلم في الشرع : هو عقد على موصوف في الذمة يبدل بعطية عاجلاً .
السلم جائز . والأصل في جوازه : الكتاب والسنة والإجماع .
أما الكتاب : فقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَسْتُمْ بِشَيْءٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاصْكَبُوهُ ﴾ [سورة البقرة : آية ٢٨٢] .
وأما السنة : عن ابن عباس ؛ أن رسول الله - ﷺ - قدم المدينة ، وهم يسلفون في الثمر السنة والسنتين وربما قال : والثلاث فقال - ﷺ - : ((من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم)) [الحديث في : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري : (٣٥) كتاب السلم ، (٢) باب : السلم في وزن معلوم حديث رقم (٢٢٤٠) ٥٣٩/٤ ، صحيح مسلم بشرح النووي : كتاب السلم ، باب السلم ٤١/١١-٤٢] .
وأما الإجماع : فقال ابن هبيرة في الإقصاص (٣٦٣/١) : (.. اتفقوا على أن السلم جائز بشروط في المكيلات ، والموزونات ، والمذروعات ، التي يضبطها الوصف) .
سمي السلم سلفاً لتسليم رأس المال في المجلس ، وسلفاً لتقديم رأس المال .
ويشترك السلم والقرض في أن كلا منهما إثبات مال في الذمة بمبدول في الحال .
ولا يجوز السلم في : القسي المعمولة والسهم كما لا يجوز في اللقيء الكبار واليوافيت والجواهر والمرجان ، ولا يجوز في البقول حزماً حتى يبين وزن كل نوع ويصفه بالصغر والكبر . ولا يجوز في الخفاف والنعال ؛ لأنها طاقات تشتمل على أشياء مختلفة من الجبس والغرى والخيوط .
ينظر : الحاوي ، للماوردي : ١٣-٣/٧ ، التهذيب ، للنووي : ٥٦٨/٣-٥٨٣ ، البيان ، للعمرائي : ٣٩٣-٣٩٤ ، ص ٤٠٩ ، منهاج الطالبين ، للنووي : ٧٦-٧١/٢ ، المجموع ، للنووي : ٩٣/١٣-١١١ ، تحرير التنبيه ، للنووي : ص ٢٠٩ ، حاشية عميرة : ٢٤٤-٢٥٥ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ١٣٤/٢-١٥٨ ، حاشية قليوبي : ٢٤٤-٢٥٥ .

وإن كان عن غصب ^(١) صح ؛ لأن المعاوضة عليه قبل قبضه تصح .

وإن كان من قرض ^(٢) فعلى وجهين من الوجهين في صحة المعاوضة عليه

{ ٩٩/ب }

قبل قبضه .

(١) الغصب لغة : أخذ الشيء ظلماً وقهراً .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (غصب) ٢٦/٨ - ٢٧ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة

(غصب) ١٠/٧٧ ، المصباح المنير ، للفيومي : مادة (غصب) ٢/٤٤٨ .

الغصب في الشرع : الاستيلاء على حق الغير عدواناً وهو معصية وسبب للضمان .

الأصل في تحريمه آيات منها قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ [سورة

النساء : آية ٢٩] . وأخبار منها خبر الصحيحين : ((إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة

يومكم هذا في شهركم هذا)) [الحديث في : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري : كتاب العلم : (٣٧)

باب : ليبلغ العلم الشاهد الغائب . قاله ابن عباس عن النبي - ﷺ - حديث رقم (١٠٥) ١/٢٦٥ ، صحيح

مسلم بشرح النووي : كتاب الحج باب حجة النبي - ﷺ - ٨/١٨٢] .

أما الإجماع فقد قال ابن هبيرة في الإقصاص (٢/٢٨) : (.. اتفقوا على أن الغصب حرام ، وأنه أخذ بعدوان

وقهر قال الله عز وجل : ﴿ وَكَانَ وَرَاءَ ذَلِكَ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِيَةٍ غَصْبًا ﴾ [سورة الكهف : آية ٧٩] ..) .

وعلى من غصب مال غيره وجب عليه ردّه .

ينظر : الحاوي ، للماوردي : ٨/٤١٣ - ٤١٩ ، التهذيب ، للبغوي : ٤/٢٩٢ - ٢٩٧ ، البيان ، للعمرائي :

٧/١٧ - ٧/١٧ ، منهاج الطالبين ، للنووي : ٢/٢٠٤ - ٢٠٦ ، المجموع ، للنووي : ١٤ - ٢٢٧ - ٢٣٣ ، حاشية

عميرة : ٣/٢٦ - ٢٨ ، مغني المحتاج ، للشريني : ٢/٣٥٥ - ٣٥٨ ، حاشية قليوبي : ٣/٢٦ - ٢٨ .

(٢) القرض لغة : القاف والراء والضاد أصل صحيح وهو يدل على القطع .

والقرض : ما تعطيه الإنسان من مالك لتقضاه ، وكأنه شيء قد قطعت من مالك .

والقراض في التجارة هو من هذا .

فالقرض : اسم لكل ما يلتبس عليه الجزاء من صدقة أو عمل صالح .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (قرض) ٨/٣٣٩ ، معجم ابن فارس : مادة (قرض) ٥/٧١ -

٧٢ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (قرض) ١١/١١١ - ١١٢ .

القرض في الشرع : هو تملك الشيء على أن يرد بدله . وسُمي بذلك لأن المقرض يقطع للمقرض قطعة

من ماله ، وتسمية أهل الحجاز سلفاً .

وهو مندوب إليه بقوله تعالى : ﴿ وَأَقْلُوا الْخَيْرِ ﴾ [سورة الحج : آية ٧٧] .

وقوله تعالى : ﴿ وَتَعَاوَا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ﴾ [سورة المائدة : آية ٢] . وفي الإقراض إعانة على البر .

ولقوله - ﷺ - : ((من نفس عن أخيه كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ، والله

في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه)) [الحديث في : صحيح مسلم بشرح النووي : كتاب الذكر =

ولو تناضلا على دينار ^(١) إلا دانقاً ^(٢) صح .

{ ٩٩/ب } ولو تناضلا على دينار إلا درهماً ^(٣) لم يصح ؛ لأنه ^(٤) يكون بالإستثناء من جنسه معلوماً ، وبالإستثناء من غير / جنسه مجهولاً .

{ ١٠٠/ل } ولو تناضلا على دينار معجل وقفيز حنطة مؤجل ، صح ؛ لأنه على عوضين : حالاً ومؤجلاً .

ولقوله - - : ((من نفس عن أخيه كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ، والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه)) [الحديث في : صحيح مسلم بشرح النووي : كتاب الذكر = والدعاء والتوبة والاستغفار : باب فضل الإجماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر ٢١/١٧] قال ابن هبيرة في الإفصاح (٣٥٧/١) : (.. واتفقوا على أن القرض قربة ومثوبة ..) .

ولا يصح القرض إلا من جائز التصرف في المال ؛ لأنه عقد على المال .
ولا يصح إلا بإيجاب وقبول . صفته : أقرضتك أو أسلفتك .

ويجوز إقراض ما يسلم فيه لصحة ثبوته في الذمة إلا الجارية التي تحل للمقترض ، وما لا يسلم فيه لا يجوز إقراضه ، ولا يثبت في القرض خيار المجلس ، ولا خيار الشرط ؛ لأن الخيار يراد للفسخ وكل واحد منهما يملك أن يفسخ القرض متى شاء فلا معنى لإثبات الخيار .
ويملك القرض المقرض بالقبض وفي قول بالتصرف .

ينظر : البيان ، للعمراني : ٤٥٥/٥ - ٤٦٨ ، منهاج الطالبين ، للنووي : ٨١/٢ - ٨٤ ، المجموع ، للنووي : ١٣/١٦١ - ١٧٠ ، حاشية عميرة : ٢٥٧/٢ - ٢٦٠ ، مغني المحتاج ، للشريني : ١٥٣/٢ - ١٥٨ ، حاشية قليوبي : ٢٥٧/٢ - ٢٦٠ .

(١) الدينار : فارسي معرب وأصله دِنَارٌ بالتشديد ، بدليل قولهم في جمعه : دنائير ودُنَيِير فقلبت إحدى النونين ياء لئلا يلتبس بالمصادر التي تجيء على فعَّال .

فالدينار : اسم لوحدة ذهبية من وحدات النقد التي كان الناس يتعاملون بها .
وهو يساوي (٤,٢٥) غراماً .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (دنر) ٩٣/١٤ ، معجم ابن فارس : مادة (دنر) ٣٠٥/٢ ، الإيضاح و البيان ، لابن الرفعة : ص ٤٨ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (دنر) ٤١٦/٤ ، المقادير الشرعية : ص ٥١ .

(٢) الدانق : من الأوزان وهو سدس الدينار والدرهم يجمع على دَوَانِق .
فالدانق وحدة وزن مقدارها = ٥٠ ، ٠ جراماً .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (دنق) ٣٥/٩ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (دنق) ٤١٧/٤ ، معجم لغة الفقهاء : ص ٤٤٩ ، المقادير الشرعية : ص ٦١ .

(٣) الدرهم : سبق بيانه في ص ١٥٥ .

(٤) (لأنه) : وردت في ط (ع) : ٢٠٨/١٥ (لأن) ، ووردت في ط (م) : ٢٤٤/١٩ (لئلا) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ٩٩/ب ، و (ن) : ١٦٠/أ .

ولو تناضلا على أن يأخذ الناضل ديناراً ويعطي درهماً ، لم يجز ؛ لأن
الناضل من شرطه أن يأخذ ولا يعطي .

ولو تناضلا على دينار بذله أحدهما ، فإن نضل دفعه ولم يرم أبداً أو شهراً ،
كان العقد فاسداً ؛ لأنه قد شرط فيه الإمتناع ، وهو مندوب ^(١) إليه ، فبطل .

وإذا تناضلا وقد فسد العقد بما ذكرنا ، فنضل أحدهما : فإن كن الناضل باذل
المال ، فلا شيء على المنضول .

وإن كان الناضل غير البازل ، ففي استحقاقه لأجرة مثله على البازل وجهان
على ما مضى ^(٢) .

{١٠٠/٥}

(١) المندوب : سبق بيان معناه في ص ٩٧ .

(٢) ينظر لهذه المسألة في : شرح أبي الطيب الطبري : ل/٦ ب ، الإقناع ، للماوردي : ص ١٨٨ ، الشامل ،
لإبن الصباغ : ل/٧ أ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٣٩/٧ .

(١٧) مسألة : [تصرف الناضل بمال السبق] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - (١) : ((ولو اشترط أن يُطعم أصحابه كان فاسداً)) (٢) .

قد ذكرنا أن مال السبق يملكه الناضل (٣) ولا يلزمه أن يطعمه أصحابه .

فإن شُرط عليه في العقد أن يطعمه أصحابه ولا يملكه ، كان الشرط فاسداً ، لأنه ينافي موجب العقد . وفي فساد العقد به وجهان :

أحدهما : وهو الظاهر من مذهب الشافعي : أن العقد يفسد بفساد الشرط (٤) كالبيع .

والوجه الثاني : وهو قول أبي إسحاق المروزي (٥) (٦) ، وبه قال أبو حنيفة :

{ ١١٠٠/٥ }

(١) [رحمه الله] : ورد في ط (م) : ٢٤٤/١٩ ولم يرد في المخطوطة (ك) : ١١٠٠/٥ ، و (ن) : ١٦٠/٥ ب ، وط (ع) : ٢٠٨/١٥ .

(٢) ينظر لهذه المسألة في : المختصر (خ) : ١٢/٥ ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٨ .

(٣) الناضل : وردت في المخطوطة (ن) : ١٦٠/٥ ب (الفاضل) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ١١٠٠/٥ ، وط (ع) : ٢٠٨/١٥ ، وط (م) : ٢٤٤/١٩ .

(٤) لأنه تملك بشرط يمنع كمال التصرف فصار كما لو باعه شيئاً بشرط أن لا يبيعه . ينظر : مغني المحتاج ، للشربيني : ٤٢٣/٤ .

(٥) أبو إسحاق المروزي : سبقت ترجمته في ص ١٤٤ .

(٦) أما بالنسبة لقول أبو إسحاق المروزي فقد قال : (.. ويحتمل قولاً آخر ، أن يبطل الشرط ، ويصح النضال ، كما قال الشافعي - فيمن قال : أصدقتك ألفين على أن تعطي أباك ألفاً -) (أن الشرط باطل والصدق صحيح) ؛ لأنه شرط عليها ما لا يعود نفعه إليه . وهذا ليس بصحيح ، لأنه تملك شرط فيه شرط يمنع كمال التصرف ، فإذا بطل الشرط . بطل العقد ، كما لو باعه شيئاً ، وشرط على المشتري أن يتصدق بالمبيع ، أو كما لو باعه شيئاً ، واشترط عليه أن لا يبيعه .

إذا ثبت هذا : فإن قلنا : يصح النضال .. كان الناضل بالخيار : بين أن يطعم أصحابه أو لا يطعمهم ، وإذا قلنا : لا يصح النضال .. لم يستحق الناضل المسمى ، وهل يستحق عوض المثل ؟ على وجهين : أحدهما : أنه لا يستحق شيئاً .

والثاني : أنه يستحق عوض المثل وهو الصحيح ..) .

ينظر لقول أبو إسحاق المروزي لهذه المسألة في :

شرح أبي الطيب الطبري : ٦/٥ ب - ١٧ ، الشامل ، لابن الصباغ : ٧/٥ ب - ٧ ، البيان ، للعمراني : ٤٤٩/٧ ، المجموع ، للنووي : ٨٥/١٦ - ٨٧ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٣٩/٧ ، كفاية =

أن العقد صحيح لا يفسد بفساد هذا الشرط ؛ لأن نفعه لا يعود على
مشرطه ، فكان (١) وجوده كعدمه .

{١١٠٠/ج}

=النبية ، لإبن الرفعة : ج/٨ أ - ٨ ب ، أسنى المطالب ، لذكريا الأنصاري : ٢٣١/٤ ، مغني المحتاج ،
للشربيني : ٤٢٣/٤ ، نهاية المحتاج ، للرملي : ١٦٧/٨ .
(١) فكان : وردت في ط (ع) : ٢٠٨/١٥ ، وط (م) : ٢٤٥/١٩ (وكان) والصواب ما أثبتته كما في
المخطوطة (ك) : ج/١٠٠ أ ، و (ن) : ج/١٦٠ ب .

(١٨) مسألة : [البادئ بالرمي] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - (١) : ((وقد رأيت من الرماة من يقول : صاحب السبق أولى أن يبدأ ، والمستبق لهما يُبدى أيهما شاء ، ولا يجوز في القياس عندي إلا أن يشترطاً)) (٢) .

{ ١١٠٠/٥ }

/ أما اشتراط الإبتداء ، فهو معتبر في الرمي دون السبق ؛ لأنهما في السبق يتساويان في الجري معاً ، لا يتقدم أحدهما على الآخر .

وأما الرمي فلا بد أن يبتدىء به أحدهما قبل الآخر ، ولا يرميان معاً لإختلاط رميهما ، ولما يخاف من تنافرها .

فإن شرطاً في العقد البادئ منهما بالرمي ، كان أحقهما بالإبتداء سواء كان المبتدئ مخرج المال أو غير مخرجه .

فإن أراد بعد استحقاقه التقدم أن يتأخر لم يمنع ؛ لأن التقدم حق له ، وليس بحق عليه ، وإن أغفل في العقد اشتراط البادئ بالرمي ففي العقد قولان :

أحدهما : وهو اختيار الشافعي في هذا الموضع : أن العقد باطل ؛ لأن للبداية تأثيراً في قوة النفس ، وكثرة الإصابة ، فصارت مقصودة ، فبطل العقد بإغفالها (٣) .

والقول الثاني : أن العقد صحيح وإن أغفلت فيه البداية . وقد حكاه الشافعي عن بعض فقهاء الرماة ؛ لأنه من توابع الرمي الذي يمكن تلافيه بما تزول التهمة فيه من الرجوع إلى عرف أو قرعة (٤) .

{ ١٠٠/ب }

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ١٦٠/ب ، وط (م) : ٢٤٥/١٩ ولم يرد في المخطوطة (ك) : ١٠٠/أ ، وط (ع) : ٢٠٩/١٥ .

(٢) ينظر للمسألة في : المختصر (خ) : ٢/أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٨ .

(٣) هذا القول هو : ظاهر النص ؛ لأنه ليس أحدهما بأولى من الآخر بالبداية ، وإذا قدمنا أحدهما بالقرعة .. انكسر قلب الآخر ، وفسد رميه .

ينظر : البيان ، للعمرائي : ٤٤٦/٧ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ٤٢٦/٤ .

(٤) ينظر : التهذيب ، للبغوي : ٨٨/٨ ، البيان ، للعمرائي : ٤٤٦/٧ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٤٨/٧ .

فعلى هذا ، إن كان مخرج المال أحدهما ، كان هو البادىء بالرمي اعتباراً بالعرف .

[وفيه وجه آخر : أنه يقرع بينهما ، وإن كان باذل المال غيرهما كان لمخرج المال أن يقدم من شاء منهما اعتباراً بالعرف] (١) .

وفيه / وجه آخر : أنه يقرع بينهما ، فإن كانا مخرجين للمال ، أقرع بينهما لتكافئهما ، وهل يدخل المحلل في قرعتهما أو يتأخر عنهما ؟ على وجهين :

أحدهما : يتأخر ولا يدخل في القرعة إذا قيل : أن مخرج المال يستحق التقدم (٢) .

والوجه الثاني : يدخل في القرعة ولا يتأخر ، إذا قيل : أن مخرج المال لا يتقدم إلا بالقرعة .

(١) العبارة جاءت مكررة في المخطوطة (ك) : ل/١٠٠ ب والصواب عدم التكرار كما في المخطوطة (ن) : ل/١٦٠ ب ، وط (ع) : ٢٠٩/١٥ ، وط (م) : ٢٤٥/١٩ .

(٢) (التقدم) : وردت في المخطوطة (ن) : ل/١٦٠ ب (التقديم) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٠١ ، وط (ع) : ٢٠٩/١٥ ، وط (م) : ٢٤٥/١٩ .

(أ) فصل (١) : [بيان كيفية التقدم في الرمي] .

قال الشافعي في " الأم " : ((وقد جرت عادة الرماة أن يكون الرامي الثاني يتقدم على الأول بخطوة أو خطوتين أو ثلاث (٢))) (٣) .

وهذا معتبر بعرف الرماة وعادتهم . فإن كانت مختلفة فيه يفعلونه تارة ، ويسقطونه أخرى ، سقط اعتباره ووجب التساوي فيه .

وإن كانت عادتهم جارية لا يختلفون فيها ، ففي لزوم اعتباره بينهما وجهان :

أحدهما : لا يعتبر لوجوب (٤) تكافئهما في العقد ، فلم يجز أن يتقدم أحدهما على الآخر بشيء ؛ لأنه يصير مصيباً بتقدمه لا بحذقه .

والوجه الثاني : يعتبر ذلك منهما (٥) ؛ لأن العرف في العقود كإطلاق الأعيان .

فعلى هذا ، إن لم يختلف عرفهم في عدد الأقدام ، حُملا على العرف في عددها ، ليكون القرب (٦) بالأقدام في مقابلة قوة النفس بالتقدم .

وإن اختلف العرف في عدد الأقدام ، أعتبر أقل العرف دون أكثره . { ١٠١/٧ }

(١) (فصل) : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٦٠ ب (مسألة) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٠١ ب ، وط (ع) : ٢٠٩/١٥ ، وط (م) : ٢٤٦/١٩ .

(٢) (ثلاث) : وردت في ط (ع) : ٢٠٩/١٥ ، وط (م) : ٢٤٦/١٩ (ثلاثة) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٠١ ، و (ن) : ل/١٦١ .

(٣) لقد بحثت في كتاب " الأم " ولم أجد هذا النص ولكنني وجدته بنصه في : روضة الطالبين ، للنووي : ٥٥١/٧ ، والمجموع ، للنووي : ٨٣/١٦ .

(٤) لوجوب : ورد في ط (م) : ٢٤٦/١٩ (لوجود) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٠١ ، و (ن) : ل/١٦١ ، وط (ع) : ٢٠٩/١٥ .

(٥) منهما : وردت في المخطوطة (ن) : ل/١٦١ ، وط (ع) : ٢١٠/١٥ ، وط (م) : ٢٤٦/١٩ (فيهما) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٠١ .

(٦) القرب : وردت في المخطوطة (ن) : ل/١٦١ أ (العرف) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٠١ ، وط (ع) : ٢١٠/١٥ ، وط (م) : ٢٤٦/١٩ .

فإن تقدم أحدهما على الآخر بما لا يستحق ، فلم يحتسب له بصوابه ، {١١٠/ل}
 واحتسب عليه / بخطئه (١) . {١٠١/ب}

(١) ينظر لهذه المسألة وفصلها في : شرح أبي الطيب الطبري : ل/٧ - ٧ ب ، الشامل ، لابن الصباغ :
 ل/٧ ب - ٨ أ ، الستهذيب ، للسبغوي : ٨٨/٨ ، البيان ، للحراني : ٤٤٦/٧ - ٤٤٧ ، روضة الطالبين ،
 للنووي : ٥٤٨/٧ وص ٥٥١ ، المجموع ، للنووي : ٨٢/١٦ - ٨٣ .

(١٩) مسألة : [بيان عادة الرماة في وضع

الهدف وموقفهم منه] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - ^(١) : ((وأيهما بدأ من وجهه بدأ صاحبه من الآخر)) ^(٢) .

عادة الرماة في الهدف مختلفة على وجهين ، وكلاهما جائز .

فمنهم : من يرمي بين ^(٣) هدفين متقابلين ، فيقف أحد الحزبين في هدف يرمي منه إلى الهدف الآخر ، ويقف الحزب الآخر في الهدف المقابل فيرمي منه إلى الهدف الآخر ، وهذا أحبهما إلينا مع جوازهما لقول النبي - ﷺ - : ((بين الهدفين روضة من رياض الجنة)) ^(٤) .

ولأنه أقطع للتنافر ^(٥) ، وأقل للتعب .

فإن رميا إلى هدفين ، كان للمبتدئ بالرمي أن يقف في أي الهدفين شاء ، ويرمي الآخر ويقف الثاني في الهدف الثاني ، ويصير ذلك مستقراً بينهما إلى آخر رميهما ، وليس لواحد منهما أن يدفع الآخر عن هدفه .

وإن كان الهدف واحداً ، وقف المبتدئ في أي موضع شاء من ^(٦) مقابلته ، ويقف الثاني حيث شاء من يمين الأول أو يساره ، فإن لم يرضَ إلا أن يقف في موقف الأول ، ففيه وجهان :

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٦١ أ ، وط (م) : ٢٤٦/١٩ ولم يرد في المخطوطة (ك) : ل/١٠١ ب ، وط (ع) : ٢١٠/١٥ .

(٢) ينظر للمسألة في : المختصر (خ) : ل/٢ أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٨ .

(٣) بين : لم ترد في ط (ع) : ٢١٠/١٥ ، وط (م) : ٢٤٦/١٩ والصواب إثباتها كما في المخطوطة (ك) : ل/١٠١ ب ، و (ن) : ل/١٦١ أ .

(٤) سبق تخريجه في ص ٩٣ .

(٥) للتنافر : وردت في ط (ع) : ٢١٠/١٥ ، وط (م) : ٢٤٦/١٩ (للمتشافر) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٠١ ب ، و (ن) : ل/١٦١ أ .

(٦) من : وردت في ط (ع) : ٢١٠/١٥ ، وط (م) : ٢٤٧/١٩ (في) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٠١ ب ، و (ن) : ل/١٦١ أ .

أحدهما (١) : له (٢) أن يقف في موقف ليساويه (٣) فيه .

والوجه الثاني : ليس له ذلك ؛ لأن الأول إذا زال عن موقفه بشيء حسن صنيعه -
والله أعلم - (٤) .

{ ١٠١/ل ب }

(١) أحدهما : وردت في ط (ع) : ٢١٠/١٥ (أحدهما) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) :

ل/١٠١ ب ، و (ن) : ل/١٦١ أ ، وط (م) : ٢٤٧/١٩ .

(٢) له : الضمير عائد على الثاني .

(٣) ليساويه : الضمير عائد على الأول .

(٤) ينظر لهذه المسألة في : شرح أبي الطيب الطبري : ل/٧ ب ، والشامل ، لابن الصباغ : ل/٨ أ ،

التهذيب ، للسبغوي : ٨٨/٨ ، البيان ، للعمرائي : ٤٤٦/٧ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٤٨/٧ ،

المجموع ، للنووي : ٨٣/١٦-٨٤ ، أسنى المطالب ، لزكريا الأنصاري : ٢٣٥/٤ .

(٢٠) مسألة : [البدء بالرمي حسب الاتفاق] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - (١) : ((ويرمي البادئ بسهم ، ثم الآخر بسهم حتى يُنفذا نبليهما)) (٢) .

وهذا ممّا (٣) يختص بالرمي دون السبق ، لإختصاص الرمي بالمبتدئ ، / { ١٠١/ب }
فاختص بما يواليه من عدد ما يرمى .

فإن شرطاه في العقد ، حُملا فيه على موجب الشرط ، وكان الشرط أحق من العرف ، فإن شرطاً أن يرميا سهماً وسهماً ، أو شرطاً أن يرميا خمساً وخمساً ، أو شرطاً أن يواصل كل واحد منهما رمي جميع رشقه (٤) ، رمى كل واحد منهما عدد ما أوجب (٥) الشرط .

فإذا زاد عليه ، لم يحتسب به مصيباً ولا مخطئاً ؛ لخروجه عن موجب العقد (٦) ، وأن أغفل ولم يشترط في العقد ، لم يبطل العقد بإغفاله لإمكان (٧) التكافؤ فيه ، وأعتبر فيهما عرف الرماة ؛ لأنه يجري بعد الشرط مجرى الشرط .

{ ١٠٢/ج }

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٦١ أ ، وط (م) : ٢٤٧/١٩ ولم يرد في المخطوطة (ك) : ل/١٠١ ب ، وط (ع) : ٢١٠/١٥ .

(٢) ينظر للمسألة في المختصر (خ) : ل/١٢ أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٨ .

(٣) مما : وردت في ط (ع) : ٢١٠/١٥ ، وط (م) : ٢٤٧/١٩ (فيما) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٠١ ب ، و (ن) : ل/١٦١ أ .

(٤) جميع رشقه : وردت في المخطوطة (ن) : ل/١٦١ ب (جميع رمي رشقه) بإضافة (رمي) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٠٢ أ ، وط (ع) : ٢١٠/١٥ ، وط (م) : ٢٤٧/١٩ .

(٥) أوجب : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٦١ ب (أوجب) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٠٢ أ ، وط (ع) : ٢١٠/١٥ ، وط (م) : ٢٤٧/١٩ .

(٦) العقد : ورد في ط (م) : ٢٤٧/١٩ (العبد) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٢ أ ، و (ن) : ل/١٦١ ب ، وط (ع) : ٢١٠/١٥ .

(٧) لإمكان : ورد في ط (م) : ٢٤٧/١٩ ، وط (ع) : ٢١٠/١٥ (لإحكامه) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٠٢ أ ، و (ن) : ل/١٦١ ب ولأن السياق يقتضي ذلك .

فإن كان عرف الرماة جارياً حد الثلاثة المجوزة من ^(١) الشرط ، صار كالمستحق بالشرط .

وإن لم يكن للرماة عرف لإختلافه بينهم ، رميا سهماً وسهماً ، لم يزد كل واحد منهما على سهم واحد حتى يستفدا ^(٢) جميع الرشق ؛ لأن قرب المعاودة إلى الرمي أحفظ لحسن ^(٣) الصنيع .

فإن رمى أحدهما أكثر من سهم ، فإن كان قبل استقرار هذا الترتيب كان محتسباً به مصيباً ومخطئاً ، وإن كان بعد استقراره ^(٤) لم يحتسب به مصيباً ولا مخطئاً ؛ لأنه قبل الإستقرار مجوز ، وبعد الإستقرار ممنوع - [والله أعلم] - ^(٥) . ^(٦)

{ ١١٠٢/ل }

(١) من : ورد في ط (ع) : ٢١٠/١٥ ، وط (م) : ٢٤٧/١٩ (في) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ١١٠٢/ل ، و (ن) : ١٦١/ب .

(٢) يستفدا : ورد في المخطوطة (ن) : ١٦١/ب (يستفد) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ١١٠٢/ل ، وط (ع) : ٢١١/١٥ ، وط (م) : ٢٤٧/١٩ ولأن السياق يقتضيه .

(٣) لحسن : ورد في المخطوطة (ن) : ١٦١/ب (حسن) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ١١٠٢/ل ، وط (ع) : ٢١١/١٥ ، وط (م) : ٢٤٧/١٩ .

(٤) استقراره : الضمير عائد على الترتيب .

(٥) [والله أعلم] : لم ترد في المخطوطة (ك) : ١١٠٢/ل ، وط (ع) : ٢١١/١٥ ، وط (م) : ٢٤٧/١٩ . ووردت في المخطوطة (ن) : ١٦١/ب .

(٦) ينظر لهذه المسألة في : شرح أبي الطيب الطبري : ٧/ب ، الشامل ، لابن الصباغ : ٨/ل - ٨ ب ، البيان ، للعمراني : ٤٤٧/٧ .

(٢١) مسألة : [كيفية إغراق السهم في الرمي] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - (١) : ((وإذا أغرق أحدهما وخرج السهم من يديه فلم يبلغ الغرض كان له أن يعود من قبل العارض (٢))) (٣) .

{ ١١٠٢/٥ }

/ أما إغراق (٤) السهم فهو : أن يزيد في مد القوس لفضل قوته حتى يستغرق السهم ، فيخرج من جانب الوتر (٥) المعهود إلى الجانب الآخر .

فإن من أجناس القسي والسهام ما يكون مخرج السهم منها عن يمين الرامي جارياً على إبهامه (٦) ، فيكون إغراقه أن يخرج السهم بإستيفاء المد إلى يساره ، جارياً على سبابته (٧) .

{ ١٠٢/٥ ب }

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ١٦١/٥ ب ، وط (م) : ٢٤٨/١٩ ولم يرد في المخطوطة (ك) : ١١٠٢/٥ ، وط (ع) : ٢١١/١٥ .

(٢) العارض : كل مانع منعك من شغل وغيره من الأمراض فهو عارض .

يقال : قد عرض عارض أي حال حائل ومنع مانع .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (عرض) ٤٥٦/١ ، معجم ابن فارس : مادة (عرض) ٢٧٨/٤ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (عرض) ١٤٦/٩ .

(٣) ينظر للمسألة في : المختصر (خ) : ٢/٥ أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٨-٣٧٩ .

(٤) الإغراق : الغين والراء والقاف أصل واحد صحيح يدل على انتهاء في شيء يبلغ أقصاه . ويقال : أغرقت النبل وغرقته : إذا بلغت به غاية المد في القوس .

والإغراق : الطرح وهو : أن يباعد السهم من شدة النزح .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (غرق) ١٣٣/١٦ ، معجم ابن فارس : مادة (غرق) ٤١٨/٤ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (غرق) ٥٧/١٠ .

(٥) الوترُ : شِرْعَةُ القَوْسِ . والجمع : أوتار . وتر القوس معروف .

يقال : وترتها وأوترتها : جعل لها وترأ .

ينظر : معجم ابن فارس : مادة (وتر) ٨٤/٦ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (وتر) ٢٠٦/١٥ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (الوتر) ٢٤٨/٢ .

(٦) الإبهام : الإصبع الكبرى التي تلي المسبحة والجمع الأباهيم ولها مفصلان .

وقيل للإصبع إبهام : لأنها تُبهم الكف أي تطبق عليها .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (بهم) ٣٣٨/٦ ، معجم ابن فارس : مادة (بهم) ٣١١/١ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (بهم) ٥٢٦/١ .

(٧) السبابة : الإصبع التي بين الإبهام والوسطى ، صفة غالبية وهي المُسَبَّحَةُ عند المصلين .

ومنها : ما يكون مخرجه ^(١) بالضد ^(٢) على يسار الرامي جاريًا على سبابه ، فيكون إغراقه أن يخرج على يمينه جاريًا على إيهامه .

فإذا أغرق السهم قال الشافعي : ((لم يكن إغراقه من سوء الرمي ، وإنما لعارض ^(٣) فلا يحتسب عليه إن خطأ به)) ^(٤) .

وفيه ^(٥) عندي ^(٦) نظر : لأنه إذا لم يمد القوس بحسب الحاجة حتى زاد فيه ، فأغرق ، أو نقص فقصر ، كان بسوء الرمي أشبه .

فإذا أخطأ بالسهم المغرق ، لم يحتسب عليه على مذهب الشافعي ، وإن أصاب به ^(٧) احتسب له ؛ لأن الإصابة مع الخلل ^(٨) أدل على حذق الرامي من ^(٩) الإصابة مع الإستقامة ^(١٠) .

{ل/١٠٢ ب}

= ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (سب) ٣١٤/١٢ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (سبب) ١٣٧/٦ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (سبه) ١٠٧/١ .

(١) مخرجه : الضمير عائد على السهم .

(٢) الضد : سبق بيان معناه في ص ١٩٦ .

(٣) لعارض : وردت في ط (ع) : ٢١١/١٥ ، وط (م) : ٢٤٨/١٩ (العارض) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٠٢ ب ، و (ن) : ل/١٦١ ب .

(٤) ينظر : الأم : ٢٣٢/٣ .

(٥) وفيه : ورد في ط (ع) : ٢١١/١٥ ، وط (م) : ٢٤٨/١٩ (وهو) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٠٢ ب ، و (ن) : ل/١٦١ ب .

(٦) عندي : الضمير عائد على الإمام الماوردي .

(٧) به : لم ترد في المخطوطة (ن) : ل/١٦١ ب ، وط (ع) : ٢١١/١٥ ، وط (م) : ٢٤٨/١٩ والصواب إثباته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٠٢ ب .

(٨) الخلل : مُتَفَرِّج ما بين كل شيئين ، وَخَلَّلَ بينهما : فَرَّجَ والجمع الخلال . فالخلل : الفرجة بين الشيئين .

ينظر : معجم ابن فارس : مادة (خل) ١٥٦/٢ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (خلل) ١٩٩/٤ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (الخل) ٥٠٦/٣ .

(٩) من : ورد في ط (ع) : ٢١١/١٥ ، وط (م) : ٢٤٨/١٩ (في) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٠٢ ب ، و (ن) : ل/١٦١ ب .

(١٠) ينظر لهذه المسألة في : شرح أبي الطيب الطبري : ل/٧ ب - ٨ أ ، الشامل ، لابن الصباغ : ل/٨ ب ، مغني المحتاج ، للشربيني : ٤٢٨/٤ .

(٢٢) مسألة : [ما يعرض للسهم أثناء الرمي] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - (١) : ((وكذلك لو انقطع وتره أو انكسرت قوسه ، فلم يبلغ الغرض أو عرض دونه دابة (٢) أو إنسان فأصابه ، أو عرض له في يده ما لا يمر السهم معه ، كان له أن يعود به)) (٣) .

وهذا كما قال : إذا انقطع وتره ، أو انكسر قوسه فقصر وقع السهم ، وأخطأ لم يحتسب عليه ؛ لأنه لم يخطئ لسوء رميه ، / ولكن لنقص آلتة . ولو أصاب به كان محسوباً من إصابته ؛ لأنه أدل على حذقه .

وهكذا لو عرض دون الهدف عارض من بهيمة (٤) أو إنسان وقع السهم فيه ، ومنع من وصوله إلى الهدف ، لم يحتسب عليه وأعيد السهم إليه .

فإن خرق السهم الحائل ونفذ فيه حتى وصل إلى الهدف فأصاب ، كان محسوباً من إصابته ؛ لأنه بالإصابة مع هذا العارض أشد وأرمى ، ويسمى هذا السهم مارقاً (٥) .

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٦١ ب ، وط (م) : ٢٤٨/١٩ ولم يرد في المخطوطة (ك) :

ل/١٠٢ ب ، وط (ع) : ٢١١/١٥ .

(٢) الدابة : اسم لكل حيوان مميز وغير مميز أو كل ما مشى على الأرض فهو دابة .
تصغير الدابة : دويبة .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (ديب) ٧٧/١٤ ، معجم ابن فارس : مادة (دب) ٢٦٣/٢ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (ديب) ٢٧٦/٤ .

(٣) المسألة في المختصر (خ) : ل/٢ أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٩ .

(٤) البهيمة : كل ذي أربع من دواب البحر والبر يسمى بهيمة .

والبهيمة : مستبهمة عن الكلام أي منطلق ذاك عنها .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (بهم) ٣٣٧/٦ ، معجم ابن فارس : مادة (بهم) ٣١١/١ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (بهم) ٥٢٤/١ .

(٥) مارقاً : وردت في ط (ع) : ٢١١/١٥ ، وط (م) : ٢٤٨/١٩ (خارقاً) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٠٣ أ ، و (ن) : ل/١٦٢ .

وقد كان الكُسعيّ ^(١) في العرب رامياً فخرج ذات ليلة ، فرأى ظيباً ^(٢) فرماه فأنفذه وخرج السهم منه فأصاب حجراً ففدح منه ناراً ، فرأى ضوء النار في ظلمة الليل فظن أنه أخطأ الظبي ، فقال : مثلي ^(٣) يخطيء ؟ !

فكسر قوسه ^(٤) ، وأخرج خنجره ^(٥) ، وقطع إبهامه ^(٦) ، فلما أصبح ورأى الظبي صريعاً قد نفذ السهم فيه ندم ^(٧) فضربت به العرب مثلاً ^(٨) .

{ ١٠٣/ل }

(١) هو محارب بن قيس الكُسعيّ من بني كُسَيْعَةَ من حمير ، شاعر جاهلي .

ضُرب به المثل في الندامة ؛ لأنه قصد عيراً في الليل ، وضربها بسهمه فأنفذه وظن خطأ أنه لم ينفذه ، وتكرر ذلك مرات عدة حتى كسر قوسه ، ورمى بها وأصبح فإذا هو قد صرع كل العير التي رماها ، فعرض إبهامه حتى قطعها من الندم .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (كسج) ٢٩٩/١ ، مجمع الأمثال ، للميداني : ٣٤٨/٢ - ٣٤٩ ، نظم المستعذب ، لابن بطال : ٤٢١/١ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (كسج) ٩٤/١٢ ، الأعلام ، للزركلي : ٢٨١/٥ .

(٢) الظَّبْيُ : الغزال والجمع : أَظْبٍ وظِبَاءٌ وظَبِيٌّ .

والأنثى : ظبيّة والجمع : ظبيّات وظِبَاء .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (ظبي) ٣٩٨/١٤ ، معجم ابن فارس : مادة (ظبي) ٤٧٤/٣ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (ظبا) ٢٤٨/٨ .

(٣) مثلي : لم ترد في المخطوطة (ن) : ل/١٦٢ أ والصواب إثباتها كما في المخطوطة (ك) : ل/١٠٣ أ ، وط (ع) : ٢١٢/١٥ ، وط (م) : ٢٤٩/١٩ .

(٤) قوسه : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٦٢ أ (القوس) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٠٣ أ ، وط (ع) : ٢١٢/١٥ ، وط (م) : ٢٤٩/١٩ .

(٥) الخنجر : من الحديد وهو السكين ، والجمع : الخناجر .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (خنجر) ٦٣٧/٧ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (خنجر) ٢٢٧/٤ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (الخنجر) ٨٠/٢ .

(٦) الإبهام : سبق بيانه في ص ٢٤١ .

(٧) الندم : نَدَمَ على الشيء وندم على ما فعل ندماً : أسف .

فالندم : الغمّ اللازم إذ يندم صاحبه لما يعثر عليه من سوء آثاره .

وقد قال ابن فارس : النون والداد والميم كلمة تدل على تفكّن لشيء قد كان يقال : ندم عليه ندماً وندامة . والتفكّن : التندم والتأسف .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (ندم) ١٤٥/١٤ ، معجم ابن فارس : مادة (ندم) ٤١١/٥ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (ندم) ٩٤/١٤ .

(٨) المثل : سبق بيان معناه في ص ١٨٢ .

فقال الشاعر (١) :

نَدِمْتُ نَدَامَةَ الْكُسِيِّ لَمَّا * * رَأَتْ عَيْنَاهُ مَا عَمَلَتْ يَدَاهُ (٢) .

وهكذا لو عُرض للرامي علة في يده ، أو أخذته ريح في يديه ، ضعف بها
عن مد قوسه ، لم يحتسب عليه إن قصر أو أخطأ ؛ لأنه لعارض منع وليس من
سوء رمي وقلة حنق (٣) .

{١١٠٣/ج}

-
- (١) ورد هذا البيت في : لسان العرب ، لابن منظور : مادة (كسج) ٩٤/١٢ ولم ينسبه .
(٢) ورد في المجموع ، للنووي : ١٠٨/١٦ بعد أن ذكر اسم الكسعي : (.. وقد قال عن نفسه أو قيل : بلسان
حاله فيما جرت عليه عادة القصاص من تسجيل الأخبار بالشعر على لسان أصحابها :
ندمت ندامة لو أن نفسي * * تطاوعني إذن لقطعت خمسي
تبين لي سفاه الرأي مني * * لعمر أبيك : حين كسرت قوسي) .
كما ورد ذلك في : نظم المستعذب ، لابن بطلال : ٤٢٢/١ لكن ابن بطلال نسب هذه الأبيات للكسعي .
(٣) ينظر لهذه المسألة في : شرح أبي الطيب الطبري : ل/٨ أ ، المهذب ، للشيرازي : ٤٢١/١ ، الشامل ،
لابن الصباغ : ل/٨ ب ، الوجيز ، للغزالي : ٢٢٢/٢ ، البحر الزخار ، لأحمد المرتضى : ١٠٨/٥ ، أسنى
المطالب ، لذكرى الأنصاري : ٢٣٨/٤ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ٤٢٨/٤ .

(٢٣) مسألة : [تسمية الأسهم بحسب موقعها من الهدف] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - (١) : ((فأما إن جاز السهم وأجاز من وراء الناس فهذا لسوء رمي ليس لعارض ، غلب عليه فلا يردُّ إليه)) (٢) .

يقال : جاز السهم / إذا مر في إحدى جانبي الهدف ويسمى : خاصر (٣) وجمعه خواصر .

لأنه في أحد (٤) الجانبين مأخوذ من الخاصرة ؛ لأنها في جانبي الإنسان .

ويقال : أجاز السهم إذا سقط وراء الهدف .

فإذا جاز (٥) السهم ووقع في جانب الهدف ، أو أجاز فوق (٦) وراء الهدف ، كان محسوباً من (٧) خطأه ؛ لأنه منسوب إلى سوء رميه ، وليس بمنسوب إلى عارض في بدنه أو اليد .

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٦٢ أ ، وط (م) : ٢٤٩/١٩ ، ولم يرد في المخطوطة (ك) : ل/١٠٣ أ ، وط (ع) : ٢١٢/١٥ .

(٢) ينظر للمسألة في : المختصر (خ) : ل/٢ - ٢ ب ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٩ ، وشرح أبي الطيب الطبري : ل/٨ أ .

(٣) الخاصر : قال الليث : من الخَصَرُ : وهو وسط الإنسان والخاصرتان : ما بين الحرقفة والقصيرى . وهو ما قلص عنه القصرتان ، وتقدم من الحجبتين ، فالخاصر : الجنب .

قال ابن فارس : الخصر : خصر الإنسان وغيره ، وهو وسطه المستدق فوق الوركين .
ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (خصر) ١٢٦/٧ ، معجم ابن فارس : مادة (خصر) ١٨٨/٢ - ١٨٩ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (خصر) ١٠٧/٤ .

(٤) أحد : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٦٢ أ (إحدى) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٠٣ ب ، وط (ع) : ٢١٢/١٥ ، وط (م) : ٢٤٩/١٩ .

(٥) جاز : ورد في ط (ع) : ٢١٢/١٥ ، وط (م) : ٢٤٩/١٩ (أجاز) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٠٣ ب ، و (ن) : ل/١٦٢ أ .

(٦) فوقع : وردت في ط (ع) : ٢١٢/١٥ ، وط (م) : ٢٤٩/١٩ (ووقع) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٠٣ ب ، و (ن) : ل/١٦٢ أ .

(٧) من : ورد في ط (ع) : ٢١٢/١٥ ، وط (م) : ٢٤٩/١٩ (منه) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٠٣ ب ، و (ن) : ل/١٦٢ أ .

وقال أبو علي بن أبي هريرة ^(١) : الجائز أن يقع في الهدف عن أحد جانبي الشَّنِّ ^(٢) ، فعلى هذا ؛ إن كانت الإصابة مشروطة في الشَّنِّ كان الجائز مخطئاً ، وإن كانت مشروطة في الهدف كان الجائز مصيباً ، ويجوز أن يشترط أن تكون إصابة سهامهما جائزة ، فيحتسب بالجائز ، ولا يحتسب بغير الجائز .

{ ١٠٣/ب }

ويقال : سهم " طامح " ^(٣) وفيه تأويلان ^(٤) :

- (١) ينظر لقول أبو علي بن أبي هريرة في : المجموع ، للنووي : ١٠٨/١٦ .
- (٢) الشَّنِّ : قال ابن فارس : الشين والنون أصل واحد يدل على إخلاق ويُيس . من ذلك الشَّنُّ وهو : الجلد اليابس الخلق البالي والجمع : شَنَانٌ .
- ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (شَن) ٢٧٩/١١ - ٢٨٠ ، معجم ابن فارس : مادة (شَن) ١٧٦/٣ ، حلية الفقهاء ، لابن فارس : ص ٢٠٤ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (شَنَن) ٢١٨/٧ .
- (٣) طامح : قال ابن فارس : الطاء والميم والحاء أصل صحيح يدل على علو في شيء . وإذا رميت بشيء في الهواء قلت : طمحت به تطميحاً .
- ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (طمح) ٤٠٣/٤ ، معجم ابن فارس : مادة (طمح) ٤٢٣/٣ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (طمح) ١٩٨/٨ .
- (٤) التأويل في اللغة : مأخوذ من الأول وهو الرجوع ، آل الشيء يؤول أولاً ومآلاً : رَجَعَ .
- ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (آل) ٤٣٧/١٥ ، معجم ابن فارس : مادة (أول) ١٥٩/١ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (أول) ٢٦٤/١ .
- التأويل في الاصطلاح : عند السلف له معنيان : أحدهما : تفسير الكلام وبيان معناه ، سواء أوافق ظاهره أو خالفه ، فيكون التأويل والتفسير على هذا مترادفين .
- ثانيهما : هو نفس المراد بالكلام ؛ فإن كان الكلام طلباً كان تأويله نفس الفعل المطلوب ، وإن كان خبراً ، كان تأويله نفس الشيء المخبر به ، وبين هذا المعنى والذي قبله فرق ظاهر ، فالذي قبله يكون التأويل فيه من باب العلم والكلام ، كالتفسير والشرح ، وأما هذا فالتأويل فيه نفس الأمور الموجودة في الخارج ، سواء أكانت ماضية أم مستقبلية ، فإذا قيل : طلعت الشمس ، فتأويل هذا هو نفس طلوعها .
- والتأويل عند المتأخرين : هو صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به . وهذا هو التأويل الذي يتكلمون عليه في أصول الفقه ومسائل الخلاف . فإذا قال أحد منهم : هذا الحديث أو هذا النص مؤول أو هو محمول على كذا . قال الآخر : هذا نوع تأويل ، والتأويل يحتاج إلى دليل . وعلى هذا فالتأويل مطالب بأمرين :
- الأمر الأول : أن يبين احتمال اللفظ للمعنى الذي حمله عليه وادعى أنه المراد .
- الأمر الثاني : أن يبين الدليل الذي أوجب صرف اللفظ عن معناه الراجح إلى معناه المرجوح ، وإلا كان تأويلًا فاسدًا ، أو تلاعباً بالنصوص . -

أحدهما : أن الطامح هو : الذي قارب الإصابة ، ولم يصب ويكون مخطئاً .

والتأويل الثاني : ذكره ابن أبي هريرة : أنه الواقع بين الشن ورأس الهدف ، فيكون مخطئاً إن شرط الإصابة في الشن ، ومصيباً إن شرط ^(١) في الهدف ، ويجوز أن يشترط في الإصابة فلا يحتسب له مصيباً إلا بسهم طامح كالجائز .

ويقال : سهم عاضد ^(٢) وهو الواقع في أحد الجانبين ، فيكون كالجائز في تأويل ابن أبي هريرة .

{١٠٣/ب}

ويقال : سهم طائش ^(٣) وهو الذي يجاوز الهدف كالجائز إلا أن الجائز عُرِفَ

{١١٠٤/ج}

مكان وقوعه ، / والطائش ما لم يُعرف مكان وقوعه ، والطائش محسوب عليه في الخطأ كالجائز .

= والناظر في القرآن الكريم يجد أن لفظ التأويل قد ورد في كثير من آياته على معانٍ مختلفة ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [سورة آل عمران : آية ٧] فهو في هذه الآية بمعنى التفسير والتعيين .

وقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَكَانَزْتَ غُتْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [سورة النساء : آية ٥٩] فهو في هذه الآية بمعنى العاقبة والمصير .

ولقد قال بعض العلماء : أن التفسير ما يتعلق بالرواية والتأويل ما يتعلق بالدراية .
أما استمداد علم التفسير والتأويل :

فهو من كتاب الله تبارك وتعالى ، ومن سنة المصطفى - ﷺ - ، ومن علم اللغة والنحو ، وعلم التصريف ، وعلم البيان ، وعلم أصول الاستنباط ، وعلم القراءات ، وعلم أسباب النزول والناسخ والمنسوخ .

ينظر : تفسير البغوي : ١/٧-٩ ، البحر المحيط ، لأبي حيان : ١/١٣-١٤ ، روح المعاني ، للأوسى : ١/٢-١٠ .

(١) شرط : وردت في ط (ع) : ٢١٢/١٥ ، وط (م) : ٢٤٩/١٩ وهو الصواب وورد في (ك) : ل/١٠٣ ب ، و (ن) : ل/١٦٢ (شرطت) .

(٢) العاضد : السهم يأخذ ناحية من الغرض لا يصيبه .

يقال : للسهم إذا التوى في الرمي عاضد .

والعاضد : الذي يمشي إلى جانب دابة عن يمينه أو يساره .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (عضد) ١/٤٥٢ ، الزاهر ، للأزهري : ص ٢٦٥ ، معجم ابن

فارس : مادة (عضد) ٤/٣٥٠ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (عضد) ٩/٢٥٤ .

(٣) الطائش : قال الليث : طاش السهم يطيش طيشاً إذا عدل عنه ولم يقصد الرمية .

يقال : طاش السهم من هذا ، كأنه خف وطاش وطار . =

ويقال : سهم عابر ^(١) وهو المصيب الذي لا يُعرف راميهِ ، فلا يحتسب به
لواحد من المتراميين ^(٢) للجهل به .

ويقال : سهم خاطف ^(٣) ، وهو المرتفع في الهواء ثم يخطف نازلاً ، فإن
أخطأ به كان محسوباً عليه ؛ لأنه من سوء رميه ، وإن أصاب به ففي الاحتساب به
وجهان :

أحدهما : يحتسب به من إصابته لحصوله برميهِ .

والوجه الثاني : لا يحتسب له ^(٤) من الإصابة ؛ لأن تأثير الرامي في إيقاع السهم ،
فأما سقوطه فلنقله ، فصار مصيباً بغير فعله . فعلى هذا ، هل يحتسب من خطئه أم
لا ؟ على وجهين :

أحدهما ^(٥) : يحتسب به من خطئه ، لأنه إذا لم يكن مصيباً كان مخطئاً .

والوجه الثاني : لا يحتسب به من الخطأ ؛ لأنه من أخطأ ، وأسوأ أحواله إن لم يكن
مصيباً ، أن لا يكون مخطئاً .

{١١٠٤/ل}

= ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (طاش) ٣٩٢/١١ ، معجم ابن فارس : مادة (طيش) ٤٣٧/٣ ،
لسان العرب ، لابن منظور : مادة (طيش) ٢٤٢/٨ .

(١) عابر : ورد في ط (ع) : ٢١٣/١٥ ، وط (م) : ٢٥٠/١٩ (غائر) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة
(ك) : ١١٠٤/ل ، و (ن) : ١٦٢/ل ب .

(٢) المتراميين : ورد في ط (ع) : ٢١٣/١٥ ، وط (م) : ٢٥٠/١٩ (الراميين) والصواب ما أثبتته كما في
المخطوطة (ك) : ١١٠٤/ل ، و (ن) : ١٦٢/ل ب .

(٣) الخاطف : قال ابن فارس : الخاء والطاء والفاء أصل واحد وهو : الأخذ في سرعة واستلاب .
فالسهم الخاطف : المار مروراً سريعاً .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (خطف) ٢٤١/٧ ، معجم ابن فارس : مادة (خطف) ١٩٦/٢ ،
لسان العرب ، لابن منظور : مادة (خطف) ١٤١-١٤٢ .

(٤) له : ورد في ط (ع) : ٢١٣/١٥ ، وط (م) : ٢٥٠/١٩ (به) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) :
١١٠٤/ل ، و (ن) : ١٦٢/ل ب .

(٥) أحدهما : ورد في ط (ع) : ٢١٣/١٥ ، وط (م) : ٢٥٠/١٩ (أحدها) والصواب ما أثبتته كما في (ك) :
١١٠٤/ل ، و (ن) : ١٦٢/ل ب .

والصحيح عندي ^(١) من ذلك : أن ينظر نزول السهم خطأ ^(٢) بعد ارتفاعه
فإن انحط فاتراً ^(٣) لحدّة لا يقطع مسافة ، احتسب عليه خاطئاً .

وإن نزل في بقية حدته جارياً في قطع مسافته ، احتسب له صائباً ؛ لأن
الرمي بالفتور منقطع ، وبالحدّة مندفع .

{ ١١٠٤/٥ }

(١) عندي : الضمير عائد على الماوردي .

(٢) خطأ : وردت في ط (ع) : ٢١٣/١٥ ، وط (م) : ٢٥٠/١٩ (خطأ) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما
في (ك) : ١٠٤/٥ ، و (ن) : ١٦٢/ب .

(٣) الفتور : من الفتر وهو الإنكسار والضعف في الشيء .

من ذلك : فتر الشيء يفتر فتوراً أي : سكن بعد حدة ، ولأن بعد شدة .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (فتر) ٢٧٢/١٤ ، معجم ابن فارس : مادة (فتر) ٤٧٠/٤ ، لسان
العرب ، لابن منظور : مادة (فتر) ١٧٤/١٠ .

(٢٤) مسألة : [بيان المبادرة في الرمي] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - ^(١) : ((وإذا كان رميهما مبادرة فبلغ تسعة عشر من عشرين رمى صاحبه بالسهم الذي يرأسله ثم رمى البادئ ^(٢) وإن أصاب سهمه ذلك فُلج ^(٣) / عليه ، وإن لم يرم الآخر بالسهم ؛ لأن المبادرة أن يفوت أحدهما الآخر وليس كالمحاطة . قال المزني - رحمه الله - وهذا عندي غلط ^(٤) لا ينضله حتى يرمي صاحبه بمثله)) ^(٥) .

قد ذكرنا أن الرمي ضربان : محاطة ، ومبادرة . وقد مضت المحاطة . وهذه المبادرة ^(٦) ، وصورتها : أن يتناضلا على إصابة عشرة من ثلاثين مبادرة ، فيكون الرشق ثلاثين سهماً ، والإصابة المشروطة منها عشرة أسهم ، فأيهما بدر إلى إصابتها من ^(٧) أقل العددين فيه نضل ^(٨) ، وسقط رمي الرشق .

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٦٢ ب ، وط (م) : ٢٥٠/١٩ ، ولم يرد في (ك) : ل/١٠٤ أ ، وط (ع) : ٢١٣/١٥ .

(٢) إلى هنا ذكرت المسألة في ط (م) : ٢٥٠/١٩ .

(٣) الفلج : سبق بيان معناه في ص ٢٢٣ .

(٤) الغلطُ : أن تعيا بالشيء فلا تعرف وجه الصواب فيه .

وقال اللبث : الغلط هو : كل شيء يعيا الإنسان عن جهة صوابه من غير تعمد .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (غلط) ٥٨/٨ ، معجم ابن فارس : مادة (غلط) ٣٩٠/٤ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (غلط) ١٠١/١٠ .

(٥) ينظر للمسألة في المختصر (خ) : ل/٢ ب ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٩ .

(٦) وهذه : ورد في ط (م) : ٢٥١/١٩ (وأما) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٠٤ ب ، و (ن) : ل/١٦٢ ب ، وط (ع) : ٢١٣/١٥ .

(٧) من : ورد في ط (ع) : ٢١٣/١٥ ، وط (م) : ٢٥١/١٩ (في) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٠٤ ب ، و (ن) : ل/١٦٢ ب .

(٨) نضل : ورد في ط (ع) : ٢١٣/١٥ ، وط (م) : ٢٥١/١٩ (فضل) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٠٤ ب ، و (ن) : ل/١٦٢ ب .

وإن تكافأ في الإصابة من عددٍ متساوٍ ، سقط رمي الثاني ، وليس منهما (١)
ناضل (٢) . (٣)

وبيانه : أن يصيب أحدهما عشرة من عشرين ، ويصيب الآخر تسعة من عشرين ، فيكون الأول ناضلاً ؛ لأنه استكمل إصابة عشرة من عشرين ، وقد رماها الثاني فنقص منها ، ولا يرميان بقية الرشق لحصول النضل .

فلو أصاب كل واحد منهما عشرة من عشرين ، لم يكن فيهما ناضل ولا منضول ، وسقط رمي الباقي من الرشق ؛ لأن زيادة الإصابة فيه غير مفيدة (٤)
لنضل .

ولو أصاب أحدهما خمسة من عشرين ، وأصاب الآخر تسعة (٥) من عشرين ، فالنضل بحاله ؛ لأن عدد الإصابة لم يستوف ، فيرميان من (٦) بقية الرشق ما يكمل به إصابة أحدهما عشرة ، فإن رمى الأول سهماً فأصاب ، فقد فلج على الثاني ونضل وسقط رمي الثاني .

{ل/١٠٤ ب}

(١) منهما : ورد في (ن) : ل/١٦٢ ب (منها) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٠٤ ب ، وط (ع) : ٢١٣/١٥ ، وط (م) : ٢٥١/١٩ ، ولأن السياق يقتضيه .

(٢) ناضل : ورد في ط (ع) : ٢١٣/١٥ ، وط (م) : ٢٥١/١٩ (فاضل) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٠٤ ب ، و (ن) : ل/١٦٢ ب .

(٣) ينظر : ما قيل عن المبادرة في : شرح أبي الطيب الطبري : ل/٨ - ٨ ب ، الإقناع ، للماوردي : ص ١٨٨ ، المهذب ، للشيرازي : ٤١٩/١ ، الشامل ، لابن الصباغ : ل/٨ ب - ٩ أ ، التهذيب ، للبغوي : ٨٥-٨٦ ، البيان ، للعمري : ٤٤٥/٧ ، المجموع ، للنووي : ٨٧/١٦ - ٩٠ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٤٥٧/٧ و ٥٥٤ - ٥٥٥ ، كفاية النبيه ، لابن الرفعة : ل/١٣ أ - ١٣ ب ، البحر الزخار ، لأحمد المرتضى : ١٠٨/٥ ، أسنى المطالب ، لزكريا الأنصاري : ٢٣٤/٤ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ٤٢٤/٤ ، نهاية المحتاج ، للرملي : ١٦٩/٨ .

(٤) غير مفيدة : وردت في ط (ع) : ٢١٣/١٥ (مقيدة) من دون ذكر (غير) وفي ط (م) : ٢٥١/١٩ ورد (غير مقيدة) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٠٤ ب ، و (ن) : ل/١٦٣ أ .

(٥) تسعة : ورد في (ن) : ل/١٦٣ أ (خمسة) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٠٤ ب ، وط (ع) : ٢١٣/١٥ ، وط (م) : ٢٥١/١٩ .

(٦) من : لم ترد في (ن) : ل/١٦٣ أ والصواب إثباتها كما في (ك) : ل/١٠٤ ب ، وط (ع) : ٢١٣/١٥ ، وط (م) : ٢٥١/١٩ .

ولو رمى الأول خمسة ، فأخطأ في جميعها ، / ورمى الثاني خمسة فأصاب في جميعها ، صار الثاني ناضلاً ، وسقط رمي الثاني من ^(١) الرشق ؛ لأن الأول أصاب تسعة من خمسة وعشرين ، وأصاب الثاني عشرة من خمسة وعشرين ثم على هذه العبرة .

فأما مسألة الكتاب فصورتها : أن يتناضلا على إصابة عشرة من ثلاثين مبادرة ، فيصيب البادى منهما ^(٢) تسعة من ^(٣) تسعة عشر ، ويصيب الآخر المبدأ ثمانية من تسعة عشر ، ثم رمى البادى سهماً آخر يستكمل به العشرين فيصيب ، فيصير به ناضلاً ، ويمنع الآخر المبدأ من رمي السهم الآخر الذي رماه الثاني ؛ لأنه لا يستفيد به نضالاً ولا مساواة ؛ لأن الثاني ^(٤) له من العشرين سهم واحد ، وعليه إصابتان ، ولو رمى فأصابه ، بقيت عليه إصابة يكون بها منضولاً ، فلم يكن لرميه معنى يستحقه بالعقد ، فلذلك منع منه .

ولو كان كل واحد منهما قد أصاب تسعة من تسعة عشر ، ثم رمى البادى وأصاب ، كان للمبدأ أن يرمي لجواز أن يصيب فيكافىء .

فأما المزني فظن ^(٥) أن الشافعي : منع المبدأ أن يرمي بالسهم الباقي في هذه المسألة فتكلم عليه ، وليس كما ظن ، بل أراد منعه في المسألة المتقدمة للتعليل المذكور .

{ ١١٠٥/ل }

(١) من : ورد في ط (ع) : ٢١٤/١٥ ، وط (م) : ٢٥١/١٩ (في) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ١١٠٥/٧ ، و (ن) : ١٦٣/ل .

(٢) منهما : ورد في (ن) : ١٦٣/ل (منها) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ١١٠٥/ل ، وط (ع) : ٢١٤/١٥ ، وط (م) : ٢٥١/١٩ .

(٣) تسعة من : ساقطة من ط (م) : ٢٥١/١٩ والصواب إثباتها كما في (ك) : ١١٠٥/ل ، و (ن) : ١٦٣/ل ، وط (ع) : ٢١٤/١٥ .

(٤) الثاني : ورد في ط (ع) : ٢١٤/١٥ ، وط (م) : ٢٥١/١٩ (الباقي) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ١١٠٥/ل ، و (ن) : ١٦٣/ل .

(٥) الظن لغة : يقين وشك . فأما اليقين فيقال : ظننت ظناً أي أيقنت .

والأصل الآخر : الشك يقال : ظننت الشيء إذا لم تتيقنه . =

(أ) فصل : [بيان الحواب] .

فأما الحواب ^(١) فهو نوع من أنواع الرمي ، وهم ^(٢) فيه ^(٣) أبو حامد الإسفراييني ^(٤) ، فجعله صفة من صفات السهم ، وسماه / حوابي بإثبات الياء ^(٥) فيه ، وفسره : بأنه السهم الواقع دون الهدف ، ثم يحبو إليه حتى يتصل به ، مأخوذ من حبو الصبي .

وهذا نوع من الرمي المزدلف ^(٦) يفترقان في الاسم ؛ لأن المزدلف أحدٌ ، والحابي أضعف ، ويستويان في الحكم على ما سيأتي .

= ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (ظن) ٣٦٢/١٤ ، معجم ابن فارس : مادة (ظن) ٤٦٢/٣ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (ظنن) ٢٧١/٨ .

والظن في الاصطلاح : هو الاعتقاد الراجح مع احتمال النقيض ، ويستعمل في اليقين والشك . وقيل الظن : هو أحد طرفي الشك بصفة الرجحان .

ينظر : قواطع الأدلة ، للسمعاني : ١٨/١ ، التعريفات ، للجرجاني : ص ١٨٧ ، شرح الكوكب ، لابن النجار : ٧٦/١ .

(١) الحواب : الحاء والباء والحرف المعتل أصل واحد وهو القرب والدنو .

والحابي من السهام : الذي يزحف إلى الهدف إذا رمى به .

قال الجوهري : حبا السهم إذا زلج على الأرض ثم أصاب الهدف .

ينظر : الزاهر ، للأزهري : ص ٢٦٣ ، تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (حبا) ٢٦٦/٥ ، معجم ابن فارس : مادة (حبو) ١٣٢/٢ .

(٢) الوهم : من خطرات القلب والجمع أوهام يقال : وهمت في كذا وكذا أي : غلطت . وتوهمت : ظننت .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (وهم) ٤٦٥/٦ ، معجم ابن فارس : مادة (وهم) ١٤٩/٦ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (وهم) ٤١٦/١٥ .

(٣) فيه : الضمير عائد على الحواب .

(٤) أبو حامد الإسفراييني : سبقته ترجمته في ص ١٢-١٣ .

وينظر لقوله في : المجموع ، للنووي : ٩٣/١٦ .

(٥) الياء : ورد في (ن) : ل/١٦٣ أ ، وط (ع) : ٢١٤/١٥ ، وط (م) : ٢٥٢/١٩ (الباء) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٠٥ ب .

(٦) المزدلف : من زلف إليه وأزدلف وتزلف : دنا منه .

يقال : أزدلف السهم إلى كذا : اقترب .

فالمزدلف : هو السهم الذي يصيب الأرض ثم يرتفع من الأرض فيصيب الثمن .

ينظر : الأم ، للشافعي : ٢٣٣/٣ ، الزاهر ، للأزهري : ص ٢٦٣ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (زلف) ٦٩/٦ .

والذي قاله سائر أصحابنا ^(١) : أن الحواب نوع من الرمي ، وأن الرمي ثلاثة : المحاطة ^(٢) ، والمبادرة ^(٣) ، والحواب ^(٤) وقد ذكرنا المحاطة والمبادرة .

فأما الحواب فهو : أن يحتسب بالإصابة في الشن والهدف ، ويسقط الأقرب إلى الشن ما هو أبعد من الشن .

وإن أصاب أحدهما الهدف على شبر ^(٥) من الشن ، فاحتسب به ^(٦) . ^(٧)

ثم أصاب الآخر الهدف على فتر ^(٨) من الشن احتسب به ^(٩) ، وأسقط إصابة الشبر ^(١٠) لأنها أبعد .

{ل/١٠٥ ب}

(١) أصحابنا : الضمير عائد على أصحاب الشافعية .

(٢) المحاطة : سبق بيان معناه في ص ١٩٨ .

(٣) المبادرة : سبق بيان معناها في ص ١٩٨ .

(٤) الحواب : سبق بيان معناه في ص ٢٥٤ .

(٥) الشبر : ما بين أعلى الإبهام وأعلى الخنصر والجمع أشبار .

ينظر : معجم ابن فارس : مادة (شبر) ٢/٤٠ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (شبر) ٧/١٥ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (الشبر) ٢/١٢٠ .

(٦) به : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٦٣ أ ، وط (ع) : ١٥/٢١٤ ، وط (م) : ١٩/٢٥٢ (له) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٠٥ ب .

(٧) ينظر الكلام عن الحواب في : المهذب ، للشيرازي : ١/٤٢٠ ، التهذيب ، للبخاري : ٨/٨٧ ، البيان ، لعمرواني : ٧/٤٤٤-٤٥٤ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٧/٥٥٦-٥٥٧ ، المجموع ، للنووي : ١٦/٨٨-٨٩ و ٩٣-٩٦ ، البحر الزخار ، لأحمد المرتضى : ٥/١٠٩ .

(٨) الفتر : ما بين طرف الإبهام والسبابة إذا فتحهما .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (فتر) ١٤/٢٧٢ ، معجم ابن فارس : مادة (فتر) ٤/٤٧٠ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (فتر) ١٠/١٧٤ .

(٩) به : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٦٣ أ ، وط (ع) : ١٥/٢١٤ ، وط (م) : ١٩/٢٥٢ (له) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٠٥ ب .

(١٠) الشبر : ورد في ط (ع) : ١٥/٢١٤ (الشن) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٠٥ ب ، و (ن) : ل/١٦٣ أ ، وط (م) : ١٩/٢٥٢ ولأن السياق يقتضيه .

ولو أصاب أحدهما ^(١) خارج الشن واحتسب به ، وأصاب الآخر في الشن احتسب به ، واسقط إصابة خارج الشن .

ولو أصاب أحدهما الشن فاحتسب به ، وأصاب الآخر الدارة ^(٢) التي في الشن احتسب به ، واسقط إصابة الشن .

ولو أصاب أحدهما الدارة التي في الشن فاحتسب به ، وأصاب الآخر العظم الذي في دارة الشن احتسب واسقط إصابة الدارة ، فيكون كل قريب مسقطاً لما هو أبعد منه ، فهذا نوع من الرمي ذكره الشافعي في كتاب الأم ^(٣) ، وذكر مذاهب الرماة فيه ، وفرّع عليه ، / ولم يذكره المزني : إما لإختصاره ^(٤) وإما لأنه غير

(١) أحدهما : ورد في ط (ع) : ٢١٤/١٥ ، وط (م) : ٢٥٢/١٩ (أحدها) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٠٥ ب ، و (ن) : ل/١٦٣ .

(٢) الدارة : سبق بيان معناها في ص ٢٠٧ .

(٣) ينظر : ٢٣١/٣ .

(٤) الإختصار : من الخصر وهو : وسط الشيء .

والإختصار في الكلام : ترك فضوله واستيجاز معانيه . وكان بعض أهل اللغة يقول الإختصار : أخذ أوساط الكلام وترك شعبه .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (خصر) ١٢٧/٧ ، معجم ابن فارس : مادة (خصر) ١٨٩/٢ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (خصر) ١٠٩/٤ .

فالإختصار أو الإيجاز أمر محمود مرغّب فيه ، ولم يكن في يوم ما وسيلة من الوسائل ، ولم تحتمه ظروف ، وإنما هو غاية ؛ ذلك لأن المعنى هو المقصود ، فإذا أمكن تأدية هذا المعنى بلفظ قليل ، ففي ذلك خير للمتكلم والمخاطب على السواء .

والأصل في مدح الإيجاز والاختصار في الكلام : أن الألفاظ غير مقصودة في أنفسها ، وإنما المقصود هو المعاني والأغراض التي احتيج إلى العبارة عنها بالكلام ، فصار اللفظ بمنزلة الطريق إلى المعاني التي هي مقصودة .

فالإختصار أو الإيجاز هو : قصد اللفظ مع وفاء المعنى ، أو استثمار أقل قدر من الألفاظ في أكبر قدر من المعنى ، ولا بد أن يكون اللفظ وافياً بأداء المعنى ، فإن لم يكن وافياً كان في الكلام خلل ، ولا يعد من البلاغة في شيء ، ولذلك عابوا على كثير من المتكلمين ؛ لأن ألفاظهم كانت لا تؤدي المعنى المطلوب .

وقد قُسم الإيجاز إلى إيجاز حذف وإيجاز قصر .

أولاً : إيجاز الحذف : أن نحذف جزءاً من الكلام الذي نعبر به عن المعنى المراد ، وقد يكون هذا الجزء كلمة ، وقد يكون جملة ، وهذا المحذوف لا بد أن يستغني الكلام عنه - أي يفهم بدونه - ، كما أن هذا الحذف لا بد من قرينة تدل عليه . =

= والأدلة على الحذف كثيرة منها :

١- دلالة الحال : مثل قوله تعالى : ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ﴾ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامًا قَوْمُ مُكْرُونَ﴾ [سورة الذاريات : الآيتان ٢٤-٢٥] . فإن الحال يدل على أن في الآية أكثر من محذوف .

أ- في قوله تعالى : ﴿فَقَالُوا سَلَامًا﴾ أي : نسلم سلاماً .

ب- في قوله تعالى : ﴿قَالَ سَلَامٌ﴾ أي : عليكم سلام .

ج- في قوله تعالى : ﴿قَوْمٌ مُّكْرُونَ﴾ أي : انتم قوم منكرون .

٢- دلالة المقال : وذلك مثل قوله سبحانه : ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَكُمْ رَبُّكُمْ فَأَلَّوْا خَبِيرًا﴾ [سورة النحل: آية ٣٠] .

أي : أنزل خيراً ، وإنما دلنا على هذا المحذوف (أنزل) القول الذي تقدم عليه : ﴿مَاذَا أَنْزَلَكُمْ رَبُّكُمْ﴾ .

٣- دلالة الصناعة النحوية : مثل قوله تعالى : ﴿ثَالِثَةً تَتَنَقَّزُ كُرُوسُفَ﴾ [سورة يوسف : آية ٨٥] فإن النحويين يقدرون في مثل هذا (لا) : أي ثالث لا تنقأ .

ولذا إذا قلت : والله أفعل كذا وفعلت فقد حدثت ؛ لأن معنى والله أفعل : والله لا أفعل ، فلا بد من تقدير (لا) في مثل هذا التركيب ، فإذا أردت أن تقسم على الفعل الذي تريد أن تفعل ، فينبغي أن تقول : والله لأفعلن كذا .

وهذا المحذوف تارة لا يقام شيء مقامه ، وتارة يقام ما يدل عليه ، نحو قوله تعالى : ﴿وَكُنْ بِكُذُوبِكَ قَتْدًا

كَذَبْتَ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [سورة فاطر : آية ٤] أي : فلا تحزن وأصبر .

والحذف قسمان : حذف كلمة أو حذف جملة .

أما حذف الكلمة : وهو كثير وله مواضع متعددة منها :

١- حذف المبتدأ نحو قوله تعالى : ﴿كُلُّ عِبَادٍ مُّكْرَمُونَ﴾ [سورة الأنبياء : آية ٢٦] أي : هم عباد مكرمون .

٢- حذف الخبر نحو قوله تعالى : ﴿أَكَلَهَا دَانِمٌ وَطَلَهَا﴾ [سورة الرعد : آية ٣٥] أي : دائم .

٣- حذف الفاعل نحو قوله تعالى : ﴿كَلا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾ [سورة القيامة : آية ٢٦] أي : الروح .

أما حذف الجملة : فلا نجده إلا في كتاب الله تبارك وتعالى ، ذلك أن الجملة ذات فائدة مستقلة ، وحينما تحذف فإن ذلك سيحدث خللاً في المعنى ونقصاً في الغرض المقصود ، فلا يستطيع أحد أن يرتب كلامه بحيث إذا حذفت منه جملة مستقلة يؤدي الغرض المراد .

لكن كلام رب العالمين المعجز يعطيك المعاني كاملة ، وتجد مع ذلك حلاوة الإيجاز في هذا الحذف ناشئة عن روعة الإعجاز وذلك كثير في كتاب الله تعالى .

فمثلاً : سورة يوسف يكثر فيها هذا اللون من الحذف ، نقرأ فيها طلب إخوة يوسف من أبيهم أن يرسله معهم ، ويجيبهم بأنه يخاف أن يأكله الذئب ويقولون : ﴿لَنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَحَنُ عَصِيَّةٍ إِنَّا إِذَا لَخَاسِرُونَ﴾ [الآية : ١٤] .

وأنست تسترقب بلا شك نتيجة هذا الحوار بين الأبناء وأبيهم ، ترى أيقبل منهم هذا القول فيرسله معهم أم يأبى ذلك ؟ والآيات الكريمة تطوي هذا الجواب ، فنقرأ قوله سبحانه وتعالى بعد الآية الأنفة الذكر ﴿فَلَمَّا ذَمُّوا

بِهِ وَاجْتَمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غِيَابَةِ الْجَبِّ﴾ [الآية : ١٥] فهناك جملاً طويلاً ولم تذكر ، إلا أن حذفها لا يتأثر به

المعنى مطلقاً ، بل إنها تزيد النظم طلاوة وحلاوة = .

موافق لرأيه ، لضيقه وكثرة خطره ؛ لأنه يُسقط الإصابة بعد إثباتها ، والمذهب جوازه لأمرين :

أحدهما : أنه نوع معهود من ^(١) الرمي ، فأشبهه المحاطة والمبادرة .

والثاني : أنه أبعث على معاطاة الحق فصح . وإذا كذلك ^(٢) في جواز النضال على إصابة الحواب ، وكان عقدهما على إصابة خمسة من عشرين فلهما إذا تناضلا ثلاثة أحوال :

أحدها : أن يقصرا عن ^(٣) عدد الإصابة .

والثاني : أن يستوفيا عدد الإصابة .

والثالث : أن يستوفيا ^(٤) أحدهما ، ويقصر عنها الآخر .

{ ١٠٦/٥ }

= ثانياً : إيجاز القصر : وهو تضمين الألفاظ القليلة معاني كثيرة من غير حذف ، فهو الذي لا يمكن أن نعبر عن معانيه بألفاظ مساوية لتلك الألفاظ التي عُبِّرَ بها عن هذه المعاني .

وهذا النوع هو أعلى طبقات الإيجاز مكاناً ، وأعوزها إمكاناً وإذا وجد في كلام بعض البلغاء ، فإنما يوجد شاذاً نادراً ، ويكثر ذلك في كتاب الله تبارك وتعالى ويمثل لذلك بقوله سبحانه يصف خمر الجنة ﴿لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنْفَوْنَ﴾ [سورة الواقعة : آية ١٩] . وبين أن هذه الآية جمعت جميع عيوب خمر الدنيا .

ينظر : قانون البلاغة ، لأبي طاهر البغدادي : ص ٩٥-٩٦ ، الإيضاح ، للقرظيني : ص ١٠٥-١١١ ، سر الفصاحة ، لابن سنان الخفاجي : ص ١٤٥-١٤٨ ، البلاغة فنونها ، د. فضل : ص ٤٥٤-٤٧١ .

(١) من : ورد في ط (ع) : ٢١٥/١٥ ، وط (م) : ٢٥٢/١٩ (في) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ١١٠٦/٥ ، و (ن) : ١٦٣/ب .

(٢) وإذا كذلك : ورد في المخطوطة (ن) : ١٦٣/ب (وكذلك) وورد في ط (ع) : ٢١٥/١٥ ، وط (م) : ٢٥٢/١٩ (وذلك) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ١١٠٦/٥ .

(٣) عن : ورد في ط (ع) : ٢١٥/١٥ ، وط (م) : ٢٥٢/١٩ (على) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ١١٠٦/٥ ، و (ن) : ١٦٣/ب .

(٤) يستوفيا : ورد في ط (م) : ٢٥٢/١٩ (يستوفيا) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ١١٠٦/٥ ، و (ن) : ١٦٣/ب ، وط (ع) : ٢١٥/١٥ .

فأما الحال الأولى ^(١) : وهو أن يقصر كل واحد منهما عدد الإصابة ، فيصيب أقل من خمسة ، فقد ارتفع حكم العقد بنقصان الإصابة من العدد المشروط من غير أن يكون فيهما ^(٢) ناضل أو ^(٣) منضول ، ولا اعتبار بالقرب والبعد مع نقصان العدد .

وأما الحال الثانية : وهي أن يستوفيا معاً عدد الإصابة ، فيصيب كل واحد منهما خمسة فصاعداً ، فيعتبر حينئذ حال القرب والبعد ، فإنهما لا يخلوان فيهما من أربعة أقسام :

أحدها : أن تكون الإصابات في الهدف ، وقد تساوت في القرب من الشن ، وليست بعضها بأقرب إليه من بعض ، فقد تكافأ وليس فيهما ناضل ولا منضول . {١١٠٦/ن}

وهكذا تقدم لكل واحد منهما سهم ، كان / أقرب إلى الشن من باقي سهامه ، وتساوى السهمان المتقدمان في القرب من الشن ، كانا سواء لا ناضل فيهما ولا منضول ، فإن تقدم لأحدهما سهم وللآخر سهمان ، وتساوت السهام الثلاثة في قربها من الشن ، ففيه وجهان :

أحدهما : أن ^(٤) المتقرب بسهمين ناضل المتقرب بسهم ؛ لفضله في العدد .

والثاني : أنهما سواء لا ناضل فيهما ولا منضول ؛ لأن نضال الحواب موضوع على القرب ، دون زيادة العدد ^(٥) . {١٠٦/ب}

(١) الأولى : ورد في ط (ع) : ٢١٥/١٥ (الأول) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ١٠٦/أ ، و (ن) : ١٦٣/ب ، وط (م) : ٢٥٢/١٩ .

(٢) فيهما : ورد في ط (ع) : ٢١٥/١٥ ، وط (م) : ٢٥٢/١٩ (فيها) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ١٠٦/أ ، و (ن) : ١٦٣/ب .

(٣) أو : ورد في (ن) : ١٦٣/ب ، وط (ع) : ٢١٥/١٥ ، وط (م) : ٢٥٢/١٩ (ولا) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ١٠٦/أ .

(٤) أن : ورد في ط (ع) : ٢١٥/١٥ ، وط (م) : ٢٥٣/١٩ (انه) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ١٠٦/ب ، و (ن) : ١٦٣/ب .

(٥) تكون : ورد في المخطوطة (ن) : ١٦٣/ب (يكون) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ١٠٦/ب ، وط (ع) : ٢١٥/١٥ ، وط (م) : ٢٥٣/١٩ .

والقسم الثاني : أن تكون سهام أحدهما أقرب إلى الشن من سهام الآخر ، فأقربهما إلى الشن هو الناضل ، وأبعدهما من الشن هو المنضول ^(١) .

وهكذا لو تقدم لأحدهما سهم واحد ، فكان أقرب إلى الشن من جميع سهام الآخر ، أسقط ^(٢) به سهام صاحبه ، ولم يُسقط به سهام نفسه ، وكان هو الناضل بسهمه الأقرب .

والقسم الثالث : أن تكون سهام أحدهما في الهدف ، وسهام الآخر في الشن ، فيكون المصيب في الشن هو الناضل ، والمصيب في الهدف منضول .

وهكذا لو كان لأحدهما سهم واحد في الشن ، وجميع سهام الآخر خارجة الشن ، كان المصيب في الشن هو الناضل بسهمه الواحد وقد أسقط به ^(٣) سهام صاحبه ، ولم يُسقط به ^(٤) سهام نفسه ، وإن كانت أبعد إلى الشن من سهام صاحبه .

والقسم الرابع : أن تكون سهامهما جميعاً صائبة في الشن ، لكن سهام أحدهما أو بعضها ^(٥) في / الدارة ^(٦) وسهام الآخر خارج الدارة .

وإن كان ^(٧) جميعها في الشن ففيه وجهان :

(١) ينظر : المجموع ، للنووي : ٩٥/١٦ .

(٢) أسقط : ورد في ط (ع) : ٢١٦/١٥ ، وط (م) : ٢٥٣/١٩ (أسقطت) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ١٠٦/ل ب ، و (ن) : ١٦٣/ل ب .

(٣) به : ورد في المخطوطة (ن) : ١٦٤/ل أ (له) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ١٠٦/ل ب ، وط (ع) : ٢١٦/١٥ ، وط (م) : ٢٥٣/١٩ .

(٤) به : ورد في (ن) : ١٦٤/ل أ ، وط (ع) : ٢١٦/١٥ ، وط (م) : ٢٥٣/١٩ (له) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ١٠٦/ل ب .

(٥) بعضها : ورد في ط (ع) : ٢١٦/١٥ ، وط (م) : ٢٥٣/١٩ (بعضهما) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ١٠٦/ل ب ، و (ن) : ١٦٤/ل أ .

(٦) في الدارة : ورد في ط (ع) : ٢١٦/١٥ ، وط (م) : ٢٥٣/١٩ (في الشن الدارة) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ١٠٧/ل أ ، و (ن) : ١٦٤/ل أ .

(٧) كان : ورد في ط (ع) : ٢١٦/١٥ ، وط (م) : ٢٥٣/١٩ (كانت) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ١٠٧/ل أ ، و (ن) : ١٦٤/ل أ .

أحدهما ^(١) : وقد حكاها الشافعي عن بعض الرماة : أن المصيب في الدارة ناضل ، والمصيب خارج الدارة منضول ؛ لأنه قطب ^(٢) الإصابة .

والوجه الثاني : وإليه أشار الشافعي في اختياره ^(٣) : أنهما سواء ، وليس منهما ناضل ولا منضول ؛ لأن جميع الشن محل الإصابة .

وأما الحال الثالثة : وهو أن يستوفي أحدهما إصابة الخمس ، ويقصر الآخر عنها ^(٤) ، فهذا على ضربين :

أحدهما : أن يكون مستوفي الإصابة أقرب سهاماً إلى الشن ، أو مساوياً صاحبه ، فيكون ناضلاً ، والمقصر منضولاً .

والضرب الثاني : أن يكون المقصر في الإصابة أقرب سهاماً من المستوفي لها ، فليس فيهما ^(٥) ناضل ولا منضول ؛ لأن المستوفي قد سقطت سهامه بعدها ^(٦) ، والمقصر قد سقطت سهامه بنقصانها - والله أعلم - .

{١١٠٧/٥}

(١) أحدهما : ساقطة من (ن) : ل/١٦٤ أ والصواب إثباتها كما في (ك) : ل/١٠٧ أ ، وط (ع) : ٢١٦/١٥ ، وط (م) : ٢٥٣/١٩ .

(٢) قطب : القاف والطاء والباء أصل صحيح يدل على الجمع بين الشئتين .

ينظر : معجم ابن فارس : مادة (قطب) ١٠٥/٥ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (قطب) ٢١١/١١ - ٢١٢ .

(٣) اختيار الشافعي : أنهما سواء لا ناضل فيهما ولا منضول ، لأن نضال الحواب موضوع على القرب دون زيادة العدد .

ينظر : المجموع ، للنووي : ٩٥/١٦ .

(٤) عنها : ورد في ط (ع) : ٢١٦/١٥ ، وط (م) : ٢٥٤/١٩ (عنهما) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٠٧ أ ، و (ن) : ل/١٦٤ أ .

(٥) فيهما : ورد في ط (ع) : ٢١٦/١٥ ، وط (م) : ٢٥٤/١٩ (فيهما) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٠٧ أ ، و (ن) : ل/١٦٤ أ .

(٦) بعدها : ورد في ط (ع) : ٢١٦/١٥ ، وط (م) : ٢٥٤/١٩ (لبعدها) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٠٧ أ ، و (ن) : ل/١٦٤ أ .

(٢٥) مسألة : [الاتفاق على نوع الرمي في المرمى] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - ^(١) : ((وإذا تشارطا الخواسق لم يحسب خاسقاً حتى يخزق الجلد فيتعلق بنصله)) ^(٢) .

قد ذكرنا أنواع الرمي من : قارع ^(٣) ، وخازق ^(٤) ، وخاسق ^(٥) ، وأنه يطلق ^(٦) على جميعها اسم الخواصل ^(٧) .

فالقارع : ما أصاب ^(٨) الشن ، ولم يؤثر فيه .

والخازق : ما أثر فيه ولم يثبت .

والخاسق : ما ثقب الشن وثبت فيه .

ويحملان في الإصابة على ما شرطاهما . فإذا شرطاً فيها ^(٩) الخواسق ، فإذا

خرق الشن وثبت فيه كان خاسقاً محسوباً ، / وسواء طال ثبوته أو قصر ؛ لأن الإعتبار بوجود الثبوت لا بدوامه .

وإن ثقب ولم يثبت فيه ، فالمذهب المنصوص عليه : أنه غير محسوب ؛ لأن

اسم الخسق ، لا ينطلق عليه لعدم صفته فيه .

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٦٤ أ ، وط (ع) : ٢١٦/١٥ ، وط (م) : ٢٥٤/١٩ ولم يرد في (ك) : ل/١٠٧ .

(٢) ينظر للمسألة في : المختصر (خ) : ل/٢ ب ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٩ .

(٣) القارع : سبق بيان معناه في ص ٢١٠ .

(٤) الخازق : سبق بيان معناه في ص ٢١٠ .

(٥) الخاسق : سبق بيان معناه في ص ٢١٠ .

(٦) يطلق : ورد في ط (ع) : ٢١٦/١٥ ، وط (م) : ٢٥٤/١٩ هكذا وهو الصواب ، وورد في (ك) : ل/١٠٧ أ ، و (ن) : ل/١٦٤ (ينطلق) .

(٧) الخواصل : سبق بيان معناها في ص ٢١١ .

(٨) ما أصاب : ورد في (ن) : ل/١٦٤ أ (ما أصابه) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٠٧ أ ، وط (ع) : ٢١٦/١٥ ، وط (م) : ٢٥٤/١٩ .

(٩) فيها : ورد في ط (ع) : ٢١٦/١٥ ، وط (م) : ٢٥٤/١٩ (فيهما) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٠٧ أ ، و (ن) : ل/١٦٤ .

وخرج بعض أصحابنا فيه قولاً آخر : أنه محسوب له ؛ لأن سقوطه بعد الثقب يحتل أن يكون لضعف الشن أو لسعة الثقب ، فافتضى أن يكون محسوباً لوجود الثقب الذي هو الزم الصفتين ، وهذا ليس بصحيح ؛ لأنه يصير الخاسق مساوياً للخازق ، واختلاف اسمهما يوجب اختلاف حكمهما ^(١) .

{ ١٠٧/ج ب }

(١) ينظر لهذه المسألة في : شرح أبي الطيب الطبري : ل/٨ ب ، التنبيه ، للشيرازي : ص ١٢٩ ، المذهب ، للشيرازي : ٤١٨/١ ، الشامل ، لابن الصباغ : ل/٩ أ - ٩ ب ، التهذيب ، للبغوي : ٨٣/٨ ، البيان ، للعمرائي : ٤٤٤/٧ ، منهاج الطالبين ، للنووي : ٣٥٣/٣ ، أسنى المطالب ، لركريا الأنصاري : ٢٣٣/٤ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ٤٢٥/٤ ، نهاية المحتاج ، للرملي : ١٧١/٨ .

(٢٦) مسألة : [كيفية احتساب نوعية الرمي] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - ^(١) : ((ولو تشارطا المصيب ، فمن أصاب الشن ولم يخرقه حسب له لأنه مصيب)) ^(٢) .

وهذا كما قال : إذا تشارطا الإصابة ، احتسب كل مصيب من قارع ، وخازق ، وخاسق ؛ لأن جميعها مصيب ^(٣) .

وهكذا لو تشارطا الإصابة قرعاً ، احتسب بالقارع وبالخازق وبالخاسق ؛ لأنه زيادة على القرع .

ولو تشارطا الخواصل احتسب بكل مصيب ؛ لأن إصابة الخواصل مشتمل ^(٤) على كل مصيب من قارع وخازق وخاسق .

فأما الخواصر ^(٥) فهو : ما أصاب جانب الشن . فإن شرطاه في الرمي ، لم يحتسب إلا به ^(٦) ، وإن لم يشترطاه احتسب به ^(٧) مع كل مصيب في الشن إذا كانت الإصابة مشروطة في الشن ^(٨) .

{ ب ١٠٧/ل }

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٦٤ ب ، وط (م) : ٢٥٥/١٩ ولم يرد في (ك) : ل/١٠٧ ب ، وط (ع) : ٢١٧/١٥ .

(٢) ينظر المسألة في : المختصر (خ) : ل/٢ ب ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٩ .

(٣) مصيب : ورد في ط (ع) : ٢١٧/١٥ ، وط (م) : ٢٥٥/١٩ (تصيب) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٠٧ ب ، و (ن) : ل/١٦٤ ب .

(٤) مشتمل : ورد في ط (ع) : ٢١٧/١٥ ، وط (م) : ٢٥٥/١٩ (تشتل) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٠٧ ب ، و (ن) : ل/١٦٤ ب .

(٥) الخواصر : ورد في ط (ع) : ٢١٧/١٥ ، وط (م) : ٢٥٥/١٩ (الخواصل) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٠٧ ب ، و (ن) : ل/١٦٤ ب .

(٦) إلا به : ورد في ط (ع) : ٢١٧/١٥ ، وط (م) : ٢٥٥/١٩ (الآن) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٠٧ ب ، و (ن) : ل/١٦٤ ب .

(٧) به : ورد في ط (ع) : ٢١٧/١٥ ، وط (م) : ٢٥٥/١٩ (له) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٠٧ ب ، و (ن) : ل/١٦٤ ب .

(٨) ينظر : المجموع ، للنووي : ١١٢-١١١/١٦ .

(أ) فصل : [تحديد نوعية الإصابة] .

ولا يجوز أن يتناضلا على أن تكون إصابة أحدهما قرعاً ، وإصابة الآخر خسفاً ، حتى يتكافأ في الإصابة قرعاً أو خسفاً ؛ لأن المقصود بالعقد معرفة أحذقهما بالرمي . كما لا يجوز أن يتفاضلا ^(١) على أن تكون إصابة أحدهما خمسة من عشرين ، وإصابة الآخر عشرة من عشرين ؛ لما فيه من التفاضل ^(٢) الذي لا يعلم به الأحذق .

{ ١١٠٨/٥ }

(١) يتفاضلا : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٦٤ ب ، وط (ع) : ٢١٧/١٥ ، وط (م) : ٢٥٥/١٩ (يتناضلا) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٠٨ أ ولأن السياق يقتضي ذلك .
(٢) التفاضل : ورد في ط (ع) : ٢١٧/١٥ ، وط (م) : ٢٥٥/١٩ (التناضل) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٠٨ أ ، و (ن) : ل/١٦٤ ب ولأن السياق يقتضيه .

(ب) فصل : [بيان أن زيادة الصفة تقابل زيادة العدد] .

ولو تشارطا الإصابة قرعاً على أن يحتسب بخاسق كل واحد منهما قارعين ، ويعتد به إصابتيه ، كان هذا جائزاً لتكافئهما ^(١) فيه ؛ لتكون زيادة الصفة مقابلاً لزيادة العدد . فعلى هذا ، لو شرطاً إصابة عشرة من عشرين على هذا الحكم ، فأصاب أحدهما تسعة قرعاً ، وأصاب الآخر قارعين وأربعة خواسق ، فقد نضل مع قلة إصابته ؛ لأنه قد استكمل بمضاعفة الخواسق الأربعة مع القارعين إصابة عشرة ، نقص الآخر عنها ^(٢) بإصابة واحد ، فصار بها منضولاً .

{ ١١٠٨/ل }

(١) لتكافئهما : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٦٤ ب (لتكافئها) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٠٨ أ ، وط (ع) : ٢١٧/١٥ ، وط (م) : ٢٥٥/١٩ .
(٢) عنها : ورد في ط (ع) : ٢١٧/١٥ ، وط (م) : ٢٥٥/١٩ (عنهما) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٠٨ أ ، و (ن) : ل/١٦٤ ب ولأن السياق يقتضيه .

(٢٧) مسألة : [الحالات عند الاختلاف في نوع الرمي] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - (١) : ((وإذا اشترطا الخواسق والشن يلصق بالهدف فأصاب ثم رجع ، فزعم الرامي أنه خسق أنه رجع لغلط لقيه من حصاة وغيرها ، وزعم المصاب عليه أنه لم يخسق وأنه إنما قرع ثم رجع ، فالقول قوله مع يمينه إلا أن تقوم بينة (٢) فيؤخذ بها)) (٣) .

اشترط الخسق إنما يكون في إصابة الشن / دون الهدف . وقد ذكرنا : أن الشن هو : جلد ينصب في الهدف تمُدُّ أطرافه بأوتار (٤) أو خيوط تشد في أوتاد (٥) منصوبة في الهدف المبني (٦) .

وربما كان ملصقاً بحائط الهدف ، وربما كان بعيداً منه بنحو من شبر أو ذراع ، وهو أبعد ما ينصب .

وخسق الشن إذا كان بعيداً من الهدف ، أوضح منه إذا كان ملصقاً به .

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٦٤ ب ، وط (م) : ٢٥٥/١٩ ولم يرد في المخطوطة (ك) : ل/١١٠٨ ، وط (ع) : ٢١٧/١٥ .

(٢) البينة : من بان الشيء إذا اتضح وانكشف .

فالبينة : ما بُيِّنَ به الشيء من الدلالة وغيرها .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (بان) ٤٩٦/١٥ ، معجم ابن فارس : مادة (بين) ٣٢٧/١ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (بين) ٥٦٢/١ .

(٣) ينظر للمسألة في : المختصر (خ) : ل/٢ ب ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٩ .

(٤) الوتر : سبق بيان معناه في ص ٢٤١ .

(٥) الوتدُ : ما رُزَّ في الحائط أو الأرض من الخشب ، والجمع : أوتاد .
فالوتد : رأس منتصب .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (وتد) ١٤٨/١٤ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (وتد) ٢٠٤/١٥ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (الوتد) ٤٧٦/١ .

(٦) ينظر لهذه المسألة في : الشامل ، لابن الصباغ : ل/٩ ب ، التهذيب ، للبغوي : ٩٣-٩٤ ، المجموع ، للنووي : ١١٢/١٦ .

فإذا رمى والشن ملصق بالهدف ، فأصاب الشن ثم سقط بالإصابة خسق ،
 فزعم الرامي أنها خسق ولقي غلطاً في الهدف من حصاة ^(١) أو نواة ^(٢) ، فرجع
 وهو خاسق ، وزعم المرمى عليه أنه قرع فسقط ولم يخسق ، فلهما ثلاثة أحوال :
 أحدها ^(٣) : أن يعلم صدق الرامي في قوله . وذلك ^(٤) بأن يعرف موضع خسقه ،
 ويرى الغلط من ورائه ، فيكون القول قوله مع يمين ؛ لأن الحال شاهدة بصدقه ^(٥) .
 والحال الثانية : أن يعلم صدق المرمى عليه في إنكاره : إما بأن لا يرى في الشن
 خسقاً ، وإما بأن لا يرى في الهدف غلطاً فالقول قوله ، ولا يمين عليه ؛ لأن الحال
 شاهدة بصدقه .

{ ١٠٨/ل }

- (١) الحصاة : صغار الحجارة ، الجمع : الخصى ، والخصيات .
 ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (حصا) ١٦٣/٦ ، معجم ابن فارس : مادة (حصوى) ٧٠/٢ ،
 لسان العرب ، لابن منظور : مادة (حصي) ٢١٠/٣ .
 (٢) النواة : عَجَمَةُ التمر والزبيب وغيرهما والجمع : نوى .
 ينظر : معجم ابن فارس : مادة (نوى) ٣٦٦/٥ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (نوي) ٣٤٤/١٤ .
 (٣) أحدها : ورد في ط (ع) : ٢١٨/١٥ (أحدهما) وورد في ط (م) : ٢٥٦/١٩ (إحداهن) والصواب ما
 أثبتته كما في (ك) : ١٠٨/ل ب ، و (ن) : ١١٦٥/ل .
 (٤) وذلك : وردت مكررة في المخطوطة (ك) : ١٠٨/ل ب والصواب عدم التكرار كما في (ن) : ١١٦٥/ل ،
 وط (ع) : ٢١٨/١٥ ، وط (م) : ٢٥٦/١٩ .
 (٥) وقد قال النبي - ﷺ - : ((شاهدك أو يمينه)) [الحديث في : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري :
 كتاب الشهادات : (٢٠) باب : اليمين على المدعي عليه في الأموال والحدود حديث رقم (٢٦٦٩) ، ورقم
 (٢٦٧٠) ، ٣٥١/٥] .
 وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - : ((أن النبي - ﷺ - قضى باليمين على المدعي عليه)) [هذا
 الحديث في : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري : كتاب الشهادات : (٢٠) باب : اليمين على المدعي
 عليه في الأموال والحدود حديث رقم (٢٦٦٨) ، ٣٥١/٥] ولقد ذهب الشافعي والجمهور إلى القول بأن :
 اليمين على المدعي عليه في الأموال والحدود والنكاح ونحوه أي دون المدعي ، ويستلزم ذلك شيئين :
 أحدهما : أن لا تجب يمين الإستظهار ، والثاني : أن لا يصح القضاء بشاهد واحد ويمين المدعي .
 أما الحكمة في كون البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه : قال ابن حجر (.. قال العلماء والحكمة
 في ذلك ، لأن جانب المدعي ضعيف ؛ لأنه يقول خلاف الظاهر فكلف الحجة القوية وهي البينة ؛ لأنها لا
 تجلب لنفسها نفعاً ولا تدفع عنها ضرراً فيقوى بها ضعف المدعي ، وجانب المدعي عليه قوي ؛ لأن الأصل
 فراغ ذمته فاكفَى منه باليمين وهي حجة ضعيفة ؛ لأن الحالف يجلب لنفسه النفع ويدفع الضرر فكان ذلك
 في غاية الحكمة ..) ينظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري : ٣٥٤/٥ .

والحال الثالثة : أن يحتمل صدق المدعي ، وصدق المنكر ؛ لأن في الشن خواسق ، وفي الهدف غلظاً ، وقد أشكلت الإصابة : هل كانت في مقابلة الغلظ أم لا ؟ فإن كانت بيّنة حُملَ عليها ، وإن عدمت البيّنة فالقول قول المنكر مع يمينه ، ولا يحتسب به مصيباً ، / وفي الإحتساب به مخطئاً وجهان :

أحدهما : يحتسب به في الخطأ إذا لم يحتسب به في الإصابة ؛ لوقوف الرامي بين صواب وخطأ .

والوجه الثاني : لا يحتسب به في الإصابة ؛ لأن الإصابة لا يحتسب بها إلا مع اليقين ^(١) ، وكذلك لا يحتسب بالخطأ إلا مع اليقين .

فإن نكل ^(٢) المنكر عن اليمين ، أحلف الرامي المدعي ، فإذا حلف احتسب بإصابته .

{ ١٠٨/ج }

{ ١٠٩/ج }

(١) اليقين لغة : العلم وإزالة الشك وتحقيق الأمر ، واليقين نقيض الشك .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (يقن) ٣٢٥/٩ ، معجم ابن فارس : مادة (يقن) ١٥٧/٦ ، لسان العرب ، لإبن منظور : مادة (يقن) ٤٥٤/١٥ .

واليقين اصطلاحاً : اعتقاد الشيء بأنه كذا مع اعتقاد أنه لا يمكن إلا كذا ، مطابقاً للواقع غير ممكن الزوال . ينظر : التعريفات ، للجرجاني : ص ٣٣٢ .

(٢) النكل : النون والكاف واللام أصل صحيح يدل على : منع وامتناع .

يقال : نكل الرجل عن الأمر ينكل نكولاً إذا جَبَنَ عنه .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (نكل) ٢٤٦/١٠ ، معجم ابن فارس : مادة (نكل) ٤٧٣/٥ ، لسان العرب ، لإبن منظور : مادة (نكل) ٢٨٧/١٤ .

(٢٨) مسألة : [حالات الشن والهدف حين إصابة السهم] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - ^(١) : ((وإن كان الشن بالياً فأصاب موضع الخرق فغاب في الهدف ، فهو مصيب)) ^(٢) .

وهذا معتبر بالشن والهدف ولهما ثلاثة أحوال :

أحدها ^(٣) : أن يكون الهدف أشد من الشن ؛ لأنه مبني قد قوي واشتد ، فإذا وصل السهم إليه من ثقب في الشن ، ثبت في الهدف الذي هو أقوى من الشن ، كان ثبوته في الشن الأضعف أجدر ، وهو الذي أراده الشافعي ، فيحتسب به خاسقاً .

والحال الثانية : أن يكون الشن ^(٤) أقوى من الهدف وأشد ؛ لأنه جلد متين ، والهدف تراب نائر أو طين لين ، فلا يحتسب به مصيباً ولا مخطئاً .

أما الإصابة فلجواز أن لا يخسق الشن ، وأما الخطأ ، فلعدم ما خسقه ^(٥) مع بلى الشن .

والحال الثالثة : أن يتساوى الشن والهدف في القوة والضعف ، فلا يحتسب به مخطئاً ، وفي الاحتساب به مصيباً وجهان :

{ ١١٠٩/ل }

أحدهما : يحتسب من إصابة الخسق ؛ لأن ثبوته في الهدف / قائم مقام ثبوته في الشن عند تساويهما .

{ ١٠٩/ل ب }

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٦٥ أ ، وط (م) : ٢٥٧/١٩ ولم يرد في المخطوطة (ك) : ل/١٠٩ أ ، وط (ع) : ٢١٨/١٥ .

(٢) ينظر للمسألة في : المختصر (خ) : ل/٢ ب ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٩ .

(٣) أحدهما : ورد في ط (ع) : ٢١٨/١٥ (أحدهما) وورد في ط (م) : ٢٥٧/١٩ (احداهن) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٠٩ أ ، و (ن) : ل/١٦٥ أ .

(٤) الشن : ورد في (ن) : ل/١٦٥ أ (الشق) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٠٩ أ ، وط (ع) : ٢١٨/١٥ ، وط (م) : ٢٥٧/١٩ .

(٥) ما خسقه : ورد في ط (ع) : ٢١٨/١٥ ، وط (م) : ٢٥٧/١٩ (ما خسق) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٠٩ أ ، و (ن) : ل/١٦٥ أ .

والوجه الثاني : لا يحتسب في إصابة الخسق ، ويحتسب في إصابة القرع { ١٠٩/ج ب }
على الأحوال كلها (١) .

(١) ينظر لهذه المسألة في : شرح أبي الطيب الطبري : ل/٩ أ ، الشامل ، لابن الصباغ : ل/١٠ أ ، التهذيب ،
للبيهقي : ٩٣/٨ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٥٢/٧ .

(٢٩) مسألة : [متى يسمى السهم خاسقاً أو خارماً] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - (١) : ((وإن أصاب طرف الشن فخرقه ففيها قولان (٢) :

أحدهما : أنه لا يحسب له خاسقاً إلا أن يكون بقي عليه من الشن طعنة (٣) أو خيط أو جلد أو شيء من الشن يحيط بالسهم ويسمى بذلك خاسقاً وقليل ثبوته وكثيره سواء (٤) . ولا يعرف الناس إذا أوجهوا بأن يقال : خاسق إلا ما أحاط به المخسوق فيه ، ويقال للآخر خارم (٥) لا خاسق .

والقول الآخر : أن يكون الخاسق قد يقع بالإسم على ما أوهن الصحيح فخرقه ، فإذا خرق فيه شيئاً قل أو كثر ببعض النصل سمي خاسقاً لا أن الخسق الثقب ، وهذا قد ثقب وإن خرق ، وإذا وقع في خرق وثبت في الهدف كان خاسقاً والشن أضعف من الهدف (٦) . (٧)

{ ل/١٠٩ ب }

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٦٥ أ ، وط (م) : ٢٥٧/١٩ ولم يرد في المخطوطة (ك) : ل/١٠٩ ب ، وط (ع) : ٢١٩/١٥ .

(٢) ذكرت المسألة إلى هنا في (ك) : ل/١٠٩ ب ، و (ن) : ل/١٦٥ أ وأثبتها كاملة كما في المختصر .

(٣) الطعنة : الطاء والعين والنون أصل صحيح مطرد وهو : اللّخس في الشيء بما يُنفذُ .

فالطعن : الدخول في الشيء .

والطعنة : أثر الطعن .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (طعن) ١٧٨/٢ ، معجم ابن فارس : مادة (طعن) ٤١٢/٣ ،

لسان العرب ، لابن منظور : مادة (طعن) ١٦٨/٨ .

(٤) ذكرت المسألة إلى هنا في ط (م) : ٢٥٧/١٩ .

(٥) الخارم : الخاء والراء والميم أصل واحد وهو : ضرب من الإقتطاع .

والخارم : الذي يصيب طرف القرطاس فلا يتقبه ، ولكن يخرق الطرف ويخرمه وهو غير الخاسق .

ينظر : الزاهر ، للأزهري : ص ٢٦٥ ، تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (خرم) ٣٧٣/٧ ، معجم ابن

فارس : مادة (خرم) ١٧٣/٢ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (خرم) ٧٦/٤ .

(٦) ذكرت إلى هنا المسألة في ط (ع) : ٢١٩/١٥ .

(٧) ينظر للمسألة في : المختصر (خ) : ل/٢ ب ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٩ .

إذا خرم السهم الشن في إصابة الخواسق . والخارم ^(١) : هو أن يقع في حاشية الشن فيخرمها ويثبت ، فإن بقي من توابع الشن ما يحيط بدائر السهم من طُفِيهِ ^(٢) أو خيط .

{ ١٠٩/ل ب }

والطفية من خوص ^(٣) المقل ^(٤) يدار في حاشية الشن بالحجاز ^(٥) .

- (١) الخارم : سبق بيان معناه في ص ٢٧٢ .
- (٢) الطفية : الطاء والفاء والحرف المعتل أصل صحيح وهو يدل على الشيء الخفيف يعلو الشيء . ومنه : الطفية وهي : خوصة المقل ، وسميت بذلك لأنها تعظم حتى تغطي الشجرة وجمعها طُفَى . ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (طفا) ٣٢/١٤ ، معجم ابن فارس : مادة (طفو) ٤١٤/٣ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (طفا) ١٧٧/٨ .
- (٣) الخوص : الخاء والواو والصاد أصل واحد يدل على : قلة ودقة وضيق . والخوص : ورق للمقل والنخل ونحوهما . ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (خوص) ٤٧١/٧ ، معجم ابن فارس : مادة (خوص) ٢٢٨/٢ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (خوص) ٢٤٥/٤ .
- (٤) المقل : حمل الدوم واحدته : مقلّة ، والدوم شجرة تشبه النخلة في حالاتها . وقيل : المقل : الكندر الذي تتخذ به لليهود ويجعل في الدواء . ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (مقل) ١٨٥/٩ ، معجم ابن فارس : مادة (مقل) ٣٤١/٥ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (مقل) ١٥٧/١٣ .
- (٥) الحجاز : البلد المعروف ، سميت بذلك من الحَجَر الفصل بين الشينين ؛ لأنه فصل بين الغور والشام والبادية . وقيل : سُمي حجازاً ؛ لأنه يحجز بين نجد وتهامة . وقيل : سُمي حجازاً ؛ لأنه احتجز بالجبال . قال أبي عبيد الأندلسي : سُمي الحجاز حجازاً ؛ لأنه حُجز عن الأنهار والأشجار ، وهو الحنان يوم القيامة . وقال الأزهري : سُمي الحجاز حجازاً ، لأن الحرارَ حجزت بينه وبين عالية نجد . وقال ياقوت الحموي : الحجاز : جبل ممتد حال بين غور تهامة ونجد ، فكأنه منع كل واحد منهما أن يختلط بالآخر فهو حاجز بينهما . ينظر : المعارف ، لابن قتيبة : ص ٥٦٧ ، تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (حجز) ١٢٢/٤ ، معجم ابن فارس : مادة (حجز) ١٣٩/٢ ، معجم ما استعجم ، لأبي عبيد الأندلسي : ١٠/١-١٢ ، معجم البلدان ، لياقوت الحموي : ٢١٨/٢ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (حجز) ٦١/٣ .

فإن كانت الطُفْية ^(١) باقية تحيط ^(٢) بدائر السهم الخارم كان خاسقاً ؛ لأن الطُفْية فيه من جملته . وإن لم يبق ^(٣) مع الخرم شيء من حاشية الشن ، وحصل ما خرج من دائر السهم مكشوفاً ، فلا يخلو موضع السهم من أحد أمرين :

أحدهما : أن يكون غير خارج عن دائر الشن وحاشيته ، وإنما سَقَطَ ^(٤) بحاشية ^(٥) الشن لضعفه ^(٦) فهذا يحتسب به خاسقاً وإن خرم ؛ لأن خرمه لضعف الشن لا لموقع السهم .

والثاني : أن يكون خرمه ^(٧) لوقوع السهم في الحاشية ، ويدخل بعض دائر السهم في الشن ، ويخرج بعض دائره من ^(٨) الشن ، ففي الإعتداد به خاسقاً قولان :

أحدهما : لا يعتد به خاسقاً لأمرين :

أحدهما : إن اختصاصه بإسم الخرم قد زال عنه ^(٩) حكم الخسق ؛ لأن الخسق ما أحاط بالمخسوق ، واختلاف الأسماء يغير الأحكام .

والثاني : أنه قد صار بعض السهم واقعاً / في الشن ، وبعضه خارجاً من الشن .

(١) الطُفْية : سبق بيان معناها في ص ٢٧٣ .

(٢) تحيط : ورد في ط (ع) : ٢١٩/١٥ ، وط (م) : ٢٥٨/١٩ (بخيط) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته لإقتضاء السياق ذلك ولثبوته هكذا في (ك) : ل/١٠٩ ب ، و (ن) : ل/١٦٥ ب .

(٣) يبق : ورد في ط (ع) : ٢١٩/١٥ ، وط (م) : ٢٥٨/١٩ (يتبق) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٠٩ ب ، و (ن) : ل/١٦٥ ب .

(٤) سقط : ورد في (ن) : ل/١٦٥ ب (سقطت) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٠٩ ب ، وط (ع) : ٢١٩/١٥ ، وط (م) : ٢٥٨/١٩ .

(٥) بحاشية : ورد في (ن) : ل/١٦٥ ب ، وط (ع) : ٢١٩/١٥ ، وط (م) : ٢٥٨/١٩ (حاشية) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٠٩ ب .

(٦) لضعفه : ورد في ط (ع) : ٢١٩/١٥ ، وط (م) : ٢٥٨/١٩ (بضعفه) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٠٩ ب ، و (ن) : ل/١٦٥ ب .

(٧) خرمه : ورد في ط (ع) : ٢١٩/١٥ ، وط (م) : ٢٥٨/١٩ (خروجه) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٠٩ ب ، و (ن) : ل/١٦٥ ب ، ولأن السياق يقتضيه .

(٨) من : ورد في ط (ع) : ٢١٩/١٥ ، وط (م) : ٢٥٨/١٩ (في) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٠٩ ب ، و (ن) : ل/١٦٥ ب .

(٩) عنه : ورد في ط (ع) : ٢١٩/١٥ ، وط (م) : ٢٥٨/١٩ (عند) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٠٩ ب ، و (ن) : ل/١٦٥ ب .

والقول الثاني : أنه ^(١) يعتد به خاسقاً لأمرين :

أحدهما : أن الخرم زيادة على الخسق ؛ لأن كل خاتم خاسقاً ، وليس كل خاسق خاتماً ^(٢) .

والثاني : أن مقصود الخسق من النقب ، والثبوت موجود فيه .

والأول أصح ، فإن جعل خاسقاً كان مصيباً ، وإن لم يجعل خاسقاً ، لم يكن مصيباً . وفي الإحتساب به مخطئاً وجهان على ما ذكرنا ^(٣) .

{١١٠/٥}

(١) أنه : ورد في ط (ع) : ٢٢٠/١٥ ، وط (م) : ٢٥٨/١٩ (أن) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٠٩ ب ، و (ن) : ل/١٦٥ ب .

(٢) كل خاسق خاتماً : ورد في (ن) : ل/١٦٥ ب (كل خاتم خاسقاً) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٠٩ ب ، وط (ع) : ٢٢٠/١٥ ، وط (م) : ٢٥٨/١٩ .

(٣) ينظر لهذه المسألة في : شرح أبي الطيب الطبري : ل/٩ أ ، الشامل ، لابن الصباغ : ل/١٠ أ ، التهذيب ، للبغوي : ٩٤/٨ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٥٢/٧-٥٥٣ .

(٣٠) مسألة : [السهم المارق هل يحتسب به خاسقاً ؟] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - ^(١) : ((ولو كان الشن منصوباً فمرق منه ، كان عندي خاسقاً ، ومن الرماة من لا يحسبه إذا لم يثبت فيه)) ^(٢) .

أما السهم المارق ^(٣) فهو : أن ينفذ في الشن وهو منصوب فوق الهدف ، ويخرج منه فيقع وراء الهدف ، فيحتسب به ^(٤) في القارع ^(٥) .

فأما في الخاسق ففي الإحتساب به قولان :

أحدهما : وهو منصوب الشافعي ^(٦) : أنه يحتسب به خاسقاً إعتباراً بالمعنى ، وأنه زائد على الخسق ، فيؤخذ فيه معنى الخسق .

والقول الثاني : حكاه الشافعي ^(٧) عن بعض الرماة : أنه لا يحتسب به خاسقاً إعتباراً بالإسم ؛ لأنه يسمى مارقاً ولا يسمى خاسقاً ^(٨) .

{ ١١٠/٥ }

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٦٥ ب ، وط (م) : ٢٥٨/١٩ ولم يرد في المخطوطة (ك) : ل/١١٠ أ ، وط (ع) : ٢٢٠/١٥ .

(٢) ينظر للمسألة في : المختصر (خ) : ل/٢ ب ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٩ .

(٣) المارق : الميم والراء والقاف أصل صحيح يدل على خروج شيء من شيء .

ومرق السهم من الرمية : نفذ وخرج من الجانب الآخر .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (مرق) ١٤٤/٩ ، معجم ابن فارس : مادة (مرق) ٣١٣/٥ ،

لسان العرب ، لابن منظور : مادة (مرق) ٨٥/١٣ .

(٤) به : ورد في ط (ع) : ٢٢٠/١٥ ، وط (م) : ٢٥٩/١٩ (له) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١١٠ أ ، و (ن) : ل/١٦٥ ب .

(٥) القارع : ورد في ط (ع) : ٢٢٠/١٥ ، وط (م) : ٢٥٩/١٩ (الرقاع) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١١٠ أ ، و (ن) : ل/١٦٥ ب .

(٦) ينظر : الأم : ٢٣٢/٣ .

(٧) ينظر : الأم : ٢٣٢/٣ .

(٨) عبّر البغوي عن هذين القولين بعبارة أخرى فقال : (.. وإن كان الشن منصوباً فأصابه ، ومرق منه ، هل يحسب خسقاً ؟ فيه قولان :

أحدهما : يحسب ؛ لأن المروق زائد على الثبوت ؛ كما لو شرط الإصابة فمرق يحسب مصيباً فيه .

والثاني : لا ، حتى يثبت فيه ؛ لأن الثبوت فيه نوع حذاقة ..) .

ينظر : التهذيب : ٩٤/٨ .

فمن أصحابنا من أثبت هذا القول للشافعي ، ومنهم من نفاه (١) عنه (٢) ؛ لأنه أضافه إلى غيره ، ولا يكون مخطئاً ، وإن لم (٣) يحتسب خاسقاً لا يختلف فيه أصحابنا.

{١١٠/ج} وأما السهم المزدلف (٤) فهو : أن يقع على الأرض ثم يزدلف منها بحموته وحدته ، فيصير في الهدف ، / ففي الإحتساب به مصيباً قولان : أحدهما : يحتسب به مصيباً ؛ لأنه بحدة الرمي أصاب .

والقول الثاني : ليس بمصيب ؛ لخروجه من الرامي إلى غير الهدف ، وإنما أعادته الأرض حين ازدلف عنها في الهدف .

قال (٥) أبو إسحاق المروزي (٦) : ومن أصحابنا من لم يخرج المزدلف على قولين ، وحمله على اختلاف حالين ، بإعتبار حاله عند ملاقة الأرض .

فإن ضعفت حموته بعد ازدلافه ولانت ، كان محسوباً في الإصابة .

وإن قويت وصار بعد ازدلافه أحدً ، لم يحتسب به مصيباً .

ويجوز أن يتناضلا على مروق السهم ، ولا يجوز أن يتناضلا على ازدلافه ؛

لأن مروق السهم من فعل الرامي ، وازدلافه من تأثير الأرض . فعلى هذا ، في (٧) الإحتساب به مخطئاً إذا لم يحتسب به مصيباً وجهان :

{١١٠/ب}

(١) نفاه : الضمير عائد على القول .

(٢) عنه : الضمير عائد على الشافعي .

(٣) وإن لم : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٦٥ ب (فإن) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١١٠ أ ، وط

(ع) : ٢٢٠/١٥ ، وط (م) : ٢٥٩/١٩ .

(٤) المزدلف : سبق بيان معناه في ص ٢٥٤ .

(٥) قال : ورد في ط (ع) : ٢٢٠/١٥ ، وط (م) : ٢٥٩/١٩ (وقال) بإضافة الواو والصواب ما أثبتته كما في

المخطوطة (ك) : ل/١١٠ ب ، و (ن) : ل/١٦٦ أ .

(٦) ينظر لقول أبي إسحاق المروزي في : روضة الطالبيين ، للنووي : ٥٥٢/٧ ونصه : (قال أبو إسحاق :

إن أعانته الصدمة وزلته حدة ، لم يحسب وإلا فيحسب ، وإن ازدلف ولم يصب الغرض ، حسب عليه على

الأصح ..) كما ورد قول أبو إسحاق المروزي بنصه كما في متن الرسالة في : المجموع ، للنووي : ١٠٨/١٦ - ١٠٩ .

(٧) فسي : ورد في ط (م) : ٢٥٩/١٩ (كان في) والصواب ما أثبتته من غير (كان) كما في (ك) :

ل/١١٠ ب ، و (ن) : ل/١٦٦ أ ، وط (ع) : ٢٢١/١٥ .

أحدهما : يكون مخطئاً ؛ لأنه من سوء الرمي .

والثاني : لا يكون مخطئاً ما أصاب ، ويسقط الإعتداد به مصيباً ومخطئاً . - والله أعلم - (١) .

{ل/١١٠ ب}

(١) ينظر لهذه المسألة في : شرح أبي الطيب الطبري : ل/٩ أ ، الشامل ، لابن الصباغ : ل/١١٠ - ١٠ ب ، التهذيب ، للبغوي : ٩٤/٨ ، المجموع ، للنووي : ١٠٨/١٦ - ١٠٩ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٥٢/٧ .

(٣١) مسألة : [قدح السهم وهل تحتسب الإصابة به

أو بالنصل ؟] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - (١) : ((قال وإن أصاب بالقدح (٢) لم يحسب إلا ما أصاب بالنصل)) (٣) .

أما قدح السهم فهو : خشبته المرئية (٤) .

واختلف فيما يسمى به منها : فقال بعضهم : هو اسم لجميع الخشبة .

وقال آخرون : هو اسم يختص بموضع الوتر منه ، ويسمى (٥) فوق السهم (٦) ، وهو الجزء الذي يدخل فيه الوتر (٧) .

وأما النصل فهو : الطرف الآخر من السهم ، واختلف فيما يسمى منه نصلاً . { ل/١١٠ ب }

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٦٦ أ ، وط (م) : ٢٥٩/١٩ ولم يرد في المخطوطة (ك) : ل/١١٠ ب ، وط (ع) : ٢٢١/١٥ .

(٢) القدح : وهو السهم بلا نصل ولا قنذ ، وكأنه سمي بذلك بقدح به أو يمكن القدح به .
والقدح : أو ما يقطع ويقضب يسمى قطعاً ، والجمع : القطوع ، ثم يبرى فيسمى برّياً .
وذلك قبل أن يقوم ، فإذا قوّم وآتى له أن يراش وينصل فهو القدح ، فإذا ريش وركب نصله فيه صار سهماً .
ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (قدح) ٣٢/٤ ، معجم ابن فارس : مادة (قدح) ٦٧/٥ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (قدح) ٥١/١١ .

(٣) ينظر المسألة في : المختصر (خ) : ل/٢ ب ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٩ .

(٤) المرئية : مأخوذة من الرّيش : وهو كسوة الطائر والجمع : أرياش ورياش .
وراش السهم ريشاً : إذا ركب عليه الرّيش .

والسهم المرط : إذا لم يكون عليه قنذ والقنذ : ريش السهم .
ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (راش) ٤٠٨/١١ ، معجم ابن فارس : مادة (ريش) ٤٦٧/٢ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (ريش) ٣٨٨/٥ - ٣٨٩ .

(٥) ويسمى : ورد في ط (ع) : ٢٢١/١٥ ، وط (م) : ٢٦٠/١٩ (فيسمى) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١١٠ ب ، و (ن) : ل/١٦٦ أ .

(٦) فوق السهم : الأفوق هو : السهم المكسور الفوق ، والفوق موضع الوتر من السهم .

وقال أبي الطيب الطبري : الفوق : هو الخشب المنحوت من غير نصل ولا ريش .

ينظر : شرح أبي الطيب الطبري : ل/٩ أ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (ريش) ٣٨٩/٥ .

(٧) ينظر لهذه المسألة في : شرح أبي الطيب الطبري : ل/٩ أ ، للشامل ، لابن الصباغ : ل/١٠ ب - ١١ أ .

فقال بعضهم : هو اسم للحديد ^(١) المسمى / زجاً ^(٢) ، ومنهم من قال : هو اسم لطرف الخشبة التي يوضع فيها الزج من الحديد .

والإصابة إنما تكون بالنصل لا بالقذح ، فإذا أصاب بغير النصل لم يحتسب به مصيباً ، ونُظر فيما ^(٣) أصاب به ^(٤) من السهم : فإذا أصاب بعرض السهم ، احتسب به مخطئاً ؛ لأنه منسوب إلى سوء رميه .

وإن أصاب بقذح سهمه ، ففي الإحتساب به مخطئاً وجهان تعليلاً بما قدمناه ^(٥) .

(١) الحديد : هذا الجواهر المعروف فهو أحد المعادن ، القطعة منه : حديدة والجمع حدائد ، وسمي الحديد حديداً لإمتناعه وصلابته وشدته .

ينظر : معجم ابن فارس : مادة (حد) ٤/٢ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (حد) ٨٠/٣ ، القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : مادة (الحد) ٣٩٧/١ .

(٢) الزجُ : الحديد التي تتركب في أسفل الرمح ، والسنان يركب عاليته ؛ والزج تركز به الرمح في الأرض ، والسنان يطعن به والجمع أزجاج وأزجة .

ويقال لنصل السهم : زج ، فالزجُ : زج الرمح والسهم .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (زج) ٤٥٢/١٠ - ٤٥٣ ، معجم ابن فارس : مادة (زج) ٧/٣ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (زجج) ١٩/٦ .

(٣) فيما : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٦٦ أ (فيما إذا) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١١١ ، وط (ع) : ٢٢١/١٥ ، وط (م) : ٢٦٠/١٩ .

(٤) به : ساقطة من (ن) : ل/١٦٦ أ والصواب إثباتها كما في (ك) : ل/١١١ ، وط (ع) : ٢٢١/١٥ ، وط (م) : ٢٦٠/١٩ .

(٥) في الإحتساب به مخطئاً وجهان :

أحدهما : يكون مخطئاً ؛ لأنه من سوء الرمي .

والثاني : لا يكون مخطئاً ما أصاب ، ويسقط الإعتداد به مخطئاً ومصيباً .

ينظر : (ك) : ل/١١٠ ب ، و (ن) : ل/١٦٦ أ .

(٣٢) مسألة : [مدى تأثير الريح في إصابة السهم] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - ^(١) : ((ولو أرسله مفارقاً للشن فهبت ريح فصرفته ، أو مقصراً فأسرعت به فأصاب ، حُسب مصيباً ولا حكم للريح)) ^(٢) .
أعلم أن للريح تأثير في ^(٣) تغيير السهم عن جهته ، وحذاق الرماة يعرفون مخرج السهم عن القوس : هل هو مصيب أو مخطيء ؟ .

فإذا خرج السهم ، فغيرته الريح فهو على ضربين :

أحدهما : أن يخرج مفارقاً للشن ، فتعدل به الريح إلى الشن ، فيصيب .

أو يكون مقصراً عن الهدف ، فتعينه الريح حتى ^(٤) ينبعث ، فيصيب .

فتعتبر حال الريح : فإن كانت ضعيفة كان محسوباً في

الإصابة ؛ لأننا على يقين ^(٥) من تأثير الرمي ، وفي شك ^(٦)

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٦٦ أ ، وط (م) : ٢٦٠/١٩ ولم يرد في المخطوطة (ك) :

ل/١١١ أ ، وط (ع) : ٢٢١/١٥ .

(٢) ينظر للمسألة في : المختصر (خ) : ل/٢ ب ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٩ .

(٣) في : ورد في ط (ع) : ٢٢١/١٥ ، وط (م) : ٢٦٠/١٩ (من) والصواب ما أثبتته كما في (ك) :

ل/١١١ أ ، و (ن) : ل/١٦٦ أ .

(٤) حتى : ورد في ط (ع) : ٢٢١/١٥ (حق) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١١١ أ ،

و (ن) : ل/١٦٦ أ ، وط (م) : ٢٦٠/١٩ .

(٥) اليقين : سبق بيان معناه في ص ٢٦٩ .

(٦) الشك في اللغة : هو خلاف اليقين فهو الريبة والتردد ، وسُمي بذلك لأن الشاك كأنه شكٌ له الأمران في

مشك واحد ، وهو لا يتيقن واحداً منهما ، فمن ذلك اشتقاق الشك .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (شك) ٤٢٥/٩ ، معجم ابن فارس : مادة (شك) ١٧٣/٣ ، لسان

العرب ، لابن منظور : مادة (شكك) ١٧٥/٧ .

والشك في الاصطلاح هو : التردد بين وجود الشيء وعدمه استوى الاحتمالان أو رجح أحدهما .

أو هو : الوقوف بين منزلتي الجهل والعلم .

وقيل الشك : ما استوى طرفاه ، وهو الوقوف بين الشئيين لا يميل القلب إلى أحدهما ، فإذا ترجح أحدهما

ولم يُطرح الآخر فهو ظن ، فإذا طرحه فهو غالب الظن وهو بمنزلة اليقين . =

= ينظر : قواطع الأدلة ، للسمعاني : ١٨/١ ، تحرير التنبيه ، للنووي : ص ٤١ ، التعريفات ، للجرجاني : ص ١٦٨ ، شرح الكوكب ، لابن النجار : ٧٦/١ .

(١) وهنا تظهر لنا القاعدة الفقهية وهي : اليقين لا يزال بالشك وهذه القاعدة أحد القواعد الأربع التي رُد إليها

جميع مذهب الشافعي وهي :

١- اليقين لا يزال بالشك .

٢- المشقة تجلب التيسير .

٣- الضرر يزال .

٤- العادة محكمة .

وضم بعض الفضلاء إلى هذه قاعدة خامسة وهي : الأمور بمقاصدها .

أما قاعدتنا هنا فهي : اليقين لا يزال بالشك ودليلها : عن سعيد بن المسيب عن عباد بن تميم عن عمه (وهو عبدالله بن زيد بن عاصم) أنه شكاً إلى رسول الله - ﷺ - الرجل الذي يُخَيَّلُ إليه أنه يجد الشيء في الصلاة فقال: ((لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً)) [وهذا الحديث في : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري : كتاب الوضوء : (٤) باب : لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن ، حديث رقم (١٣٧) ٣١٥/١ ، وصحيح مسلم بشرح النووي : كتاب الحيض ، باب الدليل على أن من تيقن الطهارة ثم شك في الحدث فله أن يصلي بطهارته تلك ٤٩/٤-٥١] .

وهذه القاعدة تدخل في جميع أبواب الفقه والمسائل المخرجة عليها تبلغ ثلاثة أرباع الفقه وأكثره ، ويندرج في هذه القاعدة عدة قواعد :

منها : قولهم : " الأصل بقاء ما كان على ما كان " .

فمن أمثلة ذلك : من تيقن الطهارة ، وشك في الحدث فهو متطهر .

أو تيقن في الحدث وشك في الطهارة فهو محدث .

ومنها : من شك هل فعل شيئاً أو لا ؟ فالأصل أنه لم يفعله .

ويدخل فيها قاعدة أخرى : من تيقن الفعل وشك في القليل أو الكثير حُمِلَ على القليل ؛ لأنه المتيقن ، اللهم إلا أن تشتغل الزمة بالأصل فلا تبرأ إلا بيقين .

وهذا الاستثناء راجع إلى قاعدة ثالثة ، ذكرها الشافعي - رضي الله عنه - وهي : أن ما ثبت بيقين لا يرتفع إلا بيقين .

من أمثلة ذلك : شك في ترك مأمور في الصلاة : سجد للسهو ، أو ارتكاب فعل منهى فلا يسجد ؛ لأن الأصل عدم فعلهما .

ينظر : تأسيس النظر ، للدبوسي : ص ١٤٥ ، أصول السرخسي : ١١٦-١١٧ ، الأشباه والنظائر ، للسيوطي : ص ٥٠-٥٥ ، الأشباه والنظائر ، لابن نجيم : ص ٥٦ .

وإن كانت الريح قوية نُظر : فإن كانت موجودة عند إرسال السهم ، كان محسوباً في الإصابة ؛ لأنه قد اجتهد ^(١) في التحرز من تأثير الريح بتحريف سهمه ، فأصاب بإجتهاده ورميه .

{١١١/٥}

(١) الاجتهاد في اللغة : من الجَهْد والجَهْدُ : وهو الطاقة وكل ما جَهدَ الإنسان من مرض أو أمر شاق . فالاجتهاد لغة : بذل الجهد واستقراغ الوسع في تحصيل فعل من الأفعال التي تحتاج إلى كلفة ومشقة . ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (جهد) ٣٧/٦ ، معجم ابن فارس : مادة (جهد) ٤٨٦/١ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (جهد) ٣٩٥/٢ .
الاجتهاد في الاصطلاح : هو بذل الفقيه أقصى الطاقة العقلية في استنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية .

والمجتهد هو : الذي تكون له ملكة يتمكن بها من استنباط الأحكام العملية من أدلتها الشرعية . ويتنوع الاجتهاد إلى نوعين :

أحدهما : الاجتهاد المطلق : وهو القدرة على استنباط الحكم في كل حادثة والإفتاء في جميع المسائل بقواعده الخاصة التي استنبطها وكونها بنفسه ، ويسمى من توجد عنده هذه القدرة بالمجتهد المطلق .
وثانيهما : الاجتهاد المقيد أو الجزئي : وهو القدرة على استنباط الحكم في بعض المسائل دون بعض كمن يقدر على الاستنباط في البيوع أو الإجارة دون العبادات مثلاً . ويسمى من توجد عنده هذه القدرة بالمجتهد المقيد الجزئي .
شروط المجتهد :

- ١- أن يعرف الكتاب الكريم إذ هو الأصل في التشريع .
 - ٢- أن يعرف السنة النبوية بمعانيها لغة وشرعية .
 - ٣- أن يعرف الناسخ والمنسوخ من الكتاب والسنة .
 - ٤- أن يكون على علم تام باللغة العربية .
 - ٥- أن يكون عالماً بأصول الفقه ومتمكن منه .
 - ٦- أن يكون عالماً بمقاصد الشريعة مدركاً لأسرارها ومراميها .
 - ٧- أن يكون على علم بمواضع الإجماع والخلاف .
- هذه هي الشروط التي يجب توافرها لتحقيق الأهلية للاجتهاد ، فإذا تحققت في شخص كان من المجتهدين بقطع النظر عن الزمان الذي يوجد فيه ؛ لأن الاجتهاد لا يتقيد بزمان دون زمان ، ولا بوقت دون وقت ، وإنما المدار في وجوده وعدم وجوده على تحقق الشروط المعتمدة فيه وعدمها .
والأحكام الشرعية ليست كلها محلاً للاجتهاد ، بل منها ما يجوز الاجتهاد فيه ومنها ما لا يجوز الاجتهاد فيه .
أما الأولى : فهي الأحكام التي أصبحت معلومة من الدين بالضرورة كوجوب الصلاة ، والصيام فإنه لا مجال للاجتهاد فيها ، ولا يصح فيها الخلاف .

وكذلك الأحكام التي ورد فيها نص قطعي بالثبوت والدلالة كوجوب جلد الزانية والزاني .
ومثل ذلك سائر العقوبات والكفارات المقطرة فإنه لا مجال فيها للبحث والاجتهاد ولا يتصور فيها الخلاف .
وأما الثانية : فهي الأحكام التي يجوز فيها الاجتهاد وهي :

{١١١/ج} وإن حدثت الريح بعد إرسال السهم ، ففي الإحتساب به وجهان تخريجاً من /
اختلاف قوليه في الإحتساب بإصابة المزدلف :

أحدهما : يحتسب به مصيباً ، إذا احتسبت (١) إصابة المزدلف .

والوجه الثاني : لا يحتسب مصيباً ولا مخطئاً ، إذا لم يحتسب بإصابة المزدلف .

والضرب الثاني : أن يخرج السهم موافقاً للهدف ، فتعدل به الريح حتى يخرج عن الهدف .

فتعتبر حال الريح : فإن كانت طارئة (٢) بعد خروج السهم عن القوس ، ألغي

السهم ، ولم يحتسب به في الخطأ ؛ لأن التحرز من حدوث الريح غير ممكن ، فلم
ينسب إلى سوء الرمي .

{١١١/ب}

= الأحكام التي ورد فيها نص ظني الثبوت والدلالة معاً ، والأحكام التي ورد فيها نص ظني الثبوت قطعي
الدلالة ، والأحكام التي ورد فيها قطعي الثبوت ظني الدلالة ، والأحكام التي لم يرد فيها نص ولا إجماع ولم
تكن معلومة من الدين بالضرورة .

وحكم الاجتهاد بالنسبة للمجتهد :

إذا وصل العالم إلى درجة الإجتهد بأن توافرت فيه شروطه المتقدمة وصارت له ملكة يقدر بها على فهم
النصوص وأخذ الأحكام الشرعية منها ، واستنباط الحكم فيما لم يرد فيه نص وجب عليه النظر والبحث في الأدلة
الشرعية ليصل إلى الحكم الشرعي فيما يعرض له من الوقائع والحوادث التي يجوز الاجتهاد فيها وإذا اهتدى إلى
حكم فيها لزمه أن يعمل بما أداه إليه اجتهاده ولا يجوز له أن يقلد مجتهداً آخر يخالفه في هذه المسألة .

لأن الحكم الذي يصل إليه المجتهد باجتهاده هو حكم الله في المسألة التي اجتهد فيها بحسب ظنه الغالب .

ينظر : قواطع الأدلة ، للسمعاني : ١/٥-٩٦ ، المستصفي ، للغزالي : ٣٥٧-٣٨٦ ، المحصول ،
للرازي : ج ٢/٣ ص ٧-٣٩ ، الإحكام ، للأمدي : ٢٠٥-٢٠٦ ، نهاية السؤل ، للإسنوي : ٢/١٠٢٥-
١٠٤٦ ، شرح الكوكب ، لابن النجار : ٤٥٧/٤-٥٠٩ ، إرشاد الفحول ، للشوكاني : ٢/٢٩٥-٣٤٤ .

(١) احتسبت : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٦٦ ب ، وط (ع) : ٢٢٢/١٥ ، وط (م) : ٢٦٠/١٩ (احتسب)
والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١١١ ب ولأن السياق يقتضيه .

(٢) الطارئة : مأخوذة من طراً يقال : طراً على القوم يطرأ : أي أتاهم من مكان أو طلع عليهم من بلد آخر أو
خرج عليهم من مكان بعيد فجاءة .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (طرو) ٧/١٤ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (طراً) ٨/١٣٥ .

وإن كانت الريح موجودة عند خروج السهم ، نُظر فيها : فإن كانت قوية لم يحتسب به في الخطأ ؛ لأنه أخطأ في اجتهاده ^(١) الذي يتحرز به من الريح ، ولم يخطئ في ^(٢) سوء الرمي .

وإن كانت الريح ضعيفة ، ففي الإحتساب به في ^(٣) الخطأ وجهان : أحدهما : يكون خطأ ؛ لأننا على يقين من تأثير الرمي ، وفي شك ^(٤) من تأثير الريح .

والوجه الثاني : لا يكون محسوباً في الخطأ ؛ لأن الريح تُفسد صنيع المحسن وإن قلت ، كما تفسده إذا كثرت .

{ل/١١١ ب}

(١) الاجتهاد : سبق بيان معناه في ص ٢٨٣ .

(٢) في : ورد في ط (ع) : ٢٢٢/١٥ ، وط (م) : ٢٦١/١٩ (من) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١١١ ب ، و (ن) : ل/١٦٦ ب .

(٣) في : ورد في ط (ع) : ٢٢٢/١٥ ، وط (م) : ٢٦١/١٩ (من) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١١١ ب ، و (ن) : ل/١٦٦ ب .

(٤) الشك : سبق بيان معناه في ص .

(أ) فصل : [حالات السهم بعد زوال الشن] .

ولو هبت الريح فأزالت الشن عن موضعه إلى غيره ، لم يخل حال السهم بعد زوال الشن عن موضعه من ثلاثة أحوال :

أحدها : أن يقع في غير الشن وفي غير موضعه الذي كان فيه ، فيحتسب به مخطئاً ؛ لأنه وقع في غير محل الإصابة قبل الريح وبعدها .

والحال الثانية : أن يقع في الموضع الذي كان فيه الشن في الهدف ، فيحتسب مصيباً لوقوعه في محل / الإصابة .

{ ١١١/ب }

والحال الثالثة : أن يقع في الشن بعد زواله عن موضعه ، فهذا على ضربين :

أحدهما : أن يزول الشن عن موضعه بعد خروج السهم ، فيحتسب به في الخطأ لوقوعه في غير محل الإصابة عند خروج السهم .

والضرب الثاني : أن يخرج السهم بعد زوال الشن عن موضعه ، وعلم الرامي بزواله .

فيُنظر في الموضع الذي صار فيه : فإن كان خارجاً من الهدف ، لم يحتسب به مصيباً ، ولا مخطئاً ؛ لخروجه عن محل الصواب والخطأ .

وإن كان مماثلاً لموضعه من الهدف ، احتسب به مصيباً ؛ لأنه قد صار محلاً للإصابة (١) .

{ ١١٢/ج }

(١) ينظر لهذه المسألة وفصلها في : شرح أبي الطيب الطبري : ل/٩ ب - ١٠ أ ، الإقناع ، للماوردي : ص ١٨٧ ، التنبيه ، للشيرازي : ص ١٢٩ ، المهذب ، للشيرازي : ٤٢١/١ ، الشامل ، لابن الصباغ : ل/١١١ - ١١ ب ، المجموع ، للنووي : ١٠٣/١٦ - ١٠٧ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٥٩/٧ ، أسنى المطالب ، لذكريا الأنصاري : ٢٣٨/٤ .

(٣٣) مسألة : [الحكم إن نفذ السهم في الحائل ،

أو نقضه حتى عدل بنقضه إلى الهدف] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - ^(١) : ((ولو كان دون الشن شيء فهتكه ^(٢) السهم ، ثم مر بحموته حتى يصيب ما كان مصيباً ^(٣) ولو أصاب الشن ثم سقط بعد ثبوته حُسِبَ ، وهذا كنز ع إنسان إياه)) ^(٤) .

قد ذكرنا : أنه إذا اعترض بين السهم والهدف حائل من بهيمة أو إنسان ، فإن امتنع به السهم من وصوله ^(٥) إلى الهدف لم يحتسب في صواب ولا خطأ ^(٦) . وإن نفذ في الحائل حتى مرق منه وأصاب الهدف كان مصيباً .

ولو نقض ^(٧) الحائل السهم حتى عدل بالنقض إلى الهدف ، لم يحتسب به مصيباً ولا مخطئاً ؛ لأنه بالنقض أصاب لا بالرمي ، كمن رمى الجمرة ^(٨) بحصاة ،

{ ١١٢/ل }

(١) - [رحمه الله] - : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٦٦ ب ، وط (م) : ٢٦٢/١٩ ولم يرد في المخطوطة (ك) : ل/١١٢ أ ، وط (ع) : ٢٢٣/١٥ .

(٢) الهتك : الهاء والتاء والكاف : أصل يدل على شق في شيء .
فالهتك : شق الستر عما وراءه .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (هتك) ١٠/٦ ، معجم ابن فارس : مادة (هتك) ٣٢/٦ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (هتك) ٢٦/١٥ .

(٣) ذكرت المسألة إلى هنا في : المخطوطة (ك) : ل/١١٢ أ ، و (ن) : ل/١٦٦ ب ولكن ذكرت كاملة في ط (ع) : ٢٢٣/١٥ ، وط (م) : ٢٦٢/١٩ .

(٤) ينظر المسألة في : المختصر (خ) : ل/٢ ب ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٩ .

(٥) وصوله : ورد في ط (ع) : ٢٢٣/١٥ ، وط (م) : ٢٦٢/١٩ (الوصول) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١١٢ أ ، و (ن) : ل/١٦٦ ب .

(٦) ينظر : الإقناع ، للماوردي : ص ١٨٧ .

(٧) النُقْضُ : إفساد ما أبرمت من عقد أو بناء .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (نقض) ٣٤٤/٨ ، معجم ابن فارس : مادة (نقض) ٤٧٠/٥ -

٤٧١ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (نقض) ٢٦٢/١٤ .

(٨) الجمرة : مأخوذة من الجمر وهو النار المتقدة واحده جمرة .

والجمرة : بمكة معلومة ، وهي موضع لرمي الجمار ، وهي ثلاث جمرات وهو المعنى المراد في النص .

والجمرة الكبرى هي جمرة العقبة .

فوقعت على إنسان ، فنفضها ^(١) حتى وقعت في الجمرة لم يحتسب بها ^(٢) .

ولو أصاب السهم الحائل ثم اندفع بحموته ^(٣) فأصاب فهذا مزدلف ، وفي الإحتساب به في الإصابة قولان ^(٤) .

{ ١١٢/٥ }

= والجمرة : اجتماع القبيلة الواحدة على من ناوأها من سائر القبائل ، ومن هذا قيل لمواضع الجمار التي ترمى بمنى جمرات ؛ لأن كل مجتمع حصى منها جمرة .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (جمر) ٧٥/١١ ، معجم ابن فارس : مادة (جمر) ٤٧٧/١ ، معجم ما استعجم ، لأبي عبيد الأندلسي : ٣٩٢/١ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (جمر) ٣٥٠/٢ .
(١) فنفضها : ورد في ط (ع) : ٢٢٣/١٥ ، وط (م) : ٢٦٢/١٩ (فنفضها) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١١٢ ، و (ن) : ل/١٦٧ ولأن السياق يقتضيه .

(٢) يظهر لي هنا حكم فقهي : وهو من رمى الجمرة بحصاة ، فوقعت على عنق بعير أو إنسان ، فنفضها حتى وقعت في الجمرة لم يجزه ؛ لأنها حصلت في المرمى بغير فعله ، فلم يجزه . كما لو وقعت في موضع فأخذها غيره حتى تركها في المرمى .

وإن رمى فوقعت على محمل أو عنق بعير أو ثوب إنسان ، ثم وقعت في المرمى من غير نفض ممن وقعت عليه أجزاء ؛ لأنها وقعت في المرمى بقصده وفعله .

وإن وقعت على محمل أو عنق بعير أو ثوب إنسان ثم وقعت في المرمى ، ولم يدر : هل وقعت في المرمى بنفسها أو بتحريك ممن وقعت عليه ؟ فيه وجهان :

أحدهما : يجزئه ؛ لأن الرمي قد وجد منه وحصلت في المرمى ، فالظاهر : أنها حصلت فيه بفعله ؛ لأن الأصل عدم فعل غيره في حصولها فيه .

والثاني : لا يجزئه ؛ لأنه يشك : هل حصلت بفعله ، فيسقط الفرض عنه ، أو بغير فعله ، فلم يسقط الفرض عنه ؟ والأصل بقاء الفرض في نمته .

وإن رمى حصاة في الهواء فوقعت في المرمى .. لم يجزه ؛ لأنه لم يقصد الرمي إلى المرمى .

وإن رمى بحصاة إلى المرمى فوقعت على مكان أعلى منه ، ثم تخرجت منه ووقعت في المرمى ففيه وجهان :

أحدهما : يجزئه ؛ لأنها حصلت في المرمى بفعله ، ولم يوجد من غيره فعل في حصولها فيه .

والثاني : لا يجزئه ؛ لأنها لم تحصل في المرمى بفعله ، وإنما حصلت فيه لعلو الموضع الذي وقعت فيه .

ينظر : الحاوي ، للماوردي : ٢٤٢/٥ - ٢٤٤ ، البيان ، للعراني : ٣٣٧/٤ - ٣٣٨ ، المجموع ، للنووي : ١٧٣/٨ - ١٧٥ ، مغني المحتاج ، للشريني : ٢٧٨/٢ .

(٣) بحموته : ورد في ط (ع) : ٢٢٣/١٥ (بحموته) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١١٢ ، و (ن) : ل/١٦٧ ، وط (م) : ٢٦٢/١٩ .

(٤) ينظر لهذه المسألة في : شرح أبي الطيب الطبري : ل/١٠ ، المهذب ، للشيرازي : ٤٢١/١ - ٤٢٢ ، المجموع ، للنووي : ١٠٧/١٦ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٥٨/٧ ، أسنى المطالب ، لزكريا الأنصاري : ٢٣٨/٤ .

(٣٤) مسألة : [أنواع القسي باختلاف أصحابها] .

- { ١١٢/ج } قال الشافعي - [رحمه الله] - (١) : ((ولا بأس أن يناضل أهل النشاب (٢) أهل العربية (٣) وأهل / الحساب (٤) ؛ لأن كلها نصل . وكذلك القسي الدودانية (٥) والهندية (٦) ، وكل قوس يرمى عنها بسهم ذي نصل)) (٧) .

{ ١١٢/ب } أنواع القسي تختلف باختلاف أنواع الناس : فللعرب (٨) قسي وسهام ،

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ل/ ١٦٧ أ ، وط (م) : ٢٦٢/١٩ ولم يرد في المخطوطة (ك) : ل/ ١١٢ أ ، وط (ع) : ٢٢٣/١٥ .

(٢) النشاب : هي القوس الفارسية وسبق بيانها في ص ١١٩ .

(٣) العربية : هي قوس النبل وسبق بيانها في ص ١٤٧ .

(٤) الحساب : سهام صغار لها نصال يفاق يرمى بها للرجل في جوف قسبة : ينزغ في القوس ثم يرمى بعشرين منها ، فلا تمر بشيء إلا عقرته ، من صاحب سلاح أو غيره ، وقوسها فارسية صلبة ، فإذا نزع في القسبة خرجت الحساب كأنها غيئة مطر ففرقت في الناس ، واحدها : حُسْبَانَةٌ ، ومنه قول الله عز وجل : ﴿ وَيُرْسِلْ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِنَ السَّمَاءِ فَتُصِيحُ صَوِيدًا زَرَقًا ﴾ [سورة الكهف : آية ٤٠] شبه الله تعالى ما أرسل من عذابه على تلك الجنة بهذه المرامي .

ينظر : الزاهر ، للأزهري : ص ١٧٩ ، معجم ابن فارس : مادة (حسب) ٦١/٢ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (حسب) ١٦٥/٣ .

(٥) الدودانية : هي القوس التي لها مجرى يمر السهم فيه ، ومنها قوس الرجل ، وإن كان أغلبها قوس اليد وهذا تعريف الماوردي ينظر : المخطوطة (ك) : ل/ ١١٢ ب ، و (ن) : ل/ ١٦٧ ب لكن ورد في هاتين المخطوطتين (الزودانية) والصواب ما أثبتته كما في المختصر (خ) : ل/ ٢ ب ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٩ ، ولقد ورد في روضة الطالبين ، للنووي : ٥٤٣/٧ (الدورانية) ونسبها إلى دوران قبيلة من بني أسد .

(٦) الهندية : الهند اسم بلاد والنسبة هندي والجمع هنود .

ينظر : لسان العرب ، لابن منظور : مادة (هند) ١٤٥/١٥ .

(٧) ينظر المسألة في : المختصر (خ) : ل/ ٢ ب ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٩ .

(٨) العرب : العاربة هم الخلف منهم ، والعربي منسوب إلى العرب وإن لم يكن بدويًا .

واختلف الناس في العرب لم يسموا عرباً فقال بعضهم : أول من أنطق الله لسانه بلغة العرب يعرب بن قحطان ، وهو أبو اليمن كلهم ، وهم العرب العاربة ، ونشأ إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام معهم فتكلم بلسانهم ، فهو وأولاده : العرب المستعربة .

قال الأزهري : والأقرب عندي أنهم سموا عرباً باسم بلدهم العربيات .

أما العرب المستعربة قال الأزهري : هم قوم من العجم دخلوا في العرب ، فتكلموا بلسانهم ، وحكوا هيئاتهم ، وليسوا بصرحاء فيهم . =

وللعجم ^(١) قسي وسهام .

وقيل : أن أول من صنع القسي العربية إبراهيم ^(٢) الخليل صلوات الله عليه ،

{ ١١٢/ب }

وأول من صنع القسي الفارسية النمروذ بن كنعان ^(٣) . وكان النبي - ﷺ -

= ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (عرب) ٣٦٠/٢-٣٦١ ، معجم ابن فارس : مادة (عرب) ٣٠٠/٤ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (عرب) ١١٣/٩-١١٤ .

(١) العجم : هم خلاف العرب ويجمع عَجَمٌ ، عُجَمٌ .

فالأعجم : الذي لا يفصح وإن كان عربي النسب .

والعجم : الذي نسبته إلى العجم وإن كان يفصح .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (عجم) ٣٩٠/١ ، معجم ابن فارس : مادة (عجم) ٢٣٩/٤ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (عجم) ٦٧/٩ .

(٢) هو إبراهيم عليه السلام بن تارخ بن ناحور بن أسرخ بن أرغوا بن فالغ بن عابر بن شالخ بن ارفخشذ بن سام بن نوح عليه السلام .

وإبراهيم هو : أول من ضاف الضيف ، وأول من ثرد الثريد وأطعمه المساكين ، وهو أول من قصّ شاربته واستحد واختتن ، وقلم أظفاره واستاك وفرق شعره وتمضمض واستنثر واستجنى بالماء ، وهو أول من شارب وهو ابن مائة وخمسين سنة ؛ وذلك أن سارة لما ولدت إسحاق قال الكنعانيون : أما تعجبون لهذا الشيخ والعجوز ، وجدا غلاماً لقيطاً فتبنياه . فصور الله تعالى إسحاق على صورة إبراهيم ، فلم يكن يفصل بينهما ، فوسم الله إبراهيم بالمشيب .

ولد لإبراهيم عليه السلام إسماعيل وهو أكبر ولده ، وأمه هاجر وهي قبطية ، وإسحاق وكان ضرير البصر وأمه سارة ، وتزوج إبراهيم امرأة من الكنعانيين ، يقال لها : قطورا فولدت له أربعة نفر ، وتزوج أخرى يقال لها : حجورا ، فولدت له سبعة نفر ، فكان جميع ولد إبراهيم ثلاثة عشر رجلاً .

وعاش إبراهيم مائة وخمسا وسبعين سنة ، وقبر في مزرعة حبرون وكان اشتراها ، وفيها قبرت سارة .

ينظر : طبقات ابن سعد : ٤٦/١-٤٨ ، المعارف ، لابن قتيبة : ص ٣٠-٣٣ ، تهذيب الأسماء واللغات ، للنووي : ٩٨/١-١٠٢ رقم (٣٢) ، البداية والنهاية ، لابن كثير : ١٣٩/١-١٨٣ .

(٣) هو النمروذ بن كنعان بن كوش بن سام بن نوح . هو ملك بابل أحد ملوك الأرض ، فإنه قد ملك الأرض مؤمنان وكافران ، فأما المؤمنان : فسلیمان بن داود ، وذو القرنين ، وأما الكافران : فالنمرود وبختنصر .

وقد استمر النمروذ في ملكه أربعمئة سنة وكان قد طغا وبقا وتجبر وعتا وأثر الحياة الدنيا ، ولما دعاه إبراهيم الخليل إلى عبادة الله تعالى وحده لا شريك له ، حملة الجهل والضلال وطول الآمال على إنكار الصانع فحاج إبراهيم الخليل في ذلك . وأدعى لنفسه الربوبية فلما قال الخليل ربي الذي يحيي ويميت قال : أنا أحي وأميت وأتى برجلين قد تحتم قتلها فأمر بقتل أحدهما وعفا عن الآخر فكانه أحيأ هذا وأمات الآخر وهذا تشغييب محض وهو انقطاع في الحقيقة فإن الخليل استدل على وجود الصانع بحدوث هذه المشاهدات من إحياء الحيوانات وموتها على وجود فاعل ذلك الذي لا بد من استنادها إلى وجوده ضرورة عدم قيامها بنفسها ولا بد من فاعل لهذه الحوادث المشاهدة من خلقها وتسخيرها ، فقول هذا الملك الجاهل أنا أحي وأميت =

إن عني أنه الفاعل لهذه المشاهدة فقد كابر وعاند وإن عني ما ذكر من أنه تشغيب محض فلم يقل شيئاً يتعلق بكلام الخليل إذا لم يمنع ما قدمه ولا عارض الدليل ، ثم ذكر الخليل دليلاً آخر بين وجود الصانع وبطلان ما أدعاه النمرود وانقطاعه جهرة (قال فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب) أي هذه الشمس مسخرة تطلع كل يوم من المشرق فإن كنت كما زعمت وأنت تعلم وكل أحد أنك لا تقدر على شيء من هذا بل أنت أعجز من أن تخلق بعوضة ﴿فَبِئْسَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [سورة السبحة : آية ٢٥٨] ثم قال : أجمع جموعك وأجمع جموع النمرود جيشه وجنوده وقت طلوع الشمس فأرسل الله عليه ذباباً من البعوض بحيث لم يروا عين الشمس وسلطها الله عليهم فأكلت لحومهم ودمائهم وتركتهم عظماً بادية ودخلت واحدة منها في منخر الملك النمرود فمكثت في منخره أربعين سنة عذبه الله تعالى بها فكان يضرب رأسه بالمزارب في هذه المدة كلها حتى أهلكه الله عز وجل بها . والنمرود هو أول من تجبر وقهر وغصب وسن سنن السوء ، وأول من لبس التاج ، ووضع أمر النجوم ونظر فيه وعمل به .

ينظر : المعارف ، لابن قتيبة : ص ٣١-٣٢ ، البداية والنهاية ، لابن كثير : ١/١٤٨-١٤٩ وص ١٧٣ .
(١) والصواب المقطوع به أنه : لا يُكره الرمي بها ، ولا النضال عليها ، وقد انعقد إجماع الأمة على إباحة الرمي بها وحملها ، وهي التي يقع بها الجهاد في هذه الأعصار ، وبها يُكسر العدو ، وبها يُعزّز الإسلام ، ويُزعب المشركون .

والمقصود : نصرة الدين ، وكسر أعدائه ، لا عين القوس وجنسها ، وقد قال تعالى : ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [سورة الأنفال : آية ٦٠] .
والرمي بهذه القسي من القوة المعدة .

وقد قال النبي - ﷺ - : ((ارموا ، واركبوا ، وأن ترموا أحب إلي من أن تركبوا)) [سبق تخريجه في ص ٩٥] . ولم يخص نوعاً من نوع ، وليس هذا للخطاب مختصاً بالصحابة ، بل هولهم وللأمة إلى يوم القيامة ، فهو أمر لكل طائفة بما اعتادوه من الرمي والقسي .

وأما النهي عنها فإن صح نقله ؛ فذاك في وقت مخصوص ، وهو حين كانت العرب هم عسكر الإسلام ، وقسيتهم العربية ، فكلامهم بالعربية وأدواتهم عربية ، وفروسياتهم عربية ، وكان الرمي بغير قسيهم والكلام بغير لسانهم حينئذ تشبهاً بالكفار من العجم وغيرهم .

أما في هذه الأزمان ؛ فقسي عساكر الإسلام الفارسية أو التركية ، وكلامهم وأدواتهم وفروسياتهم بغير العربية ، فلو كره لهم ذلك ومنعوا منه ؛ فسدت الدنيا والدين ، وتعطل سوق الجهاد ، واستولى الكفار على المسلمين ، وهذا من أبطل الباطل .

فإن صح الخبر - ولم يصح - فالنبي - ﷺ - لعنها ، وأمر بإلقائها حين لم يكن للعجم والترك قد أسلموا ، فهي كانت شعاراً للكفار والمشركين ، أو منع الرجل من حملها لعدم معرفته بها ، وتكلفه الرمي بها ، والخروج عن عادته وعادة أهل الإسلام حينئذ ، ولهذا قال : ((عليكم برماح القنا)) فلو قاتلنا أمة لا تنفع معهم الرماح ، بل السهام والسيوف لم تستعمل الرماح حينئذ ، واستعمل معهم ما يخافون شوكته من السلاح . =

ورأى رجلاً يحمل قوساً فارسية فقال : ((ملعون حاملها ، عليكم بالقسي العربية وسهامها فإنه سيفتح عليكم بها)) (١) .

وليس هذا منه محمولاً على الحظر المانع (٢) ، وفي تأويله ثلاثة أوجه :

{ ١١٢/ج }

= فكل طائفة من المسلمين الأفضل في حقها أن تقاتل بما اعتادته من القسي والآلات وأنواع الحرب والقتال ؛ لأن الكافر عدو ، والمقصود قتله كيفما أمكن ؛ كقتل الحية والكلب العقور .
ولو كانت عساكر الإسلام اليوم تقاتل بين يدي رسول الله - ﷺ - بهذه القسي الفارسية ، ويُنصر الله ورسوله بها ؛ لمدحها وأثنى عليها ، ولم ينههم عنها وبالله التوفيق .

ينظر : الفروسية ، لابن قيم الجوزية : ص ٤٢٢-٤٢٣ ، مجموع فتاوى ابن تيمية : ٤٨٧/١٧-٤٨٨ ، و ٦٠/١٩ .
(١) هذا الحديث في : المعجم الكبير ، للطبراني : ١٤١/١٧ رقم (٣٥١) وفي إسناده مساتير لم يضعفوا ، ولم يوثقوا ، وفي السنن الكبرى ، للبيهقي : كتاب : السبق والرمي ، باب : التحريض على الرمي ١٤/١٠ ، مجمع الزوائد ، للهيثمي : كتاب : الجهاد ، باب : ما جاء في القسي والرماح والسيوف ٢٦٧/٥-٢٦٨ والنص كما ورد لديهم : عن عويم بن ساعدة عن أبيه عن جده أن رسول الله - ﷺ - أبصر رجلاً معه قوس فارسية فقال : ((اطرحها ثم أشار إلى القوس العربية وقال : " بهذه وبرماح القنا يمكن الله لكم في البلاد وينصركم على عدوكم ")) .

كما ورد لديهم : عن عبد الله بن بسر قال : بعث رسول الله - ﷺ - علي بن أبي طالب إلى خيبر فعممه بعمامة سوداء ثم أرسلها من ورائه ثم خرج رسول الله - ﷺ - يتبع الجيش وهو متوكيء على قوس فمر به رجل يحمل قوساً فارسياً فقال : ((القها فإنها ملعونة ملعون من يحملها عليكم بالقنا والقسي العربية فإن بها يعز الله دينكم ويفتح لكم البلاد)) قال الهيثمي : [رواه الطبراني عن شيخه بكر بن سهل الدمياطي وقال الذهبي : وهو مقلوب الحديث ، وعبد الله بن بسر ضعفه يحيى القطان ، وابن معين وأبو حاتم والنسائي والبيهقي والدارقطني ..]

فهذا الحديث ضعيف لا يستدل به ، وإن صح وهو لم يصح فالنبي - ﷺ - لعنها ، وأمر بالقاتل حين لم يكن العجم والترك قد اسلموا ، فهي كانت شعارهم .

ولو كانت عساكر الإسلام اليوم تقاتل بين يديه - ﷺ - بهذه القسي الفارسية ويُنصر الله ورسوله بها ، لمدحها وأثنى عليها ، ولم ينههم عنها - كما ذكرت آنفاً - .

فهسي اليوم عدة وقوة لأهل الإسلام ، وعلى كل طائفة من المسلمين أن تقاتل بما اعتادته من القسي والآلات وأنواع الحرب والقتال والله تعالى أعلم .

(٢) المانع في اللغة : هو اسم فاعل من المنع : وهو أن تحُولَ بين الرجل وبين الشيء الذي يريده وهو خلاف الإعطاء يقال : منعه فامتنع .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (منع) ١٩/٣ ، معجم ابن فارس : مادة (منع) ٢٧٨/٥ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (منع) ١٩٤/١٣ .

والمساع في الإصطلاح : هو وصف ظاهر منضبط يلزم من وجوده عدم الحكم ولا يلزم من عدمه وجود الحكم ولا عدمه وهو نوعان : مانع للحكم ومانع للسبب = .

أحدها : ليحفظ به آثار العرب ، ولا يعدل الناس عنها رغبة في غيره .

فعلى هذا ، يكون الذنب إلى تفضيل القوس العربية باقياً .

والوجه الثاني : أنه أمر بها لتكون ^(١) شعار المسلمين حتى لا يتشبهوا بأهل الحرب من المشركين ، فيقتلوا .

فعلى هذا ، يكون الذنب ^(٢) إلى تفضيلها مرتفعاً ؛ لأنها قد فشلت في عامة

{ل/١١٢ ب}

المسلمين .

= النوع الأول هو : وصف وجودي ظاهر منضبط مستلزم لحكمة تقتضي نقيض حكم السبب مع بقاء حكمة السبب مثل :

- ١- وجود الحيض أو النفاس ، فإنه مانع من وجوب الصلاة ، وإن تحقق سببه ، وهو الوقت .
- ٢- أبوة في قصاص مع القتل العمد للعدوان ، وهو كون الأب سبباً لوجود الولد ، فلا يحسن كونه سبباً لعدمه ، فينتفي الحكم وهو القصاص ، مع وجود مقتضيه وهو القتل .

والنوع الثاني : المانع للسبب وهو : الأمر الذي يلزم من وجوده عدم تحقيق السبب ، فوجوده يؤثر في السبب ، بحيث يبطل عمله ، ويحول دون اقتضائه للسبب وهو الحكم . فهو يرجع إلى انتفاء شرط من شروط السبب مثل :

- ١- وجود الدين على من ملك نصاباً من الأموال التي تجب فيها الزكاة ، فإن ملك النصاب سبب لوجوب الزكاة ؛ لأن ملك النصاب مظنة الغنى ، والغنى مطالب بعون الفقير ووجود الدين على من ملك نصاباً مانع من تحقق هذا السبب ؛ لأن ما يقابل الدين من المال ليس مملوكاً للمدين على الحقيقة ، نظراً لتعلق حقوق الدائنين به .

- ٢- حرية المعقود عليه في البيع ، فإنها تمنع من تحقق سبب الملك وهو البيع ، ومن ثم يكون بيع الحر باطلاً لوجود المانع من انعقاده ، وهو حرية المعقود عليه .

ينظر : الأحكام ، للأمدى : ١٣٠/١ ، شرح الكوكب ، لابن النجار : ٤٥٦/١-٤٥٨ ، فواتح الرحموت ، بشرح مسلم الثبوت ، لمحب الله بن عبد الشكور : ٦١/١ .

(١) لتكون : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٦٧ أ (ليكون) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١١٢ ب ، وط (ع) : ٢٢٣/١٥ ، وط (م) : ٢٦٣/١٩ .

(٢) الذنب : ورد في ط (م) : ٢٦٣/١٩ (الثواب) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١١٢ ب ، و (ن) : ل/١٦٧ أ ، وط (ع) : ٢٢٣/١٥ .

والثالث : ما قاله عطاء ^(١) : أنه لعن ^(٢) من قاتل المسلمين بها ^(٣) .

فعلى هذا ، لا يكون ذلك ندباً إلى تفضيل العربية عليها ، ويكون نهياً عن قتال المسلمين بها وبغيرها .

وخصّها باللعن ؛ لأنها كانت أنكاً في المسلمين من غيرها . وقد رضي عنها الصحابة ^(٤)

{١١٢/ب}

- (١) هو أبو محمد عطاء بن أبي رباح ، واسم أبي رباح : أسلم بن صفوان القرشي المكي . من كبار التابعين وأجلهم ولد باليمن سنة ٢٧هـ ، ونشأ بمكة ، فكان مفتي أهلها ومحدثهم ، سمع عائشة وأبي هريرة وابن عباس وابن عمر ، وروى عنه عمرو بن دينار والزهري وقتادة توفي سنة ١١٤هـ وقيل : سنة ١١٧هـ . ينظر : تهذيب الأسماء واللغات ، للنووي : ٣٣٣/١ ، الكاشف ، للذهبي : ٣٢١/٢ ، سير أعلام النبلاء ، للذهبي : ٥٥٢/٥ ، تهذيب التهذيب ، لإبن حجر : ١٩٩/٧ .
- (٢) اللعن هو : الإبعاد والطرْد من الخير ، وقيل : الطرد والإبعاد من الله ، ومن الخلق السُّبُّ والدعاء واللعنة الاسم ، والجمع لعان ولعنات . ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (لعن) ٣٩٦/٢ ، معجم ابن فارس : مادة (لعن) ٢٥٢/٥ ، لسان العرب ، لإبن منظور : مادة (لعن) ٢٩٢/١٢ .
- (٣) بعد استقصائي في البحث عن مصدر لهذا القول لم أجده في غير كتاب الحاوي ، للماوردي ، وكتاب المجموع ، للنووي : ٧٥/١٦ .
- (٤) الصحابة لغة : مصدر قولك : صاحبك الله وأحسن صحابتك . قال ابن فارس : الصاد والحاء والباء أصل واحد يدل على مقارنة شيء ومقاربتة من ذلك الصاحب وهو المعاصر ويجمع : صُحْبَاناً وصُحَابَةً وصُحْبَةً وصُحَاباً . وكل شيء لازم شيئاً فقد استصحبه . والصحابة واحدها : صحابي . ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (صحب) ٢٦١-٢٦٢/٤ ، معجم ابن فارس : مادة (صحب) ٣٣٥/٣ ، لسان العرب ، لإبن منظور : مادة (صحب) ٢٨٦/٧ . والصحابة في الاصطلاح : قلنا مفردة صحابي وهو : كل مسلم رأي النبي ﷺ - وصحبه ولو ساعة وظل على إسلامه إلى أن مات هذا هو قول المحدثين وبعض الأصوليين . والراجح عند بعض الأصوليين هو : من طالت صحبته ومجالسته على طريق التبع والأخذ عنه ولهذا لا يوصف من أطال مجالسة العالم بأنه من أصحابه إذا لم يكن على طريق التبع له والأخذ عنه . وتعلم صحبة النبي ﷺ - إما بطريق موجب للعلم وهو خبر التواتر ، أو بطريق يقتضي غلبة الظن وهو إخبار الثقة . وأولهم إسلاماً من الرجال الأحرار : أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - ، ومن الصبيان : علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - ، ومن النساء : خديجة بنت خويلد أم المؤمنين - رضي الله عنها - ، ومن الموالي : زيد بن حارثة - رضي الله عنه - ، ومن العبيد : بلال بن رباح - رضي الله عنه - .

= والذي عليه سلف الأمة وجمهور الخلف أن الصحابة - رضي الله عنهم أجمعين - عدول بتعديل الله تعالى لهم ، وتعديل الله تعالى لهم بما أنزل على رسوله - ﷺ - من قوله تعالى : ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَدَّمُونَ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِحُسْنِ الرَّحْمَةِ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [سورة التوبة : آية ١٠٠] . وقوله تعالى : ﴿محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم﴾ [سورة الفتح : آية ٢٩] .

وقوله تعالى : ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [سورة آل عمران : آية ١١٠] .

وقد قال - ﷺ - : ((خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم)) [هذا الحديث في : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ، لابن حجر : كتاب الشهادات ، (٩) باب : لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد ، حديث رقم (٢٦٥١) ٣٢٤/٥] .

وأيضاً قوله - ﷺ - : ((خير الناس قرني ، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يجيء أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته)) [هذا الحديث في : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ، لابن حجر : كتاب الشهادات ، (٩) باب : لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد ، حديث رقم (٢٦٥٢) ٣٢٤/٥ ، صحيح مسلم بشرح النووي : كتاب فضائل الصحابة - رضي الله تعالى عنهم - ، باب : فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ، ٨٥-٨٣/١٦] .

وقد كان من هؤلاء الصحابة جماعة اشتهروا بالفقه والقدرة على استنباط الأحكام من مصادرها . ولما توفي رسول الله - ﷺ - قام هؤلاء الصحابة بمنصب الإفتاء بين المسلمين ، والفصل في قضاياهم وكانت لهم فتاوى وأقضية وآراء شرعية في أمور كثيرة ، نقل لنا علماء السلف منها الشيء الكثير . وقد تعرض علماء الأصول للكلام على الفتاوى والآراء الشرعية الصادرة عن الصحابة - رضي الله عنهم - وبحوثاً فيها من ناحية اعتبارها مصدراً شرعياً للأحكام كالكتاب والسنة والإجماع والقياس وعدم اعتبارها ، وكانت لهم فيها أقوال كثيرة وسأذكر هنا آراء العلماء في حجية قول الصحابي :

من المعلوم أنه لا نزاع بين العلماء في حجية قول الصحابي والعمل به إذا كان فيما لا يدرك بالرأي والاجتهاد ؛ لأن الظاهر في مثل هذا أن يكون عن سماع من الرسول - ﷺ - فهو من قبيل السنة والسنة من أقوى الحجج الشرعية باتفاق المسلمين .

كما أنه لا نزاع بينهم في أن قول الصحابي لا يكون حجة على غيره من الصحابة المجتهدين ؛ لأن الصحابة اختلفوا في كثير من المسائل ، وكان لبعضهم آراء تخالف آراء غيره ، ولو كان قول واحد منهم حجة على مثله من الصحابة لما ساغ هذا الاختلاف .

وإنما النزاع بين العلماء في قول الصحابي الصادر عن الرأي والاجتهاد هل يكون حجة على المجتهدين الذين جاءوا بعده كالتابعين ومن بعدهم ، حتى يجب عليهم العمل به . ولا يجوز لهم مخالفته ؟ فقال بعض العلماء : أنه ليس بحجة ، وهذا القول هو الذي استقر عليه رأي الإمام الشافعي ، واختاره جمع من متأخري الحنفية والشافعية والمالكية وأكثر المتكلمين .

وحجتهم في ذلك :

أن الصحابي مجتهد كمائر المجتهدين ويجوز عليه من الخطأ ما يجوز على غيره ، وإذا كان الأمر كذلك لا يكون قوله حجة ومصدراً تشريعياً لغيره من المجتهدين . =

والتابعون ^(١) في قتال المشركين ، وإن كان الإقتداء برسول الله - ﷺ - في قوسه لمن قوي رمية عنها أحب إلينا .

{ ١١٢/ج }

= وقال البعض : أنه حجة شرعية يجب العمل به إذا لم يوجد كتاب ولا سنة ولا إجماع ، وهو قول أئمة الحنفية والإمام الشافعي في مذهبه القديم ومالك وأحمد في إحدى الروايتين عنهما .
وحجتهم في ذلك : أن الصحابي وإن كان يجوز عليه الخطأ كغيره من المجتهدين إلا أن الغالب موافقة قوله للحق والصواب ؛ وذلك لبركة صحبته للنبي - ﷺ - وكمال علمه باللغة وإطلاعه على الأسباب التي من أجلها نزلت النصوص القرآنية ووردت الأحاديث النبوية ومشاهدته لأفعال الرسول - ﷺ - وسماع كلامه والعلم بمقاصده ، وهذه أمور لا يشاركه فيها غيره من المجتهدين الذين جاءوا بعده ، فيكون قوله راجحاً بالنسبة لقول غيره من المجتهدين ، فيلزمهم العمل به .

والرأي الراجح في قول الصحابي :

أن قول الصحابي ليس دليلاً شرعياً يجب العمل به بل يجوز لمن يأتي بعده من المجتهدين أن يعملوا على وفقه وأن لا يعملوا إذا أدى إلى ذلك بحثهم واجتهادهم ، وسندنا في ذلك أمران :

الأول : أن الحكم بالحجية لا يثبت إلا بدليل قوي يفيد هذه الحجية ويثبتها ، ولا يوجد شيء من ذلك بالنسبة لقول الصحابي ، فإعتباره حجة حينئذ يكون إقامة لأدلة للشرع بلا حجة وبرهان ، وذلك لا يجوز .

والثاني : أنا وجدنا بعض المجتهدين من التابعين اجتهدوا في بعض المسائل وكانت لهم آراء تخالف قول الصحابي ومذهبه فيها مع علم صاحب الرأي بذلك ، وعدم إنكاره عليهم في هذه المخالفة ، ولو كان قول الصحابي حجة على غيره من المجتهدين لما ساغ للتابعي هذا الاجتهاد ولأنكر عليه الصحابي مخالفته لقوله .

فقول الصحابي إذن : الصادر عن الرأي والاجتهاد لا يكون مصدراً تشريعياً يجب اتباعه ولا تجوز مخالفته .

ينظر : قواطع الأدلة ، للسمعاني : ٤٨٦/٢-٤٨٩ ، المستصفى ، للغزالي : ١٦٤/١-١٦٥ ، الإحكام ، للأمامي : ٢١/٤ ، تحرير التنبيه ، للنووي : ص ٣١ ، كشف الأسرار ، لعبد العزيز البخاري : ٢٢٣/٣ ، نهاية السؤل ، للأمامي : ٩٥١/٢-٩٥٥ ، التقييد والإيضاح ، لعبد الرحيم العراقي : ص ٢٨١-٢٨٥ ، التعريفات ، للجرجاني : ص ١٧٣ ، شرح الكوكب ، لإبن النجار : ٤٦٥/٢-٤٨٠ ، إرشاد الفحول ، للشوكاني : ٢٦٨/٢-٢٧٢ ، القاموس الفقهي ، لسعدي أبو جيب : ص ٢٠٨ .

(١) التابعي في اللغة : من تبع الشيء تبعاً وتباعاً : سرت في إثره .

فالتابع : اسم فاعل من تبع بمعنى مشى خلفه .

وجمعته : تابعون .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (تبع) ٢٨١/٢-٢٨٢ ، معجم ابن فارس : مادة (تبع) ٣٦٢/١ ، لسان العرب ، لإبن منظور : مادة (تبع) ١٣/٢-١٤ .

التابعي في الاصطلاح : من لقي أحد الصحابة مؤمناً بالنبي - ﷺ - ومات على الإسلام .

والتابعين على طبقات : الطبقة الأولى منهم : قوم لحقوا العشرة أو أكثرهم ؛ كسعيد بن المسيب ، وقيس بن أبي حازم . =

فإن كان / بالفارسية أرمى ، كانت به أولى ، ويكون الذنب منهما ^(١) إلى ما هو به أرمى .

فإذا تقررت هذه الجملة ، لم يخل حال المتناضلين في عقد نضالهما ^(٢) من خمسة أحوال :

أحدهما ^(٣) : أن يشترطا فيه الرمي ^(٤) عن القوس العربية ، فعليهما أن يتناضلا بالعربية ، وليس لواحد منهما أن يعدل عنها إلى الفارسية ؛ لأجل الشرط ^(٥) ، فإن

= والثانية : المخضرمون من التابعين هم : الذين أدركوا الجاهلية وحياة رسول الله - ﷺ - وأسلموا ولا صحبة لهم ، واحدهم : مخضرم كأنه خضرم أي قطع عن نظرائه الذين أدركوا الصحبة وغيرها منهم : أبو عمرو الشيباني ، وسويد بن غفلة .

والثالثة : من أكابر التابعين الفقهاء السبعة من أهل المدينة وهم : سعيد بن المسيب ، والقاسم بن محمد ، وعروة بن الزبير ، وخارجة بن زيد ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، وسليمان بن يسار .

والرابعة : اختلف الناس في أفضل التابعين : فأهل المدينة يقولون : سعيد بن المسيب ، وأهل الكوفة يقولون : أويس القرني ، وأهل البصرة يقولون : الحسن البصري .

وسيدنا التابعين من النساء : حفصة بنت سيرين وعمرة بن عبد الرحمن وثالثتهما وليست كهما أم الدرداء والله أعلم .

والخامسة : طبقة تعد في التابعين ولم يصح سماع أحد منهم من الصحابة منهم إبراهيم بن سويد النخعي الفقيه ، وليس بإبراهيم بن يزيد النخعي الفقيه ، ويكير بن عبد الله بن الأشج وغيرها .

ينظر : معرفة علوم الحديث ، للهاكم النيسابوري : ص ٤١-٤٥ ، قواطع الأدلة ، للسماعاني : ٤٨٩/٢-٤٩٧ ، مقدمة ابن الصلاح ، لأبي عمرو الشهورزي : ص ١٧٩-١٨١ ، التقييد والإيضاح ، لعبد الرحيم العراقي : ص ٣٠٠-٣٠٩ ، القاموس الفقهي ، لسعدي أبو جيب : ص ٤٨ .

(١) منهما : ورد في ط (ع) : ٢٢٣/١٥ ، وط (م) : ٢٦٣/١٩ (منها) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١١٣ أ ، و (ن) : ل/١٦٧ .

(٢) نضالهما : ورد في ط (ع) : ٢٢٤/١٥ ، وط (م) : ٢٦٣/١٩ (نضالها) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١١٣ أ ، و (ن) : ل/١٦٧ ، ولأن السياق يقتضيه .

(٣) أحدهما : ورد في ط (ع) : ٢٢٤/١٥ (أحدهما) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١١٣ أ ، و (ن) : ل/١٦٧ أ ، وط (م) : ٢٦٣/١٩ .

(٤) الرمي : ساقطة من المخطوطة (ن) : ل/١٦٧ أ ، والصواب إثباتها كما في المخطوطة (ك) : ل/١١٣ أ ، وط (ع) : ٢٢٤/١٥ ، وط (م) : ٢٦٣/١٩ .

(٥) المراد بالشرط هنا : ما اشترطاه من الرمي بالقوس العربية.

تراضيا معاً على العدول عن العربية إلى الفارسية جاز ؛ لأن موجب الشرط أن يلتزمه كل واحد منهما في حق صاحبه دون غيره .

والحال الثانية : أن يشترطاً فيه الرمي عن القوس الفارسية ، فعليهما أن يتناضلا بالفارسية ، وليس لواحد منهما أن يعدل عنها إلى العربية ، فإن تراضيا معاً بالعدول إليها جاز .

والحال الثالثة : أن يشترطاً أن يرمي أحدهما عن القوس العربية ، ويرمي الآخر عن القوس الفارسية ، فهذا جائز ، وإن اختلفت قوساهما ؛ لأن مقصود الرمي حذق الرامي ، والآلة تبع .

ومثله في السبق إذا شرط أحدهما أن يتسابق على فرس ، والآخر على بغل ، لا يجوز ^(١) وإن سَوَّى أبو إسحاق المروزي بينهما في الجواز ؛ لأن المقصود في السبق المركوبان ، والراكبان تبع فلزم التساوي فيه ، ولم يلزم التساوي في آلة الرمي ^(٢) .

فعلى هذا ، ليس لواحد منهما أن يعدل عن الشرط في قوسه ، وإن ساوى فيها ^(٣) صاحبه لأجل شرطه ، فإن راضاه عليها جاز .

{ ١١٣/٥ }

(١) لأن تفاضل الأجناس معلوم ، وأنه لا يجري البغل في شوط الفرس .

ينظر : المذهب ، للشيرازي : ٤١٤/١ ، المجموع ، للنووي : ٥٢/١٦ .

(٢) ونص قول أبو إسحاق المروزي هو : (.. أن التكافؤ في الإستباق غير معتبر بالتجانس ، وإنما هو معتبر بأن يكون واحد من المستبقيين يجوز أن يكون سابقاً ويجوز أن يكون مسبوقاً ؛ فإن جوز ذلك بين فرس وبغل أو بين بعير وحصان جاز السبق بينهما ، وإن علم يقيناً أن أحدهما يسبق الآخر عند الإختبار لم يجز السبق بينهما ، ولو علم ذلك بين فرسين عتيق وهجين ، أو بين بعيرين عربي وبختي لم يجز السبق بينهما ، وكذلك لو اتفق الفرسان في الجنس ، واختلفا في القوة والضعف فيمنع من الإستباق بينهما وهما في جنس واحد ، ويجوز بينهما وهما من جنسين مختلفين اعتباراً بالجوهر دون التجانس ..) .

ينظر : المذهب ، للشيرازي : ٤١٤-٤١٥ ، المجموع ، للنووي : ٥٣/١٦ .

(٣) فيها : ورد في ط (ع) : ٢٢٤/١٥ ، وط (م) : ٢٦٤/١٩ (فيهما) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ١١٣/أ ، و (ن) : ١٦٧/ب .

والحال الرابعة : أن يشترطاً أن يرمي كل واحد منهما عما شاء من قوس عربية أو فارسية ، فيجوز لكل واحد منهما / أن يرمي عن أي القوسين شاء قبل الشروع في الرمي وبعده .

فإن أراد أحدهما منع صاحبه من خياره ، لم يجز ، سواء تماثلا فيها أو اختلافاً .

والحال الخامسة : أن يطلق العقد من غير شرط ، فإن كان للرماة عرف في أحد القوسين ، حُمِلَ عليه ، وجرى العرف في العقد المطلق ^(١) مجرى الشرط في العقد المقيّد ^(٢) .

{ ١١٣/ب }

(١) المطلق في اللغة : من الطلق وهو يدل على : التخليّة والإرسال أي الإنفكاك من القيد .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (طلق) ٢٥٨/١٦ ، معجم ابن فارس : مادة (طلق) ٤٢٠/٣ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (طلق) ١٨٩/٨ .

المطلق في الاصطلاح : هو ما دل على شائع في جنسه ، ومعنى هذا أن يكون حصة محتملة لحصص كثيرة مما يندرج تحت أمر ، فيخرج من قيد الدلالة المهملات ، ويخرج من قيد الشبوع المعارف كلها ؛ لما فيها من التعيين ، إما شخصاً نحو زيد ، وهذا ، أو حقيقة نحو الرجل ، أو حصة نحو قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَمَسُّ مِنْهُمْ نُسْأً ﴾ [سورة المزمل : آية ١٦] ، أو استغراقاً نحو الرجال ، وكذا كل عام ولو نكرة نحو كل رجل ، ولا رجل .

وقيل : هو ما دل على الماهية بلا قيد من حيث هي هي ، من غير أن تكون له دلالة على شيء من قيوده ، والمراد بها عوارض الماهية اللاحقة لها في الوجود .

والخطاب إذا ورد مطلقاً لا مقيّد له يُحمَل على إطلاقه ، وإن ورد مقيّداً لا مطلق له حُمِلَ على تقييده .

ينظر : قواطع الأدلة ، للسمعاني : ٤٨٢/١ ، المحصول ، للرازي : ج ١/٢/٥٢١ ، الإحكام ، للأمدى : ٣/٣ ، شرح الكوكب ، لابن النجار : ٣٩٢/٣ ، إرشاد الفحول ، للشوكاني : ٤-٣/٢ .

(٢) المقيّد في اللغة : قال ابن فارس : القاف والياء والدال كلمة واحدة وهي : القيد وهو معروف ثم يستعار في كل شيء يَحْبِس .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (قاد) ٢٤٦/٩ ، معجم ابن فارس : مادة (قيد) ٤٤/٥ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (قيد) ٣٦٨/١١ .

المقيّد في الاصطلاح : هو ما دل لا على شائع في جنسه .

وقيل : هو ما دل على الماهية بقيد من قيودها ، أو ما كان له دلالة على شيء من القيود .

وقيل : هو ما تناول معيّن أو موصوفاً بزائد على حقيقة جنسه نحو قوله تعالى : ﴿ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ ﴾ [سورة المجادلة : آية ٤] .

والخطاب قد يرد مطلقاً في موضع ومقيّداً في موضع ينظر في ذلك =

وإن لم يكن للرمأة فيه عرف معهود ، فهما بالخيار فيما اتفقا عليه من أحد القوسين إذا كانا فيها متساويين ؛ لأن مطلق العقد يوجب التكافؤ .

{ج/١١٣ ب}

= فإن اختلف السبب واختلف الحكم جميعاً ؛ مثل ما ورد من تقييد الصيام بالتتابع في كفارة القتل ، وإطلاق الإطعام في الظهار ؛ لم يُحمل أحدهما على الآخر ، بل يعتبر كل واحد منهما بنفسه ؛ لأنهما لا يشتركان في لفظ ولا في معنى .

وإن كان ورودهما في حكم واحد وسبب واحد ؛ مثل أن يذكر الرقبة مطلقة في كفارة القتل ، ومقيدة بالإيمان في كفارة القتل . كان الحكم للمقيد وبُني المطلق عليه ، ويصير كأن الوارد حكم واحد استوفى بيانه في أحد الموضعين ولم يستوف بيانه في الموضع الآخر .

وأما إذا ورد المطلق والمقيد في حكم واحد وسببين مختلفين ؛ مثل ما وردت الرقبة مطلقة في كفارة الظهار ومقيدة بالإيمان في كفارة القتل ؛ فعند المذهب الشافعي وأكثر الحنابلة يُحمل المطلق على المقيد . شروط حمل المطلق على المقيد سبعة وهي :

الشرط الأول : أن يكون المقيد من باب الصفات ، مع ثبوت الذوات في الموضعين ، فأما في إثبات أصل الحكم ، من زيادة أو عدد فلا يحمل أحدهما على الآخر ، وهذا كإيجاب غسل الأعضاء الأربعة في الوضوء ، مع الاختصار على عضوين في التيمم ، فإن الإجماع منعقد على أنه لا يحمل إطلاق التيمم على تقييد الوضوء ، حتى يلزم التيمم في الأربعة الأعضاء ، لما فيه من إثبات حكم لم يذكر ، وحمل المطلق على المقيد يختص بالصفات .

الشرط الثاني : أن لا يكون للمطلق إلا أصل واحد ، كاشتراط العدالة في الشهود على الرجعة والوصية ، وإطلاق الشهادة في البيوع وغيرها ، فهي شرط في الجميع .

الشرط الثالث : أن يكون في باب الأوامر والإثبات ، أما في جانب النفي والنهي فلا ؛ فإنه يلزم منه الإخلال باللفظ مع تناول النفي والنهي ، وهو غير سائغ .

الشرط الرابع : أن لا يكون في جانب الإباحة .

الشرط الخامس : أن لا يمكن الجمع بينهما إلا بالحمل ، فإن أمكن بغير إعمالهما فإنه أولى من تعطيل ما دل عليه أحدهما .

الشرط السادس : أن لا يكون المقيد ذكر معه قدر زائد يمكن أن يكون القيد لأجل ذلك القدر الزائد ، فلا يحمل المطلق على المقيد ههنا قطعاً .

الشرط السابع : أن لا يقوم دليل يمنع من التقييد ، فإن قام دليل على ذلك فلا تقييد .

ينظر : قواطع الأدلة ، للسماعي : ١/٤٨٢-٤٨٣ ، المستصفي ، للغزالي : ٢/١٨٥ ، المحصول ، للرازي : ج١/ق٣/٢١٤-٢١٧ ، الإحكام ، للأمدى : ٣/٤-٦ ، شرح الكوكب ، لابن النجار : ٣/٣٩٣-٤٠٥ ، إرشاد الفحول ، للشوكاني : ٢/٤-١٠ .

وإن اختلفا ، لم يقرع بينهما ؛ لأنه أصل ^(١) في العقد ، وقيل لهما :

إن اتفقتما وإلا فسخ ^(٢) العقد بينكما ^(٣) .

فأما القوس ^(٤) الدودانية فهي : القوس التي لها مجرى يمر السهم فيه ، ومنها

{١١٣/ب}

قوس الرجل ، وإن كان أغلبها قوس اليد .

(١) أصل : ورد في ط (م) : ٢٦٤/١٩ (الأصل) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١١٣ ب ،
و (ن) : ل/١٦٧ ب ، وط (ع) : ٢٢٤/١٥ .

(٢) الفسخ في اللغة : قال ابن فارس : الفاء والسين والخاء كلمة تدل على نقض شيء .

فالفسخ : فسخ الشيء يفسخه فسخاً فانفسخ : نقضه فانتقض .

يسنظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (فسخ) ١٨٦/٧ ، معجم ابن فارس : مادة (فسخ) ٥٠٣/٤ ،
لسان العرب ، لابن منظور : مادة (فسخ) ٢٦٠/١٠ .

الفسخ في الشرع : هو رفع العقد من حينه ، وَقَلْبُ كُلِّ مِنَ الْعَوْضِينَ إِلَى دَافِعِهِ .

والفرق بين الفسخ والإبطال :

أن الإبطال : يحدث أثناء قيام التصرف وبعده ، ويحصل في العقود والتصرفات والعبادة .

أما الفسخ : فإنه يكون غالباً في العقود والتصرفات ، ويقال في العبادة ومنه :

فسخ الحج إلى العمرة ، وفسخ نية الفرض إلى النفل ، ويكون في العقود قبل تمامها ؛ لأنه فك ارتباط العقد
أو التصرف .

والفسخ القولي للعقد في مجلة الأحكام العدلية المادة القانونية (٣٠٣) : هو كل لفظ يدل على عدم الرضى ،
كفسخت ، وتركنت .

والفسخ الفعلي للعقد في مجلة الأحكام العدلية المادة القانونية (٣٠٤) : هو كل فعل يدل على عدم الرضى ،
كما لو كان البائع مخيراً ، وتصرف بالمبيع تصرف المالك ؛ كأن يعرض المبيع للبيع ، أو يرهنه ، أو
يؤجره ، كان فسخاً فعلياً للبيع .

ولقد عرّف ابن نجيم الفسخ بأنه : حل رابطة العقد .

وعند القرافي بأنه : قلب كل واحد من العوضين لصاحبه .

يسنظر : الفروق ، للقرافي : ٢٦٩/٣ ، الأشباه والنظائر ، لابن نجيم : ص ٤٠٢ ، القاموس الفقهي ، لسعدي
أبو جيب : ص ٢٨٥ .

(٣) بينكما : ساقطة من المخطوطة (ن) : ل/١٦٧ ب والصواب إثباتها كما في المخطوطة (ك) : ل/١١٣ ب ،
وط (ع) : ٢٢٤/١٥ ، وط (م) : ٢٦٤/١٩ .

(٤) القوس : ساقطة من المخطوطة (ن) : ل/١٦٧ ب والصواب إثباتها كما في المخطوطة (ك) : ل/١١٣ ب ،
وط (ع) : ٢٢٤/١٥ ، وط (م) : ٢٦٤/١٩ .

فيجوز أن يناضل بعضهم بعضاً إذا اتفقوا ، ولا يجوز أن يتناضل الرجلان أحدهما قائم ، والآخر جالس إلا عن تراض ، فيلزم تساويهما في القيام والجلوس . فإن اختلفا ، أُعْتَبِرَ فيه الأغلب من عرف الرماة .

ولا يجوز أن يناضل أهل النشاب أصحاب الجلاهق ^(١) لإختلاف الصفة فيها ، وأنه ليس الحنق ^(٢) بأحدهما حنقاً ^(٣) بالآخر ^(٤) .

{ ١١٣/ل ب }

-
- (١) الجلاهق : القوس التي يُرْمَى عنها الطير بالطين المدوّر المُدْمَلَقُ واحِدته : جُلاهقة .
ينظر : الزاهر ، للأزهري : ص ١٧٩ ، تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (الجلاهق) ٤٩٨/٦ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (جلهق) ٣٤٢/٢ .
- (٢) الحنق : ورد في ط (ع) : ٢٢٤/١٥ ، وط (م) : ٢٦٤/١٩ (الحنف) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١١٣ ب ، و (ن) : ل/١٦٧ ب .
- (٣) حنقاً : ورد في ط (ع) : ٢٢٤/١٥ ، وط (م) : ٢٦٤/١٩ (حنفاً) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١١٣ ب ، و (ن) : ل/١٦٧ ب .
- (٤) ينظر لهذه المسألة في : شرح أبي الطيب الطبري : ل/١٠ أ - ١٠ ب ، الشامل ، لابن الصباغ : ل/١١ ب ، التهذيب ، للبغوي : ٨٥/٨ ، البيان ، للعراني : ٤٤٠-٤٤١/٧ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٤٣-٥٤٤ ، أسنى المطالب ، لزكريا الأنصاري : ٢٣٣-٢٣٢/٤ .

(٣٥) مسألة : [التساوي في النضل] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - (١) : ((ولا يجوز أن ينتضل رجلان وفي يد أحدهما من النبل أكثر مما في يد الآخر)) (٢) .

اختلف أصحابنا في تأويل هذه المسألة على ثلاثة أوجه :

أحدها : يريد أنه لا يجوز أن يتناضلا على أن يصيب أحدهما عشرة من عشرين ، / ويصيب الآخر عشرة من ثلاثين ، فيكون رشق أحدهما أكثر من رشق الآخر ، ويكون معنى قوله : ((في يد أحدهما)) أي : في حق أحدهما .

وإنما لم يجز التفاضل في عدد الرشق الذي يجب فيه التماثل (٣) ؛ لأنه إن نضل ، فلكثرة (٤) رمية لا بحسن صنيعه (٥) . (٦)

(١) - [رحمه الله] - : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٦٧ ب ، وط (م) : ٢٦٤/١٩ ولم يرد في المخطوطة (ك) : ل/١١٣ ب ، وط (ع) : ٢٢٥/١٥ .

(٢) ينظر للمسألة في : المختصر (خ) : ل/٢ ب ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٩ .

(٣) التماثل : مأخوذ من مثل : وهي كلمة تسوية والفرق بين المماثلة والمساواة أن المساواة تكون بين المختلفين في الجنس والمتفقين ؛ لأن التساوي هو : التكافؤ في المقدار لا يزيد ولا ينقص ، وأما المماثلة فلا تكون إلا في المتفقين .

ينظر : لسان العرب ، لابن منظور : مادة (مثل) ٢١/١٣ ، التعريفات ، للجرجاني : ص ٩١ .

(٤) فلكثرة : ورد في ط (ع) : ٢٢٥/١٥ (فلكثرة) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١١٤ أ ، و (ن) : ل/١٦٧ ب ، وط (م) : ٢٦٤/١٩ .

(٥) لا بحسن صنيعه : ورد في ط (ع) : ٢٢٥/١٥ (لا بحسن صنيعه) ، وورد في ط (م) : ٢٦٤/١٩ (لا بحسب) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١١٤ أ ، و (ن) : ل/١٦٧ ب .

(٦) ينظر لهذه المسألة في : شرح أبي الطيب الطبري : ل/١٠ ب ، للمهذب ، للشيرازي : ٤١٩/١ ، الشامل ، لابن الصباغ : ل/١١ ب - ١٢ أ ، البيان ، للحراني : ٤٤٨/٧ .

والوجه الثاني : لا يتناضلا ^(١) على أن يصيب أحدهما خمسة من عشرين ، ويصيب الآخر عشرة من عشرين ^(٢) . فلا يجوز لما ذكرنا من التعليل بالتفاضل فيما يوجب التماثل ، وأنه إن نضله فقللة إصابته ، لا بحسن صنيعه .

والوجه الثالث : إن من عادة حذاق الرماة إذا رموا أن يأخذوا في اليد اليمنى ^(٣) بين الخنصر ^(٤) والسبابة ^(٥) سهماً أو سهمين معداً للرمي ، فأراد الشافعي بهذا : أن لا يجوز أن يتناضلا على أن يكون في يد أحدهما إذا رمى سهم واحد ، وفي يد الآخر سهمان ؛ لأن كثرة السهام في اليد مؤثر في قلة الإصابة ؛ لأنه إن نضل فقللة المانع ^(٦) من إصابته ، لا بحسن صنيعه .

ويكون المراد باليد : الكف ^(٧) ذات الأصابع .

{ ١١٤/ل }

(١) لا يتناضلا : ورد في ط (م) : ٢٦٤/١٩ (لا يتناضلان) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ١١٤/أ ، و (ن) : ١٦٧ ب ، وط (ع) : ٢٢٥/١٥ .

(٢) العبارة في قوله [ويصيب الآخر عشرة من عشرين] ساقطة من المخطوطة (ن) : ١٦٧ ب والصواب إثباتها كما في المخطوطة (ك) : ١١٤/أ ، وط (ع) : ٢٢٥/١٥ ، وط (م) : ٢٦٤/١٩ .

(٣) اليمنى : ورد في ط (ع) : ٢٢٥/١٥ (اليمين) والصواب كتابتها كما أثبتتها وكما في المخطوطة (ك) : ١١٤/أ ، و (ن) : ١٦٨/أ ، وط (م) : ٢٦٥/١٩ .

(٤) الخنصر : الإصبع الصغير ويجمع خناصر .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (خنصر) ٦٦٠/٧ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (خنصر) ٢٣٣/٤ .

(٥) السبابة : سبق بيانها في ص ٢٤١ .

(٦) المانع : سبق بيانه في ص ٢٩٢ .

(٧) الكف : كف اليد ويجمع كفوف .

قال ابن فارس : الكاف والفاء أصل صحيح يدل على قبض وانقباض . من ذلك الكف للإنسان ؛ سميت بذلك لأنها تقبض الشيء .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (كف) ٤٥٤/٩ ، معجم ابن فارس : مادة (كف) ١٢٩/٥ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (كفف) ١٢٤/١٢ .

(٣٦) مسألة : [إذا وقع التفاضل في عقد النضال] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - (١) : ((ولا على أن يحسب خاسقه خاسقين والآخر خاسق)) (٢) .

وهذا صحيح ؛ لأن عقد النضال يوجب التساوي ، فإذا وقع فيه التفاضل ، بأن يكون خاسق أحدهما خاسقين ، وخاسق الآخر خاسقاً واحداً ، بطل به العقد لدخول التفاضل فيه ، وأنه إن (٣) نضل فلمضاعفة خواسقه ، لا بحسن صنيعه .

{ ١١٤/ل }

/ ولو شرطاً في القرع أن يكون خاسق كل واحد منهما قارعين جاز ؛ لأنهما قد تساويا في مضاعفة خواسقهما (٤) .

{ ١١٤/ب }

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ل/ ١٦٨ أ ، وط (م) : ٢٦٥/١٩ ولم يرد في المخطوطة (ك) : ل/ ١١٤ أ ، وط (ع) : ٢٢٥/١٥ .

(٢) ينظر للمسألة في : المختصر (خ) : ل/ ٢ ب ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٩ .

(٣) إن : ساقطة من ط (ع) : ٢٢٥/١٥ ، وط (م) : ٢٦٥/١٩ والصواب إثباتها كما في المخطوطة (ك) : ل/ ١١٤ أ ، و (ن) : ل/ ١٦٨ أ .

(٤) ينظر لهذه المسألة في : شرح أبي الطيب الطبري : ل/ ١٠ ب ، الشامل ، لابن الصباغ : ل/ ١٢ أ .

(٣٧) مسألة : [كيفية التفاضل في الخاسق] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - (١) : ((ولا على أن لأحدهما خاسقاً (٢) ثابتاً لم يرم به ، ويحسب له مع خواسقه ، ولا على أن يطرح من خواسقه خاسق (٣) ، ولا على أن خاسق أحدهما خاسقان)) (٤) .

وهذا كما قال ؛ لأن من احتسب له بخاسق لم يصبه ، يصير مفضلاً به على صاحبه ، فإن نضل فلتفضيله لا بحسن صنيعه .

ومن أسقط له خاسق قد أصابه يصير به مفضولاً إن نُضِلَ ، فلحظ إصابته لا لسوء صنيعه .

{ ل/١١٤ ب }

فيكون العقد باطلاً في كلا (٥) الأمرين ؛ لعدم التساوي بين المتناضلين (٦). (٧)

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٦٨ أ ، وط (م) : ٢٦٥/١٩ ولم يرد في المخطوطة (ك) : ل/١١٤ ب ، وط (ع) : ٢٢٥/١٥ .

(٢) خاسقاً : ساقطة من ط (ع) : ٢٢٥/١٥ ، وط (م) : ٢٦٥/١٩ والصواب إثباتها كما في المختصر (خ) : ل/٢ ب ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٩ ، والمخطوطة (ك) : ل/١١٤ ب ، و (ن) : ل/١٦٨ أ .

(٣) ذكرت المسألة إلى هنا في المخطوطة (ك) : ل/١١٤ ب ، و (ن) : ل/١٦٨ أ .

(٤) ينظر للمسألة في : المختصر (خ) : ل/٢ ب - ٣ أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٩ .

(٥) في كلا : ورد في ط (ع) : ٢٢٥/١٥ ، وط (م) : ٢٦٥/١٩ (على) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١١٤ ب ، و (ن) : ل/١٦٨ أ .

(٦) المتناضلين : ورد في ط (ع) : ٢٢٥/١٥ ، وط (م) : ٢٦٥/١٩ (المتفاضلين) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١١٤ ب ، و (ن) : ل/١٦٨ أ .

(٧) ينظر لهذه المسألة في : شرح أبي الطيب الطبري : ل/١٠ ب .

(٣٨) مسألة : [بيان مكان الغرض ، وتحديد عدد الرمي ،

وارتفاع الشن ، وموقع الإصابة] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - ^(١) : ((ولا على أن يرمي أحدهما من غرض والآخر من أقرب منه ، إلا في غرض واحد وعدد واحد)) ^(٢) .
وهذا كما قال ؛ لأن موجب العقد يقتضي التساوي فيه ، فإن وقع التفاضل فيه أفسده .

ومن التفاضل : اختلاف الهدف في القرب والبعد ، فيشترط أن يرمي أحدهما من مائتي ذراع ^(٣) ، ويرمي الآخر من أقل منها أو أكثر ، لم يجز للتفاضل .
ولكن لو كانت قوس أحدهما عربية يصيب من مائة ذراع ^(٤) ، وقوس الآخر فارسية يصيب من مائتي ذراع ، فشرطا هذا التفاضل لإختلاف القوسين ، لم يخل حالهما من أمرين :

أحدهما : أن يشترط الخيار في كل واحد من القوسين ، فيجوز هذا التفاضل ؛ لأن لكل واحد منهما أن يساوي صاحبه فيه إذا عدل إلى قوسه .

{ ١١٤/ل ب }

والثاني : أن يشترط أحدهما / بالعربية ولا يعدل عنها ، ويرمي الآخر بالفارسية ولا يعدل عنها ، فيمنع هذا التفاضل من جواز التفاضل ^(٥) ؛ لأنه لا يقدر كل واحد منهما أن يساوي صاحبه فيه ^(٦) .

{ ١١٥/ل }

(١) - [رحمه الله] - : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٦٨ أ ، وط (م) : ٢٦٥/١٩ ، ولم يرد في المخطوطة (ك) : ل/١١٤ ب ، وط (ع) : ٢٢٦/١٥ .

(٢) ينظر للمسألة في : المختصر (خ) : ل/٣ أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٩ .

(٣) مائتي ذراع = ٩٢٤٠ سم .

(٤) مائة ذراع = ٤٦٢٠ سم .

(٥) التفاضل : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٦٨ أ (التفاضل) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١١٥ أ ، وط (ع) : ٢٢٦/١٥ ، وط (م) : ٢٦٦/١٩ .

(٦) ينظر لهذه المسألة في : المذهب ، للشيرازي : ٤١٨/١ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٤٦/٧ ، المجموع ، للنووي : ٨٠/١٦ - ٨٢ .

ومن التفاضل المانع : أن يكون ارتفاع الشن في رمي أحدهما ذراعاً ^(١) ،
وارتفاعه في رمي الآخر باعاً ^(٢) ، فلا يصح العقد .

ومن التفاضل المانع : أن تكون إصابة أحدهما في الشن وإصابة الآخر في
الدارة التي في الشن ، فلا يصح العقد .

فإن كان ذلك لإختلاف القوسين ، فعلى ما قدمناه من خيارهما في الأمرين . {١١٥/٥}

(١) الذراع : سبق بيانه في ص ١٦٨ .

(٢) الباع : هو البَوْغُ والبُوع وهو : مسافة ما بين الكفين إذا بسطتهما .

أي الباع هو : قدر مَدَّ اليدين وما بينهما من البدن .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري مادة (باع) : ٢٣٩/٣ ، معجم ابن فارس : مادة (بوع) ٣١٨/١ ، لسان

العرب ، لابن منظور : مادة (بوع) ٥٣٨/١ .

(٣٩) مسألة : [الحكم إذا سقط تعيين ما يلزم تعيينه

في عقد السبق والرمي] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - ^(١) : ((ولا على أن يرمي بقوس أو نبل بأعيانها إن تغيرت لم يبدلها)) ^(٢) .

قد مضى فرق ما بين السبق والرمي : بأن المقصود فراهة الفرسين في ^(٣) السبق ، والمقصود في ^(٤) الرمي : حذق الراميين .

فصار الفرس في السبق أصلاً والراكب تبعاً ، فلزم تعيين الفرس ، ولم يلزم تعيين الراكب .

وصار الرامي في النضل أصلاً والقوس تبعاً ، فلزم تعيين الرامي ولم يلزم تعيين القوس .

فإن أسقط تعيين ما يلزم تعيينه من الفرس ^(٥) في السبق ، والرامي في النضال ، بطل العقد .

وإن عين ما لم يلزم تعيينه من الراكب في السبق أن لا يركب غيره ، والقوس في النضال أن لا يرمي عن غيرها ، لم يتعين اعتباراً بحكم أصله ، ونظر في التعيين :

{ ١١٥/ل }

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٦٨ ب ، وط (م) : ٢٦٦/١٩ ولم يرد في المخطوطة (ك) : ل/١١٥ أ ، وط (ع) : ٢٢٦/١٥ .

(٢) ينظر للمسألة في : المختصر (خ) : ل/٣ أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٩ .

(٣) الفرسين في : ورد ط (ع) : ٢٢٦/١٥ ، وط (م) : ٢٦٦/١٩ (القوسين من) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١١٥ أ ، و (ن) : ل/١٦٨ ب .

(٤) في : ورد في ط (ع) : ٢٢٦/١٥ ، وط (م) : ٢٦٦/١٩ (من) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١١٥ أ ، و (ن) : ل/١٦٨ ب .

(٥) الفرس : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٦٨ ب ، وط (ع) : ٢٢٦/١٥ ، وط (م) : ٢٦٦/١٩ (القوس) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١١٥ أ ولأن السياق يقتضي ذلك .

{١١٥/ل} فإن خرج مخرج الشرط الذي حُمِل عليه العقد ، فقال : على أن لا يركب
إلا هذا الفارس ، / وعلى أن لا يُرمى إلا عن هذه القوس ، بطل العقد في السبق
والنضال ؛ لأنه صار معقوداً على شرط غير لازم .

وإن خرج مخرج المذكور في العقد ، فقال : و ^(١) يركب هذا الفارس ،
ويرمي عن هذه القوس ، كان العقد في السبق والنضال جائزاً ، وله أن يبدل الراكب
بغيره إذا كان في مثل ^(٢) ثقله لعله ولغير علة ، ويبدل القوس بغيرها إذا كانت من
جنسها لعله ولغير علة ^(٣) .

{١١٥/ب}

(١) و : ساقطة من ط (م) : ٢٦٧/١٩ والصواب إثباتها كما في المخطوطة (ك) : ١١٥/ل ب ، و (ن) :
ل/١٦٨ ب ، وط (ع) : ٢٢٧/١٥ .

(٢) مثل : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٦٨ ب (مثله) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١١٥ ب ، وط
(ع) : ٢٢٧/١٥ ، وط (م) : ٢٦٧/١٩ .

(٣) ينظر لهذه المسألة في : شرح أبي الطيب الطبري : ل/١١ أ ، الشامل ، لابن الصباغ : ل/١٢ أ ، روضة
الطالبين ، للنووي : ٥٤٣-٥٤٤ ، المجموع ، للنووي : ٧٦/١٦ .

(٤٠) مسألة : [الزيادة في القرع ، وبيان أقوال الرماة فيه] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - ^(١) : ((ومن الرماة من زعم أنهما إذا سميًا قرعاً يستبقان إليه ، فصارا على السواء ، أو بينهما زيادة سهم ، كان للمسبق أن يزيد في عدد القرع ما شاء ^(٢) .

ومنهم من زعم أنه ليس له أن يزيد في عدد القرع ، ما لم يكونا سواء .

ومنهم من زعم أنه ليس له أن يزيد بغير رضا المسبق .

قال المزني : وهذا أشبه ^(٣) بقوله : ما لم يكن سباقهما بالخيل ولا في الرمي في الإبتداء ، إلا بإجماعهما على غاية واحدة ، فكذلك في القياس لا يجوز لأحدهما أن يزيد إلا بإجماعهما على زيادة واحدة . وبالله التوفيق)) ^(٤) .

قد ذكرنا في لزوم عقد السبق والرمي قولين :

أحدهما : أنه لازم كالإجارة .

والثاني : أنه جائز وليس بلازم ، كالجعالة .

ويترتب عليهما ^(٥) مسألتان :

إحداهما ^(٦) : في فسخ العقد .

{ل/١١٥ ب}

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٦٨ ب ، وط (م) : ٢٦٧/١٩ ولم يرد في المخطوطة (ك) : ل/١١٥ ب ، وط (ع) : ٢٢٧/١٥ .

(٢) ذكرت المسألة إلى هنا في : ط (م) : ٢٦٧/١٩ .

(٣) ذكرت المسألة إلى هنا في : المخطوطة (ك) : ل/١١٥ ب ، والمخطوطة (ن) : ل/١٦٨ ب .

(٤) إلى هنا وردت المسألة في : المختصر (خ) : ل/٣ أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٩-٣٨٠ ، وط (ع) : ٢٢٧/١٥ .

وينظر لهذه المسألة في : شرح أبي الطيب الطبري ج ١١/١ - ١١ ب ، الشامل ، لابن الصباغ : ل/١٢ ب - ١١٣ .

(٥) عليهما : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٦٨ ب ، وط (ع) : ٢٢٧/١٥ ، وط (م) : ٢٦٧/١٩ (عليها) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١١٥ ب .

(٦) احداهما : ورد في ط (ع) : ٢٢٧/١٥ (احدهما) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : لم ١١٥ ب ، و (ن) : ل/١٦٨ ب ، وط (م) : ٢٦٧/١٩ .

والثانية : في زيادة الشرط ^(١) .

فأما الأولى : في فسخ العقد ^(٢) ، فإن اجتمعا عليه صح ، وهل الفسخ إقالة ^(٣) مرأضة أو فسخ خيار ؟ على القولين :

{ ١١٥/ب }

(١) [والثانية : في زيادة الشرط] : هذه الجملة ساقطة من ط (ع) : ٢٢٧/١٥ ، وط (م) : ٢٦٧/١٩ ،

والصواب إثباتها كما في المخطوطة (ك) : ١١٥/ب ، و (ن) : ١٦٨/ب .

(٢) [فأما الأولى : في فسخ العقد] : هذه الجملة ساقطة من ط (ع) : ٢٢٧/١٥ ، وط (م) : ٢٦٧/١٩ ،

والصواب إثباتها كما في المخطوطة (ك) : ١١٥/ب ، و (ن) : ١٦٨/ب .

(٣) الإقالة في اللغة : مصدر أقال وربما قال بغير ألف ، وهي لغة قليلة ، ومعناه الرفع والإزالة .

ومنه الإقالة في البيع ؛ لأنها رفع العقد .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (لقي) ٣٠٧/٩ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (قيل)

٣٧٥/١١ ، القاموس الفقهي ، لسعدي أبو جيب : ص ٣١٢ .

الإقالة في الشرع : رفع العقد وإزالته برضى الطرفين - وهذا القدر متفق عليه بين الفقهاء لكنهم اختلفوا في

اعتبارها فسخاً أو عقداً جديداً - كتنايلنا البيع أو يقول أحدهما : أقلته ، ويقبل الآخر ، إذا فلا بد في الإقالة

من رضا العاقلين معاً بها ، فليس لأحدهما أن يستبد بها وحده .

وهي في هذا تخالف الفسخ بالخيار ، إذ لمن هو له أن يفسخ البيع إن شاء من غير توقف على رضا صاحبه .

والفرق بينهما : أن الخيار يجعل العقد غير لازم في حق من هو له .

وأما الإقالة فلا تكون إلا حيث يكون العقد لازماً لهما ، لكنها تشبه الخيار ، من جهة أنهما لا يدخلان إلا

عقود المعاوضات المالية اللازمة القابلة للفسخ .

والإقالة جائزة شرعاً ؛ لأن العقد حقهما ، وآثاره المترتبة عليه وقف عليهما فلهما رفعه . بل هي مندوبة ؛

لأنها غالباً لا تكون إلا تحت ضغط الحاجة والرسول - ﷺ - يقول : ((من أقال مسلماً أقال الله عثرته)) [وهذا

الحديث في : سنن أبي داود : كتاب البيوع : باب في فضل الإقالة ، حديث رقم (٣٤٦٠) ٢٧٤/٣ ،

ومستدرک الحاكم : كتاب البيوع : ٤٥/٢ وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي] .

فالإقالة بعد البيع جائزة وهي : أن يقول المتبايعان : تنايلنا أو تقاسخنا العقد .

أو يقول أحدهما : أقلت ، فيقول الآخر : قبلت أو أجزت . ولابد من رضاهما - كما ذكرت - ولا يختص

بحالة الندم .

وإذا ندم أحدهما على ما اشترى ، يستحب للآخر أن يقبله ، ولا يجب .

ولا يشترط تسمية الثمن في الإقالة .

ولو تقايلا بأكثر من الثمن ، أو أقل ، أو بجنس آخر ، أو وصف آخر فالإقالة فاسدة والبيع بحاله .

وهل الإقالة بيع أم فسخ ؟ فيه قولان :

قال في القديم ، وبه قال مالك - رحمه الله - : بيع ؛ لأنه تمليك بالتراضي .

وقال في الجديد - وهو المذهب - : فسخ ، بدليل اختصاصها بالثمن الأول .

ولو كان بيعاً جديداً ، لجاز بغير الثمن الأول ، ومع غير البائع =

أحدهما : يكون إقالة مرضاة ، إن قيل : بلزومه كالإقالة في البيع والإجارة .
والثاني : فسخ خيار ، إن قيل : بجوازه ، كالفسخ في القراض ^(١) والجعالة .

{ ١١٥/ب }

= وهل يجوز قبل القبض ؟
فقد قيل : إن قلنا : بيع ، لا يجوز .
وإن قلنا : فسخ ، يجوز .
وقيل : يجوز قولاً واحداً قبل القبض ، ويكون فسخاً .
وقد قال الشافعي : الإقالة فسخ بيع فلا بأس بها قبل القبض لأنها إبطال عقدة البيع بينهما والرجوع إلى حالهما قبل أن يتبايعا .
ومن بعض فروع الإقالة :
أن يتجدد بها الشفعة إن قلنا : بيع .
وإن قلنا : فسخ ، فلا يتجدد .
ولو تلف المبيع في يد المشتري بعد الإقالة أو تعيب إن قلنا : فسخ ، يغرم المشتري قيمته إذا تلف أقل ما كان من يوم البيع إلى يوم القبض ، وإن تعيب يغرم أرش العيب .
وإن قلنا : بيع ، فإن تلف فهو كتلف المبيع في يد البائع ، تنفسخ الإقالة والبيع بحاله .
وإن تعيب ، فالبائع بالخيار : إن شاء أجاز الإقالة ، ولا شيء له ، وإن شاء فسخ ، وأخذ الثمن .
ينظر : الأم ، للشافعي : ٩٣/٣ ، الزاهر ، للأزهري : ص ١٤٧ ، الحاوي ، للماوردي : ٧٠-٦٩/٧ ، التهذيب ، للبخاري : ٤٩٠-٤٩٤/٣ ، البيان ، للعمري : ٤٥١/٥-٤٥٢ .
(١) القراض في اللغة : بكسر القاف مشتق من القرض وهو القطع ؛ سمي بذلك لأن المالك قطع للعامل قطعة من ماله يتصرف فيها ، وقطعة من الربح .
وسمي القراض مضاربة لأن العامل يضرب به في الأرض للإتجار .
يقال : ضرب في الأرض ؛ أي سافر . قال الأزهري : أهل الحجاز يسمونه قراضاً ؛ والعراق : مضاربة .
ينظر : الزاهر ، للأزهري : ص ١٦٤ ، معجم ابن فارس : مادة (قرض) ٧٢/٥ ، تحرير التنبية ، للنووي : ص ٢٣٨ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (قرض) ١١١/١١-١١٢ ، القاموس الفقهي ، لسعدي أبو جيب : ص ٣٠٠ .
القراض في الشرع : أن يدفع الرجل إلى الرجل عتقاً أو ورقاً ويأذن له بأن يتجر فيه ، على أن الربح بينهما على ما يتشارطانه .
وأجاز الشرع القراض لعموم قوله تعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ﴾ [سورة المائدة : آية ٢] . وهذا عموم في المعاملات لوجود الحاجة إليها ، ولتحقق المصلحة فيها لكل من صاحب المال والعامل فيه ؛ لأن الدين يرعى المصالح ويقرها .
قال ابن حزم في مراتب الإجماع - كما في تلخيص الحبير ، لابن حجر : (٦٧/٣) - : (.. كل أبواب الفقه لها أصل من الكتاب أو السنة حاشا القراض ، فما وجدنا له أصلاً أثبتناه ، ولكنه إجماع صحيح مجرد ، -

وإن انفرد أحدهما بالفسخ ، فإن قيل : بلزومه / كالإجارة لم يكن له انفرد

{١١٦/٥}

بالفسخ .

= والذي نقطع به أنه كان في عصره - - ، فلم به وأقره ، ولولا ذلك لما جاز وعليه العمل من عصر

الصحابه ومن بعدهم ..) وقال ابن هبيرة : اتفقوا على جواز القراض وأركان القراض ستة وهي :

١- رأس المال وشرائطه أربعة وهي : أن يكون نقداً معيناً معلوماً مسلماً .

٢- العمل وهو عوض الربح وشروطه ثلاثة وهي : أن تكون تجارة غير مضيقه بالتعيين والتأقيت ، والتجارة هي : الإستهراح بالبيع والشراء لا بالحرفة والصنعة .

٣- الربح وشرائطه أربع وهي : أن يكون مخصوصاً بالعاقدين مشتركاً معلوماً بالجزئية لا بالتقدير .

٤- الصيغة وهي أن يقول : قارضتك أو ضاربتك أو عاملتك على أن الربح بيننا نصفين فيقول قبلت .

الركن ٥ و ٦ العاقدان : ولا يشترط فيهما إلا ما يشترط في الوكيل والموكل .

وللقراض الصحيح خمسة أحكام :

الحكم الأول : أن العامل كالوكيل في تقييد تصرفه بالغبطة فلا يتصرف بالغبن ولا بالنسيئة بيعاً ولا شراء إلا بالإذن .

الحكم الثاني : ليس لعامل القراض أن يقارض عاملاً آخر بغير إذن المالك .

الحكم الثالث : ليس للعامل أن يسافر بمال القراض إلا بالإذن فإنه خطر فإن فعل نفدت تصرفاته واستحق الربح ولكنه ضامن بعدوانه .

الحكم الرابع : اختلاف القول في أنه هل يملك الربح بمجرد الظهور أم يقف على المقاسمة .

الحكم الخامس : الزيادة العينية كالثمرة والنتاج محسوب من الربح وهو مال القراض .

والقراض جائز يفسخ بفسخ أحدهما وبالموت وبالجنون .

ومال القراض يكون أمانة في يد العامل ؛ يجب عليه حفظه ولا يعرضه للهلاك ، ولا يجوز أن ينفق منه شيئاً على نفسه ، ولا كسرة يدفعها إلى المتأء .

وإذا تلف مال القراض في يد العامل : لا ضمان عليه ؛ لأنه أمين ، ثم إن تلف كله بأفة سماوية : ارتفع القراض ، سواء تلف بعدما شرع في العمل ، أو قبله ولا شيء للعامل ولا عليه ، وإن تلف بعضه نظر : إن تلف بعد الشروع في العمل والتصرف : فهو بمنزلة الخسران ، يجبر بالربح ، حتى لو دفع إليه مائة ، فربح عليها خمسين ، ثم تلف منها مائة ، ثم ربح بعده خمسين : فكلها رأس المال .

وإن تلف قبل الشروع في العمل فيه وجهان :

أحدهما : يجبر ذلك من الربح ، كما لو تلف بعد الشروع في العمل .

والثاني : لا يجبر ، بل يجعل كأنه لم يدفع إليه إلا بقدر ما بقي ؛ لأن العقد لم يتأكد إلا بالشروع في العمل .

ينظر : الأم ، للشافعي : ١٠-٥/٤ ، الزاهر ، للأزهري : ص ١٦٤ ، الوجيز ، للفرالي : ٢٢١/١-٢٢٦ ،

التهذيب ، للبغوي : ٣٧٧/٤-٣٩٤ ، البيان ، للعراني : ١٨١/٧-١٩٩ ، الإقصاص ، لابن هبيرة : ٧/٢ ،

منهاج الطالبين ، للنووي : ٢٣٠/٢-٢٤١ ، مغني المحتاج ، للشريني : ٣٩٧/٣-٤٢٠ .

وإن قيل : بجوازه كالجعالة ، فإن كان ^(١) قبل الشروع في العمل جاز له الفسخ ، وإن كان بعده وقبل الغلبة : فإن كانا ^(٢) متساويين أو ^(٣) متقاربين لإستوائهما في الإصابة ، أو فضل أحدهما على الآخر بسهم ، كان لكل واحد منهما أن ينفرد بالفسخ ، وهو فسخ خيار وليس بإقالة .

وإن تفاضلا في الإصابة ، وظهرت على أحدهما للآخر قبل تمامهما ^(٤) ، فإن فسخ من ظهر أنه غالب جاز ، وإن فسخ من ظهر أنه مغلوب ، ففي جوازه قولان : أحدهما : يجوز لإستوائهما في خيار العقد .

والثاني : لا يجوز لثلا يضاع على الغالب ما يلوح من وجوب حقه .

وأما المسألة الثانية : في زيادة الشرط وهو : أن يعقده على إصابة عشرة من عشرين . فيجعل إصابة خمسة من عشرين ، أو يجعل إصابة عشرة من ثلاثين ، أو يعقده على أن العوض فيه دينار ، فيجعل أقل أو أكثر .

فإن قيل : بلزومه كالإجارة ، لم ^(٥) يصح ذلك من أحدهما حتى يجتمعا على فسخ العقد ، واستئناف عقد ^(٦) مستجد .

(١) كان : ورد في ط (ع) : ٢٢٧/١٥ ، وط (م) : ٢٦٧/١٩ (كانا) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١١٦ ، و (ن) : ل/١٦٨ ب .

(٢) كانا : ورد في ط (ع) : ٢٢٧/١٥ (كان) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١١٦ ، و (ن) : ل/١٦٨ ب ، وط (م) : ٢٦٧/١٩ .

(٣) أو : ورد في ط (ع) : ٢٢٧/١٥ ، وط (م) : ٢٦٧/١٩ (و) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١١٦ ، و (ن) : ل/١٦٩ .

(٤) تمامهما : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٦٩ (تمامها) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١١٦ ، وط (ع) : ٢٢٧/١٥ ، وط (م) : ٢٦٧/١٩ .

(٥) لم : ورد في ط (ع) : ٢٢٧/١٥ ، وط (م) : ٢٦٨/١٩ (ولم) بإضافة الواو والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١١٦ ، و (ن) : ل/١٦٩ .

(٦) عقد : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٦٩ (غير مستجد) بحذف كلمة (عقد) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١١٦ ، وط (ع) : ٢٢٨/١٥ ، وط (م) : ٢٦٨/١٩ .

وإن قيل : بجوازه كالجعالة ، جاز أن ينفرد به أحدهما ، لكن لا يصير الآخذ داخلاً فيه إلا أن يستأنف الرضا به ، وقيل له : إن شئت أن تتراميه على هذا ، وإلا ملك خيارك .

فأما ما حكاه الشافعي عن الرماة من مذاهبهم ^(١) ، فقد اختلف أصحابنا فيما أراد به على وجهين :

أحدهما : أراد أن ما ذهب إليه من لزومه وجوازه وزيادته ، ونقصانه ، قد قاله غيره وتقدمه به .

{ ١١٦/ج }

/ والثاني : أنه أراد أن يبين أصح مذاهبهم عنده ، ليعلم صحيحها وفاسدها .

وفي قول الشافعي : ((إذا سميا قرعاً يستبقان إليه)) ^(٢) ثلاثة تأويلات :

أحدها : أنه أراد بالقرع ، صحة الإصابة .

والثاني : أنه أراد به ، عدد الإصابة .

والثالث : أنه أراد به ، مال النضال .

وأما المزني فإنه قال : كما لم يكن سباقهما ^(٣) في الخيل ، ولا في الرمي في الإبتداء إلا بإجتماعهما على غاية واحدة ، كذلك في القياس لا يجوز لأحدهما أن يزيد إلا بإجتماعهما على زيادة واحدة ^(٤) ، فقد اختلف أصحابنا في مراد المزني بكلامه على وجهين :

{ ١١٦/ب }

(١) يشير هنا إلى المسألة (٤٠) التي في ص ٣١١ من هذه الرسالة ، وهي : ((ومن الرماة من زعم أنهما إذا سميا قرعاً...)) والمسألة في الأم ، للشافعي : ٢٣٣/٣ ، والمختصر (خ) : ٣/أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٩-٣٨٠ .

(٢) ينظر المسألة في : الأم ، للشافعي : ٢٣٣/٣ ، والمختصر (خ) : ٣/أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٩-٣٨٠ .

(٣) سباقهما : ورد في ط (ع) : ٢٢٨/١٥ ، وط (م) : ٢٦٨/١٩ (سباقهم) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ١١٦/ب ، و (ن) : ١١٦/أ .

(٤) ينظر : المختصر (خ) : ٣/أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٧٩-٣٨٠ .

أحدهما : أنه أراد اختيار أحد القولين في لزوم العقد دون جوازه فعلى هذا ، يكون مصيباً في اختياره ، مخطئاً في تعليقه ؛ لأن أظهر القولين لزومه ، فصح اختياره ، وعلل بأن ما لم ينعقد إلا بالإجماع ^(١) ، لم يفسخ إلا بالإجماع . وهذا تعليل فاسد بالعقود الجائزة كلها من المضاربة ^(٢) .

والوكالة ^(٣) والجمالة ، لا تتعقد إلا بإجماعهما ، ويجوز أن ينفرد بالفسخ أحدهما .

{ ١١٦/ب }

(١) إلا بالإجماع : ورد في ط (ع) : ٢٢٨/١٥ ، وط (م) : ٢٦٨/١٩ (إلا بإجماع) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ١١٦/ب ، والمخطوطة (ن) : ١١٦/أ .

(٢) المضاربة في اللغة : مصدر ضارب ، وضرب في الأرض يضرب ضرباً : خرج فيها تاجراً أو غازياً . وضربت في الأرض : ابتغي الخير من الرزق .

والمضاربة : أن تعطى إنساناً من مالك ما يتجر فيه على أن يكون الربح بينكما ، أو يكون له سهم معلوم من الربح وكأنه مأخوذ من الضرب في الأرض لطلب الرزق .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (ضرب) ٢١/١٢ ، معجم ابن فارس : مادة (ضرب) ٣٩٧/٣ - ٣٩٨ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (ضرب) ٣٦/٨ .

المضاربة في الشرع : القراض والمضاربة اسمان لمعنى واحد وهو : أن يدفع ماله إلى رجل ليتجر به ، ويكون الربح بينهما على ما يشترطانه ، ورأس المال لرب المال ، وسميت هذه الشركة بذلك ؛ لأن العامل يضرب بالمال الذي أخذه من صاحبه ، فيسير ويبطش ليقبله مقصراً ومتجراً فيه ، ويكون الربح بينهما على ما اتفقا واصطلحا .

ويطلق على هذه الشركة في لغة أهل الحجاز : قراضاً وعند أهل العراق : مضاربة .

ولقد خصت شركة المضاربة بالقراض ؛ لأن لكل واحد منهما في الربح شيئاً مقروضاً أي : مقطوعاً لا يتعداه .

وكل ما قيل في القراض هو في المضاربة لإثبات اسمان لمعنى واحد . والله أعلم .

ينظر : الأم ، للشافعي : ١٠-٥/٤ ، الزاهر ، للأزهري : ص ١٦٤ ، الوجيز ، للغزالي : ٢٢١/١ - ٢٢٦ ،

التهذيب ، للبغوي : ٣٩٤-٣٧٧/٤ ، البيان ، للعمرائي : ١٨١/٧ - ١٩٩ ، الإفصاح ، لابن هبيرة : ٧/٢ ،

منهاج الطالبين ، للنووي : ٢٣٠-٢٤١ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ٣٩٧/٣ - ٤٢٠ .

(٣) الوكالة في اللغة : قال ابن فارس : الواو والكاف واللام : أصل صحيح يدل على اعتماد غيرك في أمرك . من ذلك الوكالة .

فالوكالة : بفتح الواو وكسرهما لغة : التفويض يقال : وكل أمره إلى فلان : فوضه إليه واكتفى به ، ومنه توكلت على الله .

والوكيل هو : الذي تكفل بما وكل به ، فكفى موكله القيام بما أسند إليه .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (وكل) ٣٧١/١٠ ، معجم ابن فارس : مادة (وكل) ١٣٦/٦ ،

لسان العرب ، لابن منظور : مادة (وكل) ٣٨٧/١٥ ، للقاموس الفقهي ، لسعدي أبو جيب : ص ٣٨٧ .

الوكالة في الشرع : استتابة جائر التصرف مثله فيما يقبل النيابة .

والثاني : أنه أراد به : إذا دعا أحدهما في المسألة الثانية إلى زيادة أو نقصان ، أنه لا يلزم صاحبه إلا بإجتماعهما عليه ، وهو موافق لقول الشافعي .

فعلى هذا ، يكون مخطئاً في تأويله ، مصيباً في تعليقه ؛ لأن الشافعي لم يوجب على كل واحد منهما إلا ما اجتمعا على الرضا به في القولين معاً .

{ ١١٦/ج }

أو هي : تفويض شخصي ما له فعله مما يقبل النيابة إلى غيره ليفعله في حياته .

والأصل في جواز الوكالة : الكتاب ، والسنة ، والإجماع .

أما الكتاب : فقوله تعالى : ﴿ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِرِiquَةٍ كُذِّهِ ﴾ [سورة الكهف : آية ١٩] .

وقوله تعالى : ﴿ اذْهَبُوا بِمِصْرِي هَذَا فَاقْوُوهُ عَلَى وِجْهِ أَبِي ﴾ [سورة يوسف : آية ٩٣] وهذا وكالة .

وأما السنة : فروى جابر بن عبد الله قال : أردت الخروج إلى خيبر ، فأتيته النبي - ﷺ - فسلمت عليه ، وقلت له : إنني أريد الخروج إلى خيبر فقال النبي - ﷺ - : ((إذا لقيت وكيلي بخيبر .. فخذ منه خمسة عشر وسقاً من تمر ، فإن ابتغى منك آية فضع يدك على ترقوته)) يعني : إن طلب منك أمارة ، فأخبر : أن له وكيلاً . [هذا الحديث في : سنن أبي داود : كتاب الأقضية ، باب : في الوكالة حديث رقم (٣٦٣٢) ٣١٤/٣ ، والسنن الكبرى ، للبيهقي : في الوكالة ٨٠/٦] .

وأما الإجماع : فقد أجمعت الأمة على جواز التوكيل ، وأن الوكالة من العقود الجائزة في الجملة ، وأن كل ما جازت فيه النيابة من الحقوق جازت فيه الوكالة ، كالبيع والشراء والإجارة وغير ذلك ؛ وذلك لأن الناس حاجة إلى التوكيل ، ولأن من الناس من لا يتمكن من فعل ما يحتاج إليه إما لقلة معرفته بذلك أو لكثرة أو تنزهه عن ذلك فجاز التوكيل فيه .

إذا ثبت هذا : فإن العبادات التي لا مدخل للمال فيها لا يجوز التوكيل فيها ، فمنها : الطهارة لا تجوز الوكالة فيها بأن يتطهر أحد عن أحد ؛ لأنها عبادة محضة لا تتعلق بالمال ، ولكن له أن يوكل من يقرب إليه الماء ، ويصبه عليه ، ويوكل من يطهر ثوبه وبدنه من النجاسة . وأركانها أربعة : موكل ، ووكيل ، وموكل فيه ، وصيغة .

ولا تصح الوكالة إلا بالإيجاب والقبول ؛ لأنه عقد يتعلق به حق كل واحد منهما ، فانتقل إلى الإيجاب والقبول ، كالبيع والهبة .

ولا تصح الوكالة إلا في تصرف معلوم ، فإن قال : وكلتك في كل قليل وكثير .. لم يصح ، وبه قال عامة العلماء . حكم الوكالة : لها ثلاثة أحكام :

الأول : صحة ما وافق من التصرفات وبطلان ما خالف ، وتعرف الموافقة باللفظ مرة ، وبالقريئة أخرى . والثاني : لسوالة العهدة في حق الوكيل ، ويده يد أمانة في حق الموكل حتى لا يضمن سواء كان وكيلاً بجعل أو بغير جعل .

والثالث : للوكالة الجواز من الجانبين ، فينعزل بعزل الموكل إياه في حضرته وكذا في غيبته .

يسنظر : الأم ، للشافعي : ٢٣٧/٣ ، الحاوي ، للماوردي : ١٨٢/٨ - ١٨٣ ، الوجيز ، للغزالي : ١٨٨/١ -

١٩٣ ، السهذيب ، للبخوي : ٢٠٨/٤ - ٢١٠ ، البيان ، للعمرائي : ٣٩٣/٦ - ٤٠٦ ، الإقصاد ، لابن هبيرة :

١٠/٢ ، منهاج الطالبين ، للنووي : ١٥٩/٢ - ١٦٢ ، مغني المحتاج ، للشريني : ٢٥٧/٣ - ٢٦١ .

(٤١) مسألة : [ما الحكم إذا قال أحد المتناضلين للآخر :

إن أصبت بهذا السهم فقد نضلتك ؟] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - ^(١) : ((ولا يجوز أن يقول أحدهما لصاحبه : إن أصبت بهذا السهم فقد نضلتك ، / إلا أن يجعل رجل له سبقاً إن أصاب به)) ^(٢) .

وصورتها : في عقد بين متناضلين على إصابة معلومة من رشق معلوم ، كإشتراطهما ^(٣) إصابة عشرة من عشرين ، فيشرعان في الرمي ، ويصيب كل واحد منهما بعقد إصابته على تساوي أو تفاضل من قليل أو كثير ، ثم يستقلان إتمام الرمي ، فيقول أحدهما لصاحبه : هو ذا أرمي بهذا السهم ، فإن أصبت به فقد نضلتك ^(٤) ، وإن أخطأت به فقد نضلتني ، فهذا باطل لا يصير به ناضلاً إن أصاب ، ولا منضولاً إن أخطأ ^(٥) ^(٦) ولبطلانه علتان :

إحداهما : أنه جعل الإصابة الواحدة قائمة مقام إصابات ^(٧) ، فبطل .

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٦٩ ب ، وط (م) : ٢٦٩/١٩ ولم يرد في المخطوطة (ك) : ل/١١٦ ب ، وط (ع) : ٢٢٨/١٥ .

(٢) ينظر المسألة في المختصر (خ) : ل/٣ أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٨٠ .

(٣) كإشتراطهما : ورد في (ن) : ل/١٦٩ ب (كإشتراط) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١١٧ أ ، وط (ع) : ٢٢٩/١٥ ، وط (م) : ٢٦٩/١٩ .

(٤) نضلتك : ورد في (ن) : ل/١٦٩ ب (ناضلتك) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١١٧ أ ، وط (ع) : ٢٢٩/١٥ ، وط (م) : ٢٦٩/١٩ .

(٥) أخطأ : ورد في ط (ع) : ٢٢٩/١٥ (أخطأت) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١١٧ أ ، و (ن) : ل/١٦٩ ب ، وط (م) : ٢٦٩/١٩ .

(٦) عبّر النووي عن هذه المسألة بصيغة أخرى تفيد المعنى ذاته فقال : (.. إذا قال أحدهما للآخر : ارم ، فإن أصبت فقد نضلتني ، أو قال : أرمي أنا فإن أصبت هذه الواحدة فقد نضلتك ، لم يجز ؛ لأن الناضل من ساوى صاحبه في عدد الأرشاق وفضله في الإصابة ..) . ينظر : روضة الطالبين : ٥٦٢/٧ .

(٧) إصابات : ورد في ط (م) : ٢٦٩/١٩ (إصابته) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١١٧ أ ، و (ن) : ل/١٦٩ ب ، وط (ع) : ٢٢٩/١٥ ، ولأن السياق يقتضيه .

وهذا قول ابن أبي هريرة ^(١) .

والثانية : أنه ^(٢) يؤول إلى أنه ^(٣) يصير من قلة إصابته ناضلاً ، ومن كثرة إصابته منضولاً .

فإن تقاسما عقدهما ، ثم قال أحدهما لصاحبه أو لغيره : ارم بسهمك هذا ، فإن أصبت به فلك درهم جاز ، واستحق الدرهم إن أصاب . ولجوازه علتان : إحداهما : أنه قد أجابه إلى ما سأل ، فالتزم له ما بذل ، وهذا قول ابن أبي هريرة ^(٤) . والثانية : أنه تحريض في طاعة ، فلزم البذل عليها كالمناضلة .

قال أبو إسحاق المروزي ^(٥) : وهذا بذل مال على عمل ، وليس بنضال ؛ لأن النضال لا يكون إلا بين إثنين فأكثر ^(٦) .

{ ١١٧/٥ }

(١) بحث عن مصدر لقول (ابن أبي هريرة) فلم أجده في غير الحاوي ، للموردي .

(٢) أنه : ورد في ط (ع) : ٢٢٩/١٥ ، وط (م) : ٢٦٩/١٩ (أن) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ١١٧/أ ، و (ن) : ١٦٩/ب .

(٣) أنه : ورد في ط (ع) : ٢٢٩/١٥ ، وط (م) : ٢٦٩/١٩ (أن) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ١١٧/أ ، و (ن) : ١٦٩/ب .

(٤) ينظر لقول ابن أبي هريرة في : المجموع ، للنووي : ٧٠/١٦ حيث ذكره النووي كما هو ونسبه إلى ابن أبي هريرة .

(٥) ينظر لقول أبو إسحاق المروزي في : المجموع ، للنووي : ٧٠/١٦ حيث ذكره النووي كما هو ونسبه إلى أبي إسحاق المروزي .

(٦) ينظر لهذه المسألة في : شرح أبي الطيب الطبري : ١١/ب ، الشامل ، لابن الصباغ : ١٣/أ .

(أ) فصل : [حكم دخول مناضل ثالث بين المتناضلين]

واشترط مال معلوم له [.

فإذا تناضل رجلان على إصابة عشرة من عشرين بعشرة دراهم ، فحضر ثالث فقال لمخرج المال : أنا شريك في الغنم ^(١) والغرم ^(٢) ، فإن نضلت فلي نصف العشرة ، وإن نضلك فعلي نصف / العشرة ، كان باطلاً .

وهكذا لو قال لكل واحد منهما : أنا شريك في الغنم والغرم ، فهو باطل لعنتين :

إحداهما : أنه لم يدخل في عقدهما ، فلم يجز أن يصير شريكاً لهما .

والثاني : أنه يصير أخذاً بغير عمل ، ومعطياً من غير بدل ^(٣) .

(١) الغنم : سبق بيان معناه في ص ١٦٣ .

(٢) الغرم : سبق بيان معناه في ص ١٦٣ .

(٣) ينظر : البيان ، للعمرائي : ٤٣٩/٧ - ٤٤٠ .

(٤٢) مسألة : [ما الحكم إذا قال له : ناضل نفسك] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - ^(١) : ((ولو قال ارم عشرة أرشاق ، فإن كان صوابك أكثر فلك كذا ، لم يجز أن يناضل نفسه)) ^(٢) .

اختلف أصحابنا في صورة هذه المسألة على وجهين :

أحدهما : أن المزمي حذف منها ما قد ذكره الشافعي في كتاب " الأم " فقال فيه : ((ولو قال له : ناضل نفسك ، وارم عشرة أرشاق ، فإن كان صوابك أكثر من خطئك فلك كذا لم يجز أن يناضل نفسه)) ^(٣) .

فحذف المزمي قوله : ((ناضل نفسك)) وأورد باقي كلامه ، وحكمه على هذه الصورة باطل باتفاق أصحابنا .

واختلفوا في تعليقه :

فقال أبو إسحاق المروزي ^(٤) - وهو الظاهر من تعليل الشافعي - : أنه جعله مناضلاً لنفسه ، والنضال لا يكون إلا بين اثنين ، فإن كثر فاستحال نضال نفسه ، فبطل .

وقال آخرون : بل علة بطلانه أنه ناضل ^(٥) على خطئه لصوابه ^(٦) بقوله : إن كان صوابك أكثر من خطئك ، والخطأ ^(٧) لا يناضل عليه ولا به .

{ ١١٧/ب }

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ١٦٩/ب ، وط (م) : ٢٧٠/١٩ ولم يرد في المخطوطة (ك) : ١١٧/ب ، وط (ع) : ٢٢٩/١٥ .

(٢) ينظر المسألة في المختصر (خ) : ٣/أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٨٠ .

(٣) ينظر : الأم ، للشافعي : ٢٣٤/٣ .

(٤) ينظر : لقول أبو إسحاق المروزي في : المجموع ، للنووي : ٧٠/١٦ حيث ذكره ونسبه إلى أبي إسحاق المروزي .

(٥) ناضل : ورد في ط (ع) : ٢٣٠/١٥ ، وط (م) : ٢٧٠/١٩ (فاضل) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ١١٧/ب ، و (ن) : ١١٧/أ .

(٦) لصوابه : ورد في ط (ع) : ٢٣٠/١٥ ، وط (م) : ٢٧٠/١٩ (بصوابه) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ١١٧/ب ، و (ن) : ١١٧/أ .

(٧) الخطأ : ورد في ط (ع) : ٢٣٠/١٥ (الخطأة) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ١١٧/ب ، و (ن) : ١١٧/أ ، وط (م) : ٢٧٠/١٩ .

والوجه الثاني : أن المسألة مصورة على ما أورده المزماني هاهنا ، ولم يذكر فيه نضال نفسه ، وقال له : ((ارم عشرة أرشاق)) ^(١) فعلى هذا ، يكون في صحته وجهان من اختلاف العلتين :

أحدهما : أنه صحيح ، ويستحق ما جعل / له للتعليل الأول ؛ لأنه بذل مال على عمل ^(٢) لم يناضل فيه نفسه .

والوجه الثاني : أنه باطل للتعليل الثاني ، أنه مناضل على خطئه وصوابه . ويتفرع على هاتين المسألتين ثالثة ^(٣) .

واختلف فيها أصحابنا بأيهما تلحق على وجهين ، وهو أن يقول : ((ناضل وارم عشرة أرشاق ، فإن كان صوابك أكثر فلك كذا)) فتوافق المسألة الأولى في قوله : ((ناضل)) ، وتوافق المسألة الثانية في حذف قوله : ((ناضل نفسك)) .

وأحد الوجهين : وهو قول أبي إسحاق المروزي ^(٤) : أنها في حكم المسألة الأولى في البطلان ؛ لأجل قوله : ((ناضل)) والنضال لا يكون إلا بين اثنين ، فصار كقوله : ((ناضل نفسك)) .

والوجه الثاني : أنها في حكم المسألة الثانية في حمل صحتها على وجهين من اختلاف العلتين ، إذا سقط قوله : ((نفسك)) ^(٥) صار قوله : ((ناضل)) يعني : ارم على نضال ، والنضال المال ، فصار كالإبتداء بقوله : ((ارم عشرة أرشاق)) ^(٦) . ^(٧)

(١) ينظر : الأم ، للشافعي : ٢٣٤/٣ ، المختصر (خ) : ل/٣ أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٨٠ .

(٢) عمل : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٧٠ أ (مال) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١١٨ أ ، وط (ع) : ٢٣٠/١٥ ، وط (م) : ٢٧٠/١٩ .

(٣) ثالثة : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٧٠ أ (ثلاثة) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١١٨ أ ، وط (ع) : ٢٣٠/١٥ ، وط (م) : ٢٧٠/١٩ .

(٤) ينظر لقول أبو إسحاق المروزي في : المجموع ، للنووي : ٧١/١٦ حيث نسبته إليه .

(٥) نفسك : ورد في ط (ع) : ٢٣٠/١٥ ، وط (م) : ٢٧١/١٩ (ناضل نفسك) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١١٨ أ ، و (ن) : ل/١٧٠ أ .

(٦) ينظر : الأم ، للشافعي : ٢٣٤/٣ ، المختصر (خ) : ل/٣ أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٨٠ .

(٧) وينظر لهذه المسألة في : شرح أبي الطيب الطبري : ل/١١ ب - ١٢ أ ، الشامل ، لابن الصباغ : ل/١٣ - ١٣ ب ، السهذيب ، للبغوي : ٨٢/٨ ، النيان ، للعمراني : ٤٣٨-٤٣٩ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٥٥/٧ ، المجموع ، للنووي : ٧١-٧٠/١٦ .

(٤٣) مسألة : [حالات السهم إذا انكسر بعد خروجه

عن القوس] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - ^(١) : ((وإذا رمى بسهم فانكسر ، فإن أصاب بالنصل كان خاسقاً ، وإن أصاب بالقدرح ^(٢) لم يكن خاسقاً ، ولو انقطع بإثنين فأصاب بهما جميعاً حُسب الذي فيه النصل)) ^(٣) .

وهذا صحيح ، وقد تقدم معناه : فإذا انكسر السهم بعد خروجه عن القوس ، فله خمسة أحوال :

أحدها : أن يسقط عادلاً عن الهدف ، فلا يحتسب عليه في الخطأ ؛ لأنه من فساد السهم ، لا من سوء الرمي .

{ ١١٨/ل }

والحال الثانية : أن يصيب بعرض / السهم ، فيرد عليه ولا يحتسب به مصيباً ولا مخطئاً ؛ لأنه أصاب بغير محل الإصابة .

والحال الثالثة : أن يصيب بكسر القدرح دون النصل ^(٤) ، فيرد ولا يحتسب لما ذكرناه ^(٥) .

والحال الرابعة : أن يصيب بكسر النصل ، فيُنظر : فإن وقعت الإصابة من كسر النصل ^(٦) بالطرف الذي فيه حديدة النصل ، احتسب به مصيباً ؛ لأنه أصاب بمحل الإصابة ، وإن أصاب منه بالطرف الآخر المتصل بقدرح الفوق ، لم يحتسب به مصيباً ولا مخطئاً ؛ لأنه أصاب بغير محل الإصابة .

{ ١١٨/ل ب }

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٧٠ أ ، وط (م) : ٢٧١/١٩ ، ولم يرد في المخطوطة (ك) : ل/١١٨ أ ، وط (ع) : ٢٣٠/١٥ .

(٢) القدرح : سبق بيان معناه في ص ٢٧٩ .

(٣) ينظر للمسألة في : المختصر (خ) : ل/٣ أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٨٠ .

(٤) النصل : ورد في ط (م) : ٢٧١/١٩ (النصل) وهو تصحيف ، والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١١٨ ب ، و (ن) : ل/١٧٠ ب ، وط (ع) : ٢٣١/١٥ .

(٥) لأنه أصاب بغير محل الإصابة .

(٦) فينظر : فإن وقعت الإصابة من كسر النصل (: هذه الجملة ساقطة من (ن) : ل/١٧٠ ب ، والصواب إثباتها كما في (ك) : ل/١١٨ ب ، وط (ع) : ٢٣١/١٥ ، وط (م) : ٢٧١/١٩ .

والحال الخامسة : أن يصيب بالكسرين معاً ، فلا يحتسب بكسر القدح ، ويكون
الإحتساب بكسر النصل معتبراً بما ذكرنا : إن كان بطرف الحديد كان مصيباً ،
وإن كان بطرفه الآخر كان مردوداً (١) .

{ ١١٨/ج ب }

(١) ينظر لهذه المسألة في : شرح أبي الطيب الطبري : ل/١٢ أ ، المذهب ، للشيرازي : ٤٢١/١ ، الشامل ،
لإبن الصباغ : ل/١٣ ب ، التهذيب ، للبغوي : ٩١-٩٢ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٥٨/٧ .

(٤٤) مسألة : [ما الحكم إذا كان في الشن سهم سابق ؟] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - ^(١) : ((وإن كان في الشن نبل فأصاب سهمه فوق سهم في الشن ، لم يحسب ورءً عليه ، فرمى به ؛ لأنه عارض دون الشن)) ^(٢) .

قد ذكرنا أن فوق السهم هو : الجزء الذي في طرفه لموقع الوتر ، فإذا ثبت سهم في الشن ، ثم رماه فوق سهم هذا على فوق السهم الذي في الهدف ، فللسهم الثابت ^(٣) في الهدف حالتان :

إحداهما : أن يدخل منه في الهدف قدر نصله ، ويكون باقي طوله خارجاً . فلا يحتسب لهذا سهمه لا مخطئاً ولا مصيباً ؛ لأنه لم يبلغ إلى ^(٤) الهدف ، فصار مقصراً فلم يعتد به مصيباً ، ولا مخطئاً ، ومنعه حائل ^(٥) فلم يصير مخطئاً ^(٦) .

{ ١١٨/ب }

والحال الثانية : أن يكون / السهم الثابت في الهدف قد دخل جميعه في الهدف حتى غاص ولم يظهر منه إلا موضع فوقه ، فوق عليه هذا السهم ، فيُنظر في الإصابة : فإن كانت قرعاً ، احتسب بهذا السهم مصيباً لوصول السهم إلى محل الإصابة من الهدف .

{ ١١٩/ب }

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٧٠ ب ، وط (م) : ٢٧١/١٩ ولم يرد في المخطوطة (ك) : ل/١١٨ ب ، وط (ع) : ٢٣١/١٥ .

(٢) ينظر للمسألة في : المختصر (خ) : ل/١٣ ، والمختصر (ط) : ص ٣٨٠ .

(٣) الثابت : ورد في (ن) : ل/١٧٠ ب (الثالث) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١١٨ ب ، وط (ع) : ٢٣١/١٥ ، وط (م) : ٢٧٢/١٩ .

(٤) إلى : ورد في ط (ع) : ٢٣١/١٥ ، وط (م) : ٢٧٢/١٩ (كل) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١١٨ ب ، و (ن) : ل/١٧٠ ب .

(٥) حائل : ورد في ط (ع) : ٢٣١/١٥ (طائل) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١١٨ ب ، و (ن) : ل/١٧٠ ب ، وط (م) : ٢٧٢/١٩ .

(٦) ينظر لهذه المسألة في : شرح أبي الطيب الطبري : ل/١٢ أ - ١٢ ب ، الشامل ، لابن الصباغ : ل/١٣ ب - ١٤ أ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٥٨/٧ - ٥٥٩ .

وإن كانت الإصابة خسفاً ، لم يحتسب به مصيباً ولا مخطئاً ، إلا إن ثبت (١)
نصله في (٢) فوق ذلك السهم ، فيحتسب به مصيباً في الخسق ؛ لأن ما خسق
الخشب وثبت فيه فأولى أن يخسق الشن ويثبت فيه ، وأحسن ما تكون الإصابة كما
قال الشاعر (٣) :

نصيب ببعضها أفواق بعض ** فلولا الكسر لاتصلت مصيباً (٤).

{ ١١٩/ل }

(١) ثبت : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٧٠ ب (يثبت) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) :
ل/١١٩ أ ، وط (ع) : ٢٣١/١٥ ، وط (م) : ٢٧٢/١٩ .

(٢) فسي : ورد في ط (ع) : ٢٣١/١٥ ، وط (م) : ٢٧٢/١٩ (من) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة
(ك) : ل/١١٩ أ ، و (ن) : ل/١٧٠ ب .

(٣) بعد البحث والاستقصاء لم أجد قائل هذا البيت .

(٤) بعد البحث والاستقصاء لم أجد هذا البيت في غير الحاوي .

(٤٥) مسألة : [حكم جلوس أحد المتناضلين] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - (١) : ((وإذا أراد المسبق أن يجلس ولا يرمي ، وللمسبق فضل أو لا فضل له فسواء (٢) قد يكون له الفضل فينضل ، ويكون عليه الفضل وينضل (٣) ، والرماة يختلفون في ذلك ، فمنهم من يجعل له أن يجلس ما لم ينضل ، ومنهم من يقول : ليس له أن يجلس إلا من عذر (٤) ، وأحسبه أن من مرض مرضاً يضر بالرمي ، أو يصيب إحدى يديه علة تمنعه من ذلك . كان له أن يجلس ويلزمهم أن يقولوا : إذا تراضيا على أصل الرمي الأول)) (٥) .

إذا جلس أحد المتناضلين عن الرمي ، فله حالتان :

إحدهما : أن يريد به تأخير الرامي عن وقته ، فلا يخلو : أن يكون فيه معذوراً ، أو غير معذور .

فإن كان له عذر ، وطلب (٦) التأخير أخر ، ولم يجبر على التعجيل ، سواء قيل بلزومه كالإجارة ، أو بجوازه كالجعالة ؛ لأنه ليس بأوكد من فرض الجمعة (٧)

(١) [رحمه الله] : ورد في ط (م) : ٢٧٢/١٩ ولم يرد في المخطوطة (ك) : ل/١١٩ أ ، والمخطوطة (ن) : ل/١٧٠ ب ، وط (ع) : ٢٣١/١٥ .

(٢) إلى هنا ذكرت المسألة في ط (م) : ٢٧٢/١٩ .

(٣) إلى هنا ذكرت المسألة في المخطوطة (ك) : ل/١١٩ أ ، والمخطوطة (ن) : ل/١٧٠ ب .

(٤) العذر : هو الحجة التي يعتذر بها ، والجمع أذار .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (عذر) ٣٠٦-٣٠٧ ، معجم ابن فارس : مادة (عذر) ٢٥٣/٤ - ٢٥٤ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (عذر) ١٠٢/٩ .

(٥) ينظر المسألة في : المختصر (خ) : ل/٣ أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٨٠ ، ولقد ذكرت المسألة كاملة كما في المتن في ط (ع) : ٢٣٢-٢٣١/١٥ .

(٦) طلب : ورد في ط (م) : ٢٧٢/١٩ (مطلب) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١١٩ أ ، و (ن) : ل/١٧٠ ب ، وط (ع) : ٢٣٢/١٥ .

(٧) فرض الجمعة : هو صلاة الجمعة ، ويوم الجمعة معروف مأخوذ من اجتماع الناس فيها في المكان الجامع لصلاتهم . وقيل : لأن خلق آدم عليه السلام جُمع فيه .

وكان يسمى في الجاهلية : يوم العروبة ، وجمع الجمعة : جُمع وجمعات .

ويقال : جُمع القوم ، يَجْمَعون : شهدوا الجمعة فصلوها .

ولم يسم بالجمعة إلا في الإسلام . =

الستي يجوز التأخر عنها بالعدر ، وأعداره في تأخير الرمي ما أثر في نفسه من : { ١١٩/٥ }

= ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (جمع) ٣٩٨/١ ، معجم ابن فارس : مادة (جمع) ٤٧٩/١ - ٤٨٠ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (جمع) ٣٥٨/٢ - ٣٥٩ .

والأصل في وجوب الجمعة : الكتاب والسنة والإجماع .

أما الكتاب : فقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾ [سورة الجمعة : آية ٩] . وفيها ثلاثة أدلة :

أحدها : أنه أمر بالسعي إليها ، والأمر يقتضي الوجوب .

والثاني : أنه ينهى عن البيع لأجلها ، ولا ينهى عن منافع إلا لواجب .

والثالث : أنه ويُنْخ على تركها بقوله : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْهَا ﴾ [سورة الجمعة : آية ١١] . ولا يؤنخ إلا على ترك واجب .

وأما السنة : فروى جابر بن عبد الله : أن النبي - ﷺ - قال : ((من ترك الجمعة ثلاثاً من غير ضرورة طَبَعَ الله على قلبه)) [هذا الحديث في : سنن ابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، (٩٣) باب : فيمن ترك الجمعة من غير عذر حديث رقم (١١٢٦) ٣٥٧/١ ، قال في الزوائد : الحديث إسناده صحيح ورجاله ثقات] ، سنن النسائي ، كتاب الجمعة ، باب : التشديد في التخلف عن الجمعة ٨٨/٣ .

أما الإجماع : قال ابن هبيرة : أجمع المسلمون على أن الجمعة واجبة على الأحرار البالغين المقيمين الذين لا عذر لهم ..

وصلاة الجمعة هي أفضل الصلوات ، ويومها أفضل الأيام ، وخير يوم طلعت فيه الشمس .

والجمعة فرض من فروض الأعيان ، ولا تجب إلا على من وُجدت فيه سبع شرائط :

الإسلام ، والعقل ، والبلوغ ، والذكورة ، والحرية ، والصحة ، والإستيطان ، وأما العدد الذي تتعقد به الجمعة فأربعون رجلاً مع الإمام على الأوصاف المتقدمة .

وإذا حضر الجمعة من لا تجب عليه كالمرأة والعبد والمسافر وصلّوها سقط عنهم فرض الظهر ؛ لأن الجمعة إنما سقطت عنهم لعذر ، فإذا حملوا على أنفسهم وصلّوا الجمعة أجزأتهم .

وصلاة الجمعة كسائر الصلوات وإنما تتميز بأربعة أمور :

الأول : الغسل ويستحب ذلك بعد الفجر .

الثاني : البكور إلى الجامع .

الثالث : لبس الثياب البيض واستعمال الطيب .

الرابع : يستحب قراءة سورة الجمعة في الركعة الأولى ، وفي الثانية إذا جاءك المنافقون .

ولا تصح الجمعة حتى يتقدمها خطبتان ، وهما واجبتان وبه قال عامة الفقهاء .

وأما الألفاظ الواجبة في الخطبة فهي : حمد الله ، والصلاة على النبي - ﷺ - ، والوصية بتقوى الله تعالى . ويفصل بين الخطبتين بجلاسة بينهما والجلسة واجبة .

ينظر : الأم ، للشافعي : ٢١٧-٢٤٠ ، الحاوي ، للماوردي : ٣/٣ - ١٨ ، الوجيز ، للغزالي : ٦٦-٦١/١ ،

التهذيب ، للسبغوي : ٣١٩-٣٣٧ ، السبيان ، للعمرائي : ٥٣٩-٥٧٣ ، الإقصاد ، لابن هبيرة : ١٦٠/١ ،

المجموع ، للنووي : ٤٨٢-٤٩٠ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ٥٣٥-٥٦١ .

{١١٩/٥} مرض أو شدة حر أو برد ، أو أثر في رمية من شدة ريح أو مطر ، أو أثر في أهله من موت حل ، أو حادث نزل ، أو أثر في ماله من جائحة ^(١) طرقت ، أو خوف طراً .

وإن لم يكن له في تأخير الرمي / عذر ، والتمس به الدعة إلى وقت آخر ، ففي إجباره على التعجيل قولان :

أحدهما : يجبر عليه ، إذا قيل : بلزومه كالإجارة .

{١١٩/ب} والثاني : لا يجبر على تعجيله ، إذا قيل : بجوازه كالجعلالة .

(١) الجائحة : هي الشدة والنازلة العظيمة والمصيبة التي تحل بالرجل في ماله فتجتأحه كله من سنة أو فتنة .
ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (جاح) ١٣٥/٥ ، معجم ابن فارس : مادة (جوح) ٤٩٢/١ ،
لسان العرب ، لابن منظور : مادة (جوح) ٤٠٩/٢ - ٤١٠ .

(أ) فصل : [بيان الحال الثانية] .

والحال الثانية : أن يريد بالجلوس عن الرمي فسخ العقد ، فلا يخلو :

أن يكون معذوراً في الفسخ أو غير معذور .

فإن كان معذوراً في الفسخ ، وأعذار الفسخ أضيق وأغلظ من أعذار التأخير ، وهي ما اختصت بنفسه من العيوب المانعة من صحة ^(١) رميهِ ، وهي ضربان :

أحدهما : ما لا يرجى زواله كشلل يده ^(٢) ، أو ذهاب بصره ، فالفسخ واقع بحدوث هذا المانع ، وليس يحتاج إلى فسخه بالقول .

والضرب الثاني : ما يرجى زواله كمرض يده ، أو رمد ^(٣) عينه ، أو علة جسده ، فلا يفسخ العقد بحدوث هذا المانع ، بخلاف الضرب الأول ؛ لإمكان الرمي بإمكان زواله ، ويكون الفسخ بالقول .

وذلك معتبر بحال صاحبه : فإن طلب تعجيل الرمي ، فله الفسخ لتعذر التعجيل عليه ، ويكون استحقاق هذا الفسخ مشتركاً بينه وبين صاحبه ، ولكل واحد منهما فسخ العقد به .

وإن أجاب صاحبه إلى الإنظار بالرمي إلى زوال المرض ، فهل يكون عذره في الفسخ باقياً أم لا ؟

على وجهين :

أحدهما : يكون باقياً في إستحقاق الفسخ ، لئلا تكون ذمته مرتبهة بالعقد . { ١١٩/ب }

(١) صحة : ورد في ط (ع) : ٢٣٢/١٥ ، وط (م) : ٢٧٣/١٩ (تقمة) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ١١٩/ب ، والمخطوطة (ن) : ١٧١/أ .

(٢) الشلل : يُبْس اليد وذهابها ، وقيل : هو فساد في اليد .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (شل) ٢٧٦/١١ ، معجم ابن فارس : مادة (شل) ١٧٤/٣ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (شلل) ١٨٣/٧ .

(٣) الرمد : مرض من الأمراض وهو الرَّمْدُ رَمَدَ العين ، يقال : رَمَدَ يَرْمُدُ رَمْدًا ، وهو رَمَدٌ وأَرْمَدٌ .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (رمد) ١٢٠/١٤ ، معجم ابن فارس : مادة (رمد) ٤٣٨/٢ .

والوجه الثاني : أن عذر الفسخ قد زال بالإنظار ، وليس للمنظر أن يرجع في هذا الإنظار ، وإن جاز له أن يرجع في الإنظار بالديون ؛ لأنه عن عيب / رضي به ، وجرى مجرى الإنظار بالإعسار ^(١) ، وإن لم يكن لطالب الفسخ عذر في الفسخ ^(٢) .

فإن قيل : بلزوم العقد كالإجارة ، لم يكن له الفسخ ، وأخذ به جبراً .

فإن امتنع منه ، حبس عليه كما يحبس بسائر الحقوق إذا امتنع منها ^(٣) ، فإن طال به الحبس وهو على إمتناعه عزّر ^(٤) حتى يجيب .

(١) الإعسار : من العسر : ويدل على صعوبة وشدة .

فالعسر : نقيض اليسر .

والعسرة : قلة ذات اليد ، وكذلك الإعسار والعسرى : الأمور التي تعسر ولا تتيسر ، قال تعالى : ﴿وَلَمَّا كَانَ دُؤُسُهُمْ فَتَنَّا إِلَى يَمِينِهِمْ﴾ [سورة البقرة : آية ٢٨٠] . وقال تعالى : ﴿فَإِنْ مَعَ السُّرُسِ﴾ [سورة الشرح : آية ٥] .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (عسر) ٧٩/٢ - ٨٠ ، معجم ابن فارس : مادة (عسر) ٣١٩/٤ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (عسر) ٢٠١/٩ .

(٢) ينظر : لهذه المسألة في : شرح أبي الطيب الطبري : ل/١٢ ب ، الشامل ، لابن الصباغ : ل/١٤ أ ، التهذيب ، للبخاري : ٨٩/٨ ، روضة اللطالبيين ، للنووي : ٥٦٠/٧ - ٥٦١ ، المجموع ، للنووي : ١١٤/١٦ - ١١٥ .

(٣) منها : ورد في ط (ع) : ٢٣٣/١٥ ، وط (م) : ٢٧٣/١٩ (بها) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٢٠ أ ، و (ن) : ل/١٧١ أ .

(٤) التعزير في اللغة : من العزّر وهو : المنع .

والتعزير هو : ضرب دون الحد لمنعه الجاني من المعاودة وردّعه عن المعصية .

ينظر : معجم ابن فارس : مادة (عزّر) ٣١١/٤ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (عزّر) ١٨٤/٩ . والتعزير في الشرع : تأديب على ذنب ، وعقوبة على جناية لا حد فيها ولا كفارة ، وهو مشروع في كل معصية بحيث لا تبلغ حداً مشروعاً .

فالتعزير : اسم يختص بالضرب الذي يضربه الإمام أو خليفته ؛ للتأديب في غير الحدود .

فأما ضرب الرجل زوجته ، وضرب المعلم للصبى .. فلا يسمى تعزيراً وإنما يسمى تأديباً .

فإذا فعل الإنسان معصية ليس فيها حد ولا كفارة ، كوطء الأجنبية فيما دون الفرج ، والسرقعة فيما دون النصاب أو من غير حرز أو القذف بغير الزنى .. فلا إمام أن يعزره ؛ لقوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ﴾

فَعِظُوهُنَّ وَاجْزَوْهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاصْضُرِبُوهُنَّ﴾ [سورة النساء : آية ٣٤] فأجاز للزوج أن يضرب زوجته للنشوز ،

والنشوز معصية ، فدل على : أن كل معصية لا حد فيها ولا كفارة .. يجوز الضرب لأجلها .

وروى جابر بن عبد الله عن أبي بردة - رضي الله عنه - قال : كان النبي - ﷺ - يقول : ((لا يجلد فوق عشر جلدات إلا في حد من حدود الله)) [هذا الحديث في : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري : كتاب الحدود =

وإن قيل : بجواز العقد كالجعالة ، فله الفسخ قبل الرمي ، وبعد الشروع فيه ، وقبل ظهور الغلبة ، فإن ظهرت الغلبة لأحدهما ، فإن كانت لطالب الفسخ ، فله الفسخ ، وإن كانت لغيره ، ففي إستحقاقه للفسخ قولان مضياً : أحدهما : لا يستحقه بعد ظهورها ؛ لتقويت الأغراض المقصودة بعد ظهورها . والقول الثاني : وهو الذي نص عليه الشافعي ^(١) هاهنا : له الفسخ ، لما علل به من أنه قد يكون له الفضل فينضل ، ويكون عليه الفضل ، فينضل .

{١١٢٠/٥}

= (٤٢) باب : كم التعزير والأدب ؟ حديث رقم (٦٨٤٨) وحديث رقم (٦٨٤٩) وحديث رقم (٦٨٥٠) ٢١٥/١٢ ، صحيح مسلم بشرح النووي : كتاب الحدود : باب : قدر أسواط التعزير ٢٢١/١١ .

إذا ثبت هذا : فإن التعزير غير مقدر ، بل إن رأى الإمام أن يحبس .. حبسه . وإن رأى أن يجلده .. جلده ولا يبلغ به أدنى الحدود ، فإن كان حراً لم يبلغ به أربعين جلدة ، بل ينقص منها ولو جلدة ، وإن كان عبداً لم يبلغ به عشرين جلدة .

ينظر : الأم ، للشافعي : ١٥٧/٦ ، الحاوي ، للماوردي : ٣٣٣/١٧ ، للتهذيب ، للبيهقي : ٤٣٠-٤٢٨/٧ ، البيان ، لسمراني : ٥٣٢-٥٣٧/١٢ ، تحرير التنبيه ، للنووي : ص ٣٥٣-٣٥٤ ، منهاج الطالبين ، للنووي : ٢٤٦/٣ ، مغني المحتاج ، للشرميني : ٥٢٢/٥-٥٢٦ .

(١) ينظر : الأم : ٢٣٤/٣ ، والمختصر (خ) : ٣/أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٨٠ ، المجموع ، للنووي : ١١٥/١٦ .

(٤٦) مسألة : [حكم سبقه على أن يعيد عليه السهم] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - (١) : ((ولا يجوز أن يسبقه على أن يعيد عليه)) (٢) .

أما قوله : ((ولا يجوز أن يسبقه)) (٣) ففيه تأويلان :

أحدهما : لا يعقد معه عقد السبق على هذا الشرط .

والتأويل الثاني : لا يخرج مال السبق على هذا الشرط .

وأما قوله : ((على أن يعيد عليه)) (٤) ففيه تأويلان :

أحدهما : على أنه إذا أخطأ أعيد عليه السهم ولم يحتسب به في الخطأ ، ويجعل كل خطأين خطأ واحداً .

والتأويل الثاني : على أنه إذا أصاب أعيد صوابه ، فاحتسب به إصابتين ، والعقد على التأويلين باطل لأمرين :

{ ١٢٠/ج }

أحدهما : اشتراط تفاضلها فيما / يجب فيه تساويهما .

والثاني : أن مقصود عقدهما معرفة أحقهما ، ولا يعلم مع منازلة التفاضل

حقوق الحاذق (٥) .

{ ١٢٠/ب }

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ١٧١/ب ، وط (م) : ٢٧٤/١٩ ولم يرد في المخطوطة

(ك) : ١٢٠/أ ، وط (ع) : ٢٣٣/١٥ .

(٢) ينظر للمسألة في : الأم ، للشافعي : ٢٣٤/٣ ، المختصر (خ) : ٣/أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٨٠ .

(٣) ينظر : المصادر السابقة .

(٤) ينظر : المصادر السابقة .

(٥) ينظر لهذه المسألة في : شرح أبي الطيب الطبري : ١٢/ب ، للشامل ، لابن الصباغ : ١٤/أ - ١٤/ب .

(٤٧) مسألة : [حكم إذا عين القوس في عقد النضال] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - (١) : ((وإن سبقه على أن يرمي معه بالعربية لم يكن له أن يرمي بالفارسية ؛ لأن معروفاً أن الصواب عن الفارسية أكثر منه عن العربية)) (٢) .

وهذا كما قال : إذا كان عقد نضالهما أن يكون عن قوس عربية ، فأراد أن يبدلها بقوس فارسية لم يجز ؛ لأن الصواب بالفارسية أكثر منه بالعربية .

ولو أراد أن يبدلها بقوس (٣) أخرى عربية جاز ؛ لأن الجنس يتعين بالشرط ولا يتعين له واحد من الجنس .

ولو كان عقد نضالهما على الفارسية ، فأراد أن يبدلها بالعربية ، لم يجز لأمرين :

أحدهما : أن تعيين الجنس يمنع من العدول عنه .

والثاني : أن مقصود الرمي تفاضلها في الحذف ، وقد يكون بالعربية أحذف ، فلا يدل على أنه مع التماثل أحذف (٤) .

{ ل/١٢٠ ب

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٧١ ب ، وط (م) : ٢٧٤/١٩ ولم يرد في المخطوطة (ك) : ل/١٢٠ ب ، وط (ع) : ٢٣٣/١٥ .

(٢) ينظر للمسألة في : الأم ، للشافعي : ٢٣٤/٣ ، والمختصر (خ) : ل/٣ أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٨٠ .

(٣) بقوس : ورد في ط (ع) : ٢٣٣/١٥ ، وط (م) : ٢٧٥/١٩ (بقوة) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٢٠ ب ، والمخطوطة (ن) : ل/١٧١ ب .

(٤) ينظر : شرح أبي الطيب الطبري : ل/١٢ ب - ١٣ أ ، الشامل ، لابن الصباغ : ل/١٤ ب ، التهذيب ، للبغوي : ٨٥/٨ ، البيان ، للحراني : ٤٤٠-٤٤١/٧ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٤٤/٧ .

(٤٨) مسألة : [معنى الغرض في النضال والهدف

وموقف الرامي] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - (١) : ((وإن سبقه ولم يُسمَّ الغرض كرهته (٢) ، فإن سمَّاه كرهت أن يخفضه أو يرفعه)) (٣) .

أما الغرض في اللغة فهو : اسم للمراد بالفعل المقصود ، وهو أخص من الإرادة (٤) ؛ لأن الغرض ما اقترن بالفعل ، والإرادة قد تعم فتكون بفعل وغير فعل .

وهو مستعمل في النضال ، وله فيه : حقيقة (٥) ، ومجاز (٦) .

فحقيقة الغرض في النضال : محل الإصابة من الهدف .

ومجازه في النضال : موقف الرامي عند رمي الهدف .

{ ل/١٢٠ ب }

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٧١ ب ، وط (م) : ٢٧٥/١٩ ولم يرد في المخطوطة (ك) : ل/١٢٠ ب ، وط (ع) : ٢٣٤/١٥ .

(٢) المكروه في اللغة : الكاف والراء والهاء أصل صحيح واحد : يدل على خلاف الرضا والمحبة يقال : كرهت الشيء أكرهه كُرهًا . والكره الاسم ، ويقال : بل الكره : للمشقة .

ويقال من الكره الكراهية والكراهية . والكرهية : الشدة في الحرب .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (كره) ١٢/٦ - ١٣ ، معجم ابن فارس : مادة (كره) ١٧٢/٥ - ١٧٣ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (كره) ٨٠/١٢ - ٨١ .

والمكروه في الاصطلاح : ما تركه أولى من فعله . أو هو : ما مَرَّحَ تاركه ، ولم يذم فاعله .

ينظر : قواطع الأدلة ، للسمعاني : ٢٢/١ ، نهاية السؤل ، للإسنوي : ٥٢/١ ، شرح الكوكب ، لابن النجار : ٤١٣/١ .

(٣) ينظر المسألة في : المختصر (خ) : ل/٣ أ ، والمختصر (ط) : ٣٨٠ .

(٤) الإرادة هي : صفة تُوجب للحَيِّ حالاً يقع منه الفعل على وَجْهِ دون وجه ، وفي الحقيقة هي : ما لا يتعلق دائماً إلا بالمعدوم ، فإنها صفة تُخصَّصُ أمراً ما لحصوله ووجوده ، كما قال الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [سورة يس : آية ٨٢] .

وقيل : الإرادة هي : حب النفس عن مراداتها ، والإقبال على أوامر الله تعالى والرضا .

ينظر : التعريفات ، للجرجاني : ص ٣٠ - ٣١ .

(٥) الحقيقة : سبق بيان معناها في ص ١٩٤ .

(٦) المجاز : سبق بيان معناه في ص ١٩٥ .

وإذا كان كذلك ، وجب أن يصف الغرض / الذي هو : محل الإصابة ، والغرض الذي هو : موقف الرامي ، ليكون حكم المسألة فيما أُريد بهما ^(١) منهما معلوماً بعد تفسيرهما ومعرفتهما .

أما الغرض في الهدف ، فقد ذكرنا : أن الهدف هو : بناء يُتصّب فيه الغرض، والغرض يشتمل على : شئ ^(٢) ، وجريد ^(٣) ، وعُري ^(٣) ، ومعاليق ^(٤) .

فالشن هو : الجلد .

والجريد هو : الخشب المحيط بالشن ، حتى ينبسط فيه كحلقة المنخل ^(٥) .

وأما العري فهي ^(٦) : كالحلق حول الشن .

-
- (١) بهما : ورد في ط (ع) : ٢٣٤/١٥ ، وط (م) : ٢٧٥/١٩ (بها) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٢١ أ ، والمخطوطة (ن) : ل/١٧١ ب .
- (٢) الجريد : الذي يُجرّد عنه الخوص ولا يسمى جريداً ما دام غايه الخوص ، وإنما يسمى سعفاً . والجريد جمع جريدة . فالجريدة إذن : سعف النخل ، سمي بذلك لأنه قد جرد عنها خوصها . ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (جرد) ٦٣٩/١٠ ، معجم ابن فارس : مادة (جرد) ٤٥٢/١ ، لسان العرب ، لإبن منظور : مادة (جرد) ٢٣٧/٢ .
- (٣) العُري : هو جمع عروة وهي : من الشجر الذي لا يزال باقياً في الأرض لا يذهب . قال ابن فارس : هو من النباتات شجر تبقى له خضرة في الشتاء ، تتعلق به الإبل حتى يدرك الربيع ، فهي العروة . ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (عرا) ١٥٩/٣ ، معجم ابن فارس : مادة (عروى) ٢٩٥/٤ ، لسان العرب ، لإبن منظور : مادة (عرا) ١٧٧/٩ .
- (٤) المعاليق : قال ابن فارس : العين واللام والقاف أصل كبير صحيح يرجع إلى معنى واحد وهو : أن يناط الشيء بالشيء العالي ، فالعلق : الذي تُعلق به البكرة من القامة . وقال الأزهري : المعاليق ضرب من النخل معروف . ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (علق) ٢٤٧/١ ، معجم ابن فارس : مادة (علق) ١٢٥/٤ ، لسان العرب ، لإبن منظور : مادة (علق) ٣٦٠/٩ .
- (٥) المنخل : قال ابن فارس : النون والخاء واللام : كلمة تدل على انتقاء الشيء واختياره . والمنخل والمنخل : ما يُنخل به النقيق ، وهو أحد ما جاء من الأدوات على مُفعل بالضم . ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (نخل) ٣٩٢/٧ ، معجم ابن فارس : مادة (نخل) ٤٠٧/٥ ، لسان العرب ، لإبن منظور : مادة (نخل) ٨٥/١٤ .
- (٦) فهي : ورد في ط (ع) : ٢٣٤/١٥ ، وط (م) : ٢٧٥/١٩ (فهو) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٢١ أ ، و (ن) : ل/١٧١ ب .

فأما المعاليق فهي : أوتار يشد بها عُرِي الشن إلى أوتاد في الهدف ، وفي الشن دائرة هي أضيق منه ، وفي الدائرة هلال هو أضيق ، وفي الهلال خاتم هو أضيق منه (١) .

فأحذق الرماة من يشترط إصابة الخاتم ، فلا يحتسب له بإصابة الهلال ، وما زاد . ثم يليه من يشترط إصابة الهلال ، فلا يحتسب له بإصابة الدارة (٢) ، وما زاد . ثم يليه من يشترط إصابة الدارة (٣) ، فلا يحتسب له بإصابة الشن (٤) ، وما زاد . ثم يليه من يشترط إصابة الشن (٥) ، فلا يحتسب له ببقية الغرض ، وما زاد . ثم يليه من يشترط إصابة الغرض (٦) ، فيحتسب بإصابة الشن ، والشن والعري ، وفي الإحتساب له بإصابة المعاليق قولان :

أحدهما : يحتسب بها كالعري .

والثاني : لا يحتسب بها كالأوتاد .

ولهم في محل الغرض من الهدف عادات مختلفة :

فمنهم : من يرفعه ويسمونه جواني .

ومنهم : من يخفضه ويسمونه ميلاني .

{١١٢١/ل}

-
- (١) ينظر لهذه المسألة في : شرح أبي الطيب الطبري : ل/١٣ أ ، الشامل ، لابن الصباغ ، ل/١٤ ب ، البيان ، للعمرائي : ٤٤٣/٧ .
- (٢) الدارة : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٧٢ أ (الشن) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٢١ أ ، وط (ع) : ٢٣٤/١٥ ، وط (م) : ٢٧٥/١٩ .
- (٣) الدارة : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٧٢ أ (الشن) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٢١ أ ، وط (ع) : ٢٣٤/١٥ ، وط (م) : ٢٧٥/١٩ .
- (٤) الشن : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٧٢ أ (ببقية الغرض) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٢١ أ ، وط (ع) : ٢٣٤/١٥ ، وط (م) : ٢٧٦/١٩ .
- (٥) الشن : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٧٢ أ (الغرض) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٢١ أ ، وط (ع) : ٢٣٤/١٥ ، وط (م) : ٢٧٦/١٩ .
- (٦) العبارة [فلا يحتسب له ببقية الغرض ، وما زاد . ثم يليه من يشترط إصابة الغرض] : ساقطة من المخطوطة (ن) : ل/١٧٢ أ ، والصواب إثباتها كما في المخطوطة (ك) : ل/١٢١ أ ، وط (ع) : ٢٣٤/١٥ ، وط (م) : ٢٧٦/١٩ .

ومنهم : من يتوسط فيه ويسمونه نطحاني ^(١) .

/ وأما الغرض في موقف الرامي فهو : مقام الرامي في استقبال الهدف ،
يرميه من مسافة مقدرة تقل الإصابة ببعدها ، وتكثر بقربها .

ويحتاج في القربة إلى القوس اللينة ^(٢) حتى لا يمرق ^(٣) السهم ، وفي

البعيدة إلى القوس الشديدة حتى يصل السهم ^(٤) .

(١) نطحاني : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٧٢ أ (بطحاني) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) :

ل/١٢١ أ ، وط (ع) : ٢٣٤/١٥ ، وط (م) : ٢٧٦/١٩ .

(٢) اللينة : ورد في (ن) : ل/١٧٢ أ (الشديدة) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) :

ل/١٢١ ب ، وط (ع) : ٢٣٤/١٥ ، وط (م) : ٢٧٦/١٩ .

(٣) لا يمرق : ورد في (ن) : ل/١٧٢ أ (لا يصل) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في (ك) :

ل/١٢١ ب ، وط (ع) : ٢٣٤/١٥ ، وط (م) : ٢٧٦/١٩ .

(٤) العبارة من قوله : [وفي البعيدة إلى القوس الشديدة حتى يصل السهم] : ساقطة من (ن) : ل/١٧٢ أ

والصواب إثباتها كما في (ك) : ل/١٢١ ب ، وط (ع) : ٢٣٤/١٥ ، وط (م) : ٢٧٦/١٩ .

(أ) فصل : هل المراد بالمسألة السابقة غرض الهدف

أو غرض الموقف ؟ [.

وإذا تقرر ما ذكرنا ، فقد اختلف أصحابنا فيما أراده الشافعي في هذه المسألة بقوله : ((وإن سبقه ، ولم يسم الغرض كرهته))^(١) :

هل أراد به غرض الهدف ، أو غرض الموقف ؟ على وجهين :

أحدهما : وهو قول أبي إسحاق المروزي^(٢) : أنه أراد غرض الموقف أن تكون^(٣) مسافته مقدرة بالشرط في العقد ، وإن أغفلا ذكرها ، وعُرف الرماة فيه مختلف بطل العقد للجهل بما هو مقصود فيه .

ويكون معنى قول الشافعي : ((كرهته)) أي حرمته ، كما قال ابن عمر : ((وأكره أن يدهن من عظم فيل))^(٤) أي : أحرمه ، وإن كان للرماة فيه عرف معهود ، ففي حملهما عليه مع الإطلاق وجهان :

أحدهما : يحملان فيه على العرف ؛ لأن العرف مع عدم الشرط يقوم في العقود مقام الشرط ، فعلى هذا يكون العقد صحيحاً ، ويكون معنى قول الشافعي : ((كرهته))^(٥)

{ ١٢١/ل }

(١) ينظر : الأم ، للشافعي : ٢٣٥/٣ ، المختصر (خ) : ل/٣ أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٨٠ .

(٢) لقد بحثت عن مصدر لهذا القول فلم أجده في غير الحاوي .

(٣) أن تكون : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٧٢ أ (أي كون) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في (ن) : ل/١٢١ ب ، وط (ع) : ٢٣٥/١٥ ، وط (م) : ٢٧٦/١٩ .

(٤) ينظر : الأم ، للشافعي : كتاب الطهارة ، باب : الآنية التي يتوضأ فيها ولا يتوضأ ٢٣/١ .

(٥) كرهته : ورد في ط (ع) : ٢٣٥/١٥ ، وط (م) : ٢٧٦/١٩ (كراهة) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٢١ ب ، و (ن) : ل/١٧٢ أ .

يريد : كراهة إختيار ^(١) ، لا كراهة تحريم ^(٢) .

وإنما كرهه مع الصحة ؛ لأنه ربما كان لأعيان المتناضلين أغراض في مخالفة العرف .

{ ١٢١/ج }

والوجه الثاني : إنهما لا يحملان فيه على العرف لهذا التعليل من اختلاف الأغراض فيه ، وأن القوي في البعد أرغب ، والضعيف في / القرب أرغب ، فعلى هذا ، يكون العقد باطلاً ، ويكون قوله : ((كرهته)) أي : حرّمته .

{ ١٢٢/ج }

(١) كراهة الإختيار : المراد بها : كراهة التنزيه وهي عند الحنفية : ما كان تركه أولى من فعله .

قال الجرجاني : المكروه ما هو : راجح الترك ، فإن كان إلى الحرام تكون كراهته تحريمية ، وإن كان إلى الحل أقرب تكون تنزيهية ، ولا يعاقب على فعله .

فالمكروه تنزيهياً : مأخوذ من التنزه وهو التباعّد عن الشر وهو : ما طلب الشارع تركه لا على وجه الحتم والإلزام . وحكمه : أن فعله لا يستوجب العقاب ولا الذم ولكنه يكون خلاف الأولى والأفضل .

والمكروه في عرف المتأخرين : للتنزيه يعني أن المتأخرين اصطلاحوا على أنهم إذا أطلقوا الكراهة ، فمرادهم التنزيه ، لا التحريم ، وإن كان عندهم لا يمتنع أن يُطلق على الحرام ، لكن قد جرت عادتهم وعرفهم : أنهم إذا أطلقوه أرادوا التنزيه ، لا التحريم ، وهذا مصطلح لا مشاحة فيه .

وقد قسم بعض الشافعية المكروه إلى قسمين : بحسب محل دليل النهي غير الجازم ، فإن كان محل النهي مخصوصاً بأمر معين فهو مكروه مثل قوله - ﷺ - : ((إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس)) [وهذا الحديث في : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري : كتاب الصلاة ، (٦٠) باب : إذا دخل المسجد فليركع ركعتين ، حديث رقم (٤٤٤) ٧٠٧/١] .

وإن كان النهي غير الجازم غير مخصوص بأمر معين فيكون فعله خلاف الأولى كالنهي عن ترك المندوبات .

ينظر : الأحكام ، للأمدى : ١٢٢/١ ، التعريفات ، للجرجاني : ص ٢٩٣ ، شرح الكوكب ، لابن النجار : ٤١٨-٤١٩ ، القاموس الفقهي ، لسعدي أبو جيب : ص ٣١٨ .

(٢) كراهة التحريم وهي : ما طلب الشارع تركه على وجه الحتم والإلزام وثبت هذا الطلب بدليل ظني كأخبار الأحاد ومن أمثلته البيع على بيع الغير والخطبة على خطبة الغير ، فإن كلاً منهما مكروه كراهة تحريم لثبوتها بقول الرسول - ﷺ - روى أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : ((نهى رسول الله - ﷺ - أن يبيع حاضر لباد . ولا تتاجشوا ولا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه)) [هذا الحديث في : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري : كتاب البيوع ، (٥٨) باب : لا يبيع على بيع أخيه ، ولا يسوم على سوم أخيه ، حتى يأذن له أو يترك ، حديث رقم (٢١٤٠) ٤٤٤/٢] .

حكمه : أنه إلى الحرام أقرب . وهو قسم من الحرام عند الإمام أبي حنيفة وأبي يوسف ، يأخذ أحكام الحرام تقريباً من تحريم للفعل وطلب الترك واستحقاق العقاب على الفعل ، ولكن لا يكفر جاحده ، وإذا أطلق عندهم المكروه ، فالمراد منه التحريم ، إلا أن ينص على كراهة التنزيه .

ينظر : التوضيح ، لعبيد الله بن مسعود : ٨٠/٣ ، التعريفات ، للجرجاني : ص ٢٩٣ ، شرح الكوكب ، لابن النجار : ٤١٨-٤١٩ ، القاموس الفقهي ، لسعدي أبو جيب : ص ٣١٨ .

وإذا تقدرت مسافة الغرض إما بالشرط ، وإما بالعرف ، لم يكن لواحد من المتناضلين أن يزيد فيه ولا ينقص منه ؛ لأن الجواب محمول على القول بلزومه كالإجارة ، ويكون معنى قول الشافعي : ((فإن سمياه كرهت أن يرفعه أو يخفضه)) (١) أي : منعت أن يزيد فيه أو ينقص منه ؛ لأن الزيادة ارتفاع والنقصان انخفاض ، فهذا أحد الوجهين في مراد الشافعي بالمسألة (٢) ، وجوابها على هذا المراد في أحكامهما مع الذكر والإغفال .

والوجه الثاني : وهو قول أبي علي بن أبي هريرة (٣) : أن مراد الشافعي بهذا غرض الهدف في ارتفاعه وانخفاضه وتوسطه .

فإن سمياه في العقد حُملاً على ما سمياه ، ولم يكن لواحد منهما أن يرفعه إن كان منخفضاً ، ولا أن يخفضه إذا كان مرتفعاً ، التزاماً لحكم (٤) الشرط .

وإن أغفلاه (٥) لم يبطل العقد بإغفاله ؛ لأنه من توابع مقصوده ، وقيل لهما : إن اتفقتما عليه بعد العقد حُمِلتما فيه على اتفاقكما ، ولم يكن لواحد منكما بعد الإتفاق أن يرفعه أو يخفضه .

وإن اختلفتما فيه ، حُمِلتما على العرف ، ويكون الإتفاق هاهنا مقدماً على العرف ؛ لأن ارتفاع الغرض أمكن للطويل والراكب ، وانخفاضه أمكن للقصير والنازل .

وإن كان العرف عند تعذر (٦) الإتفاق مختلفاً ، روعي فيه أوسط الأغراض المسمى الجواني ؛ لتعديل ما بين الإرادتين .

/ ويكون قول الشافعي : ((كرهت)) محمولاً على كراهة الاختيار - والله أعلم - .

(١) ينظر : الأم ، للشافعي : ٢٣٥/٣ ، المختصر (خ) : ٣/أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٨٠ .

(٢) المسألة : المقصود بها المسألة (٤٨) وهي : ((وإن سبقه ولم يسم الغرض كرهته ، فإن سمياه كرهت أن يخفضه أو يرفعه)) ينظر : المصادر السابقة .

(٣) لقد بحثت عن مصدر لهذا القول فلم أجده في غير الحاوي .

(٤) لحكم : ورد في ط (ع) : ٢٣٥/١٥ ، وط (م) : ٢٧٧/١٩ (بحكم) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ١٢٢/أ ، و (ن) : ١٧٣/ب .

(٥) وإن أغفلاه : الضمير عائد على غرض الهدف .

(٦) تعذر : ورد في المخطوطة (ن) : ١٧٣/ب ، وط (ع) : ٢٣٥/١٥ ، وط (م) : ٢٧٧/١٩ (نقدر) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ١٢٢/ب ولأن السياق يقتضيه .

(٤٩) مسألة : [بيان الماوردي لما ذكره الإمام الشافعي

من أسماء الرشق وأحكامها] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - (١) : ((وقد أجاز الرماة للمسبق أن يراميه رشقاً وأكثر في المائتين ، ومن أجاز هذا أجاز في الرقعة (٢) وفي أكثر من ثلاثمائة)) (٣) .

ذكر الشافعي في هذه المسألة كلاماً مشتبهاً يشتمل على أسماء مبهمة ، وأحكام مختلفة ، فلزم تعيين أسمائها ، وبيان أحكامها (٤) .

{ ١٢٢/ل ب }

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٧٣ ب ، وط (م) : ٢٧٧/١٩ ولم يرد في المخطوطة (ك) : ل/١٢٢ ب ، وط (ع) : ٢٣٦/١٥ .

(٢) الرقعة : ما رقع به ، وجمعها رقع ورقاق . والرقعة ، واحدة الرقاق التي تكتب . والرقعة : الخرقة . وقيل : الرقعة : شجرة عظيمة كالجوزة ، لها ورق كورق القرع ، ولها ثمر أمثال التين العظام الأبيض ، وهي طيبة القشرة وحلوة طيبة يأكلها الناس والمواشي ، وهي كثيرة الثمر تؤكل رطبة ولا تسمى ثمرتها تيناً ولكن رقعاً . قال ابن الأعرابي : رقعة السهم صوته في الرقعة .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (رقع) ٢٣٦/١ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (رقع) ٢٨٥/٥ - ٢٨٦ .

(٣) ينظر للمسألة في : المختصر (خ) : ل/٣ أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٨٠ .

(٤) ينظر لهذه المسألة في : شرح أبي الطيب الطبري : ل/١٣ ب ، الشامل ، لابن الصباغ : ل/١٤ ب - ١٥ ب ، البيان ، للعمراني : ٤٤٢/٧ - ٤٤٣ .

فأما الأسماء فذكر منها : الرشق ، فقد ذكرناه أنه بفتح الراء : اسم للرمي .
وبكسرهما : اسم لعدد الرمي ، وهما عددان : لازم^(١) ، ومستحب^(٢) .

فأما اللازم في العقد فهو : جملة عدد الرمي الذي تعاقدنا عليه ، كإشتراطهما
رمي مائة سهم^(٣) ، فالمائة رشق ينطلق عليها اسم الرشق حقيقة .

وأما المستحب في العقد فهو : تفصيل عدد الرمي الذي يتناوبان فيه ،
كإشتراطهما أن يتراميا خمساً خمساً ، أو عشراً عشراً ، فالعشر رشق ، ينطلق عليها
اسم الرشق مجازاً ؛ لأنها بعض الحقيقة ، فصارا رشقين : رشق جملة ورشق
تفصيل .

(١) اللازم في اللغة : قال ابن فارس : اللام والزاء والميم أصل واحد صحيح يدل على : مصاحبة الشيء
بالشيء دائماً .

اللزوم : معروف والفعل : لزم يلزم ، والفاعل : لازم ، يقال : لزم الشيء يلزمه لزماً ولزوماً وهو : من
الملازمة للشيء والدوام عليه .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (لزم) ٢٢٠/١٣ ، معجم ابن فارس : مادة (لزم) ٢٤٥/٥ ،
لسان العرب ، لابن منظور : مادة (لزم) ٢٧٢/١٢ .

اللازم في الاصطلاح : قال الجرجاني : هو ما يمتنع انفكاكه عن الشيء .
واللازم البين : هو الذي يكفي تصور مع ملزومه في جزم العقل باللزوم بينهما ، كالإنقسام بمتساويين للأربعة ، فإن
من تصور الأربعة وتصور الإنقسام بمتساويين ، جزم لمجرد تصورهما بأن الأربعة منقسمة بمتساويين .
ولازم الماهية : ما يمتنع انفكاكه عن الماهية ، من حيث هي مع قطع النظر عن العوارض ، كالضحك
بالقوة عن الإنسان .

واللازم من الفعل : ما يختص بالفاعل .
ولازم الوجود : ما يمتنع انفكاكه عن الماهية مع عارض مخصوص ، ويمكن انفكاكه عن الماهية من حيث
هي هي ، كالسواد للحبش .

ينظر : التعريفات ، للجرجاني : ص ٢٤٤-٢٤٥ .

(٢) المستحب : اسم لما شرع زيادة على الفرض والواجبات .
وقيل المستحب : ما رغب فيه الشارع ولم يوجبه .

فالمستحب والتطوع والسنة والحسن والنفل : الفعل غير الكف المطلوب طلباً غير جازم .
ينظر : التعريفات ، للجرجاني : ص ٢٧٢ ، غاية الوصول ، لأبي زكريا الأنصاري : ص ١١ .

(٣) سهم : ساقطة من المخطوطة (ن) : ل/١٧٣ ب والصواب إثباتها كما في المخطوطة (ك) : ل/١٢٢ ب ،
وط (ع) : ٢٣٦/١٥ ، وط (م) : ٢٧٧/١٩ .

وعادة الرماة في رشق التفصيل مختلفة فمنهم : من يختار أن يكون خمساً
خمساً .

ومنهم : من يختار أن يكون عشراً عشراً .

ومنهم : من يختار أن يكون اثني عشر اثني عشر تبركاً بقول النبي - ﷺ -
لسعد بن أبي وقاص (١) . يوم أحد (٢) : ((ارم فداك أبي وأمي)) (٣) اثنتي عشرة
مرة ، فكان حسن الأثر في الرمي / معتبراً بهذه الدعوة ، وهو أول من رمى في
الإسلام سهماً ، وأراق فيه دماً ، وشعره فيه دليل عليه حيث يقول :

أَلَا هَلْ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ أَنِّي ** حَمَيْتُ صَحَابَتِي بِصُدُورِ نَبْلِي
فَمَا يَعْتَدُ رَامٌ فِي عَدُوٍّ (٤) ** بِسَهْمٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَبْلِي
وَذَلِكَ أَنَّ دِينَكَ دِينُ صِدْقٍ ** وَذُو حَقٍّ أَتَيْتَ بِهِ وَعَدَل (٥) .

(١) سعد بن أبي وقاص : سبقت ترجمته في ص ٩٢ .

(٢) يوم أحد : سبق بيانه في ص ٧٥ .

(٣) سبق تخريجه في ص ٩٢ .

(٤) فما يعتد رام في عدوٍّ : ورد هذا الشطر بمعنى آخر حيث ورد فيه : [فما يعتد رام من معد] ينظر :

المستدرک، للحاكم : ٤٩٨/٣ ، الإصابة ، لابن حجر : ٣٤/٢ .

والصواب ما أثبتته كما في : سيرة ابن هشام : ٥٩٤/٢ ، والمخطوطة (ك) : ل/١٢٣ أ ، والمخطوطة

(ن) : ل/١٧٤ أ ، وط (ع) : ٢٣٦/١٥ ، وط (م) ٢٧٨/١٩ .

(٥) ينظر لأبيات سعد بن أبي وقاص في :

سيرة ابن هشام : ٥٩٤/٢ ، مستدرک الحاكم : ٤٩٨/٣ ، الإصابة ، لابن حجر : ٣٤/٢ .

إلا أنها عند ابن هشام وردت الأبيات هكذا :

أَلَا هَلْ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ أَنِّي ** حَمَيْتُ صَحَابَتِي بِصُدُورِ نَبْلِي

أَذُودُ بِهَا أَوَائِلُهُمْ ذِياداً ** بِكُلِّ حَزُونَةٍ وَبِكُلِّ سَهْلٍ

فَمَا يَعْتَدُ رَامٌ فِي عَدُوٍّ ** بِسَهْمٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَبْلِي =

فأما النذب فمنهم : من جعله إسمًا لمال السبق والرمي .

ومنهم : من جعله إسمًا لعدد الرمي كالرشق .

واختلف من قال بهذا : هل ينطلق على عدد الجملة أم عدد التفصيل ، أو

يختص بعدد التفصيل ؟

فقال بعضهم : ينطلق على العددين كالرشق .

وقال آخرون : يختص بعدد التفصيل دون الجملة .

واختلف من قال بهذا : هل يختص برمي الجلاهق ^(١) أو يعم النشاب

والجلاهق ؟

فقال بعضهم : النذب كالرشق يعم إنطلاقهما على عدد الرمي في النشاب ،

{١١٢٣/ج}

والجلاهق وهو البندق ^(٢) .

وقال آخرون : الرشق مختص بعدد الرمي في النشاب ، والنذب ^(٣) :

مختص بعدد الرمي في الجلاهق .

ومن الأسماء التي ذكرها الشافعي في هذه المسألة ^(٤) : ((الرقعة)) ^(٥) وقد

أختلف في روايتها :

فرواها المزني : ((الرقعة)) بالقاف وضم الراء ^(٦) .

{١١٢٣/ج}

حِزْلُكَ أَنْ دِينَكَ دِينَ صِدْقٍ * وَذَوْ حَقٍّ أَتَيْتَ بِهِ وَعَدْلٌ

يَنْجِي الْمُؤْمِنُونَ بِهِ ، وَيُجْرِي * بِهِ الْكُفَّارُ عِنْدَ مَقَامِ مَهَلٍ

(١) الجلاهق : سبق بيان معناها في ص ٣٠٢ .

(٢) البندق : سبق بيانه في ص ١٣٩ .

(٣) النذب : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٧٤ أ (الستعرف) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في

المخطوطة (ك) : ل/١٢٣ أ ، وط (ع) : ٢٣٧/١٥ ، وط (م) : ٢٧٨/١٩ .

(٤) المسألة : يريد بها المسألة (٤٩) وهي : ((وقد أجاز الرماة للمسبق أن يراميه رشقاً وأكثر في المائتين ومن

أجاز هذا أجازوه في الرقعة وفي أكثر من ثلاثمائة)) .

(٥) الرقعة : سبق بيان معناها في ص ٣٤٣ .

(٦) ينظر : المختصر (خ) : ل/٣ أ ، والمختصر (ط) : ص ٣٨٠ .

ورواها ابن سريج : ((الرقعة)) ^(١) بالفاء وكسر الراء مأخوذ من : الإرتفاع ، وزعم أنه المنصوص عليه في كتاب " الأم " ^(٢) ونسب المزني إلى الوهم ^(٣) .

{١٢٣/ج}

/ فعلى رواية أبي العباس بن سريج : يكون هذا الإسم صفة للغرض ^(٤) في ارتفاعه من خفض إلى علو .

وعلى رواية المزني : إنها الرقعة بالقاف ، أختلف في المراد بها هاهنا على ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه اسم للغرض الذي في الهدف ، فيكون مسمى بإسمين : بالرقعة وبالغرض .

والثاني : أنه اسم يختص بما ^(٥) في وسط الغرض من عظم ، هو أضيق ما فيه من مواقع الإصابة الذي تقدم له سمة ^(٦) بالخاتم ، فيسمى بإسمين : بالرقعة وبالخاتم .

{١٢٣/ب}

والثالث : أنه اسم لمسافة الرمي ، فيما بين موقف الرامي والهدف .

(١) الرقعة : مأخوذة من الرفع وهو نقيض الخفض في كل شيء .

قال ابن فارس : الراء والفاء والعين أصل واحد يدل على : خلاف الوضع .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (رفع) ٣٥٨/٢ ، معجم ابن فارس : مادة (رفع) ٤٢٣/٢ ، لسان العرب ، لابن منظور ، مادة (رفع) ٢٦٨/٥ .

(٢) ينظر : الأم ، للشافعي : ٢٣٦/٣ حيث ورد فيه ((الرقعة)) وليس كما زعم ابن سريج .

(٣) الوهم : سبق بيان معناه في ص ٢٥٤ .

(٤) للغرض : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٧٤ أ (الغرض) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٢٣ ب ، وط (ع) : ٢٣٧/١٥ ، وط (م) : ٢٧٩/١٩ .

(٥) بما : ورد في ط (ع) : ٢٣٧/١٥ ، وط (م) : ٢٧٩/١٩ (بها) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٢٣ ب ، والمخطوطة (ن) : ل/١٧٤ أ .

(٦) سمة : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٧٤ أ (سهمه) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٢٣ ب ، وط (ع) : ٢٣٧/١٥ ، وط (م) : ٢٧٩/١٩ .

ولئن طال الكلام^(١) بتفسير^(٢) هذه الأسماء، فلا غنى عنها، لتعلق الأحكام بها. { ١٢٣/ج ب }

(١) الكلام في اللغة : القول وهو معروف ، وقيل : الكلام ما كان مكتفياً بنفسه ، وهو الجملة ، والقول ما لم يكن مكتفياً بنفسه ، وهو الجزء من الجملة .

قال سيبويه : أعلم أن (قلت) إنما وقعت في الكلام على أن يُحكى بها ما كان كلاماً لا قولاً ، ومن أدل الدليل على الفرق بين الكلام والقول إجماع الناس على أن يقولوا القرآن كلام الله ولا يقولوا القرآن قول الله ، وذلك أن هذا موضع ضيق متحجر لا يمكن تحريفه ولا يسوغ تبديل شيء من حروفه ، فغُبر لذلك عنه بالكلام الذي لا يكون إلا أصواتاً تامة مفيدة .

فالكلام : اسم جنس يقع على القليل والكثير ، والكلم لا يكون أقل من ثلاث كلمات ؛ لأنه جمع كلمة ، فالكلام لغة : اسم لكل ما يتكلم به مفيداً كان أو غير مفيد .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (كلم) ٢٦٤/١٠ ، معجم ابن فارس : مادة (كلم) ١٣١/٥ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (كلم) ١٤٧/١٢ .

الكلام في الاصطلاح : ما تضمن كلمتين بالإسناد ، قال الجرجاني :

هو علم يبحث فيه عن ذات الله تعالى وصفاته ، وأحوال الممكنات من المبدأ والمعاد على قانون الإسلام ، والقيّد الأخير لإخراج العلم الإلهي للفلسفة .

وفي اصطلاح النحويين : هو المعنى المركب الذي فيه الإسناد التام ، وعلم باحث عن أمور يعلم منها المعاد ، وما يتعلق به من الجنة والنار ، والصراط والميزان ، والثواب والعقاب .

وقيل : الكلام هو : العلم بالقواعد الشرعية الاعتقادية المكتسبة عن الأكلة .

فالكلام إذن هو : اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها .

ولا يتركب الكلام إلا من اسمين نحو : زيد قائم ، أو من فعل واسم مثل : قام زيد .

ينظر : شرح ابن عقيل : ١٨-٢٠ ، التعريفات ، للجرجاني : ص ٢٣٧ .

(٢) التفسير في اللغة : قال ابن فارس : الفاء والسين والراء كلمة واحدة تدل على بيان شيء وإيضاحه من ذلك الفسر ، يقال : فسرْتُ الشيء وفسرته .

الفسرُ : البيان وكشف المغطى ، والتفسير : كشف المراد عن اللفظ المشكل .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (فسر) ٤٠٦/١٢ - ٤٠٧ ، معجم ابن فارس : مادة (فسر) ٥٠٤/٤ ، لسان

العرب ، لابن منظور : مادة (فسر) ٢٦١/١٠ ، التعريفات ، للجرجاني : ص ٨٧ .

التفسير في الاصطلاح : يرى بعض العلماء أن التفسير ليس من العلوم التي يتكلف لها حد ؛ لأنه ليس قواعد أو ملكات ناشئة من مزاولة القواعد كغيره من العلوم التي أمكن لها أن تشبه العلوم العقلية ، ويكتفى في إيضاح التفسير بأنه : بيان كلام الله تعالى ، أو أنه : المبين لألفاظ القرآن ومفهوماتها .

ويرى بعض آخر منهم : أن التفسير من قبيل المسائل الجزئية ، أو القواعد الكلية ، أو الملكات الناشئة من مزاولة القواعد ؛ فيتكلف له التعريف ، فيذكر في ذلك علوماً أخرى يحتاج إليها في فهم القرآن ، كاللغة ، والصرف ، والنحو والقراءات وغير ذلك .

ولقد عرّف العلماء التفسير بتعاريف كثيرة ، يمكن إرجاعها كلها إلى واحد منها ، فهي وإن كانت مختلفة من جهة اللفظ ، إلا أنها متحدة من جهة المعنى وما تهدف إليه . =

(أ) فصل : [بيان الأوجه الثلاثة في تأويل المسألة السابقة] .

فإذا تقررت هذه الجملة ، فقد اختلف أصحابنا في تأويل هذه المسألة على ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها مصورة في قدر المسافة التي يجوز ^(١) أن يتناضلا إليها ، وحد أقلها ^(٢) ما يجوز أن يخطيء فيه الرماة لبعده ، وأما ما لا يجوز أن يخطئوا فيه لقربه ، فالنضال عليه باطل ، وحد أكثرها ما يجوز أن يصيب فيه الرماة لقربه .

{ل/١٢٣ ب}

= فقد عرفه أبو حيان : ((بأنه علم يبحث في كيفية النطق بألفاظ القرآن ، ومدلولاتها ، وأحكامها الإفرادية والتركيبية ، ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب ، وتتمت ذلك)) .

وعرفه بعضهم بأنه : علم نزول الآيات وشؤونها وأقاصيصها والأسباب النازلة فيها ثم ترتيب مكيتها ومدنيها ، ومحكمها ومتشابهها ، وناسخها ومنسوخها ، وخاصها وعامها ، ومطلقها ومقيدها ، ومجملها ومفسرها ، وحلالها وحرامها ، ووعدها ووعدتها ، وأمرها ونهيها ، وعبرها وأمثالها .

وهذان التعريفان يتفقان على أن علم التفسير هو علم يبحث عن مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية ، فهو شامل لكل ما يتوقف عليه فهم المعنى ، وبيان المراد .

ولقد كان الصحابة يعتمدون في تفسيرهم للقرآن الكريم على أربعة مصادر :

الأول : القرآن الكريم .

الثاني : بالنبي - ﷺ - .

الثالث : الإجتهد وقوة الاستنباط .

الرابع : أهل الكتاب من اليهود والنصارى .

وأشهر المفسرين من الصحابة هم : الخلفاء الأربعة ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وأبي بن كعب ، وزيد بن ثابت ، وأبو موسى الأشعري ، وعبد الله بن الزبير - رضي الله عنهم أجمعين - .

وهناك من تكلم في التفسير من الصحابة غير هؤلاء : كأنس بن مالك ، وأبي هريرة ، وابن عمر ، وجابر بن عبد الله ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وعائشة ، غير أن ما نقل عنهم في التفسير قليل جداً ، ولم يكن لهم من الشهرة بالقول في القرآن ما كان للعشرة المذكورين أولاً .

ثم انقسمت مدارس التفسير في عصر التابعين إلى ثلاثة مدارس وهي :

١- مدرسة التفسير بمكة قيامها على يد ابن عباس - رضي الله عنهما - .

٢- مدرسة التفسير بالمدينة قيامها على يد أبي بن كعب - رضي الله عنه - .

٣- مدرسة التفسير بالعراق قيامها على يد ابن مسعود - رضي الله عنه - .

ينظر : تفسير البغوي : ١-٧/٩ ، البحر المحيط ، لأبي حيان : ١٣-١٤ ، تفسير ابن كثير : ٦-١٢/١ ، روح المعاني ، للألويسي : ١-٢/١٠ .

(١) يجوز : ورد في ط (ع) : ٢٣٧/١٥ ، وط (م) : ٢٧٩/١٩ (تجوز) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٢٣ ب ، والمخطوطة (ن) : ل/١٧٤ أ .

(٢) أقلها : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٧٤ أ (أقلهما) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٢٣ ب ، وط (ع) : ٢٣٧/١٥ ، وط (م) : ٢٧٩/١٩ .

فأما ما لا يجوز أن يصيبوا فيه لبعده ، فالنضال عليه باطل .

وهذان الحدان في الأقل والأكثر هما حدا تحقيق لمعناهما ، وحدّهما بالمسافة

{ ١٢٣/ج }

حد تقريب من غير تحقيق ، ولأكثر المسافة على التقريب معتاد ونادر .

فأما حده المعتاد على التقريب فهو : مائتا / ذراع ^(١) ، لما روي أن رجلاً ^(٢)

من أصحاب رسول الله - ﷺ - قَدِمَ عليه من غزاة ، ووصف له حربهم ^(٣) فيها ،

فقال : كنا نحارب العدو ، فإن كانوا منا على مائتي ذراع رميناهم بالسهم ، وإن

كانوا دونها رضخناهم ^(٤) بالأحجار ، وإن كانوا أقرب من ذلك طعنناهم بالرماح ،

وإن كانوا أقرب إلينا ضربناهم بالسيوف ، فقال رسول الله - ﷺ - : ((هذا هو

{ ١٢٤/ج }

الحرب)) ^(٥) .

(١) مائتا ذراع لقد قلنا أنه = ٩٢٤٠ سم .

(٢) رجلاً : هو عاصم بن ثابت بن أبي الأفلح - رضي الله عنه - صُرِّحَ بإسمه بأنه هو القاتل هنا في :

الإصابة ، لابن حجر : ٢٤٤/٢ - ٢٤٥ رقمه (٤٣٤٧) ، وتلخيص الحبير ، لابن حجر : ١٦٤/٤ .

وهو عاصم بن ثابت بن أبي الأفلح قيس بن عصمة بن النعمان بن مالك بن أمية بن ضبيعة بن بدر بن مالك

بن عمرو بن عوف الأنصاري جد عاصم بن عمر بن الخطاب لأمه ، من السابقين الأولين من الأنصار .

ولقد أرسل النبي - ﷺ - سرية وأمر عليهم عاصم بن أبي الأفلح القصة بطولها في : [صحيح البخاري مع

شرحه فتح الباري : كتاب المغازي (١٠) باب : (بدون ترجمة) حديث رقم (٣٩٨٩) ٣٩٢/٧ - ٣٩٣ [

وفي القصة أن عاصم قال : ليها القوم ، أما أنا فلا أنزل في نمة كافر ، ثم قال : اللهم أخبر عنا نبيك - ﷺ - ،

فرموهم بالنسبل فقتلوا عاصماً ، وكان قد عاهد الله أن لا يمس مشركاً ولا يمسه مشرك ، فأرسلت قريش

ليؤتوا بشيء من جسده - وذلك لأن عاصم قد قتل عظيماً من عظمائهم - فبعث الله لعاصم مثل الظلة من

الدبر فحمته من رسلهم ، فلم يقدروا أن يقطعوا منه شيئاً .

ينظر ترجمته في : أسد الغابة ، لابن عبد البر : ١٣٤/٣ ، الإصابة ، لابن حجر : ٢٤٤/٢ - ٢٤٥ .

(٣) الحرب : سبق بيانها في ص ١٣٩ .

(٤) الرضخ : الرء والضاد والخاء : كلمة تدل على الكسر ، ويقال : تراضخ القوم أي : تراموا ، كأن كل

واحد منهم يريد رضخ صاحبه .

ومعنى رضخناهم بالأحجار : رميناهم بالأحجار .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (رضخ) ١٠٨/٧ - ١٠٩ ، معجم ابن فارس : مادة (رضخ) ٤٠٢/٢ -

٤٠٣ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (رضخ) ٢٢٩/٥ .

(٥) ورد في تلخيص الحبير ، لابن حجر (١٦٤/٤) بعد أن ذكر النص بأكمله كما في المتن إلا أن قول الرسول

- ﷺ - يختلف حيث قال : (.. قال النبي - ﷺ - " لهذا أنزلت الحرب ، من قاتل فليقاتل قتال عاصم " ..) .

كما ورد ذلك في الإصابة ، لابن حجر : ٢٤٤/٢ - ٢٤٥ = .

وأما حده الثالث على التقريب فهو : ثلاثمائة ذراع ^(١) ؛ لأن في الرماة من يصيب منه ، والإصابة في الزيادة عليها متعذرة .

وحكي : أنه لم يُر أحد كان يرمي على أربعمئة ذراع ^(٢) ويصيب إلا عقبة بن عامر الجهني ^(٣) ^(٤) ، وهذا شاذ ^(٥) في النادر ، إن صح فلا إعتبار به ، ولا يصح العقد عليه .

{ ١٢٤/٥ }

-
- = كما أن النص بأكمله ورد في غير الحاوي ، فلقد ورد في : شرح أبي الطيب الطبري : ل/١٣ ب ، البيان ، للممراني : ٤٤٢/٧ ، البحر الزخار ، لأحمد المرتضى : ١٠٧/٥ ، أسنى المطالب ، لذكرى الأنصاري : ٢٣٤-٢٣٣/٤ .
- (١) ثلاثمائة ذراع قلنا أنه = ١٣٨٦٠ سم .
- (٢) أربعمئة ذراع = ١٨٤٨٠ سم .
- (٣) عقبة بن عامر الجهني : سبقت ترجمته في ص ٧٠ .
- (٤) قال الحافظ ابن حجر في تلخيص الدبير : (١٨٢/٤) عن هذا القول : (أنه لم يرم على أربعمئة ذراع ويصيب إلا عقبة بن عامر الجهني) قال : (لم أر هذا) .
- (٥) الشاذ في اللغة : من شذَّ عنه يَشْذُو شذوذاً : وهو ما انفرد عن الجمهور وندر فهو شاذ ، وكذلك كل شيء منفرد فهو شاذ .
- ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (شذ) ٢٧١/١١ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (شذذ) ٦١/٧ .
- الشاذ في الاصطلاح : ما يكون مخالفاً للقياس ، من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته .
- وهو على نوعين : شاذ مقبول ، وشاذ مردود .
- أما الشاذ المقبول فهو : الذي يجيء على خلاف القياس ، ويُقبل عند الفصحاء والبلغاء .
- وأما الشاذ المردود فهو : الذي يجيء على خلاف القياس ، ولا يُقبل عند الفصحاء والبلغاء .
- والشاذ من الحديث هو : الذي له إسناد واحد يشهد بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة ، فما كان من غير ثقة فمتروك لا يُقبل ، وما كان عن ثقة يُتوقف فيه ولا يحتج به .
- وعرقه ابن حجر : ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه ، وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح .
- ولقد عرقه الشافعي بقوله : ((ليس الشاذ من الحديث أن يروي للثقة ما لا يروى غيره . إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس)) .
- ولقد ذكر الجرجاني الفرق بين الشاذ والنادر والضعيف فقال :
- أن الشاذ : يكون في كلام العرب كثيراً لكن بخلاف القياس .
- والنادر هو : الذي يكون وجوده قليلاً لكن يكون على القياس .
- والضعيف هو : الذي لم يصل حكمه إلى الثبوت .
- ينظر : معرفة علوم الحديث ، للحاكم : ص ١١٩ ، مقدمة ابن الصلاح : ص ٦١-٦٢ ، التقييد والإيضاح ، للعراقي : ص ١٠٠-١٠١ ، التعريفات ، للجرجاني : ص ١٦٤ ، نزهة النظر ، لابن حجر : ص ٧٥ .

فإن عقد النضال على أكثر المسافة المعتادة ، وهي مائتا ذراع ، صح العقد إذا كان مثل الراميين يصيب فيهما ، وإن كان مثلهما لا يصيب منهما ^(١) لم يصح .
وإن عقد على أكثر المسافة النادرة وهي : ثلاثمائة ذراع ، وكان مثلهما لا يصيب منها ، لم يصح العقد ، وإن كان مثلهما قد يصيب منها ، ففي صحة العقد وجهان :

أحدهما : يصح ؛ لإمكان إصابتهما منها كالمسافة المعتادة .

والوجه الثاني : أنه باطل ؛ لأن النادر غرر ^(٢) ، والغرر في العقود مردود بالنهي عنه ، وحكم ما بين المعتاد والنادر ، فيلحق بأقربهما إليه .

{ ١٢٤/ج }

(١) منهما : ورد في ط (ع) : ٢٣٨/١٥ ، وط (م) : ٢٨٠/١٩ (منها) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ١٢٤/ج .

(٢) الغرر في اللغة : الخطر ، والتعريض للهلكة .

والتغرير : حمل النفس على الغرر ، وقد غرر بنفسه وماله تغريراً وتغريراً : عرضهما للهلكة من غير أن يعرف ، والاسم : الغرر .

ينظر : معجم ابن فارس : مادة (غر) ٣٨١/٤ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (غرر) ٤٢/١٠ ، القاموس الفقهي ، لسعدي أبو جيب : ص ٢٧٢ .

الغرر في الشرع : ما فيه جهالة فاحشة أو مخاطرة وغرور وخداع أو ماله ظاهر يغري ، وباطن مجهول . قال الماوردي : حقيقة الغرر : ما تردد بين جوازين متضادين ، الأغلب منهما أخوفهما . وقيل : ما انطوت عنا عاقبته .

وبيع الغرر : هو بيع ما لا يُعلم وجوده وعدمه ، أو لا تعلم قلته أو كثرته ، أو لا يُقدر على تسليمه ، كبيع ما ليس عندك ، وبيع الحمل في بطن أمه ، والعبد الأبق ، والطير والحوث قبل أن يصادا فهذه الخمسة من بيوع الغرر ، وأبطل العقد عليها .

وسأبين بعض هذه الأنواع بالشرح فمثلاً :

بيع الطير في الهواء ، فإن كان غير مملوك لم يجز لمعنيين : أحدهما : عدم ملكه .

والثاني : تعذر تسليمه ، وإن كان مملوكاً له ، لم يجز بيعه لمعنى واحد وهو : تعذر تسليمه .

فلو كان الطير حمماً قد يرجع بعد الطيران إلى برجه ، لم يجز بيعه أيضاً ؛ لأنه قد لا يعود .

وأما بيع السمك في الماء ، فإن كان بحر أو بئر ولم يكن محرراً في بركة أو حوض ، لم يجز بيعه للمعنيين الماضيين في بيع الطير في الهواء .

وإن كان في بركة أو حوض ، وحظر عليه حتى لا يقدر على الخروج ، لم يخل حال السمك من أحد أمرين : إما أن يكون مشاهداً أو غير مشاهد . =

فإن كانت الزيادة / على المائتين ، أقل من خمسين فهو من المعتاد ، وإن كانت أكثر من خمسين فهو من (١) النادر .

وأما عقده على ما زاد على الثلاثمائة (٢) فإن (٣) كثرت الزيادة ، بطل العقد بها (٤) .

وإن قلت الزيادة ، كانت في (٥) حكم الثلاثمائة في الصحة والفساد ، وهو معنى قول الشافعي ؛ لأن إغفال ذكره في العقد يبطله ، فصار من لوازمه .

{ ١٢٤/ل ب }

= فإن كان غير مشاهد ، كان بيعه باطلاً .

وإن كان السمك مشاهداً لقلة الماء وصفاته ، ويمكن أخذه بغير آلة ، جاز بيعه للقدرة عليه .
وإن كان لا يمكن أخذه إلا بألة ، ولا يقدر على صيده إلا بشبكة ، فبيعه لا يجوز ؛ لأنه لم يحصل بعد فوت القدرة .
ولقد قال أبو هريرة - رضي الله عنه - : نهى رسول الله - ﷺ - : ((عن بيع الحصاة وعن بيع الغر)) [وهذا الحديث في : صحيح مسلم بشرح النووي : كتاب البيوع ، باب : بطلان بيع الحصاة والبيع الذي فيه غرر ١٥٦/١٠-١٥٧ ، وسنن الدارمي : كتاب البيوع ، باب : في بيع الحصاة ٢٥٣/٢-٢٥٤] .
قال النووي : النهي عن بيع الغرر أصل من أصول البيع فيدخل تحته مسائل كثيرة جداً ، ويستثنى من بيع الغرر أمران :

أحدهما : ما يدخل في المبيع تبعاً فلو أفرد لم يصح بيعه .

والثاني : ما يتسامح بمثله إما لحقارته أو للمشقة في تمييزه وتعيينه .

فمن الأول : بيع أساس الدار والدابة التي في ضرعها اللبن والحامل .

ومن الثاني : الجبة المحشوة والشرب في السقاء .

كما أنه يدخل في بيع الغرر البيوع المجهولة التي لا يحيط بكنهها المتبايعان حتى تكون معلومة .

ينظر : الحاوي ، للماوردي : ٣٩٨/٦-٤٠٣ ، التهذيب ، للبغوي : ٥٢٣/٣-٥٢٧ ، البيان ، للممراني : ٦٥/٥ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ٣٤٤/٢-٣٤٦ .

(١) من : ورد في ط (ع) : ٢٣٨/١٥ ، وط (م) : ٢٨٠/١٩ (في) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٢٤ ب .

(٢) وردت هنا في ط (ع) : ٢٣٨/١٥ عبارة زائدة وهي : ((فإذا كثرت الزيادة بطل العقد على ما زاد على الثلاثمائة)) والصواب حذفها كما في المخطوطة (ك) : ل/١٢٤ ب ، وط (م) : ٢٨٠/١٩ .

(٣) فلان : ورد في ط (م) : ٢٨٠/١٩ (فإذا) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٢٤ ب ، وط (ع) : ٢٣٨/١٥ .

(٤) بها : ساقطة من ط (م) : ٢٨٠/١٩ والصواب إثباتها كما في المخطوطة (ك) : ل/١٢٤ ب ، وط (ع) : ٢٣٨/١٥ .

(٥) في : ساقطة من ط (ع) : ٢٣٨/١٥ ، وط (م) : ٢٨٠/١٩ والصواب إثباتها كما في المخطوطة (ك) : ل/١٢٤ ب .

والقسم الثالث : ما اختلف أصحابنا فيه ، وهو هل ^(١) الإصابة من القرع إلى الخسق هل يحتاج فيه إلى فسخ العقد ، واستئناف غيره أم لا ؟ على وجهين :
أحدهما : يصح بغير فسخ ، إلحاقاً بمحل الغرض .
والوجه الثاني : لا يصح إلا بعد الفسخ ، إلحاقاً بمحل الإصابة من الغرض .
فإن أُعتبر فيه الفسخ ، استأنفا الرمي .
وإن لم يُعتبر فيه الفسخ ، بنى على الرمي المتقدم ، ويكون معنى قول الشافعي : ((ومن أجاز هذا أجاز في الرقعة)) ^(٢) أي :
من أجاز الزيادة في المسافة فأولى أن يجيز ^(٣) تغيير الغرض ؛ لأن حكم المسافة أغلظ - والله أعلم - .

{ ل/١٢٤ ب }

(١) هل : ساقطة من ط (م) : ٢٨٠/١٩ والصواب إثباتها كما في المخطوطة (ك) : ل/١٢٤ ب ، وط (ع) : ٢٣٨/١٥ .
(٢) ينظر : الأم ، للشافعي : ٢٣٦/٣ ، والمختصر (خ) : ل/٣ أ ، المختصر (ط) : ص ٣٨٠ .
(٣) يجيز : ورد في ط (م) : ٢٨٠/١٩ (يجزي) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٢٤ ب ، وط (ع) : ٢٣٨/١٥ .

(٥٠) مسألة : [بيان حالات الرمي] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - ^(١) : ((ولا بأس أن يشترط أن يرمي أرساقاً معلومة كل يوم من أوله إلى آخره ، فلا يفترقا حتى يفرغا منها إلا من عذر من مرض أو عاصف من الريح)) ^(٢) .

لا يخلو حال الرمي من حالين ^(٣) :

أحدهما ^(٤) : أن يكون معقوداً على رشق واحد ، يمكن رمي جميعه في يوم واحد ، فهذا يجب أن يوالي رمي جميعه ، ولا يفرق ، ولهما فيه ثلاثة أحوال :

أحدها ^(٥) : أن يعقده / معجلاً ، فيلزم رمي جميعه في يوم عقده ، ولا يجوز لأحدهما تأخيره ، إلا من عذر يمنع من الرمي من مرض بالرامي ، أو مطر ، أو ريح يفسد آلة الرمي .

فإن أخراه عن يومهم عن تراض ، فهو إنظار لا يفسد به العقد على القولين معاً .

والثاني : أن يعقده مؤجلاً في يوم مسمى جعله وقتاً للرمي ، ففي العقد وجهان :

أحدهما : باطل ؛ لأنه عقد على عين شرط فيه تأخير القبض .

والوجه الثاني : صحيح ؛ لأمرين :

أحدهما : لأن العمل فيه مضمون في النمة .

والثاني : أن عقده أوسع حكماً مما عداه .

فعلى هذا ، يكون الأصل هو المستحق فيه الرمي ، لا يقدم قبله ، ولا يؤخر بعده .

(١) [رحمه الله] : ورد في ط (م) : ٢٨٠/١٩ ، ولم يرد في المخطوطة (ك) : ل/١٢٤ ب ، وط (ع) : ٢٣٨/١٥ .

(٢) ينظر المسألة في : المختصر (خ) : ل/١٣ - ٣ ب ، والمختصر (ط) : ص ٣٨٠ .

(٣) حالين : ورد في ط (م) : ٢٨١/١٩ (حالتي) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٢٤ ب ، وط (ع) : ٢٣٩/١٥ .

(٤) أحدهما : ورد في ط (م) : ٢٨١/١٩ (أحدهما) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٢٤ ب ، وط (ع) : ٢٣٩/١٥ .

(٥) أحدها : ورد في ط (ع) : ٢٣٩/١٥ (أحدها) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٢٤ ب ، وط (م) : ٢٨١/١٩ .

فإن أراد أحدهما تقديمه أو تأخيرته ، وامتنع منه صاحبه ، كان محمولاً على القولين .

وإن اتفقا على تقديمه أو تأخيرته من غير فسخ ، جاز على القولين معاً .
ولو بدر أحدهما فرمى قبل حلول الأجل ، لم يحتسب له بصوابه ، ولم يحتسب عليه بخطئه ؛ لأنه رمي لم يقتضه العقد .

والثالث : أن يعقده مطلقاً لا يشترطاً فيه حلولاً ولا تأجيلاً ، فيقتضي إطلاقه الحلول ؛ لأن الأجل في العقد لا يثبت إلا بشرطه .

{١١٢٥/٥}

(أ) فصل : [بيان الحال الثانية : للرمي] .

والحال الثانية من الأصل : أن يكون النضال معقوداً على أرشاق كثيرة لا يمكن رمي جميعها في يوم واحد لعقده على مائة رشق ، فهذا على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يشترطاً فيه ما يمكن وهو : أن / يجعلاً في كل يوم رمي أرشاق معلومة يتسع اليوم لرميها (١) فيه (٢) من غير إرهاق ، فهذا جائز ، ويختص كل يوم رمي ما سمي فيه ، ولا يلزم الزيادة عليه ، ولا النقصان منه .

وليس هذا بتأجيل يخرج على الوجهين ، وإنما هو تقدير الرمي في زمانه ، فصح وجهاً واحداً .

والقسم الثاني : أن يشترطاً ما يمتنع وهو : رمي جميع الأرشاق في يوم واحد ، وهو يضيق عن جميعها ، فهذا باطل لإمتناعه ، ويكون العقد به باطلاً .

والقسم الثالث : أن يكون العقد مطلقاً لا يشترطاً فيه تقدير الرمي ، فيلزم فيه أن يرمي في كل يوم ما اتسع له بحسب طول النهار وقصره ، ولا يلزم الرمي في الليل ؛ لخروجه عن معهود العمل إلى الإستراحة ، ولا يلزم (٣) الإرتفاق في رمي النهار .

ويكون ابتداءه بعد طلوع الشمس ، وانتهائه قبل غروبها ، ويمسكان عنه في أوقات الأكل والشرب والطهارة (٤)

(١) لرميها : ورد في ط (ع) : ٢٣٩/١٥ ، وط (م) : ٢٨٢/١٩ (لرميها) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٢٥ ب ؛ ولأن السياق يقتضيه .

(٢) فيه : ساقطة من ط (ع) : ٢٣٩/١٥ ، وط (م) : ٢٨٢/١٩ والصواب إثباتها كما في المخطوطة (ك) : ل/١٢٥ ب .

(٣) لا يلزم : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٧٢ ب (يلزم) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٢٥ ب ، وط (ع) : ٢٤٠/١٥ ، وط (م) : ٢٨٢/١٩ .

(٤) الطهارة في اللغة : بالفتح مصدر طهر بفتح الهاء وضمها ، والفتح أفصح يطهر بالضم فيهما وهي لغة : النظافة والخلوص من الأدناس حسية كالأنجاس أو معنوية كالعيوب يقال : تطهر بالماء وهم قوم يتطهرون أي : يتنزهون عن العيب .

ينظر : تهنيب اللغة ، للكزهرى : مادة (طهر) ١٧٠/٦ - ١٧١ ، معجم ابن فارس : مادة (طهر) ٤٢٨/٣ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (طهر) ٢١٠/٨ - ٢١١ ، التعريفات ، للجرجاني : ص ١٨٤ .

= الطهارة في الشرع : تستعمل بمعنى زوال المنع المترتب على الحدث والخبث ، وبمعنى الفعل الموضوع لإفادة ذلك أو لإفادة بعض آثاره كالتيتم فإنه يفيد جواز الصلاة الذي هو من آثار ذلك . أو هي : رفع حدث أو إزالة نجس أو ما في معناهما وعلى صورتها .

فالطهارة شاملة للوضوء والغسل وإزالة النجاسة والتيتم .

فيشترط لرفع الحدث والنجس ماء مطلق قال الله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾ [سورة الفرقان : آية ٤٨] .

ينظر : الأم ، للشافعي : ١٦/١ ، التهذيب ، للبغوي : ١٣٧/١ ، المجموع ، للنووي : ٧٩/١-٨١ ، مغني المحتاج ، للشريني : ١١٤-١١٦ ، نيل الأوطار ، للشوكاني : ١٦-١٧ .

(١) الصلاة في اللغة : الدعاء ، قال الله تعالى لنبيه - ﷺ - : ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِ ﴾ [سورة التوبة : آية ١٠٣] أي : أدع لهم .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (صلى) ٢٣٦/١٢ ، معجم ابن فارس : مادة (صلى) ٣٠٠/٣ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (صلى) ٣٩٧/٧ .

الصلاة في الشرع : أقوال وأفعال مخصوصة مفتتحة بالتكبير ، مختتمة بالتسليم .

والصلاة واجبة ، والأصل في وجوبها : الكتاب ، والسنة ، والإجماع .

أما الكتاب : فقوله تعالى : ﴿ وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ [سورة البقرة : آية ١١٠] .

وأما السنة : ما روى أبو هريرة - رضي الله عنه - : ((أن رسول الله - ﷺ - كان يوماً بارزاً للناس ، إذا أتاه رجل يمشي فقال : يا رسول الله ، ما الإسلام ؟ قال : الإسلام أن تعبد الله ولا تشرك به شيئاً ، وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة المفروضة ، وتصوم رمضان)) [هذا الحديث في : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري كتاب التفسير : (٢) باب : (إِنْ أَلَّهِ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ) حديث رقم (٤٧٧٧) ٦٥٩/٨] .

أما الإجماع : فأجمعت الأمة على أن الصلاة أحد أركان الإسلام الخمسة ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ﴾ [سورة النساء : آية ١٠٣] .

كما أنها خمس صلوات في اليوم والليلة ، وهي سبعة عشر ركعة : الفجر ركعتان ؛ والظهر أربع ؛ والعصر أربع ؛ والمغرب ثلاث ؛ والعشاء أربع .

ولا تجب الصلاة إلا على مسلم ؛ بالغ ، عاقل ، وعلى كل مسلمة بالغة عاقلة ، خالية من حيض أو نفاس .

ينظر : الأم ، للشافعي : ٨٦-٨٧ ، الحاوي ، للماوردي : ٣/٢-١٠ ، التهذيب ، للبغوي : ٣/٢-٧ ، البيان ، للعمرائي : ٧/٢-١٠ ، الإقصاص ، لابن هبيرة : ١٠٠-١٠١ ، المجموع ، للنووي : ٢/٣-٤ ، ص ٥١٢ ، مغني المحتاج ، للشريني : ٢٩٧-٢٩٩ .

وعادة الرماة تختلف في مواصلة ^(١) الرمي ؛ لأن فيهم من تكثر إصابته إذا
واصل لقوة بدنه ، وشدة ساعده ^(٢) .

ومنهم : من تقل إصابته ^(٣) إذا واصل لضعف بدنه ، ولين ساعده ، فإذا عدل
بهما عن المواصلة والفتور إلى حال معتدلة ، اعتدل رميهما وتكافأ .

فإن عُرِض ما يمنع من الرمي ، إما في الزمان من مطر أو ريح ، أو في
أبدانها من مرض أو علة ، أخرا الرمي فيه إلى زواله ^(٤) .

{ ١٢٥/ل ب }

(١) مواصلة : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٧٢ ب (المواصلة) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة

(ك) : ل/١٢٥ ب ، وط (ع) : ٢٤٠/١٥ ، وط (م) : ٢٨٢/١٩ .

(٢) [إذا واصل لقوة بدنه وشدة ساعده] : هذه العبارة ساقطة من (ن) : ل/١٧٢ ب ، والصواب إثباتها كما في

(ك) : ل/١٢٥ ب ، وط (ع) : ٢٤٠/١٥ ، وط (م) : ٢٨٢/١٩ .

(٣) [ومنهم : من تقل إصابته] : هذه العبارة ساقطة من (ن) : ل/١٧٢ ب ، والصواب إثباتها كما في

المخطوطة (ك) : ل/١٢٥ ب ، وط (ع) : ٢٤٠/١٥ ، وط (م) : ٢٨٢/١٩ .

(٤) ينظر لهذه المسألة في : شرح أبي الطيب الطبري : ل/١٣ ب - ١٤ أ ، الشامل ، لابن الصباغ :

ل/١٥ ب ، التهذيب ، للبغوي : ٨٣-٨٤ ، البيان ، للعراني : ٤٤٧/٧ - ٤٤٨ .

(٥١) / مسألة : [اعتلال الآلة] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - ^(١) : ((ومن اعتلت أدواته ، أبدل مكان قوسه ونبله ووثره)) ^(٢) .

أما قوله : ((اعتلت أدواته)) فهي كلمة مستعارة ^(٣) يستعملها الرماة

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٧٢ ب ، وط (م) : ٢٨٢/١٩ ولم يرد في المخطوطة (ك) : ل/١٢٦ أ ، وط (ع) : ٢٤٠/١٥ .

(٢) ينظر للمسألة في : المختصر (خ) : ل/٣ ب ، والمختصر (ط) : ص ٣٨٠ .

(٣) الإستعارة في اللغة : مأخوذة من العارية أي نقل الشيء من شخص على آخر حتى تصبح تلك العارية من خصائص المعار إليه .

والعارية والعار : ما تداولوه بينهم ، وقد أعاره الشيء وأعاره منه وعاوره إياه .

وتعور واستعار : طلب العارية ، واستعاره الشيء واستعاره منه : طلب منه أن يعيره إياه .

ينظر : البرهان في علوم القرآن ، لمحمد الزركشي : ٤٣٢/٣ ، معجم المصطلحات ، لأحمد مطلوب : ١/١٣٦ .

الإستعارة في الاصطلاح : هي استعمال اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة بين المعنى المنقول عنه والمعنى المستعمل فيه ، مع قرينه صارفة عن إرادة المعنى الأصلي .

والإستعارة ليست إلا تشبيهاً مختصراً ؛ لكنها أبلغ منه كقولك : رأيت أسداً في المدرسة .

فأصل هذه الإستعارة : رأيت رجلاً شجاعاً كالأسد في المدرسة فحذفت المشبه (رجلاً) والأداة الكاف ، ووجه التشبيه (الشجاعة) وألحقته بقرينه (المدرسة) لتدل على أنك تريد بالأسد شجاعاً .

وأركان الإستعارة ثلاثة :

١- مستعار منه - وهو المشبه به .

٢- ومستعار له - وهو المشبه .

٣- ومستعار - وهو اللفظ المنقول .

ولابد فيها من عدم ذكر وجه الشبه ولا أداة التشبيه ، بل ولابد أيضاً من تناسي التشبيه الذي من أجله وقعت الإستعارة .

فحقيقة الإستعارة : أن تستعار الكلمة من شيء معروف بها إلى شيء لم يعرف بها ، وحكمة ذلك : إظهار الخفي وإيضاح الذي ليس بجلي أو بحصول المبالغة أو للمجموع .

فمثال : إظهار الخفي قوله تعالى : ﴿وَإِنَّ فِي أُمِّ الْكِتَابِ﴾ [سورة الزخرف : آية ٤] .

فإن حقيقته أنه في أصل الكتاب ؛ فاستعير لفظ (الأم) للأصل ؛ لأن الأولاد تنشأ من الأم ، كما تنشأ الفروع من الأصول .

وحكمة ذلك تمثيل ما ليس بمرئي حتى يصير مرئياً ، فينقل السامع من حد السماع إلى حد العيان ؛ وذلك أبلغ في البيان . =

= ومثال : إيضاح ما ليس بجلي ليصير جلياً ، قوله تعالى : ﴿وَخَفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ﴾ [سورة الإسراء : آية ٢٤] ؛ لأن المراد : أمر الولد بالذل لوالديه رحمة ؛ فاستعير للولد أولاً جانب ، ثم للجانب جناح ؛ وتقدير الاستعارة القريبة : وأخفض لهما جانب الذل ، أي أخفض جانبك ذلاً .

وحكمة الاستعارة في هذا جعل ما ليس بمريء مريئاً ؛ لأجل حُسن البيان ، ولما كان المراد خفض جانب الولد للوالدين ؛ بحيث لا يَبْقَى الولد من الذل لهما والاستكافة مركباً ؛ احتيج من الاستعارة إلى ما هو أبْلَغ من الأولى ، فاستعير الجناح ؛ لما فيه من المعاني التي لا تحصل من خفض الجناح ؛ لأن من مَيَّل جانبه إلى جهة السفلى أدنى ميل ، صدق عليه أنه خفض جانبه ؛ والمراد خفض يلصق الجنب بالإبط ؛ ولا يحصل ذلك إلا بخفض الجناح كالطائر .

وللإستعارة عدة أقسام بإعتبارات متعددة .

فيقسم البلاغيون الإستعارة من حيث ذكر أحد طرفيها إلى : تصريحية ومكنية .

ويقسمونها أيضاً تقسيماً آخر باعتبار لفظها إلى : أصلية وتبعية .

كما يقسمونها من حيث الأفراد والتركيب إلى : مفردة ومركبة .

ومكان الإستعارة من البلاغة :

تعد الإستعارة من أوائل فنون التعبير الجميلة في اللغة العربية ، كما أنها صورة من صور التوسع والمجاز في الكلام ، وهي من أوصاف الفصاحة والبلاغة العامة التي ترجع إلى المعنى .

وإن كان البلاغيون ينظرون إلى المجاز والتشبيه والإستعارة والكناية على أنها عمد الإعجاز وأركانها ، وعلى أنها الأقطاب التي تدور البلاغة عليها ، وتوجب الفضل والمزية ، فإنهم يجعلون المجاز والإستعارة عنوان ما يذكرون وأول ما يوردون .

ومن خصائص الإستعارة التي تذكر بها وهي عنوان مناقبها :

أنها تعطيك الكثير من المعاني باليسير من اللفظ .

كما أن من خصائصها أيضاً : التشخيص والتجسيد في المعنويات ، ومما ورد من الإستعارة في الأحاديث النبوية قوله - ﷺ - : ((أحد هذا جبل يحبنا ونحبه)) [سبق تخريجه في ص ٧٥] فجبل أحد هذا الجواد قد استحال بسحر الإستعارة إلى إنسان يجيش قلبه بعاطفة الحب .

وفي خصائصها أيضاً : تجسيم الأمور المعنوية ؛ وذلك بإبرازها للعيان في صورة أشخاص وكائنات حية يصدر عنها كل ما يصدر عن الكائنات الحية من حركات وأعمال .

وغير ذلك من الخصائص التي تميز الإستعارة عن غيرها .

يسنظر : قانون البلاغة ، لأبي طاهر البغدادي : ص ٩٠ ، كفاية الطالب ، لضياء الدين : ص ١٥٨-١٦٠ ،

الإشارات والتبسيطات ، لمحمد الجرجاني : ص ٢٠٧-٢٠٩ ، البرهان ، لمحمد الزركشي : ٤٣٢/٣-٤٣٥ ،

سر الفصاحة ، لإبن سنان الخفاجي : ص ١٠١-١٠٢ ، جواهر البلاغة ، لأحمد الهاشمي : ص ٢٣٩-٢٤٠ ،

علم البيان ، لعبد العزيز العتيق : ص ١٧٢-١٨٥ و ص ١٩٢-١٩٩ .

(١) المريض : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٧٢ ب (للمرض) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة

(ك) : ل/١٢٦ أ ، وط (ع) : ٢٤٠/١٥ ، وط (م) : ٢٨٢/١٩ .

فإذا انكسر قوسه ، أو لان وانقطع وتره ، أو استرخى واندق سهمه أو اعوج ،
كان له أن يبدله بغيره صحيحاً ، لما ذكرنا من حكم الآلة : أنها تبع ، لا تتعين في العقد .
وإنما يتعين فيه الراميان ، فلم يجز إبدال الرامي بغيره إذا اعتل . وجاز
إبدال الآلة بغيرها إذا اعتلت (١) .

وإن أراد إبدالها من غير أن تعتل جاز ، لكن يجوز تأخير الرمي لإبدالها إذا
اعتلت ، ولا يجوز تأخيرها لإبدالها إذا لم تعتل (٢) .

{ ١٢٦/٥ }

(١) قال البغوي : (في المناضلة : يطلب امتحان الرامي ، فيتعين الرامي حتى لا يجوز إبداله ، وإذا مات أو
شلت يده يفسخ العقد ، ولا يطلب امتحان القوس والنبل ، وإذا عُين لا يتعين ، ويجوز إبداله ، وإذا تلف لا
ينفسخ العقد) .

ينظر : التهذيب : ٨٢/٨ .

(٢) ينظر للمسألة في : شرح أبي الطيب الطبري : ١٤/أ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٤٤/٧ .

(٥٢) مسألة : [تساوي الراميان في البدء بالرمي] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - (١) : ((وإن طوّل أحدهما بالإرسال التماس أن تبرّد يد الرامي ، أو ينسى حسن صنيعه في السهم الذي رمى به (٢) فأصاب أو أخطأ فليستعتب من طريق الخطأ فقال : لم أنو هذا ، لم يكن ذلك له وقيل له : ارم كما يرمي الناس ، لا معجلاً عن التثبت في مقامك ونزعك وإرسالك ، ولا مبطئاً لإدخال الضرر بالحبس على صاحبك)) (٣) .

ينبغي أن يكون الراميان على اقتصاد (٤) في التثبت من غير إبطاء ولا إعجال .

فإن طوّل أحدهما بعد أن تقدم رمي صاحبه على الإقتصاد ، ليبرد يد صاحبه في السهم الذي رمى به ، فنسي صنيعه إن أصاب ، فلا يُسن لصوابه (٥) ، أو أخطأ فلا يزول عن سنته في خطئه .

فإن أمسك صاحبه / عن الاستعتاب ، ترك هذا المتباطيء على حاله .

وإن استعتب وشكا ، قيل للمتباطيء : ليس لك أن تضر بصاحبك في الإبطاء ، كما ليس لصاحبك أن يضر بك في الإعجال ، وأعدل إلى القصد في تثبتك غير متباطيء ولا معجل .

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٧٢ ب ، وط (م) : ٢٨٣/١٩ ولم يرد في المخطوطة (ك) : ل/١٢٦ أ ، وط (ع) : ٢٤٠/١٥ .

(٢) وردت المسألة إلى هنا في ط (م) : ٢٨٣/١٩ والباقي في الهامش أما ط (ع) : ٢٤٠/١٥ فلقد وردت المسألة فيه كاملة في المخطوطة (ك) : ل/١٢٦ أ ، و (ن) : ل/١٧٢ ب .

(٣) ينظر للمسألة في : المختصر (خ) : ل/٣ ب ، والمختصر (ط) : ص ٣٨٠ .

(٤) الإقتصاد : من القصد وهو العدل .

فالقصد في القول والفعل هو الوسط بين الطرفين .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (قصد) ٣٥٢/٨ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (قصد) ١٧٩/١١ .

(٥) لصوابه : ورد في ط (ع) : ٢٤٠/١٥ ، وط (م) : ٢٨٣/١٩ (بصوابه) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٢٦ أ ، و (ن) : ل/١٧٢ ب .

فإن قال : هذه عانتني لا أقدر على فراقها ، نُظر : فإن كان ذلك معروفاً منه ، قيل لصاحبه : لا سبيل إلى هذا من تكليفه غير عادته ، وهو عيب أنت لأجله بالخيار ، بين : مناضلته أو فسخه .

وإن كان معروفاً بخلاف ما ادّعاه ، لم تقبل دعواه ، وأخذ بالإعتدال في قصده جبراً ما أقام على عقده .

وفي قول الشافعي : ((ويستعتب من طريق الخطأ)) ^(١) تأويلان :

أحدهما : معناه : أن إطلالة إرساله خطأ منه ، فيعاتب عليه .

والثاني : إن خطأ صاحبه فهو لإطلالة إرساله ، فيعاتب عليه ؛ وإن كان خطئاً محسوباً عليه ، كما أن صوابه محسوباً له - وبالله التوفيق - (٢) . (٣)

{ ١٢٦/ب }

(١) ينظر : الأم : ٢٣٦/٣ .

(٢) [- وبالله التوفيق -] : هذه الجملة ساقطة من المخطوطة (ن) : ل/١٧٣ أ والصواب إثباتها كما في المخطوطة (ك) : ل/١٢٦ ب ، وط (ع) : ٢٤١/١٥ ، وط (م) : ٢٨٣/١٩ .

(٣) ينظر لهذه المسألة في : شرح أبي الطيب الطبري : ل/١٤ أ ، الشامل ، لابن الصباغ : ل/١٥ ب - ١٦ أ ، التهذيب ، للبغوي : ٩٠/٨ .

(٥٣) مسألة : [الكلام في المؤتمن بين المتناضلين] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - (١) : ((ولو كان المرمي يطيل الكلام والحبس . قيل له : لا تطل ولا تعجل عما يفهم)) (٢) .

أما المرمي فهو : المؤتمن بين المتناضلين ، ويسمى المشير والموطن (٣) ، لا يشير على (٤) كل واحد منهما بمقصد يده (٥) ، ومخرج (٦) سهمه ، وبموطن موقفه ، ويرد عليه سهمه بعد رميه ، ويخبر بصوابه أو خطئه .

وعلى هذا ، [عليه] (٧) أن يعدل بين المتناضلين ، ولا يميل إلى أحدهما فيجور (٨) ، ولا يمدح أحدهما ويذم الآخر ، وليكن إما مادحاً لهما ، / أو ساكتاً عنهما . وليعجل ردّ سهم كل واحد منهما عليه ، ولا يحبس عنه ، فينسى حسن صنيعه .

فإن خالف بالميل على أحدهما ، مُنع لإضراره به .

وإن ساوى بينهما في إكثار الكلام وإطالته ، وحبس السهم في إعادته ، صار مضراً بهما ، وتوجه المنع إليه في حقهما بعد أن كان في حق أحدهما .

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ل/١٧٣ أ ، وط (م) : ٢٨٣/١٩ ، ولم يرد في المخطوطة (ك) : ل/١٢٦ ب ، وط (ع) : ٢٤١/١٥ .

(٢) ينظر للمسألة في المختصر (خ) : ل/٣ ب ، والمختصر (ط) : ص ٣٨٠ .

(٣) الموطن : قال الربيع هو : الذي يكون عند الهدف فإذا رمى الرامي قال : دون ذا قليل ، أرفع من ذا قليل . ينظر : الأم ، للشافعي : ٢٣٦/٣ .

(٤) على : ورد في ط (م) : ٢٨٣/١٩ (إلى) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٢٦ ب ، و (ن) : ل/١٧٣ أ ، وط (ع) : ٢٤١/١٥ .

(٥) بمقصد يده : ورد في ط (ع) : ٢٤١/١٥ ، وط (م) : ٢٨٣/١٩ (بمقصوده) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٢٦ ب ، و (ن) : ل/١٧٣ أ .

(٦) مخرج : ورد في ط (ع) : ٢٤١/١٥ ، وط (م) : ٢٨٣/١٩ (يخرج) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٢٦ ب ، و (ن) : ل/١٧٣ أ .

(٧) عليه : هذه زيادة وردت في ط (م) : ٢٨٣/١٩ ولم ترد في (ك) : ل/١٢٦ ب ، و (ن) : ل/١٧٣ أ ، وط (ع) : ٢٤١/١٥ ولقد أثبتتها لأنها زيادة في محلها يقتضيها السياق .

(٨) الجور : هو الميل عن الطريق يقال : جار جوراً .

فالجور : نقيض العدل .

ينظر : معجم ابن فارس : مادة (جور) ٤٩٣/١ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (جور) ٤١٣/٢ .

وأمر^(١) بإقلال الكلام ، وتعجيل السهام ؛ لأن كثرة كلامه مدهش^(٢) ،
وحبسه للسهام يُنسي حُسن صنيعهما^(٣) . فإن كف ، وإلا استبدل به غيره ممن
يتراضيا به^(٤) المتناضلان . فإن اختلفا ، اختار الحاكم لهما مؤتمناً .

وهكذا لو كان الكلام من أحد المتناضلين مدحاً لنفسه بالإصابة ، وذماً
لصاحبه بالخطأ ، كفّ ومنع فإن أقام عليه ولم يقلع عنه عزّر^(٥) ولم يستبدل به
لتعينه^(٦) في العقد الذي لا يقوم غيره فيه مقامه - [والله أعلم] - (٧) . (٨)

{١١٢٧/٥}

-
- (١) أمر : ورد في المخطوطة (ن) : ١٧٣/أ (أحد) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة
(ك) : ١١٢٧/أ ، وط (ع) : ٢٤١/١٥ ، وط (م) : ٢٨٤/١٩ .
- (٢) مدهش : ورد في ط (م) : ٢٨٤/١٩ (يدهش) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ١١٢٧/أ ، و
(ن) : ١٧٣/أ ، وط (ع) : ٢٤١/١٥ .
- (٣) صنيعهما : ورد في ط (ع) : ٢٤١/١٥ ، وط (م) : ٢٨٤/١٩ (صنيعهما) والصواب ما أثبتته كما في
المخطوطة (ك) : ١١٢٧/أ ، و (ن) : ١٧٣/أ .
- (٤) يتراضيا به : ورد في ط (م) : ٢٨٤/١٩ وط (ع) : ٢٤١/١٥ (يتراضيانه) وهو تصحيف والصواب
ما أثبتته كما في (ك) : ١١٢٧/أ ، و (ن) : ١٧٣/أ .
- (٥) عزّر : سبق بيانه في ص .
- (٦) لتعينه : ورد في (ن) : ١٧٣/أ (لنفسه) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ١١٢٧/أ ،
وط (ع) : ٢٤١/١٥ ، وط (م) : ٢٨٤/١٩ .
- (٧) [والله أعلم] : هذه الجملة وردت في (ن) : ١٧٣/أ ، ولم ترد في (ك) : ١١٢٧/أ ، وط (ع) :
٢٨٤/١٩ ، وط (م) : ٢٤١/١٥ .
- (٨) ينظر لهذه المسألة في : شرح أبي الطيب الطبري : ١١٤/أ ، الشامل ، لابن الصباغ : ١٦/أ ،
التهذيب ، للبغوي : ٩٠/٨ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٦١/٧ .

(٥٤) مسألة : [المبدىء ومميزاته] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - (١) : ((وللمبدىء أن يقف في أي مقام شاء ثم للآخر من الغرض الآخر أي مقام شاء)) (٢) .

يريد بالمبدىء : الذي قد استحق أن يبتدىء بالرمي ، إما بالشرط ، أو بقرعة .

فإذا كان الرمي بين هدفين وهو المسنون ، والأولى بالمعهود أن يرمي المتناضلان من أحد الهدفين إلى الآخر رشقاً بحسب ما استقر بينهما ، من خمس ، أو عشر عشر ، ثم يمضيا إلى الهدف فيجمعان سهامهما (٣) ، ويرميا منه إلى الهدف الثاني رشقاً ثالثاً ، كذلك أبداً حتى يستكملا رمي جميع أرشاقهما .

{ ١١٢٧/ج }

وإذا كان كذلك ، / فللمبتدىء بالرمي أن يبتدىء من أي الهدفين شاء ، ويقف منه أي موقف شاء ؛ لأنه لما استحق الإبتداء بالرمي ، استحق الخيار في موقف الرمي .

فيقف حيث شاء من الهدف عن يمينه أو يساره أو وسطه ، فإذا صار إلى الهدف الثاني ، صار الخيار في الموقف إلى الرامي الثاني : فيقف فيه حيث شاء من يمين أو يسار أو وسط ، كما كان الخيار في الهدف الأول إلى الرامي الأول ؛ لأن المساواة بينهما مستحقة .

فلما كان الخيار في الهدف الأول للأول ، وجب أن يكون في الهدف الثاني للثاني . فإذا عاد إلى الهدف الأول ، عاد الخيار للأول ، فإذا عاده (٤) إلى الهدف الثاني ، صار الخيار للثاني . ولا يجمع لواحد منهما الخيار في الهدفين ، لما ينفرد به من التفضيل على صاحبه .

{ ١٢٧/ب }

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ن) : ١٧٣/أ ، وط (م) : ٢٨٤/١٩ ولم يرد في (ك) : ١٢٧/أ ، وط (ع) : ٢٤١/١٥ .

(٢) ينظر المسألة في : المختصر (خ) : ٣/ب ، والمختصر (ط) : ص ٣٨٠ .

(٣) سهامهما : ورد في ط (ع) : ٢٤١/١٥ (سهامها) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ١٢٧/أ ، و (ن) : ١٧٣/أ ، وط (م) : ٢٨٤/١٩ .

(٤) عاده : ورد في ط (ع) : ٢٤٢/١٥ ، وط (م) : ٢٨٤/١٩ (عاد) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ١٢٧/ب .

فإن شرطاه ، قال الشافعي في " الأم " ^(١) : ((بطل العقد بالتفضيل المشروط فيه)) .

فإن شرطاً أن يكون لأحدهما الخيار في الهدفين ، على أن يكون لصاحبه الخيار بعده في الهدفين ، جاز ؛ لأنهما قد تساويا فيه ^(٢) .

{ ١٢٧/٥ ب }

(١) ينظر : ٢٣٦/٣ .

(٢) ينظر لهذه المسألة في : شرح أبي الطيب الطبري : ١٤/أ - ١٤/ب ، الشامل ، لابن الصباغ : ١٦/أ - ١٦/ب ، التهذيب ، للبغوي : ٨٨/٨ ، البيان ، للعراني : ٤٤٦/٧ - ٤٤٧ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٤٨/٧ - ٥٤٩ .

(أ) فصل : [موقف المبتدئ إذا كانوا ثلاثة] .

وإذا كان النضال بين ثلاثة ، وقف المبتدئ بالرمي في الهدف الذي شاء ، ووقف منه حيث شاء ، ثم نظر في الثاني والثالث : فإن استقر المبتدئ منهما بالرمي بشرط أو قرعة ، وإلا أقرع بينهما . ووقف الرامي الثاني من الهدف الثاني ^(١) حيث شاء ، فإذا عاد إلى الهدف الأول وقف الرامي الثالث منه حيث شاء ، ليتساوى الثلاثة / في إختيار الموقف في هدف بعد هدف لرمي رشق ، سواء كان حكم الثالث مع الثاني كحكم الثاني مع الأول .

فإذا ترتبوا على هذا الإختيار في ثلاثة أرشاق ، صاروا في الرشق الرابع إلى حكم الرشق الأول في عود الخيار إلى الأول . والله أعلم بالصواب ^(٢) .

(١) (الثاني) : ساقطة من ط (ع) : ٢٤٢/١٥ ، وط (م) : ٢٨٥/١٩ والصواب إثباتها كما في (ك) : ل/١٢٧ ب.

(٢) بالصواب : ساقطة من ط (م) : ٢٨٥/١٩ والصواب إثباتها كما في (ك) : ل/١٢٨ أ ، وط (ع) : ٢٤٢/١٥ .

(ب) فصل : حمل العقد على الشرط .

وإذا قال أحد المتناضلين : نستقبل الشمس في رمينا .

وقال الآخر : نستديرها . فالقول قول من دعا إلى استديارها ؛ لأن شعاع

الشمس إذا استقبل الرامي ، اختل عليه رميه .

فإن شرطاً في العقد استقبالها ، حُملا عليه بالشرط ؛ كما أن مطلق العقد

يقتضي الرمي بالنهار . فإن شرطاً فيه الرمي ليلاً حُملا عليه ، إما في ضوء

القمر ، أو مشاعل النار ^(١) .

{ ١١٢٨/ج }

(١) ينظر : المهذب ، للشيرازي : ٤١٩/١ ، البيان ، للحراني : ٤٤٧/٧ ، المجموع ، للنووي : ٨٤/١٦ ، أسنى المطالب ، لزكريا الأنصاري : ٢٣٦/٤ .

(٥٥) مسألة : [حكم نضال الحزبين وشروط صحته] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - (١) : ((وإذا اقتسموا ثلاثة وثلاثة ، فلا يجوز أن يقتربوا ، وليقتسموا قسماً معروفاً)) (٢) .

النضال ضربان : أفراد ، وأحزاب (٣) .

وقد مضى نضال الأفراد . فأما نضال الأحزاب فهو : أن يناضل حزبان يدخل في كل واحد منهما جماعة ، يتقدم عليهم أحدهم ، فيعقد النضال على جميعهم ، فهذا يصح على شروطه ، وهو منصوص الشافعي (٤) - رحمه الله - وعليه جماعة أصحابه - رحمهم الله - وجمهورهم .

وحكي عن أبي علي بن أبي هريرة (٥) : أنه لا يصح ؛ لأن كل واحد منهما يأخذ بفعل غيره .

وهذا فاسد ؛ لأنهم إذا اشتركوا ، صار فعل / جميعهم واحداً ، فاشتركوا في موجبته لإشتراكهم في فعله (٦) .

(١) [رحمه الله] : ورد في المخطوطة (ك) : ل/١٢٨ أ ، وط (م) : ٢٨٥/١٩ ولم يرد في ط (ع) : ٢٤٢/١٥ .

(٢) ينظر المسألة في : المختصر (خ) : ل/٣ ب ، والمختصر (ط) : ص ٣٨٠ .

(٣) الأحزاب : مفردة (حزب) والحزب : جماعة الناس قال تعالى : ﴿ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ [سورة

المؤمنون : آية ٥٣] أي كل طائفة هواهم ولحد . والطائفة من كل شيء حزب .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (حزب) ٣٧٤/٤ ، معجم ابن فارس : مادة (حزب) ٥٥/٢ ، لسان العرب ،

لإبن منظور : مادة (حزب) ١٤٨/٣ .

(٤) ينظر : الأم : ٢٣٧/٣ .

(٥) ينظر لقول ابن أبي هريرة في : المذهب ، للشيرازي : ٤٢٠/١ ، المجموع ، للنووي : ٩٧/١٦ .

(٦) وذلك مثل الأربعة الذين قتلوا غلاماً غيلة فقال عمر : لو اشترك فيها أهل صنعاء لقتلهم . [هذا القول في : صحيح

البخاري مع شرحه فتح الباري : كتاب الديات : (٢١) باب : إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب أم يقتص منهم

كلهم ؟ حديث رقم (٦٨٩٦) ٢٨٠/١٢] .

((والقصة هي : أن امرأة بصنعاء غاب عنها زوجها وترك في حجرها ابناً له من غيرها غلاماً يقال له : أصيل ،

فاتخذت المرأة بعد زوجها خليلاً ، فقالت له : إن هذا الغلام يفضحنا فاقتله فأبى ، فامتعت منه ، فطأوها ، فاجتمع

على قتل الغلام الرجل ورجل آخر والمرأة وخادمها فقتلوه ثم قطعوه أعضاء وجعلوه في وعاء من أدم فطرحوه في

بئر لم تطو في ناحية القرية ليس فيها ماء ، فأخذ خليلها فاعترف ثم اعترف الباقر فكتب يحلى وهو يومئذ أمير

بشأنهم إلى عمر ، فكتب إليه عمر بقتلهم جميعاً وقال : والله لو أن أهل صنعاء لاشتركوا في قتله لقتلهم أجمعين))

[هذه القصة في : فتح الباري ، لإبن حجر : ٢٨١/١٢ - ٢٨٢] .

مع ورود السنة عن النبي ﷺ - فيه برواية أبي هريرة : أن رسول الله -
ﷺ - مرّ بقوم يرمون ، فقال : ((ارموا ، وأنا مع ابن الأنزع)) فأمسك القوم
قسيهم ، وقالوا : يا رسول الله من كذت معه غلب فقال : ((ارموا فأنا معكم كلكم)) (١) .

فدل على أنهم كانوا حزبين مشتركين ؛ ولأن مقصود النضال التحريض على
الإستعداد للحرب ، وهو في الأحزاب أشد تحريضاً وأكثر اجتهداً ، فإذا ثبت جوازه
في الحزبين كجوازه بين الإثنين ، فلصحته خمسة شروط :

أحدها (٢) : أن يتساوى عدد الحزبين ، ولا يفضل أحدهما على الآخر ، فيكونوا (٣)
ثلاثة وثلاثة ، أو خمسة وخمسة ، أو أقل أو أكثر ، فإن فضل أحدهما على الآخر
برجل بطل العقد ؛ لأن مقصوده معرفة أحق الحزبين فإذا تفاضلوا ، تغالبوا بكثرة
العدد لا بحق الرمي (٤) .

والشرط الثاني : أن يكون العقد عليهم بإذنتهم . فإن لم يأذنوا فيه ، لم يصح ؛ لأنه
عقد معاوضة متردد بين الإجارة والجعالة ، وكل واحد منهما لا يصح إلا بإذن
وإختيار . فإن عقد عليهم من لم يستأذنهم ، بطل .

والشرط الثالث : أن يعينوا على متولي العقد منهم ، فيكون فيه متقدماً عليهم ونائباً
عنهم ، فإن لم يعينوا على واحد منهم ، لم يصح العقد عليهم ؛ لأنه توكيل ، فلم

{ل/٢٨١ب}

= ففي هذه القصة : بيان اشتراكهم في القتل ، فصار فعل جميعهم واحداً فاشتركوا في موجب القصاص ؛
لإشتراكهم في فعل القتل .

كذا الحزبين ، لما اشتركوا في النضال ، صار فعل جميعهم واحداً ، فاشتركوا في محبه لاشتراكهم في فعله .

(١) سبق تخريجه في ص ٩١ .

(٢) أحدها : ورد في ط (ع) : ٢٤٣/١٥ (أحدهما) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٢٨ ب ، وط (م) :
٢٨٦/١٩ .

(٣) فيكونوا : ورد في ط (م) : ٢٨٦/١٩ (فيكونون) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٢٨ ب ، وط
(ع) : ٢٤٣/١٥ .

(٤) الرمي : ورد في ط (ع) : ٢٤٣/١٥ (ارمي) وورد في ط (م) : ٢٨٦/١٩ (الرامي) وهو تصحيف
والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٢٨ ب .

يصح إلا بالتعيين . ويختار أن يكون زعيم ^(١) كل حزب أحذقهم وأطوعهم ؛ لأن /
صفة الزعيم في العرف أن يكون متقدماً في الصناعة ، مطاعاً في الجماعة .

فإن تقدموه في الرمي وأطاعوه في الإتياع جاز . وإن تقدمهم في الرمي ولم
يطيعوه في الإتياع لم يجز . فإن غير المطاع لا تنفذ أوامره ^(٢) .

والشرط الرابع : أن يكون زعيم كل واحد من الحزبين غير زعيم الحزب الآخر ،
لتصح نيابته عنهم في العقد عليهم مع الحزب الآخر . فإن كان زعيم الحزبين
واحداً ، لم يصح ، كما لا يصح أن يكون الوكيل في العقد بائعاً ومشترياً ^(٣) .

والشرط الخامس : وهو مسألة الكتاب : أن يتعين رماة كل حزب منهما ^(٤) قبل العقد
بإتفاق ومراضاة . فإن عقده الزعيمان عليهم ليقترعوا على من يكون في كل حزب ،
لم يصح .

مثاله : أن يكون الحزبان ثلاثة وثلاثة ، فيقول الزعيمان : نقترح عليهم ،
فمن خرجت قرعتي عليه كان معي ، ومن خرجت قرعتك ^(٥) عليه كان معك ، فهذا
لا يصح لأمرين :

(١) الزعيم : رئيس القوم وسيدهم والجمع زعماء .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (زعم) ١٥٨/٢ ، معجم ابن فارس : مادة (زعم) ١١-١٠/٣ ،
لسان العرب ، لابن منظور : مادة (زعم) ٤٨/٦-٤٩ .

(٢) ينظر لهذه المسألة وفصولها في : شرح أبي الطيب الطبري : ل/١٤ ب ، المهذب ، للشيرازي : ٤٢٠/١ ،
الشامل ، لابن الصباغ : ل/١٦ ب ، التهذيب ، للبغوي : ٩٦-٩٤/٨ ، البيان ، للعمراي : ٤٥٤/٧ ،
روضة الطالبين ، للنووي : ٥٤٩/٧ ، المجموع ، للنووي : ٩٦/١٦-١٠٢ ، أسنى المطالب ، لزكريا
الأنصاري : ٢٣٥/٤ .

(٣) بائعاً ومشترياً : ورد في ط (ع) : ٢٤٣/١٥ ، وط (م) : ٢٨٦/١٩ (بائعاً ومشترياً) بحذف الواو والصواب
إثباتها كما في (ك) : ل/١٢٩ .

(٤) منهما : ورد في ط (ع) : ٢٤٣/١٥ ، وط (م) : ٢٨٦/١٩ (منها) والصواب ما أثبتته كما في (ك) :
ل/١٢٩ .

(٥) قرعتك : ورد في ط (ع) : ٢٤٣/١٥ ، وط (م) : ٢٨٦/١٩ (قرعته) والصواب ما أثبتته كما في (ك) :
ل/١٢٩ .

أحدهما : أنهم أصل في عقد ، فلم يصح عقده على القرعة ، كإيتياع أحد العيينين بالقرعة .

والثاني : أنه ربما أخرجت القرعة حذاقهم ^(١) لأحد الحزبين ، وضعفاءهم للحزب الآخر ، فخرج عن مقصود التحريض في التناضل . فإن عدلوا بين الحزبين في الحق والضعف قبل العقد ، على أن يقترح الزعيمان على كل واحد من الحزبين بعد العقد ، لم يصح ^(٢) التعليل الأول من كونهم في العقد أصلاً ، دون التعليل الثاني من إجتماع الحذاق في أحد الحزبين ؛ / لأنهم قد رفعوه بالتعديل ^(٣) .

فإذا ثبت تعيينهم قبل العقد بغير قرعة ، تعينوا فيه بأحد أمرين :

إما بالإشارة إليهم إذا حضروا ، وإن لم يعرفوا .

وإما : بأسمائهم إذا عرفوا .

فإن تنازعوا عند الإختيار قبل العقد ، فعدلوا إلى القرعة في المتقدم بالإختيار جاز ؛ لأنها قرعة في الإختيار ، وليست بقرعة في العقد .

فإذا قرع أحد الزعيمين إختيار من الستة واحداً ، ثم إختار الزعيم الثاني واحداً ، ثم عاد ^(٤) الزعيم الأول فاختر ثانياً ، وإختار الزعيم الثاني ثانياً ، ثم عاد الأول فاختر ثالثاً ، وأخذ الآخر الثالث الباقي ، ولم يجز أن يختار الأول الثلاثة في حال واحدة ؛ لأنه لا يختار إلا الأحق ، فيجتمع الحذاق في حزب ، والضعفاء في حزب ، فيعدم مقصود التناضل من التحريض .

(١) حذاقهم : ورد في ط (ع) : ٢٤٤/١٥ ، وط (م) : ٢٨٧/١٩ (حذاقتهم) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ١١٢٩/ل .

(٢) لم يصح : ورد في ط (ع) : ٢٤٤/١٥ ، وط (م) : ٢٨٧/١٩ (لم يصرح) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ١١٢٩/أ .

(٣) بالتعديل : ورد في ط (ع) : ٢٤٤/١٥ ، وط (م) : ٢٨٧/١٩ (بالتعليل) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ١٢٩/ب .

(٤) عاد : ورد في ط (ع) : ٢٤٤/١٥ ، وط (م) : ٢٨٧/١٩ (دعي) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ١٢٩/ب .

(أ) فصل : [حال الحزبان في مال السبق] .

فإذا تكاملت الشروط الخمسة في عقد النضال بين الحزبين ، لم يخل حالهم في مال السبق من ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يخرجها أحد الحزبين دون الآخر . فهذا يصح ، سواء انفرد زعيم الحزب بإخراجه أو اشتركوا فيه . ويكون الحزب المخرج للسبق معطياً إن كان منضولاً ، غير آخذ إن كان ناضلاً . ويكون الحزب الآخر آخذاً إن كان ناضلاً ، وغير معطٍ إن ^(١) كان منضولاً ، وهذا يغني عن المحلل ؛ لأنه محلل .

والقسم الثاني : أن يكون الحزبان مخرجين ، ويختص بإخراج المال زعيم الحزبين . { ١٢٩/ج ب }
فهذا يصح ، ويغني عن محلل ؛ لأن مدخل المحلل ليأخذ / ولا يُعطى ، ورجال كل حزب يأخذون ولا يعطون .

فإذا نضل أحد الحزبين ، أخذ زعيمهم مال نفسه ، وقسم مال الحزب المنضول بين أصحابه ^(٢) . فإن كان الزعيم رامياً معهم ، شاركهم في مال السبق ، وإن لم يرم معهم فلا حق له فيه ؛ لأنه لا يجوز أن يملك مال النضال من لم يناضل ، وصار معهم كالأمين والشاهد .

فإذا رضخوا له بشيء منه عن طيب أنفسهم جاز ، وكان تطوعاً . فإن شرط عليهم أن يأخذ معهم ، بطل الشرط ولم يبطل به العقد ؛ لأنه ليس بينه وبين أصحابه عقد يبطل فساد شرطه ، وإنما العقد بين الحزبين ، وليس لهذا الشرط تأثير فيه .

والقسم الثالث : أن يخرجوا المال ويشترك أهل كل حزب في إخراجه ، فهذا لا يصح حتى يدخل بين الحزبين حزب ثالث يكون محلاً ، يكافئ كل حزب في العدد والرمي ، يأخذ ولا يعطي ، كما يُعتبر في إخراج المتناضلين المال ، أن ^(٣) يدخل بينهما محلل ثالث يأخذ ولا يعطي .

{ ١٣٠/ج }

(١) إن : ورد في ط (ع) : ٢٤٤/١٥ ، وط (م) : ٢٨٧/١٩ (إذا) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ١٢٩/ج ب .

(٢) أصحابه : ورد في ط (ع) : ٢٤٤/١٥ ، وط (م) : ٢٨٧/١٩ (أصحاب) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ١٣٠/ج .

(٣) أن : ورد في ط (ع) : ٢٤٥/١٥ ، وط (م) : ٢٨٨/١٩ (أو) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ١٣٠/ج .

(ب) فصل : [حكم المال المخرج في كل حزب] .

فإذا انعقد النضال بين الحزبين على ما وصفناه ، اشتمل الكلام بعد تمامه بإبطال المسمى فيه على ثلاثة فصول :

أحدها : في حكم المال المخرج في كل حزب ، ولهم فيه حالتان :

إحدهما : أن لا يسموا قسط كل واحد من جماعتهم ، فيشتركوا في التزامه بالسوية على أعدادهم من غير تفاضل فيه ، لإستوائهم في إلتزامه .

فإن كان زعيمهم رامياً معهم ، دخل في التزامه كأحدهم ، كما يدخل في الأخذ / معهم . فإن لم يكن رامياً ، لم يلتزم معهم كما لا يأخذ معهم .

والحال الثانية : أن يسموا قسط كل واحد منهم في التزام مال السبق ، فهو على ضربين :

[الأول] ^(١) : أن يتساووا في التسمية فيصح ^(٢) ؛ لأنه موافق لحكم الإطلاق .

والضرب الثاني : أن يتفاضلوا فيه ، ففي جوازه وجهان :

أحدهما : لا يجوز لتساويهم في العقد ، فوجب أن يتساووا في الإلتزام .

والوجه الثاني : يجوز ؛ لأنه عن اتفاق لم يتضمنه فيما بينهم عقد ، فاعتبر فيه التراضي .

فإن شرطوا أن يكون المال بينهم مقسماً على صواب كل واحد منهم وخطئه ، لم يجز ؛ لأنه على شرط مستقبل مجهول غير معلوم ، فبطل . ولا يؤثر بطلانه في العقد ؛ لأنه ليس فيما بينهم عقد ، وكانوا متساوين فيه .

(١) [الأول] : زيادة في ط (م) : ٢٨٨/١٩ ولم ترد في (ك) : ١٣٠/ل ب ، وط (ع) : ٢٤٥/١٥ ولقد أثبتنا لأنها زيادة يقتضيها السياق .

(٢) فيصح : وردت في ط (ع) : ٢٤٥/١٥ ، وط (م) : ٢٨٨/١٩ وهو الصواب وورد في (ك) : ١٣٠/ل ب (فصح).

(ت) فصل : [المعتبر في حكم نضالهما ،

وما يحتسب به من الصواب والخطأ] .

والفصل الثاني : في حكم نضالهما ، وفيما يحتسب به من الصواب والخطأ ،
والمعتبر فيه :

أن يكون عدد الرشق ثلاثين ، أو ستين ، أو تسعين ، أو عدداً يكون له ثلث
صحيح .

ولا يجوز أن يكون عدد الرشق خمسين ولا سبعين ولا مائة ؛ لأنه ليس له
ثالث صحيح .

وإن كان عدد الحزب أربعة ، كان عدد الرشق أربعين ، أو ما له ربع
صحيح ، ولا يجوز أن يكون عدد الرشق ما ليس له ربع صحيح .

وهكذا إن كان عدد الحزب خمسة وجب أن يكون عدد الرشق ما له خمس
صحيح ؛ لأنه إذا لم ينقسم عدد الرشق على عدد الحزب إلا بكسر يدخل عليهم ، لم
يصح إلزامهم له ؛ لأن / اشتراكهم في رمي السهم لا يصح .

{ ١٣٠/ج ب }

فأما عدد الإصابة المشروطة ، فيجوز أن لا تنقسم على عددهم ؛ لأن
الإعتبار فيها بإصابتهم لا بإشتراكهم . فإذا استقر هذا بينهم ، أحتسب لزعيم كل
حزب بإصابات كل واحد من أصحابه ، وأحتسب عليه لخطأ كل واحد منهم سواء
تساوى رجال الحزب في الإصابة وهو نادر ، أو تفاضلوا فيها وهو الغالب .

فإذا جمعت الإصابتان والمشروط فيها إصابة خمسين من مائة ، لم يخل
مجموع الإصابتين من ثلاثة أحوال (١) :

{ ١٣١/ج }

(١) ثلاثة أحوال : ورد في ط (م) : ٢٨٩/١٩ (حالتين) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ١٣١/ج ، وط
(ع) : ٢٤٦/١٥ .

أحدها ^(١) : أن يكون المجموع من إصابة كل حزب خمسين فصاعداً ، فليس فيهما منضول ، وإن تفاضلا في النقصان من الخمسين .

والحال الثالثة ^(٢) : أن يكون مجموع إصابة أحدهما خمسين فصاعداً ، ومجموع إصابة الآخر أقل من خمسين ، فمستكمل الخمسين هو الناضل .

وإن كان [أحدهما] ^(٣) في الإصابة مقللاً فالمقصر ^(٤) عن الخمسين هو المنضول .

وإن كان [أحدهما] ^(٥) في الإصابة مكثراً ، فيصير مقلل الإصابة آخذاً ، ومكثرها معطياً ؛ لأن حزب المقلل ناضل ، وحزب المكثر منضول .

{١٣١/٥}

(١) أحدهما : ورد في ط (م) : ٢٨٩/١٩ (أحداها) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ١٣١/٥ ، وط (ع) : ٢٤٦/١٥ .

(٢) الثالثة : ورد في ط (م) : ٢٨٩/١٩ (الثانية) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ١٣١/٥ ، وط (ع) : ٢٤٦/١٥ ، وذلك لأن الحال الثانية ساقطة من المخطوطة (ك) أصلاً .

(٣) [أحدهما] : ورد في المخطوطة (ك) : ١٣١/٥ ، وط (ع) : ٢٤٦/١٥ ، وط (م) : ٢٨٩/١٩ "أحدهم" والصواب ما أثبتته ليتناسق الكلام مع ما سبق .

(٤) فالمقصر : ورد في ط (ع) : ٢٤٦/١٥ ، وط (م) : ٢٨٩/١٩ (بالمقصر) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ١٣١/٥ .

(٥) [أحدهما] : ورد ذلك في ط (ع) : ٢٤٦/١٥ ، وط (م) : ٢٨٩/١٩ ، أما في المخطوطة (ك) : ١٣١/٥ فلقد ورد "أحدهم" والصواب ما أثبتته ليتناسق الكلام مع ما سبق .

(ث) فصل : [حكم المال إذا استحقه الحزب الناضل] .

والفصل الثالث : في حكم المال إذا استحقه الحزب الناضل ، فيقسم بين جميعهم ، وفي (١) قسمته بينهم وجهان :

أحدهما : أنه مقسوم بينهم بالسوية مع تفاضلهم في الإصابة ؛ لإشراكهم في العقد الذي أوجب تساويهم فيه .

{ ١٣١/ل }

والوجه الثاني : أنه يقسم بينهم على قدر إصابتهم ؛ لأنهم / بالإصابة قد استحقوه ، فلا يكافىء مقل الإصابة أكثرها . وخالف إلزام المنضولين ، حيث تساوا فيه مع اختلافهم في الخطأ ؛ لأن الإلتزام قبل الرمي فلم يعتبر بالخطأ ، والإستحقاق بعد (٢) الرمي فصار معتبراً بالصواب .

فعلى هذا ، لو أخطأ واحد من أهل الحزب الناضل في جميع سهامه ، ففي خروجه من الإستحقاق وجهان :

أحدهما : يستحق معهم وإن لم يصب إذا قيل بالوجه الأول : أنه مقسوم بينهم بالسوية ، لا على قدر الإصابة .

والوجه الثاني : أنه يخرج (٣) بالخطأ من الإستحقاق ، ويقسم بين من عذاه إذا قيل بالوجه الثاني أنه مقسوم بينهم على قدر الإصابة . ويقابل هذا أن يكون في الحزب المنضول من أصاب بجميع سهامه ، ففي خروجه من إلزام المال وجهان :

أحدهما : يخرج من إلزامه إذا قيل بخروج المخطئ من استحقاقه .

والوجه الثاني : لا يخرج من الإلتزام ، ويكون فيه أسوة من أخطأ إذا قيل :

{ ١٣١/ل ب }

بدخول المخطئ في الإستحقاق ، وأنه فيه أسوة من أصاب . - والله أعلم - .

(١) وفي : ورد في ط (ع) : ٢٤٦/١٥ (في) من غير (الواو) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ١٣١/ل ، وط (م) : ٢٨٩/١٩ .

(٢) بعد : ورد في ط (ع) : ٢٤٦/١٥ ، وط (م) : ٢٩٠/١٩ (من بعد) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ١٣١/ل ب .

(٣) يخرج : ورد في ط (ع) : ٢٤٦/١٥ ، وط (م) : ٢٩٠/١٩ (يخرجه) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ١٣١/ل ب .

(٥٦) مسألة : [الحكم إذا قال أحد المتناضلين :

أختار على أن أسبق] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - ^(١) : ((ولا يجوز أن يقول أحد الرجلين :
أختار على أن أسبق ولا على أن أسبق)) ^(٢) .

وهذا صحيح . إذا اجتمع رماة الحزبين ، ولم يتميزوا في كل واحدة من الجهتين ،
فقال أحد الزعيمين : أنا أخرج مال السبق على أن أختار لحزبي من أشياء ، أو
تكون أنت المخرج على أن تختار لحزبك من تشاء لم يجر .

{ ١٣١/ب } وكان هذا الشرط فاسداً ؛ لأن كلا الأمرين من إخراج ^(٣) المال وتعيين
الحزب / لا يصح إلا عن مرضاة ، فلم يجر أن يكون أحدهما مشروطاً بالآخر ؛
لخروجه عن الاختيار إلى الإلزام .

وهكذا لو قال : إن كان فلان معي فمال السبق عليك ، وإن كان معك ، فمال
السبق عليّ ، لم يصح لما ذكرناه ^(٤) ^(٥) .

(١) [رحمه الله] : ورد في ط (م) : ٢٩٠/١٩ ولم يرد في (ك) : ١٣١/ب ، وط (ع) : ٢٤٦/١٥ .

(٢) ينظر المسألة في : المختصر (خ) : ٣/ب ، والمختصر (ط) : ص ٣٨٠ .

(٣) إخراج : ورد في ط (ع) : ٢٤٧/١٥ ، وط (م) : ٢٩٠/١٩ (إخراج) والصواب ما أثبتته كما في (ك) :
١٣١/ب .

(٤) لم يصح لما ذكرناه : أي لخروجه عن الاختيار إلى الإلزام .

(٥) ينظر لهذه المسألة في : شرح أبي الطيب الطبري : ١٤/ب ، الشامل ، لابن الصباغ : ١٦/ب ،
التهذيب ، للبغوي : ٩٥/٨ .

(٥٧) مسألة : [اقتراع الزعيمان لإخراج مال النضال] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - ^(١) : ((ولا على أن يقتزعا فأيهما خرجت قرعته سبقه صاحبه ؛ لأن هذا مخاطرة)) ^(٢) .

وفيهما تأويلان :

أحدهما : أن يقتزع الزعيمان على أن أيهما قرع كان المقروع مخرج السبق ، لم يجز . وكذلك لو كان القارع مخرج السبق ، لم يجز أيضاً ؛ لأنه عقد مرضاة لا مدخل للقرعة في عوضه ^(٣) .

والتأويل الثاني : أن يتناضل الزعيمان سهماً واحداً ، فإن أصابه أحدهما وأخطأه الآخر ، كان المخطيء ملتزم المال في عقد النضال المستقبل ، فهذا أيضاً لا يجوز .

قال الشافعي : ((لأن هذا مخاطرة)) ^(٤) .

وهكذا لا يجوز أن يقول أحد الزعيمين : أنا أرمي بسهمي هذا ، فإن أصبت به كان مال السبق عليك ، وإن أخطأت به كان مال ^(٥) السبق عليّ ؛ لأنها مخاطرة وجارية مجرى المقارعة ^(٦) .

{ ١٣٢/٥ }

(١) [رحمه الله] : ورد في ط (م) : ٢٩٠/١٩ ولم يرد في المخطوطة (ك) : ١٣٢/٥ ، وط (ع) : ٢٤٧/١٥ .

(٢) ينظر المسألة في : المختصر (خ) : ٣/ل ب ، والمختصر (ط) : ص ٣٨٠ .

(٣) عوضه : ورد في ط (ع) : ٢٤٧/١٥ ، وط (م) : ٢٩١/١٩ (عرضه) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ١٣٢/٥ .

(٤) ينظر : الأم : ٢٣٧/٣ .

(٥) مال : ورد في ط (ع) : ٢٤٧/١٥ ، وط (م) : ٢٩١/١٩ (حال) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ١٣٢/٥ .

(٦) ينظر لهذه المسألة في : شرح أبي الطيب الطبري : ل/١٤ ب - ١٥ أ ، الشامل ، لابن الصباغ : ل/١٦ ب ، التهذيب ، للبغوي : ٩٥/٨ .

(٥٨) مسألة : [حال الغريب إذا حضر أهل الغرض] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - (١) : ((وإذا حضر الغريب (٢) أهل الغرض فقسّموه فقال من كان معه : كنا نراه رامياً ، أو من يرمي عليه : كنا نراه غير رامٍ ، وهو من الرماة ، فحكمه حكم من عرفوه)) (٣) .

وهذا صحيح . إذا اجتمع الزعيمان للعقد ، وحضر (٤) غريب لم يعرفوه ، فأخذه أحد الزعيمين في حربه ودخل في عقده ، وشرعوا في الرمي .

{ ١٣٢/ج }

/ فله حالتان :

إحدهما : أن لا يحسن الرمي ولا يكون من أهله ، فالعقد في حقه باطل ؛ لأنه معقود عليه في عمل معدوم منه ؛ فصار كمن استوَجِر للكتابة وليس بكاتب ، وللصناعة وليس بصانع ، يكون العقد عليه باطلاً ، كذلك من دخل في عقد الرمي وليس برامٍ (٥) .

وإذا بطل في حقه ، فقد قال أبو حامد الإسفراييني (٦) : يبطل العقد في واحد من الحزب الآخر ؛ لأنه في مقابله . وفي بطلانه فيمن بقي من الحزبين ، قولان من تفريق الصفقة (٧) .

{ ١٣٢/ب }

(١) [رحمه الله] : ورد في ط (م) : ٢٩١/١٩ ، ولم يرد في المخطوطة (ك) : ل/١٣٢ ، وط (ع) : ٢٤٧/١٥ .

(٢) الغريب : البعيد والجمع غرباء : وهم الأبعاد .

ومنه الغربية وهي : البُعد عن الوطن .

ينظر : معجم ابن فارس : مادة (غرب) ٤/٢٩١ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (غرب) ١٠/٣٣ .

(٣) ينظر : للمسألة في المختصر (خ) : ل/٣ ب ، والمختصر (ط) : ص ٣٨٠ .

(٤) وحضر : ورد في ط (ع) : ٢٤٧/١٥ ، وط (م) : ٢٩١/١٩ (وهو) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٣٢ .

(٥) ينظر لهذه المسألة في : شرح أبي الطيب الطبري : ل/١٥ أ ، المذهب للشيرازي : ١/٤٢٠ ، الشامل ،

لابن الصباغ : ل/١٧ أ ، التهذيب ، للبغوي : ٨/٩٥ ، البيان ، للعراني : ٧/٤٥٥-٤٥٦ ، روضة

الطالبين ، للنووي : ٧/٥٤٩-٥٥٠ ، البحر الزخار ، لأحمد المرتضى : ٥/١٠٩ ، أسنى المطالب ، لتركيا

الأنصاري : ٤/٢٣٥ ، نهاية المحتاج ، للرملي : ٨/١٧٢ .

(٦) ينظر : المذهب ، للشيرازي : ١/٤٢٠ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٧/٥٥٠ ، لكن لم ينسبه أيّاً منهما

لأبي حامد الإسفراييني .

(٧) تفريق الصفقة : قال ابن فارس : الصاد والفاء والقاف أصل صحيح يدل على ملاقة شيء ذي صفحة

لشيء مثله بقوة . =

وهذا وهمٌ منه ؛ لأن من في مقابلته من الحزب الآخر غير متعين ، وليس لزعيمهم تعيينه في أحدهم ؛ لأن جميعهم في حكم العقد سواء ، وليس أحدهم في إبطال العقد في حقه بأولى من إثباته فيه ، وليس لدخول القرعة فيه تأثير ؛ لأنها لا تدخل في إثبات عقد ولا إبطاله ، فوجب أن يكون العقد في حقوق الجماعة باطلاً .

والحال الثانية : أن يكون من أهل الرمي ، فله فيه ثلاثة أحوال :

{١٣٢/ب}

= وتفریق الصفقة : مأخوذ من قولك : صفقت له بالبيع والبيعة صفقاً أي : ضربت يدي على يده ، وتلك عادة جارية للمتبايعين عند تمام العقد ، وذلك كأن تضرب بيدك على يده في وجوب البيع ، أو تضرب يدك على يده في البيعة ، بأن تعطيه العهد والميثاق ، فاستعملت الصفقة في العقد ، فقيل : برك الله لك في صفقة يمينك ، بأن يربحها ويباركها .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (صفق) ٣٧٧/٨ ، معجم ابن فارس : مادة (صفق) ٢٩٠/٣ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (صفق) ٣٦٥/٧ .

ولتفریق الصفقة أقسام وهي : ثلاثة أقسام إما في الإبتداء أو في الدوام أو في إختلاف الأحكام القسم الأول (في الإبتداء) ومثاله : كما لو باع في صفقة واحدة حلاً وحرماً كأن باع مذكاة وميتة أو شاة وخنزيراً أو عبده وعبده غيره أو مشتركاً بغير إذن الشريك الآخر صح البيع في ملكه من المذكاة والشاة وعبده وحصلته من المشترك وبطل في غيره في الأظهر .

والثاني : يبطل فيهما وفي علقته وجهان : أحدهما : الجمع بين حلال وحرام .

والوجه الثاني : جهالة العوض الذي يقابل للحلال .

القسم الثاني (في الدوام) ومثاله : كما لو باع عبديه مثلاً فتلف أحدهما قبل قبضه انفسخ البيع فيه ولم ينفسخ في الآخر على المذهب وإن لم يقبضه بل يتخير المشتري بين الفسخ والإجازة فإن أجاز فبالحصة من المسمى بإعتبار قيمتهما ؛ لأن الثمن قد توزع عليهما في الإبتداء والقسم عليهما فلا يتغير بهلاك أحدهما .

القسم الثالث (في إختلاف الأحكام) ومثاله : كما لو جمع في صفقة مختلفي الحكم كإجارة وبيع كأن يقول : أجرتك داري شهراً وبعتك صاع قمح في ذمتي سلماً بكذا صحا في الأظهر ويوزع المسمى على قيمتهما أي قيمة المؤجر من حيث الأجرة وقيمة المبيع أو المسلم فيه ، ووجه الإختلاف بين البيع والإجارة اشتراط التأقيت فيها ، وهو مبطل للبيع ، والإجارة تنفسخ بالتلف بعد القبض دونه ، والإختلاف بين الإجارة والمسلم اشتراط قبض العوض في المجلس في المسلم دونها .

والثاني : يبطلان ؛ لأنه قد يُعرض لإختلاف حكمهما بإختلاف أسباب الفسخ .

ينظر : الحاوي ، للماوردي : ٣٥٥-٣٦٠ ، الوجيز ، للغزالي : ١٤٠-١٥١ ، التهذيب ،

للبغوي : ٤٩٤-٥٠١ ، البيان ، للعمراني : ١٤٣-١٤٩ ، منهاج الطالبين ، للنووي : ٢٨-٢٩ ،

المجموع ، للنووي : ٣٧٩-٣٨٩ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ٣٩٦-٣٩٩ .

أحدهما : أن يكون مساوياً لهم فيه ، فلا مقال للحزبين فيه ، ويكون صوابه لحزبه ، وخطؤه على حزبه .

والحال الثانية : أن يكون أرمى منهم ، فيقول الحزب الذي عليه : كنا نظنه مثلاً وقد بان أنه أرمى منا ، فاستبدلوا به غيره ممن يساويانا . فليس ذلك لهم ؛ لأنه قد دخل في عقدهم ، فصار كأحدهم في لزومه وجوازه ، ولا يجوز إفراده منهم بفسخ ولا خيار ، ويكون صوابه وخطؤه لحزبه .

والحال الثالثة : أن يكون دونهم في الرمي ، فيقول من معه : كنا نظنه رامياً مثلاً وقد بان تقصيره ، فنستبدل به غيره مكافئاً / لنا . فليس ذلك لهم ، إلا أن يفسخوه في حقه دونهم لما عللنا ، ويكون صوابه وخطؤه لحزبه ، وهو كمن عرفوه ، وعييه عليهم حين لم يختبروه .

{ ١٣٢/ج ب }

{ ١٣٣/ج }

(٥٩) مسألة : [ما الحكم إذا قال أحدهما لصاحبه :

اطرح فضلك على أن أعطيك به شيئاً] ؟.

قال الشافعي - [رحمه الله] - (١) : ((وإذا قال لصاحبه اطرح فضلك على أن أعطيك به شيئاً لم يجز إلا أن يتفاسخا (٢) ثم يستأنفاً سبقاً جديداً)) (٣) .

وهذا كما قال : إذا زادت إصابة أحد المتناضلين على إصابة الآخر قبل الغلبة ، فقال من قلت إصابته لصاحبه : أسقط عني فضل إصابتك ، ولك علي دينار ليستكمل بقية الرمي بعد التساوي ، لم يجز ؛ لأن مال السبق مستحق بكثرة الإصابة. فإذا نضل بعد إسقاط الفضل ، لم يصير ناضلاً بكثرة الإصابة ، فبطل .

وإن تفاسخا العقد بعد ظهور الفضل أو استأنفاه على إتفاق ، جاز وإلا كانا على إصابتهما في التفاضل حتى يفلج أحدهما على الآخر بإستكمال الإصابة وتقصير الآخر ، فيكون ناضلاً (٤) .

{ ١١٣٣/٥ }

(١) [رحمه الله] : ورد في ط (م) : ٢٩٢/١٩ ولم يرد في المخطوطة (ك) : ١١٣٣/٥ ، وط (ع) : ٢٤٨/١٥ .

(٢) يتفاسخا : ورد في المخطوطة (ك) : ١١٣٣/٥ أ (يتقاسما) والصواب ما أثبتته كما في المختصر (خ) : ٣/٥ ب ، والمختصر (ط) : ص ٣٨٠ .

(٣) ينظر المسألة في : المختصر (خ) : ٣/٥ ب ، والمختصر (ط) : ص ٣٨٠ .

(٤) ينظر لهذه المسألة في : شرح أبي الطيب الطبري : ١٥/٥ أ ، الضامل ، لإبن الصباغ : ١٧/٥ أ ، البحر الزخار ، لأحمد المرتضى : ١٠٩/٥ .

(٦٠) مسألة : [حالات الحزبين إذا استقرت

البداية بالرمي لأحدهما] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - ^(١) : ((ولو شرطوا أن يكون فلان مقدماً وفلان معه ، وفلان ثانياً ، كان السبق مفسوخاً ، ولكل حزب أن يقدموا من شاءوا ، ويقدم الآخرون كذلك)) ^(٢) .

نبدأ قبل ذكر المسألة بحكم نضال الحزبين : فإذا كان كل واحد من الحزبين ثلاثة ، واستقرت البداية بالرمي لأحد الحزبين إما بشرط ، أو قرعة ، فلهما في العقد ثلاثة أحوال :

أحدهما : أن يشترطاً فيه إذا رمى واحد من هذا الحزب رمى واحد من الحزب الآخر ، ثم إذا رمى الثاني من الحزب الأول رمى ثاني من الحزب الآخر .

وإذا رمى / ثالث من الحزب الأول ، رمى الثالث من الحزب الآخر .

فهذا صحيح ، وهو الأولى ؛ لأنه أقرب إلى التكافؤ ^(٣) .

والحالة ^(٤) الثانية : أن يشترطاً فيه أن يتقدم رماة الحزب الأول ، فيرموا جميعاً ، ثم يتلوهم رماة الحزب الآخر فيرموا جميعاً ، فهذا لا يجوز ، وإن تفاضلوا فيه ؛ لأجل الشرط .

(١) [رحمه الله] : ورد في ط (م) : ٢٩٢/١٩ ولم يرد في المخطوطة (ك) : ١١٣٣/ل ، وط (ع) : ٢٤٨/١٥ .

(٢) ينظر للمسألة في : المختصر (خ) : ل/٣ ب ، والمختصر (ط) : ص ٣٨٠ .

(٣) [وإذا رمى ثالث من الحزب الأول ، رمى الثالث من الحزب الآخر ، فهذا صحيح ، وهو الأولى ؛ لأنه أقرب إلى التكافؤ] هذه العبارة مكررة في ط (م) : ٢٩٣/١٩ والصواب عدم تكرارها كما في المخطوطة (ك) : ل/١٣٣ ب ، وط (ع) : ٢٤٩/١٥ .

(٤) الحالة : ورد في ط (م) : ٢٩٣/١٩ (الحال) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ل/١٣٣ ب ، وط (ع) : ٢٤٩/١٥ .

والحالة ^(١) الثالثة : أن يطلقوا من غير شرط ، فالواجب إذا رمى واحد من الحزب الأول ، أن يرمي بعده واحد من الحزب الآخر .

وإذا رمى ثانٍ من الحزب الأول ، رمى بعده ثانٍ من الحزب الآخر ؛ ليتقابل رماة الحزبين ، ولا يتقدم الجميع على الجميع ؛ لأن مطلق العقد يوجب التساوي ، وإن استقر فيه التقدم ، لأن التقدم ضرورة ، وليس الإجتماع ^(٢) ضرورة . ولذلك ^(٣) إذا أغفل ذكر التقدم أقرع بينهم .

وإذا أغفل ذكر الترتيب في واحد بعد واحد ، لم يقرع بينهم ، ثم لزيم كل حزب أن يقدم من شاء من أول وثانٍ وثالث . فإن أطاعه أصحابه على ترتيبه ، حملوا عليه ، وله أن يعيد ترتيبهم في الرشق الأول ، أن يرتبهم ^(٤) في الرشق الثاني مثل ترتيبهم في الأول ، وعلى خلاف الأول يحتسب ما يراه .

وإن خالفوا زعيمهم في الترتيب والتقديم نظراً : فإن كان مخرج المال هو الزعيم ، كان القول في التقديم والترتيب قوله دونهم .

وإن كانوا هم المخرجين للمال كانوا بترتيبهم في التقدم أحق منه .

فإن اتفقوا عليه ، حملوا على اتفاقهم ، وإن تنازعوا فيه أقرع بينهم .

{ ١٣٣/ل ب }

(١) الحالة : ورد في ط (م) : ٢٩٣/١٩ (الحال) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٣٣ ب ، وط (ع) : ٢٤٩/١٥ .

(٢) الإجتماع : ورد في ط (ع) : ٢٤٩/١٥ ، وط (م) : ٢٩٣/١٩ (لاجتماع) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٣٣ ب .

(٣) لذلك : ورد في ط (ع) : ٢٤٩/١٥ ، وط (م) : ٢٩٣/١٩ (كذلك) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٣٣ ب .

(٤) يرتبهم : ورد في ط (م) : ٢٩٣/١٩ (فيرتبهم) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٣٣ ب ، وط (ع) : ٢٤٩/١٥ .

(أ) فصل : [ما الحكم إذا اشترط في العقد أن يقدم كل زعيم من أصحابه فلاناً ثم فلاناً ؟] .

فإذا تقرر ما وصفنا ، فصورة المسألة : أن يشترط في العقد / على كل زعيم أن يقدم من أصحابه فلاناً ، ثم فلاناً ، فهذا شرط باطل ، وفي فساد العقد به وجهان :

أحدهما : وهو قول أبي إسحاق المروزي ^(١) : لا يفسد به العقد ؛ لأن سقوطه لا يعود بضرر على مشروطه .

والوجه الثاني : وهو قول الأكثرين : يفسد به العقد ؛ لأن ترتيبهم في التقدم إلى زعيمهم إن أخرج المال أو إليهم إن أخرجوه ، فإذا نافاه الشرط أبطله ؛ لأنه منع من حق لهم ، وأوقع حجباً ^(٢)

(١) بعد البحث والاستقصاء عن مصدر لهذا القول لم أجده في غير الحاوي .

(٢) الحجب في اللغة : المنع والإحاطة على الشيء ، ومنه سمي الحرام حجباً ، والعقل أيضاً سمي حجباً ؛ لكونه يمنع صاحبه من إتيان ما لا ينبغي قال تعالى : ﴿مَنْ فِي ذَلِكَ قَسْرٌ لِذِي حِجْرٍ﴾ [سورة الفجر : آية ٥] أي : لذي عقل .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (حجر) ١٣٢/٤ - ١٣٣ ، معجم ابن فارس : مادة (حجر) ١٣٨/٢ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (حجر) ٥٦/٣ - ٥٧ .

الحجر في الشرع : المنع من التصرفات المالية .

وسمي بذلك المحجور عليه ؛ لأنه ممنوع من التصرف بماله ، والمحجور عليهم ثمانية : خمسة حُجِرَ عليهم لحق غيرهم ، وثلاثة حُجِرَ عليهم لحق أنفسهم .

فأما الخمسة المحجور عليهم لحق غيرهم : فالمَقْلُسُ حُجِرَ عليه لحق الغرماء ، والمريض لحق الورثة ، والعبد القن ، والمكاتب لحق السيد ، والمرتد لحق المسلمين .

وأما الثلاثة المحجور عليهم لحق أنفسهم : فالصبي ، والمجنون ، والسفيه .

والأصل في ثبوت الحجر على الصبي : قوله تعالى : ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا﴾ [سورة النساء : آية ٦] والإبتلاء : الاختبار .

والدليل على ثبوت الحجر على السفيه والصبي والمجنون أيضاً قوله تعالى : ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾ [سورة البقرة : آية ٢٨٢] وقد فسر الشافعي - رضي الله عنه - السفيه بالمبذر والضعيف بالصبي والكبير بالمختل ، والذي لا يستطيع أن يمل بالمغلوب على عقله ، فأخبر الله تعالى أن هؤلاء ينوب عنهم أولياؤهم ، فدل على ثبوت الحجر عليهم .

عليهم (١) .

وهكذا لو شُرطَ فيه أن يكون مراسلة الحزبين في الرمي معينة ، فيرامي هذا بعينه ، وكذلك في (٢) الجماعة ، فهذا باطل يفسد به العقد وجهاً واحداً لعلتين : إحداهما : ما قدمناه من أن المقابلة حق لهم ، كالترتيب فلم يجز أن يُمنعوا من حقهم (٣) بالحجر عليهم .

والثانية : أنه عقد واحد يُجبر خطأ أحدهم بإصابة غيره . وإذا عَيَّنوا واحداً لواحد (٤) ، صارت عقوداً تقتضي أن لا يُجبر خطأ واحد بإصابة غيره ، فبطل (٥) .

{ ١١٣٤/ل }

= ينظر : الأم ، للشافعي : ٢٢٠/٣-٢٢٥ ، الحاوي ، للماوردي : ٧-٣/٨ ، الوجيز ، للغزالي : ١٧٦/١-١٧٧ ، التهذيب ، للبغوي : ١١٨/٤-١٣٠ ، البيان ، للعمراني : ٢٠٦/٦-٢٠٧ ، منهاج الطالبين ، للنووي : ١١٩/٢-١٢٠ ، المجموع ، للنووي : ٣٤٤/١٣-٣٤٥ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ١٣٠/٣-١٣١ .

(١) عليهم : ورد في ط (ع) : ٢٤٩/١٥ ، وط (م) : ٢٩٣/١٩ (عليه) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ١١٣٤/ل .

(٢) في : ورد في ط (ع) : ٢٤٩/١٥ ، وط (م) : ٢٩٤/١٩ (من) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ١١٣٤/ل .

(٣) حقهم : ورد في ط (ع) : ٢٥٠/١٥ ، وط (م) : ٢٩٤/١٩ (حق) والصواب ما أثبتته كما في المخطوطة (ك) : ١١٣٤/ل .

(٤) لواحد : ساقطة من ط (ع) : ٢٥٠/١٥ ، وط (م) : ٢٩٤/١٩ والصواب إثباتها كما في المخطوطة (ك) : ١١٣٤/ل .

(٥) ينظر لهذه المسألة في : شرح أبي الطيب الطبري : ل/١٥ أ ، الشامل ، لابن الصباغ : ل/١٧ أ ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٤٩/٧ ، القروسية ، لابن قيم الجوزية : ص ٣٦٩ .

(٦١) مسألة : [ما حكم إذا استحق أحد المتناضلين البدء

بالرمي ، فبدأ صاحبه وتقدم عليه ؟] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - (١) : ((وإذا كان البدء لأحد المتناضلين ، فبدأ المبدأ عليه ، فأصاب أو أخطأ ، ردَّ ذلك السهم عليه)) (٢) .

إذا استحق أحد المتناضلين أن يبتدىء بالرمي ، إما بشرط ، أو قرعة ، فبدأ صاحبه بالرمي وتقدم عليه ، كان رميه مردوداً عليه لا يحتسب له بصوابه ، ولا يحتسب عليه بخطئه ؛ لخروج رميه عن حكم عقده ، فصار رمياً في غير عقد .

وكذلك لو كان المبتدىء أن يرمي رشقة خمسة أسهم ، فرمى عشرة أسهم ، لم يحتسب / بما زاد على الخمسة في صواب ولا خطأ ؛ لخروجه عن حكم العقد ، وأعاد رميها في نوبته ، واحتسب فيها بما زاد من صوابه أو خطئه (٣) .

(١) [رحمه الله] : ورد في ط (م) : ٢٩٤/١٩ ، ولم يرد في المخطوطة (ك) : ل/١٣٤ أ ، وط (ع) : ٢٥٠/١٥ .

(٢) ينظر للمسألة في : المختصر (خ) : ل/٣ ب ، والمختصر (ط) : ص ٣٨٠-٣٨١ .

(٣) ينظر لهذه المسألة في : شرح أبي الطيب الطبري : ل/١٥ أ ، الشامل ، لابن الصباغ : ل/١٧ أ - ١٧ ب ، التهذيب ، للبغوي : ٩٥/٨ .

(٦٢) مسألة : [حكم الصلاة في المضربة والأصابع] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - (١) : ((والصلاة (٢) جائزة

في المَضْرِبَةُ (٣) والأصابع إذا كان جلدَهُما نَكِيًّا (٤)] ١٣٤/٥ ب

(١) [رحمه الله] : ورد في ط (م) : ٢٩٤/١٩ ، ولم يرد في المخطوطة (ك) : ١٣٤/٥ ب ، وط (ع) : ٢٥٠/١٥ .

(٢) الصلاة : سبق بيان معناها في ص ٣٥٨ .

(٣) المَضْرِبَةُ : لقد عرفها الماوردي فقال هي : جلد يلبسه الرامي في يده اليسرى بقي إبهامه إذا أجرى السهم عليه بريشه ، يقال : مَضْرِبَةٌ : بضم الميم وتشديد الضاد .

ويقال : مَضْرِبَةٌ : بفتح الميم وتسكين الضاد ، وهو أفصح .

ينظر : شرح أبي الطيب الطبري : ١٥/٥ ب ، الحاوي ، للماوردي : ٢٩٤/١٩ ، الشامل ، لابن الصباغ : ١٧/٥ ب .

(٤) الذكاة في اللغة : قال ابن فارس : الذال والكاف والحرف المعتل أصل واحد يدل على حِدَّةٍ في الشيء ونفاذٍ . فالذكاة : هي الشقُّ والفتحُ ، فإذا قطع الحلقوم والمريء فقد شق وفتح ، إذن هي : الذبح أو النحر ، وكل ذبح : ذكاة ، ومعنى التذكية : أن يدركها وفيها بقية تشخب معها الأوداج ، وتضطرب اضطراب المذبوح الذي أدركت ذكاته .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (ذكا) ٣٣٧/١٠ ، معجم ابن فارس : مادة (ذكا) ٣٥٧/٢ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (ذكا) ٥٢/٥ .

الذكاة في الشرع : هي السبب الموصل لحل أكل الحيوان البري إختياراً وهي قسمان : ذكاة المقدور عليه وذكاة غير المقدور عليه .

أما ذكاة المقدور عليه : فذكاته تكون بقطع الحلق واللبة ، سواء كان الحيوان إنسياً توحش ، أو وحشياً استأنس ، ولا يحصل إلا بقطع الحلقوم ، والمريء ؛ لأن الحلقوم مخرج النفس ، والمريء مجرى الطعام ولا تبقى الروح بعد قطعهما .

أما الودجان : فهما عرقان على صفحتي العنق ؛ فلا يشترط قطعهما ؛ لأنهما يُسلَّان من الحيوان ويعيش ، فلو ترك شيئاً من المريء أو الحلقوم لم يقطعه لم يحل .

والسنة في الإبل : النحر وهو : قطع اللبة أسفل العنق ، وفي البقر والغنم : الذبح .

أما غير المقدور عليه : كالصيد الممتنع فجميع بدنه مَنَبَّحٌ إذا رمى إليه ، أو أرسل كلباً عليه ، فأبي موضع من بدنه أصاب ومات : حلَّ أكله .

والآلة التي يصطاد بها قسمان :

أحدهما : الآلات المحيضة من السهام وغيرها ، فإذا رمى إلى صيد بشيء محدد سوى العظم من سهم أو رمح أو سكين فأصابه وجرحه بحده فمات : حلَّ أكله . =

مما يؤكل لحمه ^(١) أو مدبوغاً ^(٢) من جلد ما لا يؤكل لحمه ^(٣)

= والثاني : الجوارح من السباع من الفهد والكلب ، وغيرهما ، ومن الطيور كالبازي ، والصقر وغيرهما ، فإذا كانت معلّمة ، وأرسله صاحبه على صيد ، فأخذ للصيد وجرحه بسنة أو مخلبه أو ظفّره فقتله : حل أكله لقول الله تعالى : ﴿ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ مَلُومِينَ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ ﴾ [سورة المائدة : آية ٤] .

أما الجارحة غير المعلّمة إذا أخذ صيداً وقتله : لا يكون حلالاً وإن خرجت بإرسال صاحبها ، وكذلك المعلّمة ، إذا خرجت من غير إرسال فقتلته : لا يكون حلالاً .

والتعلّم : أن توجد فيه ثلاث شرائط : إذا أشلاه استقلّى أي إذا أرسله استرسل في طلب الصيد ، وإذا زجره انزجر ، وإذا أمسك الصيد لم يأكل منه وخلق بينه وبينه فإذا تكرّر منه ذلك صار معلّماً ، وحلّ ما قتله .

وتصح الذكاة من : الرجال البالغين المسلمين ، ثم تصح من النساء ، ثم الصبي أولى من اليهودي والنصراني ؛ لأنه مسلم ، ثم اليهودي والنصراني أولى من السكران والمجنون ؛ لأنه يخاف منهما قتل الحيوان . كما تحل ذكاة الأخرس ، وتكره ذكاة الأعمى .

ينظر : الحاوي ، للماوردي : ١٩/٧-١٠ ، التهذيب ، للبغوي : ٨/١٢-١٥ ، البيان ، للعمراني : ٤/٥٢٩-٥٣٨ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ٦/٩٤-١٠٣ .

(١) ما يؤكل لحمه : هو حيوان البر وينقسم إلى ما يحل أكله ، وما لا يحل أكله : فكل ما جاء به القرآن أو السنة بتحليله فهو حلال ، وما جاء بتحريمه فهو حرام .

فمثال ما يؤكل لحمه : الأنعام وهي حلال (الإبل والبقر والغنم) قال تعالى : ﴿ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُبْلَى عَلَيْكُمْ ﴾ [سورة المائدة : آية ١] .

ولحم الخيل حلال ، والظبي والوعل وبقر الوحش والأرنب واليربوع جميعها حلال .

ينظر : الحاوي ، للماوردي : ١٩/١٥٧-١٦١ ، التهذيب ، للبغوي : ٨/٥٢-٥٧ ، البيان ، للعمراني : ٤/٥٠٠-٥٠٣ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ٦/١٤٥-١٤٨ .

(٢) الدباغ : ما يُدبغ به الأديم والمدبوغ هو : الجلد الذي جُمِل في الدباغ .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (دبغ) ٨/٧٦-٧٧ ، معجم ابن فارس : مادة (دبغ) ٢/٣٢٦ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (دبغ) ٤/٢٨٦ .

(٣) ما لا يؤكل لحمه : هو حيوان البر الذي لا يحل أكله : مثل لحم البغل والحمار الأهلي والدليل عليه ما روى

جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال : ((نهى النبي - ﷺ - يوم خيبر عن لحوم الحمير ، ورخص في لحوم الخيل)) [هذا الحديث في : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ، لابن حجر : كتاب الذبائح والصيد ، (٢٧) بساب : لحوم الخيل حديث رقم (٥٥٢٠) ٩/٨٠٩ ، وصحيح مسلم بشرح النووي : كتاب الصيد والذبائح ، بساب إباحة أكل لحم الخيل ، ١٣/٩٥] وكل ما جاء في الكتاب والسنة بتحريمه فهو حرام لقوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ ﴾ [سورة المائدة : آية ٣] فلا يحل لحم الكلب والخنزير وما توالد منهما أو من أحدهما ، وكذا كل ما يتقوى بنابه ويعدو على الناس وعلى البهائم كالأسد والفهد والنمر والدب والذئب لقوله تعالى : ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ ﴾ [سورة الأعراف : آية ١٥٧] وهذه كلها من الخبائث ولما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : ((نهى رسول الله - ﷺ - عن كل ذي =

ما عدا كلباً^(١) وخنزيراً^(٢) فإن ذلك لا يطهر بالدباغ غير أنني أكرهه لمعنى واحد
إني أمره أن يُفضي ببطون كفه إلى الأرض))^(٣) .

أما المَضْرَبَةُ : فجلد يلبسه الرامي في يده اليسرى يقي إيهامه إذا جرى السهم
عليه بريشه ، يقال : مَضْرَبَةٌ : بضم الميم وتشديد الضاد .

ويقال : مَضْرَبَةٌ : بفتح الميم وتسكين الضاد ، وهو أفصح .

وأما الأصابع : فجلد يلبسه الرامي في إيهامه وسبابته من يده اليمنى لمد
الوتر وتفويق السهم .

فإن كان من جلد نجس من كلب أو خنزير أو ميتة أو من غير مأكول اللحم
إذا لم يدبغ ، لم تجز الصلاة فيهما لنجاستهما .

وإن كانا طاهرين من نكي مأكول أو من ميتة أو ما لا يؤكل إذا دُبِغَا ،
فطهارتهما لا تمنع من إستحاق الصلاة إذا لم يسقط من فروضها شيئاً ، ويمنع من
لبس ما أسقط شيئاً من فروضها .

{ن/١٣٤ ب}

=ناب من السباع وعن كل ذي مخلب من الطير)) [هذا الحديث في : صحيح مسلم بشرح النووي : كتاب
الصيد والذبائح ، باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير ، ٨٢/١٣] .
ينظر : الحاوي ، للماوردي : ١٦١/١٩ - ١٧٠ ، التهذيب ، للبغوي : ٦٢-٥٦/٨ ، البيان ، للعمري :
٥٠٠-٥٠٥/٤ ، مغني المحتاج ، للشربيني : ١٤٨/٦ - ١٥١ .

(١) الكلب : قال ابن فارس : الكاف واللام والباء أصل واحد صحيح يدل على تعلق الشيء بالشيء في شدة
وشدة جذب من ذلك الكلب وهو معروف والجمع : كلاب .
فالكلب : كل سَبُع عَقُورٍ لا يؤكل لحمه .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (كلب) ٢٥٧/١٠ ، معجم ابن فارس : مادة (كلب) ١٣٣/٥ ،
لسان العرب ، لابن منظور : مادة (كلب) ١٣٤/١٢ .

(٢) الخنزير : من الوحش العادي معروف ، مأخوذ من الخزر وهو ضيق العين وصغرها ، وقيل هو : حول
إحدى العينين وهو لازم للخنزير .

وهو من الحيوانات المحرم علينا أكلها فهو نجس قال تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ ﴾
[سورة المائدة : آية ٣] .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (خنزير) ٦٧٢/٧ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (خنزير)
٢٣١/٤ .

(٣) ينظر المسألة في : المختصر (خ) : ن/٣ ب ، المختصر (ط) : ص ٣٨١ .

فعلى هذا ، يجوز أن يلبس الأصابع في الصلاة ، وفي جواز لبس المضربة قولان ؛ لأن بطون الأصابع لا يلزم مباشرة الأرض بها في السجود ، وفي لزوم مباشرته الأرض بباطن كفه في السجود قولان :

{ ١٣٤/ج ب }

{ ١٣٥/ج }

إذا قيل : بوجوب السجود على اليدين ، / فكانت الأصابع غير مانعة من فرض ، وفي منع المضربة من الفرض ^(١) قولان ^(٢) .

(١) الفرض : ورد في ط (ع) : ٢٥٠/١٥ ، وط (م) : ٢٩٥/١٩ (العوض) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ١٣٥/أ .

(٢) ينظر لهذه المسألة في : شرح أبي الطيب الطبري : ل/١٥ أ - ١٥ ب ، الشامل ، لابن الصباغ : ل/١٧ ب .

(٦٣) مسألة : [حكم الصلاة في القوس والقرن] .

قال الشافعي - [رحمه الله] - (١) : ((ولا بأس أن يصلي متكب (٢) القوس والقرن (٣) إلا أن يتحركاً عليه حركة تشغله ، فأكرهه وتجزئه)) (٤) . (٥)

الصلاة في السلاح جائزة (٦) ، لقول الله تعالى : ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ﴾

(١) [رحمه الله] : ورد في ط (م) : ٢٩٥/١٩ ولم يرد في المخطوطة (ك) : ل/١٣٥ أ ، وط (ع) : ٢٥١/١٥ .

(٢) متكب : مأخوذ من المتكب وهو : مجمع عظم العَضْدِ والكتف وجل العاتق من الإنسان والطائر وكل شيء . قال الليث : الرجل يَتَكَبُّ كِنَانَتَهُ وَيَتَكَبُّهَا إِذَا أَلْقَاهَا عَلَى مَنْكِبِهِ أَي : تقلدها .

ومعنى تتكب القوس : تعليقها في المنكب .

ينظر : الزاهر ، للأزهري : ص ٢٦٥ ، تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (نكب) ٢٨٦/١٠ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (نكب) ٢٧٦/١٤ .

(٣) القرن : الجُعبة من جلود تكون مشقوقة ثم تخرز ، وإنما تشق لتصل الريح إلى الريش فلا يفسد .

ينظر : الزاهر ، للأزهري : ص ٢٦٥ ، معجم ابن فارس : مادة (قرن) ٧٦/٥ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (قرن) ١٤١/١١ .

(٤) ينظر المسألة في : المختصر (خ) : ل/٣ ب ، والمختصر (ط) : ص ٣٨١ .

(٥) ينظر لهذه المسألة في : شرح أبي الطيب الطبري : ل/١٥ ب ، الشامل ، لابن الصباغ : ل/١٧ ب ، روضة الطالبين ، للنووي : ٥٦٢-٥٦٣ .

(٦) ولقد أفتى " الشيخ صالح الفوزان عضو هيئة كبار العلماء " في قضية حمل السلاح ، عندما سُئل : هل

يجوز لرجل أن يصلي حاملاً سلاحه وإذا كان حاملاً رتبة عسكرية فهل يجب عليه خلعه أم لا ؟ فأجاب :

إذا كان في حال خوف فلا بأس بذلك بل قد أمر الله تعالى به في قوله تعالى : ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ

الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَافَةً مِنْهُمْ مُعَكُمْ وَيَأْخُذُوا أَسْلِحَهُمْ﴾ [سورة النساء : آية ١٠٢] فإذا كانت الحالة حالة خوف من

هجوم العدو على المسلمين فإنهم يحملون سلاحهم في الصلاة . أما في غير حالة خوف : فإذا كان هذا

السلاح خفيفاً وليس فيه نجاسة فلا بأس بحمله ، أما إذا لم يكن خفيفاً أو كان فيه نجاسة فإنه لا يجوز حمله ؛

لأنه يشغل عن الصلاة إن كان غير خفيف ، وإذا كان فيه نجاسة فلا يجوز للمصلي أن يصحب ما فيه نجاسة .

أما الرتبة العسكرية إن كانت صوراً وتمائيل فلا يجوز حملها لا في الصلاة ولا في غيرها وفي الصلاة أشد

وطأة ، أما إذا كانت خالية من الصور أو التماثيل فلا بأس بذلك والله أعلم .

[هذه الفتوى وردت في جريدة المدينة المنورة في الملحق الأسبوعي ، الرسالة ، قسم : في رحاب الدعوة

العدد (١٣٩٩٨) السنة السابعة والمستمون يوم الإثنين ، ١ جمادى الآخرة ١٤٢٢هـ - الموافق - ٢٠

أغسطس ٢٠٠١م صفحة رقم (٢)] .

فالصلاة في السلاح : تشير إلى صلاة الخوف وهي ثابتة في وقتنا ، ولم تتسخ وبه قال كافة أهل العلم

والمراد بصلاة الخوف : كيفية الفريضة فيها إذا صليت جماعة ، وأما شروطها وأركانها وسننها فهي في

الخوف كالأمن ، إلا في أشياء استثنيت . =

= ولها حالتان :

إحداهما : أن يكون العدو قارئ في معسكرهم .

والحالة الثانية : أن يكون في حال التحام القتال .

أما الحالة الأولى : فلا يخلو إما أن يكون العدو في غير ناحية القبلة ، أو كانوا في ناحية القبلة يراهم المسلمون إذا حملوا ، فإن كانوا قارئ في معسكرهم في غير ناحية القبلة ، أو كانوا في ناحية القبلة ، ولكن بينهم وبين المسلمين حجاب لا يرونهم ، فيجعل الإمام القوم طائفتين ، فتقف طائفة وجَّاه العدو ، وتحرسهم ويتحى الإمام بطائفة عن العدو إلى حيث لا يبلغهم سهام العدو ، فيشرع معهم في الصلاة مستقبل القبلة ، فإذا صلى بهم ركعة ، وقام إلى الثانية مُتَنَصِّباً خرجت تلك الطائفة عن متابعته وصلت الركعة الثانية وسلمت ، ثم ذهبت إلى وجَّاه العدو ، وأتت الطائفة الثانية ، واقتتت بالإمام ، والإمام يطيل القراءة إلى فراغ الطائفة الأولى ومجيء الثانية .

أما إذا كان العدو في ناحية القبلة على رأس جبل وفي مستوى من الأرض ، بحيث لو حملوا رآهم المسلمون لا يستترهم شيء ، فالإمام يصلي بهم جميعاً فإذا ركع ركعوا معه ، وإذا سجد لا يسجد معه الصف الأول ، أو بعض الصف الأول ، بل يحرسونهم قائمين في السجدين ، فإذا قام الإمام ومن سجد معه في الركعة الثانية سجدت الطائفة الحارسة ، ثم قامت في الركعة الثانية يركعون معه جميعاً فإذا سجد سجد معه الذين حرسوا في الركعة الأولى وحرسهم الصف الثاني ، وبعضهم قائمين ، فإذا قعد للتشهد ، ومن سجد معه سجدت الحارسة ولحقته فسلم بهم جميعاً ، كذلك فعل رسول الله - ﷺ - بعسفان عام الحديبية سنة ست من الهجرة .

والحالة الثانية : من أحوال صلاة الخوف : أن يكون في حال المسايقة (أي التقارب بالسيوف) والتحام القتال ، فإنهم يصلون رُكْبَاناً على دوابهم ومشاة على أقدامهم ، كما أمكنهم إلى القبلة وغير القبلة يؤمُّون بالركوع والسجود ، ويجعلون السجود أخفض من الركوع ، فلا يجب على الماشي استقبال القبلة في الركوع والسجود ، ولا الإفتتاح ، ولا يجب وضع الجبهة على الأرض .

ينظر : الأم ، للشافعي : ٢٤٢/١ - ٢٥٠ ، الحاوي ، للماوردي : ٧٥/٣ - ٩٦ ، التهذيب ، للبخاري : ٣٥٤/٢ - ٣٦٢ ، البيان ، للعمراني : ٥٠٠/٢ - ٥١٠ ، زاد المعاد ، لابن قيم الجوزية : ٥٢٩/١ - ٥٣٢ ، مغني المحتاج ، للشريني : ٥٧٤/١ - ٥٧٨ .

(١) [سورة النساء : آية ١٠٢] والآية بأكملها كما قال تعالى : ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَاءِكُمْ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَهُمْ وَذَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْلَبُونَ عَنْ أَسْلِحِكُمْ وَأَمْسِكْتُمْ عَلَيْكُمْ مِثْلَةً وَاحِدَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أذىٌ مِنْ مطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَكُمْ وَخَذُوا حِذْرَكُمْ إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ ولقد ذكر الواحدي في أسباب نزول القرآن : (ص ١٨١-١٨٢) سبب نزول هذه الآية فقال : ذكر سفيان عن منصور عن مجاهد قال : أخبرنا أبو عياش الزُّرْقَسي قال : صلينا مع رسول الله - ﷺ - الظهر ، فقال المشركون : قد كانوا على حال لو كنا أصبنا منهم غرة ، قالوا : تأتي عليهم صلاة هي أحب إليهم من آبائهم قال : وهي العصر . قال : فنزل جبريل - عليه السلام - بهؤلاء الآيات بين الظهر والعصر : ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾ وهم بعُسفان ، وعلى المشركين خالد بن الوليد ، وهم بيننا وبين القبلة . وذكر صلاة الخوف . [وهذا الحديث في : سنن أبي داود : كتاب الصلاة ، باب : صلاة الخوف حديث رقم (١٢٣٦) ١١/٢ ، سنن النسائي : كتاب صلاة الخوف ١٧٧/٣ ، مستدرک الحاكم ، كتاب صلاة الخوف ٣٣٧/١ - ٣٣٨ وقال الذهبي : على شرط الشيخين] .

وروى سلمة بن الأكوع ^(١) قال : قلت يا رسول الله : أصلي ، وعليّ القوس والقرن فقال : ((اطرح القرن وصلّ بالقوس)) ^(٢) .

وروى عن ابن عمر ^(٣) أنه قال : القوس على المصلي كالرداء ^(٤) .

فأباح النبي - ﷺ - الصلاة بالقوس ، ونهى عن القرن وهو : الجعبة ^(٥) التي تجمع السهام .

فإن كانت بغطاء ، فهي جعبة .

وإن كانت مكشوفة ، فهي قرن .

وفي نهيه عن الصلاة فيهما تأويلان :

{ ١١٣٥/٥ }

(١) هو سلمة بن عمرو بن الأكوع ، من صغار الصحابة ، شهد مؤتة ، وهو من أهل بيعة الرضوان ، بايع رسول الله - ﷺ - ثلاث مرات في أول الناس ، وفي أوسطهم ، وفي آخرهم ، وكان يقول بايعت رسول الله - ﷺ - على الموت ، وغزوت معه سبع غزوات ، توفي سنة ٧٤هـ .

ينظر : طبقات ابن سعد : ٣٠٥/٤ ، أسد الغابة ، لابن أثير الجزري : ٤٢٣/٢ ، تهذيب الأسماء واللغات ، للنووي : ٢٢٩/١ ، البداية والنهاية ، لابن كثير : ٦/٩ ، الإصابة ، لابن حجر : ٦٦/٢ .

(٢) ورد هذا الحديث في : المعجم الكبير ، للطبراني : حديث رقم (٦٢٧٧) ٣١/٧ ، وسنن الدارقطني : باب الصلاة في القوس والقرن والنعل وطرح الشيء في الصلاة إذا كان فيه نجاسة ٣٩٨/١-٣٩٩ ، مستدرک الحاكم : كتاب صلاة الخوف ٣٣٦/١ ، مجمع الزوائد ، للهيتمي : باب فيما يعنى عنه في الصلاة ٥٧/٢-٥٨ ، جميعهم من طريق : موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبيه عن سلمة بن الأكوع به .

قال الذهبي في التلخيص (٣٣٦/١) : صحيح .

وقال الهيتمي : فيه موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي وهو ضعيف .

وقال الدارقطني : متروك .

وقال البخاري : عنده مناكير .

وقال يحيى : ليس بشيء ولا يكتب حديثه .

(٣) سبقت ترجمته في ص ٨٦ .

(٤) بعد البحث والاستقصاء عن مصدر لهذا القول لم أجده في غير الحاوي .

(٥) الجعبة : هي كنانة النشأب والجمع جعاب .

والجعبة : مستديرة واسعة على فمها طبق من فوقها ، وفي أعلاها اتساع وفي أسفلها تضييق ، ويفرّج أعلاها لئلا ينتكس ريش السهام ؛ لأنها تكب في الجعبة كبا ، فظلماتها في أسفلها ، ويفلطح أعلاها من قبل الريش ، وكلاهما من شقيقتين من خشب .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (جعب) ٣٨٨/١ ، معجم ابن فارس : مادة (جعب) ٤٦٢/١ ، لسان العرب ، لابن منظور : مادة (جعب) ٢٩١/٢ .

أحدهما : أنه نهى تحريم إذا كان ريش السهام نجساً ؛ لأنه في الأغلب يتخذ من ريش النسر ^(١) ، وهو غير مأكول ، ولو كان الريش طاهراً لم يتوجه إليه نهى .

والثاني : أنه نهى كراهة إذا كان طاهراً ؛ لأنه يتخشش ^(٢) في ركوعه وسجوده بإصطكاك السهام ، فيقطعه عن الخشوع في الصلاة .

فإن لم يتخشش ، لم يتوجه إليه نهى ، فصار لحمله في صلاته ثلاثة أحوال :

أحدها ^(٣) : أن يكون محرماً ، وهو إذا كان نجساً .

والثاني : أن يكون مكروهاً ، وهو إذا كان طاهراً يقطع عن الخشوع فيها .

والثالث : أن يكون مباحاً ، وهو ما خلا من هذين ^(٤) .

/ - والله أعلم بالصواب - آخر كتاب السبق والرمي ^(٥) .

(١) النسر : طائر معروف جمعه في القلة أنسر ، وفي الكثرة نسور .

والنسر لا مقلب له ، وإنما له الظفر كظفر الدجاجة والغراب .

ينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري : مادة (نسر) ٣٩٦/١٢ ، تحرير التنبيه ، للنووي : ص ١٩١ ، لسان

العرب ، لابن منظور : مادة (نسر) ١٢١/١٤ .

(٢) يتخشش : ورد في ط (ع) : ٢٥١/١٥ ، وط (م) : ٢٩٥/١٩ (يتخششه) والصواب ما أثبتته كما في

المخطوطة (ك) : ل/١٣٥ أ ، ولأن السياق يقتضي ذلك .

(٣) أحدهما : ورد في ط (ع) : ٢٥١/١٥ (أحدهما) والصواب ما أثبتته كما في (ك) : ل/١٣٥ أ ، وط (م) :

٢٩٥/١٩ .

(٤) قال أبو الطيب الطبري في شرحه : (ل/١٥ ب) (.. أن السلاح على أضرب ضرب يجوز حمله في

الصلاة ولا يكره ، وضرب يجوز حمله فيها ويكره ، وضرب لا يجوز حمله في الصلاة ، فأما الضرب

الذي يجوز حمله في الصلاة ولا يكره فمثل : السيف والخنجر والسكين .

والضرب الذي يجوز ويكره مثل : القوس والقرن فإنه يشغله عن الإتيان بأركان الصلاة بتمامها .

والضرب الذي لا يجوز حمله في الصلاة وهو : الأسلحة النجسة مثل : السيف إذا كان عليه نجاسة

والخنجر إذا كان كذلك أو العظم النجس فإن ذلك لا يجوز حمله في الصلاة ؛ لنجاسته) .

(٥) [آخر كتاب السبق والرمي] : هذه العبارة ساقطة من ط (ع) : ٢٥١/١٥ ، وط (م) : ٢٩٥/١٩ والصواب

إثباتها كما في (ك) : ل/١٣٥ ب .

الحمد لله رب العالمين
صلى الله عليه وسلم

بيان الطريقة المتبعة في الفهارس

لقد اتبعت في فهرسة رسالتي الأسلوب الآتي :

أولاً : قسمت الفهارس إلى (١٩) فهرس وهي كالآتي :

- ١- فهرس الآيات القرآنية .
- ٢- فهرس الأحاديث النبوية .
- ٣- فهرس الآثار .
- ٤- فهرس الأعلام المترجم لهم .
- ٥- فهرس الكتب الواردة في المخطوط .
- ٦- فهرس الأبيات الشعرية الواردة في المخطوط .
- ٧- فهرس القبائل والأمم .
- ٨- فهرس البلدان والمواضع .
- ٩- فهرس المعاني اللغوية .
- ١٠- فهرس غريب الحديث .
- ١١- فهرس المصطلحات الفقهية .
- ١٢- فهرس المصطلحات الأصولية .
- ١٣- فهرس القواعد الفقهية .
- ١٤- فهرس القواعد الأصولية .
- ١٥- فهرس الحضارة : (ملابس ، آلات ، أدوات ، مرافق ، صنائع ، مهن ، أعضاء ، رياح ، أمراض ، أدوية ، معادن ، أغذية) .
- ١٦- فهرس المقادير الشرعية : (مكيال ، ميزان ، مسافة ، مساحة ، نقود) .

١٧- فهرس النبات .

١٨- فهرس الحيوان .

١٩- فهرس المصادر والمراجع .

٢٠- فهرس الموضوعات .

ثانياً : تفصيل هذه الفهارس وطريقتي المتبعة فيها وهي :

١- فهرس الآيات القرآنية :

وقد قسمته إلى قسمين :

أولاً : فهرس الآيات الواردة في المخطوط .

ثانياً : فهرس الآيات الواردة في التحقيق .

فأذكر الآية كاملة من غير أن اقتصر على الشاهد ثم أذكر اسم السورة ورقم الآية والصفحة ، علماً بأنني رتبت الآيات حسب ترتيب السور في القرآن الكريم .

٢- فهرس الأحاديث النبوية :

وقد رتبها ترتيباً هجائياً فأذكر الحديث ثم الراوي ثم الصفحة .

٣- فهرس الآثار :

أيضاً رتبته ترتيباً هجائياً فأذكر الأثر ثم القائل ثم الصفحة .

٤- فهرس الأعلام المترجم لهم :

رتبته ترتيباً هجائياً فأذكر اسم العلم ثم ما اشتهر به بجانب اسمه بعد علامة (=) ثم أذكر وفاته ثم الصفحة .

٥- فهرس الكتب الواردة في المخطوط :

أذكر اسم الكتاب ، والصفحات التي وُجد فيها ، بعد ترتيبه هجائياً .

٦- فهرس الأبيات الشعرية الواردة في المخطوط :

رتبته ترتيباً هجائياً ثم أذكر القائل ثم الصفحة .

- ٧- فهرس القبائل والأمم :
- رتبته ترتيباً هجائياً ثم أذكر الصفحة .
- ٨- فهرس البلدان والمواضع :
- رتبته ترتيباً هجائياً ثم أذكر الصفحة .
- ٩- فهرس المعاني اللغوية :
- أذكر المادة وعلى أساسها أرتب ترتيباً هجائياً ثم الكلمة ثم الصفحة .
- ١٠- فهرس غريب الحديث :
- رتبته ترتيباً هجائياً فأذكر الكلمة ثم الصفحة .
- ١١- فهرس المصطلحات الفقهية :
- رتبته ترتيباً هجائياً فأذكر المصطلح ثم الصفحة .
- ١٢- فهرس المصطلحات الأصولية :
- رتبته ترتيباً هجائياً فأذكر المصطلح ثم الصفحة .
- ١٣- فهرس القواعد الفقهية :
- رتبته ترتيباً هجائياً فأذكر القاعدة ثم الصفحة .
- ١٤- فهرس الحضارة :
- رتبته ترتيباً هجائياً فأذكر الاسم ونوعه ثم الصفحة .
- ١٥- فهرس المقادير الشرعية :
- رتبته ترتيباً هجائياً فأذكر المقدار ونوعه ثم الصفحة .
- ١٦- فهرس النبات :
- رتبته ترتيباً هجائياً فأذكر اسم النبات والصفحة .
- ١٧- فهرس الحيوان :

رتبته ترتيباً هجائياً فأذكر اسم الحيوان ثم الصفحة .

١٨- فهرس المصادر والمراجع :

وقد قسمته إلى قسمين :

١- المصادر والمراجع المخطوطة .

٢- المصادر والمراجع المطبوعة .

أما من حيث الترتيب فيها فهو كالآتي :

فقد رتبها حسب العلوم فأذكر كتب التفسير ، وكتب علوم القرآن وهكذا ، وداخل كل علم رتبها ترتيباً هجائياً فأذكر اسم الكتاب ثم اسم المؤلف ثم إذا وجد تحقيق أو تعليق أو ضبط فأذكر اسم من قام بذلك ثم الطبعة ثم الدار ثم التاريخ .

١٩- فهرس الموضوعات :

فأذكر فيه العناوين الرئيسية إلى أن أصل إلى قسم التحقيق ، فأذكر قسم التحقيق والصفحات من أوله إلى آخره أي (من كذا إلى كذا) دون ذكر لجزيئات قسم التحقيق وهكذا والله تعالى أعلم .

(١) فهرس الآيات

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
١- فهرس الآيات الواردة في المخطوط :			
وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَتَقَهُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَهُمْ وَذَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحِكُمْ وَأَمْتِعِكُمْ فَيَسِيلُونَ عَلَيْكُمْ مِثْلَةً وَاحِدَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا	النساء	١٠٢	+٣٩٥ ٣٩٦
فَلَمْ يَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتُ إِذْ رَمَيْتُ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى وَلِيُبْلِيَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءٌ حَسَنًا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ	الأنفال	١٧	+٧٤ ٧٦
وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُعْلَمُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفِّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ	الأنفال	٦٠	+٦٧ +٦٩ +٧٠ +١٠٤ +١٥١ +١٩٧ ٢٩١
قَالُوا يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِنْدَ مَاعِنَا فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ	يوسف	١٧	٧٢

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
٢ - فهرس الآيات الواردة في التحقيق :			
وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ	البقرة	٤٣	٧٩
وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَمَا تَقَدَّمُوا لَأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ	البقرة	١١٠	٣٥٨
كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ	البقرة	١٨٠	٨٠
أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أَحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ	البقرة	٢٥٨	٢٩١
الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَخْطِئُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّقَها فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ	البقرة	٢٧٥	+١٢٤ ٢٢٥
وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ	البقرة	٢٨٠	٣٣٢
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَخْشَ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيحًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلْيَهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكَكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمَ كُفُّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ	البقرة	٢٨٢	+٢٢٧ ٣٨٨

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
وَأَنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانَ مِقْبُوضَةٍ فَإِنْ مِنْ بَعْضِكُمْ بَعْضٌ فليؤدِّ الَّذِي أَوْتِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ	البقرة	٢٨٣	١٠٣
هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرِيعٌ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ	آل عمران	٧	٢٤٨
كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَكَوْ أَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ	آل عمران	١١٠	٢٩٥
وَأَتْلَوْا الْبَيِّنَاتِ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيبًا	النساء	٦	٣٨٨
وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تُبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرِ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَلَهُنَّ أُجُورُهُنَّ فَرِيضَةٌ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا	النساء	٢٤	٨٠
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا	النساء	٢٩	٢٢٨
الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَتَقَوْا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَاِلْصَاحَاتُ قَاتِنَاتٍ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاصْرَبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْتَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا	النساء	٣٤	٣٣٢

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا	النساء	٤٣	١٩٥
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا	النساء	٥٩	٢٤٨
فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكُمْ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتُمْ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا	النساء	٦٥	٧٨
فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَادْكُرُوا اللَّهَ فِيمَا تَوْفَعُوا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ فَإِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا	النساء	١٠٣	٣٥٨
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُم بَيْعَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُبَلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرِ مُحْلِي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ	المائدة	١	٣٩٢
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَنْتَفِعُونَ فَضْلًا مِنْ رِبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَتَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدَّوْكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ	المائدة	٢	+٢٢٨ ٣١٣
حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْدُ الْخَنَازِيرِ وَمَا أَهَلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيلَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذُكِّرْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النَّصَبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَنْزِلَامِ ذَلِكَمْ فَسَقَ الْيَوْمِ يَسَّرَ اللَّهُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمِهِ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ	المائدة	٣	+٣٩٢ +٣٩٣ هـ

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلْ أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكَنَّ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ	المائدة	٤	٣٩٢
إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ			
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَمْزِجْ بِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمُ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيَسْمَعَ عَنْكُمْ عَلَىكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ	المائدة	٦	١٩٥
وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا فَاكْلًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ	المائدة	٣٨	٨٠
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَنْزِلَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ	المائدة	٩٠	+١٠٧ ١٢٥
إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ	المائدة	٩١	+١٠٧ ١٢٥
وَاطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا رَسُولُنَا بَلَاغُ الْمُنِيرِ	المائدة	٩٢	٧٨
الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَاَلَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ	الأعراف	١٥٧	٣٩٢
خُذِ الْعَمَلْ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ	الأعراف	١٩٩	١٧١

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَمَرْضُوا عَنْهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتُ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ	التوبة	١٠٠	٢٩٥
خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلْ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ	التوبة	١٠٣	٣٥٨
قَالُوا لَنْ أَكُلَهُ الذَّنْبُ وَمَنْ عَصَبَةٌ إِنَّا إِذَا لَخَاسِرُونَ	يوسف	١٤	٢٥٧
فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَاجْتَمَعُوا أَن يُجْعَلُوا فِي عِيَابَةِ الْجَبِّ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنْبِتَهُمُ الْبَاسُ هَذَا وَمَا لَا يَشْعُرُونَ	يوسف	١٥	٢٥٧
قَالُوا نَفَقْدُ صَوَاعَ الْمَلِكِ وَلَكِنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ	يوسف	٧٢	١١٣+ ١٦٦
قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ	يوسف	٨٥	٢٥٧
اذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَذَا فَاقُوهُ عَلَى وَجْهِ أَبِي يَأْتِ بَصِيرًا وَأْتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ	يوسف	٩٣	٣١٨
سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسْرَ الْقَوْلُ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخَفٌ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ	الرعد	١٠	١٨٣
مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا تِلْكَ عُقْبَى الَّذِينَ اتَّقَوْا وَعُقْبَى الْكَافِرِينَ النَّارُ	الرعد	٣٥	٢٥٧
وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَامُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنَعْبُدَ دَامَ الْمُتَّقِينَ	النحل	٣٠	٢٥٧
وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَوْفَ وَلَا تُنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا	الإسراء	٢٣	ب
وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا	الإسراء	٢٤	٣٦١
وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا	الإسراء	٣٦	١٢٧
وَكَذَٰلِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِيَتَسَاءَلُوا بَيْنَهُمْ قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَنْزَلَ كِيَ طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَسَلِّطْ وَلَا يَشْعُرَنَّ كُمْ أَحَدًا	الكهف	١٩	٣١٨

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
فَعَسَىٰ رَبِّي أَن يَأْتِيَنِي خَيْرٌ مِّنْ جَنَّتِكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِّنَ السَّمَاءِ فَتُصْبِحُ صَعِيدًا زَرَقًا	الكهف	٤٠	٢٨٩
السَّفِينَةِ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَمْرَدَتْ أَنْ أَعْيِيَهَا وَكَانَ وِراءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا	الكهف	٧٩	٢٢٨
وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ	الأنبياء	٢٦	٢٥٧
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا امْزُكُّوا وَأَسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ	الحج	٧٧	٢٢٨
فَقَتَّلُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلٌّ حِزْبٌ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ	المؤمنون	٥٣	٣٧١
كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكِدْ يَرَاهَا وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ	النور	٤٠	١٨٣
وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا	الفرقان	٤٨	٣٥٨
وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِن قَبْلُ فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ	القصص	١٢	١٠٧
قَالَ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكْحَلَ ابْنِي هَاتَيْنِ عَلَىٰ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِينَ حِجَابٍ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُمِرْتُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَبَّحْدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ	القصص	٢٧	١١١
يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ مُرْسَلٌ مِّنْ قَبْلِكَ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ	فاطر	٤	٢٥٧
إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ	يس	٨٢	٣٣٦
وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ	الشورى	٤٠	١٩٦
وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيَّ حَكِيمٌ	الزخرف	٤	٣٦٠
فَذَرَهُمْ يَخْوضُوا وَيَلْعَبُوا حَتَّىٰ يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوْعَدُونَ	الزخرف	٨٣	١٠٠
فَهَلْ يُنظَرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا فَأَنَّى لَهُمْ إِذَا جَاءَهُمْ ذِكْرَاهُمْ	محمد	١٨	١٨٢

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَسِرُهُمْ رُكْعًا سُبْحًا يَنْتَفُونَ فُضُلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَرَمِينَ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوْقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا	الفتح	٢٩	٢٩٥
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَرُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْأَسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَسِبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ	الحجرات	١١	٧
هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ	الذاريات	٢٤	٢٥٧
إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُكْرُونَ	الذاريات	٢٥	٢٥٧
وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ كُلُّ أُمْرٍ بِمَا كَسَبَ رَهِيْنٌ	الطور	٢١	١٠٣
وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَسْعَوْنَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا	النجم	٢٨	١٢٧
لَا يُصَدِّعُونَ عَنْهَا وَلَا يَنْزِفُونَ	الواقعة	١٩	٢٥٨
أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ	الحديد	١٦	٨٦
فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَنَاسَا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ذَلِكَ لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ	المجادلة	٤	٢٩٩
هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ	الحشر	٢	١٢٦
وَلَوْلَا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ لَعَذَّبْتُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابُ النَّارِ	الحشر	٣	١٢٦
ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَمَنْ يُشَاقِ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ	الحشر	٤	١٢٦

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
أَفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ	الحشر	٧	٧٨
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ	الجمعة	٩	٣٢٩
وَإِذَا مَرَأُوا تُجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ	الجمعة	١١	٣٢٩
سَلَامٌ أَتَاهُمْ بِذَلِكَ نَرْعِيهِ	القلم	٤٠	١٦٧
الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ	الحاقة	٢+١	١٨٣
فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبِيلًا	المزمل	١٦	٢٩٩
كَأَلَا إِذَا بَلَغَتِ النَّوَافِلُ	القيامة	٢٦	٢٥٧
هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرِ	الفجر	٥	٣٨٨
وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا	الفجر	٢٢	١٨٣
فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا	الشرح	٥	٣٣٢

(٢) فهرس الأحاديث النبوية

م	الحديث	الراوي	الصفحة
١	(أحد جبل يحبنا ونحبه)		٧٥
٢	(ارتبطوا الخيل فإن ظهورها لكم عز وأجوافها لكم كنز)	عبد الله بن عمرو بن العاص	٧١
٣	(ارتبطوا الخيل وامسحوا بنواصيها وأعجازها وأكفالتها وقلدوها ولا تقلدوها الأوتار)	أبو وهب الجُشمي	٧١
٤	(أحضروا الهدف فإن الملائكة تحضره ، وأن بين الهدفين لروضة من رياض الجنة)		٩٣
٥	(إذا بايعت فقل لا خلافة)	عبد الله بن عمر	١١١
٦	(إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس)		٣٤١
٧	(إذا لقيت وكيلي بخبير فخذ منه خمسة عشر وسقاً من تمره ، فإن ابتغى منك آية فضع يدك على ترقوته)	جابر بن عبد الله	٣١٨
٨	(ارم فداك أبي وأمي)		٩٢
٩	(ارموا بني إسماعيل فإن أباكم كان رامياً ، ارموا وأنا مع ابن الأدرع) فأمسك القوم قسيهم وقالوا : من كنت معه غلب فقال النبي ﷺ (ارموا وأنا معكم كلكم)	أبو هريرة	٩١
١٠	(الإسلام أن تعبد الله ولا تشرك به شيئاً وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة المفروضة وتصوم رمضان)	أبو هريرة	٣٥٨
١١	(أطرح القرن وصل بالقوس)	سلمة بن الأكوع	٣٩٧

م	الحديث	الراوي	الصفحة
١٢	(إن أبواب الجنة تحت ظلال السيوف)	أبو موسى الأشعري	٨٢
١٣	(إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا)	ابن عباس	٢٢٨
١٤	(أن رسول الله ﷺ سابق بين الخيل التي قد أضمرت من الحفياء وكان أمدھا ثنية الوداع ، وسابق بين الخيل التي لم تضمر من الثنية إلى مسجد بني زريق وأن عبد الله بن عمر فيمن سابق بها)	ابن عمر	+٨٦+٦٧ ٨٧
١٥	(إن رسول الله ﷺ نهى أن تتكح المرأة على عمتها أو العمة على أبنه أخيها أو المرأة على خالتها أو الخالة على بنت أختها ولا تتكح الصغرى على الكبرى ولا الكبرى على الصغرى)		٨٠+٧٩
١٦	(أن الله عز وجل يدخل بالسهم الواحد ثلاثة نفر الجنة صانعه الذي احتسب في صنعته الخير ومنبله والرامي ارموا وأركبوا وأن ترموا أحب إليّ من أن تركبوا وليس من اللهو إلا ثلاثة تأديب الرجل فرسه وملاعبته زوجته ورميه بنبله عن قوسه ومن علم الرمي ثم تركه فهي نعمة كفرها)	عقبة بن عامر الجهني	٩٥
١٧	(إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث)		٨٠
١٨	(إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح وليحد أحدكم شفرته فليرح ذبيحته)		١٣٣

م	الحديث	الراوي	الصفحة
١٩	(إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يكره أن تؤتى معصيته)		١٢٢
٢٠	(إن النبي ﷺ جعل للجدة السدس إذا لم يكن دونها أم)	بريدة	٨٠
٢١	(أن النبي ﷺ قبض يوم أحد قبضة من تراب رماهم بها وقال : شأنت الوجوه)	ابن عباس	٧٦-٧٥
٢٢	(إن النبي ﷺ قضى باليمين على المدعي عليه)	ابن عباس	٢٦٨
٢٣	(إنما الأعمال بالنيات وإنما لإمرئ ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله ، فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها ، فهجرته إلى ما هاجر إليه)	عمر بن الخطاب	٧٧
٢٤	(إنما الصبر عند الصدمة الأولى)		٧٧
٢٥	(بعثت والساعة كفرس رهان كاد أحدهما أن يسبق الآخر بإذنه)		١٨٢
٢٦	(البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، أو يقول أحدهما لصاحبه أختر)		١١٢
٢٧	(حق على الله أن لا يرفع الناس شيئاً إلا وضعه الله)	أنس بن مالك	٨٥

م	الحديث	الراوي	الصفحة
٢٨	خرج النبي ﷺ إلى الأبطح فرأى ركانة بن عبد يزيد يرعى أعزراً له ، فقال ركانة يا محمد هل لك في أن تصارعني ؟ فقال له النبي ﷺ ما تسبق لي ؟ فقال : شاة ، فصارعه فصرعه النبي ﷺ فقال ركانة : هل لك في العود ؟ فقال النبي ﷺ ما تسبق لي ؟ فقال : شاة فصارعه فصرعه النبي ﷺ فقال ركانة : هل لك في العود ؟ فقال النبي ﷺ ما تسبق لي ؟ فقال : شاة فصارعه فصرعه النبي ﷺ فقال ركانة : يا محمد أعرض علي الإسلام فما أحد وضع جنبي على الأرض غيرك ، فعرض عليه الإسلام فأسلم ، ورد عليه غنمه)		١٣٣+١٣٤
٢٩	(خير الناس قرني ، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يجيء أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته)		٢٩٥
٣٠	(خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم)		٢٩٥
٣١	(الخيل معقود بنواصيها الخير إلى يوم القيامة)	عروة البارقي	٩٠
٣٢	(سابقني رسول الله ﷺ فسبقته فلما حملت اللحم سابقني فسبقني ، فقال لي : يا عائشة هذه بنتك)	عائشة	٨٩+٦٧
٣٣	(سمعت رسول الله ﷺ قرأ في المغرب بالطور)	جبير بن مطعم	٨١

م	الحديث	الراوي	الصفحة
٣٤	سمعت رسول الله ﷺ وهو على المنبر يقول : (وأعدو لهم ما استطعتم من قوة ألا إن القوة الرمي ، ألا إن القوة الرمي ، ألا إن القوة الرمي)	عقبة بن عامر	٧٠+٦٧
٣٥	(شاهدك أو يمين)		٢٦٨
٣٦	(شيطان يتبع شيطانة)		١٣٦
٣٧	(صدق سلمان)		٧٨+٧٧
٣٨	(صلوا كما رأيتموني أصلي)		٧٩
٣٩	(العارية مؤاده والزعيم غارم والدين مقضي)	أبو أمامة	١٦٧
٤٠	(عنبت امرأة في هرة لم تطعمها ولم تسقها ولم تتركها تأكل من خشاش الأرض)		١٣٨
٤١	(عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور)		٢٢٥
٤٢	(قال الله : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع حراً فأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره)	أبو هريرة	١١١
٤٣	(كل اللعب حرام إلا لعب الرجل بفروسه ولعبه بقوسه ولعبه مع زوجته)	عقبة بن عامر	١٠٥
٤٤	(لا تبيعوا الذهب بالذهب ، ولا الورق بالورق ولا البر بالبر ، ولا الشعير بالشعير ، ولا التمر بالتمر ، ولا الملح بالملح ، إلا سواء بسواء ، عيناً بعين ، يداً بيد ، ولكن بيعوا الذهب بالورق ، والبر بالشعير ، والتمر بالملح كيف شئتم إذا كان يداً بيد)	عبادة بن الصامت	١٢٤

م	الحديث	الراوي	الصفحة
٤٥	(أن رسول الله ﷺ قال : لا سبق إلا في نصل أو حافر أو خف)	أبو هريرة	+٦٩+٦٨ ١١٩+١٠١
٤٦	(لا يبيع الرجل على بيع أخيه ، ولا يخطب على خطبة أخيه ، ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفأ إنائها)		١٢٦
٤٧	(لا يجلد فوق عشر جلدات إلا في حد من حدود الله)	أبو بردة	٣٣٢
٤٨	(لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً)	عبد الله بن زيد بن عاصم	٢٨٢
٤٩	(لعن رسول الله ﷺ آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه)		١٢٤
٥٠	(اللهم أجب دعوته وسدد رميته)		٩٣
٥١	(ملعون حاملها عليكم بالقسي العربية وسهامها فإنه سيفتح عليكم بها)		٢٩٢
٥٢	(من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها أو كاهناً فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ)	أبو هريرة	٨٣
٥٣	(من أدخل فرساً بين فرسين وهو لا يؤمن أن يسبق فلا بأس به ، ومن أدخل فرساً بين فرسين وهو يؤمن أن يسبق فإن ذلك هو القمار)	أبو هريرة	١٦٢
٥٤	(من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم)	ابن عباس	٢٢٧
٥٥	(من أقال مسلماً أقال الله عثرته)		٣١٢

م	الحديث	الراوي	الصفحة
٥٦	(من بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حقة فإنها تقبل منه الحقة ويجعل منها شاتين إذا استيسرتا له أو عشرين درهماً ، ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده الحقة وعنده الجذعة فإنها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين ، ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده إلا بنت لبون فإنها تقبل منه بنت لبون ويعطي شاتين أو عشرين درهماً ، ومن بلغت صدقته بنت لبون وعنده حقة فإنها تقبل منه الحقة ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين ، ومن بلغت صدقته بنت لبون وليست عنده وعنده بنت مخاض فإنها تقبل منه بنت مخاض ويُعطى معها عشرين درهماً أو شاتين)	أنس بن مالك	٧٩
٥٧	(من بنى لله بيتاً ولو كمفحص قطاة بنى الله له بيتاً في الجنة)		١٨٣+١٨٢
٥٨	(من ترك الجمعة ثلاثاً من غير ضرورة طبع الله على قلبه)	جابر بن عبد الله	٣٢٩
٥٩	(من حلف فقال في حلفه باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله ، ومن قال لصاحبه تعال أقامرك فليصدق)	أبو هريرة	١٠٧
٦٠	(من نفس عن أخيه كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه)		٢٢٩+٢٢٨

م	الحديث	الراوي	الصفحة
٦١	(نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد ولا تتاجشوا ولا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه)	أبو هريرة	٣٤١
٦٢	(نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحصة وعن بيع الغرر)	أبو هريرة	٣٥٣
٦٣	(نهى رسول الله ﷺ عن التحريش بين البهائم)	ابن عباس	١٣٨
٦٤	(نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي ناب من السباع وعن كل ذي مخلب من الطير)	ابن عباس	٣٩٣+٣٩٢
٦٥	(نهى النبي ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمر ، ورخص في لحوم الخيل)	جابر بن عبد الله	٣٩٢
٦٦	(هذا هو الحرب)		٣٥٠

(٣) فهرس الآثار

م	الأثر	القائل	الصفحة
١	قال (انطلق نفر من أصحاب النبي ﷺ في سفرة سافروها حتى نزلوا على حي من أحياء العرب فاستضافوهم فأبوا أن يضيفوهم ، فلذغ سيد ذلك الحي ، فسقوا له بكل شيء ، لا ينفعه شيء ، فقال بعضهم : لو أتيتهم هؤلاء الرهط الذين نزلوا لعله أن يكون عند بعضهم شيء . فأتوهم فقالوا : يا أيها الرهط إن سيدنا لدغ ، وسعينا له بكل شيء لا ينفعه ، فهل عند أحد منكم من شيء ؟ فقال بعضهم : نعم والله إنني لأرقي ، ولكن والله لقد استضافناكم فلم تضيفونا ، فما أنا براقٍ لكم حتى تجعلوا لنا جعلاً فصالحوهم على قطيع من الغنم ، فانطلق يتقل عليه ويقرأ : (الحمد لله رب العالمين) فكانما نشط من عقال ، فانطلق يمشي وما به قلبه . قال : فأوفوهم جعلهم الذي صالحوهم عليه . فقال بعضهم : أقسموا . فقال الذي رقى : لا تفعلوا حتى نأتي النبي ﷺ فنذكر له الذي كان فننظر ما يأمرنا فقدموا على رسول الله ﷺ فذكروا له فقال : وما يدريك أنها رقية ؟ ثم قال : قد أصبتم أقسموا واضربوا لي معكم سهماً فضحك النبي ﷺ)	أبو سعيد الخدري	١١٣+١١٤
٢	(تمعددوا ، واخشوشنوا ، واحتقوا وأركبوا ، وأرموا ، ولأن ترموا أحب إلي من أن تركبوا)	عمر بن الخطاب	٩٤
٣	(توفي رسول الله ﷺ ودرعه مرهونة عند يهوي بثلاثين صاعاً من شعير)	عائشة	١٠٣

م	الأثر	القائل	الصفحة
٤	(جاءت الجدة الأخرى إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه تسأله ميراثها فقال : مالك في كتاب الله تعالى شيء ، وما كان القضاء الذي قضى به إلا لخيرك ، و : أنا بزائد في الفرائض ، ولكن هو ذلك ، السدس ، فإن اجتمعنا فيه فهو بينكما وأ : كما خلت به فهو لها)	عمر بن الخطاب	٨٠
٥	(روى أن الجدة جاء ، إلى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها فقال لها أبو بكر : مالك في كتاب الله شيء ، وما علمت لك في سنة رسول الله ﷺ شيئاً فأرجع . حتى أسأل الناس فسأل الناس فقال المغيرة بن شعبه : حضرت رسول الله ﷺ أ : لها السدس فقال أبو بكر : هل معك غيرك ؟ فقام محمد بن مسلمة فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبه فأنفذه لها أبو بكر)	أبو بكر	٨٠
٦	(سئل أنس بن مالك : أ : تراهنون على عهد رسول الله ﷺ ؟ قال نعم رهن رسول الله ﷺ على فرس له فجاءه سابقة فبهش لذلك وأعجبه	أنس بن مالك	١٠٢
٧	(علموا أولانكم السباحة الرماية وركوب الخيل)	عمر بن الخطاب	١٣٢
٨	(والله لو أن أهل صنعاء اشتركوا في قتله لقتلتهم أجمع)	عمر بن الخطاب	٣٧١

(٤) فهرس الأعلام المترجم لهم

م	اسم العلم	وفاته	الصفحة
١	أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري المدني	٩٤هـ	٩١
٢	أحمد بن الحسن بن خيرون البغدادي = ابن الباقلاني	٤٤٨هـ	١٤
٣	أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله = ابن كادش العكبري	٥٢٦هـ	١٥
٤	أحمد بن عمر بن سريج البغدادي = ابن سريج	٣٠٦هـ	+١٢٨+٢٩ ٣٤٧
٥	أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد = أبو بكر الخطيب البغدادي	٤٦٣هـ	١٤
٦	أحمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني = أبو حامد الإسفراييني	٤٠٦هـ	+١٣+١٢ +٢١٥+٣٠ ٣٨٢
٧	أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلكان البرمكي = ابن خلكان	٦٨١هـ	٢٦
٨	أحمد بن محمد بن علي أبو العباس نجم الدين = ابن الرفعة	٧١٠هـ	٣٢
٩	أحمد بن محمد الجرجاني	٤٨٢هـ	١٥
١٠	أحمد بن مصطفى بن خليل أبو الخير = طاش كبري زاده	٩٦٨هـ	١٧
١١	أنس بن مالك بن النضر الخزرجي رضي الله عنه	٩٣هـ	٨٤
١٢	إبراهيم عليه السلام		٢٩٠

م	اسم العلم	وفاته	الصفحة
١٣	إبراهيم بن أحمد = أبو إسحاق المروزي	٣٤٠هـ	١٤٧+١٤٤ +١٥٦+ ٢٨٧+٢٣١ +٢٩٨+ ٣٢٢+٣٢٠ +٣٢٣+ ٣٤٠
١٤	إبراهيم بن السري بن سهل = الزجاج	٣١١هـ	٧٣
١٥	إخوة يوسف عليه السلام		٧٢
١٦	إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني	٢٦٤هـ	+٣٨+٢٩ ١٨٤+١٨٢ +٣١١+ ٣٤٦
١٧	جعفر بن محمد بن الفضل الدقاق البغدادي = ابن المارستاني	٣٨٧هـ	١٣
١٨	الحسن بن الحسين بن أبي هريرة	٣٤٥هـ	+٢١٧+٣٠ ٢٤٨+٢٤٧ +٣٢٠+ ٣٧١+٣٤٢
١٩	الحسن بن علي بن محمد الجبلي		١٣
٢٠	الحسن بن القاسم = أبو علي الطبري	٣٥٠هـ	١٥٧
٢١	الحسين بن صالح بن خيران البغدادي	٣٢٠هـ	+١٦٥+٢٩ ١٧٩
٢٢	الحسين بن علي الكرابيسي	٢٤٥هـ	٣٨
٢٣	حميد بن أبي حميد الطويل	١٤١هـ	٨٤

م	اسم العلم	وفاته	الصفحة
٢٤	الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي = الربيع المرادي	٢٧٠هـ	٣٨
٢٥	ركانة بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب الحجازي	٤٢هـ	١٣٤+١٣٣
٢٦	سعد بن مالك بن أهيب بن عبد مناف القرشي رضي الله عنه	٥٥هـ	٣٤٥+٩٢
٢٧	سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن مخزوم القرشي رضي الله عنه	٩٤هـ	١٦٢
٢٨	سفيان بن حسين بن الحسن = أبو محمد الواسطي	١٥٢هـ	١٦٢
٢٩	سفيان بن عيينة بن أبي عمران	١٩٨هـ	٨٩+٨٨
٣٠	سلمة بن عمرو بن الأكوع رضي الله عنه	٧٤هـ	٣٩٧
٣١	شبيب بن عثمان بن صالح الرحبي أبو المعالي		٢٠
٣٢	شبيب بن غرقدة السلمي		٨٩
٣٣	طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري	٤٥٠هـ	٣٤
٣٤	عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما	٥٧هـ	٨٩
٣٥	عاصم بن ثابت بن أبي الأفلح رضي الله عنه		٣٥٠
٣٦	عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد = السيوطي	٩١١هـ	١٧
٣٧	عبد الرحمن بن صخر الدوسي = أبو هريرة رضي الله عنه	٥٧هـ	٦٨
٣٨	عبد الرحمن بن عبد الكريم بن هوازن القشيري	٤٨٢هـ	١٥
٣٩	عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي = ابن الجوزي	٥٩٧هـ	٢٥+٢٤
٤٠	عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي الدمشقي	١٥٧هـ	١٨٤+١٨١
٤١	عبد الغني بن بازل بن يحيى بن الحسن بن يحيى الألوحي	٤٨٦هـ	١٤

م	اسم العلم	وفاته	الصفحة
٤٢	عبد السيد بن محمد عبد الواحد بن محمد أبو نصر = ابن الصباغ	٤٧٧هـ	٣٤
٤٣	عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي القرشي رضي الله عنهما	٦٨هـ	٧٥
٤٤	عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي رضي الله عنهما	٧٣هـ	٨٦
٤٥	عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل القرشي رضي الله عنهما	٦٣هـ	٧١
٤٦	عبد الله بن الإمام القادر بالله = القائم بأمر الله	٤٦٧هـ	٧
٤٧	عبد الله بن محمد البخاري الخوارزمي = البافى	٣٩٨هـ	١٢
٤٨	عبد الواحد بن الحسين بن محمد الصيمري = القاضي أبو القاسم الصيمري	٣٨٦هـ	١٢
٤٩	عبد الواحد بن عبد الكريم بن هوازن القشيري	٤٩٤هـ	١٥
٥٠	عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت بن عبد الله بن الحكم بن أبي العاص الثقفي	١٩٤هـ	٨٤
٥١	عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي	٧٧١هـ	+٢٠+١٦ ٢٦
٥٢	عروة بن الجعد البارقى رضي الله عنه		٩٠
٥٣	عروة بن الزبير رضي الله عنه	٩٢هـ	٨٩+٨٨
٥٤	عطاء بن أبي رباح رضي الله عنه	١١٤هـ	٢٩٤
٥٥	عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه	٥٨هـ	٧٠
٥٦	غرقدة والد شبيب		٩٠
٥٧	محارب بن قيس الكسعي		٢٤٤
٥٨	محجن بن الأدرع الأسلمي رضي الله عنه		٩١

م	اسم العلم	وفاته	الصفحة
٥٩	محمد بن إسماعيل بن مسلم = ابن أبي فديك	٢٠٠هـ	٦٨
٦٠	محمد بن زياد بن الأعرابي الهاشمي	٢٣١هـ	٢١٥
٦١	محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث = ابن أبي ذئب	١٥٨هـ	٦٨
٦٢	محمد بن عبيد الله بن أبي البقاء	٤٩٩هـ	١٤
٦٣	محمد بن عدي بن زحر المنقري		١٣
٦٤	محمد بن علي بن أحمد شمس الدين الداودي المالكي	٩٤٥هـ	٢٦
٦٥	محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري	١٢٤هـ	١٦٢
٦٦	محمد بن المعلى بن عبد الله الأسدي الأزدي		١٣
٦٧	نافع بن أبي نافع البزاز		٦٨
٦٨	نافع القرشي مولى ابن عمر	١١٧هـ	٨٦
٦٩	النمرود بن كنعان بن كوش بن سام نوح		٢٩٠
٧٠	هشام بن عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد	١٤٥هـ	٨٨
٧١	ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي	٦٢٦هـ	٢٣+١٦+٧ ٢٥+
٧٢	يحيى بن أبي الخير بن سالم بن أسعد بن يحيى العمراني اليماني	٥٥٨هـ	٣٤
٧٣	يحيى بن شرف النووي الحزامي	٦٧٦هـ	٣٧
٧٤	يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهم الصلاة والسلام		٧٢
٧٥	يونس بن عبد الأعلى الصديقي المصري	٢٦٤هـ	٣٨

(٥) فهرس الكتب الواردة في المخطوط

م	اسم الكتاب	الصفحة
١	كتاب الأم	٣٦٨+٣٢٢+٢٣٥+٢٠٣

(٦) فهرس الأبيات الشعرية الواردة في المخطوط

م	البيت	القائل	الصفحة
١	ألا هل أتى رسول الله أني حميت صحابتي بصدور نبلي فما يعتد رام في عـدو بسهم يا رسول الله قبلي وذلك أن دينك دين صدق وذو حق أتيت به وعدل	سعد بن أبي وقاص	٣٤٥
٢	إن المذرّع لا تغنني خؤولته كالبغل يعجز عن شوط المحاضير	عرهم بن قيس العدوي	١٤٣
٣	ندمت ندامة الكسعي لما رأت عيناه ما عملت يداه		٢٤٥
٤	نصيب ببعضها أفواق بعض فلولا الكسر لاتصلت مصيباً		٣٢٧

(٧) فهرس القبائل والأمم

م	اسم القبيلة	الصفحة
١	الأتراك	٣
٢	الأكراد	٣
٣	البويهيين	١١+١٠
٤	السنة	٥
٥	الشيعة	٥
٦	العجم	٢٩
٧	العرب	٢٨٩+٣
٨	الفرس	٣
٩	قريش	٩٤
١٠	النصارى	٣
١١	هوازن	١٢٠
١٢	اليهود	٣

(٨) فهرس البلدان والمواضع

م	اسم البلد أو الموضع	الصفحة
١	الأبطح	١٣٣
٢	أحد	٧٥
٣	أنريجان	٩٤
٤	البصرة	١٢+٩
٥	بغداد	١٢+١١+١٠+٩+٤
٦	ثنية الوداع	٨٧+٨٦
٧	الحجاز	٢٧٣
٨	الحفيا	٨٦
٩	درب الزعفراني	١٠
١٠	الكتاتيب	٥
١١	المدارس	٥
١٢	المساجد	٥
١٣	مسجد بني زريق	٨٧
١٤	مقبرة باب حرب	١١

(٩) فهرس المحتاي اللغوية

م	المادة	الكلمة	الصفحة	م	المادة	الكلمة	الصفحة
١	أجر	الأجور	١٤٦	٢٢	جئز	الجائز	١٨٦
٢	أجر	الإجارة	١١٠	٢٣	جئز	المجاز	١٩٥
٣	آل	التأويل	٢٤٧	٢٤	جاح	الجائحة	٣٣٠
٤	أمد	الأمد	٨٦	٢٥	جعل	الجعالة	١١٣
٥	أمن	الأمين	١٧٠	٢٦	جلا	المجلي	١٥٣
٦	أهب	أهبة	٩٧	٢٧	جمر	الجمرة	٢٨٧
٧		الإرادة	٣٣٦	٢٨	جمع	الجمعة	٣٢٨
٨	باع	البيع	٢٢٥	٢٩	جهد	الإجتهاد	٢٨٣
٩	بان	البينة	٢٦٧	٣٠	جهل	الجهالة	١٤٨
١٠	بدر	المبادرة	١٩٨	٣١	جور	الجور	٣٦٥
١١	بدل	البذل	١٥٨	٣٢	حبو	الحواب	٢٥٤
١٢	بذل	البذل	١٥٢	٣٣	حجر	الحجر	٣٨٨
١٣	برع	البارع	١٥٣	٣٤	حدث	الحديث	٨١
١٤	بلغ	المبالغة	١٨٢	٣٥	حنق	الحنق	١٤٧
١٥	بهش	بهش	١٠٢	٣٦	حرف	الإنحراف	١٧٦
١٦	بهم	الإبهام	١٦٨	٣٧	حرم	الحرام	١٠٧
١٧	بوح	المباح	٩٧	٣٨	حزب	الأحزاب	٣٧١
١٨	تبع	التابعي	٢٩٦	٣٩	حزن	حزونة	١٦٩
١٩	تلا	التالي	١٥٣	٤٠	حط	المحاطة	١٩٨
٢٠		التوكيد	١٢٣	٤١	حظي	الحظي	١٥٣
٢١		الاستثناء	١٠١	٤٢	حظر	المحظور	١٢٢

م	المادة	الكلمة	الصفحة	م	المادة	الكلمة	الصفحة
٤٣	حفر	الحافر	١١٨	٦٥	رخص	الرخصة	١٢١
٤٤	حق	الحقيقة	١٩٤	٦٦	رشق	الرشق	٢٠٢
٤٥	حل	المحلل	١٠٦	٦٧	رضخ	الرضخ	٣٥٠
٤٦	حلل	الحلال	١٠٨	٦٨	رفع	الرفعة	٣٤٧
٤٧	خرم	الخارم	٢٧٢	٦٩	رمى	الرمي	٦٩+٦٦
٤٨	خزق	الخزق	٢١٠	٧٠	رهن	الرهن	١٠٣
٤٩	خسق	الخسق	٢١٠	٧١	زجا	يزجي	١٨٤
٥٠	خصر	الإختصار	٢٥٦	٧٢	زعم	الزعيم	٣٧٣
٥١	خصل	الخواصل	٢١١	٧٣	زلف	المزدلف	٢٥٤
٥٢	خطر	الخطر	٢١٣	٧٤	ساخ	الساخ	١٩٣
٥٣	خطف	الخاطف	٢٤٩	٧٥	السبح	السباحة	١٣١
٥٤	خف	الخف	١١٨	٧٦	سبق	السبق	٦٩+٦٦
٥٥	خل	الخال	٢٤٢	٧٧	سفه	السفه	١٣٨
٥٦		الدارة	٢٠٧	٧٨	سكت	السكيت	١٥٤
٥٧	دان	الدين	٢٢١	٧٩	سلم	السلم	٢٢٧
٥٨	دبغ	الدباغ	٣٩٢	٨٠	سن	السنة	٧٧
٥٩	درك	الدرك	٢٢٤	٨١	شبك	المشابكة	١٣٥
٦٠	ذكا	الذكاة	٣٩١	٨٢	شد	الشاذ	٣٥١
٦١	نم	الذمة	١٧٤	٨٣	شرط	الشرط	١٤٢
٦٢	راح	المرتاح	١٥٣	٨٤	شك	الشك	٢٨١
٦٣	ربا	الربا	١٢٤	٨٥	شهب	الشهباء	١٢٠
٦٤	ربط	الرباط	١٥٠	٨٦	شوط	الشوط	١٤٣

م	المادة	الكلمة	الصفحة	م	المادة	الكلمة	الصفحة
٨٧	صحب	الصحابية	٢٩٤	١٠٩	ظن	الظن	٢٥٣
٨٨	صح	الصحيح	١٥٧	١١٠	عاض	العوض	٩٨
٨٩	صحح	الصحة	١١٥	١١١	عثر	العثر	١٩٣
٩٠	صرع	الصراع	١٠٠	١١٢	عدل	العدل	١٧٦
٩١	صفق	الصفقة	٣٨٣	١١٣	عدل	العدول	١٧٥
٩٢		الصفة	٢٠١	١١٤	عذر	العذر	٣٢٨
٩٣	صلى	الصلاة	٣٥٨	١١٥	عرب	أعرابي	٨٥
٩٤	صلى	المصلى	١٥٣	١١٦	عرض	العارض	٢٤١
٩٥	صلح	المصالح	١٠٤	١١٧	عرف	العرف	١٧١
٩٦	ضرب	المضاربة	٣١٧	١١٨	عزر	التعزير	٣٣٢
٩٧	ضد	الأضداد	١٩٦	١١٩	عسر	الإعسار	٣٣٢
٩٨		الضالة	١١٧	١٢٠	عضب	العضباء	٨٤
٩٩	ضمز	الإضمار	٨٦	١٢١	عضد	العاخذ	٢٤٨
١٠٠	ضمن	الضمان	١٦٦	١٢٢	عطب	العطب	١٤٦
١٠١	ضهى	المضاهاة	١١٦	١٢٣	عطف	العاطف	١٥٤
١٠٢	طاش	الطائش	٢٤٨	١٢٤	عقد	العقد	١٠٩
١٠٣	طرد	الطرد	١١٥	١٢٥	عقر	العقر	١٤٨
١٠٤	طرو	الطارئة	٢٨٤	١٢٦	عكس	العكس	١١٥
١٠٥	طعن	الطعنة	٢٧٢	١٢٧	علل	العلة	١٤٩
١٠٦	طفر	الطفرة	١٣١	١٢٨	عم	العام	١٧٣
١٠٧	طمح	الطامح	٢٤٧	١٢٩		الإستعارة	٣٦٠
١٠٨	طهر	الطهارة	٣٥٧	١٣٠	غر	الغرر	٣٥٢

م	المادة	الكلمة	الصفحة	م	المادة	الكلمة	الصفحة
١٣١	غرب	الغريب	٣٨٢	١٥٣	قصد	الإقتصاد	٣٦٣
١٣٢	غرض	الغرض	٢٠٧	١٥٤	قصر	المقصود	١٢٢
١٣٣	غرق	الإغراق	٢٤١	١٥٥	قطب	قطب	٢٦١
١٣٤	غرم	الغارم	١٦٣	١٥٦	قمر	القمار	١٠٠
١٣٥	غصب	الغصب	٢٢٨	١٥٧	قوس	القياس	١٢٥
١٣٦	غلط	الغلط	٢٥١	١٥٨	كره	المكروه	٣٣٦
١٣٧	غنم	الغانم	١٦٣	١٥٩	كفى	التكافؤ	١٤٢
١٣٨	غيا	الغاية	١٤٥	١٦٠	كلم	الكلام	٣٤٨
١٣٩	فتر	الفطور	٢٥٠	١٦١	كنو	الكنية	٦
١٤٠	فحص	مفحص	١٨٣	١٦٢	لزم	اللازم	٣٤٤
١٤١	فره	أستفراه	١٦٥	١٦٣	لطم	اللطم	١٥٤
١٤٢	فسخ	الفسخ	٣٠١	١٦٤	لعب	اللعب	١٠٠
١٤٣	فسر	التفسير	٣٤٨	١٦٥	لقب	اللقب	٧
١٤٤	فسكل	الفسكل	١٥٤	١٦٦	الها	اللهو	١٠٠
١٤٥	فضل	التفاضل	١٥٢	١٦٧	مال	تموله	٢٢١
١٤٦	فلج	الفلج	٢٢٣	١٦٨	مثل	التماثل	٣٠٣
١٤٧	قال	الإقالة	٣١٢	١٦٩	مثل	المثل	١٨٢
١٤٨	قبض	القبضة	٧٦	١٧٠	مدى	المدى	١٦٨
١٤٩	قرض	القراض	٣١٣	١٧١	مرق	المارق	٢٧٦
١٥٠	قرض	القرض	٢٢٨	١٧٢	مطل	المطل	٢٢٢
١٥١	قرع	القرعة	١٧٦	١٧٣		المقيد	٢٩٩
١٥٢	قرع	القرع	٢١٠	١٧٤	منع	المانع	٢٩٢

م	المادة	الكلمة	الصفحة	م	المادة	الكلمة	الصفحة
١٧٥		المؤمل	١٥٤	١٨٧	هدف	الهدف	٢٠٥
١٧٦	ناق	الناقاة	٨٤	١٨٨	هل	الهلال	٢٠٧
١٧٧	نبر	المنبر	٧٠	١٨٩	وثب	الوثبة	١٣١
١٧٨	ندب	الندب	٢١٣	١٩٠	وجب	الواجب	١٠٥
١٧٩	ندب	المندوب	٩٧	١٩١	وجب	الوجب	٢١٣
١٨٠	ندم	الندم	٢٤٤	١٩٢	وجه	الوجه	٢٠٥
١٨١	نضل	النضال	٦٦	١٩٣	وكل	الوكالة	٣١٧
١٨٢	نطح	النطح	١٣٧	١٩٤	وهم	الوهم	٢٥٤
١٨٣	نقر	نقار	١٣٨	١٩٥	يسر	متياسر	١٧٦
١٨٤	نقض	النقض	٢٨٧	١٩٦	يسر	الميسر	١٦٤
١٨٥	نكل	النكل	٢٦٩	١٩٧	يقن	اليقين	٢٦٩
١٨٦	هتاك	الهتاك	٢٨٧	١٩٨	يمن	متيامن	١٧٦

(١٥) فهرس قريب الحديث

م	الكلمة	الصفحة
١	احتفوا	٩٦
٢	اخشوشنوا	٩٦
٣	تمعددوا	٩٥
٤	شاهت	٧٦

(١١) فهرس المصطلحات الفقهية

م	المصطلح	الصفحة	م	المصطلح	الصفحة
١	الأصح	٤١	٢٠	الربا	١٢٤
٢	الأصحاب	٤٠	٢١	الرهن	١٠٣
٣	الأظهر	٤١	٢٢	السلم	٢٢٧
٤	الأوجه	٤٠	٢٣	السنة	٧٧
٥	الإجارة	١١٠	٢٤	الصحيح	٤١
٦	الإجارة المضمونة	١٦٩	٢٥	الصحيح	١٥٧
٧	الإجارة المعينة	١٦٨	٢٦	الصلاة	٣٥٨
٨	الإقالة	٣١٢	٢٧	الضمان	١٦٦
٩	البيع	٢٢٥	٢٨	ضمان الدرك	٢٢٤
١٠	التخريج	٤٠	٢٩	الطرق	٤١
١١	التعزير	٣٣٢	٣٠	الطهارة	٣٥٧
١٢	تفريق الصفقة	٣٨٣	٣١	العقد	١٠٩
١٣	الجديد	٣٨	٣٢	العقود الجائزة	١١٠
١٤	الجعالة	١١٣	٣٣	العقود اللازمة	١١٠
١٥	الحجر	٣٨٨	٣٤	عقد المعاوضة	١١٦
١٦	الحديث	٨١	٣٥	العوض	٩٩
١٧	خيار الثلاث	١١١	٣٦	الغرر	٣٥٢
١٨	خيار المجلس	١١٢	٣٧	الغصب	٢٢٨
١٩	الزكاة	٣٩١	٣٨	فرض الجمعة	٣٢٩

م	المصطلح	الصفحة	م	المصطلح	الصفحة
٣٩	الفسخ	٣٠١	٤٦	المذهب	٣٩
٤٠	القديم	٣٨	٤٧	المسابقة	٦٦
٤١	القراض	٣١٣	٤٨	المشهور	٤١
٤٢	القرض	٢٢٨	٤٩	المضاربة	٣١٧
٤٣	القوة	٧٠	٥٠	المناضلة	٦٦
٤٤	المبادرة	١٩٨	٥١	النص	٣٩
٤٥	المحاطة	١٩٨	٥٢	الوكالة	٣١٧

(١٦) فهرس المصطلحات الأصولية

م	المصطلح	الصفحة	م	المصطلح	الصفحة
١	الإجتهاد	٢٨٣	١٦	الفاقد	١٠٨
٢	الجائز	١٨٦	١٧	القياس	١٢٥
٣	الحرام	١٠٧	١٨	كراهة الاختيار	٣٤١
٤	الحقيقة	١٩٤	١٩	كراهة التحريم	٣٤١
٥	الحلال	١٠٨	٢٠	اللازم	٣٤٤
٦	الرخصة	١٢٢	٢١	المانع	٢٩٢
٧	الشرط	١٤٢	٢٢	المباح	٩٧
٨	الشك	٢٨٢	٢٣	المجاز	١٩٥
٩	الصحة	١١٥	٢٤	المحظور	١٢٢
١٠	الطرد	١١٥	٢٥	المستحب	٣٤٤
١١	الظن	٢٥٤	٢٦	المقيد	٢٩٩
١٢	العام	١٧٣	٢٧	المكروه	٣٣٦
١٣	العرف	١٧١	٢٨	المندوب	٩٧
١٤	العكس	١١٥	٢٩	الواجب	١٠٥
١٥	العلة	١٤٩			

(١٣) فهرس القواعد الفقهية

م	القاعدة	الصفحة
١	اليقين لا يزال بالشك	٢٨٢
٢	وهل الفسخ إقالة مرضاة أو فسخ خيار؟	٣١٢

(١٤) فهرس القواعد الأصولية

م	القاعدة	الصفحة
١	وما تقدم به شرع لم يتعقبه نسخ كان معمولاً به	٧٣

(١٥) فهرس الحضارة :

(أدوات ، أدوية ، أعضاء ، أغذية ، آلات ،
أمراض ، رياح ، صنائع ، مرافق ، معادن ،
ملابس ، مهنة)

م	الاسم	نوعه	الصفحة
١	الأقدام	عضو	١٣٠
٢	الإبهام	عضو	٢٤١
٣	البندق	أداة	١٣٩
٤	الجعبة	أداة	٣٩٧
٥	الجلهق	أداة	٣٠٢
٦	الحديد	معدن	٢٨٠
٧	الحراب	آلة	١٣٩
٨	الحسبان	أداة	٢٨٩
٩	الحصاة	جماد	٢٦٨
١٠	الخاصر	عضو	٢٤٦
١١	الخنجر	أداة	٢٤٤
١٢	الخنصر	عضو	٣٠٤
١٣	الخيّاط	مهنة	١٧٢
١٤	الدحو بالحجارة	أداة	١٤١
١٥	الدودانية	أداة	٢٨٩
١٦	الذراع	عضو	١٦٨
١٧	الرمد	مرض	٣٣١

م	الاسم	نوعه	الصفحة
١٨	الرقعة	أداة	٣٤٣
١٩	الرماح	آلة	١٣٩
٢٠	الزج	أداة	٢٨٠
٢١	السبابة	عضو	٢٤١
٢٢	السفن	آلة	١٢٨
٢٣	السهم	أداة	١١٩
٢٤	السيوف	أداة	١٣٩
٢٥	الشندات	آلة	١٢٨
٢٦	الشلل	مرض	٣٣١
٢٧	الشن	أداة	٢٤٧
٢٨	الصانع	مهنة	١٧٢
٢٩	الطيارات	آلة	١٢٨
٣٠	فوق السهم	أداة	٢٧٩
٣١	القدح	أداة	٢٧٩
٣٢	القرن	أداة	٣٩٥
٣٣	القصار	مهنة	١٧٢
٣٤	القناطر	مرفق	١٥١
٣٥	القوس	أداة	١٢١
٣٦	الكند	عضو	١٨٠
٣٧	كرة الصولجان	أداة	١٤٠
٣٨	الكف	عضو	٣٠٤
٣٩	المحارب	مهنة	١٤٠

م	الاسم	نوعه	الصفحة
٤٠	المداحي	أداة	١٤٠
٤١	المريشة	أداة	٢٧٩
٤٢	المضربة	أداة	٣٩١
٤٣	مقاليع الأحجار	آلة	١٣٩
٤٤	الملاح	مهنة	١٢٩
٤٥	المنخل	أداة	٣٣٧
٤٦	المنكب	عضو	٣٩٥
٤٧	النبيل	أداة	١٤٧
٤٨	النشابة	أداة	١١٩
٤٩	النصل	أداة	١١٨
٥٠	الهادي	عضو	١٨٠
٥١	الوتد	أداة	٢٦٧
٥٢	الوتر	أداة	٢٤١

(١٦) فهرس المقادير الشرعية :

(المساحة ، المسافة ، المكيال ، الميزان ، النقود)

م	اسم المقدار	نوعه	الصفحة
١	الأثمان	نقود	١٤٦
٢	الباع	مسافة	٣٠٨
٣	الدائق	وزن	٢٢٩
٤	الدرهم	نقود	١٥٥
٥	الدينار	نقود	٢٢٩
٦	النراع	مسافة	١٦٨
٧	الشبر	مسافة	٢٥٥
٨	القفيز	مكيال	٢٢٧

(١٧) فهرس النبات

م	اسم النبات	الصفحة
١	الجريد	٣٣٧
٢	الحنطة	٢٢٧
٣	الخوص	٢٧٣
٤	الطفية	٢٧٣
٥	العري	٣٣٧
٦	قصب	١٧٧
٧	المعاليق	٣٣٧
٨	المقل	٢٧٣
٩	النواة	٢٦٨

(١٨) فهرس الحيوان

م	اسم الحيوان	الصفحة
١	الأرنب	٣٩٢
٢	الإبل	٣٩٢+١١٨
٣	البختي	١٤٤
٤	البعير	١٤٣
٥	البغال	٣٩٢+١٢٠
٦	البقر	٣٩٢
٧	بقر الوحش	٣٩٢
٨	البهيمة	٢٤٣
٩	الحمار الأهلي	٣٩٢
١٠	الحمام	١٣٦
١١	الحمير	١٢٠
١٢	الخنزير	٣٩٣
١٣	الخيـل	٣٩٢+١٨
١٤	الدابة	٢٤٣
١٥	الديك	١٣٨
١٦	الطيور	١٤٥
١٧	الظبي	٣٩٢+٢٤٤
١٨	العنـيق	١٤٤
١٩	الغنـم	٣٩٢
٢٠	الفيلة	١٢٧
٢١	القطا	١٨٣

م	اسم الحيوان	الصفحة
٢٢	الكباش	١٣٧
٢٣	الكلب	٣٩٣
٢٤	المحاضر	١٤٣
٢٥	المنرع	١٤٣
٢٦	الفسر	٣٩٨
٢٧	الهجين	١٤٤
٢٨	الوعل	٣٩٢
٢٩	اليربوع	٣٩٢

(١٩) فهرس المصادر والمراجع

أولاً : المصادر والمراجع المخطوطة :

- ١- الشامل في فروع الشافعية ، لأبي نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد المعروف بإبن الصباغ . (ت٤٧٧هـ) . مخطوط مصور من دار الكتب المصرية . تحت رقم (٤٥٦) فقه تيمور .
- ٢- شرح مختصر المزني ، للقاضي أبي الطيب طاهر بن عبد الله الطبري . (ت٤٥٠هـ) . مخطوط مصور من دار الكتب المصرية . تحت رقم (٢٦٦) فقه شافعي . فيلم رقم (١٣٠٤٣) ج (١٠) .
- ٣- العباب المحيط بمعظم نصوص الشافعي والأصحاب ، لأبي العباس أحمد بن عمر بن محمد بن عبد الرحمن المرادي . مخطوط مصور في دار الكتب المصرية . تحت رقم (١٧٦) فقه شافعي . فيلم رقم (٤٣٣٠٠) .
- ٤- كفاية النبيه شرح التنبيه ، لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي بن الرفعة . (ت٧١٠هـ) . مخطوط مصور من دار الكتب المصرية . تحت رقم (٣٥٨) فقه شافعي . فيلم رقم (٤٢٨٦٤) .
- ٥- مختصر المزني ، لأبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني . (ت٢٦٤هـ) . مخطوط مصور من الهيئة المصرية للكتاب . تحت رقم (١٣) فقه شافعي . فيلم رقم (٤٠٧٦٧) .
- ٦- المطلب العالي شرح وسيط الغزالي ، لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي بن الرفعة . (ت٧١٠هـ) . مخطوط مصور من دار الكتب المصرية . تحت رقم (١٤٤٧) فقه شافعي . فيلم رقم (٥٣٤٠٠) .

ثانياً : المصادر والمراجع المطبوعة :

- ١- القرآن الكريم .

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
(كتب التفسير)		
١	١	<p>أحكام القرآن :</p> <p>أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بإبن العربي (ت ٥٤٣هـ)</p> <p>تحقيق : علي محمد البجاوي</p> <p>(الطبعة : بدون) ، دار الفكر ، (التاريخ ، بدون)</p>
٢	٢	<p>البحر المحيط :</p> <p>محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي (ت ٧٥٤هـ)</p> <p>(الطبعة الثانية) ، دار الفكر ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م</p>
٣	٣	<p>تفسير القرآن العظيم :</p> <p>الإمام أبو الفداء الحافظ إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي</p> <p>(ت ٧٧٤هـ)</p> <p>كتب هوامشه وضبطه : حسين بن إبراهيم زهران</p> <p>(الطبعة : بدون) ، دار الفكر ، (التاريخ : بدون)</p>
٤	٤	<p>التفسير القيم :</p> <p>الإمام ابن القيم (ت ٧٥١هـ)</p> <p>جمعه : محمد أويس الندوي ، حققه : محمد حامد الفقي</p> <p>(الطبعة : بدون) ، دار العلوم الحديثة ، بيروت - لبنان ،</p> <p>(التاريخ : بدون)</p>
٥	٥	<p>الجامع لأحكام القرآن :</p> <p>أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١هـ)</p> <p>(الطبعة : بدون) ، دار الكاتب العربي - القاهرة ،</p> <p>(التاريخ : بدون)</p>

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
٦	٦	جامع البيان عن تأويل آي القرآن : أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) (الطبعة : بدون) ، دار الفكر ، (التاريخ : بدون)
٧	٧	روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : العلامة أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي (ت ١٢٧٠هـ) (الطبعة الرابعة) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م
٨	٨	زاد المسير في علم التفسير : الإمام أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي القرشي البغدادي (ت ٥٩٦هـ) (الطبعة : بدون) ، المكتب الإسلامي ، (التاريخ : بدون)
٩	٩	المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : القاضي أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت ٥٤٦هـ) تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد (الطبعة : بدون) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، (التاريخ : بدون)
١٠	١٠	معالم التنزيل المعروف بـ (تفسير البغوي) : الإمام أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي الشافعي (ت ٥١٦هـ) إعداد وتحقيق : خالد عبد الرحمن العك - مروان سوار (الطبعة : بدون) ، (الناشر : بدون) ، (التاريخ : بدون)

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
١١	١١	معاني القرآن الكريم : الإمام أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) تحقيق : الشيخ محمد علي الصابوني الأستاذ بجامعة أم القرى (الطبعة الأولى) ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي مركز إحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م
١٢	١٢	معاني القرآن وإعرابه : أبو إسحاق إبراهيم بن السري المعروف بالزجاج (ت ٣١١هـ) شرح وتحقيق : د / عبد الجليل عبده شلبي (الطبعة الأولى) ، عالم الكتب ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
١٣	١٣	النكت والعيون : الإمام أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي (ت ٤٥٠هـ) راجعته وعلق عليه : السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم (الطبعة الأولى) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م
(كتب علوم القرآن)		
١٤	١	أسباب نزول القرآن : الإمام أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت ٤٦٨هـ) تحقيق ودراسة : كمال بسيوني زغلول (الطبعة الأولى) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
١٥	٢	الإتقان في علوم القرآن : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي (ت ٩١١هـ) (الطبعة الرابعة) ، شركة ومطبعة البابي الحلبي ، مصر - القاهرة ، ١٣٩٨هـ - ١٩٨٧م
١٦	٣	البرهان في علوم القرآن : الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم (الطبعة الأولى) ، دار إحياء الكتب العربية ، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م
(كتب السنة)		
١٧	١	الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان : ترتيب : الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩هـ) قدم له وضبط نصوصه : كمال يوسف الحوت (الطبعة الأولى) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
١٨	٢	إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل : محمد ناصر الدين الألباني إشراف : محمد زهير الشاويش (الطبعة : بدون) ، المكتب الإسلامي ، (التاريخ : بدون)
١٩	٣	تحريم الترد والشطرنج والملاهي : الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن الحسين الآجري (ت ٣٦٠هـ) دراسة وتحقيق واستدراك : محمد سعيد عمر إدريس (الطبعة الأولى) ، رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
٢٠	٤	<p>الترغيب والترهيب من الحديث الشريف :</p> <p>الإمام الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري</p> <p>(ت ٦٥٦هـ)</p> <p>حققه وقدم له وعلق عليه : محي الدين ديب ، سمير أحمد العطار ،</p> <p>يوسف علي بديوي</p> <p>(الطبعة الأولى) ، مؤسسة علوم القرآن ، عجمان ،</p> <p>١٤١٤هـ - ١٩٩٣م</p>
٢١	٥	<p>تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير :</p> <p>الإمام أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)</p> <p>عني بتصحيحه وتنسيقه والتعليق عليه : محب السنة وخادمها السيد</p> <p>عبد الله هاشم اليماني المدني</p> <p>(الطبعة : بدون) ، (الناشر : بدون) ، المدينة المنورة - الحجاز ،</p> <p>(التاريخ : بدون)</p>
٢٢	٦	<p>جامع الأصول في أحاديث الرسول :</p> <p>الإمام مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري</p> <p>(ت ٦٠٦هـ)</p> <p>حقق نصوصه وخرّج أحاديثه وعلق عليه : عبد القادر الأرناؤوط</p> <p>(الطبعة الثانية) ، دار الفكر ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م</p>
٢٣	٧	<p>الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي :</p> <p>أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩هـ)</p> <p>تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر</p> <p>(الطبعة : بدون) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ،</p> <p>(التاريخ : بدون)</p>

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
٢٤	٨	دلائل النبوة : الإمام أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ) (الطبعة : بدون) ، مطبعة دائرة المعارف النظامية حيدر آباد الدكن - الهند ، (التاريخ : بدون)
٢٥	٩	سنن ابن ماجه : الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥هـ) حقق نصوصه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه : محمد فؤاد عبد الباقي (الطبعة : بدون) ، دار الفكر ، (التاريخ : بدون)
٢٦	١٠	سنن أبي داود : الإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت ٢٧٥هـ) مراجعة وضبط وتعليق : محمد محي الدين عبد الحميد (الطبعة : بدون) ، دار الباز - مكة المكرمة ، (التاريخ : بدون)
٢٧	١١	سنن الدارقطني : الحافظ الإمام علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) وبذيله : التعليق المغني على الدارقطني : أبو الطيب محمد آبادي (الطبعة الرابعة) ، (الناشر : بدون) ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
٢٨	١٢	سنن الدارمي : الإمام أبو محمد عبد الله بن بهرام الدارمي (ت ٢٥٥هـ) (الطبعة : بدون) ، دار الفكر - بيروت ، (التاريخ : بدون)

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
٢٩	١٣	سنن سعيد بن منصور : الإمام الحافظ سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني المكي (ت ٢٢٧هـ) حققه وعلق عليه : الأستاذ المحدث الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي (الطبعة : بدون) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، (التاريخ : بدون)
٣٠	١٤	سنن النسائي : الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر محمد السيوطي (ت ٩١١هـ) (الطبعة الأولى) ، دار الفكر - بيروت ، ١٣٤٨هـ - ١٩٣٠م
٣١	١٥	السنن الكبرى : الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨هـ) (الطبعة الأولى) ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند ، ١٣٥٥هـ
٣٢	١٦	شرح معاني الآثار : الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت ٣٢١هـ) حققه وضبطه ونسقه وصححه : محمد زهري النجار (الطبعة : بدون) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، (التاريخ : بدون)
٣٣	١٧	صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري : الإمام أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) (الطبعة الأولى) ، دار الكتب العلمية ، (التاريخ : بدون)

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
٣٤	١٨	<p>صحيح مسلم بشرح النووي :</p> <p>الإمام محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي</p> <p>(ت ٦٧٦هـ)</p> <p>(الطبعة الأولى) ، المطبعة المصرية - بالأزهر ،</p> <p>١٣٤٧هـ - ١٩٢٩م</p>
٣٥	١٩	<p>عارضة الأحوذى بشرح جامع الترمذي وهو الجامع المختصر من</p> <p>السنن عن رسول الله ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل :</p> <p>الإمام الحافظ ابن العربي المالكي (ت ٥٤٣هـ)</p> <p>ضبط وتوثيق وترقيم : صدقي جميل العطار</p> <p>(الطبعة : بدون) ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، (التاريخ : بدون)</p>
٣٦	٢٠	<p>كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال :</p> <p>العلامة علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري</p> <p>(ت ٩٧٥هـ)</p> <p>ضبطه وفسر غريبه : الشيخ بكري حياني</p> <p>صححه ووضع فهرسه ومفتاحه : الشيخ صفوة السقا</p> <p>(الطبعة الأولى) ، مكتبة التراث الإسلامي - حلب ،</p> <p>١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م</p>
٣٧	٢١	<p>مجمع الزوائد ومنبع الفوائد :</p> <p>الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)</p> <p>(الطبعة الثالثة) ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ،</p> <p>١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م</p>

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
٣٨	٢٢	المستدرك على الصحيحين في الحديث : الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) وفي ذيله تلخيص المستدرك الإمام شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٨٤٨هـ) (الطبعة : بدون) ، دار الفكر - بيروت ، (التاريخ : بدون)
٣٩	٢٣	مسند أحمد : الإمام أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ) (الطبعة : بدون) ، دار صادر ، بيروت - لبنان ، (التاريخ : بدون)
٤٠	٢٤	مسند الشافعي : الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ) (الطبعة : بدون) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، (التاريخ : بدون)
٤١	٢٥	مشكاة المصابيح : الإمام محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي (ت ٧٣٧هـ) تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني (الطبعة الأولى) ، دمشق ، ١٣٨١هـ - ١٩٦١م (الطبعة الثانية) ، بيروت ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م المكتب الإسلامي لصاحبه : محمد زهير الشاويش
٤٢	٢٦	المصنف في الأحاديث والآثار : الحافظ أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت ٣٥٠هـ) حققه وصححه : الأستاذ عامر العمري الأعظمي أفضل علماء جامعة مدارس - الهند واهتم بطباعته ونشره : مختار أحمد الندوي السلفي (الطبعة : بدون) ، الدار السلفية ، (التاريخ : بدون)

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
٤٣	٢٧	مصنف عبد الرزاق : الحافظ أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ) عني بتحقيق نصوصه وتخريج أحاديثه والتعليق عليه : الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي (الطبعة الثانية) ، المكتب الإسلامي ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
٤٤	٢٨	المعجم الكبير : الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ) (الطبعة الأولى) ، مطبعة الوطن العربي ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م
٤٥	٢٩	الموطأ : الإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) رواية أبو مصعب الزهري المدني (ت ٢٤٢هـ) حققه وعلق عليه : د/ بشار عواد معروف ومحمود محمد خليل (الطبعة الأولى) ، مؤسسة الرسالة ، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م
(كتب علوم الحديث وغيره)		
٤٦	١	تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي : الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف (الطبعة الثانية) ، (الناشر : بدون) ، ١٣٨٥هـ
٤٧	٢	التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح : الحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ) شرح علوم الحديث مقدمة ابن الصلاح : الحافظ أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن المشهور بابن الصلاح

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
		(ت٦٤٣هـ) (الطبعة الأولى) ، مؤسسة الكتب الثقافية ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م
٤٨	٣	غريب الحديث : الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت٢٨٥هـ) تحقيق ودراسة : د/ سليمان بن إبراهيم بن محمد العايد (الطبعة الأولى) ، دار المدني ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م
٤٩	٤	غريب الحديث : ابن قتيبة عبد الله بن مسلم (ت٢٧٦هـ) تحقيق : د/ عبد الله الجبوري (الطبعة الأولى) إحياء التراث الإسلامي ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م
٥٠	٥	غريب الحديث : أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت٢٢٤هـ) (الطبعة : بدون) ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، (التاريخ : بدون)
٥١	٦	الفائق في غريب الحديث : العلامة جار الله محمود بن عمر الزمخشري ضبطه وصححه وعلق حواشيه : علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم (الطبعة الأولى) ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي - القاهرة ، ١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م
٥٢	٧	فتح المغيـث شرح ألفية الحديث : العلامة الشيخ محمد عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ) تحقيق : عبد الرحمن محمد عثمان

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
		(الطبعة : بدون) ، المكتبة السلفية - المدينة المنورة ، (التاريخ : بدون)
٥٣	٨	<p>معرفة علوم الحديث :</p> <p>الإمام الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري</p> <p>(ت ٤٠٥هـ)</p> <p>اعتني بنشره وتصحيحه والتعليق عليه مع ترجمة المصنف : الأستاذ</p> <p>الدكتور : السيد معظم حسين</p> <p>(الطبعة : بدون) ، (الناشر : بدون) ، (التاريخ : بدون)</p>
٥٤	٩	<p>مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث :</p> <p>الإمام أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (ت ٦٤٣هـ)</p> <p>علق عليه وشرح ألفاظه وخرّج أحاديثه : أبو عبد الرحمن صلاح بن</p> <p>محمد بن عويضة</p> <p>(الطبعة : بدون) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، (التاريخ : بدون)</p>
٥٥	١٠	<p>نزهة النظر شرح نخبة الفكر :</p> <p>الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)</p> <p>حققه وعلق عليه : عمرو عبد المنعم سليم</p> <p>(الطبعة : بدون) ، مكتبة ابن تيمية - القاهرة ، (التاريخ : بدون)</p>
<p>(كتب الفقه)</p> <p>(الفقه الحنفي)</p>		
٥٦	١	<p>الإختيار لتعليل المختار :</p> <p>العلامة عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي (ت ٦٨٣هـ)</p> <p>خرّج أحاديثه وضبطه وعلق عليه : الشيخ خالد عبد الرحمن العك المدرس</p> <p>في إدارة الإفتاء العام ، بدمشق</p> <p>(الطبعة : بدون) ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، (التاريخ : بدون)</p>

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
٥٧	٢	بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع : الإمام علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي (ت ٥٨٧هـ) تحقيق وتعليق : الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود (الطبعة : بدون) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، (التاريخ : بدون)
٥٨	٣	البحر الرائق شرح كنز الدقائق : العلامة زين الدين ابن نجيم الحنفي (ت ٩٧٠هـ) العلامة فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي (الطبعة : بدون) ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، (التاريخ : بدون)
٥٩	٤	تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق : العلامة فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي (الطبعة : بدون) ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، (التاريخ : بدون)
٦٠	٥	حاشية رد المحتار لختامة المحققين : محمد أمين الشهير بإبن عابدين ، على الدر المحتار : شرح تنوير الأبصار في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان ، ويليهِ : تكملة ابن عابدين لنجل المؤلف (الطبعة الثانية) ، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م
٦١	٦	الحجة على أهل المدينة : الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ) رتب أصوله وصححه وعلق عليه : العلامة السيد مهدي حسن الكيلاني القادري عنيت بنشره لجنة إحياء المعارف النعمانية ، حيدر آباد الدكن - الهند ، تحت مراقبة رئيسها : أبي الوفاء الأفغاني (الطبعة : بدون) ، طبع بمطبعة المعارف الشرقية ، حيدر آباد الدكن - الهند ، (التاريخ : بدون)

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
٦٢	٧	الدر المختار بشرح تنوير الأبصار : الإمام محمد علاء الدين بن علي الحصكفي (ت ١٠٨٨هـ) (مطبوع مع حاشية رد المحتار)
٦٣	٨	شرح كتب السير الكبير : محمد بن الحسن الشيباني إملاء : محمد بن أحمد السرخسي تحقيق : د/ صلاح الدين المنجد (الطبعة : بدون) ، مطبعة شركة الإعلانات الشرقية ، ١٩٧١م
٦٤	٩	شرح العناية على الهداية : الإمام أكمل الدين محمد بن محمود البابر تي (ت ٧٨٦هـ) (الطبعة الثانية) ، دار الفكر ، ١٣٩٧هـ - ١٦٧٧م
٦٥	١٠	شرح فتح القدير على الهداية شرح بداية المبتدي : الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهام الحنفي (ت ٦٨١هـ) (الطبعة الثانية) ، (الناشر : بدون) ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م
٦٦	١١	الفتاوى الهندية وتعرف بالفتاوى العالمكيرية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة : السلطان أبو المظفر محي الدين محمد أورنك زيب عالمكير بادشاه غازي (الطبعة : بدون) ، المكتبة الإسلامية - تركيا ، (التاريخ : بدون)
٦٧	١٢	المبسوط : شمس الدين محمد بن أحمد السرخسي (الطبعة الثانية) ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، (التاريخ : بدون)

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
٦٨	١٣	مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر : الفقيه المحقق : عبد الله بن الشيخ محمد بن سليمان المعروف بداماد أفندي (الطبعة : بدون) ، دار إحياء التراث العربي ، (التاريخ : بدون)
٦٩	١٤	مختصر الطحاوي : الإمام المحدث الفقيه أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي الحنفي (ت ٣٢١هـ) عني بتحقيق أصوله والتعليق عليه : أبو الوفاء الأفغاني (الطبعة : بدون) ، عنيت بنشره لجنة إحياء المعارف النعمانية ، حيدر آباد الدكن - الهند ، (التاريخ : بدون)
٧٠	١٥	النتف في الفتاوي : أبو الحسن علي بن الحسين بن محمد السغدري (ت ٤٦١هـ) حقّقها وقدم لها وترجم لمصنفها ورجالها وخرّج أحاديثها وعلق عليها: المحامي د/ صلاح الدين الناهي الأستاذ المتمرس بجامعة بغداد ورئيس شرف جمعية القانون المقارن العراقية (الطبعة : بدون) ، مطبعة الإرشاد - بغداد ، (التاريخ : بدون)
(الفقه المالكي)		
٧١	١	بلغة السالك لأقرب المسالك على الشرح الصغير : العالم العامل الشيخ أحمد الصاوي (الطبعة : بدون) ، دار الفكر ، بيروت ، (التاريخ : بدون)
٧٢	٢	التاج والإكليل لمختصر خليل : أبو عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري الشهير بالمواق (ت ٨٩٧هـ) (الطبعة الثانية) ، (الناشر : بدون) ، ١٣٩٨هـ - ١٩٨٧م

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
٧٣	٣	الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة : جلال الدين عبد الله بن نجم بن شاس (ت ٦١٦هـ) تحقيق : د/ محمد أبو الأجفان ، وعبد الحفيظ منصور (الطبعة الأولى) ، دار الغرب الإسلامي ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م
٧٤	٤	حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : العلامة شمس الدين الشيخ محمد عرفة الدسوقي (الطبعة : بدون) ، دار إحياء الكتب العربية ، (التاريخ : بدون)
٧٥	٥	حاشية العدوي على شرح أبي الحسن على رسالة ابن أبي زيد القيرواني : العلامة الشيخ علي العدوي (الطبعة : بدون) ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، (التاريخ : بدون)
٧٦	٦	الخرشي على مختصر سيدي خليل : محمد الخرشي المالكي (الطبعة : بدون) ، دار صادر - بيروت ، (التاريخ : بدون)
٧٧	٧	الذخيرة : شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ) تحقيق : الأستاذ محمد بوخبزة (الطبعة : بدون) ، دار الغرب الإسلامي ، (التاريخ : بدون)
٧٨	٨	سراج السالك شرح أسهل المسالك : السيد عثمان بن حسين بري الجعلي المالكي (الطبعة : بدون) ، دار صادر - بيروت ، (التاريخ : بدون)
٧٩	٩	الشرح الصغير : الإمام أحمد الدردير

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
		(مطبوع مع حاشية الدسوقي)
٨٠	١٠	الشرح الكبير : الإمام أحمد الدردير (مطبوع مع حاشية الدسوقي)
٨١	١١	الفتح الرباني شرح على نظم رسالة ابن أبي زيد القيرواني : محمد أحمد الملقب بالداه الشنقيطي (الطبعة الثالثة) ، دار الفكر ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م
٨٢	١٢	الفروق : العلامة شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي المشهور بالقراقي (ت ٦٨٤هـ) (الطبعة : بدون) ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، (التاريخ : بدون)
٨٣	١٣	قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية : محمد بن أحمد بن جزى الغرناطي المالكي (الطبعة : بدون) ، عالم الفكر ، (التاريخ : بدون)
٨٤	١٤	الكافي في فقه أهل المدينة المالكي : الحافظ الفقيه أبو عمر بن عبد البر النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ) تحقيق : د/ محمد بن محمد أحمد ولد ماديك الموريتاني (الطبعة : بدون) ، (الناشر : المحقق) ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م
٨٥	١٥	مواهب الجليل لشرح مختصر خليل : أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي المعروف بالخطاب (ت ٩٠٢هـ) (الطبعة الثانية) ، (الناشر : بدون) ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
(الفقه الشافعي)		
٨٦	١	أدب القاضي : أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي (ت ٤٥٠هـ) تحقيق : محي هلال السرحان (الطبعة : بدون) ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م
٨٧	٢	أسنى المطالب شرح روض الطالب : أبو يحيى زكريا الأنصاري الشافعي (الطبعة : بدون) ، المكتبة الإسلامية ، (التاريخ : بدون)
٨٨	٣	الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع : شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني الخطيب (الطبعة : بدون) ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ، (التاريخ : بدون)
٨٩	٤	الإقناع في الفقه الشافعي : أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي (ت ٤٥٠هـ) حققه وعلق عليه : خضر محمد خضر مجاز في الشريعة من جامعة الأزهر (الطبعة : بدون) ، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع ، (التاريخ : بدون)
٩٠	٥	الأم : أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ) أشرف على طبعه وياشر تصحيحه : محمد زهري النجار من علماء الأزهر (الطبعة الثانية) ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
٩١	٦	<p>بجيرمي على الخطيب :</p> <p>الشيخ سليمان البجيرمي</p> <p>(الطبعة الأخيرة) ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م</p>
٩٢	٧	<p>البيان في مذهب الإمام الشافعي :</p> <p>أبو الحسين يحيى ابن أبي الخير بن سالم العمراني الشافعي اليمني</p> <p>(ت٥٥٨هـ)</p> <p>اعتنى به : قاسم محمد النوري</p> <p>(الطبعة : بدون) ، دار المنهاج للطباعة والنشر والتوزيع ،</p> <p>(التاريخ : بدون)</p>
٩٣	٨	<p>التبويه في الفقه الشافعي :</p> <p>الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي</p> <p>(ت٤٧٦هـ)</p> <p>إعداد : مركز الخدمات والأبحاث الثقافية</p> <p>(الطبعة : بدون) ، عالم الكتب ، بيروت - لبنان ، (التاريخ : بدون)</p>
٩٤	٩	<p>التهذيب في فقه الإمام الشافعي :</p> <p>الإمام أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن إفرء البغوي</p> <p>(ت٥١٦هـ)</p> <p>تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض</p> <p>(الطبعة الأولى) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ،</p> <p>١٤١٨هـ - ١٩٩٧م</p>
٩٥	١٠	<p>حاشية الباجوري على شرح ابن قاسم الغزي :</p> <p>الشيخ إبراهيم الباجوري</p>

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
		(الطبعة : بدون) ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ، (التاريخ : بدون)
٩٦	١١	حاشية البجيرمي على المنهج المسماة التجريد لنفع العبيد : سليمان بن عمر بن محمد البجيرمي الشافعي (الطبعة الأخيرة) ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م
٩٧	١٢	حاشية شيخ الشيوخ أبو العباس أحمد الرملي الكبير : (مطبوع في هامش أسنى المطالب) (الطبعة : بدون) ، المكتبة الإسلامية ، (التاريخ : بدون)
٩٨	١٣	حاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب لشيخ الإسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري : الشيخ عبد الله بن حجازي بن إبراهيم الشافعي الأزهرى الشهير بالشرقاوي (ت ١٢٢٦هـ) (الطبعة : بدون) ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ، (التاريخ : بدون)
٩٩	١٤	حاشيتا قليوبي وعميرة على شرح العلامة جلال الدين المحلى على منهاج الطالبين : للإمامين المحققين المدققين : الشيخ شهاب الدين القليوبي والشيخ عميرة (الطبعة : بدون) ، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده ، مصر ، (التاريخ : بدون)
١٠٠	١٥	روضة الطالبين : أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي (ت ٦٧٦هـ) تحقيق : انشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض (الطبعة : بدون) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، (التاريخ : بدون)

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
١٠١	١٦	<p>زاد المعاد في هدي خير العباد :</p> <p>لإبن قيم الجوزية الإمام المحدث شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي (ت ٧٥١هـ)</p> <p>حقق نصوصه ، وخرّج أحاديثه ، وعلق عليه : شعيب الأرنؤوط</p> <p>وعبد القادر الأرئوط</p> <p>(الطبعة الخامسة عشر) ، مؤسسة الرسالة ، مكتبة المنار الإسلامية ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م</p>
١٠٢	١٧	<p>غاية البيان شرح زيد ابن أرسلان :</p> <p>شمس الدين محمد بن أحمد الرملي</p> <p>(الطبعة : بدون) ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ،</p> <p>(للتاريخ : بدون)</p>
١٠٣	١٨	<p>الغاية القصوى في دراية الفتوى :</p> <p>لقاضي القضاة عبد الله بن عمر البيضاوي (٦٨٥هـ)</p> <p>دراسة وتحقيق وتعليق : علي محي الدين علي القره داغي</p> <p>(الطبعة : بدون) ، دار الإصلاح للطبع والنشر والتوزيع ، السعودية - الدمام ، (التاريخ : بدون)</p>
١٠٤	١٩	<p>فتاوى الرملي :</p> <p>للعلامة شمس الدين محمد الرملي</p> <p>بهامش الفتاوى الكبرى للهيتمي</p> <p>(الطبعة : بدون) ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م</p>
١٠٥	٢٠	<p>فتح العزيز شرح الوجيز :</p> <p>أبو القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي</p> <p>مطبوع مع المجموع</p>

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
		(الطبعة : بدون) ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان ، (التاريخ : بدون)
١٠٦	٢١	فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب : أبو يحيى زكريا الأنصاري (ت ٩٢٥هـ) (الطبعة : بدون) ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه ، (التاريخ : بدون)
١٠٧	٢٢	الفروسية : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) تحقيق : أبو عبيدة مشهور بن حسن بن محمود بن سليمان (الطبعة الأولى) ، دار الأندلس للنشر والتوزيع ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م (الطبعة الثانية) ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م
١٠٨	٢٣	كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار : العلامة تقي الدين أبي بكر بن محمد الحسيني الحصني الدمشقي (ت ٨٢٩هـ) حققه وضبطه وعلق عليه وخرّج أحاديثه : علي عبد الحميد بلطه جي ومحمد وهبي سليمان (الطبعة : بدون) ، دار الخير ، (التاريخ : بدون)
١٠٩	٢٤	كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع : نور الدين بن حجر الهيتمي (ت ٨٠٧هـ) مطبوع بهامش الزواجر في المطبعة الميمنية ، ١٣٣٢هـ (الطبعة : بدون)

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
١١٠	٢٥	<p>المجموع شرح المذهب للشيرازي :</p> <p>وهو الجزء الخامس من تكملة هذا الشرح</p> <p>بقلم : محمد نجيب المطيعي رئيس قسم السنة وعلوم الحديث بجامعة أم درمان الإسلامية</p> <p>(الطبعة : بدون) ، مكتبة الإرشاد ، جدة - المملكة العربية السعودية ، (التاريخ : بدون)</p>
١١١	٢٦	<p>مختصر المزني في فروع الشافعية :</p> <p>أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المصري المزني</p> <p>(ت ٢٦٤هـ)</p> <p>وضع حواشيه : محمد عبد القادر شاهين</p> <p>منشورات : محمد علي بيضون</p> <p>(الطبعة الأولى) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ،</p> <p>١٤١٩هـ - ١٩٩٨م</p>
١١٢	٢٧	<p>مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج :</p> <p>الشيخ شمس الدين محمد بن الخطيب الشربيني</p> <p>على متن منهاج الطالبين : للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي</p> <p>الشافعي (ت ٦٧٦هـ)</p> <p>اعتنى به : محمد خليل عيتاني</p> <p>(الطبعة : بدون) ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، (التاريخ : بدون)</p>
١١٣	٢٨	<p>منهاج الطالبين :</p> <p>للإمام محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي</p> <p>(ت ٦٧٦هـ)</p> <p>تحقيق وتعليق : د/ أحمد بن عبد العزيز الحداد</p>

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
		(الطبعة الأولى) ، دار النشائر الإسلامية ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م
١١٤	٢٩	المهذب في فقه الإمام الشافعي : للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز أبادي الشيرازي (الطبعة : بدون) ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، مصر ، (التاريخ : بدون)
١١٥	٣٠	نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه على مذهب الإمام الشافعي : شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي المصري الأنصاري الشهير بالشافعي الصغير (ت ١٠٠٤هـ -) (الطبعة : بدون) ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، (التاريخ : بدون)
١١٦	٣١	نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح الأخبار : لقاضي القضاة محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٥هـ -) (الطبعة : بدون) ، دار الجيل ، بيروت - لبنان ، (التاريخ : بدون)
١١٧	٣٢	الوجيز في مذهب فقه الإمام الشافعي : الإمام محمد بن محمد أبي حامد الغزالي (الطبعة : بدون) ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م
١١٨	٣٣	الياقوت النفيس في مذهب ابن إدريس : جمعه وجمع حواشيه وعلقها : السيد أحمد بن عمر الشاطري العلوي الحسني التريمي (الطبعة الثالثة) ، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
(الفقه الحنبلي)		
١١٩	١	الإفصاح عن معاني الصحاح : الوزير عون الدين أبي المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة الحنبلي (ت ٥٦٠هـ) (الطبعة : بدون) ، المؤسسة السعيدية - الرياض ، لصاحبها : فهد بن عبد العزيز السعيد ، (التاريخ : بدون)
١٢٠	٢	الإقناع لطالب الإنتفاع : شرف الدين موسى بن أحمد بن موسى بن سالم أبو النجا الحجاوي المقدسي (ت ٩٦٨هـ) تحقيق : د/ عبد الله بن عبد المحسن التتري ، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية (الطبعة الأولى) ، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م
١٢١	٣	الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل : للإمام علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان بن أحمد المرداوي السعدي الحنبلي (ت ٨٨٥هـ) تحقيق : أبو عبد الله محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي (الطبعة : بدون) منشورات : محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، (التاريخ : بدون)
١٢٢	٤	تحفة اللبيب في شرح التقريب : للعلامة ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ) تحقيق : صبري بن سلامة شاهين (الطبعة الأولى) ، دار أطلس للنشر والتوزيع ، الرياض ،

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
		١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م
١٢٣	٥	التوضيح في الجمع بين المقنع والتنقيح : للعلامة أحمد بن محمد بن أحمد الشويكي (ت ٩٣٩هـ) دراسة وتحقيق : ناصر بن عبد الله بن عبد العزيز الميمان (الطبعة : طبعة خاصة) ، المكتبة المكية ، مكة المكرمة - السعودية ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
١٢٤	٦	زاد المستنقع في الفقه على مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل : لشرف الدين موسى بن أحمد المقدسي (ت ٩٦٨هـ) (الطبعة : بدون) مكتبة التوفيق - الرياض ، ١٣٨٨هـ
١٢٥	٧	شرح الزركشي على مختصر الخرقي في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل : لشمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي المصري الحنبلي (ت ٧٧٢هـ) تحقيق وتخريج : عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين طبع على نفقة المشايخ : عبد العزيز ومحمد العبد الله الجميح (الطبعة : بدون) ، (التاريخ : بدون)
١٢٦	٨	الشرح الكبير على متن المقنع : لشمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٨٢هـ) (الطبعة : بدون) ، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م
١٢٧	٩	شرح منتهى الإرادات : للعلامة منصور بن يونس بن إدريس البهوتي

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
		(الطبعة : بدون) ، عالم الكتب ، بيروت ، (التاريخ : بدون)
١٢٨	١٠	العدة شرح العمدة في فقه إمام السنة أحمد بن حنبل الشيباني : بهاء الدين عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي (ت ٦٢٤هـ) (الطبعة : بدون) مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض ، (التاريخ : بدون)
١٢٩	١١	الكافي : موفق الدين عبد الله بن قدامة تحقيق : زهير الشاويش (الطبعة : بدون) ، المكتب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م
١٣٠	١٢	كشاف القناع عن متن الإقناع : للشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي راجعته وعلق عليه : الشيخ هلال مصيلحي (الطبعة : بدون) ، مكتبة النصر الحديثة ، الرياض ، (التاريخ : بدون)
١٣١	١٣	مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية : جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم بمساعدة ابنه محمد طبع بأمر خادم الحرمين الشريفين الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود وعلى نفقته الخاصة أشرف على الطباعة والإخراج : المكتب التعليمي السعودي بالمغرب (الطبعة : بدون) ، مكتبة المعارف - المغرب ، (التاريخ : بدون)
١٣٢	١٤	المغني على مختصر الإمام الخراقي : العلامة موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمود بن قدامة (ت ٦٣٠هـ) (الطبعة : بدون) ، دار الكتب العربي ، بيروت - لبنان ،

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
		١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م
(كتب الفقه العام)		
١٣٣	١	البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار : الإمام المجتهد المهدي لدين الله أحمد بن يحيى بن المرتضى (ت ٨٤٠هـ) (الطبعة : بدون) ، (الناشر : بدون) ، (التاريخ : بدون)
(كتب القواعد الفقهية)		
١٣٤	١	الأشباه والنظائر : لزين الدين بن إبراهيم المعروف بابن نجيم الحنفي (ت ٩٧٠هـ) تحقيق : عبد العزيز الوكيل (الطبعة : بدون) ، مؤسسة الحلبي - القاهرة ، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م
١٣٥	٢	الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية : الإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) (الطبعة الأخيرة) ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر ، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م
(كتب أصول الفقه)		
١٣٦	١	أصول السرخسي : الإمام محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت ٤٩٠هـ) حقق أصوله : أبو الوفاء الأفغاني رئيس اللجنة العلمية لإحياء المعارف النعمانية عنيت بنشره لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد الدكن - الهند (الطبعة : بدون) ، دار الكتاب العربي ، ١٣٧٢هـ
١٣٧	٢	أصول الفقه الإسلامي : بدران أبو العينين بدران أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق -

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
		جامعة الإسكندرية (الطبعة : بدون) ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، (التاريخ : بدون)
١٣٨	٣	أصول الفقه الإسلامي : د/ محمد مصطفى شلبي رئيس قسم الشريعة بجامعة الإسكندرية سابقاً ، ورئيس قسم الشريعة بجامعة بيروت العربية (الطبعة الرابعة) ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
١٣٩	٣	أصول الفقه : محمد زكريا البرديسي أستاذ الشريعة كلية الحقوق - جامعة القاهرة (الطبعة : بدون) ، المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة ، (التاريخ : بدون)
١٤٠	٥	أصول الفقه : محمد أبو زهرة (الطبعة : بدون) دار الفكر العربي ، بيروت - لبنان ، (التاريخ : بدون)
١٤١	٦	الإبهاج في شرح المنهاج : تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٥٦هـ) وولده تاج الدين عبد الوهاب (ت ٧٧١هـ) (الطبعة : بدون) ، مطبعة التوفيق الأدبية - القاهرة ، (التاريخ : بدون)
١٤٢	٧	الإحكام في أصول الأحكام : سيف الدين علي بن أبي علي بن محمد الآمدي (ت ٦٣١هـ) (الطبعة : بدون) ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م
١٤٣	٨	إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول : الإمام الحافظ محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
		حققه على نسخة المؤلف لأول مرة وعلق عليه : د/ شعبان محمد إسماعيل (الطبعة الأولى) ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م
١٤٤	٩	البرهان في أصول الفقه : إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني (ت ٤٧٨هـ) تحقيق : د/ عبد العظيم الديب (الطبعة : بدون) ، مطابع الدوحة - قطر ، ١٣٩٩هـ
١٤٥	١٠	تأسيس النظر : أبو زيد عبيد الله بن عمر الدبوسي الحنفي (ت ٤٣٠هـ) (الطبعة : بدون) ، دار الفكر ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م
١٤٦	١١	التمهيد في أصول الفقه : محفوظ بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب الكلوزاني الحنبلي (ت ٥١٠هـ) دراسة وتحقيق : د/ مفيد محمد أبو عمشة (الطبعة : بدون) ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، (التاريخ : بدون)
١٤٧	١٢	التوضيح على التتقيح : صدر الشريعة عبد الله بن مسعود (٧٤٧هـ) (الطبعة الأولى) ، مطبوع مع التلويح ، ١٣٢٢هـ
١٤٨	١٣	روضة الناظر وجنة المناظر : في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل شيخ الإسلام موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي الدمشقي ومعها شرحها :

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
		<p>نزهة الخاطر العاطر :</p> <p>الشيخ عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بدران الدومي الدمشقي</p> <p>(الطبعة : بدون) ، المطبعة السلفية - مصر ، ١٣٤٢هـ -</p>
١٤٩	١٤	<p>شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير أو المختبر المبتكر</p> <p>شرح المختصر في أصول الفقه :</p> <p>العلامة الشيخ محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح الحنبلي</p> <p>المعروف بابن النجار (ت ٩٧٢هـ)</p> <p>تحقيق : د/ محمد الزحيلي و د/ نزيه حماد</p> <p>(الطبعة : بدون) ، مكتبة العبيكان ، (التاريخ : بدون)</p>
١٥٠	١٥	<p>شرح اللمع :</p> <p>أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)</p> <p>تحقيق : د/ عبد المجيد التركي</p> <p>(الطبعة الأولى) ، ١٤٠٨هـ -</p>
١٥١	١٦	<p>شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي :</p> <p>من حاشية العلامة سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩١هـ)</p> <p>وحاشية المحقق السيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) على شرح</p> <p>القاضي عضد الملة والدين (ت ٧٥٦هـ) لمختصر المنتهى الأصولي</p> <p>للإمام ابن الحاجب المالكي (ت ٦٤٦هـ) مع حاشية المحقق الشيخ</p> <p>حسن الهروي على حاشية السيد الجرجاني</p> <p>مراجعة وتصحيح : د/ شعبان محمد إسماعيل من علماء الأزهر</p> <p>(الطبعة : بدون) مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م</p>
١٥٢	١٧	<p>شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل :</p> <p>الإمام أبي حامد الغزالي محمد بن محمد بن محمد الطوسي (ت ٥٠٥هـ)</p>

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
		تحقيق : د/ حمد الكبيسي (الطبعة : بدون) ، مطبعة الإرشاد - بغداد ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م
١٥٣	١٨	العدة في أصول الفقه : القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي (ت ٤٥٨هـ) حققه وعلق عليه وخرّج نصه : د/ أحمد بن علي سير المباركي - الأستاذ المساعد في كلية الشريعة - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (الطبعة : بدون) ، مؤسسة الرسالة ، (التاريخ : بدون)
١٥٤	١٩	علم أصول الفقه : عبد الوهاب خلاف أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق - بجامعة القاهرة سابقاً (الطبعة التاسعة) ، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م
١٥٥	٢٠	غاية الوصول شرح لب الأصول : شيخ الإسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري الشافعي (الطبعة الأخيرة) ، شركة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ١٣٦٠هـ - ١٩٤١م
١٥٦	٢١	فوائح الرحموت : العلامة عبد العلى محمد بن نظام الدين الأنصاري بشرح مسلم الثبوت في أصول الفقه : الإمام المحقق الشيخ محب الله بن عبد الشكور (الطبعة الأولى) ، المطبعة الأميرية ، ١٣٢٢هـ
١٥٧	٢٢	قواطع الأدلة في أصول الفقه : الإمام أبي المنظر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني الشافعي (ت ٤٨٩هـ)

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
		تحقيق : د/ عبد الله بن حافظ بن أحمد الحكمي (الطبعة الأولى) ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
١٥٨	٢٣	كشف الأسرار شرح المصنف على المنار : الإمام أبي البركات عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسفي (ت ٧١٠هـ) (الطبعة : بدون) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، (التاريخ : بدون)
١٥٩	٢٤	المحصول في علم أصول الفقه : الإمام الأصولي النظار المفسر فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت ٦٠٦هـ) دراسة وتحقيق : د/ طه جابر فياض العلواني (الطبعة الأولى) ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م
١٦٠	٢٥	المستصفي من علم الأصول : الإمام أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) (الطبعة الأولى) ، المطبعة الأميرية ، ١٣٢٢هـ
١٦١	٢٦	المسودة في أصول الفقه : تابع على تصنيفه ثلاثة من أئمة آل تيمية : ١- مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن عبد الله بن الخضر ٢- شهاب الدين أبو المحاسن عبد الحليم بن عبد السلام ٣- شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس الفقيه الحنبلي أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الحراني الدمشقي (ت ٧٤٥هـ) حقق أصوله وفصله وضبط شكله وعلق حواشيه : محمد محي الدين عبد الحميد (الطبعة : بدون) ، دار الكتاب العربي - بيروت ، (التاريخ : بدون)

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
١٦٢	٢٧	المعتمد في أصول الفقه ويليهِ زيادات المعتمد والقياس الشرعي : لأبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي (ت ٤٣٦هـ) اعتنى بتهذيبه وتحقيقه : محمد حميد الله بنعاون أحمد بكير وحسن حنفي (الطبعة : بدون) ، دمشق ، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م
١٦٣	٢٨	المنحول من تعليقات الأصول : الإمام أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) (الطبعة : بدون) ، دار الفكر - دمشق ، (التاريخ : بدون)
١٦٤	٢٩	ميزان الأصول : علاء الدين السمرقندي (ت ٥٣٩هـ) تحقيق : د/ محمد زكي عبد البر (الطبعة : بدون) ، طبعة وزارة الأوقاف - قطر ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م
١٦٥	٣٠	نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول : جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي (ت ٧٧٢هـ) حققه وخرّج شواهد : د/ شعبان محمد إسماعيل الأستاذ في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - بجامعة أم القرى - مكة المكرمة (الطبعة الأولى) ، دار ابن حزم ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م
(كتب اللغة)		
١٦٦	١	أساس البلاغة : الإمام أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) (الطبعة : بدون) ، دار صاندر للطباعة - بيروت ، ١٣٨٥هـ
١٦٧	٢	أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء : الشيخ قاسم القونوي (ت ٩٧٨هـ)

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
		تحقيق : د/ أحمد عبد الرزاق الكبيسي الأستاذ المساعد بكلية الدعوة وأصول الدين - بجامعة أم القرى - مكة المكرمة (الطبعة الأولى) ، دار الوفاء للنشر والتوزيع ، جدة - السعودية ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
١٦٨	٣	تحرير التنبيه معجم لغوي : محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف الدمشقي الشافعي النووي (ت٦٧٦هـ) تحقيق : د/ فايز الداية الأستاذ المساعد لعلم اللغة والبلاغة بجامعة حلب و د/ محمد رضوان الداية أستاذ أدب الأندلس والمغرب في جامعة دمشق (الطبعة : بدون) ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، (التاريخ : بدون)
١٦٩	٤	التعريفات : علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت٨١٦هـ) حققه وقدم له ووضع فهرسه : إبراهيم الأبياري (الطبعة الأولى) ، دار الكتاب العربي ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م
١٧٠	٥	تهذيب الصحاح : الإمام محمود بن أحمد الزنجاني الشافعي (ت٦٥٦هـ) تحقيق : عبد السلام محمد هارون أحمد عبد الغفور عطار (الطبعة : بدون) ، دار المعارف - مصر ، (التاريخ : بدون)
١٧١	٦	تهذيب اللغة : أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى (٣٧٠هـ) حققه وقدم له : عبد السلام محمد هارون راجعه : محمد علي النجار

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
		(الطبعة : بدون) ، (التاريخ : بدون)
١٧٢	٧	حلية الفقهاء : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي (٣٩٥هـ) تحقيق : د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي (الطبعة الأولى) ، الشركة المتحدة للتوزيع - بيروت ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
١٧٣	٨	الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي : أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى (٣٧٠هـ) حققه : شهاب الدين أبو عمرو (الطبعة : بدون) ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، (التاريخ : بدون)
١٧٤	٩	الحدود النيفة والتعريفات الدقيقة : زكريا بن محمد الأنصاري (٩٢٦هـ) تحقيق : مازن المبارك (الطبعة : بدون) ، دار الفكر المعاصر - بيروت ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م
١٧٥	١٠	الصباح : إسماعيل بن حماد الجوهري (٤٠٠هـ) تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار (الطبعة : بدون) ، دار الكتاب العربي - القاهرة ، ١٣٧٧هـ
١٧٦	١١	شرح حدود ابن عرفة : أبو عبد الله محمد الأنصاري الرصاع (٨٩٤هـ) (الطبعة : بدون) ، دار الغرب الإسلامي ، ١٩٩٣م

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
١٧٧	١٢	معجم مقاييس اللغة : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ) تحقيق وضبط : عبد السلام محمد هارون رئيس قسم الدراسات النحوية بكلية دار العلوم سابقاً وعضو المجمع اللغوي (الطبعة : بدون) ، دار الجيل - بيروت ، (التاريخ : بدون)
١٧٨	١٣	معجم لغة الفقهاء : محمد رواس قلعة جي وحامد صادق قنبيي (الطبعة الأولى) ، دار النفائس - بيروت ، ١٤٠٥هـ
١٧٩	١٤	العين : أبو عبد الرحمن خليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) تحقيق : د/ مهدي المخزومي د/ إبراهيم السامرائي (الطبعة : بدون) ، دار ومكتبة الهلال ، (التاريخ : بدون)
١٨٠	١٥	القاموس الفقهي لغة وإصطلاحاً : سعدي أبو جيب (الطبعة الثانية) ، دار الفكر ، دمشق - سوريا ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
١٨١	١٦	القاموس المحيط : الإمام مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الفيروز أبادي الشيرازي الشافعي (ت ٨١٧هـ) (الطبعة الأولى) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م
١٨٢	١٧	الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية : أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
		قابله على نسخة خطية وأعدّه للطبع ووضع فهرسه : د/ عدنان درويش محمد المصري (الطبعة : بدون) ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ، ١٩٧٦م
١٨٣	١٨	لسان العرب : للعلامة ابن منظور (ت ٧١١هـ) اعتنى بتصحيحه : أمين محمد عبد الوهاب ومحمد العبيدي (الطبعة : بدون) ، دار إحياء التراث العربي ، ومؤسسة التاريخ العربي ، بيروت - لبنان ، (التاريخ : بدون)
١٨٤	١٩	المصباح المنير في غريب الشرح الكبير : العلامة أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت ٧٧٠هـ) (الطبعة : بدون) ، المكتبة العلمية ، بيروت - لبنان ، (التاريخ : بدون)
١٨٥	٢٠	النظم المستعذب في شرح غريب المذهب : العلامة محمد بن أحمد بن بطلال الركني (مطبوع مع المذهب)
(كتب النحو والأدب والبلاغة)		
١٨٦	١	الأضداد : محمد بن القاسم الأنباري تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم (الطبعة : بدون) ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م
١٨٧	٢	الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة : محمد بن علي بن محمد الجرجاني (ت ٧٢٩هـ)

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
		تحقيق : د/ عبد القادر حسين أستاذ البلاغة المساعد بكلية البنات - جامعة الأزهر (الطبعة : بدون) ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، الفجالة - القاهرة ، (التاريخ : بدون)
١٨٩	٣	الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع : جلال الدين أبو عبد الله محمد بن قاضي القضاة سعد الدين أبي محمد عبد الرحمن القزويني (الطبعة : بدون) ، مكتبة ومطبعة محمد علي صبح وأولاده ، الأزهر ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م
١٩٠	٤	بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة : عبد المتعال الصعيدي المدرس بكلية اللغة العربية من كليات الجامع الأزهر (الطبعة : بدون) ، (التاريخ : بدون)
١٩١	٥	البلاغة فنونها وأفنانها علم المعاني : د/ فضل حسن عباس أستاذ مشارك في الجامعة الأردنية - كلية الشريعة (الطبعة الثالثة) ، دار الفرقان للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م
١٩٢	٦	التلخيص في علوم البلاغة : جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب طبعه وشرحه : الأديب الأستاذ عبد الرحمن البرقوقي (الطبعة الثانية) ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، ١٣٥٠هـ - ١٩٣٢م
١٩٣	٧	جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع :

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
		المسيد أحمد الهاشمي (الطبعة : بدون) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، (التاريخ : بدون)
١٩٤	٨	سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي : دراسة وتحليل : د/ عبد الرزاق أبو زيد زايد - كلية التربية - جامعة المنصورة (الطبعة : بدون) ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٦م
١٩٥	٩	شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ) (الطبعة : بدون) ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م
١٩٦	١٠	شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : الإمام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت٧٦١هـ) ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب : لمحمد محي الدين عبد الحميد (الطبعة : بدون) ، دار الفكر ، (التاريخ : بدون)
١٩٧	١١	شرح قطر الندى وبل الصدى : الإمام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت٧٦١هـ) ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى : لمحمد محي الدين عبد الحميد (الطبعة : بدون) ، (الناشر : بدون) ، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م
١٩٨	١٢	شرح الكافية الشافعية : العلامة جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
		<p>الجباني (ت ٦٧٢هـ)</p> <p>حققه وقدم له : د/ عبد المنعم أحمد هريدي الأستاذ المشارك في معهد اللغة العربية لغير الناطقين بها - جامعة أم القرى - مكة المكرمة</p> <p>(الطبعة : بدون) ، دار المأمون للتراث ، (التاريخ : بدون)</p>
١٩٩	١٣	<p>الصاحبي :</p> <p>أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)</p> <p>(الطبعة : بدون) ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، (التاريخ : بدون)</p>
٢٠٠	١٤	<p>علم البيان :</p> <p>د/ عبد العزيز عتيق</p> <p>(الطبعة : بدون) ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ،</p> <p>(التاريخ : بدون)</p>
٢٠١	١٥	<p>قانون البلاغة في نقد النثر والشعر :</p> <p>الشاعر الأديب أبو طاهر محمد بن حيدر البغدادي (ت ٥١٧هـ)</p> <p>تحقيق : د/ محسن عجيل الأستاذ في جامعة بغداد وجامعة الإمارات العربية المتحدة</p> <p>(الطبعة الأولى) ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م</p>
٢٠٢	١٦	<p>كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب :</p> <p>ضياء الدين بن الأثير (ت ٦٣٧هـ)</p> <p>تحقيق : د/ نوري حمودي القيسي</p> <p>د/ حاتم صالح</p> <p>أ / هلال ناجي</p> <p>(الطبعة : بدون) ، (الناشر : بدون) ، (التاريخ : بدون)</p>

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
٢٠٣	١٧	مجمع الأمثال : للميداني (الطبعة : بدون) ، دار مكتبة الحياة - بيروت ، ١٩٦١م
٢٠٤	١٨	المرجع في اللغة العربية نحوها وصرفها : علي رضا (الطبعة : بدون) ، دار الفكر ، (التاريخ : بدون)
٢٠٥	١٩	المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة الأستاذ بجامعة الأزهر (الطبعة الثانية) ، (الناشر : بدون) ، القاهرة ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م
(كتب التراجم والطبقات والسير والتاريخ)		
٢٠٦	١	أخبار القضاة : محمد بن خلف بن حيان المعروف بوكيع (الطبعة : بدون) ، عالم الكتب ، بيروت ، (التاريخ : بدون)
٢٠٧	٢	أسد الغابة في معرفة الصحابة : علي بن محمد عز الدين بن الأثير (ت ٦٣٠هـ) (الطبعة : بدون) ، (الناشر : بدون) ، القاهرة ، ١٩٧٠م
٢٠٨	٣	الأعلام : خير الدين الزركلي (الطبعة الخامسة) ، دار العلم للملايين ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٠م
٢٠٩	٤	الأغاني : أبو الفرج الأصفهاني (ت ٣٥٦هـ) شرحه وكتب هوامشه : د/ يوسف علي طويل دكتوراة دولة في

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
		الفلسفة والآداب ، من جامعة مدريد (الطبعة الثانية) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م
٢١٠	٥	الأنساب : الإمام أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني (ت ٥٦٢هـ) تقديم وتعليق : عبد الله عمر البارودي مركز الخدمات والأبحاث الثقافية (الطبعة الأولى) ، دار الجنان ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
٢١١	٦	الإستيعاب في أسماء الأصحاب : أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي المالكي (ت ٤٦٣هـ) ، (مطبوع مع الإصابة) (الطبعة : بدون) ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م
٢١٢	٧	الإصابة في تمييز الصحابة : شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد علي العسقلاني ثم المصري ، الشافعي المعروف بابن حجر (ت ٨٥٢هـ) (الطبعة : بدون) ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م
٢١٣	٨	الإكمال في رفع الإرتياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب : الإمام علي بن هبة الله بن مأكولا (ت ٤٧٥هـ) تحقيق : عبد الرحمن بن يحيى المعلمي (الطبعة : بدون) ، محمد أمين دمج ، بيروت - لبنان ، (للتاريخ : بدون)

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
٢١٤	٩	الإمام أبو الحسن الماوردي : د/ محمد سليمان داود ، د/ فؤاد عبد المنعم أحمد (الطبعة : بدون) ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ١٩٧٨م
٢١٥	١٠	إنباه الرواة : أبو الحسن جمال الدين القفطي (ت٦٤٦هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم (الطبعة الأولى) ، مطبعة دار الكتب المصرية ، (التاريخ : بدون)
٢١٦	١١	البداية والنهاية : الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ) (الطبعة الثانية) ، مكتبة المعارف ، بيروت - لبنان ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م
٢١٧	١٢	البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع : محمد بن علي الشوكاني (الطبعة : بدون) ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ، (التاريخ : بدون)
٢١٨	١٣	بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم (الطبعة الأولى) ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م
٢١٩	١٤	تاريخ بغداد أو مدينة السلام : الحافظ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) (الطبعة : بدون) ، المكتبة السلفية - المدينة المنورة ، (التاريخ : بدون)

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
٢٢٠	١٥	التاريخ الإسلامي : محمود شاكر (الطبعة الثانية) ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، دمشق ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م
٢٢١	١٦	التاريخ العباسي والفاطمي : د/ أحمد مختار العبادي (الطبعة : بدون) ، دار النهضة العربية ، بيروت - لبنان ، ١٩٧١م
٢٢٢	١٧	التاريخ الكبير : الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت ٢٥٦هـ) (الطبعة الأولى) ، مطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن - الهند ، ١٣٦٣هـ
٢٢٣	١٨	تذكرة الحفاظ : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ) (الطبعة الرابعة) ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن - الهند ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م
٢٢٤	١٩	تقريب التهذيب : الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) حققه وعلق عليه ووضحه وأضاف إليه : أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني تقديم : بكر بن عبد الله أبو زيد (الطبعة الأولى) ، دار العاصمة للنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية - الرياض ، ١٤١٦هـ

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
٢٢٥	٢٠	تهذيب الأسماء واللغات : الإمام أبو زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) (الطبعة : بدون) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، (التاريخ : بدون)
٢٢٦	٢١	تهذيب الكمال في أسماء الرجال : أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزني (ت ٧٤٢هـ) تقديم : عبد العزيز رباح ، أحمد يوسف (الطبعة : بدون) ، دار مأمون للتراث ، دمشق ، (التاريخ : بدون)
٢٢٧	٢٢	تهذيب التهذيب : الإمام الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) (الطبعة الأولى) ، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية ، حيدر آباد الدكن - الهند ، ١٣٢٥هـ
٢٢٨	٢٣	التقات : الإمام أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي (ت ٣٥٤هـ) (الطبعة الأولى) ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - الهند ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م
٢٢٩	٢٤	الجرح والتعديل : الإمام الحافظ أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الحنظلي الرازي (ت ٣٢٧هـ) (الطبعة الأولى) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م
٢٣٠	٢٥	الجمع بين رجال الصحيحين : أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي المعروف بابن القيسراني (ت ٥٠٧هـ)

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
		(الطبعة الثانية) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٥هـ
٢٣١	٢٦	حلية الأولياء وطبقات الأصفياء : أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ) (الطبعة : بدون) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، (التاريخ : بدون)
٢٣٢	٢٧	الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة : أحمد بن حجر العسقلاني (الطبعة : بدون) ، دار الجيل ، بيروت ، (التاريخ : بدون)
٢٣٣	٢٨	سير أعلام النبلاء ، وبهامشه أحكام الرجال من ميزان الاعتدال في نقد الرجال : كلاهما للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ) تحقيق : محب الدين أبو سعيد عمر بن غرومة العمروي (الطبعة الأولى) ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م
٢٣٤	٢٩	السيرة النبوية لابن هشام : حققها وضبطها وشرحها ووضع فهرسها : إبراهيم الأبياري ، مدير إدارة إحياء التراث القديم وعبد الحفيظ شلبي ، مدير المكتبات بدار الكتب المصرية (الطبعة الثانية) ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م
٢٣٥	٣٠	شذرات الذهب في أخبار من ذهب : الإمام أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ) (الطبعة : بدون) ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، (التاريخ : بدون)

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
٢٣٦	٣١	صفة الصفوة : جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) حققه وعلق عليه : محمود فاخوري خرّج أحاديثه : د/ محمد رواس قلعه جي (الطبعة الثانية) ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ، (التاريخ : بدون)
٢٣٧	٣٢	طبقات الحفاظ : جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) (الطبعة الأولى) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
٢٣٨	٣٣	طبقات الشافعية الكبرى : الإمام تاج الدين بن تقي الدين السبكي (ت ٧٧١هـ) (الطبعة الثانية) ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان
٢٣٩	٣٤	طبقات الشافعية : جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي (ت ٧٧٢هـ) تحقيق : عبد الله الجبوري (الطبعة : بدون) ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض ، (التاريخ : بدون)
٢٤٠	٣٥	طبقات الشافعية : أبو بكر هداية الله الحسيني (ت ١٠١٤هـ) حققه وعلق عليه : عادل نويهض (الطبعة الثانية) ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت - لبنان ، ١٩٧٩م

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
٢٤١	٣٦	طبقات الشافعية : أبو بكر بن أحمد بن محمد بن قاضي شعبة (ت ٨٥١هـ) صححه وعلق عليه : د/ عبد العليم خان (الطبعة الأولى) ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن - الهند ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م
٢٤٢	٣٧	طبقات الفقهاء : أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت ٤٧٦هـ) تصحيح ومراجعة : خليل الميس (الطبعة : بدون) ، دار القلم ، بيروت - لبنان ، (التاريخ : بدون)
٢٤٣	٣٨	طبقات الفقهاء الشافعية : أبو عاصم محمد بن أحمد العبادي (ت ٤٥٨هـ) (الطبعة : بدون) ، (الناشر : بدون) ، لندن ، ١٩٦٤م
٢٤٤	٣٩	الطبقات الكبرى : الإمام محمد بن سعد بن منيع (ت ٢٢٢هـ) (الطبعة : بدون) ، دار صادر - بيروت ، ١٣٨٨هـ
٢٤٥	٤٠	طبقات المفسرين : الإمام محمد بن علي بن أحمد الداودي (ت ٩٤٥هـ) تحقيق : علي محمد عمر (الطبعة الأولى) ، مطبعة الاستقلال الكبرى ، ١٣٩٢هـ
٢٤٦	٤١	طبقات المفسرين : جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) (الطبعة الأولى) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
٢٤٧	٤٢	العبر في خبر من غبر : الحافظ الذهبي (ت٧٤٨هـ) تحقيق : أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول (الطبعة الأولى) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، (التاريخ : بدون)
٢٤٨	٤٣	عصر الدول والإمارات : شوقي ضيف (الطبعة : بدون) ، دار المعارف ، القاهرة ، (التاريخ : بدون)
٢٤٩	٤٤	العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين : محمد بن أحمد الحسيني الفاسي المكي تحقيق : محمد حامد الفقي (الطبعة الثانية) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
٢٥٠	٤٥	العقد المذهب في طبقات حملة المذهب : الإمام سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأندلسي التكروري الشافعي المعروف بإبن الملقن (ت٨٠٤هـ) حققه وعلق عليه : أيمن نصر الأزهري سيد مهني (الطبعة الأولى) ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م
٢٥١	٤٦	الفهرست : الإمام أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد النديم (ت٤٣٨هـ) (الطبعة : بدون) ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ، (التاريخ : بدون)
٢٥٢	٤٧	الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة : أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
		(الطبعة الأولى) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
٢٥٣	٤٨	الكامل في التاريخ : أبو الحسن علي بن أبي الكرم المعروف بإبن الأثير الجوزي (الطبعة : بدون) ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م
٢٥٤	٤٩	كشف الظنون : الإمام مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ) (الطبعة : بدون) ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م
٢٥٥	٥٠	لسان الميزان : الإمام شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) (الطبعة الثانية) ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت - لبنان ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م
٢٥٦	٥١	اللباب في تهذيب الإنسان : الإمام عز الدين علي بن محمد بن عبد الكريم بن الأثير الجوزي (ت ٦٣٠هـ) (الطبعة : بدون) ، دار صادر ، بيروت ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م
٢٥٧	٥٢	محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية : محمد الخضري بك (الطبعة : بدون) ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، ١٩٧٠م
٢٥٨	٥٣	مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان : عبد الله بن أسعد علي الياضي اليمني (ت ٧٦٨هـ) (الطبعة الأولى) ، مطبعة دائرة المعارف النظامية ، حيدر آباد الدكن - الهند ، ١٣٣٨هـ

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
٢٥٩	٥٤	المعارف : أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) تحقيق : د/ ثرت عكاشة (الطبعة الرابعة) ، دار المعارف ، القاهرة ، (التاريخ : بدون)
٢٦٠	٥٥	معجم الأدباء : الإمام أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦هـ) (الطبعة الأخيرة) ، دار المأمون ، (التاريخ : بدون)
٢٦١	٥٦	معجم قبائل العرب القديمة والحديثة : عمر رضا كحالة (الطبعة السادسة) ، مؤسسة الرسالة ، ١٤١٢هـ
٢٦٢	٥٧	معجم المؤلفين تراجم مصنفى الكتب العربية : عمر رضا كحالة (الطبعة : بدون) ، مطبعة الترقى ، دمشق ، ١٣٧٨هـ
٢٦٣	٥٨	المغني في ضبط أسماء الرجال : محمد بن طاهر بن علي الهندي (الطبعة : بدون) ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م
٢٦٤	٥٩	مفتاح السعادة ومصباح السيادة : الإمام أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده (ت ٩٦٨هـ) (الطبعة الثانية) ، مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن - الهند ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م
٢٦٥	٦٠	المنتظم في تاريخ الملوك والأمم : أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
		(الطبعة الأولى) ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن - الهند ، ١٣٥٩هـ
٢٦٦	٦١	ميزان الاعتدال في نقد الرجال : الإمام محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ) تحقيق : علي محمد البجاوي (الطبعة : بدون) ، دار المعرفة للطباعة - بيروت ، (التاريخ : بدون)
٢٦٧	٦٢	النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة : أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي (ت ٨٧٤هـ) طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب (الطبعة : بدون) ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، (التاريخ : بدون)
٢٦٨	٦٣	هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين في كشف الظنون : إسماعيل باشا (الطبعة : بدون) ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٢هـ - ١٩٦٢م
٢٦٩	٦٤	الوافي بالوفيات : صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي اعتناء : هلموت ريتز (الطبعة : بدون) ، فرانزشتا ينزيفيسبادن ، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م
٢٧٠	٦٥	وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت ٦٨١هـ) تحقيق : د/ إحسان عباس (الطبعة : بدون) ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
(كتب معاجم البلدان)		
٢٧١	١	آثار المدينة المنورة : عبد القدوس الأنصاري (الطبعة الثانية) ، المكتبة العلمية - المدينة المنورة ، ١٣٧٨هـ -
٢٧٢	٢	فضائل المدينة المنورة : د/ خليل إبراهيم ملاخاطر (الطبعة الأولى) ، دار القبة للثقافة الإسلامية - جدة ، مؤسسة علوم القرآن ، بيروت ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م
٢٧٣	٣	معجم البلدان : الإمام أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت ٦٢٦هـ) (الطبعة : بدون) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م
٢٧٤	٤	معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع : أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت ٤٨٧هـ) عارضة بمخطوطات القاهرة وحققه وضبطه : مصطفى السقا المدرس بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول (الطبعة : بدون) ، مطبعة ولجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م
(كتب مختلفة)		
٢٧٥	١	أدب الدنيا والدين : أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي تحقيق : د/ محمد صباح

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
		(الطبعة : بدون) ، دار مكتبة الحياة ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٦م
٢٧٦	٢	أدب الدنيا والدين : أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي حققه وعلق عليه : مصطفى السقا (الطبعة الرابعة) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م
٢٧٧	٣	الأمثال والحكم : أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي تحقيق : د/ فؤاد عبد المنعم أحمد (الطبعة الأولى) ، دار الحرمين للطباعة والنشر ، قطر ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
٢٧٨	٤	الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان : أبو العباس نجم الدين بن الرفعة حققه وقدم له : د/ محمد أحمد إسماعيل الخاروف (الطبعة : بدون) ، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م
٢٧٩	٥	الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى : يوسف بن حسن بن عبد الهادي المعروف بـ (ابن المبرد) (ت ٩٠٩هـ) تحقيق : د/ رضوان مختار بن غريبة (الطبعة الأولى) ، دار المجتمع - جدة ، ١٤١١هـ
٢٨٠	٦	قوانين الوزارة : أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي تحقيق ودراسة : د/ فؤاد عبد المنعم أحمد ، د/ محمد سليمان داود

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم الكتاب
		(الطبعة الثانية) ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م
٢٨١	٧	المقادير الشرعية والأحكام الفقهية المتعلقة بها : محمد نجم الدين الكردي (الطبعة : بدون) ، مطبعة السعادة ، ١٤٠٤هـ -
(قسم الدوريات)		
٢٨٢	١	جريدة المدينة المنورة ، الملحق الأسبوعي ، الرسالة ، قسم في رحاب الدعوة ، العدد (١٣٩٩٨) ، السنة السابعة والستون ، يوم الإثنين ، ١/ جمادي الآخرة ، عام ١٤٢٢هـ - الموافق ٢ أغسطس ٢٠٠١م

(٢٠) فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
أ	ملخص الرسالة.....
ب	الإهداء.....
ج	شكر وتقدير.....
هـ	المقدمة.....
١	القسم الأول : الدراسة.....
٢	الفصل الأول : دراسة عن حياة الماوردي.....
٣	المبحث الأول : عصر الماوردي.....
٦	المبحث الثاني : اسمه وكنيته ولقبه ونسبته.....
٩	المبحث الثالث : مولده ونشأته ووفاته.....
١٢	المبحث الرابع : شيوخه وتلاميذه.....
١٦	المبحث الخامس : مؤلفاته.....
٢٥	المبحث السادس : مكانته العلمية.....
٢٧	الفصل الثاني : دراسة تحليلية لكتاب الحاوي من خلال كتاب : (السبق والرمي) ..
٢٨	المبحث الأول : اسم الكتاب ، ونسبته إلى المؤلف ومصادره.....
٣٢	المبحث الثاني : أهمية الكتاب وأثره فيما ألف بعده.....
٣٤	المبحث الثالث : منهج الماوردي في الكتاب.....
٣٧	المبحث الرابع : المصطلحات المتداولة في فقه الشافعية والواردة في الكتاب.....
	المبحث الخامس : بيان تفصيلي لمسائل كتاب السبق والرمي وما تضمنته من
٤٢	فصول.....
	الفصل الثالث : بيان نسخ المخطوط ، ومنهج التحقيق ، والمصطلحات المستخدمة
٥٠	في التحقيق.....

الموضوع	الصفحة
المبحث الأول : بيان نسخ المخطوط.....	٥١
المبحث الثاني : منهج التحقيق.....	٥٤
المبحث الثالث : المصطلحات المستخدمة في التحقيق.....	٥٧
القسم الثاني : التحقيق.....	٣٩٨-٦٦
الفهارس :	٣٩٩
بيان الطريقة المتبعة في الفهرسة.....	٤٠٠
فهرس الآيات القرآنية.....	٤٠٤
فهرس الأحاديث النبوية.....	٤١٣
فهرس الآثار.....	٤٢١
فهرس الأعلام المترجم لهم.....	٤٢٣
فهرس الكتب الواردة في المخطوط.....	٤٢٨
فهرس الأبيات الشعرية الواردة في المخطوط.....	٤٢٩
فهرس القبائل والأمم.....	٤٣٠
فهرس البلدان والمواضع.....	٤٣١
فهرس المعاني اللغوية.....	٤٣٢
فهرس غريب الحديث.....	٤٣٧
فهرس المصطلحات الفقهية.....	٤٣٨
فهرس المصطلحات الأصولية.....	٤٤٠
فهرس القواعد الفقهية والقواعد.....	٤٤١
الأصولية.....	
فهرس الحضارة.....	٤٤٢
فهرس المقادير الشرعية.....	٤٤٥

الصفحة	الموضوع
٤٤٦ فهرس النبات
٤٤٧ فهرس الحيوان
٤٤٩ فهرس المصادر والمراجع
٥٠٦ فهرس الموضوعات